التعاون والتنافس
في المتوسط

التعاون والتنافس في المتوسط

كريم مصلوح





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك **978-614-01-0636-9**



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

المبحث الثالث

المتوسط في السياسة الفرنسية

وفي سياسات الدول المتوسطية الأخرى

الفصل الثاني

بيئة التعاون في الأورومتوسط

المبحث الأول

مركزية مسلسل برشلونة

المبحث الثاني

توجه التعاون عبر إقليمي

المبحث الثالث

عناصر أساسية في جيوسياسية المتوسط

الفصل الثالث

أثر التحول في الوضع الدولي والإقليمي في التنافس في المتوسط

المبحث الأول

فهم واستثمار التفاعل الإقليمي

المبحث الثاني

التنافس الإقليمي والثنائي في المتوسط

المبحث الثالث

التموقع عبر الفاعل الرئيس حلف الشمال الأطلسي

الفصل الرابع

إعادة رسم المتوسط

المبحث الأول

الضغوط الجيوسياسية في المتوسط

المبحث الثاني

التفكير في الأورومتوسط

مقدمة

تعددت الدراسات الأكاديمية والبحوث التي اهتمت بأهمية البحر الأبيض المتوسط في الفترة التي لحقت نهاية الحرب الباردة، إذ إن التغييرات التي أدخلها التحول الواقع في طبيعة النظام الدولي من نظام ثنائي الاستقطاب إلى نظام أحادي الاستقطاب كان لها أثر مباشر في البحر الأبيض المتوسط الذي كان إحدى ساحات الصراع والانقسام بالغة الأهمية أثناء الحرب الباردة، عرف المجال المتوسطي مرحلة جديدة من المقاربة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية إثر الانفراد الأوروبي والأمريكي بالمتوسط وتراجع الأهمية الروسية في المنطقة، تميزت هذه المرحلة بوجود ساحة شبه فارغة محاطة بأوروبا التي كانت قد توسعت جنوبا بضم إسبانيا والبرتغال واليونان في الثمانينيات من القرن العشرين، ونتج عن هذه الوضعية التي عرفت تراجع الدور السوفياتي عن المنطقة، وبروز ضغوط مشتركة ذات طابع أمني بالخصوص، إضافة لطموحات اقتصادية وتجارية للاتحاد الأوروبي إزاء دول منطقة جنوب المتوسط، نتج عنها لبنة لأول منعطف إقليمي أورومتوسطي[1] سعى لوضع شراكة إقليمية منتظمة في بيئة جيوسياسية غير

1 نشير إلى تمييزنا من الناحية الجيوسياسية بين المتوسط والأورومتوسط، إذ يعني مجال المتوسط المجال البحري المتوسطي والمجالات البرية المحيطة به من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتركيا والبحر الأسود والبلقان وأوروبا الغربية، ونسعى من خلال توظيف كلمة المتوسط للتنبيه إلى الترابط بين الساحة البحرية المتوسطية والساحات البرية الملتصقة به مباشرة، والساحات الأخرى المجاورة والتي لها أثر في مجال المتوسط، لذا يفيد، مثلا، الشرق الأوسط المجال المتوسطي المباشر الملتصق بالبحر الأبيض المتوسط مثل مصر وإسرائيل وسوريا ولبنان وأيضا الأردن وتلك القريبة وهي العراق، أو تلك المنجذبة نحوه مثل إيران، ويفيد أيضا المجال الخليجي وثيق الصلة بشؤون هذه الدول الملتصقة بالبحر والمهم جدا للساحات المتوسطية الأخرى كشمال إفريقيا وتركيا أو المجال الأوروبي، كما يلتصق المجال التركي بالبحر ويساعد من جهة أخرى بربط آسيا الوسطى إلى البحر أو على الأقل بعض المجالات من آسيا الوسطى والقوقاز التي هي غير منفصلة عن الإستراتيجيات العامة للتعاطي مع المتوسط، كما تلتصق شمال إفريقيا بالمجال الصحراوي وبغرب إفريقيا، وتؤثر هذه المعطيات في تفسير

متجانسة وذلك عام 1995 وعرف باسم مسلسل برشلونة، وأصبحت هذه الساحة للولايات المتحدة الأمريكية مناسبة لتنشيط سياساتها الأوروأطلسية في المتوسط إما في اتجاه دعم مكانة حلف الشمال الأطلسي، أو من خلال تـــدعيم سياســـاتها في قضايا الشرق الأوسط وانفرادها بالوســـاطة في مسلســـل الســـلام الفلســـطيني الإسرائيلي، ودعم إسرائيل في المنطقة.

وعرفت دول جنوب وشرق المتوسط موقفا تفاعليا مع هـــذه السياســـات، السياسة الأولى إقليمية أوروموتوسطية تخضع لمعايير خاصة ومميزة، ساندت الـــدول

تأثير المجال سياسيا في السياسات في حوض المتوسط، وبالنظر لتشعب مثل هذه المجالات فإن الكتاب لن يناقش هذه الساحات إلا في الحالات الضرورية التي يبدو الربط بينـــها مهمـــا لتفسير بعض الظواهر والسلوكيات والسياسات.

ونقصد بالأورومتوسط، مجالا جيوسياسيا وجيواقتصاديا بالخصوص بدأ ظهوره حديثا، إذ يمكن ربطه ببداية العلاقات المتوسطية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بإبرام عدد مـــن اتفاقيات التعاون مع تركيا ودول مغاربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، غير أن الانطلاقة الحقيقية للأورومتوسط بدأت مع الشراكة الأورومتوسطية التي أطلقها مسلسل برشلونة، وسعت إلى التأثير في الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط بربط البلـــدان الساحلية للبحر الأبيض المتوسط مع الاتحاد الأوروبـــي في خريطة تقـــوم علـــى عـــزل الساحات المقلقة الأخرى والبعيدة نسبيا، وتطور الأورومتوسط بالتحاق بعض الـــدول كقبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبـــي، كما سيشهد تحولا آخر في حالة انضـــمام دول البلقان إلى الاتحاد الأوروبـــي شأن كرواتيا، كما من شأنه أن يتحول، بشكل كبير، في حالة انضمام تركيا، أو في حالة الحسم النهائي في عدم انضمامها، في الحالة الأولى يمكن أن تظهر توقعات جديدة لوضع الأورومتوسط بظهور نـــزعات مغاربية جديـــدة نحـــو الاتحاد الأوروبـــي وأيضا من دول في الشرق الأوسط، أما في الحالة الثانية فيمكن أن يؤثر في الحد من اندفاع الدول البحرية المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبـــي، ويعتمـــد مســـار الأورومتوسط على تطور المحددات الجيواقتصادية والجيوإستراتيجية والجيوثقافية التي سيتم مناقشة بعضها في هذا الكتاب، كما نشير إلى أن الأورومتوسط لم يحدث هويـــة قويـــة جديدة وواضحة ولا يزال حبيس النخبوية.

سنستخدم الكلمتين معا في الكتاب، وسيكون استخدامهما للدلالة على المضامين الـــتي سبق الإشارة إليها في هذا الهامش، وغالبا نقصد بالتعاون والتنافس في المتوسط السياسات والسلوكيات التي لها علاقة بالبحر الأبيض المتوسط أو التي لها علاقة وطيدة بالمجال البحري أو السياسات التي لها أثر في المجالات البرية والبحرية معا وتم استخدام كلمـــة المتوســـط عوضا للأورومتوسط، لكون الأولى تشمل السياسات الأورومتوسطية ولها آثار جوهرية في المجال المتوسطي عموما، كما أنها تستوعب التفاعلات الإقليمية والدولية الناتجة بشكل عام في المجال المتوسطي عكس كلمة الأورومتوسط التي تشير إلى مجال جغرافي سياســـي محدود الدلالات والوظائف.

المتوسطية المغاربية والأوسطية هذا المسلسل ورأت فيه فرصة لتدعيم مكانتـــها في علاقاتها مع أوروبا والاستفادة من بعض الفرص التي ستتيحها هذه الشراكة، خاصة في الجوانب التجارية وجوانب الدعم المالي والاجتماعي، وثقت هذه الـــدول، في مقابل ذلك، من علاقاتها مع واشنطن باعتبارها القوة الأساسية والإســـتراتيجية في المنطقة التي من شأنها التدخل لإحداث التوازن، انخرطـــت في سياســـاتها الخاصـــة والقائمة على ثلاث ميزات محورية، تنظيم الحوار مع حلف الشـــمال الأطلســـي، وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، وتنشيط مكافحة الإرهاب ومحاربة "الإرهاب الأصولي" كأحد التهديدات للمصـــالح الأمريكيـــة وحلفائهـــا "العلمانيين" وشريكها الإستراتيجي إسرائيل، ويشهد المتوسط خليطا مـــن هـــاتين السياستين الأوروبية والأمريكية، الأولى تسعى لإقامة قواعد تعاون إقليمي انطلاقا من حقيقة الجوار الأورومتوسطي، والثانية – أي الأمريكية – تسعى لإقامة تعاون أوروأطلسي تحت مراقبتها وإشرافها، ينسجم مع نظرتها الخاصـــة للمنطقـــة الـــتي تقسمها إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتركيا وأوروبا.

استجدت عن هاتين السياستين ضغوط جديدة ذات علاقة بالتحول الـــذي يمس النظام الدولي، وأصبح لبعض الدول مكانـــة متزايـــدة الأهميـــة في الحـــوض المتوسطي وتقدم نفسها بديلا للتعاون، مثل الصين، ورغم أن هذا البلد الأخير تميز باهتمامه بالتعاون الاقتصادي بالخصوص، فإن مؤشرات جديدة تدعو لعدم تجاهـــل الاهتمامات الدبلوماسية والإستراتيجية لدولة من حجم الصين، أظهـــر الموقـــف السياسي الصيني من الأزمة السورية، وبتنسيق مع الموقف الروسي، مؤشرا على هذا الضغط، بينما كان الاتحاد الأوروبـــي شبه محدود الأداء، وظهرت روسيا والصين قوتين بما فيه الكفاية في شرق المتوسط، كما انتقدت هاتان الدولتان التـــدخل في ليبيا، ورأتا فيه تعبيرا عن رغبات وأهداف غربية.

يطرح مفهوم العلاقات الأورومتوسطية إشكالية عميقة وحقيقية، لعلها تقع في صلب حكم الكثيرين عن عقم هذا التوجه، ولكن بإعادة طرحها بصيغة أخرى قد تقنع الآخرين، ليس فقط بأهميتها، ولكن كذلك بحيويتها وإســـتراتيجيتها، يفيـــد مفهوم العلاقات الأورومتوسطية، كل التـــدفقات الـــتي تقـــع داخـــل الفضـــاء الأورومتوسطي، بين الاتحاد الأوروبـــي والدول المتوسطية، غير أن عدم وجـــود

إطار واقعي دبلوماسي ملموس وفعال، في شكل مؤسسات إقليمية مشتركة لتأطير هذه العلاقات يجعل الأمر شبيها بتعبير واسع وغير دقيق، تتميز هذه الشراكة بطابعها المستحدث نسبيا، إذ إنها سوف تكمل عقدها الثاني في عام 2015، نالت من اهتمام البحوث والدراسات في جنوب وشمال المتوسط، كما شجعت على التفاعل الدبلوماسي بين الضفتين، وهذه الشراكة هي هندسة إقليمية أوروبية، كما سبقت الإشارة، تتزعمها دول متوسطية أوروبية ذات اهتمام متوسطي كبير كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وأيضا ألمانيا الدولة الأوروبية ذات المصالح المتوسطية والأوروبية، ولا بد من التنبيه أيضا لواقع وجود علاقات وسياسات مشتركة في بعض المجالات الحيوية للضفتين كالطاقة والهجرة والأمن، ولقد أثبتت الأزمة الليبية للعام 2011 واقعا جديدا بجعل المنطقة في قلب اهتمام دول الضفة الشمالية، ورهانا إستراتيجيا يرتبط بمنظومة الأمن الأوروبي وكذلك عبر الأطلسي.

يمكن أن تكون هذه المؤشرات عناصر مهمة للرد على من يشكك في أهمية التعاون الأورومتوسطي أو في الأهمية الحيوية لهذا المجال للقوى المتوسطية التقليدية أو الصاعدة، أو لتوزيع القوى عبر الأوضاع الدولية المختلفة، ومرت هذه العلاقات منذ انطلاق مسلسل برشلونة عام 1995 بمحاولات متعددة لتأطيرها، ولكنها ليست كثيرة، ولعل أبرزها[1] كان ربط هذا الفضاء بالسياسة الأوروبية للجوار عام 2004، وتتميز هذه السياسة عن مسلسل برشلونة بكونها سياسة أوروبية محضة تقوم على قاعدة عمودية يفرض فيها الاتحاد الأوروبي شروطه، ولا تتميز بأية آليات مشتركة دبلوماسية كالشراكة التي سعى مسلسل برشلونة لإقامتها، رغم ذلك، فإن تحيين هذه السياسة الأوروبية للجوار كان ضمن نظرة لتدعيم علاقات الاتحاد الأوروبي مع حدوده البحرية الجنوبية، وذلك انطلاقا من منظور جديد

1 عرفت العلاقات الأوروبية المتوسطية عدة سياسات منذ تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، ففي الستينيات ارتكزت على الاتفاقيات الثنائية التجارية، وفي الفترة ما بين 1972 و1990: تم وضع السياسة المتوسطية الشاملة التي قامت على آليتين وهما: أ – الامتيازات التعريفية وب – اتفاقيات التعاون المالي والتقني، وتم تطوير هذه السياسة لتحمل اسما جديدا وهو: السياسة المتوسطية المجددة للفترة ما بين 1990 و1996، وقامت هذه السياسة الأخيرة على ركيزتين وهما: أ – تقوية إجراءات دعم الإصلاح الاقتصادي وب – تشجيع الاستثمارات الخاصة.

نسبيا يقوم على إدخال المعايير الأوروبية أساسا للتقدم في الشراكة مع كل بلد على حدة، مثل تخويل المغرب وضعا متقدما بناء على "تقدم" هذا البلد في إدخال هذه المعايير والاستمرار فيها، وتنطلق هذه السياسة أيضا من خصوصية كل بلد وأولويات التعاون معه.

تتميز هذه السياسات أيضا بأنها خيار أوروبي بالخصوص لباقي المنطقة، بل أكثر من ذلك رأى تيار أنها سياسات لدول أوروبية متوسطية من داخل الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مكانتها الإقليمية في ظل نظام دولي ينتقل نحو قوى جديدة، ولأجل تدعيم مكانتها سواء الأوروبية، أو الأوروبية – المتوسطية، فإن السياسات الأورومتوسطية تساعدها على ذلك، كونها تخول لها التفاعل مع مجالات جيوسياسية متلاصقة مع المتوسط كالشرق الأوسط الذي يشمل إيران ومنطقة الخليج، إضافة لدول شرق المتوسط وإفريقيا الشمالية التي تشمل دول المجال الصحراوي ذات الحدود مع إفريقيا جنوب الصحراء، وفي هذين المجالين تزداد الضغوط على الاتحاد الأوروبي وقواه التقليدية الأساسية، واتسمت هذه المبادرات بطابعها العام السياسي، ولم تستطع أن تجعل من المتوسط فضاء ذا أولوية للشركاء الجنوبيين للاتحاد الأوروبي الذين تطغى عليهم اهتمامات متعددة وحسابات تنافس ثنائية أحيانا أخرى وشركاء عالميون آخرون، حسب الأولويات الإستراتيجية لكل بلد، مثل انشغال إسرائيل بحلفاء يؤمنونها من جيرانها، واهتمام مصر بتدعيم مكانتها مع شركاء دوليين متنوعين، واهتمام تركيا بعلاقات متنوعة في المنطقة وخارج المنطقة، وفي الوقت نفسه لا يظهر الاتحاد الأوروبي الشريك المتوسطي الأساسي قيمته فاعلا إستراتيجيا إقليميا إذ يرهن في بعض المجالات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وعرف تقديم مبادرة جديدة في شكل اتحاد متوسطي عودة لاهتمام أكبر بالشؤون المتوسطية وبمستقبل الاهتمام الأوروبي بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، رافق المبادرة منذ البداية سجال كثير، ولكنها دفعت بالشأن المتوسطي إلى الواجهة، تميز هذا المشروع بحمله من طرف دولة أوروبية متوسطية ذات مصالح كبيرة في الحوض المتوسطي، دفع هذا المشروع الفرنسي بالألمان للدخول في نقاش إستراتيجي حقيقي، دخلت فرنسا وألمانيا في سجال يتعلق بمخاوف من انفراد

فرنسي بالشأن المتوسطي، إذ إن المبادرة تميزت باقتراح منظمة إقليمية تضم الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شكل يختلف عن مسلسل برشلونة أو السياسة الأوروبية للجوار، كانت مشكلة هذا المشروع أنه لم يناقش داخل الاتحاد الأوروبي منذ بدايته باعتبار الاتحاد الأوروبي القوة الإقليمية الوحيدة التي تحظى بإعجاب لدى مختلف الدول المتوسطية، كما أن الدول الجنوبية لم تتجاوب معه بالقوة اللازمة، و لم تتوفر فرنسا وحدها على القدرة والقوة الكافيتين في لم شمل مختلف الأطراف حولها، ويعود هذا لحدود قوتها من جهة، وللنظرة التاريخية إليها قوة استعمارية في المتوسط من جهة ثانية.

لم يكن القلق الألماني وليد الصدفة، فالتعارض بين البلدين كثيرا ما يطفو حول عدة قضايا، ومن بينها التعاطي مع المتوسط، ومن هذه المواقف التحفظ الألماني من التدخل في الأزمة الليبية في فبراير – مارس 2011، يعود اختلاف وجهات النظر بين البلدين حول المتوسط لعوامل جيوسياسية وجيوإستراتيجية وكذلك تاريخية، إن ألمانيا بلد قريب من البلطيق مفتوح على أوروبا الشرقية، وشديد الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، ربطته علاقات تاريخية مع البلقان ومع الإمبراطورية العثمانية ثم وريثتها تركيا من بعدها.

يؤكد هذا الواقع أن لألمانيا بدورها اهتمامات وأدوارا متوسطية كبرى، فهي أول مستقبل للهجرة التركية – الكردية، وتربطها علاقات متميزة مع إسرائيل، ولكنها كذلك من أكبر الشركاء التجاريين للبلدان المتوسطية، وأول مساهم في برامج التنمية في الإطار الأورومتوسطي ومن أكبر الداعمين لانطلاق مسلسل برشلونة عام 1995، وأحد رعاة السياسة الأوروبية للجوار عام 2004.

يدفع هذا المؤشر للقول إن الدور الألماني حيوي لنجاح أية مقاربة حقيقية إزاء التقارب المتوسطي، شأنها في ذلك شأن الدور التركي، وتتنوع اهتمامات تركيا بالمناطق المجاورة لها نتيجة الضغوط الناتجة عن جوار ديناميكي كالقوقاز وآسيا الوسطى وغرب آسيا والشرق الأوسط، كما تتردد إزاء المواقف الفرنسية ومن جمود الاتحاد الأوروبي نحو مطالبها بالانضمام، يكشف هذا الموقف حقيقة أخرى ذات أهمية حيوية في تحليل العلاقات الأورومتوسطية، وهي الحقيقة الثقافية، حيث لا يظهر الفضاء الأوروبي فضاء للاندماج الاقتصادي والمالي وحسب،

ولكنه فضاء ثقافي وحضاري لا يمكنه استيعاب بلد مسلم نصفه آسيوي ونصفه الآخر متوسطي، حدوده منفتحة على آسيا الوسطى والعراق وإيران، وهي من "المصادر" الأساسية للقلق الأمني الإستراتيجي الأوروبي.

تميز المشروع الفرنسي والأوروبي الذي أصبح تحت اسم الاتحاد من أجل المتوسط بعد أوربته (أي جعله أوروبيا)، بكونه نوعا من البحث في إقرار تعاون وتقارب ثقافيين، ولكنه لم يكن ليقنع فاعلين كان اهتمامهم أكبر بالانضمام للاتحاد الأوروبي مثل تركيا، أظهرت الشراكة الأورومتوسطية انشغال البلدان المتوسطية بأولويات متعددة وبدائل متنوعة، كما أظهرت أن الاعتماد على الخيارات القطاعية المحدودة لا يستجيب لحجم التناقضات الحيوية، وكانت النزاعات الإقليمية من القضايا المغيبة من هذا الإطار، كان مسلسل برشلونة قد استبعد انشغاله بالنزاعات في المنطقة، رغم دعوته للحل السلمي للنزاعات وتحقيق منطقة أمن وسلام، وكان للبوادر التي عرفها مسلسل السلام الإسرائيلي العربي مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين مؤشرا على التقدم في التعاون، غير أن مسلسل السلام عرف جمودا وحلقة مفرغة أثرت سلبا في التعاون الأورومتوسطي، وتم تهميش الموضوع نفسه الحساس وباقي النزاعات الأخرى من اهتمامات الشراكة التي سعت السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط لتنشيطها من جديد، ويمكن تفسير هذا التهميش بعاملين، أحدهما يعود إلى عمق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وثانيهما إلى محدودية الدور الأوروبي في هذا الصراع وفي باقي النزاعات الأخرى المؤثرة كنزاع الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر ونزاعي إيجه وقبرص بين تركيا واليونان، وإذا كان النزاعان الأخيران ثنائيين قد لا يؤثران في بعض المشاريع الإقليمية فإن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ذو أثر كبير وإستراتيجي في توثيق العلاقات الأورومتوسطية التي تنظر بنظرة متساوية إلى الشركاء أنفسهم، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دور القوى المتوسطية في إدارة وتسوية النزاعات غائب أو ثانوي في أحسن الأحوال، وفي المقابل إن دور الدول غير المتوسطية أكثر دينامية فيها، إما في إطار دولي كالولايات المتحدة الأمريكية، أو في إطار توزيع إقليمي جديد للقوى، مثل الدور الإيراني ودور مجلس التعاون الخليجي ودوله، ليس لتحديات كهذه البقاء خارج أي توافقات متوسطية،

حيث يعد الدور الثانوي للاتحاد الأوروبـــي، مثلا، في النـــــزاع الإســـرائيلي – الفلسطيني، نقطة ضعف في كسب تأييد دبلوماسي من البلدان المعنيـــة بالنـــــزاع مباشرة، كما أن هذا الموقف ليس حصرا على الاتحاد الأوروبـــي، إذ إن القـــوتين الأوروبيتين المركزيتين فرنسا وألمانيا ليستا في مستوى كسب موقع كبير في هـــذا النـــزاع.

يلقي مناخ النـــزاعات في منطقة المتوسط بظلاله على مستقبل هـــذه العلاقـــات بالخصوص عندما يتعلق الأمر بنـــزاع إستراتيجي يساهم في الانقسامات الإقليمية وفي مسار توازن القوى العالمي كالصراع العربـــي الإسرائيلي، هذا إضافة إلى نـــــزاعات أخرى، مثل نـــزاع قبرص ونـــزاع الصحراء الغربية، يجعل هذا الواقع البحر الأبـــيض المتوسط في قلب اهتمام السياسات الأمنية الأطلسية، وكذلك في اهتمام الإســـتراتيجية الأمريكية، فبلدان الضفة الشمالية أعضاء في حلف الناتو، وحلفاء تقليديون للولايـــات المتحدة الأمريكية، في مقابل الفراغ الإستراتيجي الذي تعرفه منطقة الضـــفة الجنوبيـــة وتناقضات شرق المتوسط، تحدث هذه الوضعية فراغا جيوسياسيا في الضفة الجنوبيـــة للمتوسط، وتشجع دول المنطقة على التنافس إزاء تعزيز مكانتها على حساب بعضـــها الآخر سواء في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط، ويكشف أيضا عـــن الأولويـــات الإستراتيجية للقوى الأوروبية التقليدية المقترنة بالتوازن عبر الأقـــاليم، وتـــرتبط هـــذه الإستراتيجية بمحور السياسات عبر الأطلسية.

لم يصمد مسار التعاون الأورومتوسطي الذي ارتكز على مقاربة ذات طـــابع اقتصادي أمام حجم التناقضات السياسية وفوارق التنمية المهولة بين الجزء الغربـــي من أوروبا والأجزاء الأخرى، ازدادت حدة هذه التناقضات بحدوث هزات إقليمية قلبت نظم حكم سابقة وأتت بنظم جديدة أو شبه جديدة، من ثم يتأكد أن النظام الإقليمي غير المتجانس في المتوسط[1] قد يدفع نحو إشكالية كبرى جديدة تقوم على التعاون الذي يجب التأسيس له وثقل عناصر التنافس البنيوية الإقليمية والواردة على

---

1 يعرف رايمون أرون النظام غير المتجانس بقوله: "أسمي أنظمة غير متجانسة، الأنظمة حيث الدول لا تنتمي إلى النوع نفسه، ولا تذعن لتصور واحد للسياسة، وتعلـــن عـــن قـــيم متناقضة"،

Voir: Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Fayard, Paris, 1984, p. 108.

المجال المتوسطي من مختلف القوى الأخرى، تلقي هذه الثنائية المزدوجة: التعاون والتنافس في الوقت نفسه بظلالها على كل النشاط السياسي والاقتصادي في المتوسط، تتداخل فيه العناصر البينية الأوروبية بالخارجية، والمحددات البينية للدول المتوسطية الأخرى.

تساهم تحولات شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي ميزت عام 2011 في صياغة هذه الخريطة المحتملة، ويمكن لها المساهمة في تعزيز التعاون بالخصوص مع توحيد بعض الشعارات السياسية، التي يمكن تفسيرها بتراجع حدة التناقض بين المنظومتين القيميتين الحضاريتين الإسلامية والأوروبية – المسيحية وخلخلة الترسبات البسيكوتاريخية لشعوب البحر الأبيض المتوسط، وأيضا في الوقت نفسه الكشف عن مؤشرات تنافس جديدة انكشفت بوضوح في إدارة الأزمة السورية المندلعة عامي 2012/2011.

سيهدف هذا العمل إلى طرح إشكالية التعاون والتنافس في المتوسط من منظور يسعى لتوظيف أهم المستجدات المؤثرة في خريطة التعاون والتنافس الإقليميين التي أدت إلى التعاون الإقليمي بوضع المسار الأورومتوسطي في محطاته الأساسية، سيتم إيلاء أهمية خاصة لمحدد التنافس الناتج عن عناصر متعددة وحيوية لا يمكن قراءة التفاعلات الإقليمية وأيضا الثنائية في البحر الأبيض المتوسط دونها، وهذه المحددات الناتجة عن ضغوط جغرافية وجيوسياسية وحضارية هي من السمات المميزة للمجال المتوسطي، كما تضاف لهذه الضغوط تلك الواردة عن المتوسط، والحاسمة في أحيان كثيرة في الملفات الإستراتيجية وإحداث التوازن وتعميق عناصر التنافس، يمكن ملاحظة ذلك في سياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وضغوط القوى الصاعدة، تصب مصالح هذه الأخيرة على جعل المتوسط ساحة آمنة وغير خاضعة لأية بنية صلبة يمكن أن تهدد مصالحها المتزايدة، تعكس هذه المصالح الأهمية المحورية والجغرافية للبحر الأبيض المتوسط الذي يجتذب إليه السلوك الدبلوماسي الدولي، نتيجة الميزات السياسية التي يوفرها الإقليم لكل قوة تسعى لمكانة دولية كبيرة، تؤثر كل هذه العناصر والفواعل والسياسات في التوجهات الإقليمية لهيكلة التعاون الإقليمي الأورومتوسطي.

تنطلق هذه الإشكالية من فكرة أساسية مفادهـــا أن التعـــاون الإقليمـــي في المتوسط، وفي صيغته الأورومتوسطية حافز يمليه القرب الجغرافي وقوة التدفقات في المنطقة، غير أن الضغوط الناتجة عن الجغرافية المتوسطية تـــدعم التنـــافس وإنتـــاج سياسات متنافرة تحد من تطور التعاون الإقليمي في المتوسط وتجعل تجربة تشـــكيل ساحة جيوسياسة للأورومتوسط عملية محدودة النتائج، تتميز الجغرافيات المتوسطية بعدم التماثل، إذ إنها إقليم واسع من ناحية المساحة ويتكون من أقاليم تحتية دينامية وذات هويات جيوسياسية مميزة بعضها عن بعض، ومؤهلات اقتصـــادية متباينـــة، وولاءات إستراتيجية إقليمية ودولية مختلفة وسيتم ما أمكن مناقشة هذه العناصـــر مجتمعة.

الفصل الأول

عناصر نظرية وأخرى إستراتيجية

كان إطلاق خطة للتعاون الأورومتوسطي الإقليمي منذ العام 1995 انطلاقا من عدة عناصر مرجعية نظرية وإستراتيجية، متعددة ومتكاملة، عناصر استفادت من الشروع في مرحلة جديدة دولية وإقليمية، وكان أبرز ملامحها الدولية انفراط السياسة الثنائية الاستقطاب على المجال المتوسطي الذي ظل شديد الانقسام إيديولوجيا وإستراتيجيا أثناء الحرب الباردة، كما تميز إقليميا بالحماس الأوروبي في مؤتمر السلام في مدريد بين العرب والإسرائيليين، وبتعزيز الاتحاد الأوروبي سواء من حيث توسيع عضويته التي أصبحت تشمل 15 بلدا أو من حيث تعميق مجالات التعاون الأوروبية التي أقرتها اتفاقية ماستريخت عام 1992، التي أبدت الاهتمام بجعل الاتحاد الأوروبي قطبا دوليا، دفعت هذه الوضعية المستجدة إقليميا إلى إعادة طرح السياسة الأوروبية القديمة إزاء الدول المتوسطية التي كانت تعاني من الانتقائية والقطاعية كالسياسة المتوسطية المتجددة للعام 1990، نظرة جديدة تسعى لتوثيق التعاون والتجاوب مع مطالب دول أقل نموا اقتصاديا، وأسرع نموا ديمغرافيا، ومهمة إستراتيجيا وجيواقتصاديا للأوروبيين، تأسست هذه العملية الجديدة على محورية عامل الاقتصاد في التقارب الأورومتوسطي، كون الاقتصاد هو أولا المجال الذي يمكن أن يجتمع حوله أصحاب التوجهات المختلفة، وثانيا المحرك الأساسي لكل العمليات الإقليمية التي تنهل من فلسفة تدبير التدفقات عبر الحدود أساسا لإدارة المصالح المشتركة وتنامي الاعتماد المتبادل، وثالثا الطريق الأفضل لطرح القضايا الأخرى الأمنية والثقافية والسياسية التي هي أكثر تعقيدا.

ساهم هذا التوجه في ميلاد تيار يمكن نعته بالاقتصاديين المتوسطيين، وهو تيار لا يزال يعلق آماله على العامل الاقتصادي لتدعيم التقارب الأوروبي المتوسطي، وتجاوز عوائق التنافس والضغوط التي تمليها التناقضات المتعددة، اعتمدت

الدبلوماسية الأوروبية في العام 1995 لتحقيق هذا التوجه منهجية إقليمية تقوم على مبدأ الشراكة وإحداث آليات منتظمة ومستدامة مالية وتجارية ودبلوماسية أيضا، وعززت من تطلعات الدول المتوسطية التي رأت في الشريك الأوروبي القوة الأكثر دينامية إقليميا، ونشير أيضا إلى أن مجموعة من الانتقادات انصبت على اتفاقيات الشراكة التي أبرمت في إطار مسلسل برشلونة نتيجة عدم إحداثها لتغيير جذري مقارنة بالاتفاقيات السابقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية بالخصوص فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية والاجتماعية، خلص الأوروبيون بعد تقييمات متعددة لهذا المسار إلى إيجاد سياسة جديدة عرفت بالسياسة الأوروبية للجوار، سياسة تقوم على مجالات متعددة، غير أنها تتميز بكونها أولا سياسة لكل الجيران المباشرين الأوروبيين من الشرق والجنوب، وثانيا كونها تميل للتعاون الثنائي عوضا عن المقترب الإقليمي الذي اعتمده مسلسل برشلونة، تعزز هذا التوجه الاقتصادي أيضا بالدور الفرنسي الذي سعى لتنشيط مسلسل برشلونة عن طريق الاتحاد من أجل المتوسط، كانت المرجعية الأساسية لمحاولة التنشيط هذه هي إحداث بنية إقليمية مستدامة وإطلاق المشاريع ذات الفوائد الجماعية، كل ذلك لخلق إطار أورومتوسطي يتميز بالاستمرارية، ويشرف على إنجاز المشاريع عبر إقليمية، في فترة ما بين 1995-2008 عرف التعاون الأورومتوسطي ثلاث محطات أساسية كان هدف كل واحدة منها إطلاق دينامية جديدة في التعاون الإقليمي، يفسر هذا الواقع حدة الضغوط على المنطقة والناتج عن انخراط الاتحاد الأوروبي وقواه الأساسية في عملية متسارعة لإيجاد سياسات إقليمية مناسبة وتجنب الانقسامات ومحاولة تجنب المفاجآت ومراقبة الجوار، ورغم ما حققته الآليتان الأوليان من نتائج، أظهرت الضغوط الكبيرة وتعدد التقييمات النشاط الأورومتوسطي بحاجة لديناميات جديدة وإستراتيجية أكثر عمقا.

كانت العناصر الإستراتيجية مغيبة من هذه الشراكة التي تم السعي لإحداثها في الأورومتوسط، تم بذلك فصل المشكلات ذات الأثر الحاسم في الخيارات الدبلوماسية والسلوكيات الحكومية عن هذا المسار، تشبثت الشراكة الأورومتوسطية بالحوار السياسي والأمني، لكنه بقي حوارا أمنيا في معانيه الضيقة، لم تستطع إحداث فتحة في الميدان الإستراتيجي والأمني الحاسم، تولى هذا الأمر

حلف الشمال الأطلسي، كان الحوار المتوسطي الحلقة الأساسية في هـــذا المســـار الإستراتيجي، بقي هذا الحوار مستمرا لكن أهميته قيد السؤال، استمرت المفارقات الجيوإستراتيجية في حوض المتوسط، لم تستطع الأطراف الفاعلة تحديـــد الحـــدود الأمنية للتعاون الممكن في المنطقة، تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عبر الحـــوار المتوسطي الأطلسي في تحديد الخيارات الإستراتيجية الأساسية في البحـــر الأبـــيض المتوسط.

تدفع هذه المفارقة بين العناصر الإســـتراتيجية مـــن جهـــة والجيواقتصـــادية والدبلوماسية من جهة أخرى إلى صعوبة تقييم مسار جغرافية الأورومتوسط بمعزل عن التقاطعات الإقليمية والدولية وضغوطها المتزايدة على مجال جذب عالمي ويحبل بعناصر النبذ المتجددة، ولا يبدو ممكنا مناقشـــة مســـتقبل التعـــاون المتوســـطي الأوروبـــي معزولا عن التفاعلات المتوسطية – المتوسطية والمتوسطية – الدوليـــة، تنطلق هذه الفكرة من عناصر أساسية مثل تقييم تصور الساحات الجيوسياسية مع ربطها بالعناصر ذات الأبعاد الجغرافية الأخرى، الثقافية والتجارية والطاقية وغيرها، تستند هذه الفكرة بدورها إلى ربط النـــزعات النفسية مع الترسبات التاريخيـــة في الوعي الجماعي للجماعات والدول، وقراءة المحددات الدينية الإسلامية والمســـيحية وأثرها في تفسير الوضعية الديمغرافية والتدفقات البشرية الاجتماعية.

المبحث الأول

الدوافع والاتجاهات في بناء التعاون الأورومتوسطي

يقصد بالدوافع تلك الحجج التي قدمت على أنها حجج واقعية تدفع الفاعلين الإقليميين والدول المتوسطية المعنية لرسم مسار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية، وهذه الحجج تقدمها الدول والحكومات والمؤسسات الأكاديمية وكذلك الباحثون، ويمكن القول منذ البداية، إن الدفاع عن توجيه هذه العلاقات لم ينل الاهتمام نفسه، بالنظر لعوامل ستذكر لاحقا، وهو ما تميز بطغيان نوع من المقاربة الفرنسية والإسبانية على هذا الحجاج أو الدفاع، وذلك نلاحظه مثلا في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي، وأيضا لدى بعض الهيئات الأكاديمية الفرنسية مثل الجامعات، أو معاهد الأبحاث مثل معهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي ومعهد المتوسط بمرسيليا[1]، وكذا الإسبانية مثل المعهد الأوروبي للمتوسط، أو ذات طابع أوروبي - متوسطي مثل المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية، تستعين رغم ذلك هذه المؤسسات بباحثين من مختلف دول المنطقة، وعموما، لقد قدمت هذه المقاربات نوعا من المحددات لرسم العلاقات الأورومتوسطية وللحرص عليها، تبلورت إضافة لهذه المقاربة اهتمامات بأهمية وعي الواقع الجيوسياسي والجيوإستراتيجي للمنطقة، ولعل ذلك يسمح بتوجيه مسار التدفقات في المنطقة نحو التعاون المكثف ويتجنب بعض السيناريوهات السلبية في مستقبل هذه العلاقات، مثل سيناريو الحرب وسيناريو اتساع هوة القيم الثقافية والحضارية.

1 تتوفر هذه المعاهد على مواقع إلكترونية، يمكن زيارتها والاطلاع على التقارير والأبحاث التي تنشرها لفهم الاتجاه المتحكم في مقارباتها: www.iemed.org, www.ipemed.coop, www.femise.org

1. الاتجاهات النظرية في العلاقات الأورومتوسطية

تمحورت أهم الاتجاهات المدافعة في بناء العلاقات المتوسطية على أبعاد ديناميكية البنية الدولية وكذلك الإقليمية، يمكن توضيح ذلك من خلال المسارات الجديدة للعلاقات الدولية القائمة على تجاوز مميزات نظام اتسم بالقطبية الثنائية، حول نظام متعدد الأقطاب هو قيد التبلور، ولكن كذلك بتفسير هذه العلاقات أيضا بمحاور أصبحت تطغى على التوجهات الفقهية لتفسير تطور اتجاهات السياسة الدولية، مثل الاعتماد المتبادل وتشكل الأنظمة الإقليمية، التي يقع إقليم المتوسط ضمنها، وإذا كانت هذه هي الخطوط العامة لأهم التيارات الفكرية والسياسية المعبر عنها في المتوسط، فإن هذا لا ينفي وجود تيارات، تنطلق من أبعاد أخرى، حضارية وثقافية وتبني فسلفتها على مبادئ التاريخ والجذور القديمة لهذه العلاقات.

1.1. اتجاه التكامل وتشكل الأنظمة الإقليمية

لم يتبلور التكامل[1] المتوسطي، حتى الآن، مفهوما نظريا قائما بذاته، ولكنه

1 التكامل هو من النظريات شائعة التوظيف في السياسة الدولية، وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية يمكن اختصارها في أن تعزيز العلاقات والمصالح يحد من الحرب ومن شهية الدولة القومية للحرب، وهي عموما نظرية تجد جذورها في الفكر الفدرالي الأوروبي وأيضا الأمريكي، إذ قامت في الولايات المتحدة الأمريكية نقاشات مستفيضة بعد استقلال الدول الثلاث عشرة للانتقال من الكونفدرالية نحو الفدرالية، تم لها ذلك من خلال دستور فيلادلفيا الذي صدر في أواخر القرن الثامن عشر، كانت الحجة الأساسية لزعماء الفدرالية الأمريكية أن بقاء الدول الأمريكية مستقلة عن بعضها الآخر سيعرضها للحرب فيما بينها وللضعف، في أوروبا فإن منظري الفدرالية تبنوا فكرا يقوم على التخلص من الدولة القومية إذ رأى فيها بعض المنظرين آلة للحرب، واعتبروا أن السلام في أوروبا سوف يتحقق، فقط، باتحاد الدول الأوروبية وخضوعها لسلطة مشتركة، كان للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط دور كبير في الفكر الفدرالي انطلاقا من فكرته عن السلام الدائم، رغم أنه لم يوضح كيفية عمله، دافع عن هذا الفكر منظرون آخرون كجون ستيوارت ميل وبرودون وغيرهم، تأسست حركات سياسية أوروبية بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية، إذ رأوا أن الاتحاد هو الطريق الوحيد لتجنب الحرب، وقد ظهرت تفسيرات متعددة للتكامل، مثل الوظيفية التي نظر لها دافيد ميتراني بعد الحرب العالمية الأولى، تمحورت أفكار ميتراني في أن تشبيك المصالح بالخصوص الاقتصادية يساعد على التقارب السياسي الذي يؤدي بدوره إلى تخلي تلك الدول عن أجزاء من سيادتها ومن ثمت بلوغ الأمن والسلم، وساهم كارل دويتش أيضا في التكامل الوظيفي، الذي ركز على عملية المبادلات بين دول منطقة معينة، وقد كان متأثرا بنجاح انطلاقة جماعة الحديد

يكشف أن تأويل المقاربات الموجودة ينطلق من أهمية العناصر الأساسية المكونة لهذا التوجه والقائم على العناصر الاقتصادية وأهمية رسم نظام إقليمي متوسطي متقارب ويستفيد من عناصر الجذب التي يوفرها له القرب الجغرافي والاندفاع نحو التكتلات الإقليمية.

أ. العنصر الاقتصادي

شكل العنصر الاقتصادي أهم ملف عملي تم تفسير اتجاه رسم مسار العلاقات الأورومتوسطية انطلاقا منه، وذلك منذ البحث في إرساء نظام جديد لهذه

والصلب في أوروبا، إذ إن الانطلاق من عنصر أساس لعدة دول يساهم في التقارب بينها نحو تحقيق التكامل.

ويصعب القول بتطبيق مثل هذه النظريات على البحر الأبيض المتوسط، إذ إن الموضوع يحتاج لتقييم نظري متميز، فالأمر يختلف جذريا عن جذور الفدرالية الأمريكية التي توحدت فيها ثلاث عشرة دولة، ويختلف عما نظر له الفدراليون الأوروبيون الذين كانت أوروبا منطلقهم رغم سيادة الحروب والنزاعات فيها آنذاك، كما يختلف وضع المتوسط عن الاندماج أو التكامل الأوروبي الذي انطلق منذ 1957، ويبدو أن التكامل يمكن إسقاطه على مناطق متقاربة ومتجانسة حتى ولو شهدت حروبا كبيرة من إمكانية إسقاطه على مناطق غير متجانسة حتى لو لم تشهد حروبا كبيرة كالتي شهدتها أوروبا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما أن وجود عناصر تضغط نحو التقارب لا يجب أن ينفي وجود عناصر تضغط نحو التنافر، أو عناصر النبذ.

وتجدر الإشارة إلى أن فريق معهد التوقعات الاقتصادية للمتوسط بباريس يستند كثيرا لمثل هذه المعايير، أي معايير الاندماج ووجود عناصر معيارية تهم جميع المتوسط كالطاقة أو الهجرة أو الأمن المشترك، وهذا ليس كافيا لتقييم التعاون الأورومتوسطي أو لتحديد معايير تعميقه، إذ إن محددات أخرى تلعب دورا محوريا في التنافر الثنائي، ويبدو أنه من المناسب إسقاط أفكار التكامل على بعض المناطق الجيوسياسية المتوسطية، مثل المنطقة المغاربية أو شمال إفريقيا، إذ يمكن تصور قيام اتحاد مغاربي يتقاسم سلطات ومجالات مشتركة رغم الجمود الذي يعرفه هذا المسار حاليا، كما يمكن توقع وجود مصر ضمن هذا الاتحاد، وربما يمكن توقع وجود دول من الصحراء الإفريقية وغيرها ضمنه، يمكن أن يدفع هذا إلى فكرة متناقضة، فرغم أن دول غرب المتوسط الأوروبية والمغاربية تجمعها علاقات وثيقة وتدفقات متنوعة بشرية وثقافية بل ومشكلات مشتركة غير أنها متنافرة، يمكن تفسير ذلك بعدة عناصر، مثل وجود دول غرب المتوسط الأوروبية ضمن مجال للتكامل قوي وإستراتيجي هو الاتحاد الأوروبي، والنفسية التاريخية المرتبطة بالغزو المتبادل، في مراحل تاريخية متباينة، والعقائد الثقافية والدينية التي تلعب دورا أساسيا في تفسير السلوك السياسي للدول الكاثوليكية والمسلمة، كل هذه العناصر يمكن تصنيفها ضمن ما ستتم دعوته ضمن هذه الدراسة بالنبذ، وهي عملية تجعل من حدوث تكامل مؤسسية أمرا معقدا.

العلاقات في إطار مسلسل برشلونة، وقد كان أول منطلقات هذا المسار تحقيق أهداف متكاملة.

وبالعودة إلى الأهداف الثلاثة التي ارتكزت عليها الشراكة الأورومتوسطية وهي:

- بناء فضاء للسلام والاستقرار.
- بناء منطقة تقدم مشتركة بفضل شراكة اقتصادية ومالية وإقامة منطقة تبادل حر في أفق عام 2010.
- الشراكة الاجتماعية الثقافية والبشرية.

يلاحظ تنويع في الأهداف، غير أن أهم السياسات انصبت على التعاون الاقتصادي والتجاري مقابل تهميش نسبي للمجالات ذات الطابع الإستراتيجي والمتعلقة بالسلام، إذ تتطلب هذه الأخيرة دبلوماسية لحل النزاعات والشراكة الاجتماعية والثقافية التي تتطلب بدورها حوارا حضاريا وثقافيا ظل محدودا، ويبدو أن كلا هذين المجالين يؤثران سلبا في تعميق التعاون الاقتصادي، وتم بعد ذلك إطلاق السياسة الأوروبية للجوار عام 2004، التي هدفت إلى تحقيق منطقة "تقدم وحسن جوار أوروبي" مع جيرانه في شرق أوروبا والضفة الجنوبية للمتوسط.

ظلت الإشكاليات حول مردودية الشراكة الأورومتوسطية قائمة، واستمرت النظرة إلى الخريطة الجيوسياسية بنوع من الثبات، ضفة جنوبية هشة وشرقا أوسط متوترا، وتركيا مهتمة بالانضمام للاتحاد الأوروبي ودولا بلقانية صغيرة منكبة على خريطة تحديات جديدة، واستمر بذلك اتساع الهوة بين الضفتين في كتل غير متوازنة، إذ حققت مجموع البلدان المتوسطية ناتجا خاما في عام 2006 بلغ 6875 مليار دولار بنسبة 61% لفرنسا وإيطاليا وحدهما، بينما حققت بلدان المغرب الكبير والشرق الأوسط ناتجا داخليا خاما بـ 958 مليار دولار، وهو رقم هزيل مقارنة مع المناطق الثلاث المتمايزة التي لها وزن ضعيف عالميا[1]، ويمكن ملاحظة الفارق من خلال هذه الأرقام لنفس عام 2006:

1 Guillaume Alméras et Jolly Cécile, Méditerrané 2030, Institut de la prospective économique du monde méditerranéen IPEMED, Paris, 2010, p. 36.

- الضفة الشرقية للمتوسط + الأردن: الناتج الداخلي الخام يرتفع بـ 621 مليار دولار، ودون تركيا فإنه لا يشكل سوى 227 مليار دولار، وهو أقل من الدانمارك التي حققت 280 مليار دولار.
- البلدان المتوسطية للبلقان: تحقق ناتجا داخليا خاما بـ 343 مليار دولار، وهو أقل من ناتج بلد كسويسرا (426 مليار دولار).
- بلدان الضفة الجنوبية: ناتجها الخام 337 مليار دولار، أقل مما تحققه بلجيكا (404 مليارات دولار)، ودون مصر فإنه لا يشكل أكثر من 236 مليار دولار أقل من النمسا (326 مليار دولار).

توضح هذه الأرقام أن الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط ليستا قطبا لنمو حيوي كالذي تريده أوروبا[1] رغم واقع وجود نمو في المنطقة أكبر من الذي تسجله أوروبا، يثير القول بوجود هذا التفاوت مخاوف أوروبية أو لا يرضي أوروبا من جهة، ولا يستقيم – من جهة أخرى – مع قياس حجم السياسات الأوروبية في المجالات الحيوية التي تدعم النمو التي هي الاستثمارات بالخصوص، إذ تختار الاستثمارات الأوروبية وجهات متنوعة وأكثر جذبا، يعد هذا التناقض مؤشرا لاستنتاج أن السياسة الأوروبية في المجال الاقتصادي لم تكن مشجعة بما فيه الكفاية، في الوقت الذي يتم فيه الحديث عن الرغبة الأوروبية في المحافظة على الأهمية الجيواقتصادية للاتحاد الأوروبي في الحوض المتوسطي، ومن ثم فإن هذا التوجه الاقتصادي الذي طغى على كل المبادرات، كان ينطلق من عناصر اقتصادية غير متماثلة، وتترجم عبر مفهوم واسع للتعاون الاقتصادي، ويشكل الحفاظ على مستوى من سياسة التعاون الاقتصادي هذه عنصرا جوهريا في اقتراح الشراكة الأورومتوسطية، التي ارتكزت على اتفاقيات التبادل الحر[2]، وظلت تعاني هذه

1 Ibid., p. 59.

2 ورأى باحثون متحمسون للتكامل المتوسطي مثل بيير بيكوش *Pierre Beckouche* في إعلان الاتحاد من أجل المتوسط في العام 2008، فرصة تاريخية لشراكة إقليمية من نوع جديد لثلاثة دوافع:
أولها توجه المشاريع لهذا الاتحاد والاهتمام بإشراك القطاع الخاص، ثانيها إقامة حكامة مشتركة بين الشمال والجنوب، وثالثها الوعي الإقليمي الذي ينمو شيئا فشيئا، كما لا توجد في المنطقة قوة من حجم الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وهي عوامل أخرى لصالح حكامة حقيقية، انظر:

المقاربة بعدم دمجها للعناصر الإنسانية أيضا بما فيه الكفاية، مثــل تطــوير بــرامج التكوين والتعليم المشتركة التي من شأنها تطوير الكفاءات في المنطقة.

تعكس بذلك هذه النوعية من سياسات التكامل التوجهات العامة لقيام مناطق وتجارب التكامل والاندماج الإقليمي، إذ تجعل مــن الاقتصــاد محــور عملــها واستمرارها، ورغم استمرار العناصر الإستراتيجية فهي "تقوم على براغماتية، أكثر ليبرالية ووظيفية، وتستند على العناصر الاقتصادية لتوثيق الأسواق وتطابق المعــايير والأنظمة وإتاحة المجال للتدفقات عبر القومية"[1]، وإذا كانت هذه العملية من شأنها أن تكون الباب نحو السلام باعتباره الهدف المفترض المنشود من التجارب الإقليمية، فإن التجارب الإقليمية لم تحقق في كل الحالات نتائج ملموسة، ظهرت أكثر مــن ذلك "إقليمية دون إقليم"[2]، مثل نشأة تجمعات دول من قارات مختلفة و"بعضها لا يقوم على عناصر جغرافية واضحة"[3]، كان التفسير المباشر لظهور التجمعات دون إقليم جغرافي واضح هو تدبير التدفقات الاقتصادية والتجارية المتنوعة والكثيفــة، تعيق هذه التجربة تفسير أهمية العنصر الاقتصادي في التجمعات الإقليمية الــتي لا تقتسم إقليما أو جغرافية واضحة بالمقاييس نفسها في علاقات الدول التي تقتســم إقليما جغرافيا واضحا ومشتركا وتاريخيا أيضا، ويــرى بــاحثون أن "الأنظمــة الإقليمية لم تستطع إثبات الفرضية القائلة إن لها مفعول الاســتقرار والتنظــيم"[4]، ويبدو أن تحقيقها لمستوى من الاستقرار في الاستثناء الأوروبــي يؤكد أنها حققت

Régulations régionales de la mondialisation, Groupe du travail IPEMED (Pierre Beckouche cordonnée), IPEMED, Paris, 2011, pp. 46-47.

ويلاحظ شدة التركيز في الأدبيات المعاصرة المعنية بالشأن الأورومتوسطي علــى كلمــة الحكامة كأحد عناصر دعم التعاون المتوسطي، ويفترض إعادة مناقشة هذه الصيغة الشائعة الاستعمال، سنشير إلى ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثاني فيما يتعلق بربط الطاقــة بالحكامة.

1 Laurence Jourdan, «Les nouveaux processus d'intégration régionale: vers la restauration d'un «ordre» dans les relations internationales», consulté le 15-06-2012 sur le lien suivant: www.upicardie.fr/labo/curapp/.../laurence_jourdain.pdf

2 Ibidem.

3 Ibid.

4 Ibid., p. 373.

بعضا من تنبؤاتها، تحتاج إذن عمليات التكامل ما هو أكثر من العنصر الاقتصادي، إذ لا بد من توفر عناصر أخرى ومتعددة وبعضها نفسي، ويمكن دعوة هذه العناصر بعناصر الجذب، وبعضها قد يصعب تفسيرها.

تقود هذه الفلسفة العامة إلى أهمية البنية الإقليمية المتوسطية للأوروبيين أو غير الأوروبيين، ما دفع إلى بروز الأهمية النظرية لتشكل نظام إقليمي في المتوسط.

ب. نظام إقليمي قيد التشكيل

تبدو مناقشة نظام إقليمي متوسطي بالمقارنة مع جنوب وشرق آسيا مسألة غير منسجمة، وذلك لدافعين على الأقل، الأول يتعلق بالمتوسط وتبرره الكتل الجيوسياسية للمتوسط: شمال إفريقيا والشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا والبلقان وأوروبا الغربية، هذا إضافة إلى تقسيم آخر من قبيل المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي، أو شمال جنوب، وعالم مسيحي وثان إسلامي وثالث يهودي، تكشف هذه الكتل عن عالم مصغر، وإذا ما تمت مقاربته من زاوية العمق التاريخي تتضح الرؤية أكثر حول المستقبل الأفضل والمستقبل الأسوأ لإقليم المتوسط، ويتعلق الدافع الثاني بجنوب وشرق آسيا، الذي لم يتشكل في نظام إقليمي متماسك، وليس الآسيان سوى أحد البدائل الدبلوماسية – الإستراتيجية لدول أساسية في تلك المنطقة رغم أن أساسها اقتصادي، تفضل الصين مثلا "دائما التموقع في نواة صلبة شرق آسيوية يتم تكملتها عن طريق نظام موسع للتعاون الإقليمي مثل الحال مع الآسيان"[1]، وتسعى اليابان من جهتها "إلى ضم الهند إلى الآسيان للحد من تأثير الصين وخلق روابط أقوى بين المنطقة والمجتمع الدولي – الغربي"[2]، وتميل هذه الدول وكوريا الجنوبية إلى اعتماد علاقات مركبة ومتداخلة وتعتمد المحاور أيضا في كل القارة الآسيوية.

ولا يمكن النظر بثبات للأقاليم السياسية الفرعية في المتوسط، والسبب الأساسي لذلك هو الدور الكبير لانفتاح وسرعة وكثافة التدفقات في المنطقة، بل

---

1 Barry Buzan, «Asie: une reconfiguration géopolitique», Politique étrangère, Paris, 2012, p. 336.

2 Ibidem.

أهمية بعض القطاعات الحيوية التي ستساهم في الربط بين أجزاء المتوسط المختلفة، مع ذلك "يجب الاعتراف بعدم وجود فكر إستراتيجي في المتوسط، وعدم وجود رؤية إستراتيجية شاملة لما يجب ويمكن أن يكون اندماجا عميقا"[1]، وإذا كنا نؤيد مثل هذا الكلام، كون كل المساعي الأساسية في المنطقة إما ذات طابع قطاعي أو ذات طابع ثنائي، فإنه لا بد من ربطه مع اتجاه النزعة التكاملية لدى الأطراف المؤيدة لما يدعى بالتكامل المتوسطي Intégration mediterranéenne، تنطلق هذه النزعة من دوافع فكرية وليس من مؤشرات واقعية مشجعة، وهذا يختلف جذريا عن أولئك الذي أعجبوا بنمط التكامل الأوروبي، كما لا تتشارك كل الأفكار هذه النزعة الإقليمية، خاصة الشرق أوسطية، ويمكن الاستدلال على ذلك بمحدودية الاهتمام الأكاديمي والدبلوماسي والسياسي بالبحر الأبيض المتوسط وبالتعاون الأورومتوسطي، إذ تظهر هذه النزعة بشكل أكبر لدى جناح متوسطي في غرب المتوسط بالخصوص.

ويمكن الحديث عن تيارين يمثلان وجهتي نظر في رسم إقليم جديد:

✓ **التيار المتوسطي:**

حسب دوروثي شميد *Dorothée Schmid*، هو تيار ثقافي وفني يهدف إلى بناء المتوسط وحدة إقليمية منسجمة من الزاوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]، وينظر إلى المنطقة على أنها ملتقى حضارات كما يطلق عليه ذلك فرديناند بروديل، ويعد وجود الديانات الثلاث والتعدد الحضاري في المنطقة عنصر قوة حقيقيا وليس عنصر إضعاف، يمكن القول إن هذا التيار هو فرنسي بالخصوص، أو على الأقل أكثر بروزا في فرنسا، ينظر هذا التيار أيضا إلى الحوض المتوسطي على أنه ملتقى للتعدد والثقافات المتنوعة التي تلتقي حول البحر وعبر التاريخ، وتشبه هذه النزعة النزعات الثقافية النخبوية، إذ هي محصورة ضمن

---

1 Ibid., p. 14.

2 Dorothée Schmid, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: Chargement de nom ou du fond», Questions internationales, Mars/Avril 2009, consulté le 10 Novembre 2010 sur le site de l'IFRI: www.ifri.org/downloads/artdsquestionsinternationales.pdf

فئات محدودة جدا، لا تنقص أفكار هذا التيار الأهمية، إذ لا يمكن نكران أن مثقفي وفناني الضفتين تلاقحوا عبر التاريخ، إذ كانت الضفتان مصدرا لانطلاق علاقات متبادلة وتأثيرات متكاملة بين الثقافات اليونانية والمقدونية والإفريقية في شمال إفريقيا منذ الفراعنة والمملكات الأمازيغية، وفي عهد الحملات التجارية الفينيقية التي انطلقت من لبنان اشتهرت بموانيها في الحوض المتوسطي إلى حدود الأطلسي والتي بلغت إلى جنوب مدينة أكادير المغربية حاليا وبنزعتها التجارية، كما كانت مجالا للتبادل الخصب ولكن أيضا لتوحيد السلطة في عهد الإمبراطورية الرومانية، كانت روما الإمبراطورية الوحيدة التي استطاعت فرض شبه هيمنة على كل الحوض المتوسطي، عرف البحر الأبيض المتوسط بعد انتشار الإسلام على ضفافه تحولا جيوسياسيا جديدا، وانعكست المؤثرات من الجنوب نحو الشمال، إذ نشر المغاربة سلطتهم على الأندلس في حالة فريدة، نقلوا حدودهم إلى ما وراء حدودهم الجغرافية المعروفة، كما أقام المسلمون سلطتهم على مالطا وصقلية وقبرص، وفي عهد الأتراك العثمانيين تم فرض ثاني نظام شبه إقليمي في المنطقة منذ نظام روما، وأقام الاستعمار الحديث عناصر الجذب نفسها، إذ حاولت الأنتلجنسيا الأوروبية الممهدة للكولونيالية إيجاد عناصر التقارب بين روما القديمة وشعوب شمال إفريقيا، وبين فرنسا وإيطاليا وشعوب شمال إفريقيا المعاصرة وتم التأسيس لقراءات جديدة في التاريخ والأنثروبولوجيا والإيثنولوجيا والإيسطوغرافيا وغيرها، انطلقت هذه المرحلة مع نابليون بونابرت وانهزامه في مصر، وانتهت بانسحاب فرنسا من الجزائر عام 1962، يبدو أنه لا بد من قراءة التفاعلات التاريخية المتوسطية الجنوبية والشمالية على ضوء هذه المحطات، وهي وحدها يمكن لها الكشف عن أهمية عبور كل طرف لحدوده لدى الآخر كلما اختل ميزان التوازن بينهما.

توحي كل هذه العناصر التاريخية بأن التفاعلات لم تقتصر على الجوانب الثقافية، بل لم تنفصل هذه الموازين الجيوإستراتيجية والجيواقتصادية عن الحملات الثقافية والدينية، ورغم ذلك لم يستطع أي دين الرسوخ في إحدى الضفتين إلا بعد مجيء الأتراك وترسيخهم للإسلام في بعض أجزاء البلقان، يعد هذا العامل، إضافة إلى ما تلعبه الهجرة المغاربية في أوروبا الغربية حاليا وما ستلعبه مستقبلا، مؤشرا حقيقيا لخلخلة الحدود الجيوثقافية التي طالما استعصت عن الاختراق.

✓ **التيار الإقليمي:**

ينطلق هذا التيار من عناصر جديدة في العلاقات الدولية تساهم فيها العولمة وتشعب القضايا المشتركة، وعرفت الإقليمية انتشارا كبيرا في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وتحولت من الاهتمامات ذات الطابع العسكري – كحلف الشمال الأطلسي – إلى ذات الطابع الوظيفي المتعدد، تعد الإقليمية من أوجه التكاملية المحدثة التي ساهم في وضعها كارل دويتش *Karl Deutsh* وهاس *E. Haas* ينطلق دويتش من التكامل الإقليمي وتطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية، فيما ركز هاس على دور جماعات المصالح المختلفة في تقريب الدول، وكلاهما ينطلقان من الجماعة الأوروبية، إذ إنهما رأيا فيها أفضل نموذج للاندماج الإقليمي، وهما بذلك يختلفان عن دافيد ميتراني *David Mitrany* الذي رفض الاندماج الإقليمي خوفا من إعادة إنتاج سلوك الدولة نفسها بين التكتلات الإقليمية، إذ اهتم ميتراني بالاندماج الدولي، وهو عموما أقرب من نظرية السلام الدائم الكانطية (نسبة إلى إيمانويل كانط).

كانت الجماعة الأوروبية للصلب والفحم للعام 1951، والتي أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957، هي مركز تحليل الوظيفيين الجدد، ونموذجا لجذب الدول الأخرى إلى النموذج الأوروبي، كانت قد عرفت مناطق متجانسة في بعض المعايير استحداث الهيئات الإقليمية، غير أنها اعتمدت بالخصوص على العناصر السياسية، في شكل تجمعات للتعبير عن مصالح سياسية لدول إزاء أخرى، على هذا الأساس استحدثت التجمعات القارية وحتى الثقافية الدينية كمنظمة التعاون الإسلامي أو الإيديولوجية كالاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغسلافي، أو الجغرافية والدينية والثقافية كمجلس التعاون الخليجي، أو الجغرافية فقط كجماعة دول شرق آسيا، وكانت لا تخفى العناصر الأمنية والإستراتيجية عن كل هذه التجمعات رغم عدم الإعلان عنها في أكثر الأحيان، بينما عرفت الفترة التي تلت الحرب الباردة نماذج متنوعة وجديدة للإقليمية، وظل النموذج الأوروبي هو النموذج الأنجع بين كل هذه النماذج، وأخذت تقتدي به النماذج الأخرى بما فيها تلك التي حافظت على استمرارها منذ عهد الحرب الباردة، ارتكزت هذه النماذج على أهمية العناصر الاقتصادية نتيجة تزايد الاحتياجات

المتبادلة، وتوسع التدفقات التجارية والمصالح الماليـــة ورؤوس الأمـــوال وحركـــة الأشخاص، كان التبادل الحر الحجر الأساس في انطلاق غالبية التجمعات الإقليمية، وأصبحت ظاهرة دولية رافقت انهيار القطبية الثنائية، يمكن القول إن العامل الدولي الناتج عن سقوط الاستقطاب الثنائي والإيديولوجية الحادة كان لها الأثـــر الكـــبير والمباشر في استحداث وإنشاء التجمعات الإقليمية، بل أصبحت "موضة" في بعض الأحيان تم مسايرة التيار من خلالها، وانخرطت في الإقليمية أو الإقليموية حتى تلك الدول التي لا تجمعها أية عناصر تعاون حقيقية و لم تنخرط في أي عملية حقيقيـــة لتعميق التقارب أو التكامل في القطاعات الأساسية، ويمكن ذكر خير مثال عنـــها اتحاد المغرب الكبير المحدث عام 1989، تم إحداث هذا التجمـــع رغـــم وجـــود نـــزاعات بينية عويصة، ولا يمكن تفسير ذلك بالرغبة في تجاوز النـــزاعات عـــن طريق التكامل – إذ لم يتحقق شيء من ذلك – ولكن بتـــأثير العامـــل الـــدولي والخارجي المتعلق بالتحولات السريعة ومسايرة جوار الكتلة الأوروبية التي تـــزداد قوة، ومواكبة الضغوط الليبرالية والرأسمالية، ومن ثم يمكن القول إن التكتلات الـــتي تنشأ لمسايرة ضغوط خارجية سريعة ضئيلة النجاح، إذا لم تكن مبنية على حاجيات وظيفية داخلية وسياسات ثابتة، وهما عاملان نفسيان واجتماعيان مرتبطان بالمصالح العامة للجماعة التي يراد استحداثها.

تميزت أيضا الإقليمية المعاصرة بطابعها المتصل، إذ إن البعد الجغرافي لا يمنـــع الدول من التكامل والاندماج والانضمام إلى التكتلات، أو جماعات التبادل الحر أو الاتحادات الجمركية، كما تميزت بضمها لدول مختلفة وغير متجانسة عرقيا وتاريخيا ونفسيا، غير أن أهم ميزة لهذه الإقليمية التي أصبحت جديدة نسبيا هي ضمها دولا عظمى إلى جانب دول صغيرة وربما ثانوية وهامشية، وأخـــذت تتشـــكل، ولأول مرة، تجمعات مصالح تضم دولا غنية وأخرى فقيرة أو في طريق النمو غـــير أنهـــا تسعى كلها للاستفادة من هذه التكتلات.

ونشأت حول البحر الأبيض المتوسط أهم هذه التكـــتلات وهـــو الاتحـــاد الأوروبـــي، غير أن هذا الأخير الذي أقام قاعدته على الإرادة السياسية ووظيفيـــة القطاعات الأساسية المشتركة لقواه الكبيرة، انطلق في اتجـــاهين متـــوازيين، أولا: التعميق في التقارب والتعاون، وهذه عملية تسير بسرعتين بدورها، مثل المجموعـــة

النقدية الأورو ومجموعة خارج الأورو، وثانيا: التوسيع في العضوية، ولم يحدد الاتحاد الأوروبي بوضوح حدوده، غير أنها في الغالب حدود قارية أوروبية، ولكن أيضا ثقافية وحضارية وجيوسياسية، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير التردد بشأن ضم تركيا، هذا أيضا للضغوط الجيوإستراتيجية لعدم ضم أوكرانيا والضغوط الجيوثقافية لعدم التوسع جنوبا، تدعو هذه المقارنة إلى إعادة التساؤل حول عناصر الاندماج الإقليمي الأوروبي التي لا يمكن أن تكون فقط عناصر اقتصادية أو جماعات مصالح، ويبدو أن للضغوط الجيوثقافية والجيوإستراتيجية والنفسية علاقة بتحديد الحدود الإقليمية.

يمكن إيجاد الجواب عن الشراكة الأوروبية المتوسطية في هذه التفسيرات، فبعدما كان التعاون عبارة عن اتفاقيات تعاون مع الدول المغاربية الثلاث (المغرب والجزائر وتونس) منذ العام 1969، أصبحت حوارا عربيا أوروبيا منذ العام 1975، ثم شراكة أورومتوسطية مع مسلسل برشلونة، وفق مقاربة جديدة تدمج لأول مرة مقاربة جغرافية للإقليم المتوسطي، أي الدول البحرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط مع استثناء المنطقة اليوغسلافية من منطقة البلقان التي كانت تحت وطأة الحروب الداخلية، كان هذا التحول ذا أهمية بالغة في تاريخ العلاقات في حوض البحر الأبيض المتوسط، لأنه عمل على تقريب العلاقات الإقليمية بين دول غير متجانسة، وليست في المستوى نفسه من التنمية، نصفها مسيحي والآخر إسلامي إضافة لليهودية، وتعيش خلافات ونزاعات حادة وتاريخية، ولا تنتمي لرقعة جغرافية برية مشتركة وإنما إلى مجال بحري مشترك، أكبر من البحار الأخرى التي قامت حولها علاقات متشابهة.

أتاحت هذه الشراكة للاتحاد الأوروبي امتلاك نوعين من الحدود، حدود جيوسياسية أوروبية، وحدود ما وراء بحرية جيوإستراتيجية تجعلها مرتبطة بعدة محاور إفريقية وآسيوية وأوراسية، كما أتاحت هذه الشراكة للدول المتوسطية الاهتمام أكثر بالمجال المتوسطي فضاء لتقاسم العلاقات مع الأوروبيين ومع الاتحاد الأوروبي، أكد الأوروبيون هذه النظرة إلى حدودهم بإقرار الشراكة الأوروبية للجوار، وكأنهم بذلك يستدركون ما تم إغفال التنصيص عليه صراحة في مسلسل برشلونة.

لقد تم إعداد إقليمية بسرعتين، إقليمية الأوروبيين فيما بينهم وإقليمية الأوروبيين مع البحر الأبيض المتوسط والمحيطين به من دول وشعوب، وكلتاهما مختلفة كليا عن الأخرى، إذ تنطلق الأولى من أهداف واضحة وعملية من المركز، بينما تنطلق الثانية من ضغوط سياسية وجغرافية للضواحي، يمكن تصنيف الشراكة الأورومتوسطية ضمن مسار تشكيل التكتلات الإقليمية، غير أنها أقليمية بطيئة، وتشتغل حول البحر، وتحت ضغوط تقترن بالنبذ والجذب معا، وهي تخضع لمعايير الإقليمية التكاملية التي ذكرها المحللون، وإنما لا يمكن الجزم بسيرها نحو النجاح، إذ إن المؤشرات عن ذلك ليست واضحة رغم العمل المتطلع لإقامتها، ومن ثم يصعب الحديث عن وجود إرادة سياسية وجماعات مصالح تنجذبان معا نحو هذا المشروع، وإن كانت وفرة الاتصالات والمبادلات في تزايد متواصل.

نشأت نظرة إقليمية تتعاطى مع المتوسط كفضاء تتصل فيه الحاجيات، وتحتل فيه بعض الحاجيات موقع الصدارة، ويبدو أن هذه النظرة تسعى لتطبيق التكاملية على المتوسط، غير أن نجاحها قرين بتحليل نظرية التكامل ومدى نجاحها، ومن ثم يمكن استنتاج أن الأمر يتعلق بدعوات لترسيخ التعاون، وتوظيف بعض مجالات التعاون، والتعاون ليس هو الاندماج أو التكامل، إذ يفيد هذا الأخير التشارك في بعض الحاجيات الأساسية أو في جميعها (علما بأنه لم يسبق حدوث ذلك، إذا تم استثناء النماذج الفدرالية التجميعية)، بينما يعني التعاون مجرد التنسيق والاستفادة المشتركة، بينما تعني الشراكة Le partenariat المشاركة في العمل وفي تحديد الخيارات وفي الاستفادة، وهو مفهوم خاص بمسلسل برشلونة وأيضا بالمسار العام للتعاون الأورومتوسطي منذ العام 1995 بما فيها السياسة الأوروبية للجوار، لم يستطع مسلسل برشلونة تطوير الشراكة، وفي الحقيقة انطلقت بمبادرة أوروبية، فالاتحاد الأوروبي كان هو الفاعل في تأسيسها، وهو الذي ساهم في وضع خياراتها الإستراتيجية، فهو الماسك بزمام الأمور، وبالتمويل الذي هو العملية الأساسية للمشاركة، أما الاستفادة فلا يمكن الجزم بتوازنها بين الطرفين، وإن كان هذا لا ينفي استفادة هذه الدول المتوسطية من الشراكة، غير أنها استفادة ليست متوازنة، ما دامت عناصر مهمة للشراكة تظل خارج مجالات الاستفادة المشتركة، مثل تصدير المواد الزراعية، والتعاطي مع الضغوط الأمنية.

احتكت الشراكة بوضع السياسة الأوروبية للجوار، إذ كانت سياسة بين القطب والمحيط أو الضواحي، ورغم ذلك أكدت سياسة الجوار أنها تبقى منضبطة للشراكة الأورومتوسطية التي أقرها مسلسل برشلونة، والعمل على تحقيق عناصرها، إضافة للعناصر الجديدة التي أقرتها، وتقوم هذه السياسة على مبدأ الجوار Le voisinage، بينما قامت الأولى على الشراكة، والفرق بينهما أن الأول جغرافي، واجتماعي أيضا، إذ إن الجوار يفرض تحسين العلاقات بين الجيران الذين يتقاسمون عدة مجالات، ويسري هذا المبدأ حتى في العلاقات الأسرية، غير أن الجوار لا يمنع الجيران من التنازع، ويكون لمنازعاتهم آثار سلبية على الجيران أكثر مما لتلك المنازعات التي تحدث مع أطراف بعيدة ولا تنتمي للجوار، ويعتمد الجوار مبدأ القرب والحدود، أما الشراكة فهي سياسية تعتمد التقارب في المصالح المتبادلة، ويمكن أن تجمع حتى بين أطراف متباعدة وغير متجاورة.

تعتمد هذه الإستراتيجية الأوروبية إذن عنصري الشراكة والجوار، وهو مزج جذاب، وبعدها تم الانتقال إلى الاتحاد (الاتحاد من أجل المتوسط)، غير أن ذلك لم يحقق قفزة ملموسة، وقد جاء سريعا، وهو لا يعكس مرحلة جديدة في الشراكة أو الجوار، ومن ثم ظل جزءا من الشراكة الأورومتوسطية، ويعني الاتحاد في علم الاقتصاد مرحلة أكثر اندماجا، وهو يأتي في مرحلة موالية لمراحل أخرى يتم قطعها، مثل مرحلة منطقة التبادل الحر، ويتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية والقيود، ومرحلة الاتحاد الجمركي، ويتم فيها إقرار رسم جمركي موحد بين الدول المتحدة جمركيا ورسم جمركي موحد فيما بين هذه الدول المتحدة جمركيا إزاء الأسواق الأخرى، ومرحلة السوق المشتركة ويتم فيها رفع القيود جميعها، ويلي كل هذه المراحل الاتحاد، يفيد هذا التطور المتتالي الذي تقطعه العلاقات الاقتصادية والتجارية في الغالب أن الاتحاد المتوسطي كان قد أخل بالمراحل، وبعد تأسيسه أصبح الاتحاد من أجل المتوسط آلية تهتم بإنجاز مشاريع في ظل الشراكة الأورومتوسطية، ولا يهتم بالتجارة.

يخوض الإقليميون المتوسطيون في نقاشات نظرية حول العناصر الداعمة للاندماج الإقليمي، أخذ ينبه هؤلاء إلى أن "بعض القضايا العالمية يصعب حلها

دوليا، وسيكون من الأفضل التعاطي معها على مستوى إقليمي مثل البيئة"[1]، حيث أظهر عدم التوافق في مؤتمر كوبنهاك في ديسمبر 2009 ذلك، ولكنـــهم يقـــدمون حججا أخرى لذلك، مثل "ما قد يعنيه التوجه المتوسطي لبعض القوى الأوروبيـــة من محاولة لسد الطريق أمام الصين والقوى الصاعدة الأخرى التي التحقت بمنظومة التجارة العالمية، وتعمل على إغراق الأسواق بالمنتجات المخفضة الأسعار"، ويبـــدو أن هذا العامل تنافسي وليس تكامليا، إذ يتحكم فيه التخوف الأوروبـــــي مـــن فقدان الأولوية في التعاون مع جيرانه لصالح منافسين من خارج المنطقة، ومـــن ثم، يتعلق الأمر بإدارة مستقبل النظام الدولي كليا، وليس فقط بالتعاطي مع الضـــغوط الإقليمية.

يمكن القول إن الدوافع إلى الإقليمية المتوسطية régionalisme méditerranéen هي متعددة، من بينها الدوافع الاقتصادية والثقافية والسياسية وكذلك الجيوسياســـية، وينطلق كذلك هذا التوجه، والذي هو منتشر في دول كفرنسا وإسبانيا من فكرة أن العولمة المضادة déglobalisation لا يمكن أن تتم عبر تجزئة وطنية ولكن عن طريـــق تجزئة إلى كتل، والتي يمكن أن تكون كتلا إقليمية كبرى، تجارية ونقدية في الوقـــت نفسه (منطقة الدولار، منطقة الين واليوان، منطقة اليورو)[2]، ينطلق هذا التوجه مـــن مقارنة مع نموذجين آخرين، وهما الآسيان + 3، حيث يتكون مـــن دول محـــدودة التنمية ودول أخرى ذات تنمية جيدة ودول كبيرة جدا[3]، كمـــا أن هـــذا التوجـــه مستلهم أيضا من تجمع دول البلطيق، والذي يعمل على مشاريع كبرى ويضـــم دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبـــي وأخرى غير أعضاء لديها مستوى متباين من التنمية[4]، ويبقى هذان النموذجان نسبيين، إذ رغم أنهما قـــد يشـــبهان المتوســـط في بعـــض الخصائص فإنهما يختلفان عنه في خصائص أخرى، أولها كثرة الدول في المتوسط، أما في العمق فإننا أمام اختلافات جيوثقافية وهوياتية وجيوسياسة جذرية، فلا تتعلق فقط

---

1 Régulations régionales de la mondialisation…, op. cit., pp. 20-21.

2 Ibid., p. 20.

3 بيرمانيا، بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، اللاووس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلانـــد، فيتنام، الصين، كوريا الجنوبية واليابان.

4 هذه الدول هي ألمانيا والدنمارك وإستونيا وفنلندا وإيسلندا وليتوانيا، والنرويج وروســـيا وبولونيا والسويد والاتحاد الأوروبـــي.

بتجاوز نـــزاعات نشبت في الماضي، ولكن بتجـــاوز انقســـامات بســـيكوتاريخية وإستراتيجية تغذيها ضغوط مستمرة، ويستند التعاون في البلطيق على التجانس الكبير بين ثلاث دول بلطيقية وهي إستونيا، وليتوانيا، إذ انطلقت في التعاون منذ ســـقوط الاتحاد السوفياتي، وساعدها ذلك في التقارب مع الدول الإسكندنافية المجاورة، وهي منطقة لا تشهد صراعات أو نـــزاعات كبيرة، بل تعد من الأقاليم العالميـــة الأقـــل عرضة للنـــزاعات، كما أنه يستند – أي التعاون في البلطيق – إلى الـــدور الألمـــاني والروسي ودور الاتحاد الأوروبـــي أيضا، إذ أصبحت تتقاطع فيه مصالح هذه القوى المركزية، ولا يعرف تناقضات من حجم تلك التي يعرفها المتوسط، كمـــا يعـــرف الوضع في الآسيان + 3 ضغوطا إستراتيجية مستمرة، وإن كانت هـــذه الضـــغوط نفسها لم تمنع هذه الدول من توسيع التعاون فيما بينها.

ينبه الباحثون إلى أهمية التركيز على بعض القطاعات التي تبنتـــها الشـــراكة الأورومتوسطية، وعلى رأس هذه القطاعات الطاقة وتبلور مفهوم حقيقي للأمـــن الطاقي في المتوسط، ويرى بشأن هذا الموضوع عبد النور كرامان[1] مثلا أن القطاع الأكثر سهولة للتطوير هو الطاقة لكونه المجال الذي يظهر فيه الاعتماد المتبادل بين البلدان المتوسطية أكثر وضوحا من الناحية الإستراتيجية، فثلث الغاز وربع البترول المستهلك في أوروبا يأتي من شمال إفريقيا، دون احتساب الحصة التي تمر عبر تركيا، و50% من صادرات البترول و90% من صادرات الغاز لشمال إفريقيا تتجه نحـــو أوروبا[2]، وقرر وزراء مسلسل برشلونة – في نفس الموضوع – عام 2003 الذهاب نحو سوق للغاز بين بلدان جنوب وشرق المتوسط وأوروبا، وأيضا نحـــو ســـوق كهرباء مندمجة[3]، تساهم اليوم العلاقات الطاقية في إعادة رسم علاقات بالغة الأهمية بين مختلف مناطق المتوسط، تتميز في المتوسط بأنها من مجالات التنافس الأساســـية بين المنتجين والمستوردين، وبين هؤلاء فيما بينهم من جهة ثانية، ورغم أن التنافس بنيوي في التجمعات الإقليمية، لحاجة كل الأطراف في الإقليم إلى الاستفادة مـــن

1 عبد النور كرامان وزير جزائري سابق في الطاقة والمعادن ومدير عام سابق لشركة سونل غاز.

2 Régulations régionales de la mondialisation…, op. cit., p. 54.

3 Ibid., p. 42.

بعض العناصر، غير أنه في المتوسط يأخذ وجوها متعددة لا تتعلق فقط بالدول الأورومتوسطية، إنما بمنافسين دوليين يقومون على تأمين مكانتهم أو اكتسابها أو تجديدها، ويخضع لتحالفات مركبة سريعة التقلب.

وسعت الدبلوماسية الفرنسية – بهدف رسم وضع إقليمي أورومتوسطي – وهي تطرح مبادرة اتحاد متوسطي إلى: اتباع منهجية جون مونيه، وذلك بترك الجوانب الحساسة جانبا، والتركيز على عناصر التقارب الموضوعية والملموسة بالخصوص منها الاقتصادية[1]، وهذه من عناصر الإقليمية الشائعة، وهي اعتماد العناصر الاقتصادية للتقارب الإقليمي، وما زالت هذه المنهجية – رغم مرور زمن لا بأس به عنها – تلقى أكثر من سؤال حول حقيقة الاتجاه نحو تشكل نظام إقليمي جديد، يبدأ من المتفق عليه نحو الأكثر تعقيدا، ولعل ذلك ما يدفع للتنبيه إلى أن المتوسط يبقى بعيدا عن نموذج جنوب وشرق آسيا وبعيدا كذلك عن نموذج أمريكا الشمالية والمكسيك، ورغم أن هذه الإقليمية تضم دولا في الشمال والجنوب فإن الخصائص الاقتصادية للاندماج الإقليمي في المتوسط جد ضعيفة مقارنة بالإقليمين الآخرين، وذلك من عدة جوانب:

- يتقاسم الأورومتوسط مع منطقة التبادل الحر في أمريكا الشمالية وضعا متعددا وثنائي الأطراف pluri-bilatéral أكثر منه إقليميا، غير إن اندماج بلدين أو ثلاثة لا مجال لمقارنته مع اندماج ثلاثين أو أربعين بلدا في المتوسط.
- ويتقاسم الأورومتوسط أيضا مع آسيا الشرقية نظام الحمائية إزاء تنقل الأشخاص، ولكن مع نهج السياسات الوطنية لبلدان الجنوب الآسيوية في مجال التكوين أو التنمية الصناعية، ويجعل اتساع الاندماج الإقليمي المنتج آسيا بعيدة عن النموذج المتوسطي[2].

ينتقد هنري رينول *Henri Regnault*[3] دعاة العولمة المضادة التي يرى البعض منهم أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من شأنها التعجيل "بشكل كبير في إنهاء

---

1 Dorothée Schmid, op. cit., p. 3.

2 Régulations régionales…, op. cit., p. 43.

3 هنري رينول من جامعة باو Pau وبلاد الأدور وعضو في مركز التحليل النظري ومعالجة المعطيات الاقتصادية بنفس الجامعة.

مسيرة العولمة الحالية، والبعض يرى أن هذه الدينامية ستؤدي بنا حتما إلى العولمة المضادة، وهو الأمر الذي يتمناه العديد من أجل تنظيم مناطق إقليمية أقل انفتاحا، حيث يلاحظ أن هناك ميولا كبيرة بين أنصار الأورومتوسطي نحو إغراء العولمة المضادة وآمال كبيرة معقودة على هذه الأخيرة"[1]، ويرى هنري رينول أن الحل أمام هذه الوضعية هو إعادة العولمة التي يمكن لها "إتاحة فرص جديدة للبناء الأورومتوسطي" وكذا لاقتصاديات جنوب المتوسط "شريطة التخلي عن السياسات الربحية وبلورة قواعد شركاتية حقيقية".

يشير الكاتب نفسه إلى الفروق الجوهرية الموجودة بين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تقوم على "الاندماج العميق" والشراكة الأورومتوسطية التي تقوم على "الاندماج السطحي"، إذ يقتصر هذا الأخير على الاندماج التجاري المحدود الذي يقتصر بدوره على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، "*أما الاندماج العميق فيقصد به إجراءات أكثر عمقا ودلالة، فإلى جانب البعد التجاري الحدودي يرنو هذا الاندماج إلى تجنيس شروط الاندماج من خلال اعتماد معايير قانونية مشتركة وآليات تنظيمية للاختلالات التي لا تشملها الأنظمة القضائية الوطنية، الاندماج العميق يساعد بالخصوص على طمأنة الاستثمارات الأجنبية في بلدان الجنوب لأن المستثمرين يشعرون بخوف أقل تجاه الإطار التنظيمي الذي ستتم فيه عملية الاستثمار*"[2]، إضافة إلى ذلك يقوم الاندماج في جنوب شرق آسيا على ما يدعى بـ "اندماج الأمر الواقع"، وهو اندماج اقتصادي يقوم دون الحاجة لاتفاقيات بين الدول إنما يقوم به الوكلاء التجاريون الذين ينتظمون في أقسام إقليمية وعلى الاستثمار المباشر[3]، ويمكن القول إن ما يدعى بـ "الاندماج العميق"، القائم على معايير قانونية مشتركة وأيضا على التقريب التشريعي وحتى القضائي، اهتمت به السياسة الأوروبية للجوار بشكل كبير، إذ قامت في جوهرها على أساس معيرة بعض القواعد القانونية وإدماج تشريعات أوروبية في القوانين

---

1 هنري رينول، "البحر الأبيض المتوسط بين العولمة والعولمة المضادة وإعادة العولمة"، المتوسطي 2010، المعهد الأوروبي للمتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 98-99.

2 المرجع نفسه، ص 102.

3 المرجع نفسه، ص 103.

الوطنية، وإصلاحات قضائية وقانونية أخرى حسب البلدان، ينتقد في هذه المنهجية طابعها غير التشاركي، إذ تخضع لميزة القطب والمحيط أو الضاحية، دون أن يعـني ذلك الانتقاص من آثارها.

يتشكل في شرق آسيا وضع إقليمي يساعد عليه التطور المتسارع في المنطقة، ووجود قوى كبيرة يهدد دخولها في الحرب الاستقرار الإستراتيجي في كل المنطقة، إضافة لانخراط الفاعلين الخارجيين في تلك المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تساهم في الحفاظ على التوازن بل وإحداثه إذا اختل لصالح طرف دون آخـر، يساعد على تشكل هذا الوضع الإقليمي الميزة الناتجة عن البيئة الجيواقتصـادية في هذه المنطقة، إذ دخلت دول تلك المنطقة في علاقات اقتصادية متبادلـة واسـعة، وتسعى الصين إلى طمأنة جيرانها بتكثيف التعاون معهم، وتسعى أيضا إلى تكـوين مركز يشجع البلدان المحيطة بها على توثيق تعاونها واندماجها، وأيضاً لا يجب تجاهل دور الجماعات الصينية المقيمة في تلك البلدان التي تمـارس التجـارة وتنشـط في الاقتصاد وتساعد على دفع الحكومات في التقارب مع الصين، كالجماعات الصينية في ماليزيا وفي أندونيسيا وغيرهما، وتساعد اليابان التي تستثمر إمكانيات مهمـة في تلك الدول على توازن إسـتراتيجي واقتصـادي، ولم تمنـع كثـرة الخلافـات والنـزاعات والمخاوف المتبادلة ومشكلات التسلح في آسيا الشرقية والجنوبية من زيادة توثيق الترابط فيما بينها، في منتديات متداخلة ومنظمات متعددة.

يغيب في المتوسط توازن إقليمي مشترك، وذلك يمكن تفسيره بعدة عناصـر، مثل:

- غياب دولتين أو دول محورية متوازنة، تشكل قوة أساسية لجميع باقي الدول حولها، إذ تبقى الأدوار المتوسطية للدول الأوروبية لا تخضـع لإسـتراتيجية متوسطية واضحة.
- دور الاتحاد الأوروبـي الضعيف في توحيد رؤيته الخارجية والإستراتيجية في المتوسط، وهو نتاج عدم استقرار سياسته الخارجية الناتجة من عدم صلاحياته المؤسساتية في هذا المجال.
- العناصر الدينية والعقدية والتاريخية ذات العلاقة بالهوية الثقافية والذهنية وتمثل العلاقات الإقليمية، وإفرازاتها المتعددة كإسرائيل.

- اتساع المجال الجغرافي المتوسطي وخضوعه لتصنيفات جيوسياسية متنوعة.
- طغيان خيار البدائل حسب القرب القاري لكل بلد.
- وجود البدائل العسكرية في المتوسط وخلطها بالاقتصادية، مثل خلط التعاون ببيع الأسلحة، أو التحالف مع الأمريكيين بالسلام مع إسرائيل.
- عدم وجود دولة محورية أو تكتل مفتوح في جنوب المتوسط يمكن لهما جذب الأوروبيين إلى توثيق الاندماج في بعض مجالات التعاون الفعالة.
- ضعف الذهنية الإستراتيجية المتوسطية بالوعي الذاتي المتوسطي.

كلها عناصر إضافة لأخرى يمكن لها الإفادة في تفسير غياب توازن إقليمي في المتوسط يشجع بدوره على تمتين التعاون في المتوسط، رغم وجود بعض عناصر الإقليمية المتوسطية في الشراكة الأورومتوسطية بمختلف تلاوينها.

2.1. الضغوط الجيوثقافية في المتوسط

تصاعدت أهمية العوامل الثقافية في التأثير على توجيه العلاقات الأورومتوسطية، وتقوم هذه العوامل على مقاربة المتوسط منطقة تعايش للهويات، وكذلك تجاوز بعض المعطيات النظرية الجديدة التي قدمت الصراع الحضاري بديلا لأنواع الصراع الأخرى مستقبلا، ينطلق هذا التفسير من نمذجة المنطقة المتوسطية التي تتقاطع فيها تناقضات ثقافية حقيقية متخذة شكل حدود جيوهوياتية واضحة، يجسد هذه الانقسامات حضور الديانات السماوية الثلاث على الحدود البحرية والبرية، كما يعبر عنها تاريخ الصراع المشترك حول المتوسط، إذ إن المجال المتوسطي عرف غزوات في مختلف الاتجاهات في نشر هذا الدين أو ذاك، أو لفرض هذا التصور للعالم أو ذاك، خلف هذا الصراع التاريخي الطويل حدودا صلبة تماثلت مع الذهنيات، وأصبح المس بها مسا بالحدود الجيوإستراتيجية ومسا بالمقدسات أيضا.

لقد عكست التغييرات الحديثة والمعاصرة في الاتصال والتواصل تحولا في تفسير العلاقات عبر البحر الأبيض المتوسط، إذ أصبح الحوار أكثر سهولة، وإذا كانت المخاوف الذهنية والفكرية قائمة نتيجة العلاقة المتوترة بين الذات والآخر، والغرب والشرق، يبدو قطع الاتصال عملية ضد التاريخ، ورغم أن

التحذيرات الجيوثقافية ظلت متواصلة في كلا الاتجاهين، فإن الضغوط والمخاوف تدفع لإيجاد البديل عن الاختزال الهوياتي بالتعاون المتعدد الأبعاد، وتم بذلك توظيف التعاون الثقافي، الناتج عن الضغوط الجغرافية والتاريخية ضمن الحوار الأورومتوسطي، استند هذا الحوار الثقافي الأورومتوسطي إلى عقلنة العلاقات وإخضاعها للتفاعل الثقافي والحضاري والتبادل الفكري والعلمي والحريات الدينية والاعتراف بالأديان في المنطقة، غير أن التعاون أو التكامل الثقافي هو أحد المشكلات الأكثر تعقيدا، وربما غير القابل لأي تكامل أو اندماج، يسعى التعاون الثقافي إلى مجرد الحوار وتبادل الآراء ودعم التواصل الحضاري والاعتراف المتبادل، وهي عملية معقدة وتحتاج لجهود متواصلة وتاريخية وأبستمولوجية، يتعلق الأمر بترسبات فردية وجماعية عبر التاريخ، تفسر سياسات الاندماج الأوروبية في علاقاتها مع المسلمين إحدى أبرز أوجه هذه الإشكالية الحضارية، فالاندماج يتم في كل شيء سوى الدين، وتتطلب المحافظة على الدين عدة شروط ذاتية وموضوعية تبدأ من الحاجيات الشخصية إلى الأمور المجتمعية، من اللباس والأكل إلى بناء المساجد وتصور السياسة، ويبدو أن ساحة هذه العملية هي الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط وتحديدا أوروبا الغربية، إذ لا تعاني دول جنوب المتوسط ضغوطا كهذه، يبدو أن الضغوط التي تعيشها الضفة الجنوبية لديها علاقة بتفسير الهوية الدينية المحلية وتأويلاتها المتعددة.

جعل مسلسل برشلونة من التعاون الثقافي أحد العناصر الثابتة لاستمراره ونجاحه، وبعد سنوات من مواصلة هذا التعاون تصادف مع تحولات جديدة وتاريخية، إذ لأول مرة سيصبح الإرهاب (المرتبط بـ "الأصولية") مشكلة إستراتيجية دولية تنسق لها الحكومات على مستويات مختلفة، غير أن هذا المستجد شمل أيضا اتساع دائرة "الأصوليات" في الغرب، وكأحد خيارات إقامة العلاقات الأورومتوسطية، تم اعتبار العامل الثقافي من طرف القادة السياسيين في الضفة الشمالية بوابة أساسية لتجنب التباعد بل أكثر من ذلك كأفضل وسيلة لتعميق التعاون الأمني، ومن ثم يمكن الحديث عن مفهوم جديد يقوم على الأمن عن طريق التعاون الثقافي، ويتم توظيف هذا التعاون في عدة أوجه أخرى، مثل الهجرة من

الضفة الجنوبية إلى الشمالية، حيث إن هذا التعاون الثقافي قد يكون وسيلة للتعامل مع الجماعات التركية في ألمانيا مثلا أو المغاربية في البلدان الأخرى[1].

ودفع التسليم بالطابع البسيط لتشخيص صدام الحضارات مجموعة الدعم السياسي لمعهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي إلى طرح سؤال بشأنه: هل يمكن الوقوف في وجه تحدي الصدام هذا وتقريب ضفتي المتوسط، وتجنب سيناريو الحرب أو خطر تعمق الهوة الحضارية بين الضفتين؟ ويبدو أن التعاون الأورومتوسطي ينطلق من فلسفة تجنب اتساع الهوة بين الضفتين، وتم إحداث المؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات (أنا ليند)[2] في هذا الشأن في عام 2005 آلية في اتجاه تفعيل الحوار الثقافي في المنطقة.

يساهم عامل الهوة هذا في الحد من تبلور نظام إقليمي متقارب، وهو يدفع بالعلاقات الأورومتوسطية نحو التنافر، تقوم المكونات الجيوثقافية في المتوسط على بدائل أخرى، مثل تحولها إلى مجالات هوياتية أحيانا، مثل جيوقومية وجيودينية، وتتجاوز الجيواقتصادي الذي يرتكز عليه مسار التعاون الأورومتوسطي بشكل عام إلى حدود الآن، يمكن ملامسة هذا التنافر في العلاقات الفرنسية – التركية، سواء بجمود الموقف الفرنسي من انضمام تركيا، أو من محدودية العلاقات بين البلدين عموما، وهو نزوع يقوم على عدة مخاوف منها:

- الخوف من هجرة سكان الأناضول المسلمين بأعداد كبيرة إلى فرنسا[3].
- خوف فرنسا من بلد كبير يهيمن عليه الإسلام، وسيستفيد من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لتوسيع تأثيره، والحصول على وزن فرنسا نفسه على مستقبل أوروبا.

---

1 La Méditerrané face aux enjeux géopolitiques du XXI siècle, IPEMED, Avril 2009, p. 23.

2 مقرها الإسكندرية بمصر، ويترأسها إلى حدود العام 2011 مغربي وهو أندري أزولاي.

3 هذا التخوف نسبي، إذ إن انضمام بلدان وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 لم يسفر عن "فيضان بشري" إلى بلدان أوروبا الغربية، بل إن الهجرة التي تمت تركزت على البلدان المجاورة كالنمسا وألمانيا، إضافة لما تتيحه حرية التنقل من تنويع فرص الإقامة والمغادرة.

- شعور الأتراك بأن الأمر يتعلق بالعنصرية والإسلاموفوبيا، حركته الهجرة المغاربية خصوصا، وبمقارنة البعد الجغرافي لتركيا عن أوروبا بجمهورية قبرص[1] يتضح أن الأمر لا يتعلق بالبعد عن مركز أوروبا الغربية، إنما عدم حسم أوروبي في تحديد طبيعة حدود أوروبا إذا ما كانت جيوسياسية أم جيوثقافية أم هما معا.

ويمكن ملاحظة أثر الضغوط الجيوثقافية، بشكل كبير أيضا، في علاقات المهاجرين ببلدان الإقامة شمال المتوسط، ويساعد اليوم التنافس الثقافي بين الدول المتوسطية وغير المتوسطية الأوروبية في نشر العناصر الثقافية واللغوية والفنية للتعبير عن حضارة كل طرف، وتتميز فرنسا بحضور لا بأس به في عموم المتوسط بالخصوص في شمال إفريقيا، بينما تسعى دول أخرى إلى الحضور الثقافي وتطوير التبادل مع الثقافات المتوسطية كإسبانيا، ورغم أن إسبانيا لا تتوفر على أية أرضية في هذا الصدد فإنها تسعى للظهور أكثر علاقة بالإسلام والمسلمين نتيجة الوجود الحضاري الإسلامي في الأندلس، ويعرف الحضور الثقافي الأوروبي عموما في المنطقة ضغوطا من تزايد الاهتمام الأمريكي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير تعاونها مع الهيئات المدنية واستقطاب الباحثين والنخب ونشر اللغة الإنجليزية ببناء مراكز ثقافية أمريكية خصوصا في المناطق الفرانكفونية المغاربية، يخول هذا الضغط قيمة متزايدة للثقافة الأمريكية وللنموذج الأمريكي على حساب الفرنسي والأوروبي عموما، وأصبح الإقبال على اللغة الإنجليزية للفئات المتواضعة والوسطى أمرا ضروريا للتنوخب وللتعلم أيضا، بعدما ظلت الفرنسية تحتكر هذه الميزة لوقت طويل، لقد تحول المتوسط من مجال شبه لاتيني وعربي من الناحية اللغوية إلى مجال أنجلوفوني، بعدما كانت مصر إضافة لفلسطين والأردن البلدان المتوسطية الوحيدة التي خضعت للاستعمار الإنجليزي.

يبدو أن العناصر الثقافية هي جزء ضمن عناصر أخرى لتوتر العلاقات الأورومتوسطية خاصة بين القوى الأساسية فيه، والتي يمكن أن يكون لها دور في التقارب، ومن جهة أخرى، فإن توجيه هذه العلاقات نحو المتوسط، باعتباره فضاء حضاريا يمكن له تجنيب المنطقة نزاعات محتملة في المستقبل، وهو ما ظهر واضحا

---

1 Cité in Semih Idiz, La Turquie et son problème français, Note de l’Ifri, Paris, Novembre 2010, pp. 14-18.

في الخطوط العامة، ولا يمكن فصل هذا الانشغال بالمحددات الأمنية الـــتي تتخـــذ أشكالا متعددة.

2. المحددات الأمنية

هيمنت المقاربة الأمنية في تحليل العلاقات الأورومتوسطية، وقد تكون هـــذه التحليلات على صواب إذا ما ربطت مع مضامين الوثـــائق والخطـــاب الرسمـــي الأوروبـــي، بل ومع الرأي القائل لدى مفكري الواقعية بأن المحدد المركزي لسلوك الدولة هو الأمن، وعرف موضوع الأمن تفسيرات جديدة في العلاقات الإقليميـــة والعلاقات بين الدول عموما، إذ لم يعد الأمن مرتبطا بالخوف من الحرب الدوليـــة فقط، ولكن أيضا بالخوف من الحروب الداخلية، وعدم قدرة الدولة على تحقيـــق حاجياتها والحفاظ على أمنها دون التواصل مع الآخرين، ويـــرتبط الأمـــن أيضـــا بتصاعد الإقليمية وبالاعتماد المتبادل، ولقد كان الأمن من اللبنـــات الأساســـية في التعاون المتوسطي منذ حوار 5+5 والحوار المتوسطي مع النـــاتو، قامـــت فلســـفة مسلسل برشلونة على ارتباط الأمن بالأبعاد الإقليمية الاجتماعيـــة والاقتصـــادية والبشرية، من قبيل أن التعاون أو إقامة روابط اقتصادية حقيقيـــة هـــي وســـائل للاستقرار الأمني، وهذه في الحقيقة رؤية ليبرالية ترتكز لأهمية التجـــارة في تحقيـــق السلام، وللأبعاد الأمنية تفسيرات أخرى ذات بعد إستراتيجي تتنافس من خلالهـــا قوى متعددة في المتوسط، منها القوى الأوروبية والمتوسطية والخارجة عن المنطقة، ورغم أن المسار الأورومتوسطي يقوم على عناصر تستبعد الشأن الأمني التقليدي، يمكن تصنيف سياساته نوعا من الأمن الناعم Soft Security، وهو المفهوم الـــذي أضحى شائع الاستعمال في تفسير فئة واسعة من السياسات الإقليمية والدولية.

1.2. الأبعاد الأمنية الأساسية

لا يمكن فصل التحدي الأمني عن الرهان الأساسي للعلاقات الأورومتوسطية، كان هذا الشق واضحا في مسلسل برشلونة، ونال مكانة محوريـــة في مبـــادرات أوروبية أخرى لهذا الغرض، كما أن مقاربة أخرى تجعل من الأمن الهدف الشـــامل للسياسات في منطقة تعرف توترات عدة.

أ. الأمن عن طريق الشراكة

أصبح مفهوم الأمن واسعا، ويعـــد في حـــد ذاتـــه الهـــدف الأول والـــدائم للسياسة الخارجية للدول من منظور النظريـــة الواقعيـــة، يتســـاءل رايمـــون أرون *Raymond Aron*: ما الهدف الأول الذي تسعى وراءه الدولة[1] يجيب بأنـــه الأمـــن، وللوظيفيين الذين اهتموا بالاندماج، فإن الغاية وراء ذلك كانت تحقيق الأمن والسلم عن طريق المؤسسات الوظيفية والروابط المتبادلة، وقد ارتبط الاعتماد المتبادل أشـــد الارتباط بالاندماج، إذ كثير ما تم إيرادهما مرادفين، وينظر إلى الاعتماد المتبادل أيضا كمرحلة لبلوغ الاندماج، غير أنه لا يوجد اندماج ثابت أو كامل[2]، فعندما يـــذكر الاندماج فإن الأمر يتعلق بمسلسل دينامي، ويستعمل الاعتماد المتبادل عموما بمعـــنى اقتصادي، ولتحديد حالة حساسية اقتصادية متبادلة ومتجاذبة، لقـــد انتبـــه بعـــض الباحثين إلى بعض الحدود التي يعرفها الاعتماد المتبادل في علاقته بالأمن، ويرى هـــذا الرأي أن "الاعتماد المتبادل يساعد على حل المشكلات العسكرية للأمـــن ويضـــفي شروطا جيدة للاستقرار، غير أنه يجب أيضا الاعتراف بأنه يزيد بالقدر نفســـه مـــن اتساع المشكلات غير العسكرية"[3]، لم يعد الواقعيون للاعتماد المتبادل ومنه التجـــارة وسيلة للسلم، بل نظر إليه بعضهم كسبب للنـــزاعات، لكونه يهدد استمرار الدولة، كما لا يفسر استقرار النظام الدولي، من منظور كينيث والتـــز *Kenneth Waltz*، لا يمكن للاعتماد المتبادل منع الحرب، ويفترض والتز أنه لوجود علاقة نـــزاع، يجب أن تكون هناك أولا علاقة، ويدافع والتز من جهة ثانية عن أن الاعتماد المتبـــادل هـــو تصور وليس حقيقة، ويرى من جهة ثالثة أنه لا توجد ضغوط بأن النظـــام الـــدولي سيعرف اعتمادا متبادلا متناميا بين الدول[4]، ولا يمكن تجاهل أن والتز عبر عن هـــذه الأفكار في عام 1978، إذ لم تكن العلاقات الإقليمية قد عرفت التداخل الذي عرفته بعد عقود من ذلك، ويرى الليبراليون أن الاعتماد المتبادل مصدر سلام، وهـــو مـــن

---

1 Raymond Aron, op. cit., p. 82.

2 Charles-Philippe David et Afef Benssaieh, «La paix par l'intégration? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité», Etudes internationales, Vol. 28, n°2, Montréal, 1997, pp. 227-254.

3 Ibid., p. 229.

4 Ibidem, pp. 234-235.

المستجدات الكبيرة على تاريخ العلاقات الدولية مثل جوزيف ناي الابن وكيوهان، وهم بذلك مخلصون لفكر تجاري ليبرالي، يعود لآدم سميث.

يلاحظ أيضا أن مناقشة الأمن في علاقته بالاعتماد المتبادل والاندماج والإقليم لا يمكن فصله عن طبيعة الاعتماد، ففي المتوسط مثلا تربط دوله علاقات قوية، لا تقتصر على الجوانب التجارية، بل تتعدى ذلك للجوانب البشـرية والتهديـدات المشتركة، غير أن هذه الحاجيات لا تعبر عنها أي مؤسسات مسـتمرة في الـزمن ومشتركة ويتساوى فيها المعنيون بالأمن الإقليمي وإشـباع حاجيـات الحـوض المتوسطي، لا يعود هذا الواقع إلى البنية المتوسطية وحدها، بل إن للأمـن علاقـة بالضغط الدولي، إذ كيف ستنظر كل دولة منافسة غير أورومتوسطية إلى علاقات أورومتوسطية قوية ومبنية على مؤسسات وظيفية حكومية، لا شك أن ذلك يعـني الخوف من التحكم في بحر حيوي يربط بين أهم المحاور وتستفيد منه كل الـدول، وإذا كان هذا العامل مستبعدا في تفسير المشكلات الأمنية في المتوسط، فإن أبعادها الإستراتيجية مهمة للقوى البعيدة عن المتوسط مثل الصين أو حتى البرازيل أو شبه البعيدة مثل روسيا، رغم تركيز هذه الدول على الجوانب الاقتصادية، فإن تزايـد اهتمامها بالعناصر الدبلوماسية والإستراتيجية يبقى واردا بل ومتزايدا.

برزت إلى العلن أول سياسة يمكن دعوتها بـ "الشـاملة" أي موجهـة لكـل البلدان المتوسطية وتشمل مجالات متعددة، كان بروزها في سياق دولي اتسم بإعـادة رسم وتشكيل التحالفات والعلاقات الإقليمية، ونتيجة تراجـع القطبيـة وظهـور المتوسط مسرحا أساسيا في إعادة هذه التحالفات، "ما دعي بالسياسـة المتوسـطية لفرنسا في التسعينيات تم تحديدها تحت ضغط تقهقر الثنائية القطبية وحرب الخلـيج الثانية، كما تشكل أيضا محاولة للإجابة عن التطرف والتعبئة الإسلامية وتطور المعايير الهوياتية الانقسامية (البلقان)"[1]، ولقد اعتمدت السياسات الأورومتوسـطية علـى فرضية الاستفادة من عناصر التعاون المتاحة لتطويق الضغوط الأمنية المتزايدة، وتمـت

1 Hayète Chérigui, «La politique méditerranéenne de la France: un instrument de leadership dans l'espace régionale», in politiques méditerranéennes entre logique et espace civil (une réflexion franco allemande), Jean- Robert Henry et Gérard Groc, Karthala- Iremam, 2000, p. 143.

الدعوة لتوظيف هذه العناصر منذ مسلسل برشلونة، وارتكزت على التجارة والثقافة والتبادل البشري، كان الغرض على ما يبدو توظيف هذه العناصر لتقوية الروابط والاعتماد فيما بينها، غير أن مشكلة هذه الروابط لم تكن على الدرجة نفسها في كل المستويات الجنوبية والشمالية، إذ إن المكانة الكبيرة التي نالها الاتحاد الأوروبي شريكا لكل هذه الدول، يخل بالتنافس الشديد بين البلدان المتوسطية الأخرى، مثل البلدان المغاربية، أو الصراع مع إسرائيل لبعضها الآخر، انكشف هذا التنافس أيضا بانضمام الدول الأوروبية المتوسطية الجنوبية للاتحاد الأوروبي، وازداد بتوقيع اتفاقيات الشراكة بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي، حول تصدير بعض المنتجات الزراعية والغذائية من النوع نفسه التي تصدرها دول أوروبية متوسطية إلى سوق الاتحاد الأوروبي، مثل التنافس بين المغرب وإسبانيا وإسرائيل.

لم تقف هذه التوترات - رغم كونها صغيرة - حجر عثرة في مساعي كل الأطراف في توثيق تقاربها، إذ إن الانجذاب بين الضفتين كانت تفرضه عناصر قديمة يفرضها عامل القرب الجغرافي، عبرت الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 عن هذه النزعة الجغرافية بقولها "رغم العولمة، تحافظ الجغرافيا عن مكانتها المهمة، في مصلحة أوروبا أن تكون الدول على حدودها محكومة جيدا (...)"[1]، تساهم الجغرافيا في تحديد مكانة المتوسط في التصور الأمني الأوروبي.

عرف الاهتمام الأمني بالمتوسط مقترحات قديمة لإحداث منظمة إقليمية على شاكلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعنى بالمتوسط، كان قد أشار إليه مسؤول إيطالي في عام 1972 هو ألدو مورو *Aldo Moro*، وتم معارضة هذا المشروع نفسه الذي طالبت به فرنسا بين 1990 و1992 من طرف إيطاليا وإسبانيا[2] في بداية التسعينيات وظل قائما إلى يومنا هذا، وقد ذكر به وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني في خطاب ألقاه بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن في 11 أبريل 2011 حول الأزمة الليبية[3]، كما تتبناه عدة أبحاث وتقارير مهتمة بالمنطقة من قبيل

1 Stratégie européenne de sécurité, Bruxelles, le 12 décembre 2003.

2 Hayète Chérigui, p. 149.

3 Franco Frattine, «International Security and the Libya crisis», International Institute for Strategic Studies (London 11 April 2011) Available at: http://www.iiss.org/recent-key-addresses/franco-frattini-/on-international-security-and-the-libya-crisis

وضع ميثاق متوسطي للأمن، كما أشار لذلك تقرير مجموعة ابن سينا Avicenne الصادر في 23 أبريل 2007 غداة الحملة الانتخابية الرئاسية الفرنسية، حيث ذكـــر التقرير منتقدا الدبلوماسية الفرنسية إزاء المنطقة "لم نعالج كما كان ممكنـــا القيـــام بذلك، المشكلة الكبيرة والأساسية أيضا لنظام أمن جماعي إقليمي، ولم نحاول أيضا ولو إعادة إطلاق مبادرة لميثاق أمن في المتوسط الذي كنا نحن المبـــادرين الأوائـــل به"[1].

ولا يغيب العمق الأمني عن أي توجهات دبلوماسية أو تعاونية في المنطقـــة، ولكنه لم يكن معزولا عن القطاعات الأساسية الأخرى، ومن ثم، يقـــع الأمـــن في صلب إستراتيجيات الدول المتوسطية في سياساتها الخارجية، وليس حجـــة لإلقـــاء اللوم على طرف دون آخر في هذه السياسات، وبالخصوص عندما لا توظف كـــل الدول المعنية عناصر قوتها لتحقيق مكانتها.

ب. السياسة الأوروبية للجوار

ترتكز المقاربات الأمنية على اعتماد أوجه مختلفة، من قبيل تمـــتين الـــروابط الاقتصادية لتفادي النـــزاعات، أو تمتين الروابط الثقافية والسياســـات الإقليميـــة الثقافية والبشرية كجزء من إستراتيجية التقارب الإقليمي، أو الإصـــلاح لتفـــادي الاضطرابات، ويمكن ملاحظة أن السياسة الأوروبية إزاء المتوسط لا تحيد عن هذا المحدد الأساسي.

كانت هذه المقاربة هي المتحكمة مثلا في تجديد السياسة الأوروبية، وصـــنع سياسة أوروبية للجوار، وهي السياسة الموجهة لدول حدود الاتحاد الأوروبـــي من بينها الدول المتوسطية، فتهميش أوروبا لحدودها يعني مزيدا من تدفق التحـــديات الأمنية بأشكالها المتنوعة، ومنها طبعا مشكلات الهجرة والجريمة المنظمة، بالإضـــافة إلى الإرهاب الدولي، وهي من المجالات الأمنية الأكثر إثارة للاهتمام في العلاقـــات الإقليمية المتوسطية، وحسب إحصائيات للأمم المتحدة فإنه تم حجز 64,9 طنا من

---

1 Rapport Maghreb-Moyen-Orient contribution pour une politique volontariste de la France, Avicenne, 23 avril 2007, p. 8.
Consulté sur: http://www.ifri.org/files/Moyen_Orient/Avicenne_DBauchard0407.pdf

الكوكايين و14,8 طنا من الهيروين و661,3 طنا من مخدر الحشيش عـــام 2006 في إقليم المتوسط[1].

تكرس السياسة الأوروبية للجوار القائمة على المساعدة لكل بلد على حدة العلاقات الثنائية، وهي بمثابة أداة أساسية لتفعيل علاقات التعاون مع هذه البلدان على الواجهات الأخرى، بالخصوص في المجالات التي لها صلة مباشرة بالاستقرار والأمن مثل دولة القانون وتقريب التشريعات الوطنية مع الأوروبية، واقترنت هذه السياسة بنـــزعة جيوهوياتية واضحة تميز بين الحدود والمركز، والحدود هي دول متنوعة تجمعها ميزة الحدود، قامت هذه السياسة أيضا على مقـــاييس أوروبيـــة للتعاون، بل وللإصلاح، ويمكن تفسير ذلك ببساطة، بكون الحدود الأوروبيـــة المتوسطية مشتتة، فلا يمكن لها إلا الاستناد إلى ما يقدمه القطب المركزي، وينطبق الأمر نفسه على الحدود الأوروبية الشرقية، وحسب بعض الباحثين، فإن "هدف السياسة الأوروبية للجوار هو "صناعة" جيران حدود، هؤلاء لم يـــتم وصـــفهم بالأعداء، لكن لا يتشابهون بتاتا مع أعضاء الاتحاد الأوروبـــي، هويتهم في بداية التشكل، حيث الهدف، كما تؤكد وثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن[2]، هـــو

1 Malik Boumedienne, «La sécurité humaine comme fondement d'un espace euro méditerranéen», in Euro-méditerranéen histoire d'un futur, Ali Sedjari (sd), l'Harmattan 2010, p. 184.

يمكن الإشارة انطلاقا من هذا الموضوع إلى اعتماد الاتحاد من أجل المتوسط، خطة الأمن عبر المشاريع الملموسة، وبالإضافة إلى طابعها المتعدد يمكن الملاحظة بشأنها التركيز علـــى الأمن المدني تحت اسم الحماية المدنية، والتي تنصب على التنسيق لمواجهة إمـــا كـــوارث طبيعية أو عمليات مستجدة كالهجمات المخطط لها لأهداف إرهابية أو غيرها، ورغـــم أهمية هذا الأسلوب، وسوى أن الاتحاد من أجل المتوسط اعتمد نفس المشاريع الإقليميـــة التي تم بلورتها في ظل مسلسل برشلونة واهتمت بها السياسة الأوروبية للجـــوار، تجـــدر الإشارة إلى أن الاتحاد من أجل المتوســـط لـــيس ســـوى حلقـــة في ظـــل الشـــراكة الأورومتوسطية، كانت السياسة الفرنسية بحاجة لحلفاء حقيقيين لإنجاح خطة كهذه، مما قوى من سياسة الشكوك والتحالفات في إقليم المتوسط، ولم تستطع هذه الآلية توثيـــق نشاطها بشكل بارز، ويمكن القول إن دول غرب المتوسط تنسق جهودها الاستخبارية في إطار آلية الحوار 5+5 بشكل أكثر مرونة، ويتضح أن هذه الآلية تجتمع علـــى المســـتوى الوزاري بشكل أكثر سرعة، بينما تعاني المؤسسات الأورومتوسطية بطابعهـــا البطـــيء والمتباعد.

2 Thierry Balzacq, «La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable», Conflits et cultures, n°66, 2007, Paris, pp. 31-59.

"تطوير دائرة من الدول محكومة جيدا، حيث تستطيع اقتسام علاقات انتماء وتعاون معها، في شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود المتوسط"، وتقوم هذه السياسة على تصدير المعايير الأوروبية رفقة برامج التعاون للاتحاد الأوربي، وترتكز هذه السياسة على الأوجه المختلفة للأمن، وتنطلق مما يدعوه بعض الباحثين بـ "الأمن المركب" أي وجود قاسم مشترك في تحليل أمن مجموعة من الدول[1]، ويفترض في الأمن المركب توفر تداخل إقليمي في المحددات الأمنية، ويلاحظ الباحثون أن "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه تتسم بخلفية التنافر، ويؤكد واقع أن الاتحاد الأوروبي هو الذي يقدم التمويلات في إطار السياسة الأوروبية للجوار أحد تعبيراته، وتتميز هذه العلاقات في الوقت نفسه باعتماد متبادل واضحة له علاقة مباشرة بالمركز الأوروبي"[2]، وتقع السياسة الأوربية للجوار مع الجيران المتوسطيين ضمن رؤية لتأمين العلاقات عبر البحر، وهي تهتم كثيرا بالقيم والمعايير، باعتبارها الوسائل الإستراتيجية لجعل الجيران لا يعادون الاتحاد الأوروبي، فكلما تقدم الشريك في تطبيق هذه المعايير وإدماجها وأحسن تطبيق خطط العمل المتفق عليها حصل على مكانة ودعم أكبر كشريك للاتحاد الأوروبي.

يمكن إيجاد العناصر المؤسسة للسياسة الأوروبية للجوار في الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003، لقد ارتكزت هذه الخطة على أن "العدوان على دولة أوروبية أمر مستبعد في المقابل فإن التهديدات الأساسية هي الإرهاب، والنزاعات الإقليمية، وفشل وانهيار الدول والجريمة المنظمة"، وترى أن "الجيران المنخرطين في نزاعات عنيفة، الدول الضعيفة حيث الجريمة المنظمة منتشرة، والمجتمعات الفاشلة حيث يتفجر النمو الديمغرافي على حدود أوروبا تشكل في حد ذاتها مشكلات"، وللنزاع الإسرائيلي – العربي، فإن تسويته تبقى أولوية إستراتيجية في ظل حل الدولتين من منظور هذه الوثيقة.

---

1 Ibidem.

2 Andreas Marchetti, La politique européenne de voisinage: l’impact de la présidence allemande sur l’élaboration d’une politique stratégique, Comité d’études des relations franco-allemandes, IFRI, Paris, Juillet, 2007, p. 5.

ليست هذه السياسة كافية للتطلعات الأوروبية في المنطقة، إذ إن الجـــيران لم ينظروا على قدم المساواة إلى هذه السياسة، بل عملوا على التعاطي معها وفق ما لا يمس بالتوجهات الأمنية الداخلية لهذه البلدان، وهو ما تعرضت له تقييمات الاتحاد الأوروبـــي للجوار (ما قبل 2011)، إذ تعيد التركيز مرارا على أن احترام الشركاء المتوسطيين لما تم الاتفاق عليه أو لمعايير القوانين والحقوق والإصلاحات محدودة، إذ أشارت مرارا إلى أن هذا النظام أو ذاك لا يحترم الحقوق في هذا المجال أو ذاك، وفي هذا الإطار فإن السياسات الداخلية للدول المتوسطية لا تجد تطبيق هـــذه المعـــايير مدعاة لأي صرامة كبيرة مثل تنـــزيل عقوبات أوروبية، وإن كان بعضـــها ينـــال دعما أكبر من الأخرى حسب التقييم المتكرر للانخراط في تطبيق خطط العمـــل، تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تشمل أي برنامج ثنائي أو إقليمـــي يـــدعم مباشرة الإصلاحات السياسية، سوى أن بعض البرامج يتمركز هدفها في المســـاهمة في الإصلاحات ودولة القانون وغيرها وخلق الشروط المناسبة لذلك[1]، تتميز هـــذه السياسة بأنها سياسة دقيقة مقارنة بمسلسل برشلونة، إذ تخضع لمعايير قياس حقيقية وتقييم منتظم أمام مؤسسات الاتحاد الأوروبـــي، وهي تقوم بتفصيل كل جانـــب على حدة، مثل الجانب الحقوقي والقانوني، والجانب البشري والاجتماعي والمتعلق بالتنقل والحركة Mobilité والجانب الاقتصـــادي، والأمـــن الطـــاقي وفعاليـــة التمويلات[2]، تقوى هذا المعيار للأوروبيين عن طريق معاهدة لشبونة الأوروبية، التي

1 لقد تمت الإشارة إلى ذلك في وثيقة الآلية الأوروبية للجـــوار والشـــراكة بالفرنســـية في الصفحة 13، ونشير في هذا الصدد إلى البعد التكاملي في الشراكة الأورومتوسطية بـــين مسلسل برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار إذ إن هذه الأخيرة تعمل على ترجمة نفـــس الأهداف مع إضافة بعض الميزات الأخرى والمتعلقة خصوصا بالسعي نحو نقـــل المعـــايير وبشكل منتظم وقابل للقياس والتتبع من طرف المؤسسات الأوروبية وبشكل ثنائي، انظر بالفرنسية:

Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat, Document de stratégie régionale (2007-2013) et programme indicatif régional (2007-2013) pour le partenariat euro-méditerranéen.

2 انظر على سبيل المثال الوثيقة الآتي ذكرها:

Commission européenne, Communication de la commission au parlement européen et au conseil. Bilan de la politique européenne de voisinage, COM (2010) 207, Bruxelles, le 12 Mai 2010.

تقر في المادة الثامنة التزام الاتحاد الأوروبـــي بتطوير علاقات متميزة مـــع جـــواره لأجل إقامة "فضاء تقدم وحسن جوار".

تتضح القيمة الأمنية الكبيرة لهذه السياسة من كونها تستند إلى وثيقة أمنية من جهة، ومن جهة ثانية تستند إلى مفهوم أمني دينامي ومدني، يرتكز بالخصـــوص إلى التهديدات غير العسكرية، وأن هذا التهديدات مركبة مع الأمـــن الأوروبـــــي، وثالث محاورها هو القرب الجغرافي، إذ إن هذا القرب هو الذي دفع الأوروبـــيين للالتزام إزاء جيرانهم، وتتعرض السياسات الأوروبية لتنافس بين قـــوى دوليـــة في المنطقة وتداخل في أشكال وآليات التنسيق والتعاون في مقابل تشعب التهديدات.

2.2. التنافس والتداخل الأمني في المتوسط

يقع فضاء البحر الأبيض المتوسط ضمن الأقاليم ذات الأهمية الفائقة في إبـــراز الصراع الدولي في المحاور الجغرافية الحيوية، وبحكم هذا الواقع، يعد المتوسط إقلـــيم تنافس دولي حقيقي، هذا التنافس ترتبت عنه سياسات أمنية متعددة في المنطقـــة، تصل حد التداخل أحيانا، تراوحت بين سياسات إقليمية، وأخرى تحـــت إقليميـــة وعلاقات ثنائية.

أ. التنافس عبر الأمن في المتوسط

ظل البحر الأبيض المتوسط إقليما أساسيا في توزيع القوى الدوليـــة، فمنـــذ الحرب العالمية الثانية تواجدت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريـــق الأســـطول السادس عام 1948 وكانت "مهمته الرد على التحركات السوفياتية في المتوســـط والمناطق المجاورة"[1]، بعد هجوم 1956 على مصر إثر تأميمها قناة السويس، ظهرت عقيدة "أيزناهور"، وهي "تنبع من معاينته الفراغ في الشرق الأوسط"، الذي "يجب أن تملأه الولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الاتحاد السوفياتي بـــذلك"[2]، ونشـــر الاتحاد السوفياتي في 1965 الأسطول الخامس المعروف بالإســـكادرا Eskadra في المتوسط، ورغم ذلك لم يكن في حجم الأسطول الأمريكي.

1 شارل زورغبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة خضر خضر، سلســـلة آفاق دولية، ع 1، بدون دار نشر، دون تاريخ، ص 13.

2 المرجع نفسه، ص 19.

سيظهر بالإضافة إلى هذه المعطيات معطى لا يزال أساسيا في تفسير التوازنات في المنطقة وهو معطى حلف الشمال الأطلسي، حيث مع ظهوره اتخذ من نابولي الإيطالية قاعدته للقيادة الجنوبية لأوروبا، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على قيادتها الأطلسية في المنطقة، ورغم أن فرنسا كانت قد طالبت بهذه القيادة في ظل ما عرف بمعركة نابولي في صيف 1995 مقابلا لعودتها لحلف الشمال الأطلسي، فإن الحجة التي قدمها البنتاغون والبحرية الأمريكية Navy هو حجم التعبير عن مصالح الحلفاء في المتوسط وقدرة هؤلاء من حيث القوات المتاحة، يقدر البنتاغون أن الولايات المتحدة وحدها لديها مصالح في مجموع حوض المتوسط، في الوقت الذي تهتم فيه فرنسا أساسا بشمال إفريقيا، وإسبانيا بالمغرب وإيطاليا بتونس وألمانيا بتركيا، وفي الأخير فإنه لو اتخذ مثل هذا القرار فإن البلدان المتوسطية ستصطدم بضعف قدراتها العسكرية[1].

وسيفرز معطى حلف الشمال الأطلسي واقعا أمنيا وإستراتيجيا في المتوسط، إذ ينقسم الفضاء المتوسطي إلى دول كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا واليونان وتركيا هي جزء من منظومة إقليمية عبر أطلسية، ومن جهة ثانية دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط غير المنخرطة في أية منظومة أمنية إقليمية متجانسة وصلبة، ومن جهة ثالثة تأخذ إسرائيل مسارا خاصا بها، فحساباتها متعددة ومتناقضة مع المجموعتين الأخريين، هذا الوضع يجعل الواقع الجيوإستراتيجي للمنطقة متناقضا إلى درجة كبيرة.

أصبح إقليم المتوسط أيضا مجالا لتضارب وجهات النظر الأوروبية والأمريكية، إذ يتنافس فيه الطرفان – أحيانا – من حيث فرض بعض السياسات الأمنية، من خلال تكثيف العلاقات الأمنية مع دول جنوب وشرق المتوسط مثلا، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية لذلك مجموعة من السياسات:

- سياسة الشرق الأوسط الكبير في العام 2003.
- التدخلات المسلحة والضغوط والعقوبات.
- الأسطول السادس.

---

1 Bénédicte Suzan, «La présence de la VIème flotte américaine en méditerranée une remise en question?» Hérodote, La découverte 2001, p. 51.

- المساعدات لمصر وإسرائيل وتركيا، وهي ثلاثة بلـــدان أساســـية للسياســـة الأمريكية في شرق المتوسط ولكن أيضا للعبور نحو المحور الآسيوي.
- الشراكة التجارية والتعاون الأمني مع المغرب والتعاون الأمني مـــع الجزائـــر، وتونس وليبيا ومصر.
- إقامة قواعد مشتركة وتكوين الجيوش.
- إحداث القيادة الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم).
- توقيع اتفاقيات تبادل حر[1].

لا تخفى الأبعاد المستمرة لهذا التنافس عن السياسات الأمنية الأوروبية بالبحر الأبيض المتوسط، ولهذا السبب فإن أوروبا، وبالخصوص الدول المتوسطية منها، تعد نفسها بمثابة المعني المباشر بالمنطقة والأكثر عرضة للتهديد وذات مصـــالح مباشـــرة كبرى، خاصة بعض الدول التقليدية منها كفرنســـا، ولطالمـــا اعتـــبر النـــــزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عاملا معرقلا لأي تعاون حقيقي في المنطقة، بـــل تهديـــدا للأمن الأوروبـــي، إذ أشارت اللجنة الأوروبية إلى أن "النـــزاعات المســـتمرة في جوار الاتحاد الأوروبـــي تعيق تطور البلدان الشريكة ويمكن أن تشكل تهديدا لأمن الاتحاد الأوروبـــي"[2]، واقترحت بشأن هذا النـــزاع سياسات متعددة في شـــكل "مبادرات خاصة" بالشرق الأوسط وتمتين التعاون مع شمال إفريقيا التي هي أقـــل تناقضات مقارنة مع المنطقة الأولى، ففي المناسبة الأربعين لمـــؤتمر ميـــونيخ حـــول سياسة الأمن عام 2004، اقترح وزير خارجية ألماني سابق، هو جوســـكا فيشـــر *Fisher Joschka* مبادرة عبر أطلسية جديدة، للشرق الأوسط والأدنى، ودعـــا إلى "إستراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبـــي للشرق الأوســـط الموســـع ومسلســـل متوسطي للناتو والاتحاد الأوروبـــي"[3]، وارتكز علـــى إقامـــة منطقـــة حـــرة في

1 La Méditerranée face aux enjeux…, op. cit., p. 26.

2 Communication de la commission au parlement européen et au conseil, Commission européenne op. cit., p. 4.

3 Jean-François Daguzan, «La Méditerranée au prisme du nouveau panorama stratégique, du partenariat de Barcelone au Grand Moyen orient», Défense nationale, mai 2004, pp. 101-113. Consulté sur le site de la fondation de recherche stratégique FRS, le 20-07-2011: http://www.frstrategie.org/barreCompetences/approchesRegionales/Med_RDN_02_04.pdf

المنطقة المتوسطية التي تمتد من المغرب لسوريا، كما اقترح دومينيك دوفيلبان *Dominique de Villepin* وزير خارجية فرنسا الأسبق "شراكة حقيقية مع الشرق الأوسط"[1]، ترتكز مثل هذه المقاربات – التي ظلت في الغالب توجهات فكرية – على إدماج دول مثل العراق، وبلدان الخليج وإيران في مثل هذه المقترحات، كما ترتكز على عمق أمني، بحظر الانتشار النووي بالإضافة إلى عناصر أخرى كالديمقراطية والحريات، وظلت مثل هذه الدعوات في أحسن الأحوال سياسات إستراتيجية مبنية على التنسيق والتشاور، و لم تتخلص من الطابع التنافسي والحسابات المعقدة، وهذا لا يفسره فقط التنافس الأوروبي الأمريكي على بعض الأفكار الإستراتيجية، ولكن أيضا إلى تفاعل الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط مع السياسات عبر الأطلسية من جهة، والأوروبية من جهة ثانية، والأمريكية من جهة ثالثة، وإذا كانت البيئة الجيوسياسة في الغالب تعرف توترات وارتباطات عبرأطلسية تقليدية في الوقت نفسه، فإنها تسعى لمراكمة قدرات لا بأس بها بالاستعانة بشركاء متنوعين للدفاع أو لمواجهة النزاعات الإقليمية أو مواجهة الأمن الداخلي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العلاقات السورية الروسية في مجال شراء السلاح وضمان حد من التنسيق العسكري، وأيضا العلاقات الجزائرية الروسية في مجال شراء الأسلحة التي تعد فيها الجزائر زبونا مهما لروسيا، وربما أهم زبون لروسيا في مجال السلاح في البحر الأبيض المتوسط، إذ بلغت كمية الأسلحة التي اشترتها الجزائر عن روسيا في الفترة ما بين 2006 و2009 مبلغ 5,7 مليارات دولار من أصل حوالي سبعة مليارات دولار، وحازت الصين الصف الثاني بحوالي 500 مليون دولار[2] اشترتها الجزائر في الفترة نفسها، تكشف هذه الصفقات عن ضغوط أمنية لمنافسين دوليين في البحر الأبيض المتوسط، تقلق الجيران الأوروبيين، رغم أن هذه الكميات من السلاح ليست في مستوى التأثير في توازنات جنوب المتوسط وبعيدة عن الاقتراب من التوازن الأورومتوسطي.

يدفع توازن القوى المرتبط بأهداف مختلف القوى في تأمين البحر الأبيض المتوسط، بالقوى الصاعدة القديمة إلى الرفع من اهتماماتها، مثل اهتمام الصين

---

1 Ibidem.

2 Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, the North African Military Balance, Force developments and Regional Challenges, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2010, p. 3.

بالمنطقة، لتأمين طريق مختصر إلى أوروبا، واهتمام روسيا التقليـــدي بالمنطقـــة، بالخصوص من ناحيتي تطوير العلاقات الثنائية مع بلدان المنطقة لبيع الأسلحة أو مصالحها في تأمين نقل وتجارة الغاز والبترول وإنشاء أنابيب النفط، ويرى بعض الملاحظين أن التنافس المتزايد بين الغرب وروسيا في المتوسط يرتكز على بلوغ موارد الطاقة والأسواق العسكرية، وأنه اقتصادي رغم أبعـــاده العســـكرية[1]، ويرجح أن يكون الأمر كذلك في الأوضاع الحالية، تهتم روســـيا – بشـــكل كبير – بسلامة الملاحة في البحر الأسود بالولوج إليه وعبره نحو البحر الأبيض المتوسط، غير أن بيع الأسلحة لجنوب المتوسط يعني تكديس قدرات متكـــررة على الحرب، من طرف قوى مسؤولة – ولو جزئيا – في مجلس الأمـــن عـــن استمرار بعض النـــزاعات كنـــزاع "الصحراء الغربية" والصـــراع العربـــي الإسرائيلي، إذ إن إطالة هذه النـــزاعات يعني إنفاقا عسكريا أكبر من طـــرف الدول المتنازعة، وهو يؤثر مباشرة في الضغوط الاقتصادية والديمغرافيـــة الـــتي تعرفها هذه البلدان التي لا تتميز بدخل إجمالي قومي كبير، إذا مـــا اســـتثنيت قدرات بعض الدول النفطية كالجزائر، وتبقى تجارة السلاح الدولية من المواضيع التي تكشف عن التناقض المستمر في السياسات الأمنية الدولية، إذ في المتوســـط تظل الولايات المتحدة الأمريكية البائع الأهم للمغـــرب ولمصـــر، والشـــريك الإستراتيجي لإسرائيل.

يدفع هذا التنافس بالقوى الإقليمية الأوروبية خصوصا إلى تطوير سياســـاتها والحفاظ على مصالحها في المنطقة، من خلال مقاربة مندمجة تجمع بين دمج الأمـــن الناعم والأمن الصلب والتنسيق بين القطاع المدني والعسكري[2]، كما دفع بتنظيرات أخرى إلى القول بأن التغيير الكبير في مفهوم الأمن الإقليمي في المتوسط اتجـــه إلى

---

1 راجع ديريك لوتربيك وجورجي انغلبريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط، نحو تنافس متجدد، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبـــو ظبـــي، 2011.

2 Basil Germond and Eric Growe, Maritime security in the mediterrannen: European and transatlantic approaches, meditteranean Paper series 2010, the German Marschall Fund of the Limited States-Istituto Affari Internazionali IAI, Rome, 2010, p. 17.

نـــزع الطابع العسكري عن الأمن délimitarisation de sécurité باختيار يقـــوم على الأمن الاقتصادي eco-sécurite والأمن الإيكولوجي éco-sécurité، ويبقـــى هذا الاختيار وحده محدودا، فحتى لو التزم الأوروبيون بهـــذه العلاقـــات الأمنيـــة الإقليمية غير العسكرية في إطار السياسات الأورومتوسطية، فإنها تحافظ على أهمية الرابطة الأوروأطلسية في المتوسط، وتحافظ عن علاقات اقتصادية عسكرية ثنائيـــة مثل الحال في بيع الأسلحة.

تجعل هذه التحولات الملموسة في مفهوم الأمن من بنـــاء علاقـــات إقليميـــة ملموسة وإستراتيجية في المتوسط خيارا أساسيا للبلدان المعنية مباشرة بهذا الإقلـــيم، ويمكن وضع المنهجية التي قام عليها المسار الأورومتوسطي في هذا الإطار، إذ استند إلى العناصر غير العسكرية بينما ترك هذه الأخيرة لحسابات إستراتيجية عميقة تؤثر سلبا وباستمرار في المسار الأورومتوسطي.

ب. التداخل الأمني في المتوسط

أحدث تعدد أشكال التنافس الأمني في إقليم المتوسط تنوعـــا في السياســـات الأمنية وفي الفاعلين الإقليميين والدوليين المهتمين بالمنطقة، حيث نجد سياسات في إطار بعض التشكيلات الإقليمية وشبه الإقليمية في المتوسط، التي عرفتها المنطقة منذ فترة لا بأس بها، مثل حوار 5-5 ومسلسل برشلونة الذي يعد الاتحاد مـــن أجـــل المتوسط أحد توجهاته، عرفت التهديدات الأمنية نفسها تغييرا في المعنى والمفهـــوم والمجالات، فتغيرت من الأمن العسكري التقليدي إلى مفاهيم الإرهاب، والانتشـــار النووي والجريمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية والتغير البيئـــي[1]، تكـــاد هـــذه الظواهر لا تخلو منها كل السياسات الإقليمية، ثم مـــع منعطـــف آخـــر، ارتـــبط بتفجيرات 11 سبتمبر، إذ اعتبر هذا الحدث بمثابة منعطف حقيقي في إعادة أهميـــة العامل الأمني في العلاقات الغربية بالخصوص مع العالم الإسلامي، وبـــالطبع فـــإن المتوسط يعد الملتقى المباشر بين المعسكرين، ومن هذا المنطلـــق اعتمـــد الغـــرب بالخصوص إستراتيجية تقوم على ضرورة تعميق التعاون وسيلة لتفـــادي الصـــدام، اهتمت الدبلوماسية الأوروبية بأهمية إحداث تحالف للحضارات في المنطقة، تساهم

---

1 Basil Germond and Eric Growe, op. cit., p. 8.

فيه دول كإسبانيا وتركيا، وهما الدولتان الواقعتان على خطي التماس بين العالمين المسيحي والإسلامي، بل وسعت عديد من الدول إلى تقليد نفسها محاور لـ "نموذج" حوار الحضارات والثقافات، دون مساءلة لهذا النموذج ولا لأهداف هذا الحوار، ورغم أنه ظل نخبويا فإنها مشكلة لقيت اهتماما كبيرا في الغرب وفي العالم الإسلامي اللذين يلتقيان على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

كان من تأثيرات هذا المنعطف أيضا إعادة أهمية استمرار الأسطول السادس الأمريكي في المتوسط، وعامل آخر ذو أهمية إستراتيجية في المتوسط يتعلق بالأمن الطاقي، وتأمين الموارد الأورومتوسطية المتبادلة من الطاقة، وأيضا عبور نسبة عالية من التجارة العالمية عبر البحر الأبيض المتوسط، ومنها نسبة مهمة تتجه عبر أنابيب أم عبر الناقلات نحو أوروبا، ومن ثم فإن مثل هذه العلاقات الأمنية، وبهذا الموضوع بالتحديد، يربطها أنطوني كوردسمان *Anthony H، Cordesman*[1] بـ "أهمية الشرق الأوسط الكبير الذي يعد فائدة إستراتيجية حيوية في مجال الأمن القومي لأوروبا كما للولايات المتحدة الأمريكية، فالقوى الصناعية العالمية أصبحت تابعة لاقتصاد عالمي يتغذى من الصادرات الطاقية للشرق الأوسط، وهذه التبعية ترتفع بسرعة عندما ترفع الدول المعنية صادراتها المباشرة أو تقلصها من الخليج الفارسي وشمال إفريقيا"[2]، وهذا قد يفسر، من جهة أخرى، أهمية الطاقة كأحد العناصر الأساسية في مشاريع مسلسل برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار، كما سيذكر لاحقا.

كان الناتو من بين أهم الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين اعتمدوا سياسة متوسطية، تحت ضغط القرب الجغرافي والعناصر الأمنية المتجددة في المتوسط، وذلك من خلال تضمين تصوره الإستراتيجي الجديد منذ 1991 اعترافا بالأهمية الأمنية للمتوسط وتقديمه مبادرة للتنسيق والتعاون الأمني عرفت بالحوار المتوسطي ثم الشراكة المتوسطية، وسيبين الجدول (رقم 1) أهم مضامين وعناصر هذه السياسة.

---

1 خبير أمريكي في شؤون الأمن الدولي والدفاع والعسكرية، للاطلاع على مقالاته التحليلية يمكن زيارة موقع مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن: www.csis.org

2 Cité in Brahim Saidy, Quel rôle pour l'Otan dans la prévention et la gestion des crises en Méditerranées et au Moyen-Orient? Collège de défense de l'Otan, Rome, Décembre 2010, pp. 11-12.

الجدول (1) تطور دور الناتو في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

	فترة التردد 1990-1993	فترة الحوار 1994-2003	فترة تقوية الحوار المتوسطي وإعلان مبادرة تعاون إسطنبول منذ 2004
الخصائص	فترة اتسمت بنقاش حول ضرورة الحفاظ على الناتو بعد الحرب الباردة	في هذه الفترة أظهر الحوار المتوسطي طموحات متواضعة، وكان يهدف لإقامة الثقة والشفافية وكذلك محو الأفكار الخاطئة حول الناتو وتحوله	أصبح الحوار المتوسطي شراكة تتمركز حول أربعة محاور: تطوير حوار سياسي عالي المستوى، وتطوير العمل المشترك بين القوات المسلحة، وإصلاح الدفاع، والحرب ضد الإرهاب
	اعتماد التصور الإستراتيجي الجديد للحلف الذي تضمن اعتراف الحلفاء بالأهمية الأمنية للمتوسط	وضع إجراءات التفاهم المشترك بهدف معرفة الحاجيات والانشغالات الأمنية لشركاء الحوار	اعتمد الحوار المتوسطي إطارا مهيكلا وبرنامجا للعمل يحتوي على عناصر للتعاون الملموس
		سمح الحوار بتصحيح مجموعة من الأفكار حول الناتو لدى القادة في البلدان المتوسطية	إعلان مبادرة تعاون إسطنبول، وهو برنامج منفصل عن الحوار المتوسطي ومتكامل لإقامة تعاون تطبيقي مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

Source: Brahim Saidy, op. cit., p. 9. نقل الجدول وترجم دون أي تصرف

تقوم آلية الحوار المتوسطي التي اعتمدها الناتو على ثلاث ركائز أساسية للوقاية وإدارة الأزمات وهي: الفهم للوقاية من النزاعات، والتعاون للوقاية من النزاعات، والعمل المشترك بين القوات المسلحة لإدارة الأزمات[1]، ورغم هذه الآلية التي اعتمدها الحلف، فإن الدعوة إلى دور أكبر للناتو في حل النزاعات الكثيرة والمستعصية في إقليم المتوسط تبقى مستمرة، وسيظهر إثر الأزمة الليبية، الدور الحيوي الذي لعبه الحلف بعد أزمات البلقان، وفي الضفة الجنوبية للمتوسط في هذه المناسبة، مما قد يدفع حاليا ومستقبلا بتفعيل أكثر للتعاون المتوسطي الأطلسي، حيث وجد الناتو نفسه طرفا أساسيا في الأزمة ومعنيا بحل النزاع في ليبيا، وهذا يعد تطورا حقيقيا في جيوإستراتيجية الحلف.

يمكن إضافة السياسة الأمريكية في المنطقة زيادة على هذه التطورات، التي تعتمد أجنحة أخرى إضافة إلى الناتو، مثل التركيز على التنسيق الثنائي أو السياسات القريبة للبحر الأبيض المتوسط، مثل الشراكة ضد الإرهاب عبر الصحراء، التي تشمل عددا من دول شمال – غرب إفريقيا، يجعل هذا التداخل في الآليات الدول في المنطقة معنية بأكثر من مجال تعاون جيوإستراتيجي، لكن دون وجود مقاربات عميقة، جوهرية وجماعية، تنطلق من نواة إقليمية، ومن ثم، تميل دول الضفة الجنوبية إلى التنسيق والتعاون الثنائيين سواء في إطار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي أو في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة، مثل المغرب مع إسبانيا، وتونس مع إيطاليا في مواجهة الهجرة، وتركيا وسوريا في مواجهة الأكراد... إلخ.

تدفع التهديدات المتنوعة الدول، أولا، نحو تفضيل الخيارات الأمنية، وثانيا، تختار سياسات أمنية وعسكرية متنافسة نتيجة عدم قدرتها على فرض مقاربة ملموسة للتعاون، مثل مساهمة النزاع العربي الإسرائيلي في تشكيل سياسات عسكرية متنافسة في الشرق الأوسط، ودور نزاع قبرص في إبقاء حذر يوناني تركي متبادلين، وإبقاء نزاع الصحراء الغربية على مستوى دائم من التوتر في غرب المتوسط، وتبقى مشكلات مثل الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والتغيير المناخي، وما تتطلبه من تنسيق استعلامي وميداني وطابعها العابر للحدود المجالات

1 Voir les détails in Brahim Saidy, op. cit., pp. 17-21.

الأكثر ربطا بين دول المنطقة، مقارنة بالخيارات الجيوإستراتيجية لكل بلد، سواء في العلاقات المغاربية والأوسطية البينية، أو في العلاقات إزاء الشـــركاء الأوروبـــيين المتوسطيين بالخصوص.

خاتمة المبحث الأول

يشكل تحليل المجال المتوسطي، من منظور إقليمي، مستجدا تاريخيا في تحليل الساحة البحرية والساحات المتوسطية البرية المحيطة به، تميزت مقاربة التحليل الإقليمي بالغموض، إذ لا يميز فيه في كثير من الأحيان بين مجال الأورومتوسط كمجال جديد الغاية من ورائه تحقيق السلام عبر التعاون والتكامل، والمتوسط كمجال تقليدي وطبيعي مفكك جيوسياسي ويحتاج إلى إعادة بناء ذهنية ونظرية قبل أن تكون دبلوماسية، ظهر أن تطبيق معيار الإقليمية على المتوسط يبدو خاضعا لضغوط النبذ المتعددة ومنها الضغوط الناتجة عن تفكك الجماعات الأمنية ومحددات الربط الأمني بين الساحات، يمكن ملاحظة ذلك في أهمية المشكلة النووية في شرق المتوسط مقارنة بغربه، يمكن أيضا ذكر المشكلة بين الحاجيات الأمنية في جنوب المتوسط والحاجيات الأوروبية.

يستند معيار الأمن المشترك والمتعدد على أولويات أمنية تسمى بالجديدة، وهي ذات أثر إقليمي بالدرجة الأولى، يستند الاتحاد الأوروبي على هذه العناصر في تشجيع سياسات أمنية "ناعمة" مشتركة في تطبيق بعض المعايير البيئية والطاقية والبشرية وغيرها، في سن بعض المشاريع المتعلقة بمكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط، وسن برامج تنبذ التطرف والأصولية التي من شأنها التعبئة على العنف.

رأت بعض الأفكار في الاعتماد المتبادل بما فيه في المجال الأمني وأيضا الناتج عن التدفقات التكنولوجية والتجارية عاملا للتشجيع على توقع مزيد من التقارب الإقليمي في المتوسط، ارتبط الاعتماد المتبادل بموجة تحليل نظرية في السياسات الإقليمية والدولية، ويمكن الربط بين جذور الوظيفية والاعتماد المتبادل الذي اهتم به الليبراليون في تحليل أهمية الآثار التجارية في السياسات الدولية، يتعلق بموجة عالمية حسب هذا المنظور، وإذا كانت قد أثرت في بعض المجالات مثل الاتحاد

الأوروبي فإنها لم تؤثر بما يكفي في الآسيان+3 الذي يأتي به المحللون الاقتصاديون نموذجا لإمكانية تشكيل بيئة الأورومتوسط، تتدخل عدة عناصر في تحديد التوازن في آسيا الشرقية والجنوبية الذي هو مرشح لكثير من المشكلات الإستراتيجية والأمنية والسياسية رغم أهمية التدفقات الواقعة بين هذه البلدان، لم تمنع التدفقات في تلك الجهة من العالم استمرار المشكلات بين الصين واليابان وبين اليابان وكوريا الشمالية، بين هذه الدول وجاراتها الصغيرة في الجنوب ومع إندونيسيا، وتعرف تلك البيئة أيضا تعددا كبيرا في أشكال ومنظمات التعاون المتعددة الأطراف لكن فعاليتها تبقى محدودة، تميل بعض الدول إلى المنافسة وأحيانا إلى التصعيد على عدة واجهات جيوسياسية، كما تفعل الصين في غربها البحري المقابل لليابان وجنوبها وفي شرقها وشمال شرقها، يشكل الحضور الأمريكي دور الموازن عبر البحار في تلك المنطقة، إذ تشكل الحلقة الأساسية أمام صعود منافسي الولايات المتحدة في تلك الجهة من العالم.

تجعل هذه الميزات، المقارنة بين الآسيان والأورومتوسط نسبية، إذ رغم أهمية وجود مقارنة بين الاتحاد الأوروبي واليابان والصين من جهة والجيران الصغار في كلتا الحالين ووجود بعض المشكلات الأمنية في المتوسط فإن الاتحاد الأوروبي لا يميل إلى أي نزاع خارجي في حوض المتوسط بالمقارنة مع اليابان والصين، وهذه ميزة إضافية لأهميته، تعود أسباب ذلك إلى حدود السياسة الخارجية الأوروبية، وتسعى من جهة أخرى الدول الأوروبية إلى تجنب خوض نزاعات مع جيرانها، والاحتفاظ بمستوى من التنافس المضبوط، تشكل إسرائيل الحالة الوحيدة والمميزة في المنطقة التي من شأنها قلب الأوضاع الإستراتيجية والأمنية والتأثير على كل السياسات الأورومتوسطية بإحداث فجوات في الصفوف.

تعرف هذه البيئة تناقضات أساسية يمكن إبرازها في أن اتساع حجم المبادلات التجارية وأيضا العلاقات الاقتصادية في الآسيان + 3 لا يعكس تقاربا إستراتيجيا أو في تفسير المشكلات الأمنية الصلبة، ويعرف المتوسط بدوره مفارقة أخرى تتميز بأن عدم انخراط الاتحاد الأوروبي في نزاعات وصراعات في المنطقة لا يوازيه حضوره الاقتصادي نفسه، وفي مجالات الاستثمارات ولم تتحقق

بعض المراحل التي تمت المراهنة عليها، كما لم يلعب نتيجة ذلك الاتحاد الأوروبي دور الأولوية في تحديد حاسم للوضعية الجيوإستراتيجية بعيدة المدى في المتوسط التي تتولاها السياسات الأوروأطلسية، تعود هذه المقاربة إلى إظهار عناصر النبذ في المنطقة والحضور الذهني للمتوسط لدى صناع القرار في المنطقة بما فيهم الأوروبيون.

المبحث الثاني

الأمن المتوسطي
عبر الحوار المتوسطي - الأطلسي

فرضت الضغوط الأمنية في المتوسط، وملء الساحات الفارغة الناتجة عن اختلال التوازن القطبي وتدعيم بعض السياسات الأطلسية في المتوسط توسيع مكانة حلف الشمال الأطلسي في المنطقة، اقترح بذلك الحلف حوارا منتظما مع بلدان ضفاف المتوسط، يرتكز هذا الحوار على تطوير أسس شراكة، وكانت له آثار جانبية خاصة، وزاد من تأكيد القيمة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، عمل الحلف على ترجمة تصوره الإستراتيجي للعام 1991 في هذا الجوار، وأطلق هذا الحوار عام 1994 ثم شراكة إسطنبول عام 2004، وهما عمليتان ساهمتا في توثيق مكانة الحلف شريكا "طبيعيا" في البحر الأبيض المتوسط، أكدت عملية انخراط الحلف في الأزمة الليبية عام 2011 عناصر مستجدة جديدة يمكن لها توجيه الحلف نحو انخراط أكبر في النزاعات البينية والإقليمية في المتوسط.

يتقاطع ويتداخل - أحيانا - الحوار المتوسطي الأطلسي مع المسار الأورومتوسطي، ينطلق الأول من الفاعل المركزي في البحر الأبيض المتوسط والقادر على فرض تصوره للأمن والأزمات وللمجالات الإستراتيجية وديناميتها، وينطلق الثاني - أي الأورومتوسطي - من الفاعل الاقتصادي المركزي الذي هو الاتحاد الأوروبي، يلقي هذا الشكل من التداخل بثقله على الشركاء الجنوبيين، إذ يسعون إلى الاستجابة لهذه السياسات والربط بينهما بالشكل الذي يحقق لها فرصا أفضل، ويبدو أيضا أن الدول الأكثر أوروأطلسية في الجنوب هي الأكثر أورومتوسطية أيضا، تلقي هذه السمة بثقلها أيضا على أولوية الطرف الأمريكي والطرف الأوروبي، إذ يتدخل المنافس الأمريكي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط عبر الناتو رغم عزله من بعض السياسات الإقليمية المتوسطية.

1. الانتشار الإستراتيجي في المتوسط

يتميز الحوار المتوسطي بعناصره الأمنية والعسكرية، وتجعل منه هذه العناصر شبه آلية صلبة للحوار الأوروبي أيضا، يستمد هذا الاتجاه جذوره من عناصر الامتياز الجيوإستراتيجية والسياسية للإمساك على البحر الأبيض المتوسط والحفاظ على أهم ميزاته، يلقي هذا الوضع بثقله على بروز حساسيات قومية وإستراتيجية، يتنافس في هذه الوضعية حماة الحوار المتوسطي وحماة الشراكة الأورومتوسطية، أكد الضعف الأوروبي على أولوية تقديم آلية صلبة لتأمين المتوسط عبر المبادرات الأمنية الأطلسية، تأزمت الهوية الأوروبية للدفاع و لم يكن في مقدورها التعاطي مع الحوار المتوسطي وحدها، توخى الحلف الإسهام في تدعيم عناصر الأمن الجماعي في المتوسط، بتوسيع اهتماماته وتركيزه على الجاذبية الإنسانية وترسيخ بروز مفاهيم المشترك الأمني في المتوسط.

1.1. الميزات الجيوإستراتيجية للمتوسط

ظهرت أهمية الحوار المتوسطي الأطلسي نتيجة وجود مستجدات إقليمية متوسطية، ظهرت في البلقان، وساهمت الإدارة الأمريكية لهذه الأزمات الناتجة عن انهيار الاتحاد اليوغسلافي في زيادة الدور الأطلسي الأمريكي في هذه المنطقة، ساهم هذا الواقع الجديد في إظهار إمساك شبه مطلق أمريكي بالمتوسط، كما أعاد المحاور الجيوإستراتيجية نفسها للأدوار السياسية نفسها، ساهمت السيطرة الأمريكية على هذه المحاور في تعديل بعض أهميتها ووظائفها، غير أنها ظلت ترتكز على آليات أوروأطلسية ثابتة.

أ. محاور الإمساك بالمتوسط

يمكن الملاحظة أثناء تفحص خريطة المتوسط، والاهتمام بأهم التفاعلات الإستراتيجية التي عرفتها تشكل المتوسط من محاور أساسية تعد مركزية للإمساك به (أو التحكم فيه)، يعد عدم الإمساك بكل هذه المحاور مرة واحدة تعددا للقوى الإستراتيجية في المتوسط، تتمثل هذه المحاور في: أ – شبه الجزيرة الإيبرية والمغرب، ب – شبه الجزيرة الإيطالية بما فيها صقلية، ج – مصر، د – تركيا، يعد الإمساك

بهذه المحاور إمساكا بغرب وشرق المتوسط ووسطه أيضا، ويختل هذا المعيار إذا ما اختلت واحدة منها واستقلت بهويتها الإستراتيجية، أو إذا ما خضعت لقوة مهيمنة أخرى، ويتشكل بذلك وضع خاص في كل محور متجها نحو السيطرة على محيطه أو السيطرة على محور من المحاور الأخرى، تعد شبه الجزيرة الإيطالية أفضل هذه المحاور جميعها للتحكم الداخلي في المتوسط، بينما يشكل المحور التركي والمصري وأيضا الإيبري المغربي أفضلها للتحكم الخارجي في المتوسط، أي في المساحات البالغة الأهمية الملتصقة به، استطاع كل محور من هذه المحاور ضمان استقلاله عن الآخر عبر التاريخ، غير أن وجود أية قوة بحرية تهيمن عليها تجعل المتوسط خاضعا لنظام موحد، وكانت روما القوة الوحيدة التي ضمنت سيطرة كاملة على المتوسط إلى حين استقلال القسطنطينية، إذ ساعدها موقعها في شبه الجزيرة الإيطالية على الانتشار شرقا وغربا بالإمساك على المحور الإسكندري - القسطنطيني (أي المصري التركي) والمحور الإيبري - المغربي، ولم تكتمل السيطرة المطلقة للعثمانيين على المتوسط بالنظر لكونهم لم يستطيعوا دخول المغرب وعبره الأندلس، كان هذا أفضل وسيلة ممكنة لهم لتطويق المتوسط من الغرب غير أنهم لم يحققوا ذلك، لأسباب تتعلق بحفاظ المغرب على استقلاله آنذاك وبداية بروز التنافس المسيحي الإسلامي في المحور الإيبري المغربي تجلت في طرد الموريسكيين من إسبانيا إلى المغرب، وأيضا لتفضيل العثمانيين الولوج إلى أوروبا عبر البلقان حتى انهزموا في فيينا.

تتميز هذه المحاور بتكاملها، حيث لا يمكن عزلها جيوسياسيا بالبحر، واقتسامها إلى محور شمالي وآخر جنوبي، مثل عزل المغرب عن شبه الجزيرة الإيبرية، أو الاعتقاد بأن السيطرة على شرق المتوسط ممكنة باعتماد مصر دون تركيا أو هذه الأخيرة دون مصر، ولم يظهر ذلك تاريخيا بوضوح، فلم يحدث ظهور محور في الشمال أو في الجنوب إلا واكتمل مع الجزء الآخر من المحور لتحقيق انتشاره، ولم يسبق حدوث وضعين جيوإستراتيجيين مستقلين بارزين ومؤثرين بما يكفي إقليميا في المحاور الثلاثة السابقة منذ بداية انتشار القدرات البحرية الكبيرة في المتوسط، كان احتمال ظهور ذلك مرتبطا بمدى قدرة أحد الطرفين على إخضاع الآخر، ويمكن إعادة الإشارة إلى ذلك كما يلي:

- المحور الإيبري المغربـــي.
- المحور الإيطالي.
- المحور التركي والمصري.

لقد تداخلت هذه المحاور عبر التاريخ و لم يثبت ظهور طرفين قويين متقـــابلين ومتنافسين وجيوإستراتيجيين إلا لماما، ويبدو أنها في مراحل خاصة بمنعطفات انتقـــال القوة، مثل حالة غزو البرتغاليين للمغرب وانهزامهم في معركـــة وادي المخـــازن في القرن السادس عشر بل وانهيار البرتغال نتيجة ذلك واستسلامه للإدارة الإسبانية، إذ كانت هذه الحالة بداية لإعادة تشكيل المحور الإيبري المغربـــي، تميل فيه كفة القوى للقوتين الإيبريتين البحريتين، ظهر ذلك بـــالتحكم في الـــنقط البحريـــة الأساســـية للمغرب، وتبقى مليلية وسبتة، الخاضعتان للحكم الإسباني، أبـــرز وجـــوه ذلـــك التحول، يمكن الإشارة أيضا لحالة أسبق تاريخيا، وهي حالة الحروب البونيقيـــة بـــين قرطاجة (تونس حاليا) وروما في الفترة بين 264 و146 قبل الميلاد، لم يـــدم ظهـــور قرطاجة قوة مقابلة لروما طويلا، إذ إن المحور الإيطالي (روما) عمل على الســـيطرة على الجزء الجنوبـــي والحد من قدرات قرطاجة في الامتداد نحو إسبانيا، وهـــو مـــا حدث بسقوط قرطاجة بعد ثلاث حروب متتالية (الأولى بين 264 و241، الثانية بين 218 و201، والثالثة بين 149 و146 قبل الميلاد)، كما هزمت روما مملكة "تـــدمر" التي أقامتها الملكة "زنوبيا" في بلاد سوريا في الفترة نفسها، وبسطت روما ســـيطرتها على شرق المتوسط، لقد أعاد التاريخ الحدث نفسه إنما في اتجـــاه معـــاكس بعبـــور الأغالبة الذين حكموا تونس في الفترة بين 800 و909 للميلاد إلى جنـــوب إيطاليـــا وصقلية وسردينيا ومالطا وكورسيكا أيضا، غير أنه لم يثبت ظهور قـــوة في المجـــال الممتد بين الجزائر ومصر استطاع ممارسة تأثير جيوسياسي حقيقي وتهديد إستراتيجي كالذي يمارسه المغرب على شبه الجزيرة الإيبرية أو الذي يمارسه المحور التركي علـــى مجال البلقان ومنه اليونان، وظل المجال التونسي في غالب المراحل مجـــالا لاســـتقبال الضغوط الآتية عبر الشمال أو عبر الشرق أكثر منه مجالا لتصدير الضغوط منذ فتـــرة الحروب البونيقية، لقد أعاد التاريخ أيضا الحدث نفسه – وإن كـــان بشـــكل غـــير متطابق – بمهاجمة ألمانيا وإيطاليا لدول الحلف بالخصوص منـــهما إنجلتـــرا وفرنســـا ولمصالحهما في شمال إفريقيا ومنها محاصرة جزيرة مالطا التي كانت ذات أهمية بالغـــة

في الإستراتيجية العسكرية في المتوسط للحفاظ على الربط السريع بين أوروبا وشرق المتوسط وطريق الهند، لم تكن للبحر الأبيض المتوسط الأهمية نفسها التي كانت لأوراسيا فيما يخص الألمان بالخصوص منهم هتلر، لهذا السبب المعروف قرروا نقل ثقلهم نحو غزو الاتحاد السوفياتي *"كان الأميرال رايدر قد رأى أن هزيمة البريطانيين يجب أن تكون في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بالسيطرة على مالطا وقبرص ودفع الهجوم نحو مصر وسوريا للوصول إلى العراق والبترول، غير أن هذه الإستراتيجية لم تكن إستراتيجية هتلر وجنراليه جودل Jodl وكسليرينغ Kesseliring اللذين كانا يحضران لمهاجمة الاتحاد السوفياتي"*[1]، لقد أكد هذا المعطى أهمية البحر الأبيض المتوسط في توجيه مسار الحرب العالمية الثانية في أوروبا، إذ حافظ على استمرار القوة البريطانية، والمساهمة في انتصار دول الحلفاء، رغم أن الساحات الأساسية في الحرب كانت بعيدة نسبيا، غير أنه اندلعت لمرتين – الحربان العالميتان الأولى والثانية – حول البلقان، وكان المتوسط أحد مجالات توجيهها والتأثير فيها.

يمكن ملاحظة تاريخ هذه المحاور في البحر الأبيض المتوسط من خلال مجموعة من الأحداث الانتقائية والمركزية:

- اليونان (عبر الإسكندر المقدوني) نحو مصر.
- الفينيقيون عبر الساحل المتوسطي الجنوبي نحو غرب المتوسط.
- روما نحو شمال إفريقيا وشرق المتوسط.
- القسطنطينية نحو شرق المتوسط والشرق الأوسط.
- العثمانيون نحو شرق المتوسط وشمال إفريقيا عدا المغرب.
- فرنسا وإيطاليا وإسبانيا نحو شمال إفريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين.
- المغرب (المرابطون والموحدون) نحو الجزيرة الإيبرية وشمال إفريقيا.
- القرطاجيون والأغالبة نحو إيطاليا وصقلية وسردينيا ومالطا.

ويلاحظ أن أهم هذه المحاور ظلت مستمرة، وقامت حولها أهم الحركات الإستراتيجية الإقليمية المتوسطية، تشكلت بذلك ثلاثة محاور أساسية ساهمت فيها

---

1 André Nouschi, «Iles et stratégie en Méditerranée», Cahiers de la Méditerranée, consulté le 27-5-2012 sur le site des cahiers de la Méditerranée: http://cdlm.revues.org/index661.html

التوجهات والتدفقات التاريخية والعناصر الجغرافية الأساسية للانتشار الإستراتيجي ونقل الحدود ومراقبة الثروات وممارسة التجارة، ويمكن ملاحظة انعكاس هذه المحاور في الإستراتيجية البحرية البريطانية التي تمركزت في ثلاث نقط محورية، جبل طارق ومالطا وقبرص، ويبدو الانتباه للحالة الأخيرة ضروريا كونها أول قوة خارج متوسطية تمسك بالمتوسط، وستستعين بالخصوص بالجزر التي تقع وسط كل محور من المحاور المذكورة، كما يمكن ملاحظة هذه الإستراتيجية في الانتشار الأطلسي، من خلال التمركز في القواعد الإسبانية، وتمركز الأسطول السادس في الساحل الإيطالي، والتمركز في اليونان وتركيا، يجعل هذا النوع من الانتشار من القوة الأمريكية قوة مراقبة للمتوسط الداخلي وللتدفقات الخارجية إليه بما فيه مراقبة الدور الروسي بوجود قواعد بحرية على ضفتي بحر مرمرة (الواقع بين قناتي البوسفور والدردنيل)، وتضم هذه المحاور التي تمتد في شبه شريط من الغرب إلى الشرق أربع عشرة قاعدة أمريكية، يهمش هذا الوضع تهميشا الضفة الجنوبية للمتوسط التي ظلت مراقبتها مسألة جد سهلة، رغم أن الإمساك الأمريكي يتميز عن أشكال الإمساك السابقة التي كانت تعتمد نقل السلطة وليس مراقبة التدفقات والمخاطر، إلا أنه يعتمد المعايير نفسها الجيوسياسية السابقة.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ثاني قوة خارجية تسيطر إستراتيجيا في المتوسط بعد بريطانيا، وذلك بالنظر للتفوق في القدرات البحرية لهاتين القوتين الجزيريتين، ومارست هاتان القوتان إمساكهما بالمتوسط بالإمساك بالمحاور الجيوإستراتيجية ونشر ما يلزم من القدرات العسكرية فيها وحولها، يتميز هذا النوع من الإمساك عن ذلك الذي مارسته القوى المتوسطية الداخلية، التي نهجت سياسات اصطدام داخلية عنيفة، ولم يثبت انتقال أية قوة أجنبية لممارسة السيطرة المادية على المتوسط، كما حدث للسيطرة التي مارسها الإسكندر المقدوني على بلاد فارس، أو تلك التي قام بها جنكيز خان على آسيا الوسطى أو تلك التي مارسها المد المغولي في القوقاز، ولم ينجح الوندال الذين هم من أصول جرمانية في تحقيق أي ميزة جيوسياسة بعد تراجع روما، كما لم ينجح الفرس في السيطرة على اليونان رغم انجذاب الإمبراطورية الفارسية عهد الإمبراطورية الفارسية الإخمينية (الإخمينيين) التي تأسست عام 559 قبل الميلاد،

سيطرت الإمبراطورية على المجال البري الممتد من إيران وبابل نحو مصر ومن الأناضول نحو بحر إيجه، انهزم الإمبراطور *داريا* في محاولته غزو أثينا، كما انهزم بعده أسطول الإمبراطور أزيركسيس بعده في حربه على أثينا لبسط السيطرة على المتوسط، أسقط هذه الإمبراطورية الإسكندر المقدوني عام 331 قبل الميلاد، لم تبسط الإمبراطورية الفارسية السيطرة على المحور الأساسي في البحر الأبيض المتوسط آنذاك الذي كانت تشكله اليونان.

يجمع المتوسط بين خاصيتي البر والبحر والمضايق، تؤكد هذه الخاصية أنه لا يمكن لقوة عسكرية برية خارجية السيطرة على المتوسط، دون أن تكون قوة بحرية وبرية معا، ولم ينجح في ذلك سوى القوتين البحريتين العظميين اللتين شهدهما القرنان التاسع عشر والعشرون وهما بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي خلفتها، وهذه ميزة لصيقة بالمتوسط، ومن ثم يبدو أن المحاور الجيوإستراتيجية ظلت بالغة الأهمية رغم التغييرات التي دخلت عليها نتيجة تزايد الاهتمام بعناصر قوة أخرى.

ب. القوة الأمريكية المتوسطية

خلفت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط على المستوى الإستراتيجي، واستطاعت القوة الأمريكية تطوير الانتشار الأمريكي في المنطقة وفق العناصر المستجدة للإستراتيجية العسكرية، كان أبرزها ظهور القدرات الصاروخية العالية التكنولوجية والباليستية، إذ ساهم هذا العامل في تغيير نوعية الانتشار ونوع قوته الضاربة، والاختيار في المحاور، ولم يغير ذلك من مركزية المحاور الأساسية المذكورة سابقا، يدل على ذلك اختيار نابولي ساحة لرسو الأسطول الأمريكي السادس وللقيادة الجنوبية للحلف الأطلسي، والاستمرار في مراقبة جبل طارق الرابط بين طرفي المحور المغربي الإيبري ونشر القوات اللازمة في اليونان وتركيا، يضاف إليها أهمية مصر في السياسة الأمريكية.

ساهمت الصواريخ الباليستية وقوة سلاح الجو في الحد من محورية بعض الأجزاء المهمة بالخصوص منها الجزر، والتي كانت في الغالب أداة وصل نحو المحاور

الإستراتيجية المذكورة سابقا، إذ كانت تحظى صقلية بأهمية خاصة باعتبارها الأقرب إلى إفريقيا، ومالطا باعتبار موقعها في المتوسط، وقبرص وروديس وكريت التي تسمح في مراقبة شرق المتوسط، وجزيرة الكورفو لمراقبة التدفقات من وإلى بحر الأدرياتيكي، استطاعت بريطانيا الإمساك بالمتوسط بالسيطرة على جبل طارق وجزر البليار ومالطا وقبرص[1]، لقد كانت هذه الجزر ذات أهمية فائقة في تاريخ العلاقات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، وظلت كذلك إلى اليوم رغم التغيير الناتج عن تطور سلاح الجو، فالجزر أساسية لإدارة الأزمات الداخلية والنزاعات المحدودة وممارسة الرقابة عن قرب، وإن لم تكن أساسية في حروب كبيرة وشاملة نووية، وقد لوحظ ذلك في أهميتها في إدارة الأزمة الليبية عام 2011 رغم صغر حجم هذه الأزمة.

لا تتميز الولايات المتحدة الأمريكية على مصالح اقتصادية كبيرة كامنة في البحر الأبيض المتوسط، غير أن الاستمرار في الإمساك به يعني إبقاء أمريكا مسؤولة عن الأمن الإستراتيجي الأوروبي، والحفاظ عن الأهمية التي توليها للشرق الأوسط وإسرائيل، لا يأتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر المتوسط سوى 20% من وارداتها من النفط، ولا ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع دول المنطقة، غير أن هذا الفضاء يشكل لها رمز العزة والتعبير عن القوة العالمية الأمريكية، فهي مركز للأديان العالمية وللأفكار التاريخية، ساهمت عدة عوامل في تعديل النظرة الأمريكية إلى المتوسط، وجعلت منه طريقا متعدد الاتجاهات، وحسب أحد الباحثين، فهي "الطريق نحو إسرائيل، والطريق نحو الخليج العربي – الفارسي، والطريق نحو آسيا الوسطى"[2]. يؤمن لها هذه الأدوار مكانتها العسكرية عبر حلف الشمال الأطلسي، وعبر قدرات الأسطول السادس وشبكة المحاور المنسوجة حول المتوسط، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط آسيا الوسطى بشرق المتوسط بعزلها ما أمكن عن بعض القوى المناوئة، كما تتوخى أيضا من ذلك دحر القوى "الخطيرة" عن الانجذاب نحو الغرب، ويلاحظ

---

1 Voir: André Nouschi, op. cit.

2 Jean François Coutsillière, «Les Etats-Unis: une puissance méditerranéenne», Confluences Méditerranée, n°74, l'Harmattan, 2010, p. 35.

ذلك في ربط أذربيجان (أغنى بلد بالموارد النفطية في آسيا الوسطى) بجنوب تركيا ثم شرق المتوسط عن طريق أنبوب نقل الغاز باكو - تبليسي - جيهان، ويساهم هذا الربط في الحد من التفوق الجيوطاقي لروسيا وأيضا لإيران وبربط ساحة تأثيرهما - أي روسيا وإيران - المفضلة بالحليف الأطلسي - الآسيوي - المتوسطي الذي هو تركيا، وتتوخى دحر القوى "الخطيرة" برفع شعار نشر صواريخ باليستية مضادة للصواريخ MBA في تركيا، وضعت قمة شيكاغو للحلف الأطلسي المنعقدة في مايو/أيار 2012 تاريخ 2015 انطلاقة للبدء في تنفيذ هذا الاختيار.

يتركز الانتشار الأمريكي في المنطقة غالبا على دور المراقبة، إذ يعد انخراطه في حروب مسألة ثانوية مقارنة بواقع إدارة الأزمات والنزاعات، ولا يستقيم هذا الوضع بالفكرة القائلة بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المتوسط، خصوصا منه ما يتعلق بالأسطول السادس، إذ يعبر هذا الرأي عن جهل بأهمية ساحة جذب حيوية ومترابطة الأجزاء، ويعني تراجع القوة الأمريكية عنها انكشافا لهذه الساحة أمام القدرات البحرية والجوية لقوى أخرى أما عدم وجود أية دولة متوسطية تتوفر عما يكفي من القدرات لوراثة الدور الأمريكي، كما لا يستقيم هذا الرأي مع ربط هذه الهامشية بانحدار ساحة الصراع والتنافس العظيم نحو المحيط الهادي وشرق آسيا، إذ يبدو أن تنافس القوى العظمى ومنها المحتملة الصعود، سيقودها - ولا شك - لمحاصرة بعضها الآخر في الزوايا العالمية البعيدة، وذلك لضيق الساحات القريبة، إذ يفترض في وضع دولي متعدد القوى تحكم كل قوة في المجال الإقليمي المحيط بها، ما يجعل الصراع مفترضا على الساحات غير القريبة منها أو المحيطة بها.

يشكل المتوسط مدخلا مهما للتحالفات الناشئة حول أي نظام دولي، إذ إن طابعا محتملا لنظام متعدد القوى يقضي بتزايد أقاليم النفوذ، وقد تدفع الإقليمية Régionalisme المعاصرة نحو زيادة أهمية الربط بين بعض القوى الناشئة وتلك المجاورة لها الأضعف منها نتيجة مركباتها الأمنية المتبادلة، لقد وضعت السياسة الأوروأطلسية هذه الوضعية ضمن عناصر اهتمامها بجنوب وشرق المتوسط على ما يبدو.

2.1. عناصر الحوار الأطلسي المتوسطي

لقد أتاحت الأزمات الأولى في البلقان للحلف التدخل لأول مـــرة خـــارج منطقته التي حددها الميثاق الأطلسي، وكان ذلـــك في البوســـنة والهرســـك وفي كوسوفو، ويشار في هذا الصدد إلى أن أهم نقط تدخل الناتو خارج منطقته بتطبيق مفهوم الأمن الجماعي عوض الدفاع الجماعي مبدأ لقيام الحلف كان في المتوسط أو في مناطق مجاورة للمتوسط، وذلك كما يلي:

- البلقان (البوسنة و كوسوفو) المتوسط الشمالي، ولعب فيها الأسطول السادس والقيادة الأوروبية الجنوبية للناتو دورا مركزيا.
- العراق (جوار المتوسط الشـــرقي)، كـــان دور الحلـــف تقنيـــا وتـــدريبيا ومساعدا.
- دارفور (جوار المتوسط الجنوبـــي)، كان دور الحلف مساعدا لقوات الاتحاد الإفريقي.
- أفغانستان (آسيا الوسطى)، أدى الحلف مهمة الـــدعم وتـــدريب القـــوات الأفغانية ودعم الاستقرار.
- ليبيا، (شمال إفريقيا أو المتوسط الجنوبـــي)، إدارة عسكرية لأزمـــة سياســـة داخلية.

يلاحظ أهمية المتوسط في العقدين الأخيرين بعد الحرب الباردة ســـاحة لأداء أدوار الحلف المتنوعة الجديدة أو للمرور نحو المناطق المجاورة، وتســـجل ملاحظـــة أخرى أيضا أن كل هذه الساحات التي تدخل فيها الحلف هي كلها ســـاحات – ودون استثناء – للعالم الإسلامي بما فيها الساحة البلقانية بدعم كوسوفو أو البوسنة والهرسك على حساب الصرب، ويؤكد هذا المعطى حيوية المتوسط في التعبير عن الجغرافيا السياسية والثقافية الإسلامية.

تبدو هذه العناصر قد ساهمت في وضع حوار متوسطي منتظم بـــين الحلـــف والشركاء المتوسطيين، بقي هذا الحوار أهم رابطة جيوأمنية في الحوض المتوســـطي تضم دولا متوسطية أوروبية وغير أوروبية والناتو.

أ. الحوار المتوسطي أداة أوروأطلسية

قدم الناتو الحوار المتوسطي عام 1994[1] ومبادرة تعاون إسطنبول عام 2004[2] كأهم آليتين لتعاطيه الأمني مع دول جنوب وشرق المتوسط وربطها بالرؤية الأطلسية للمشكلات الأمنية والسياسة الأمنية، تقوم هذه السياسة الأوروأطلسية على مجموعة أهداف، يمكن ذكرها بالاستناد على بابلو بينافيديس اورغاز[3] *Pablo Benavides Orgaz* في مقالة له في الموضوع وهي: أ – تعميق الحوار السياسي. ب – مكافحة الإرهاب. ج – إصلاح الدفاع. د – العمل المشترك بين القوات المسلحة، مثل تبادل وفتح المراكز لأفراد الجيش في مراكز الحلف المهمة، مثل كلية الحلف بروما، وأوبيرمارغار Oberammergair بألمانيا، وستارارجير Starrarger بالنرويج[4]، يبدو أن هذا الحوار أثار اهتماما كبيرا في المنطقة، بالنظر لكونه يضم حلفا مميزا ودولا صغيرة مقارنة به، جعل هذا الحوار من هذه الدول عناصر مشمولة بتغطيته، لكن دون أن يقدم لها الأفق نفسه الذي كانت قد منحته الشراكة لأجل السلام PpP التي وضعها الحلف للتعاطي مع دول شرق أوروبا المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، وهي الأداة التي مهدت لانضمامها.

استطاع الحوار المتوسطي وضع مجموعة من الآليات للتعاون العملي، ارتكزت هذه الآليات على الحفاظ على مسار منتظم للتعاون، رغم حدوده الكبيرة الناتجة عن ضغوط متعددة بعضها يرتبط بالصورة السلبية للناتو في التمثل الذهني في المنطقة بكونه أداة أمريكية أو تابعة لقوى استعمارية سابقة، تتميز خطة الحوار المتوسطي باعتمادها العلاقات الثنائية من جهة، وبعض الأنشطة الجماعية تشارك فيها دول

---

1 انطلق الحوار المتوسطي عام 1994 بحضور المغرب وتونس وموريتانيا ومصر وإسرائيل ثم التحقت به الأردن عام 1995 والجزائر عام 2000.

2 مبادرة إسطنبول هي بمثابة آلية مكملة لدور الحوار المتوسطي، وأعلن عنها في قمة للناتو في إسطنبول عام 2004، وهي موجهة للدول العربية الخليجية، انضمت إليها الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، بينما بقيت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارجها لحدود تاريخ كتابة هذا البحث عام 2011.

3 سفير لإسبانيا لدى الناتو.

4 Pablo de Benavides Orgaz, «The NATO Mediterranean dialogue and the Istanbul co-opération initiative», 5th Internatioanl Seminar on Security and Defensce in the Mediterranean, CIDOB, Barcelona, 2007, p. 25.

الحلف ودول الحوار المتوسطي، وتصب أهم أنشطة الحــوار المتوســطي حــول مشكلات ذات طابع "إنساني" أو غير تقليدي مثل الاهتمام بالتصحر والــزلازل، كما كان الشأن مع الزلزال الذي ضرب منطقة بومرداس بــالجزائر عــام 2004 وشؤون البيئة[1]، كما تصب أنشطته حول أنواع الجريمة الدولية، مثل التجارة غــير المشروعة وتهديدات الإرهاب، مثل عملية المسعى النشط للعام 2003[2]، ويهتم بمــا يتعلق بالوقاية من الأزمات وإدارتها حين اندلاعها، يسعى الناتو من خــلال هــذه الأنشطة – وحسب أحد الباحثين – للحصول على المصــداقية العامــة، وذلــك بالتركيز على: أ – حفظ السلم وإدارة الأزمات. ب – خدمة أفضل للأمن عــبر الأطلسي خاصة ما يتعلق منه بالطاقة. ج – تحقيق استقرار المناطق حيث مصــدر التهديدات الجديدة[3]. ويلاحظ أن إدارة الأزمة الليبية عام 2011 كانــت أفضــل تطبيق لهذه العناصر.

يذكر الباحثون أيضا عدة صعوبات واجهت وتواجه نشاط النــاتو في هــذه المنطقة بالخصوص منها: أ – غياب تجربة فعالة إقليميا. ب – اختلاف المقاربــات الأمنية. (العسكرية جنوبا والمتعددة شمالا). ج – عدم تجانس الفاعلين[4]. وتعد هذه الصعوبات أساسية لفهم محدودية الحوار المتوسطي، لكن لا يبدو أنها كافية لتفسير ذلك، إذ إن المشكلات الجوهرية تتعلق بالرؤية الإستراتيجية لمستقبل الناتو وعلاقته بالمحاور غير الأوروبية وبالتحديد المحاور الإسلامية، يشار أيضا في هذا الصــدد إلى أن انعدام الشفافية ميزة مرتبطة في الجوهر بمشكلة الــنظم السياســية المختلطــة بالمؤسسة العسكرية التي تبقى خارج المراقبة، ولم يكن هذا شأن دول جنوب شمال إفريقيا وشرق أوسطية وحدها بل أيضا مشكلة في إسرائيل وتركيا وإســبانيا، إذ يلعب الجيش أدوارا سياسية لمراقبة نوعية الاستقرار السياسي، وأحيانا بالمشاركة في الشؤون السياسية بعد تقاعد عدد من الشخصيات العسكرية وانخراطها في النشاط

1 See the article Fausto Pedrazzini, «Non-traditional Approach to security concepts in the Mediterranean Region: Examples to Deserfication, Seisme Events and Environmental Issues», available at: www.afes-press-books.de/pdf/Istanbul/Pedrazzini-_Paper.pdf

2 سيتم الإشارة إليها ضمن هذا المبحث،

3 Brahim Saidy, Quel role de L’OTAN…, op. cit., pp. 10-13.

4 Ibid., pp. 10-16.

السياسي مثل "أرييل شارون" – مثلا – في إسرائيل، ويلعب الجيش في المغرب دور الأداة الإستراتيجية إزاء باقي المؤسسات الأخرى داخليا وإقليميا، إذ رغم أن الملكية هي التي تظهر في صورة الحفاظ على التوازن بين المكونات السياسية والترابية المختلفة في المغرب، فإن هذا الدور لا يمكن لها أداؤه دون الهيمنة على المؤسسة العسكرية وربطها بالملك قائدا أعلى للقوات المسلحة ومطلعا على شؤون الجيش الداخلية، ويعني إزاحة الملك عن هذه الوظيفة إضعافا لسلطته وقدرته على الاستمرار كأقوى سلطة في البلد، وظهر الجيش في مصر حكما ماسكا بيد من حديد بشؤون مصر ومنظما للمرحلة الانتقالية بعد إسقاط "حسني مبارك"، وفي سوريا حليفا وامتدادا للحكم وفئته، كما يركز الجيش في الجزائر على أهميته جيشا وارثا لثورة تحريرية، ويوظف هذا الريع السياسي لتدخله في الحياة السياسية، تؤزم هذه الوضعية العلاقة بين العسكري والمدني في الحوض المتوسطي، إذ تتميز جيوش هذه المنطقة بعلاقة غامضة مع النظم السياسية، ورغم مساهمة التحولات الإقليمية للعام 2011 في إزاحة الستار عن بعضها لم تكشف عن طبيعة المستقبل بين الجيوش والنظم بالخصوص منها في الدول التي تتوفر على قدرات لا بأس بها إقليميا، وتقع هذه المشكلة سببا في أزمة المراقبة والشفافية في القوات المسلحة لكونها مجالا لتداخل السياسي بالأمني.

تستطيع الحكومات الغربية الاطلاع والدراية بالقدرات العسكرية لكل هذه البلدان عن طريق الاستخبار وأيضا علاقتها المنتظمة ببيع السلاح لهذه البلدان وتقديم مساعدات لها في بعض القطاعات والمجالات، يعد التركيز على الأبعاد العسكرية مرتبطا بمشكلة النزاعات التي يمكن تحولها لحروب في المنطقة، تتميز النزاعات في المتوسط باعتبارها تعبيرا عن موازين للقوة الثنائية أو شبه الإقليمية، ومن ثم يعد التسلح مجالا أساسيا في ميزانيتها (الجزائر والمغرب ومصر وسوريا وإسرائيل)، تعتمد الدول التي تعرف نزاعات سياسات مرنة ومناورة بين عدة أطراف إقليمية لتجنب استعداء هذه الأطراف (المغرب وتركيا وإسرائيل)، لا تساعد مثل هذه الضغوط عمل الناتو، ليس الناتو مستقلا عن مؤثرات السياسات الفردية والثنائية لأعضائه، يمكن الإشارة أيضا إلى أن الناتو لا يتوفر أو لا يقدم أي خطة إستراتيجية كبيرة إزاء المتوسط، إنما يعتمد على حضوره في المنطقة للانفتاح

على دول جنوب وشرق المتوسط وليس بتقديم أية هندسة إقليمية خاصة بالمنطقة، ومن ثم فالحوار المتوسطي لا يتعدى كونه وسيلة من وسائل التعاون وليس سياسة متكاملة إزاء المشكلات الأمنية المتداخلة في المنطقة وإزاء الضغوط الإستراتيجية المترتبة على التنافر الإقليمي والتنافس المتواصل والذي يتوقع تزايده.

تؤكد وجهة النظر هذه بإبداء تناقضات الحلف إزاء النزاعات في المتوسط، إذ رغم أن هذا الأخير ليس منظمة لحل النزاعات، فإن التغيير والتوسيع الذي لحق التصور الإستراتيجي للحلف، خاصة ما يتعلق منه بانخراطه في الأمن الجماعي عوض الانغلاق على الدفاع الجماعي، إذ يفترض أن يكون هذا التعديل الذي مس الحلف يجعل حل النزاعات من صميم مهامه، ينهج الحلف سياسة معاكسة لذلك تقوم على استحالة تدخله في النزاعات إنما ينهج وسائل تشجع على ذلك، ويذكر سفير إسبانيا لدى الناتو – سبقت الإشارة إليه في هذا المبحث – "لا يعني بحال من الأحوال تجاهل المشكلات في المنطقة، لا يمكن للناتو حل المشكلات في الشرق الأوسط، ويسعى في مقابل ذلك إلى علاقة من نوع براغماتي مما يساهم في حل مشكلة الشرق الأوسط عن طريق الثقة والشفافية في مجال القوات المسلحة"[1]، يخضع هذا الرأي على ما يبدو لضغوط الناتو الداخلية، بانخراط أعضائه في سياسات متنوعة إزاء النزاعات وتلك التي يعرفها الشرق الأوسط بالخصوص، إذ إن المنطقة تعرف سياسات تسلح متواصلة وتكشف عن ازدياد عناصر الهوة بين الأطراف، ويبدو أن عدم قدرة الحلف على فتح حوار فعال بشأن النزاعات هو من عناصر ضعف الناتو في المنطقة، ويكشف سرعة تدخل الناتو في الأزمة الليبية عام 2011 اهتمامه بمشكلة تجر تنافسا خارجيا ولا يهتم بنزاعات شبه جامدة وإن كان أثرها أطول في الزمن.

وستتم الإشارة ضمن الجدول رقم (2) بعده إلى أهم الآليات التي قام الناتو بتنشيطها ضمن الحوار المتوسطي، وهي آليات تظهر تعددها وطابعها العام التقني – أحيانا – والسياسي في أحيان أخرى دون بلوغها مستوى واضحا من الشراكة الواضحة الأهداف، كما أنها آليات ليس لها رؤية للمستقبل بقدر ما تستجيب لمشكلات محدودة ومحددة مثل عملية المسعى النشط التي هدفت إلى الاستجابة لتهديدات ما بعد 11 سبتمبر.

---

1 Pablo de Benavides Orgaz, op. cit., p. 25.

الجدول (2) أهم آليات وأنشطة التعاون في الحوار المتوسطي

لحدود العام 2008

آليات وأنشطة	عناصرها الأساسية
1) تطوير العمل المشترك بين قوات الناتو وقوات دول الحوض المتوسطي للقيام بعمليات	– برنامج تعاون سنوي.
	– برنامج التعاون الفردي وهو عمل مع كل بلد منفرد.
	– تطوير القدرات العملياتية: رفع مستوى العمل المشترك والفعالية العسكرية للشركاء في الحوار المتوسطي.
	– برنامج التكوين وتطوير التعليم: يهم تكوين أفراد الجيش، الآليات وتحديثها، كما قد مر بمركز بروكسل في العام 2006 حوالي 10000 ضابط من سبعة بلدان من الحوار المتوسطي. – المجال السياسي والعسكري: يتعلق بإطار لتصور عمل سياسي عسكري مشاركة دول الحوار في المشاورات السياسية واتخاذ القرار في مجال التخطيط والقيادة. – تنسيق خلية الشراكة: وهو توجه عملي ينسق الأنشطة العسكرية جماعة. – شراكة لوضع اتفاقيات قوة السلام. – حاجيات الحلف من الطاقة والبنيات التحتية أثناء الانتشار. – الشراكة لأجل تبادل المعلومات: ترتكز على استعمال الإنترنت في التواصل ومكتبة إلكترونية للبحر الأبيض المتوسط.
2) تحديث القوات المسلحة وبنيات الدفاع.	– اتصال الناتو والسفارات: يتعلق بدعم دبلوماسية الحلف. – صناديق الائتمان: آلية للحصول على مساهمات من الحلف والشركاء لإزالة الألغام اليدوية، تم إحداث الأول منه في الأردن بمبادرة إسبانية وبشراكة مع النرويج. – غرفة المقاصة Clearing House: منتدى غير رسمي لمناقشة برامج المساعدات والمبادرات المنتظرة.
3) مكافحة الإرهاب.	– خطة عمل الشراكة ضد الإرهاب: تتعلق ببرنامج للتعاون وتبادل المعلومات بين المخابرات السرية لسبعة بلدان متوسطية وأعضاء الحلف، وهو إطار سياسي وليس بآلية مهيكلة، وسبق أن عرفت أربعة اجتماعات لكبار مسؤولي الأمن لحدود عام 2008.

	– عملية المسعى النشط Active Endeavoir بدأت في شرق المتوسط وتم توسيعها إلى مضيق جبل طارق وجميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.
	– وحدة الاتصال في الاستخبارات.
	– وكالة الناتو BICES لجمع وتحليل معلومات الاستخبارات.
4) التعاون والتخطيط للطوارئ المدنية	– مركز الاستعلامات للكوارث الأوروبية الأطلسية.

المصدر: أعد هذا الجدول بتصرف عن مقالة بابلو دو بينيفاديس أورغاز، انظر التفاصيل ضمن هذه المقالة:

Pablo de Benavides Orgaz, «The NATO Mediterranean dialogue and the Istanbul co-opération initiative», 5th Internatioanl Seminar on Security and Defensce in the Mediterranean, CIDOB, Barcelona, 2007, pp. 23-29.

ب. الحوض المتوسطي منطقة أمنية أطلسية

يثير انضمام دول المتوسط الجنوبي والشرقي إلى الحلف مشكلة جيوإستراتيجية كبيرة، وهي مشكلة يمكن لها الحيلولة دون هندسة انضمام هذه الدول للحلف، تتعلق هذه المشكلة بمكانة إسرائيل في هذا الحلف، فهي شريك إستراتيجي، ويشكل أي انضمام لإسرائيل لهذا الحلف هوة إستراتيجية أخرى في المنطقة، ويشكل أيضا انضمام أي بلد من الساحل الجنوبي أو شرق المتوسط للحلف مستحيلا خارج انضمام إسرائيل، لا يتعلق الأمر فقط بميثاق الحلف ومعاييره في الأمن الجماعي، ولكن أيضا بالسياسات العملية التي تخططها الدولة المركزية في الحلف، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أن الناتو عرف بعدم إمكانية التوسع جنوبا ونحو الشرق الأوسط بضم هذه الدول، واستعاض عن ذلك ببعض مبادرات التعاون المحدودة مثل الحوار المتوسطي، وأصبح بذلك الحوض المتوسطي مصوغا وفق معياري العضوية والشراكة، وهي قيمة مضافة أساسية للحلف في المنطقة، لكن ليست في القيمة نفسها للشركاء من جنوب وشرق المتوسط الذين ينظرون بحذر مستمر نحو المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي للعام 1957، والمتمثل في ربط الاعتداء بدولة عضو بمثابة الاعتداء على كل دول الحلف.

كان تدخل الحلف في ليبيا فرصة كبيرة لترسيخ هذه الصياغة التي يقـدمها الحلف، عكست هذه الأزمة في الوقت نفسه مواقف دبلوماسـية مختلفـة بـين الشركاء المتوسطيين، رغم قيام هذا التدخل على المرجعية الإقليميـة والدوليـة (القرار 1973 لمجلس الأمن للأمم المتحدة وقرار الجامعة العربية 7298 في 2 مارس 2011) زيادة على مشاركة دول خليجية منها قطر بالخصوص[1]، كما أكـدت الأزمة الليبية أيضا الاهتمام الأطلسي للمغرب وأيضا تـونس، ويعـد "المغـرب وتونس أكثر الدول المغاربية أطلسية"، إذ ينخرط المغـرب في عـدة سياسـات أطلسية إقليمية ويساهم أيضا في عمليات حفظ سلام تحت قيادة أطلسية[2]، تبقى الجزائر – رغم تحفظها وتأخرها في بعض مجالات التعاون مع الأطلسـي – مـن أكثر الدول العربية المنخرطة في الحوار المتوسطي مشاركة من حيث عدد الضباط الذين ترسلهم إلى برامج التكوين التي تقدمها الكلية العسكرية للحلف برومـا[3]، تتميز الجزائر – عموما – بأهمية خاصة في المنطقة، وهي دولـة أساسـية لكـل السياسات الأوروأطلسية أو الأورومتوسطية نحو شمال إفريقيا، تعد أهم عناصـر الخلاف بين الجزائر والقوى الأوروأطلسية في المتوسط، حسب أحد الباحثين، في ثلاثة عناصر وهي: الأزمة الليبية الأخيرة (موضوع التدخل)، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والنـزاعات الإقليمية التي لم تحل[4]، تسـعى الجزائـر إلى مناقشة بعض القضايا الإستراتيجية الكبيرة، مثل حيازة أسلحة الدمار الشامل من طرف إسرائيل، ورغم أن هذه المناقشة ليست واضحة في السياسة الجزائرية فإنها

---

1 أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة إلى التـدخل في الأزمـات العربيـة"، السياسة الدولية، تم الاطلاع عليه علـى موقـع مركـز الأهـرام علـى الإنترنـت في 14-05-2012:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643519

2 عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي والدول المغاربية، توازنات جديدة، تقارير، مركـز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أكتوبر/تشرين الأول 2011، تم الاطلاع عليه على موقـع مركز الجزيرة للدراسات في 20 أبريل/نيسان 2012:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/20111030104333366884.htm

3 نفسه.

4 Abdennour Benantar, «La démocratisation des états arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée», Notes internationales, Centre des affaires internationales, Barcelone, Avril 2011.

تبقى واردة في حوارها الأوروأطلسي، تراقب هذه الدول شراء الجزائر المتزايد للسلاح بالخصوص وأن أهم صفقاتها تعقدها مع روسيا، ويرى الباحث عبد النور بن عنتر أن تسلح الجزائر هو لأهداف دفاعية وليس لتهديد جيرانها والدليل على ذلك – حسب هذا الباحث – عدم اهتمام الجزائر بالتسلح بالدرجة نفسها في السنوات السابقة، أما شراؤها للأسلحة بنسبة كبيرة في الفترة بين 2000 و2010 فهو يعود لارتفاع مداخيل النفط[1]، تتعاطى القوى الأوروأطلسية في هذا الموضوع الإستراتيجي المرتبط بالتسلح والتسلح النووي بالخصوص بازدواجية، إذ تنظر، مثلا، إلى الملف النووي لإسرائيل على أنه ليس ملف انتشار نووي كون إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة حظر الانتشار النووي بينما استهدفت في الثمانينيات من القرن العشرين تفتيش مفاعل السلام النووي للجزائر بدعوى عدم انضمام الجزائر إلى معاهدة حظر الانتشار النووي التي انضمت إليها الجزائر لاحقا في العام 1995[2]، رغم ما لهذه الآراء من أهمية ومن تأكيد على الازدواجية الأوروأطلسية إزاء إسرائيل، إلا أن الجزائر لا يبدو أن لها أي مشروع إستراتيجي في المنطقة، فحدوث ذلك يعني ارتباط الجزائر بعلاقات وثيقة مع جيرانها الذين يفترض فيهم أن يكونوا العون لها في مثل هذا المشروع، بينما تعرف علاقات الجزائر مع جوارها في شمال إفريقيا جمودا كبيرا ونزاعات باردة وقلقا متبادلا، كما لا تطرح الجزائر في منطقة المتوسط أية دبلوماسية واضحة للتعاون المتوسطي، رغم أنها بلد متوسطي تاريخي، وكان ساحة للتفاعل عبر المتوسطي عبر التاريخ، ولا تكشف عن أية إستراتيجية واضحة بخصوص الأمن في الشرق الأوسط، تؤكد هذه العناصر أن الخلافات الجزائرية الأوروأطلسية أو الأورومتوسطية التي تظهر من حين لآخر مثل الحال مع الأزمة الليبية أو أيضا مع الأزمة السورية وشكل التعاطي الإقليمي معها، ليست خلافات في مستوى الجدية الملموسة، يبدو أنها عوارض لا تكشف الاهتمام الجزائري الكبير بالتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بعض الدول الأورومتوسطة الشريكة والإستراتيجية للجزائر كإسبانيا وإيطاليا.

1. Ibidem.
2. Ibidem.

لا يبدو أن للطموح النووي للجزائر رهانات واقعية وملموسة، ولكن يبدو أن لهذا الموضوع علاقة بواقع السلاح النووي لإسرائيل، بمستقبله وبمستقبل شرق المتوسط وبنزعة الجزائر في إثبات مكانتها في غرب المتوسط إزاء الجيران الأوروبيين، ويرتبط هذا الموضوع أيضا بحذر أوروأطلسي مستمر في المتوسط، يتخذ هذا الحذر شكل خوف نووي من الجوار الأوروبي المختلف، تعد الصواريخ الباليستية جنوب المتوسط أقرب الصواريخ المحتملة لأوروبا الغربية بعد اندحار الحدود الروسية إلى ما وراء أوكرانيا.

نالت مسألة حظر الانتشار النووي مكانة بالغة الأهمية في إعلان برشلونة وفي الشراكة الأورومتوسطية التي وضعت ضمن أهدافها المركزية أمن واستقرار الفضاء المتوسطي وخلوه من أسلحة الدمار الشامل، تثير بعض الضغوط الأمنية مثل تلك التي لإيران وإسرائيل في شرق المتوسط، تجدر الإشارة إلى غياب تهديد عسكري للحلف في المتوسط، إنما يتعلق الأمر بمخاوف من المستقبل.

لم تنضم بعض الدول المهمة إلى الحوار المتوسطي منذ البداية وهي ليبيا وسوريا، إذ ينتظر التحاق ليبيا بهذا الحوار بعد 2011، وقد عبر عن ذلك الأمين العام للحلف "راسموسن" بـ "ترحيب الحلف بليبيا الديمقراطية إلى الحوار المتوسطي"، يبقى انضمام سوريا إلى هذا الحوار مرتبطا بتغيير الوضع السياسي في البلاد ما بعد 2012/2011، تبنت سوريا رؤية أمنية خاصة لمكانتها في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، تميزت هذه الرؤية بالحفاظ على مستوى من التوتر مع إسرائيل، على الأقل على المستوى العلني، الذي تتنازعه هضبة الجولان، والحفاظ على دور لها في لبنان وتوثيق الرابطة مع حزب الله، والارتباط في حلف مع إيران، وفي الوقت نفسه الارتباط مع روسيا، ألقى هذا الاختيار بضغوط أوروأطلسية على سوريا، تجلت هذه الضغوط بغرض كسر حضور سوريا في لبنان ودفع سوريا إلى المفاوضة والتطبيع مع إسرائيل وفك حلفها مع إيران وحزب الله، لم تنهج السياسة الأوروأطلسية ضغوطا ملموسة في هذا الصدد ضد سوريا، وحافظت هذه الأخيرة على مستوى من المناورة، ولم تكن الضغوط التي تعرضت لها سوريا في مستوى تلك التي تعرضت لها بلدان أخرى كالعراق وإيران، يمكن تفسير ذلك بمحدودية مقدرات سوريا الداخلية، وساعدها

وجودها بين عضو أطلسي الذي هو تركيا وشريك إستراتيجي للأوروأطلسـي الذي هو إسرائيل في الحد من نـزوعها ومحاصرة جنوحها للانعزال عن الغرب، ومن ثمت حافظت دائما على الاتصال مع الأوروبيين والأمريكيين، تأكـدت هذه المعطيات التي ميزت سوريا في الصعوبة التي لقيها إيجاد وسيلة للتعاطي مع الحكم في سوريا بعد أزمة عامي 2011 و2012، إذ وقف المعسكر الأوروأطلسي مترددا، وأحيانا عاجزا إزاء الضغوط الروسية والموقف الصيني، الذي تفسـره عناصر سيتم الإشارة إليها ضمن هذا الكتاب.

يعد انخراط سوريا في الحوار المتوسطي قيمة مضافة للمقاربة الأوروأطلسية في البحر الأبيض المتوسط، ولعلها تبقى آخر حلقة لاستكمال تدوير البحر الأبـيض المتوسط بالشركاء والأعضاء، يبدو أن هذا ما وعته روسيا والصين أيضـا، لقـد أثارت الأزمة السورية شهادة على هزة حقيقية يشهدها النظام الدولي، يراهن فيها الغرب على انقلاب داخلي وسقوط للحكم بانهيار داخلي دون استدعاء تـدخل خارجي، يشكل سقوط الحكم في سوريا الوسيلة الأساسية للرد على النـزوع الروسي للمس بوزن القوة في شرق المتوسط وسوف يدعم هذا الاختيار أيضا دولة تركيا التي تقلق كثيرا للدور الروسي في جوارها، وهي العضو في الناتو، يعد الحوار المتوسطي أداة تنشيطية للأبعاد المتعددة للأمن في المتوسط، وهو ليس مبادرة قويـة ومتميزة بما يكفي إزاء المبادرات الأمنية المتعددة في المتوسط[1]، وتجدر الإشـارة إلى غياب أية آلية أمنية في المتوسط في إطـار الشـراكة الأورومتوسـطية، رغـم أن الانقسامات الأمنية هي أورومتوسطية بالخصوص، ويعبر هذا الواقع عـن حقيقـة الحاجة الداخلية للدول المتوسطية إلى قوة موازنة قادرة على تقديم الأفضل، يعـرف الحوار المتوسطي أيضا انقساما في وجهات النظر للمجال المتوسطي بالطريقة الـتي يشكل فيها عائقا على تحديد سياسة مشتركة تسمح بانسجام الأجندات الوطنيـة، يرى بعض الحلفاء المتوسط محورا للعبور غرب – شرق يسـمح بمـرور القـوات والسلع المصنعة والموارد الطاقية، تختلف هذه المقاربة النفعية التي يقودهـا حلفـاء آخرون يتصورون المتوسط حسب محدد شمال – جنوب قائم على الاعتماد المتبادل

1 يمكن الإشارة إلى الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبـا، أيضـا السياسـة الأوروبية للجوار التي تبدي اهتماما مركزا بالشؤون الأمنية.

الاقتصادي (يد عاملة وأسواق تجارية) وأمنية (هجرة غير شرعية)"[1]، تعرف أيضا بعض المجالات الأمنية – كما سبقت الإشارة – مثل الطاقة النووية المدنية، والطاقة ومبيعات الأسلحة أثرا كبيرا في السياسة الأوروأطلسية في المتوسط، يضاف إليها قلة اهتمام أنجلوسكسوني بموضوع كالحوار المتوسطي[2]، يدعو مؤيدو السياسة الأمنية الأوروأطلسية في البحر الأبيض المتوسط إلى التعاون الملح بين الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي كون "فاعلين كبيرين هما الصين وروسيا قررا لعب دور مهم في المنطقة ولديهما مصالح وقيم لا تتكامل كثيرا مع تلك التي للغرب والعرب"[3]، وتدعو وجهات النظر أيضا إلى التفكير في المتوسط إقليميا وليس عالميا[4]، تنطلق وجهات النظر هذه من تأييد انفتاح الناتو على جنوب وشرق المتوسط، ومن الضغوط التي سيعرفها الحلف في المنطقة نتيجة تزايد اهتمام قوى خارجية لها أولويات أمنية مختلفة عن تلك التي للجوار الأوروبي وإستراتيجية ذات حسابات متناقضة مع تلك التي لقوى أخرى يزداد دورها في المتوسط والمناطق المحيطة بالمتوسط.

ترتبط أهم الاهتمامات بالحوار الأطلسي المتوسطي بإدارة مرنة بين سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة والمنافسة للأمريكيين من جهة، وتلك الأمريكية المستقلة المنافسة للأوروبيين وتلك التي تتقاسم فيها وجهة النظر، ويتميز الحوار الأطلسي المتوسطي أيضا بأنه حوار "ناعم"، ولا يحمل بدائل إستراتيجية صلبة لشركائه، ومن ثمت يتوخى الحصول عن امتيازات للتعاون بالشركاء، يعتمد أيضا الحوار المتوسطي دائرة أمنية غير واضحة بما فيه الكفاية، تشمل الدائرة الأمنية الأوروأطلسية الفضاء الممتد من أمريكا الشمالية إلى الحدود الروسية الأوروبية وجنوب المتوسط، بينما تمثل الدائرة الأمنية الأوروبية منطقة مميزة تبدأ من الحدود المتوسطية إلى بحر الشمال ومن غرينلاند غربا إلى أوكرانيا شرقا، أسمت بعض الدراسات هذه الدائرة بـ "المركب الأمني الأوروبي"، عالج باري بوزان وأول

---

1 Pierre Razoux, Le dialogue méditerranéen de l’OTAN à la croisée des chemins, NATO Defense College, Rome, n°35, Avril 2008, p. 3.

2 Ibidem.

3 Ibid., p. 4.

4 Ibidem.

وايفر *Barry Buzan* و*Ole Waeve* في كتابهما الصـــادر عـــام 2003 بعنـــوان "الأقاليم والقوى نظيرة المركبات الأمنية الإقليمية"[1]، يحدد الكاتبان المقصود مـــن المركب الأمني الإقليمي بكونه حالة أمنية تكون فيها معظم التهديـــدات تنتقـــل لمسافات قصيرة وليس لمسافات طويلة تترابط فيها الدول وأيضا غير الـــدول في شكل من الاعتماد المتبادل الأمني وتكون أكثر ارتباطا بالقرب الجغرافي، وتكون نتيجة لهذه الوضعية العلاقات الأمنية والروابط الأمنية أكثر كثافة بـــين فـــاعلين داخل المركب مما هي عليه بين فاعلين داخل المركب وخارجـــه، هـــذا الأخـــير (بوزان ووايفر 2003)، نظر بوزان إلى الشرق الأوسط الممتـــد مـــن المغـــرب وموريتانيا غربا إلى إيران شرقا "نمطا أمنيا إقليميا مركبا" شأنه شـــأن "المركـــب الأمني الأوروبـــي"، نظر أيضا إلى تركيا والبحر الأسود كنمط إقليمـــي أمـــني مركب، يتعلق الأمر وفقا لهذه الملاحظة بأن البحر الأبيض المتوسط هو مجال بين مركبين أو ثلاثة مركبات أمنية إقليمية، ويربط بوزان المركب الأمني الأوروبـــي بالبحر الأبيض المتوسط من خلال وجود حدود لهذا المركب يدعوها بالحـــدود فوق المركبة Supercomplex boundaries[2]، أي إنها تحيط بالمركـــب الأمـــني الأوروبـــي وتربط أمن المركب بأمن الجـــوار في البحـــر الأبـــيض المتوســـط بالخصوص، الذي هو المجال الذي يفصله عن المركب الأمني الشرق أوسطي، و لم يشر هذا الرأي – مثلا – إلى أن النمط الأمني المركب للشرق الأوسط له حدود هو بدوره فوق مركبة في البحر الأبيض المتوسط، ويبدو أنه من الأجدر اعتبـــار البحر الأبيض المتوسط مجالا لاحتكاك المركبات الأمنية الإقليمية المحيطة بـــه، ولا تنظر مثل هذه المقاربات إلى المتوسط أو إلى الأورومتوسط كمركب أمني إقليمي مميز، رغم أن بعض الباحثين عملوا على تطبيق مثل هذه الأفكار علـــى المجـــال الأورومتوسطي، سوى أنها لم تقدم جوابا شافيا كما سيشار إلى ذلك ضمن هذا المبحث.

---

1 See Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers, The structure of transnational Security, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.

2 تتميز هذه الحدود عن صنف آخر من الحدود أشار إليها بوزان وهي الحدود تحت المركب الأمني Subcomplex boundaries وهي عكس الأولى تحيط بالمركب الأمني الإقليمـــي داخليا.

تعد المنهجية التي فسر بها "بوزان" و"وايفر" المركبات الأمنية بعد الحرب الباردة جيوسياسية كلاسيكية، إذ وقفا على كل القارات والأقاليم وقسمها إلى مركبات لا يبدو أنها قادرة على تفسير نوعية العقيدة أو النزعات أو الأوضاع الأمنية في الأورومتوسط أو في المتوسط أو في الأقاليم الشبيه بها، ينطلق هذا الرأي من محددين أساسيين لتحديد الأمن الإقليمي المركب، أولهما القرب الجغرافي بين الدول، وثانيهما الإحساس المشترك بتحديد نوعية التهديدات، تنطلق وجهات النظر هذه من تصنيفات أمنية صلبة، غير أنها محايثة للتصور الكلاسيكي للاحتكاكات الأمنية وأيضا الإستراتيجية، يبدو أن دعاة الأورومتوسطية لا يمكن أن يتفقوا مع وجهة النظر هذه، يمكن لهذه الفكرة أن تحتل أكثر إذا ما تم تصور انضمام دول متوسطية لحلف الناتو، يتوقف الأمر أيضا على تفسير الأمن القومي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأيضا على تحليل العناصر الأساسية للتعاون الأوروأطلسي المتوسطي وإعمال بعض المفاهيم النظرية حول الجماعات الأمنية والنزاعات الإستراتيجية.

2. ربط المشكلات الأمنية المتوسطية الأطلسية

ترتبط العناصر المذكورة ضمن هذا المبحث بتحديد عناصر الجماعة الإقليمية الأمنية التي يراد منها تنشيط الحوار المتوسطي، تم تقديم هذا الحوار في بيئة يتم الاعتراف منذ البدء بكونها لا تشكل مجالا مميزا لهوية أمنية جماعية، تحتاج السياسات الأمنية الإقليمية وأيضا الأحلاف الإقليمية والعسكرية إلى بروز ما يعرف بالهوية الأمنية المشتركة، إذ لا تلتقي تفسيرات الأمن في المنطقة، يزيد حضور إسرائيل في شرق المتوسط في خلق هوية مركبة مستقلة الوجود، وهي هوية الأمن اليهودي الإسرائيلي، رغم أن إسرائيل ليست إلا بلدا صغيرا فإن الطريقة التي يتعاطى بها أبرز قادة الناتو مع إسرائيل تفكك أية عناصر مترابطة لنشوء الجماعة الأمنية الإقليمية، تلقي هذه الوضعية بضغوط كبيرة على الدول في اختيار الأساليب التي يتعاطى معها الحوار المتوسطي، وتساهم عناصر النبذ الأمني في حضور فاعلين خارجيين للتركيز على أمن النقل البحري وعناصر التقارب الجيواقتصادية مقابل تنشيط السياسة الأمنية الأطلسية في المتوسط.

1.2. الجماعة الأمنية في المتوسط

تلقي الدراسات الأمنية النظرية باهتمامها على تقدير المواقف ودراسة العناصر الجوهرية في قضية الأمن بصفة عامة وبربط العناصر النظرية الأخرى للتحليل مثـــل الجغرافية والسوسيولوجية، تشير – مثلا – أهم الدراسات الأمنية الـــتي اهتمـــت بالأمن في العقدين بعد الحرب الباردة إلى تطور واضح في هـــذين المســـتويين، أي بنشوء اعتماد متبادل أمني من جهة ودور الإقليمية في رسم وتزكية هذا الاعتمـــاد المتبادل من جهة أخرى والذي تساهم فيه عوامل الجغرافيا بوضوح، و لم يفصل هذا التفسير أيضا الأمن الإقليمي عن الاتجاهات العالمية للأمن بشكل عام، نشأ مقابـــل ذلك شبه اتفاق نظري حول تراجع احتمال اندلاع حروب كبيرة، أخـــذ هـــذا التفسير أبعادا متعددة، وكانت مكانته واضحة في تصـــورات حلـــف الشـــمال الأطلسي، إذ إن حلفا بأهداف دفاعية لا معنى له دون تحولـــه إلى حلـــف يعـــنى بالمشكلات الأمنية بشكل عام.

تميزت حدة التدفقات في المتوسط بتطبيق عشوائي أحيانا للأمـــن الإقليمـــي، ورغم أن بعض المنظرين لم يشيروا إلى ذلك مثل بوزان ووايفر فإن الدارس لشؤون المتوسط تشبثوا بوجود مثل هذه الوضعية ومن بينها لدى منظري الحلف والاتحـــاد الأوروبـــي.

أ. عناصر الجماعة الأمنية في المتوسط

لا ترتبط أي سياسة أمنية أو إستراتيجية في المتوسط بخلفية نظريـــة واضـــحة ناضجة ومتكاملة، لذا تمت الإشارة في المبحث الأول مـــن هـــذا الفصـــل إلى أن التكامل الأورومتوسطي وبالأحرى المتوسطي لم يبن عـــن أيـــة معـــايير نظريـــة وبراغماتية محددة وملموسة بما يكفي، إذ إن العمل الذي قامت به بعض المعاهـــد والدراسات لم يكشف عن أية اتجاهات واقعية في السياسات الإستراتيجية، نشـــير أيضا إلى التمييز بين ساحة التكامل التي تم الإشارة لبعضها في عرض هذا الكتاب، مثل أمريكا الشمالية والميركوسور وحتى الآسيان + 3، إذ تشترك هذه الســـاحات عنصر التكامل في الساحات البرية رغم ميزة الآسيان + 3 بكونه يضم دولا تفصل بينها حدود بحرية سوى أنها تلتقي في ميراث تاريخي جيوسياسي مشـــترك رغـــم

حمولته النفسية العدائية، إذ لا فصل واضحا بين المجال الحيوي لليابان وذلك الـــذي للصين أو الذي لشبه الجزيرة الكورية وذلك الذي لجاراتها الجنوبيـــة الصـــغيرة في الجنوب، تتميز ساحة المتوسط إلى انفصالها لمجالات حيوية مميزة بعضها عن الآخر، كما تتميز ساحة التكامل والأمن أيضا المشتركة في المتوسط بكونها ساحة بحريـــة وليست ساحة برية، نشير أيضا إلى التمييز الذي يجب النظر إليه بين الجماعة الأمنية من جهة، والمركب الأمني الإقليمي من جهة ثانية، والإقليمية من جهة ثالثة، ترتبط هذه النظريات في بعض المستويات مثل كونها تنصب على ساحات بعينها، وتربط بين الأمن والجماعة و/أو الجماعات والأقاليم، غير أن لها ميزات تحليليـــة ونظريـــة وأيضا طابعا حسب المنظرين لها، ولا ينظر الحوار المتوسطي – الأطلسي بنظرة مميزة لهذه العناصر النظرية إذ يعزل بعضها عن الآخر، ويقدم بـــديلا لـــذلك المجموعـــة الأوروأطلسية فضاء طبيعيا لها والمناطق غير الأطلسية للولوج لها في حالـــة تطبيـــق الإستراتيجيات الأطلسية للأمن الأوروأطلسي، يبدو أن الحوار المتوسطي آلية مرنة لتنشيط مكانة الحلف في الفضاء المتوسطي وفقا لسياسة داخلية للحلف مثل الحال مع وضع عملية المسعى النشط التي جاءت على خلفية أحداث 11 ســـبتمبر 2001 ووفقا للمادة الخامسة من ميثاق الأطلسي التي تقرن بين مهاجمة دولـــة عضـــو في الميثاق والهجوم على كل دول الحلف، وهو عماد الدفاع الجماعي لكل الحلف.

تقتضي مناقشة قيمة المتوسط كإقليم مستقل ومتـــرابط جيوسياســـيا مناقشـــة عناصر هويته الأمنية، ويلاحظ أن عناصر هذه الجماعة شبه مفقودة، كـــان كـــارل دويتش قد عمل على تطبيق دراسة نظرية على الفضاء الأطلسي في كتابه "الجماعـــة السياسية وفضاء شمال الأطلسي"[1]، ظلت مقاربة دويتش مثيرة لدعاة التكامـــل بـــل مرجعا لمن جاء بعده من دعاة التكامل والاعتماد المتبادل ومنظريه ومنهم جوزيـــف ناي الابن، يميز دويتش بين أربعة أنماط من الجماعات الأمنية، يذكر الجماعة الأمنيـــة الموحدة ويذكر مثلا لها الولايات المتحدة الأمريكيـــة، الجماعـــة الأمنيـــة المتعـــددة ويذكر – مثلا – لها النرويج والسويد، وحدة دون جماعة أمنية ويذكر – مثلا – لها إمبراطورية هابسبورغ عام 1914، لا وحدة ولا جماعة أمنية، ويذكر – مثلا – لهـــا

1 Karl W, Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton University, 1957.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي آنذاك، كانت هذه الجماعات الأربع هي التي خلص إليها دويتش في دراسته فضاء الشمال الأطلسي (أمريكا الشمالية وأوروبا)، قام بمناقشة هذه الجماعات ساعيا وراء إيجاد الممكن بلوغها، ويجدر الذكر أيضا أن جماعة الأمن عند "دويتش" هي جماعة سياسية وأداة، ويتم مسلسل التكامل أو الاندماج عندما تبلغ الجماعة مستوى يكتسب فيه أعضاؤها "إمكانية حل مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة عن طريق آليات التعبير السلمي، يعني عن طريق الإجراءات المأسسة دون اللجوء للعنف المادي"[1]، يميز دويتش بين نوعين أساسيين من الجماعات رغم ذكره لأربعة منها في كتابه، وهما جماعة الأمن المتعددة والموحدة، تكون الأولى وحدات مستقلة بعضها عن الآخر دون حكومة مشتركة، بينما تتوفر الثانية على حكومة مركزية توحد وحدتين أو أكثر[2]، درس دويتش المجال الأطلسي الممتد من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى أوروبا، ودرس حالات تاريخية منذ توحيد المستعمرات البريطانية لأمريكا الشمالية بعد استقلالها، كان يدرس في حالة الجماعات المتعددة الحالات الثنائية بالخصوص مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، النرويج والسويد، أما في حالة الجماعات الموحدة فهو يدرس عدة حالات، ويسهل حسب دويتش بلوغ الجماعات الأمنية المتعددة مقارنة بالموحدة[3]، وإذا كان يفترض استبعاد حالة الجماعة الأمنية الموحدة عن المتوسط بشكل عام، كما يمكن أيضا استبعاد شكل "لا وحدة ولا جماعة أمنية" سوى في حالة إسرائيل مع جاراتها القريبة منها، التي يحتمل أن يكون لها أثر العدوى في كل السياسات الإقليمية ومنها الأورومتوسطية وعلى منتدى الحوار المتوسطي الأطلسي الذي يتأثر بهذه العدوى، رأى دويتش في مقابل ذلك أن بلوغ التكامل وتحقيق الجماعة الأمنية في الفضاء الأطلسي الذي درسه ممكن بالنظر للروابط والتدفقات التي كانت تجري آنذاك في هذا الفضاء، ورغم عدم تحقق ذلك فإن الأمن الإستراتيجي الأوروأطلسي أصبح حقيقة ملموسة من خلال الناتو وذلك لعقود طويلة ولا يزال مستمرا.

---

1 Cité in Dario Batistella, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», Revue internationale de politique comparée, Vol. 10, n°4, Paris, 2003, p. 570.

2 Ibidem.

3 Ibid., p. 573.

إذا ما نوقشت الشروط التي وضعها دويتش لبلوغ حالة الجماعة الأمنية الـــتي هي:

- التطابق بين القيم الأساسية للنخب السياسية للدول المعنية.
- الإحساس بالانتماء المشترك، والثقة المتبادلة بين الشعوب والإحساس الجماعي We-feeling.
- إمكانية توقع سلوك الطرف الآخر وتصرف المعني حسب هذا التوقع[1].

يبدو أن مناقشة هذه الشروط تفيد بأنها ليست مسلسلا ناضجا في المتوسط، وهي عملية نسبية في كل الحالات، يشكل بلوغ هذه الشـــروط تـــأثيرا في كـــل السياســـات الأورومتوســـطية والأوروأطلســـية المتوســـطية، تنطلـــق الشـــراكة الأورومتوسطية والحوار المتوسطي من هذه العناصر، ببناء القيم الأساسية للنخب، والقدرة على توقع سلوك الدول وتوثيق الإحساس بالانتماء إلى المجال نفسه، تنطلق هذه السياسات لملء حالة فراغ أو حالة غياب، وليس لتأطير وتنظيم حالة امتلاء أو حضور أنطولوجية سياسية، ويقع على المتوسط ثلاثة أنماط من عناصر النبـــذ ذات الأثر البالغ على تفسير الهوية الأمنية ولها علاقة بحالة أنطولوجية ونفسية وهي:

عناصر النبذ الجيوثقافية: ويشمل ذلك سلوك الأفراد والـــدول والجماعـــات المنظمة، يساهم الأفراد في هذه العملية بشكل كـــبير وأحيانـــا بشـــكل حاســـم، بأدوارهم، وأهدافهم، وسلوكهم وطريقة تحديد أولوياتهم وعيشهم، تقع ضمن هـــذه المشكلة أيضا الصورة التي كونها كل طرف عن الآخر، وهي عرقية دينية أيضا مثـــل حالة اليهود، والحامية والسامية والأصول الهندوأوروبية للغـــات الأوروبيـــة، انتبـــه المنظرون لهذا العنصر الثقافي والحضاري ووظفوه في اتجاهات مختلفة وغلـــب علـــى الكثير منها الطابع التشاؤمي مثل خطاب صدام الحضـــارات، وتســـوية المشـــكلة الإسرائيلية عبر ضمانات عسكرية نووية في المدى البعيد، والمخاوف من حيازة دول قريبة جغرافيا من الغرب كدول المتوسط الجنوبـــي للقدرات الجوية والصاروخية التي بإمكانها ضرب هذه الدول، وعزل الغرب عن العالم الإسلامي وهذا عـــن الغـــرب، ورغم أن التاريخ الإسلامي عرف صراعات كبيرة مع الغرب، فإن الغرب المســـيحي

---

1 Ibid., p. 572.

عرف حروبا بينية أكثر تدميرا مقارنة بتلك التي كانت بين المسلمين والغرب، يضاف إلى ذلك أن النص المقدس لدى المسلمين أعطى مكانة خاصة للمسيحيين باعتبارهم أقرب الشعوب للتفاهم مع المسلمين، بالنظر للأصول المشتركة للديانتين وأيضا لليهودية، يبقى الصراع اليهودي الإسلامي ليس صراعا مركزيا في الإسلام، ولا تبرره بعض المتغيرات التاريخية، أثرت التحالفات السياسية على تأويل وتفسير الديانات، ما يبرر القول إن الأمر يتعلق بصراع ناتج عن التحالفات والأمن الجيوسياسي الذي يرتبط بدوره بالانتشار الثقافي والديمغرافي، يمكن للمسلمين إثبات أن الصراع اليهودي الإسلامي أو المسيحي الإسلامي ليس صراعا مركزيا في مرجعيتهم، يمكن لهم بذلك التغلب على بعض العوائق الإستراتيجية في التواصل مع الغرب وتحقيق بعض المكتسبات بالانتشار الناعم لأفكارهم، لا يكشف الصراع في الشرق الأوسط عن صراع ذي جذور دينية إنما جيو - ديني، ولا تشكل دولة إسرائيل عقبة في حد ذاتها، إنما المشكلة تكمن في نوعية السياسات والتحالفات الإستراتيجية والأمنية المتولدة عن ذلك، ويبدو أن إسرائيل ليس في مقدورها تهديد العناصر الأساسية لقيام العالم الإسلامي ولا حتى لمحيط الشرق الأوسط، يعي الإسرائيليون بذلك ومن ثم يعتمدون إستراتيجية التأثير في السياسات الإستراتيجية ودعم ثقافة الصراع جذرا في الثقافة اليهودية وأيضا جذرا في الاستقطاب الدولي، ساهم الدعم العالمي المسيحي أو بالأحرى الدول المسيحية للنظر إلى هذا الدعم على أنه تحالف مسيحي أو على الأقل لجناح مسيحي مع اليهود لزعزعة العالم الإسلامي ومنع انتشاره الثقافي وقدرته على صياغة الأنماط الدولية انطلاقا من المجال المتوسطي أو من المحاور المجاورة للمتوسط، دفع هذا العمل بالدول العربية الناشئة في المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية إلى تفسير الوضع على أنه تكالب للتحكم وللسيطرة، وهي وضعية ناتجة في الأصل من متغيرات إستراتيجية دولية باتجاه القوة العالمية لقرون إلى المركز الأطلسي الشمالي، تدفع اليوم المفارقة الأطلسية أحد هذه المتغيرات، إذ ترى إسرائيل في مكانة لها مميزة ضمن حلف الناتو أمانا إستراتيجيا لها في الشرق الأوسط، في الوقت الذي تتجه فيه بعض مؤشرات القوة العالمية إلى مزيد من التعقيد باحتمال نشوء نظام متعدد الأقطاب أو لا قطبي سيلعب ضمنه الحلف دورا جيوإستراتيجيا جغرافيا محصورا أكثر منه إستراتيجيا عالميا.

انتبه بعض المثقفين لأهمية التواصـــل واتهمـــوا بعـــض القـــراءات للتـــاريخ بالأسطورية، يدعو محمد أركون تلك القراءة التي تقول بـــأن تخلـــف الحضـــارة الإسلامية هي التي جاءت بتقدم الحضارة الأوروبية، وأن الاستعمار هو نتيجة هذا الفشل للحضارة الإسلامية التي عرفت الغنى والمجد والثقافة قبـــل ظهـــور أوروبـــا المهيمنة، يصفها محمد أركون بكونها قراءة أسطورية (ميثولوجية) للماضي وتصبح غامضة مع انتشار الإرهاب القومي والدولي، يقترح "أركون" بدلا عن ذلك حوارا لا يبدأ من المشكلات الثيولوجية الدوغمائية للتعاليم الوحدوية الثلاثة[1]، لم يـــدخل الطرفان في أي حوار بنيوي يتعلق بمناقشة عناصر الهوية لكل طـــرف، واقتصـــرت أشكال الحوار المتوسطي ومنها الأطلسي أو الأورومتوسطي في هذه المنطقة علـــى مشكلات سياسية أو أمنية معزولة بعضها عن الآخر، ظل هذا الحوار النادر محصورا في زوايا دبلوماسية ونخبوية أو بيروقراطية، بين دول لم تحدد أولوياتها الجيوسياســـية بوضوح مثل تركيا ومصر والجزائر ودول تظهر أولوياتها الجيوسياسية بوضـــوح، ساهمت الوضعية الجغرافية – التاريخية التي تنتمي لها كل دولة في تحديد هويتـــها، تبعث هذه الوضعية أحيانا عن نـــزوعات "غريزية" في المتوسط.

عناصر النبذ الجيواستراتيجية: أثرت ثلاثة عناصر إستراتيجية في المتوســـط بينها المؤسسات العسكرية، والتسلح والعقائد العسكرية، وتحديـــد العـــدو علـــى الخريطة، تداخلت عناصر تحديد الأمن الدفاعي مع شبكات العلاقات الدبلوماسية، تترابط الدول الأوروبية المتوسطية بعقد دفاع جماعي في حلف الشمال الأطلســـي، بينما يمكن أن تكون دول جنوب المتوسط عرضة لهجوم أطلسي في أي وقـــت إذا نشبت حرب بين هذا الطرف أو ذاك، ورغم أن ذلك يبقى مستبعدا فإنـــه يبقـــى حاضرا في الإستراتيجيات العسكرية وإلا لأي غرض تتسلح الدول، ويرى كـــارل دويتش أن الحرب تنتهي عندما تشعر الدول بأن زيادة القدرات العسكرية للـــدول الأخرى كجاراتها ليست موجهة ضدها، ورغم ذلك يصعب بلوغ هـــذا الحالـــة سوى في حالات التكامل النموذجية كالاتحاد الأوروبـــي، إذ لا تنظر دول الاتحاد

1 Mohammed Arkoun, «Repenser l’espace méditerranéen: au-delà des dialogues interreligieux et interculturels dissertatifs», consulté sur le site del'institut européen de la méditerranée, Barcelone: www.iemed.org/publicacions/quaderns/14/qm14_pdf/9.pdf

بشك إلى القدرات النووية الفرنسية مثلا ولا إلى قدراتها التسليحية مقارنة بباقي جاراتها كإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، أمام الهوة الكبيرة بين الرابطة الأوروأطلسية والسلاح النووي لإسرائيل يبقى المتوسط الآخر منبوذا جيوإستراتيجيا، ويظل التساؤل ممكنا حول ما إذا كان الناتو سيعمل على تطوير أو تقديم خطة جديدة في المتوسط بعد الانتفاضات التي عرفتها المنطقة وكيف يمكن له أن يوفق بين مكانة إسرائيل والدول الأخرى في أي خطة تعاون أو حوار مميزة، ويشكك المتحفظون في احتمال تطور مكانة الناتو في المتوسط، ويشير بعضهم إلى تحديات *تضغط باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثر للناتو في مسألة أمن المتوسط منها:*

- عدم وجود مفهوم مشترك واضح المعالم لدور الناتو في أمن المتوسط، وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد لذلك الأمن وما يهدده من أخطار وتحديات.
- عدم شمول الأطراف المتوسطية جميعها بالحوارات الأولية، مثل سوريا ولبنان وغيرهما من دول المنطقة.
- ترى معظم الأطراف جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور لحلف الناتو بهذا الشأن قد يكون موجها لاحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية ضد "إسرائيل" في حين يتغاضى عما لدى "إسرائيل" من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة"[1].

تتميز هذه الملاحظات بأهميتها لكنها لا تفسر الأبعاد الحقيقية للحوار الأطلسي المتوسطي، وما إذا كان حوارا عاديا أم خطوة نحو ما هو أكثر تعقيدا، ورغم أن التشكيك هو السائد فإن السياسات الميدانية تسير بشكل مختلف رغم قلتها ومحدوديتها، ويعرف الناتو مشكلة مزدوجة مع إسرائيل، إذ تحول دون اتساع نشاطه ومنها عرض العضوية عنها، إذ يصعب جمع إسرائيل ودول من جنوب وشرق المتوسط في عقيدة عسكرية مشتركة تفصل بينها بعض الحدود الصارمة أمنيا.

---

1 موسى أحمد القلاب، مذكور في محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية للناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 - العدد الثاني، دمشق، 2010، ص 353.

عناصر النبذ التحتية: إذ تمارس عناصر متعددة مثل الرأي العام واللوبيات والأفراد منهم المهاجرون والمثقفون ورجال الأعمال أنشطة متنوعة عن كيفية تأويل التدفقات النشطة الواقعة في المتوسط بين الأتراك والمغاربيين والأوروبيين بمختلف أنماطهم، لم تكون الشعوب عن بعضها صورا إيجابية وفعالة، ورغم ما يقال عن بعض الجوانب التي تثير الإعجاب مثل الإعجاب بالتطور التكنولوجي في الضفة الشمالية، فإن ذلك يتم التغطية عليه بالخلافات الأخرى الثقافية مثلا، وبقي الانسداد في أشكال التواصل واقعا حالا وتغلب عليه ردود الأفعال مثل الحال مع ردود الأفعال إزاء الرسومات الكاريكاتيرية المسيئة إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، وتلاحظ الإساءة الشائعة للرسول عيسى (عليه الصلاة والسلام) الذي يكذب القرآن صلبه والتمثيل به، وهو الرسم الشائع لدى المسيحيين الذين يؤمنون بصلب عيسى ويعبرون عنه في رسوم مجسمة في الكنائس وغير الكنائس، يعبر هذا التناقض على أن التعبير بكيفية صدامية عن بعض السلوكيات الأجنبية إزاء الإسلام لا تعد من روح الإسلام في شيء، تقود ردود الأفعال هذه فئات ليست متدينة أو متفقهة في الدين بما يلزم، وبعضها يرى بحدود بصره، و- أحيانا - فئات لا من هذه ولا من تلك يغلب عليها الاندفاع، وتساهم في نشر الوعي بالصدام، ألف المسلمون أو على الأقل جزء من دعاة الإسلام إلى إلقاء اللوم وأسرار تخلفهم على الغرب، وهم بذلك يزيدون من تبرير الفساد في بلدانهم وغلق قنوات التواصل بينهم - المسلمين - قبل غلقها مع الغرب.

تساهم الاختلافات اللغوية في ندرة الاتصالات بين الشعوب والجماعات غير الحكومية، إذ تسود المتوسط سبع أو ثماني لغات ضرورية للتواصل الثقافي فيها، وتنال هذه اللغات مكانة محدودة في الاهتمامات الأكاديمية في المنطقة تجعل التواصل المرن صعبا، و لم تستطع الإنجليزية أن تكون لغة التواصل الوسيطة في المتوسط بالنظر لشيوع الفرنسية في غرب المتوسط والتركية في الشرق، إضافة إلى الإيطالية والإسبانية وهيمنة العربية في الجنوب والشرق، وتسعى كل لغة من هذه إلى عدم التخلي عن مكانتها لصالح لغة أخرى، و لم تساعد بعض العناصر التحتية في سهولة الاتصالات مثل اللباس وأنماط الاستهلاك، والتوزيع القروي والحضري للسكان وأيضا شكل النظرة إلى الأسرة وإلى العادات والتقاليد الجنسية المكتسبة في الغرب

وتلك الناتجة في الضفة الجنوبية عن عوامل التفكـــك الأخلاقـــي، تقـــوي هـــذه التناقضات نـــزعات التنكر للآخر مع قلة حظوظ التواصل، وتميل إلى تفسير الهوية الفردية وأيضا الجماعية بأنواع الأمن الخاصة بكل طرف، ويبدو الـــرأي العـــام في المنطقة المتوسطية الجنوبية مستسلما لنفس ما استسلمت له الحكومات، وهو جهل الخريطة الأولية لعلاقاته الأمنية الإستراتيجية، وينظر بذلك إلى بعـــض السياســـات الأطلسية لمحاربة الإرهاب على أنها حرب ضد الإسلام أو إمبريالية ضد هذه الدول وهو أمر في غاية التعقيد، في مقابل ذلك تنظر بعـــض الاتجاهـــات في أوروبـــا إلى التدفقات الديمغرافية والاتصالات التحتية المتزايدة بكونها تهديدا جيوثقافيا.

ب. الهوية الأمنية الإستراتيجية

ساهمت هذه العناصر، مجتمعة، التي هي عناصر نبذ في تشكيل هويات أمنيـــة ممركزة في المتوسط، تنقسم هذه الهويات إلى أهم الخرائط الجيوسياســـية، وهـــي هويات أنطولوجية أيضا يصعب تفكيكها واستبدالها بسهولة، إذ يقتضـــي ذلـــك تغييرات جوهرية في اتجاهين: أولا في توزيع الدول، إذ يمكن تصور ذلك بنقل بعض الدول لحدودها لمجالات جغرافية أوسع مثل نقل تركيا لحدودها إلى البلقان وإيطاليا إلى ليبيا والمغرب إلى إسبانيا وهذه إلى المغرب، ورغـــم ثبـــوت حـــدوث هـــذه الوضعيات التاريخية فإنها أصبحت صعبة التكرار دون حدوث انقلاب كبير لـــيس فقط في الوضع الإقليمي إنما العالمي، يتحول الأمن في تلك الحـــالات إلى مســـألة جيوإستراتيجية لا تنفصل عن التمدد والتقلص الجغـــرافيين، ثانيـــا، في التوزيـــع الديمغرافي، إذ يمكن تصور تغيير في الحدود الأمنية بتغيير بعض المحـــددات الثقافيـــة الديمغرافية المؤثرة في الهوية الأمنية مثل انتشار الإسلام في أوروبا الغربية، إذ يمكـــن لبروز أقليات مسلمة تتراوح ما بين 10% و20% في العقود القادمة في رسم حدود أكثر متوسطية للأمن.

يتميز هذان العنصران الجغرافي والديمغرافي بكونهما عنصري نبذ وجذب معا، تساعد الجغرافيا المتقاربة بين تركيا والبلقان وتلك بين أوروبا اللاتينية وشمال إفريقيا في علاقات إقليمية متزايدة، ستستفيد، ولا شك، بربطها البري عن طريق جســـر عبر جبل طارق للتخفيف من عقدة عدم الاتصال البري حول المتوسط، الطـــارئ

الكبير على هذه الجغرافيا هو تشكيلها لتطابق بين الحـــدود التاريخيـــة – الثقافيـــة والجغرافية، جعلت هذه الحالة من تطبيق معيار القرب الجغرافي في تصـــور بـــوزان للمركب الأمني الإقليمي معقدا ولا يبدو ســـليما، تـــرتبط المســـألة الديمغرافيـــة بالتدفقات البشرية التي هي وثيقة وتاريخية وفوق السيطرة، إذ لم تمنـــع الحـــواجز القانونية الأوروبية استمرار الولوج إلى أوروبا المتوسطية والغربية بشكل عام مـــن كل النقط الجغرافية في المتوسط، ساهمت هذه الاتصالات والتدفقات الاجتماعيـــة التي تقع ضمن العناصر الأساسية لنظرية "كارل دويتش" عن التكامل الإقليمي، في إحداث هزة كبيرة في تفسير المتوسط وضرورة الأخذ في الاعتبار تزايد التدفقات، فلدويتش "السلام هو نتاج التدفقات الاجتماعية وليس الأفعال الحكومية"[1]، رغم قوة التدفقات المغاربية الأوروبية والأوروبية العربية أيضا سوى أنها لم تحدث أثـــرا كبيرا في تفسير الضغوط الأمنية الإستراتيجية ضمن علاقة حلف الشمال الأطلسي مثلا، سارعت في مقابل ذلك هذه الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في الانفتـــاح على جاراتها الشرقية بشكل سريع وغير مسبوق، كان العامل الجيوثقـــافي محـــددا للهوية الأمنية الإستراتيجية الأوروأطلسية، ولا يؤثر في هذه الهوية ضم اليابـــان إلى هذا الحلف، لم تحدث التدفقات الكبيرة ومنها الاستعمار في شمال إفريقيا أثـــرا في تشكل الإقليم الأمني الأوروبـــي، بل تزايد المشكل في وضع الانتشار الديمغرافي في خانة التهديد الإستراتيجي.

ترسخت من جهة أخرى هويات أمنية تحت إقليمية حادة، مثـــل الحـــال في المنطقة المغاربية التي ينظر إليها على أنها محور جيوسياسي مميز يمكن أن يترابط أمنيا رغم التنازعية التاريخية التي يشهدها في وضعيته بعد عقد الخمسينيات مـــن القـــرن العشرين، نشأت هوية أمنية في البلقان منفصلة عن تلك التي لأوروبا الغربية، ساعد في التخفيف منها انضمام اليونان الأرثوذكسية للاتحاد الأوروبـــي عـــام 1981 ثم الانفتاح الأوروبـــي بعد سقوط الاتحاد اليوغسلافي على البلقان التي هـــي مجـــال فصل مسيحي – مسيحي أولا (كاثوليكي أرثوذكسي) قبل أن يكون إســـلاميا – مسيحيا (البوسنة والهرسك وألبانيا وكوسوفو ومقدونيا مـــن جهـــة) و(صـــربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبلغاريا واليونان من جهة ثانية)، تلتقي تركيا مع البلقـــان في

1 Cité in Dario Batistella, op. cit., p. 574.

حدودها مع اليونان وبلغاريا وأثرها الجيوسياسي والجيوثقافي الإسلامي في تلك المنطقة، تنافس تركيا في هذه الوضعية وتاريخيا كلا من روسيا وألمانيا وفرنسا وأمريكا، بقيت هذه الساحة ساحة تقاطع تاريخية، كانت هذه الساحة هي أفضل فرصة للناتو في تمديد نشاطه لوسط وشرق أوروبا مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين.

أثبتت نظرة الناتو البطيئة إلى جنوب وشرق المتوسط عدم استعداده لتقديم دوره في المتوسط الجنوبي والشرقي، تتميز سوريا بكونها بلدا على حدود المجال الأوروأطلسي بحدودها مع تركيا، ولم تنخرط سوريا في الحوار المتوسطي للحلف، بقيت تنظر إليه كعلامة على ضرب الأمن القومي العربي، ساهمت الأزمة السورية للعامين 2011-2012 في إظهار انقسام جيوسياسي حاد وخانق عن مرونة النشاط الأوروأطلسي، بعثرت هذه الأزمة كل الحسابات، ولم تتعلق فقط بالتدخل ولكن بالأطراف التي ترغب في التدخل أيضا، ساعدت الأزمة الليبية في انتشار الحلف بينما لم تساعد على ذلك الأزمة السورية، وإذا لم يكن للحلف أي دور إستراتيجي في هذه الأزمة فذلك سيعيد التساؤل عن العناصر الجديدة للأمن التي اهتم بها الحلف في البحر الأبيض المتوسط، كما أن القدرات الكبيرة للأطراف الأخرى على رأسها روسيا ستزيد من تأكيد أهميتها الإستراتيجية لأول مرة بعد الحرب الباردة، كما سيؤثر ذلك سلبا فيما يبدو في تركيا العضو في الناتو، ويبقى الناتو الطرف العسكري الوحيد القادر على ضرب سوريا عسكريا.

كانت مبادرة إسطنبول للتعاون قد أذنت لتعاون منتظم بين الحلف والدول الخليجية المنضوية فيها، في مقابل ذلك تستعين هذه الدول الخليجية المتجاورة والصغيرة والتي تمارس عليها ضغوط من كل الاتجاهات على الاستفادة من انخراطها من نشاط منتظم مع الحلف، لكن هذا النشاط شأنه شأن الحوار المتوسطي لا يبدو أنه أثمر نتائج فعالة وإستراتيجية بقدر ما يرتبط بعملية ثانوية ضمن إستراتيجية عامة أطلسية في تلك المنطقة تقوم على أمن الخليج وأمن موارده العالمية ودحر المنافسين عنه أو الحد من تأثيرهم فيه، ويشكل الخليج البديل الإستراتيجي لإيران، إذ ستشكل أي حيازة للسلاح النووي من طرف إيران قيام دول الخليج وعلى رأسها العربية السعودية على حيازة السلاح نفسه أو على الأقل تشجيع درع وقائية محتملة.

أثبتت هذه الوضعية انعدام هوية إستراتيجية متماسكة في شرق المتوسط من جهة، إذ رغم الأحاسيس الأمنية المشتركة لدول المنطقة لم تتشكل لديها أية هوية دفاعية خاصة، تقع المشكلة السورية من حيث علاقتها بسياسة الناتو وأعضائه الأساسيين وروسيا ضمن مقاييس شرق متوسطية، تأخذ الأزمة السورية للناتو أبعادا متعددة، أولها: أثرها على أمن إسرائيل وحزب الله، ثانيها: أثرها على قطع الطريق على إيران للمرور نحو شرق المتوسط عبر سوريا أو الولوج إليه للتعاطي مع سوريا كما كان للسفينتين الحربيتين اللتين عبرتا قناة السويس عام 2011 في اتجاه إيران، ثالثها: بالحد من الأهمية الروسية في شرق المتوسط على الأقل لتركيا وهو عكس ما تراه اليونان، مثلا، ورابعها: بربط سوريا مع مجموعة دول الشرق الأوسط والخليج بالخصوص منها السعودية، إذ لا يخفى أن الأزمة في سوريا أصبحت أيضا أزمة خليجية تركية من جهة في مقابل إيرانية، جناح في العراق وآخر في لبنان من جهة ثانية، وتقف إسرائيل بصمت، إذ تفضل نظاما هي على معرفة جيدة به على نظام ووضع غير محسوبين.

تقع المشكلة السورية لروسيا ضمن عناصر أخرى معاكسة للسابقة، والحفاظ على علاقات وثيقة في سوريا وإبقاء المكانة الدبلوماسية والسياسية لروسيا في الشرق الأوسط، ولمحللين وملاحظين روس مثل إيفغيني بريماكوف *Evgueni Primakov*[1] "أصبحت سوريا ضحية لأنها أساسا قريبة من إيران، إسقاط النظام الحالي هو جزء من خطة لعزل إيران"[2]، تشكل بذلك الأزمة السورية مشكلة جيوسياسية متعددة الأبعاد لروسيا، إذ ستزيد من إضعاف دورها في ملف إيران النووي، وستضعفها أيضا إزاء تركيا الجارة المباشرة لسوريا، تقع المشكلة السورية ضمن آخر حلقة لثلاث هزائم جيوسياسية لروسيا في البحر الأبيض المتوسط، أولها في البوسنة والهرسك، وثانيها في كوسوفو، وثالثها في ليبيا،

---

1 مدير سابق للاستعلامات الخارجية الروسية بين 1991 و1996 ووزير أول في الفترة بين 1998 و1999.

2 Evgueni Primakov, «A un pas de chaos», consulté le 05-07-2012 sur le site de la Russie aujourd'hui: http://larussiedaujourdhui.fr/articles/2012/02/08/a_un_pas_du_chaos_14200.html

ولا تسعى أن يكون رابعها في سوريا، وضمن عناصر التحليل يمكن إضافة عدم رغبة سوريا في عزل إيران عن شرق المتوسط وعن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كي لا تتفرغ لإيران، ويبدو هذا المبرر في صالح إيران وروسيا معا، وتقع المشكلة المذهبية السنية والشيعية ضمن هذه العناصر أيضا، وهي حاضرة في كل الأحوال.

أظهرت هذه الأزمة حدود الناتو في الضغط واستعراض قدراته لإدارة أزمة في شرق المتوسط، وهي أزمة تقع على حدوده مع تركيا، يفسر عدم التفكير بجدية للقيام بمثل هذه العملية الحدود الذهنية للهوية الأمنية الإستراتيجية الأوروأطلسية، إذ تم ربطها بأولويات ودرجات، ولم تهدد سوريا، بحسباها موضوعا للمشكلة، أي عناصر حيوية للأمن الأطلسي مثل الطاقة أو تصدير الإرهاب لهذه البلدان.

2.2. وقع الحوار المتوسطي على السياسات الإقليمية

تبدو أهمية الحوار المتوسطي بالنظر إلى السياسات الإقليمية عملية ثانوية، إذ لم يلق هذا الحوار بثقل كبير على شراكة نموذجية متوسطية مثلا، ظلت المقاربة الأوروأطلسية كلاسيكية ولم تعرف تحديدا حقيقيا للاستجابة لبعض الضغوط، ورغم أن الدول في جنوب وشرق المتوسط استجابت غالبا لهذه المقاربة مثل عملية المسعى النشط فإنها لم تملك مقومات حيوية لسياسة أوروأطلسية متوسطية مشتركة ذات أثر كبير في سياسات التعاون الإقليمي.

أ. السياق الدولي لعملية المسعى النشط

يبدو التمييز أساسيا بين أطراف ومنطلقات الحوار المتوسطي، إذ إن هذا الحوار هو حوار للناتو، وهي "إشارة للحلف للانتقال إلى منطقته التقليدية للعمليات، وهو ما يسمح بالدفاع عن حدود أعضائه"[1] كما يعبر السفير الأردني السابق لدى الاتحاد الأوروبي *أحمد مساعدة*، تفيد وجهة النظر هذه أن الأمر يتعلق بإستراتيجية للحلف، تسمح له بالتواصل والارتباط مع دول جنوب وشرق المتوسط في حدود تسمح له بضبط ومراقبة الأمن وحماية حدود أعضائه بسياسة

1 Ahmad Masa’deh, «Mediterranean dialogue», VII Internatioanl Seminar on Security and Defensce in the Mediterranean, CIDOB, Barcelona, 2008.

متوسطية مشتركة وذات أهداف بعيدة المدى، وكما يرى *أحمد مساعدة* لا يمكـــن عزل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن القضية الجوهرية لتلك المنطقـــة، وهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رغم أن بلده الأردن صفق لهذا الحوار، ظـــل هذا العامل موضوعا للسجال حول السياسات الإقليمية في المتوسط.

لم يدخل الناتو في أي سياسات إستراتيجية كبيرة تتعلـــق بتغـــيير الخريطـــة الجيوإستراتيجية في جنوب وشرق المتوسط، فهو لم يضغط بشكل حقيقي لأجـــل الشفافية في المؤسسات العسكرية وخضوعها للمراقبة وللسلطة المدنية، تتعلق هـــذه الإشكالية بما هو أكبر من عملية الحوار المتوسطي الـــذي كـــان نتيجـــة لفـــراغ جيوإستراتيجي وليس نتيجة لحاجة إستراتيجية ملحة على ما يبدو، انعكس الحوار المتوسطي في شكل تنشيط ثنائي لسياسات وأنشطة الحلف في المتوســـط، وهـــي أنشطة ثانوية متفرعة عن الحضور الأوروأطلسي في القيـــادة المركزيـــة الجنوبيـــة للمتوسط ومن احتمال خوضه لعمليات سريعة في تقاطع الأقـــاليم القريبـــة مـــن المتوسط ولتسهيل مأمورية التعاون، حصل ذلك إثر أحداث 11 سبتمبر، إذ نشـــط الحلف في العملية البحرية الوحيدة في مجال مكافحة الإرهاب وهي العملية المعروفة باسم المسعى النشط Operation Active Endeavour.

جاءت هذه العملية رد فعل مباشرا بعد أحداث 11 سبتمبر التي تحـــرك مـــن خلالها أعضاء الناتو في إطار المادة الخامسة من ميثاق واشنطن الأطلســـي ضـــمن مجموعة إجراءات تم إقرارها في شرق المتوسط وذلك بنشر وحدات دائمة للقوات البحرية، تم توسيع هذه العملية لكل أنحاء المتوسط حتى جبل طارق والتحقت بهـــا دول في الحوار المتوسطي، هي المغرب والجزائر وإسرائيل، كما التحقت بهـــا دول متعاونة مع الحلف، وهي أوكرانيا وروسيا، التحقت هذه الـــدول علـــى أســـاس المساهمة في محاربة الإرهاب والإرهاب البحري منه خصوصا والذي يمكن له تهديد السفن والناقلات، يبدو أن الإرهاب البحري محدود جدا، إذ إن الجماعات المسلحة تفضل القيام بعملياتها داخل المدن الكبرى مع استهداف بعض المصالح الثابتة الـــتي تتيح لها التخطيط بسهولة، وإذا تم استثناء العملية التفجيرية التي استهدفت السفينة الحربية الأمريكية "كول" في السواحل اليمنية فإنه لم يعرف الإرهـــاب البحـــري نشاطا واضحا وبالخصوص منه في المتوسط، من ثمت، يبـــدو أن عمليـــة المســـعى

النشط كان لها أهداف رقابية واستخبارية أكثر منها عسكرية كما أنها وقائية أكثر منها عملياتية، ويشكل المتوسط مجالا لاحتكاك الأديان السماوية ومخاوف من بروز نشاط الجماعات إذا لم تكثف المراقبة فيه من المنظور الأوروأطلسي وأيضا الأورومتوسطي، وأعلن المغرب مثلا أنه قام بإبطال نشاط شبكة كانت تعتزم تفجير سفن في مدخل مضيق جبل طارق، وتتم قراءة مثل هذه الإعلانات الأمنية بدعاية كبيرة على الأقل لإحداث حاجة مستمرة إلى الأمن.

يبدو أن عملية المسعى النشط أتاحت للناتو أيضا تطوير حضوره وجاهزيته أمام احتمال قيامه بعمليات خاطفة سواء في المياه الدولية (رغم ما لهذه الأخيرة من مشكلات قانونية)[1] أو الإقليمية أو في الساحات البحرية المترابطة مع المتوسط وفي الساحات البرية المتوسطية، يتركز دور الناتو على العموم من خلال هذه العملية في مستوى المراقبة والتأهب، إذ من شأن حضوره المتواصل من خلال أنشطة ومناورات عسكرية وأعمال استعلامية جعله على علم بالمستجدات الأمنية والإستراتيجية، كما يشمل تنشيطه للعمليات في دول المنطقة جعل مهمة الناتو مرنة ومتاحة في حالات عملية للقيام بعمليات ميدانية يستهدف فيها مواقع عسكرية أو أمنية محددة.

نشطت دول المغرب والجزائر وإسرائيل[2] في عملية المسعى النشط، وعزا أحد الباحثين المغاربة – رشيد الحديكي[3] – انخراط دول متوسطية في هذه العملية إلى إحساسها بالعزلة، إذ "يخاف الشركاء إعادة تركيز إستراتيجي للحلف الأطلسي مما

---

1 تشكل المياه الدولية حوالي 80% من مياه البحر الأبيض المتوسط، إذ إن غالبية الدول لم تحدد مثلا المناطق الاقتصادية الخالصة بالنظر لانتشار الجزر ووجود حالات متاخمة وتقابل تعقد من هذه العملية، نشير أيضا إلى أن معاهدة مونتيغوباي لقانون البحار لا تجيز مهاجمة أو تفتيش أو اعتراض أي سفينة في المياه الدولية إلا بإذن دولة العلم، أي بإذن من الدولة التي تحمل السفينة جنسيتها، ويستدعي تدخل الناتو في مثل هذه الحالات معالجة قانونية، يبدو أن الحلف يستند فيها إلى قرار مجلس الأمن 1373 لسنة 2001 الذي يتيح الانخراط في مكافحة الإرهاب، وإلى المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي التي تحدد جوهر الدفاع الجماعي للحلف، وتم تفسر أحداث 11 سبتمبر على أنها هجوم على دولة عضو في الحلف.

2 التحقت هذه الدول بعملية المسعى النشط في اجتماع للناتو مع دول الحوار المتوسطي السبع (الناتو + 7) في أبريل 2006 بالرباط في المغرب.

3 أستاذ بجامعة عبد الملك السعدي بطنجة.

يسبب انــزلاق المتوسط في أيادي الحلف، سيؤدي هذا الاحتمــال مباشــرة إلى عزلتهم وبالنتيجة إلى تضاؤل قيمتهم الإستراتيجية الإقليمية وتحت الإقليمية، يعــد إحساس العزلة هذه للمفارقة، من العوامل المفسرة لالتزام المغرب والجزائر وإسرائيل في عملية المسعى النشط"[1]، وتسعى عملية المسعى النشط إلى تنشيط الأدوار الأمنية للناتو في المتوسط وتكثيفها بالنظر لكونه مجال تقاطع جيوثقافي كما تمت الإشارة، ويمكن أن يثير ردود أفعال شأن تفسير النشاطات الإرهابية، وبالنظر لكونه كذلك المجال الجغرافي الوحيد الذي يتيح للناتو الانتقال إلى الساحات البرية المضــطربة أو التي من شأنها أن تعرف اضطرابات أو ذات الأهمية البالغة لإيصال المواد ونقلــها، ويمكن ذكر صنفين من المناطق حاليا:

- المناطق المتاخمة مثل البحر الأسود والبحر الأحمر والمتوسط الأطلسي، وهــي مجالات لنقل المواد الأولية نحو آسيا الوسطى، القرن الإفريقي، والساحة عــبر أطلسية.
- المناطق النائية: مثل الخليج العربــي – الفارسي، وخليج غينيا"[2].

لا تضفي هذه الميزة على نشاط الناتو المتعلــق بمحاربــة الإرهــاب أبعــادا جيوسياسية ذات اتجاهات جغرافية متنوعة، يرتبط – عموما – بنشــاط دفــاعي للحلف الذي يرتبط بدوره بالمادة الخامسة، ولكنه منفتح علــى أهميــة شــركاء المتوسط في تنشيط دور الناتو في تأمين المتوسط وعزله عن أنشطة إرهابية محتملــة وأيضا عن أنشطة القرصنة التي تزداد في سواحل القرن الإفريقي وخليج غينيا، يبقى حضور روسيا في عملية المسعى النشط مرتبطا باتفاق التعاون مع الناتو من جهــة وبالتقارب الروسي الأوروأطلسي فيما يتعلق بمسائل الإرهاب بعــد أحــداث 11 سبتمبر.

لا يبدو أن عملية المسعى النشط قد أدخلت بعدا جديدا إســتراتيجيا علــى الحوار المتوسطي، بقيت العملية محصورة في أنشطة مراقبة واستعداد دون أن تحدث تغييرات كبيرة على وضعية دول جنوب وشرق المتوسط في علاقتها إزاء النــاتو،

---

1 Rachid El Houdaigui, L'opération ACTIVE ENDEAVOUR et son impact sur le dialogue méditerranéen de l'OTAN, Collège de Défense de l'OTAN, NDC OCCASIONAL PAPER, Rome, 2007, p. 18.

2 Ibid., p. 21.

بقيت وضعيتها مرتبطة بوضعية شركاء، وإن دعم بعضها بعض أنشطة الحلف في المتوسط شأن قطر والإمارات والأردن والمغرب أثناء التدخل في الأزمة الليبية عام 2011، لم يفتح الناتو حوارا فعالا وأمنيا شاملا متكاملا مع السياسات الإقليمية الأخرى الأوروبية الأطلسية في الحوض المتوسطي، كما لا يبدو أن دول المنطقة تملك رؤية واضحة بشأن التعاون أو العلاقات مع الناتو، إذ لا تتوفر أي وثائق مرجعية رسمية لجهات عسكرية وأمنية ودبلوماسية عليا تكشف عن نظرتها للتعاون مع الناتو والأهداف المتوخاة منه، كما أن الضعف العسكري لهذه الدول وعدم قدرتها على صياغة خطة دفاع مشترك لا يشجع الناتو على الانخراط معها في سياسات تعاون أكبر، يضاف إلى هذا كله أن دول الشرق الأوسط والدول المغاربية لم تحدد حلفاءها العسكريين، وبعضها ينظر إلى الحلف كطرف مشكوك فيه، ويرى بعضها في بعض أعضاء الناتو منافسين عسكريين أيضا مثل الحال في غرب المتوسط بين دول مغاربية وأخرى أوروبية، ورغم حصول بعض الدول عن بعض الميزات مثل المغرب كشريك إستراتيجي للولايات المتحدة من خارج الحلف فإن هذه المكانة اعتبارية أكثر منها عملية وميدانية، ويخضع الحلف لتوازنات داخلية أيضا في سياسته إزاء المنطقة.

ب. وقع الحوار المتوسطي على السياسات الإقليمية والثنائية

كان من بين العناصر المضطربة في عملية الحوار المتوسطي عزلها عن السياسات الإقليمية ذات الأهمية في المتوسط، وهما بالخصوص الشراكة الأورومتوسطية بما فيها مسلسل برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار، إذ تميز نشاط الناتو بالخصوص بكونه نشاطا أمريكيا بالدرجة الأولى مقابل الشراكة الأورومتوسطية التي هي سياسة أوروبية بالخصوص، ألقت هذه الميزة بنوع من عدم الاتساق بين نشاط الناتو ونشاط الاتحاد الأوروبي وأيضا على نشاط منظمة الأمن والتعاون لأوروبا التي تنخرط بدورها في بعض أنشطة حول المتوسط، وتوظف دول جنوب المتوسط أنشطة أخرى لدعم تنسيق الاستخبارات وتبادل المعلومات في حوار 5+5، يدعو بعض المحللين الأوروبيين المؤيدين للنشاط الأوروأطلسي في المتوسط إلى تكامل دور المنظمات وتدخل كل واحد منها في

مجالها، وضرورة عمل الحلف لإزالة تلك الصورة التي تـــرى في المتوســـط فضـــاء انقسام[1].

أصبح الحوار المتوسطي محدود الأهمية أمام انخراط الحلف في عملية ميدانية في ليبيا، إذ من شأن ذلك المتغير أن يحدث أثرا في أداء الناتو وأطرافه، أصـــبح الـــدور الفرنسي في الناتو أكثر فاعلية وجاهزية بما يجعله يندفع أكثر لتقوية دور النـــاتو في المتوسط بما فيه نحو الجنوب بعدما كان ينظر بتنافسية إلى دوره في المتوسط، إذ سبق لفرنسا أن نشطت بعض المبادرات مع إيطاليا وإسبانيا في المنطقة، منها قوة تـــدخل سريع عام 1995، كان لتنشيط الدور الأمريكي في المنطقة عبر الناتو ضغط ملموس على الأوروبيين، إذ عرفت نـــزعتهم الإستراتيجية اندفاعا نحـــو تحقيـــق بعـــض الاستقلال.

فصلت الشراكة الأورومتوسطية بما فيها السياسة الأوروبية للجوار بين نظرتها للأمن ونظرة الناتو، وجعلت بذلك الأورومتوسط مجالا منقسما بين الأوروأطلسية التي تنظر إليه مجال حدود ومتاخمة مرتبطا بها وبين الأورومتوسطية التي تنظر إليـــه بقلة اهتمام إستراتيجي رغم دعوتها المعنوية بحل الصراع العربـــــي الإســـرائيلي، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتحقيق الاستقرار، نشير إلى أن الحـــوار المتوسطي وبعض أدوار الناتو في المنطقة في إظهار اهتمام دبلوماسي ومتوازن بـــين جميع الأطراف يصطدم مثلا بين المغرب والجزائر وإسبانيا بمشكلة النـــزاعات الـــتي يسعى الناتو إلى إبعادها من اهتمامه وربطها بالأمم المتحدة، يؤثر بـــذلك نشـــاط الناتو ليس في سياسات التعاون الإقليمي الجيواقتصادية والتجارية وحسب، ولكـــن أيضا على التوازن الثنائي والعسكري، مثل الحال بين المغرب وإسبانيا حول توترهما المتكرر وقابلية تحوله لنـــزاع مسلح بشأن مدينتي سبتة ومليليـــة وبـــاقي الجـــزر المتوسطية على الساحل المغربـــي، يشكل الناتو للمغرب طرفا أساســـيا لتفـــادي تصعيد غير محسوب العواقب عليه مع إسبانيا، كما تجـــد إســـبانيا في عضـــويتها الأطلسية في غرب المتوسط، تستفيد الجزائر بالدرجة نفسها من علاقتها مع الناتو،

---

1 Thanos Dokos, «NATO’s MEDITERRANEAN dialogue: prospects and policy recommandations», Conference 17-19 January 2003, available at: www.nato.int/docu/conf/2003/c030117c.pdf

وفي الشرق تظهر تركيا العضو في الناتو هذا البلد ضمن بيئة مميزة مقارنة بجيرانه الأوسطيين، تؤثر بذلك هذه الوضعية المميزة من وضع جيوسياسي لآخر على تفسير طبيعة السلوك الإستراتيجي لكل الأطراف، ولا يلعب الحوار المتوسطي دور عامل جذب بين الأطراف الثنائية والإقليمية إنما يحافظ على مستوى من العلاقات مع الساحة المتوسطية بمعزل مع الأولويات الأخرى التي تعنى بها الشراكة الأورومتوسطية.

خاتمة المبحث الثاني

نوقشت ضمن هذا المبحث عدة عناصر أمنية وإستراتيجية متنوعة أوروأطلسية، تظهر هذه المناقشة أن السياسة الإستراتيجية الأوروأطلسية في المتوسط موروثة عن فترة الحرب العالمية الثانية، وتم توثيقها بمحددات ومنتديات جديدة بعد الحرب الباردة، تطورت هذه الساحة البحرية لتأخذ معناها في تفسير السياسات العالمية الأمنية القائم على الحدود الجغرافية – الثقافية – الإستراتيجية، أصبح بذلك المتوسط مجال صدام للحضارات الإسلامية والمسيحية في ذهن المحللين.

كانت عناصر الأمن المتنوعة التي اعتمدها الحلف، منها الوقاية من النزاعات، والضغط لأجل توثيق التعاون العسكري مع هذه الدول محدودة الأثر في التوجهات العسكرية لدول المنطقة، لم يكن الحوار المتوسطي محددا لإستراتيجية أمنية إقليمية إنما لمنتدى تعاون سياسي أمني، لم يكن الحلف ينظر لدول جنوب المتوسط على أنها دول تهديد عسكري واقعي، كانت خشية الناتو في انقلاب معطيات إستراتيجية تأتي نتيجة تصعيد الوضع مع إسرائيل مثلا أو حدوث تغيير كبير في دول المنطقة، حدث ذلك التغيير بالفعل إثر التغيرات السياسية للعامين 2011–2012، جعل الحلف حاضرا وقادرا على التدخل بمرونة في شمال إفريقيا، وجعلته معنيا بالأمن الداخلي في جنوب المتوسط.

كان الناتو قد وضع الأمن الطاقي والأزمات الإنسانية ضمن عناصر اهتمامه الأساسية في المتوسط وفي العالم، سواء من حيث عبور ومرور ناقلات النفط عبر مداخل ومخارج البحر الأبيض المتوسط أو من حيث تأمين العلاقات الطاقية الناتجة عن التبادل بين دول المنطقة، واهتم الناتو بالأزمات الإنسانية كونها تمثل أثرا عن احتمال تحسين صورة الحلف، وكون المشكلات الإنسانية هي المعبر الواقعي عن سياسات التدخل العسكرية المعاصرة ولتحقيق مكاسب إستراتيجية ميدانية.

تم الدمج لأول مرة بين الأخلاق والتدخلات والمشكلات الإستراتيجية بكيفية عقدت من القدرة على تحليل عديد من السياسات الإقليمية، اكتسب الحلف بنهجه هذا الأسلوب ميزات كثيرة، إذ أصبح على علاقة وطيدة بدول جنوب وشرق المتوسط، في مقابل ذلك لم تكتسب دول غير الأعضاء في الناتو ميزات إستراتيجية صلبة، تشعر بالفراغ الجيوسياسي، تعقد النزاعات من مشكلاتها، يزيد الصراع العربي الإسرائيلي من الحد من العلاقات المطلوبة بين الناتو ودول الشرق الأوسط، تلقي هذه الوضعية بثقلها على ضعف تشكل مجال الأورومتوسط معزولا عن الحوار الأمني والإستراتيجي في المتوسط.

المبحث الثالث

المتوسط في السياسة الفرنسية
وفي سياسات الدول المتوسطية الأخرى

يحظى المتوسط بأهمية كبيرة في السياسة والدبلوماسية الفرنسيتين، أهمية تفسرها عدة حقائق مرتبطة بالتنافس حول الأقاليم في العالم، ولا تنفي هذه الحقيقة عن أية مبادرة ملموسة تقدم للإقليم بعدها الإستراتيجي أو الأمني، كما أن المنطقة بحاجة إلى إطار حقيقي للتعاون لتجنب الفوارق بين الجيران على مختلف المستويات، وليس من السهل تحقيق ذلك في إقليم يعرف تناقضات من ثلاثة مستويات، دولية وإقليمية وتحت إقليمية (أي المكونات الجيوسياسة في المتوسط).

يصطدم التفاعل الدبلوماسي والإستراتيجي الفرنسي في المنطقة، بالإضافة إلى حدود النموذج الفرنسي وحدود قوته التقليدية والناعمة بمستجدات تتعلق بنزعة الدول المتنوعة في المتوسط بتوظيف كل ميزاتها الجيوسياسية بالاستعانة بمعايير البدائل، تنجذب هذه الدول أيضا إلى تحقيق بعض أهدافها من خلال التعاون مع ساحات مرتبطة بها جغرافيا وأحيانا بتوثيق علاقات المحاور المبنية على تكثيف تعاون مع دولة قوية في السياسات العالمية إلى جانب تنشيط ساحات البدائل هذه، وتسعى الدول محدودة البدائل جغرافيا إلى جعل المتوسط ما أمكن ساحة اهتمام لها مع الاستعانة بالمحاور الخارجية، يجعل هذا الواقع المتوسط ساحة خيارات مفتوحة ولا يتميز بحضور أية دولة قوة متوسطية ذات أثر بالغ في كل المجال المتوسطي.

1. العناصر الأساسية للاهتمام الفرنسي بالمتوسط

يرتكز الاهتمام الفرنسي بالمتوسط على عناصر ترتبط بالحفاظ على بعض مقومات قوة إقليمية كان لها سابقا دور محوري في النظام الأوروبي وأيضا الدولي، ويفرض التنافس حول المتوسط في هذا الصدد على الدبلوماسية الفرنسية

نهج دبلوماسية ديناميكية إزاء المنطقة، وتقوم أيضا على تحالفات قوية وبعيدة المدى، كون فرنسا قوة متوسطية.

1.1. الحفاظ على مقومات القوة الإقليمية

تعتمد فرنسا في سياستها المتوسطية على عدة عوامل مساعدة، لعل أولها ماضيها الاستعماري، ثم انتماؤها الجيوسياسي للإقليم نفسه، ومن جهة أخرى تتمتع فرنسا بعناصر تؤهلها لأداء دور إقليمي جزئي أي ليس شاملا.

أ. العوامل المساعدة لسياسة فرنسا المتوسطية

ظل الإرث الاستعماري عاملا مهما في دعم الدور الفرنسي في المنطقة، فهي ذات تقارب ثقافي مهم مع دول الضفة الجنوبية والشرقية، وكان لفرنسا أيضا دور تاريخي في البلقان، بالخصوص في صربيا، كما أن لها علاقات تاريخية مع إسرائيل، ورغم ذلك، فإن أهم حضور استعماري لفرنسا كان في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أولا من خلال حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، ثم منذ بداية التدخل في الجزائر عام 1830.

ورغم أن فرنسا كانت حاضرة في المتوسط منذ بداية القرن التاسع عشر، فإن تطور المتوسط كإطار للنشاط في حد ذاته، بهوية إقليمية خالصة لم يصبح أولوية إلا مع بداية 1990[1]، إذ بدءا من هذا التاريخ حدثت تغييرات حقيقية في اتجاه توزيع وترتيب مسار وضع دولي جديد، ويمكن اعتبار عودة موضوع المتوسط إلى الترسانة الخطابية لفريق القيادة الذي تولى الحكم في عهد الرئيس ساركوزي، إلى تقليد سياسي متجذر في فرنسا منذ القرن التاسع عشر[2]، ومنذ نهاية الحرب الباردة ازداد الاهتمام الفرنسي السياسي والأمني بالمتوسط، وحاولت إظهار أهميتها فاعلا إقليميا قادرا على صون الأمن بالتنسيق مع الشركاء الأوروبيين المتوسطيين، كما كان الشأن مع إحداث قوة التدخل السريع بين

---

1 Dorothée Schmidt, «Le retour des français» in Confluences Méditerranée, n°63, l'Harmattan, 2007/4, p. 14.

2 Dorothée Schmidt, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée …», op. cit.

فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ومناورات حاملـــة الطـــائرة ذات الــدفع النـــووي في المتوسط، ورفض العضوية الكاملة في الناتو.

لقد جعل الخروج الضعيف لفرنسا من الحرب العالمية الثانية مقارنة مـــع بـــاقي الحلفاء تنهج أسلوبا جديرا بالاهتمام، لا يزال يطبع علاقاتها بباقي المتوسط، يتمثل هذا الأسلوب الجديد في المصالحة مع ألمانيا وإطلاق عملية التكامل الأوروبـــي، وانطلاقـــا من هذه الآلية الجيوسياسية اعتمدت فرنسا دبلوماسية مزدوجة في التعاطي مع المنطقة:

- التصرف كقوة إقليمية وأيضا دولية، تتمتع بنوع من الاستقلال الإستراتيجي عن باقي التحالف عبر أطلسي، مما يجعلها تسعى للمبادرة في الحفاظ على مـــا يسمى بمصالحها الكبرى.
- التصرف عبر الاتحاد الأوروبـــي كلما استدعى الأمر ذلك، بالخصـــوص في بعض القضايا ذات الثقل الكبير.

وفي السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الواحد والعشـــرين، وإثـــر التوجه الأطلسي لفرنسا وعودتها للعضوية العسكرية للحلف، اســـتخدمت الآليـــة نفسها في لعب دور مركزي في العمليات العسكرية ضد ليبيا، إذ سعت للتدليل عن أهميتها طرفا معبرا عن الهوية الدفاعية الأوروبية.

ولعبت فرنسا في إخراج مسلسل برشلونة إلى الوجود دورا مهما، حيث تعـــد بالإضافة إلى ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا راعية أساسية له، كما كان لهـــا دور بـــارز في توجيه السياسة الأوروبية للجوار وتعميمها على جنوب وشرق المتوسط، حيـــث إن هذه الأخيرة كانت موجهة في الأصل إلى الجيران الشرقيين لأوروبا، وطالبت فرنسا بإدماج الشركاء المتوسطيين لمسلسل برشلونة خلال المجلس الأوروبـــي بكوبنـــهاغن عام 2002[1]، وفي مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، استعانت فرنسا بتحيين خطاب أكاديمي قديم نسبيا في فرنسا مع انتقاد مسلسل برشلونة، واستعانت في إخراج هـــذه الخطة بحملة دبلوماسية حقيقية أظهرت العراقيل التي أصبحت تواجـــه الدبلوماســـية الفرنسية ليس فقط خارج الاتحاد الأوروبـــي ولكن داخله أيضا، مـــن ثم عـــادت فرنسا للعمل وفق الآلية الأوروبية، ولقـــد كشـــف عـــن ذلـــك هنـــري غـــاينو

1 Larabi Jaidi, L'Union pour la Méditerranée: un regard du sud, in Méditerranée 2030, op. cit., p. 260.

Henri Guaino المستشار الخاص لنيكولا ساركوزي: "لا يجب القيام ببناء مشروع إلى جانب أو خارج الاتحاد الأوربـــي، يشكل ذلك نقطة انفلات كبيرة، يجب علينا عدم اتخاذ أي قرار إستراتيجي في هذا المجال دون موافقة كل شركائنا"[1].

بهذا الأسلوب أظهرت الدبلوماسية اتباع منهجيـــة الانـــدفاع الفرنســـي – الانفرادي لإظهار أهميتها قوة متوسطية ولها في المتوسط مصالح مترابطـــة، كمـــا أظهرت لأهميتها باتباع منهجية الآلية الأوروبية، في إطـــار مسلســـل برشـــلونة، وتوسيع سياسة الجوار، والعودة بالاتحاد من أجل المتوسط إلى توافـــق المؤسســـات الأوروبية، وسعت فرنسا باستمرار لإبراز دورها المتوسطي، على الأقـــل في ظـــل استمرار نظام متوسطي هش وغير منسجم.

ب. العناصر المؤهلة لدور فرنسا الإقليمي

لا بد من توفر بعض العناصر التي تسمح للدولة بـــامتلاك مقومـــات القـــوة الإقليمية، وأول هذه العناصر حجم القوة والقدرة وهما بمنـــزلة وسائل للسياســـة الخارجية حسب رايمون أرون، ويعرف هذا الأخير القدرة بأنها "اســـتطاعة فعـــل، إنتاج أو تدمير"[2]، كما يضيف أن "القدرة على الساحة الدولية هي استطاعة وحدة سياسية فرض إرادتها على الوحدات الأخرى، باختصار، القدرة ليست شيئا مطلقا ولكنها علاقة إنسانية"[3]، بينما القوة لها مميزات خاصة، على الأقل إلى حدود العصر النووي، ويميز في هذا الصدد بين نوعين من القوة:

- القوة المحتملة أو الكامنة Potentielle:وهي مجموع المصادر المادية والبشـــرية والأخلاقية التي تملكها كل دولة على حدة على الورق.
- القوة الفعلية: Actuelle وهي الموارد المعبأة لقيادة السياسة الخارجية في وقت الحرب أو السلم، وهي تقترب من القوة العسكرية، يختصر رايمون أرون كل هذه الخصاص في كلمتين مجردتين هما الإرادة والاستطاعة[4].

---

1 Voir Mehdi Lahlou, «L'Union pour la méditerranée une grande idée en manque du socle politique clair», in Ali Sedjari (s.d), Euromediterranée histoire d’un futur, op. cit., p. 109.

2 Raymond Aron, op. cit., p. 58.

3 Ibidem.

4 Ibid., p. 60.

انطلاقا من هذه المحددات، فما حجم القوة التي تملكها فرنسا، وما قدرتها على توظيف مقومات القوة هذه لتصدير سياستها الخارجية؟ وبطريقة أخرى، ما حدود إرادتها وحجم استطاعتها؟

يمكن أن يؤدي جواب عن سؤال كهذا إلى تقييم الدور الفرنسي في إقليم المتوسط ومعرفة دور فرنسا الحقيقي، لا يسمح حجم القوة الفرنسية بتخويلها مكانة قوة عظمى، أو قوة كبرى إذا ما تم الأخذ بمرونة في تصنيف الدول حسب أهميتها في توازن القوى العالمي، ولكن يخولها مكانة قوة إقليمية أوروبية أو أورومتوسطية، ولا يتميز هذا الوزن الأخير بالثبات أمام حجم التنافس في المتوسط وصعود دور قوى أخرى متوسطية أو وافدة عن المتوسط، وتتغير بعض معاني القوة نفسها، ومن هذه الزاوية فإنه يمكن تحديد مؤهلات فرنسا كقوة إقليمية من خلال:

- حجم القوة الفرنسية الشاملة مقارنة بباقي دول الأورومتوسط.
- حجم العلاقات الفرنسية الثنائية والإقليمية مع دول المتوسط.

تتمتع فرنسا بمؤهلات تجعلها أهم قوة متوسطية، تتميز إستراتيجيا بتفوقها العسكري والنووي، كما تعد واحدة من أهم الاقتصاديات العالمية، ولفرنسا وزن ديمغرافي ووزن في استقبال الهجرة المتوسطية والدولية، وإشعاع ثقافي وحضاري مهم بالمنطقة، كل هذه العناصر لا يمكن قراءتها معزولة عن أربعة متغيرات ضاغطة عن استدامة هذه المؤهلات:

- متغيرات البيئة الدولية، وظهور قوى أكبر حجما ومبعثرة جغرافيا.

نشير إلى أن ذكر هذه الخصائص استنادا إلى كاتب تقليدي في السياسة الدولية كرايمون أرون يعبر عن اقتناعنا بأن القوة وتمظهرات القوة تبقى جوهر السياسة والسياسة الدولية بشكل خاص، لا تغير العناصر الجديدة المعروفة بالناعمة – مثلا – عند جوزيف ناي الابن أو اللينة أو عناصر القوة الجديدة من أهمية عناصر القوة، وتبقى هي بدورها من صلب عناصر القوة، لا توحي حيازة التكنولوجيا عن ضعف في حيازة القوة الأخرى الصناعية والعسكرية، تعتمد ألمانيا أو اليابان القوتان غير العسكريتين على القوة العسكرية الأمريكية في تأمين وجودهما، وتستعين إسرائيل الدولة الصغيرة جغرافيا بالأمن الإستراتيجي الأطلسي وبالانفراد النووي، لم تمنع العناصر الديمقراطية والتجارية المعاصرة كأشكال من السياسات اللينة شائعة التوظيف من حيازة السلاح وتطور الصناعات الدفاعية ومن الاهتمام بالتطور الديمغرافي وتنويع سياسات النفوذ الجغرافية.

- متغيرات البيئة الإقليمية من خلال تناقض مطالب دول المنطقة، ونهجها خيار البدائل الجيوثقافية والجيواقتصادية، وتنافسها في نظام إقليمي غير متجانس، وسعي بعضها لحيازة استقلالها الإستراتيجي، وقدرتها الذاتية.
- تعدد شبكة التحالفات إما الموروثة تاريخيا وإما الناتجة عن رغبة كل دولة ضمان استقلالها الإستراتيجي واستقلال الهوية السياسية، والاستفادة من أكثر من شريك، بالخصوص، الشركاء ذوو الثقل المتزايد في المؤسسات الدولية.
- واقع تدفق العلاقات الفرنسية إزاء المنطقة، على مستوى القيم والرموز والتجارة وتدفق رؤوس الأموال والاستثمار.

لا يمكن لهذه العناصر تحقيق النجاح لخطة تعاون أورومتوسطي دون الرضوخ للتوافق.

تعد إيطاليا على المستوى التجاري – مثلا – أول فاعل تجاري في المتوسط، من خلال حجم معاملاتها مع مختلف مناطق المتوسط، بينما توجد فرنسا في الصف الثاني تليها ألمانيا، ثم وبالترتيب الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، بلدان الخليج، اليونان، روسيا، المملكة المتحدة، إسبانيا، النمسا، وفي الأخير تركيا البلد المتوسطي الوحيد خارج الاتحاد الأوروبي الذي يمكن الإشارة إليه[1]، وتهتم رؤوس الأموال الفرنسية بوجهات مختلفة، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية، مع استمرارها في بعض البلدان المتوسطية بحكم علاقات تاريخية أو ناتجة عن حقبة الاستعمار[2].

---

1 Guillaume Alméras et Cécile Jolly, op. cit., p. 60.

2 علما بأن فرنسا سجلت الرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار الدولي بين 2004 و2006 بـــ 149 مليار دولار.
Guillaume Alméras et Cécile Jolly, op. cit., p. 60.

الجدول (3) مواقع الشركات ذات الرساميل الفرنسية في العام 2006

	عدد المواقع implantations	عدد الأجراء	متوسط عدد الأجراء	ترتيب فرنسا حسب الأرصدة من الاستثمار المباشر
البرازيل	460	250000	543	4
بلغاريا	142	6000	42	14
الكاميرون	360	30000	83	1
كوريا الجنوبية	200	36000	180	4
مصر	95	40000	421	4
اليونان	100	30000	300	1 في 2006 enflux
لبنان	90	5000	56	1
المغرب	500	65000	130	1
رومانيا	4000	90000	23	4
السنغال	250	22000	88	1
تايلاند	350	70000	200	18
تونس	1150	102000	89	1

Source: mission économiques, mnefi-dtpe, Cité in Guillaume Almeras et Cécile Jolly, op. cit., p. 73.

تظل فرنسا بائعا أساسيا للسلاح لبلدان المتوسط، ولكنها تلقى منافسة حقيقية من طرف أربعة بلدان أساسية أولها الولايات المتحدة الأمريكية ثم روسيا والصين والمملكة المتحدة، وثقافيا تعرف اللغة الفرنسية وإعلامها تراجعا في المتوسط، تواجهها لغات عالمية كالإنجليزية وبشكل أقل الإسبانية، غير أن هناك معطى جديدا هو قيد التشكل، يمكن له المساهمة مستقبلا في إحداث انقلاب ديمغرافي في فرنسا، يتعلق الأمر بتزايد السكان المسلمين في فرنسا وفي أوروبا الغربية – عموما –، حيث يتوقع منتدى بيو Pew للدين والحياة العامة بواشنطن في تقرير أصدره في

يناير 2011 تصاعدا في نسبة المسلمين في فرنسا بأكثر من 10% في أفق عام 2030[1].

يمكن لهذا المعطى أن يضفي على فرنسا وجها إسلاميا بالإضافة إلى وجهها المسيحي، ومن ثم تكتسب موقفا جديدا في تواصلها مع باقي المتوسط، ومن بينها دول البلقان المتوسطية المسلمة أو التي تعرف كثافة في السكان المسلمين، ويمكن أن يساهم هذا المعطى في القرن الثاني للألفية الثالثة في تغيير إستراتيجي حقيقي في الحدود الدينية، ومن ثمت يمكن لبعض الدول مثل فرنسا أو بلجيكا أن تكون طرفا في المنظومة الإسلامية إضافة للمنظومة المسيحية.

تحتم هذه العناصر جميعها على فرنسا نهج دبلوماسية دينامية ترتكز على مبدأ العمق الأوروبي بالخصوص، وبالبحث في صيغ التعاون الثنائي، إذ إن مقومات القوة الإقليمية الفرنسية مجبرة على الخيار التوافقي في ظل التنافس في إقليم المتوسط.

2.1. خيار الدبلوماسية التوافقية

تقوم سياسة فرنسا إزاء المتوسط على دبلوماسية تعي حدودها رغم تعبيرها عن إرادة مندفعة – أحيانا – ويتضح ذلك من خلال العمل من داخل التوافق الأوروبي من جهة، وبالتشاور مع شركائها المتوسطيين من جهة أخرى، لكن دون أن يمنع ذلك من إظهار محدودية الاستطاعة على فرض مقاربتها.

أ. التوافق مع الدول الأوروبية المعنية بالمتوسط

تختار الدول نهج أسلوب التوافق في اختياراتها وعلاقاتها عندما لا تكون في مستوى من القوة يؤهلها لفرض سياستها ولو بالأساليب الدبلوماسية، اعتمدت فرنسا هذا الأسلوب تاريخيا بعد الحرب العالمية الثانية داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك باختيارها تشييد مرحلة جديدة، لا يمكن لفرنسا التصرف فيها على هواها حول كل ملف يمكن له التأثير في شركائها الأوروبيين ومنهم ألمانيا بالخصوص،

---

1 Voir: Démographie des religions: Estimation de la population musulmane 2030, cité dans le site de la géopopulation: /http://www.geopopulation.com/20110511/1464

ولا يمكن لها نهج أي طريق يمكن له أن يكون ذا صلة بالاتحـــاد الأوروبـــــي دون المرور عبر المؤسسات الجماعية الأوروبية، وعندما يتعلق الأمر بـــالبحر الأبـــيض المتوسط، من المؤكد أن الموضوع ذو صلة وطيدة بمصالح الدول الأوروبية الأساسية ومنها ألمانيا وأيضا المملكة المتحدة كدولتين غير مشاطئتين للمتوسط إضافة للدول الأوروبية المتوسطية، نتيجة هذه الضغوط، كانت كل السياسات الأوروبيـــة إزاء المتوسط سياسات توافقية، مثل الشراكة الأورومتوســـطية والسياســـة الأوروبيـــة للجوار، وخضع الاتحاد من أجل المتوسط المحدد نفسه لكونه يمس عدة قضايا تدخل ضمن ما يمكن دعوته بمجالات التقاطع الدبلوماسي والإستراتيجي.

يقع ضمن هذه المجالات الاهتمام المشترك بتأمين مستوى العلاقات مـــع دول الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط، وتحديد السياسة المناسبة مع تركيا، ومستقبل ملفها للانضمام للاتحاد الأوروبـــي، وتأمين العلاقات الطاقية، وتحديـــد سياســـة مناسبة للهجرة، هذه كلها عناصر بالغة الأهمية تهم دولا أخرى إلى جانب فرنســـا وعلى الأهمية نفسها، وهذا كان كافيا لفرض وجهات نظرها على فرنسا للحفاظ على طابع الشراكة الأورومتوسطية بل وأيضا الأوروأطلسية في كـــل سياســـاتها المتوسطية الأساسية.

ب. التشاور مع الشركاء المتوسطيين الجنوبيين

تميزت علاقات دول شمال إفريقيا والشـــرق الأوســـط مـــع العلاقـــات الأورومتوسطية بالانفعالية وأحيانا بالسلبية، والدليل على سلبيتها تلك عـــدم تقديمها أية بدائل موضوعية، فبين منخرط دون تحفظ وبين متحفظ دون مبرر مقنع تراوحت معظم ردود أفعال الـــدول المتوســـطية الشـــريكة للاتحـــاد الأوروبـــي، ولكونها بلدانا شريكة، فإن الطرف الأوروبـــي أو الأطـــراف المعنية بالتعاون الأورومتوسطي عملت على اقتـــراح السياســـات وجـــذب الشركاء والجيران إليها، وكانت فرنسا مجبرة على البحث عن سبل إيجاد دعم وتأييد من هذه الدول عندما اقترحت خطة الاتحاد المتوسطي، وكان ذلـــك بمثابة تخويل المبادرة الفرنسية بشأن الاتحاد المتوســـطي عمقـــا وأهميـــة إزاء الأطراف الأوروبية المعارضة لها أو المنتقدة لها، ولكن ذلك لم يتحقـــق، بـــل

هاجمت بعض دول الضفة الجنوبية (مثل ليبيا والجزائر) هذا الاقتــراح تحــت دعاوى مختلفة، ومن بينها استمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وأيدته بعضها الآخر دون إضافة أي شيء كبير إليــه (كــالمغرب ومصر).

لم يمنع هذا الموقف هذه الدول من المشاركة في الاتحــاد والعضــوية فيــه، وباستثناء ليبيا فإن البلدان الأخرى كانت لها أدوار متفاوتة تراوحت بين الانخــراط الرسمي كتونس ومصر وبين الانخراط العادي، وقد توخت فرنسا دبلوماسية تقــوم على التركيز على أهمية الدور المصري في توجيه التعاون الأورومتوسطي، وهــو في الحقيقة نتاج موقف يرتكز على أهمية بلد كمصر مــن الناحيــة الجيوســترإتيجية والجيوسكانية، ولا ينافس مصر في هذه المكانة المتوسطية سوى تركيا الــتي تبقــى عنصرا أساسيا في مسار التعاون الأورومتوسطي ولكن ذات أولويات متميزة نسبيا عن مصر.

ويرى غيوم ألميراس وسيسيل جــولي *Guillaume Alméras* و*Cécile Jolly* وجوب "تخيل ظهور منظمة إقليمية في المتوسط، حــول مصــر وخصوصــا تركيا"[1]، تجعل مؤهلات تركيا، وبدائلها المتنوعة، وأولويتها للانضمام للاتحاد الأوروبــي، وشراكتها الأطلسية، ذات اهتمام محدود بالتعاون الأورومتوسطي أمام حجم البدائل المتاحة لها، غير أن لتركيا عمقا متوسطيا لا يمكن تجاهلــه، ويمكن ملاحظته في النشاط الكبير للدبلوماسية التركية في المتوسط الشــرقي ونسبيا في شمال إفريقيا، وهو وضع يحتاج لديناميكة فائقة، إذ إن كل هــذه الواجهات المميزة لتركيا لم تخولها فرصا كثيرة للتصرف إزاء جارتها ســوريا أثناء أزمة عامي 2012/2011، حدت القوى الصاعدة من حدود حركتــها، كما لم يساندها حلفاؤها على الواجهة الأطلسية، إذ إن لكل واحــد منــهم أولويته.

كانت تركيا طرفا أساسيا في الشراكة الأورومتوسطية (1995)، وفي خطاب طولون عام 2007، وصف نيكولا ساركوزي تركيا بـــ "البلد المتوسطي الكبير"،

1 Guillaume Alméras et Cécile Jolly, op. cit., p. 54.

والقادر على مساعدة أوروبا بالتقدم لأجل وحدة إقليم المتوسط، والموقف المبـــدئي لساركوزي إزاء تركيا فهو يتمحور حـــول نقطـــتين: لا يمكـــن نفـــي الأهميـــة الجيوسياسية لتركيا التي تستدعي إقامة شراكة معها، لكن هذه الشـــراكة يجـــب إقامتها خارج الانضمام للاتحاد الأوروبي[1].

ترك هذا الموقف آثارا واضحة وســـلبية علـــى نظـــرة تركيـــا للتعـــاون الأورومتوسطي، رغم الاستغناء عنه بعد الاتفاق الأوروبـــي على صيغة الاتحـــاد من أجل المتوسط، عموما تعد الباحثة دورثـــي شميـــد *Dorothée Schmidt* أن تركيا ليست لها "سياسات متوسطية" في حد ذاتها، ولكن هذا لا يمنعهـــا مـــن المشاركة في مشاريع متوسطية مقترحة من الآخرين[2]، بمعنى أن الفرق واضح بين الاتحاد الأوروبـــي وبعض قواه الأساسية والمتوسطية كفرنسا، التي تقترح سياسة متوسطية مشتركة، ودول أخرى كتركيا أو مصر التي لـــيس لـــديها سياســـة متوسطية مشتركة لتقترحها، إنما ينتظر منها أداء دور في تطوير الاندماج الإقليمي الأورومتوسطي، ويصعب تكوين مثل هذه العقيدة لدى مثل هـــاتين الـــدولتين، فمصر – مثلا – لم تتجه في عقيدتها الإستراتيجية وتكوينها السياسي التـــاريخي غرب المتوسط، إذ كانت دائما تتجه شرقا، أو بلدا معرضا لحكم إمبراطوريـــات أوروبية متوسطية قادمة من شمال المتوسط، وتحتاج مصر للقيام بـــدور كـــبير في البحر الأبيض المتوسط لتطوير عقيدة متجددة تهتم بغرب المتوسط بشكل أكـــبر، واستطاعت تركيا التي بنت أكبر إمبراطورية في البحر الأبيض المتوسط منذ عهد الرومان زمن حكم العثمانيين تطوير مكانة كبيرة لها في المتوسط، غير أن تركيـــا تمزقها جاذبيتان ثقيلتان، الأولى في الشرق (آسيا الوسطى) حيث امتدادها الثقافي واللغوي التركي، والثانية في شرق المتوسط والشرق الأوســـط حيـــث مجـــدها الإسلامي الإمبراطوري.

تجد إسرائيل، التي تربطها علاقات جدية وتقليدية مـــع دول كفرنســـا وألمانيا، في التعاون الأورومتوسطي فرصة سياسية للتقارب الإقليمي، ولكـــن

---

1 Dorothée Schmidt, «La Turquie et l'Union pour la Méditerrané», Politique étrangère, Printemps 2008/1, pp. 65-76.

2 Ibidem.

أيضا الإطار الإقليمي الوحيد والمناسب الذي يمكن أن تلتقي فيه إسرائيل مع جيرانها العرب والمسلمين جماعة، وتضفي هذه النقطة الأخيرة حساسية مفرطة على التعاون الأورومتوسطي، إذ ترى فيه بعض الحكومات في الضفة الجنوبية وبعض القوى المدنية بمثابة اعتراف بالسياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط أمام استمرار الصراع المسلح في الشرق الأوسط، وتصبغ هذه الحساسية العلاقات الأورومتوسطية ببعد إستراتيجي خاص مرتبط بالأمن الدولي عموما.

وقد تميزت الدول المغاربية بهوية متوسطية قوية، إذ إنها عبرت عبر التاريخ إلى الضفة الشمالية، وتبادلت الثقافة معها وأقامت الحكومات، بل ووسعت من حدودها، وينطبق الأمر نفسه على دول غرب المتوسط الثلاث (إيطاليا وفرنسا وإسبانيا)، تحافظ هذه الدول على حد من التشاور المتوسطي، يهم إدارة مشكلات متنوعة، تتميز هذه البيئة بعدم اتساق في الهويات السياسية، وفي إدراك البحر الأبيض المتوسط، وكذلك إدراك الإقليم المتوسطي لدى الدول المعنية، وتجعل مثل هذه الميزات من تعريف الإقليم المتوسطي وشروط التعاون الإقليمي في حاجة إلى إدراك وتحديث متواصل، ورغم ذلك لا يمكن القول باستحالة هذه العلاقات وعدم جدواها، فهو قول يعاكس العمق التاريخي، إذ إن علاقات متينة بين الجيران المتوسطيين هي أقل المكاسب أمام التقلب المستمر والتفاعل الدولي المتواصل في منطقة حساسة جدا، ويمكن إحداث ذلك عن طريق التشاور الذي لم يحدث بالشكل المطلوب منذ بداية المسار الأورومتوسطي، سواء بين الجيران الأورومتوسطيين أو بين الجيران الجنوبيين فقط.

الجدول (4) النزوع الإقليمي المتوسطي لبلدان جنوب وشرق المتوسط

البلد	حجم البلد في المتوسط	النزوع الإقليمي المتوسطي للبلد
المغرب	بلد متوسط	نزوع في غرب المتوسط، ونحو الاتحاد الأوروبي
الجزائر	بلد كبير	نزوع في غرب المتوسط
تونس	بلد صغير	نزوع في غرب المتوسط، ونحو الاتحاد الأوروبي
ليبيا	بلد صغير	يرجح أن تبني ليبيا علاقات موسعة في غرب المتوسط ومع الاتحاد الأوروبي بعد 2011
مصر	بلد كبير	نزوع شرق أوسطي
الأردن	بلد صغير	بلد شرق أوسطي باهتمامات أورومتوسطية
إسرائيل	بلد صغير	لا يمكن لإسرائيل اعتماد مشروع إقليمي متوسطي أو في إحدى جهات المتوسط بالنظر لعلاقاتها المتوترة مع الشركاء المتوسطيين، ولهذا السبب تم تصنيفها بلدا متوسطيا صغيرا
لبنان	بلد صغير	بلد ذو اهتمام أورومتوسطي
سوريا	بلد متوسط	بلد شرق أوسطي، يرجح تزايد اهتمامه بالمتوسط بعد سقوط حكم بشار الأسد
تركيا	بلد كبير	بلد شرق متوسطي

المصدر: إعداد الكاتب.

يكشف هذا الجدول المبسط (رقم 4) أهم النـزعات الإقليمية في الدول الجنوبية والشرقية للمتوسط، ويظهر أنها نـزعات تحت إقليمية في حال وجودها، علما بأن هذه النـزعات تحت الإقليمية لا يتم التعبير عنها بسياسات لهذه الدول، إنما فقط برصد تدفقاتها، واستجابتها للعلاقات التي تقترحها الدول الأوروبية مثل ما هو الحال عليه في غرب المتوسط، أو بالحفاظ على فرص المناورة لتركيا في شرق المتوسط، أما بعض الدول وإن كانت لديها اهتمامات متوسطية فهي اهتمامات ثانوية مقارنة بارتباطها بالشرق الأوسط مثل سوريا ومصر، أما إسرائيل فهو البلد الذي لا يستطيع تقديم السياسات المتوسطية إلى المنطقة، علما بأن إسرائيل بلد شرق أوسطي، ويربط هويته بالتاريخ اليهودي الذي يمتد في الشرق الأوسط وليس في المتوسط جهة الغرب، كما أن صورته تجعله معنيا أكثر بالاستجابة للسياسات الأورومتوسطية وليس قادرا على المبادرة فيها، وتعرف هذه البلدان الشرقية (وهي إسرائيل ولبنان وسوريا وأيضا تركيا) مستوى من التوتر في شرق المتوسط ناتجا عن إدارة مشكلة النـزاعات البحرية وتحديد الحدود البحرية، ولقد تم تمييز هذه البلدان إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، مراعاة أولا لحجم اهتمامها المتوسطي، وقدرتها على الفعل الإقليمي المتوسطي، وثانيا بعض الميـزات الجغرافية والسكانية والإستراتيجية، وتم وضع الجزائر ضمن البلدان الكبيرة لأن لديها مستوى من القدرة على التأثير نتيجة تصديرها للغاز، رغم أن لديها نـزوعا أقل متوسطية من المغرب، كما تم وصف المغرب بالبلد المتوسط كونه ضعيف المبادرة في المتوسط، رغم أنه كثير الاستجابة، إضافة إلى أن المغرب لا يتوفر على أوراق ضغط قوية على جيرانه الجنوبيين والشماليين.

يبدو أن التشاور في بيئة منقسمة على نفسها من جهة، وقليلة الوعي بالإقليمية المتوسطية من جهة ثانية، تجعل بعض السياسات تتعرض لانتكاسات سريعة، وتبدو أحيانا كرغبات لتوثيق حضور وتطويق أوروبا لجوارها المتوسطي، تضغط في مقابل ذلك التوجهات نحو تنويع السياسات والفرص بدول المنطقة إلى الالتفات لأكثر من جهة.

2. ضغوط البدائل

يعرف مجال المتوسط فراغا رغم وجود عدة آليات تحت إقليمية للتنسيق والتعاون في المتوسط، مثل آلية حوار 5+5[1]، ورغم إقامة الشراكة الأورومتوسطية وتطويرها، ويبقى أهم فراغ غياب تعاون مؤسسي منظم إقليميا، ويعود ذلك لعناصر نظرية يتحكم فيها الإرث التاريخي وتناقض المصالح، وعدم تقاسم الهوية المتوسطية، وأيضا بالنظر للبدائل الأخرى أمام عدم وجود واقع مادي إقليمي، وحجم التناقضات التي لا تحد منها معايير التضامن والتكامل.

1.2. البدائل في المتوسط

لا ينال إقليم المتوسط البعد نفسه الإستراتيجي لدى مختلف دول المنطقة رغم أن التفاعلات والتدفقات هي واقع مادي متزايد، ومن ثم يمكن التمييز نظريا في مكونات الإقليم المتوسطي، بين دول ذات بدائل متنوعة يشكل المتوسط أحد مجالاتها، ودول ذات بدائل محدودة، يعد التعاون الأورومتوسطي عمقها الأساسي، كما يشكل البحر الأبيض المتوسط سمة إستراتيجية لها.

أ. الدول ذات البدائل المتنوعة

يرتكز تنوع البدائل على وجود عدة واجهات جيوسياسية وجيوإستراتيجية بحرية أو برية، إقليمية أو قارية، تسمح لهذه الدول بالتحرك والتعامل على عدة واجهات، والدخول في توافقات متنوعة، وتتميز بعض الدول المتوسطية بهذه الميزة، ما يجعل مقاربتها للمتوسط جزءا ضمن سياسة متكاملة لهذه الدولة إزاء محيطها الإقليمي، أو مجالا مستقلا ضمن مجالات متعددة، يخضع كل واحد منها لسياسة مميزة أو شبه مستقلة.

ويشكل معيار البدائل المتنوعة ميزانا مؤثرا في صياغة سياسة الدول في المنطقة إزاء المتوسط، ويمكن ذكر بعض الدول التي تتميز بهذه الخصيصة وعلى رأسها

---

1 آلية الحوار 5+5 تأسست عام 1990، وتضم كلا من البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا وموريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، ومن المرجح انضمام كل من مصر واليونان إليها، وهي آلية محدودة التأثير وتقتصر في الغالب على التنسيق الأمني.

تركيا، فهي بلد متوسطي، ولكنها تميز بين شرق المتوسط، حيث لديها حسابات معقدة وغرب المتوسط ووسطه كذلك حيث أهدافها أقل.

تنظر تركيا إلى بحر إيجه الذي يمكن اعتباره ذراعا[1] للبحر الأبيض المتوسط بأنه مجال بحري منفصل عن إستراتيجيتها في شرق المتوسط، والتي تقوم في حالة جزر إيجه بتنافس مركب ومخاوف من اليونان، حيث تعد حسب أوغلو "العامل الذي يضيق على أنفاس تركيا ويمكن أن يفتح بوابة الحرب عليها في أي لحظة، ويعود ذلك إلى الأخطاء التي لا تغتفر لتركيا بسبب عدم امتلاكها إستراتيجية بحرية متكاملة"[2]، وتجدر الإشارة إلى أن بحر إيجه يشكل أحد المجالات البحرية ذات الحساسية الفائقة لتركيا في شرق المتوسط، نتيجة نزاعها مع اليونان حول تحديد مجال سيادة كل دولة على مياه بحر إيجه، وهو نزاع تاريخي موروث عن تداعيات ما بعد الحرب العالمية الأولى وإبرام تركيا اتفاقية لوزان في 24 يوليو/تموز 1923، التي نظمت علاقات تركيا مع القوى الجديدة في شرق المتوسط، ومن بين عناصر الاتفاقية تخلي تركيا عن المجالات التي كانت تحت الحكم العثماني، ومن بينها جزر إيجه وقبرص، واعتبار مضيقي الدردنيل والبوسفور ومجموعة من الجزر المحيطة بهما منزوعة السلاح أو غير قابلة للعسكرة، ونصت الاتفاقية أيضا على أن تركيا تمارس سلطتها فقط على الجزر المتواجدة داخل مسافة ثلاثة أميال من ساحلها وتتخلى عن كل حقوقها في جزر بحر إيجه[3].

1 يتميز البحر الأبيض المتوسط بأنه بحر شبه مغلق، فهو لا يربطه بالمجالات البحرية الخارجية سوى مضيق جبل طارق مع الأطلسي وقناة السويس مع البحر الأحمر، وقناة الدردنيل مع البحر الأسود، وهذا الأخير هو بحر شبه مغلق، إذ لا قيمة له كبيرة دون الولوج منه إلى البحر الأبيض المتوسط، ويتكون البحر الأبيض المتوسط من عدة بحار أخرى وهي: بحر إيجه، بحر مرمرة، بحر الأدرياتيكي، البحر الأيوني، بحر تيرينيان، بحر ليغوريين.

2 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 180.

3 حول مختلف أوجه هذا النزاع يمكن العودة لاتفاقية لوزان في 24 يوليو/تموز 1923، كما يمكن الاطلاع على الدراسة القانونية الآتية:

Andrea Caliguiri, "Statut de la mer Egée entre revendication nationale et droit international", in (s.d), Guisppe Cataldi, La mediterranée et le droit de la mer à l'aube du 21ème siècle, Bruylant, Bruxelles 2002, pp. 381-412.

ويرتبط موضوعيا بهذا الحوض نزاع قبرص بين اليونان وتركيا، حيث ينتميان معا للحوض نفسه الذي هو شرق المتوسط، وحسب أوغلو كذلك فإنه "لا يمكن تقييم المسألة القبرصية ولا مشكلة بحر (إيجه) بتكامل إستراتيجي دون تحديد إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وإستراتيجية شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، وتحقيق التنسيق بين هذه الإستراتيجية والسياسات المتعلقة بالمناطق البرية القارية والقارية القريبة"[1]، وإضافة لهذا البديل تنظر اليوم تركيا بأهمية بالغة لعلاقاتها مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تميزت علاقاتها معها في عهد النظام الثنائي الاستقطاب بالحذر والمخاوف.

تهتم تركيا أيضا ببحر قزوين وبالبحار الأخرى القريبة كالبحر الأحمر، ومن جهة أخرى، تدخل تركيا في علاقات بديلة يوفرها لها موقعها الجغرافي، مثلا العلاقات مع آسيا الوسطى والقوقاز وإيران والشرق الأوسط، هذا الأخير الذي

سيعرف هذا النزاع تداعيات إضافية بعد مصادقة اليونان على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (مونتي غوباي)، إذ كانت تعني هذه المصادقة توسيع امتداد مياهها الإقليمية من ستة أميال إلى 12 ميلا طبقا للمادة الثالثة من اتفاقية قانون البحار التي تقول: "لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلا بحريا مقيسة من خطوط الأساس المقررة وفقا لهذه الاتفاقية"، إن تطبيق هذا المعيار كان يعني إمكانية لليونان في رفع مجال بحرها الإقليمي من 43.5% إلى 71%، في الوقت الذي لا يتجاوز في حالة الطرف التركي 1.2%، أي من 7.5% إلى 8.7% وخفض أعالي البحار من 49% إلى 19.7%، وتقليص المياه الدولية إلى هذا الحجم بعد تلك التي قامت بها اليونان بعد إبرام اتفاقية مونرو عام 1936 تضيق مجال الملاحة على تركيا.
ترفض تركيا هذا التمديد الذي قامت به اليونان للمياه الإقليمية استنادا على عدة عناصر قانونية، منها أن تطبيق المادة الثالثة لا يجب أن يكون تعسفيا ولا بد أن يراعي تقابل البلدين الذي تنص عليه المادة 15 من اتفاقية قانون البحار (مونتي غوباي)، وكذا مراعاة المادتين 120 و300 من الاتفاقية نفسها، وعناصر إستراتيجية، منها إضعاف العمق البحري لتركيا بالخصوص إزاء دولة كاليونان التي تتصاعد خلافاتها مع تركيا في كل حين.
ويضاف إلى النزاع حول المياه الإقليمية النزاع حول الجرف القاري، ويمكن تلخيص حيثيات هذا الخلاف حول سؤال كالآتي: هل يحق لجزر ومنها جزر بحر إيجه أن يكون لها جرف قاري؟ فلو كان الجواب نعم، فإن ذلك يعني اتساع النفوذ البحري لليونان على حساب تركيا، أما إذا كان الأمر عكس ذلك فإنه سيتيح لتركيا مجالا أوسع للاستغلال والتنقيب على الثروات، تتشبث اليونان بالمادة 121 من اتفاقية مونتي غوباي، بينما تتشبث تركيا بالامتداد الطبيعي لهضبة الأناضول في الجرف القاري إلى غرب عدد من الجزر في بحر إيجه.

1 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 196.

أصبحت تولي له أهمية بالغة، إذ استطاعت إنشاء مجلس للتعاون الرباعي The Quartet Cooperation Council يضم كلا من تركيا وسوريا ولبنان والأردن[1]، ورغم أنها كلها دول متوسطية فإنها ليست مرتبطة بخطة تعاون متوسطي، وبلغت التجارة التركية مع بلدان الشرق الأوسط 19% من مجموع تجارتها في عام 2008 بينما لم تكن تتجاوز 9% في 1996، كما قفز حجمها من سبعة مليارات دولار في 2002 إلى 28.8 مليار دولار في 2009[2]، ترتبط تركيا كذلك باتفاق تعاون اقتصادي مع الدول المطلة على البحر الأسود وأيضا مع آسيا الوسطى، وتتواجد ضمن حلف الناتو وتتطلع للانضمام للاتحاد الأوروبي.

تتعاطى تركيا مع البحر الأبيض المتوسط كجزء ضمن سياسة متكاملة ومتعددة الواجهات، مع أن أهم التحديات العسكرية لتركيا ذات علاقة وطيدة بالمتوسط وبحوض المتوسط الشرقي خصوصا، بما فيه ضبط العلاقات في البحر الأسود، وقد تتنافس مستقبلا مع إسرائيل كذلك التي ظلت تؤثر في المنطقة، وكذا مع دول أخرى لها سياسة خاصة في المنطقة كروسيا إضافة لتنافسها التقليدي مع اليونان.

ويمكن ذكر إسرائيل أيضا، إضافة لتركيا، غير أن البدائل المتوفرة لإسرائيل تشكل لها تحديات كبرى، من قبيل البحث عن تحالفات في آسيا حيث تتجه موازين القوة في النظام الدولي، والاهتمام أكثر بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن العوامل المتمثلة في ضيق البيئة الجيوسياسية لإسرائيل تدفعها للاستعانة ببعض المحاور التكتيكية إزاء جيرانها العرب وغير العرب، كما أن ضيق هذه البيئة يجعلها تهتم أكثر بالتعاون الأورومتوسطي حيث هو المجال الوحيد الذي تلتقي فيه رسميا مع الدول العربية التي لا تربطها علاقات طبيعية معها، وانخرطت إسرائيل في كل السياسات الإقليمية الأورومتوسطية أو الوافدة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد إسرائيل أحد مواضيع الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط، والمرتبطة بالأدوار المخولة للأسطول السادس.

1 See Adrià Albareda and Oriol Barba, Sub-regional in North Africa and the Middle East: lessons learned and new opportunities, 2papers IEMed, IEMed-EUROMESCO, july 2011, pp. 20-23.

2 Ibid., p. 20.

يمكن إضافة لإسرائيل وتركيا ذكر دول أخرى ذات بدائل متنوعة مثل اليونان وكذلك فرنسا، فبالإضافة لعضويتها في الاتحاد الأوروبي تستعين اليونان إما بموقعها الجغرافي وانتمائها الجيوسياسي لتوسيع علاقاتها مع دول البلقان ودول أخرى كروسيا ووسط أوروبا، ولا تمنع الأزمة المالية والاقتصادية وأيضا السياسية التي عرفتها اليونان عامي 2011 و2012 من اعتبارها بلدا ببدائل متنوعة، إذ المعيار ليس هو تفادي الأزمات التي يحتمل أن يتعرض لها أي بلد، إنما الفرص المتاحة للبلد في وقت الأزمة وغير الأزمة، ويمكن ملاحظة الدعم الكبير الذي لقيه اليونان من أهم دول مجموعة الأورو كألمانيا وفرنسا، وعن طريقهما مجموعة الثماني، ويشكل الخوف من خروج اليونان من منطقة الأورو نتيجة لأهمية الروابط البديلة المتاحة لمثل هذه الدول، كما يكشف عن حجم الآثار التي تنتج عن تغير مفاجئ وسريع وسلبي في وضعها إزاء شركائها في البديل، وفي وضع الشركاء فيما بينهم.

تستفيد فرنسا من توزيع نسبي لعلاقاتها الدولية ومن أدوارها المتعددة إقليميا ودوليا، ورغم هذه الميزة التي تتوفر عليها هذه الدول، فإن أهمية عنصر البدائل هذا يرتبط بحجم الدولة وقوتها أيضا، ويمكن وضع مصر أيضا في خانة الدول ذات البدائل المتعددة، بالنظر لمرونة حركتها عربيا، وخليجيا وإفريقيا وفي شرق المتوسط والشرق الأوسط، تتميز بدائل مصر بمحدوديتها، فهي لا تتوفر على أي وضع يجعلها تؤثر في الآخرين أو يؤثر فيها الآخرون بالشكل الكبير، إذ في الجنوب يقع جيران ضعفاء، هاجس مصر معهم هو أمن مياه النيل، الحالة الوحيدة التي يمكن ذكرها هنا هي التزامها بالسلام مع إسرائيل، ويعد تخلي مصر عنه ذا أثر سلبي على أحد مكونات بيئتها وهو إسرائيل.

يعد البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية لكل الدول المطلة عليه، والمذكورة أعلاه، بالنظر لارتباطها الكبير بتحديات إستراتيجية في المتوسط، وكونه ساحة المواجهة البحرية الأساسية لبعضها والوحيدة لبعضها الآخر مثل اليونان وإسرائيل وتركيا، فهذه الأخيرة رغم انفتاحها على بحر قزوين فإن أهم تفاعلاتها البحرية موجودة على الجهة المتوسطية بما فيه البحر الأسود الذي يرتبط جيوإستراتيجيا وجيواقتصاديا بشرق المتوسط.

ب. الدول ذات البدائل المحدودة

تتميز الدول ذات البدائل المحدودة بقلة فرص تنويع علاقاقما التي يوفرها لهـــا محيطها الإقليمي البحري والبري أو القاري، لكن إضافة إلى هذا العامل ذي الميـــزة الجغرافية، فإن هشاشة الفضاءات والتجمعات التي تنتمي إليها بعض هذه الـــدول يزيد من قلة البدائل المتاحة لها، هذا إضافة لما قد تكون عليه الأوضاع الجيواقتصادية لهذه الدول من عدم توسيع فرص هذا التنويع.

لا يبدو من السهل تحديد مستوى أو معيار ما يمكن أن نقيس به البـــدائل المحدودة، إلا أنه يمكن تحديده بشكل عام في عدم وجود أكثر مـــن بـــديلين أو ثلاثة بدائل حيوية لهذه الدول، ويزيد من صعوبة تحقيق هذا التنويع إضـــافة إلى الاختناق الجغرافي أو الجيوسياسي المذكور آنفا، محدودية إمكانيـــات الـــدول (حجم القوة)، في تنويع علاقاقما الدولية عبر البحار والقارات، ويمكن أن تخص بالذكر في هذا الإطار دول شمال إفريقيا، فرغم وجودها ضمن إطار مغاربـــي تأسس في 1989 فإن جموده لا يتيح لها بديلا واقعيا، كما أن وجودها في فضاء الجامعة العربية لا يتيح لها بديلا إستراتيجيا عميقا، حيث تعد هذه المنظمة أشبه ما تكون بمنتدى دبلوماسي أدبـــي، وقليلا ما تتدخل في قضايا تعاون حساسة، ويمكن إظهار حدود هذه البدائل بتقدير تجارة عبر إقليمية بين دول المنطقة مثلا، فهي لا تتجاوز 2,7% بين دول الاتحاد المغاربـــــي و0,9% لمجموعـــة اتفـــاق أكادير[1]، وهي لا تتجاوز نسبة 0,9% للدول المنضوية تحت الجامعة العربيـــة، كما يبين ذلك الجدول (رقم 4) الذي يكشف أيضا عن حجم الفارق مع دول أمريكا الجنوبية التي تحقق معدلا بـــ 23.2 من تجارتها عبر الإقليمية و18.3 بين دول الميركوسور[2] Mercosur[3].

---

1 اتفاق تبادل حر يضم دول تونس والمغرب والأردن ومصر.

2 تم إحداث الميركوسور في مارس 1991 عن طريق معاهدة آسونسيون Asuncion بـــين الأرجنتين والبرازيل والبارغواي والأوروغواي.

3 Azzam Mahjoub, L’intégration régionale sud-sud une perspective comparative monde arabe Amérique du sud, 4papers IEMed, IEMed, Barcelone, Mars 2008, p. 16.

جدول (5) مقارنة حصة التجارة عبر الإقليمية في التجارة العالمية من خلال المجموعات بين أمريكا الجنوبية والعالم العربي بـ (%)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المعدل
ميركوسور	19.5	/	22.8	23.2	19.8	20.7	18.0	13.6	14.7	15.3	5.4	18.3
كان[1]	12.5	/	13.2	13.2	10.5	11.1	12.6	12.2	11.3	12.7	11.2	12.0
أمريكا الجنوبية	25	/	27	27	23	25	24	20	21	22	22	23.5
المغرب الكبير	3.4	2.07	2.8	2.8	3.0	2.6	2.9	1.8	2.6	2.2	2.6	2.7
أكادير	0.9	1.0	0.7	0.8	0.7	0.7	0.8	1.3	1.1	1.0	1.4	0.9
مجلس التعاون الخليجي	5.2	4.8	5.3	5.5	5.7	4.4	4.5	4.8	4.6	5.3	5.2	5.0
العالم العربي	8.6	8.3	8.6	8.8	8.7	7.7	8.5	9.8	9.3	10.0	10.6	9.0

Source: CEPAL pour l'Amérique du sud et FMA pour les pays arabes, in Azzam Mahjoub, l'intégration régional Sud-Sud une perspective comparative monde arabe-Amérique du Sud, PapersIEMed 4, Barcelone, Mars 2008, p. 16.

لا تشكل، من ثمت، دول شمال إفريقيا بديلا في حد ذاتها لبعضها الآخر، رغم أهمية هذا العنصر في تبني سياسة إقليمية واقعية، وقد يتميز المغرب بموقعه الجغرافي، حيث يتوفر على شريط أطلسي طويل، لكنه لا يحقق له جوارا حيويا وقريبا للتعاون، كما أن العمق الصحراوي للمغرب وللدول المغاربية الأخرى لا يحقق لها جوارا حيويا للتعاون كالذي يتيحه لها الفضاء الأورومتوسطي، فالشريط الصحراوي الذي يمتد من الساحل الأطلسي إلى مصر والسودان هو شريط يعرف توترات ودولا في طريق التكون والبناء الداخلي، يسعى المغرب مثلا في مقابل ذلك لتطوير علاقات الاستثمار والتجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصا في غرب

---

1 أي جماعة بلدان الأندين La communauté Andine des Nations الواقعة غرب أمريكا الجنوبية. وتضم أربعة بلدان. هي بوليفيا والإكواتور وكولومبيا والبيرو. أحدثت منذ العام 1969 ومقرها في ليما. كما أصبحت تدعى منذ العام 1996 مجموعة الأندين. ويقدر حجم سكان هذه الدول بحوالي 100 مليون نسمة. وناتج داخلي خام يقدر بـ 900 مليار دولار. ويفترض أي انضمام للمركوسور انسحاب الدولة العضو من الكان. كما حدث مع انسحاب فنزويلا منه عام 2006 والتحاقها بالميركوسور.

إفريقيا، التي ما زالت في مراحلها الأولى، بينما تركز الجزائر وليبيا – سابقا في عهد القذافي – على المجالات الأمنية الصحراوية.

لا يقتصر الأمر على هذه الدول في إطار البدائل المحدودة، حيث يمكن اعتبار إسبانيا واحدة منها، فرغم انتمائها للاتحاد الأوروبي ولحلف الناتو فإن إكراه البيئة الجغرافية والحدود الإستراتيجية يفرض عليها تبني سياسة متوسطية مع بلدان شمال إفريقيا ومن بينها المغرب، ويسري الموقف نفسه مع إيطاليا، إذ رغم أوروبية وأطلسية هذين البلدين فإن المتوسط يشكل عمقا هوياتيا وجيوسياسيا لسياستها، ويتيح لهما البديلان الأوروبي والأطلسي فرص تنشيط سياستهما في البحر الأبيض المتوسط، في عدة مجالات، أمنية وبحرية وتجارية وطاقية من خلال حجم المبادلات مع الجزائر وليبيا، وفي مجال الصيد مع المغرب لإسبانيا ووضع الحدود البحرية، إذ إن الدول المتوسطية لم تقم بتمديد مناطقها الاقتصادية الخالصة التي حددتها معاهدة مونتي غوباي عام 1982 في 200 ميل، بالنظر للضغوط الناتجة عن كثرة الجزر والخلجان والتقابل، إضافة لإمكانية الصيد المتاحة في المياه الإقليمية، وتهتم إسبانيا وإيطاليا بالصيد في المتوسط وباستغلال الأنواع المتوسطية في الوقت الذي لم تحدد فيه حدود بحرية اقتصادية خالصة، ورغبة هذه الدول في إنشاء مناطق حفاظ على الأنواع في البحر، مثل المنطقة التي أحدثتها إسبانيا عام 2000 على السواحل الشرقية لإسبانيا وفي حدود 70 ميلا.

يفترض أن تكون الدول ذات البدائل المحدودة الأكثر تشبثا بالتعاون الأورومتوسطي وبامتلاك سياسات ملموسة في هذا الشأن، وإذا كان الأمر كذلك – نسبيا – لإسبانيا وإيطاليا، فإنه شبه غائب لدى دول شمال إفريقيا، والتي رغم التحولات التي عرفتها منذ بداية العام 2011 ما زالت لم تحدد أي أولويات في تعاونها الإقليمي، في الوقت الذي تتحرك فيه دولة كتركيا نحو شمال إفريقيا باهتمام أكبر حيث يعدها أوغلو "مهمة جدا (...) بسبب الروابط القارية القريبة"[1]، إضافة للروابط التاريخية، كما يحذر من أن تركيا ستتعرض "إلى ضعف جدي في هويتها

1 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 242.

كدولة متوسطية إذا ما انسلخت عن شمال إفريقيا بفعل تأثير الاتحاد الأوروبي المتجه إلى هذه المنطقة"[1].

يمكن أيضا تصنيف دول البلقان ضمن الدول المتوسطية ذات البدائل المحدودة، (مع استثناء اليونان كما سبقت الإشارة)، والتي يمكن أن يكون التعاون الأورومتوسطي عاملا حيويا لها سواء كأعضاء مرتقبين للاتحاد الأوروبي أو كدول مستقلة[2]، ويعد انفتاحها على بحر الأدرياتيكي بوابتها نحو باقي المتوسط ومنه دول الضفة الجنوبية، تتميز هذه الدول بحجمها الصغير.

تتميز البدائل في كل الحالات بالمرونة، وهي ليست معايير ثابتة، إذ يمكن تغييرها بسرعة، ويمكن أن تتخذ شكل محاور أحيانا، وذلك باختيار حليف أو عدد من الحلفاء وتوثيق العلاقة معهم، و لم تنشأ حول المتوسط مثل هذه المحاور المتوسطية، إذ تتميز غالب السياسات الخارجية بنوع من الحفاظ على التوازن حتى أثناء اشتداد النزاعات، إلا أن تعزيز المحاور يستفاد منه دوليا لتعزيز مكانة إقليمية، مثل المغرب والجزائر، وكلاهما ذو بدائل محدودة، غير أن البدائل أكثر أهمية من المحاور، فالمحاور غالبا تخضع لسياسات تكتيكية، بينما البدائل نابعة من فرص متاحة تنتمي لعمق هذا البلد أو ذاك، ويساهم في تحديدها خريطة البلد وطبيعة جيرانه والمؤسسات الإقليمية أو القارية التي ينتمي إليها، تجعل هذا الميزة من المتوسط بديلا كبيرا ومهما، بل ويوفر بدوره بدائل متنوعة، وهو بديل جيوإستراتيجي لكلا النوعين من الدول، أي ذات البدائل المحدودة أو المتنوعة، غير أن أهميته للأولى أكثر انكشافا.

---

1 نفسه.

2 ألبانيا وكرواتيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وباستثناء كرواتيا – انضمت للاتحاد الأوروبي عام 2011 – التي لها ساحل بحري مهم على الأدرياتيكي، وتربطها علاقات صيد بحري مع الاتحاد الأوروبي، فإن الدول الأخرى هي دول صغيرة كالجبل الأسود بـ 620000 نسمة، والبوسنة والهرسك التي لم تستقر فيها الدولة نهائيا بعد، بينما تعمل ألبانيا على الجمع بين مكانتها البلقانية واعتبارها دولة ذات أغلبية مسلمة وإرث إسلامي متوارث من الدولة العثمانية، انظر بشأن هذه الدول: ديميتار بيشيف، "بلدان غرب البلقان وعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص ص 144-146.

2.2. تنافر وتضامن الفاعلين

تؤكد المقاربة التاريخية بما لا يدع مجالا للشك أن المتوسط كان مجالا للتعاون وكذلك للصراع بين الإمبراطوريات ودول المدن والممالك والدول حديثة النشأة التي تعاقبت في المنطقة، يفيد هذا المؤشر في تفسير طابع التنافر في العلاقات الأورومتوسطية، كما يدعو في الوقت نفسه إلى توجيه العلاقات نحو المؤسسة للاستجابة لإكراهات البيئتين الإقليمية والدولية، ويسيطر قلق حقيقي في المنطقة ناتج عن عدم كفاية أو شبه غياب لأي بنية مؤسسية بين إقليمية ذات فعالية كبيرة.

أ. تنافر الفاعلين

ينخرط حضور المتوسط في السياسات الخارجية للدول في المنطقة، أو تجمعات الدول كالاتحاد الأوروبي، ضمن قلق إستراتيجي متبادل، يدفع هذا القلق هؤلاء الفاعلين للتعاون من خلال اتفاقيات ثنائية أو شراكات أو برامج عمل... إلخ، ويصطدم مع تناقض الفاعلين وتوجهاتهم، ويثير ذلك تنافسا إقليميا وتحت إقليمي، وتوجها نحو خلق سياسات ثنائية سريعة لا ترقى إلى مستوى التحالفات ولا إلى مستوى العلاقات المستدامة.

تتسم هذه التحالفات بالهشاشة في عدد من الأحيان، وبعدم اليقين وبالتغيير المفاجئ والسريع نتيجة لتداخل القضايا والحسابات والتحولات الداخلية للدول، ويمكن ملاحظة ذلك في العلاقات التركية – الإسرائيلية، والمصرية – الإسرائيلية، والمغربية – الإسبانية، والجزائرية – الفرنسية، أو الفرنسية – التركية... إلخ، إذ تلتزم هذه الدول بعلاقات ثنائية فيما بينها سرعان ما تعرف انتكاسة، ثم تعود إلى سابق عهدها، وهكذا دواليك، ويفسر هذه المزاجية والتقلب الدبلوماسي عناصر تنافس مرتبطة بعوامل نفسية وإستراتيجية مركبة، مثل تأثير اتهام تركيا بإبادة الأرمن من فرنسا، أو اتهام فرنسا بجرائم في الجزائر، أو مهاجمة إسبانيا باستعمار أجزاء من المغرب، أو التخوف من الانسحاب من اتفاق السلام في مصر، وتتميز هذه العناصر كلها بارتباطها بجروح تاريخية، وعزة نفسية، ولا تعبر هذه التقلبات عن حقيقة التدفقات بين هذه الدول، مثل أهمية الاستثمار الفرنسي في الجزائر، والإسباني في المغرب، والفرنسي في تركيا، وأهمية السلام المصري لإسرائيل،

يضاف إليها أهمية هجرات هذه الدول في هذه البلدان وتعدد ارتباطاتها البشرية وغيرها.

يضفي هذا الواقع على المنتديات الأورومتوسطية طابع منتديات دبلوماسية، ولا تنخرط فيها دول المنطقة بالشكل الذي يدعم بعدها المؤسسي، فإرادة عدم المأسسة هذه تتناقض مع واقع تدفق العلاقات الأورومتوسطية، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، يظل الاتحاد الأوروبي الوجهة الأولى للصادرات العربية، حيث بلغت بين 1995 و2005، متوسطا يقدر بـ 24,6%، وتهيمن كذلك الواردات الأوروبية بـ 41,8% للفترة الممتدة بين 1995 و2005، بينما لا تمثل حصة الولايات المتحدة الأمريكية سوى 11.3% و10.3% لجنوب شرق آسيا إضافة للصين[1]، ففي الوقت الذي يعد الاتحاد الأوروبي أكبر محرك للتعاون الأورومتوسطي يظل - مثلا - تجمع الجامعة العربية دون سياسة متوسطية واضحة، ولا يساهم في تفعيل دبلوماسية المؤسسات الأورومتوسطية أو تطويرها أو إيجاد البديل عنها، التي يمكن أن تكون عنصر توازن حيويا وإستراتيجيا للعلاقات المتوسطية الأوروبية.

لم تحدث المساهمة التي جاء بها مسلسل برشلونة أي هيكل تنظيمي منتظم للدول، رغم أنها أحدثت عدة آليات دبلوماسية أو شبه دبلوماسية، واقتصرت على منتديات وزارية بالخصوص في مجال الحوار السياسي والأمني، أو بالتركيز على بعض الاجتماعات القطاعية، والقمم التي توقفت منذ العام 2005، ولقد حافظ الحوار السياسي - نسبيا - رغم الفراغ التنظيمي[2]، كان الغرض الأساسي لاقتراح خطة الاتحاد من أجل المتوسط هو إنجاز خطوة في اتجاه مأسسة العلاقات الأورومتوسطية وإعطائها بعدا تكامليا، لكن هذا الاقتراح لم يلق سندا قويا من دول جنوب وشرق المتوسط، كما رأى فيه تجمع الاتحاد الأوروبي منافسا له وازدواجية في عضوية الدول الأوروبية المتوسطية، فالاتحاد الأوروبي ارتكز في سياسته على مبدأ إستراتيجي يتمثل في "تجنب نشوء خطوط انقسامية جديدة في

1 Azzam Mahjoub, L'intégration régional, op. cit., pp. 12-13.

2 بشأن الحوار السياسي في إطار الشراكة الأورومتوسطية انظر:

Aziz Hasbi, «Le dialogue politique euroméditerranéen» in GERM, Annuaire de la Méditerranée, Rabat, 2005, pp. 145-169.

أوروبا"[1]، يتعلق الأمر برؤية أوروبية لجواره الذي عرف تغييرا بالخصـــوص بعـــد انضمام 10 دول جديدة منذ العام 2004، حيث كانت السياسة الأوروبية للجوار الخطة المباشرة للتعاطي مع الجيران الذين قد يمسهم التوسيع بضرر.

لم تستطع السياسات الأورومتوسطية في مجال إحداث آليات مستمرة بلـــوغ ذلك، واكتفت بآليات ذات طابع تشاوري، كان لحجة التنافر بين هذه الـــدول، ليس في اتجاه شمال جنوب فقط، ولكن أيضا جنوب جنوب بالخصوص أثرهـــا في عدم بلوغ ذلك، بينما تفضل دول الجنوب، التي تميزت بطابعها المغلق داخليا وقلة المبادرة والحرية فيها على الاتصال مباشرة مع الشركاء الأوروبيين في شكل ثنائي، ويقلل هذا الوضع من فرص توظيفها للمجال الأورومتوسطي بديلا وثيقا، يقتضي بلوغ مؤسسات تقريرية أورومتوسطية قدرات نفسية كبيرة على سياسة خارجيـــة متوسطية، وتقييم دقيق لأهمية ذلك، ويبدو أن هذه الميزة مـــن مســـؤولية الـــدول الجنوبية للمتوسط، إذ لم يسبق لها أن قدمت رؤيتها للتعاون في المتوسط.

ب. تضامن الفاعلين

يعد التضامن معيارا أساسيا لقياس أهمية تشبيك العلاقات الإقليميـــة، ولقـــد كانت ميزة مسلسل برشلونة تكريس قيمة التضامن هذه قيمة أخلاقية ونفسية ذات آثار سياسة أيضا، وتنخرط علاقات التضامن ضمن موجة عالمية مـــن "ترشـــيد" السياسة التنموية الدولية في اتجاه الحد من التناقض بين ما أضـــحى يطلـــق عليـــه بالجنوب مقابل الشمال بعد نهاية النظام الثنائي الاستقطاب، وهو نتاج سياســـات رأسمالية ونيورأسمالية تقوم على مراكمة الغنى.

كانت بعض الأفكار تدعو لوحدة الجنوب إزاء الشمال لتحقيـــق المكاســـب وإحداث التوازن، مثل سمير أمين الذي رأى ضرورة بناء جبهة لشعوب الجنـــوب، وهي الجبهة التي لا يمكن تحقيقها دون الديمقراطية السياسية الـــتي تغيـــب في دول الجنوب هذه[2]، أضحت فكرة تشكيل جبهة من دول الجنوب، متقادمة – نسبيا –،

1 المفوضية الأوروبية، مساعدة الاتحاد الأوروبـــي للبلدان الشريكة المجاورة له والبعيدة عنه، (دليل)، لوكسومبرغ 2010، ص 9.

2 Samir Amin, in Aron Mundaya Baheta, La coopération Nord Sud, l’Harmattan, 2005, p. 24.

وهي تغافلت الطابع الخاص للسياسة الدولية، وتنبعث من وجهة نظر فلسفية أكثر منها تفسيرا لحركية العلاقات الدولية، ورغم حيويتها في إحداث التوازن، فإنها لم تكن لترى النور أمام دخول العلاقة بين الدول زمنا أكثر تعقيدا، في المتوسط – مثلا –، تحد أنواع الدول الموجودة ومستوى البدائل المتاحة أمامها، ومستوى التناقض في هوياتها من إمكانيات تشكيل صف لدول الضفة الجنوبية والشرقية إزاء الدول الأوروبية، من جهة أخرى، فإن الدول التي من المفترض أنها تتسم بنوع من التشابه كالدول المغاربية ومصر، لم تنخرط في أي جبهة لانتزاع علاقات متطورة ومتوازنة، علما بأن هذا المطلب المتمثل في تنسيق التعاون جنوب – جنوب المتوسط يظل مطلبا أساسيا في جميع السياسات الأورومتوسطية ومن بينها مسلسل برشلونة لـ 1995.

ويمكن أن تدعو هذه الحقيقة للتساؤل عن سبب غياب التنسيق جنوب – جنوب إزاء الشركاء الأوروبيين، يجد دعاة تشكيل هذه الجبهة السبب في انعدام الديمقراطية السياسية، ويمكن لهذا العامل أن يكون مبررا واقعيا، ويبدو أن السياسات الأورومتوسطية جعلت من الديمقراطية إحدى نقاط ارتكازها الأساسية، وهذا بسبب كون الأوروبيين يجدون في دمقرطة هذه الدول أفضل وسيلة لتحقيق التقارب المنتظم وإزالة التهديدات عن العلاقات الأورومتوسطية، ورغم أن الدول الأوروبية كانت تفضل الاستقرار عن الديمقراطية، فإنه لا يمكن إلقاء مسؤولية دمقرطة هذه الدول على الاتحاد الأوروبي أو دوله، كما أنه لا يمكن إلقاء مسؤولية النظم التسلطية التي نشأت في هذه المنطقة وسيطرت على الحكم على الاتحاد الأوروبي أو أطرافه، رغم أن لهذه الدول دورا كبيرا في بناء المؤسسات والشكل السياسي والإداري في هذه الدول نتيجة الاستعمار.

كما يجد التعاون المنتظم في المتوسط عمقه فيما يدعى بالتضامن والتنمية التضامنية، وهي من منظور عدد من مثقفي الجنوب بمثابة بديل عن النيوليبرالية التي لا تصب في مصلحة الدول الأضعف، ولهذا فإن التضامن ينطلق من أبعاد إنسانية[1]، ويصعب نفي توظيف هذا البعد الإنساني من جميع المقترحات التي صيغت لدعم التعاون الأورومتوسطي، فكان أساسيا في إعلان برشلونة وفي إعلان باريس في 13

1 Voir: Aron Mundaya Baheta, op. cit.

يوليو/تموز 2008، حيث ينص هذا الأخير – مثلا – على أن "هذه المبادرة تتضمن بعدا إنسانيا وثقافيا".

ظل هذا البعد التضامني في التعاون الأورومتوسطي دون "مأسسة" حقيقيـــة، كما ظل محدودا، و لم يشمل المجالات الحيوية للتضامن، مثل المجـــالات الإنســـانية والاجتماعية، ألقت الضغوط المصلحية بثقلها على السلوك الخارجي في المنطقـــة، وظهرت قيمة التضامن دون أي معان مادية حقيقية، وربما تطبق – أحيانـــا – في شكل مساعدات، و لم تتبلور في نظام مؤسسي منتظم.

خاتمة المبحث الثالث

يساهم عدم حضور دولة قوية ومركزية في المتوسط في إحداث نـوع مـن المساواة بين الدول المتوسطية، تتميز فرنسا بمواصفات دولة قوية في المنطقة، لكنها ليست بالقدرة الكافية على أداء دور محوري أو دور قطبـي في منطقـة جـذب عالمية تتنافس فيها أطراف قوية وتفضل فيها دول المنطقة اعتماد سياسـات مرنـة تقوم على أولوية البدائل، لا تتميز تركيا بصفات دولة متوسطية قويـة ونموذجيـة لكنها مهمة لدول جنوب وشمال المتوسط معا في كل السياسات الإقليمية، تتميـز تركيا بميزة البدائل المتنوعة ما يجعلها أقل اهتماما بالمتوسط بالخصوص على الطريقة الأوروبية التي من شأنها إضعاف قيمة تركيا في سياساتها إزاء الاتحاد الأوروبـي، وأيضا أهميتها الإستراتيجية كدولة مستقلة ذات نـزعة جيوإستراتيجية مستمرة.

تساعد هذه الوضعية الهشة في الاعتماد على خليط من السياسـات، كمـا تساعد على جعل العلاقات المتوسطية متشعبة وفي اتجاهات إسـتراتيجية متنوعـة، يساعد الانتشار الأفقي للقوة في المنطقة في جعل الدولة المتوسطية دولة متواضـعة أمام زحف أشكال قوية من الدولة في جهات أخرى مـن العـالم، دول شاسـعة جغرافيا، كثيفة ديمغرافيا، متقدمة إنتاجيا، وتسجل أرقام نمو سـريعة ومتواصـلة، تستعين الدول الأوروبية بالاتحاد الأوروبـي لكنه لم يظهر أداء دور مركـزي في المتوسط رغم اعتماده على الشراكة الأورومتوسطية لتطوير ذلك، ويساعد إحداث تكامل مغاربـي في تكوين قوة ضاربة في المتوسط.

بيئة التعاون في الأورومتوسط

تعرف الشراكة الأورومتوسطية مسارا بطيئا، يتمحور هذا المسار في مركزية مسلسل برشلونة، تشبثت به دول ورأت فيه مكسبا لا عوض عنـه، نقـل هـذا المسلسل العلاقات الأوروبية المتوسطية من علاقات تفضيلية للاتحاد الأوروبـي إزاء شركائه الجنوبيين إلى علاقات تقوم على المساواة والمعاملة بالمثـل، تم إقـرار استثناءات على هذه المعاملة بالمثل، كانت هذه الاستثناءات من صنفين، الصـنف الأول ما يتعلق منها بإعداد هذه الدول على تحمل تبعات التحريـر التجـاري في بعض القطاعات كالمنتجات الصناعية والمواد الأولية، وتم بذلك التنصـيص علـى مساعدات مالية لهذه الدول على فترات، يتم توجيه إنفاق هذه المساعدات في تهيئة المؤسسات الصناعية والقطاعية المعنية بالتدمير الجمركي بغرض المحافظة على قدرتها التنافسية والمساعدة على إيجاد بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمار لتفادي الأضـرار الناتجة عن الحد من المداخل الآتية عن رسوم هذه الدول من الواردات الأوروبيـة، وجودة المنتجات الواردة عليها من الخارج والمنافسة لمؤسساتها الصناعية، نظر رأي أوروبـي إلى هذه المساعدات الموجهة نحو دعم القطاعات المعنية بالتحرير على أنه إضرار بحرية المنافسة، لا يسير هذا الرأي وروح الشراكة القائم على بناء منطقـة التكامل، تراوحت قدرات الدول علـى الاسـتفادة والتوظيـف الفعـال لهـذه المساعدات، واعتبرت غير كافية في أحيان أخرى، عرفت هذه المساعدات الماليـة توسيعا إلى مجالات أخرى اجتماعية وتنظيمية سيرا مع المحاور الأساسية لمسلسـل برشلونة، تمت ملاحظة ذلك بوضوح أكثر في الآلية الأوروبية للجوار والشـراكة الذي خلف برنامج ميدا.

يتمثل الصنف الثاني من هذه الاستثناءات في استثناء الصيد البحري والمنتجات الفلاحية من عملية التحرير وربطها باتفاقيات خاصة وبملاحـق وبروتوكـولات

مرافقة لاتفاقيات الشراكة، كان يعني تحرير المنتجات الفلاحية بما فيها المنتجات الفلاحية المحولة تقدما كبيرا وفائدة أكبر لدول الشراكة الجنوبية، يرتبط هذا الموضوع برغبة دول دون أخرى في الاتحاد الأوروبي، طالما كان هذا الاستثناء، رغم نظام الحصص الممارس عليه، موضوع ضغط وتنافس شديدين من المنافسين الفلاحيين المتوسطيين، ينتظر أن يدعم تحرير هذا القطاع وضمه إلى مجال الشراكة قفزة مهمة في إقامة منطقة تبادل حرة في المتوسط.

تعاني رغم ذلك هذه الشراكة من مشكلات ضاغطة دبلوماسية وجيوسياسية، لم يرافق مسلسل برشلونة ومسار الشراكة كليا زخم دبلوماسي وجيوسياسي على الدرجة نفسها من الأهمية، كان أداء المؤسسات والهياكل الجماعية بطيئا، لم يرافق هذا العمل نشاط دبلوماسي على الأهمية نفسها مثل القمم الرئاسية، شجعت السياسة الأوروبية للجوار علاقات ثنائية تنتهي بلقاء دوري منتظم عالي المستوى بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة يتم تخويلها الوضع المتقدم، كان مسعى الاتحاد من أجل المتوسط لإقامة نظام متعدد الأطراف منتظم في شكل منظمة إقليمية متوسطية عملا صادفته الضغوط الدبلوماسية والجيوساسية، من ثمت عرف نشاطه فراغا استمر لوقت طويل.

تلقي بعض العناصر الأخرى ذات الأهمية الفائقة مثل الطاقة وأبعادها الجيوسياسة بميزات قديمة لم تستثمر في اتجاه تشكل بيئة الأورومتوسط وأخرى جديدة في الطريق أصبحت تنال اهتماما أكبر وتنصب حول الاستثمار الطاقات المتجددة ودعم الروابط الجيوطاقية الناتجة عنها، بقيت مصادر الطاقة التقليدية موضوعا لتطوير التعاون بشأنها، بينما لا تزال توظف ميزة لتنويع البدائل أو لتحقيق نقاط في نشاط التنافس الإقليمي والعالمي، يساعد مجال الطاقة في إعادة تحليل الخريطة الجيوسياسية حول المتوسط والضغط عليها في اتجاهات التبادل واستثمار العناصر المشتركة بين المجال الأوروبي وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وتركيا، يمكن توظيف ذلك بإعادة تخريط الجغرافية الإقليمية بالشكل الذي يعيد الربط بين مجالات متنوعة مثل الخليج وشرق المتوسط بما فيه تركيا والصحراء الكبرى بالمجال البحري المتوسطي وأوروبا، يشمل هذا الربط المجال الطاقي التقليدي والمتجدد.

تضغط العناصر الديمغرافية والمجالية بدورها على التوازنات الجيوسياسية إذ من شأنها إعادة تقييم العناصر السكانية التي عرفت نوعا من الثبات التاريخي، إذ رغم التفاعلات السكانية القديمة التي تمت بين ضفاف البحر الأبيض المتوسط لم يحدث معها تأثير جيوثقافي وديمغرافي كبير بين الضفتين، حدث نوع من الجمود نتج عن تصنيف الهوية الثقافية والدينية لكل مجال، يؤثر هذا المعطى تأثيرا بالغا في تفسير الحدود الجيوثقافية والسكانية حول المتوسط، ومن شأن الامتدادات الثقافية والديمغرافية والفكرية قلب أيضا التصورات الذهنية حول المجالات الإقليمية – الترابية، الجيوسياسية، الحدودية والتنظيمية الداخلية للدول، ومن شأنها أيضا جعل تدفق الأفكار والأنشطة التنظيمية عملية مرنة.

المبحث الأول

مركزية مسلسل برشلونة

احتفظ مسلسل برشلونة بأهميته محورا للعلاقات الأوروبية المتوسطية، عدته دول مكسبا ثابتا لا يمكن تعويضه مثل إسبانيا، ويفترض أن تكون السياسات الأخرى من أجل تطويره وليس نكرانه، لقد اتضح هذا الموقف الإسباني بالتعاطي مع المقترح الفرنسي بإحداث اتحاد متوسطي، تنطلق هذه الرؤية من إكراهات ضمنية متعددة، من بينها أن هذه الدول الجنوبية للمتوسط لا تحظى بالقوة أو بالجاذبية الكافيتين دون الاتحاد الأوروبي، كما أن بعض التحليلات لمسار برشلونة وبالخصوص لنتائجه لم تغامر باتهامه بالفشل، لم تكن هذه الخصائص التي دعمت مركزية مسلسل برشلونة دون تحديات واقعية تمثلت في عدم تحقيق الأغراض السياسية الأساسية المتمثلة في إحداث دينامية في الجمود السياسي للحكومات والنظم السياسة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ لم تكن الأولويات والانشغالات الدولية والمتوسطية في صالح جذب هذه الدول إلى بلورة تصور إقليمي للأورومتوسط.

1. تقييم وتشبث متواصل بالشراكة

لا يمكن استبعاد أهمية الشراكة الأورومتوسطية من نشاط العلاقات الإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط، بل يمكن اعتبارها أهم إطار تم بلوغه في المنطقة رغم الحدود التي اكتنفتها، جعلت هذه الحقيقة التشبث بها خيارا إستراتيجيا للأوروبيين، ومن جهة أخرى، اتسمت العلاقات بين الضفتين بنوع من النخبوية جعلها خيارا عموديا يمس السياسات بين دولية عوض التدفقات الاجتماعية، واستهدفت بعض السياسات تنشيط الشراكة الأورومتوسطية نحو أبعاد اجتماعية تقوم على إدارة أهداف مشتركة والحد من معيار المركز ومحيطه.

أ. ثبات الشراكة الأورومتوسطية لإسبانيا

اتسمت الدبلوماسية الفرنسية وهي تقترح الاتحاد المتوسطي (2008) بدينامية إقليمية جديدة بعد 13 سنة من الشراكة، وغياب تركيز الحكومات على إعمال الشراكة، ويمكن التمييز بين موقفين أوروبيين إزاء هذا الاقتراح، أولهما أوروبي يتمثل في أن إطار الشراكة هو أفضل وسيلة لضمان الاستفادة من علاقة إقليمية لكل الدول الأوروبية، وثاني هذه المواقف هي تلك التي للدول الأوروبية المتوسطية، وبالخصوص إسبانيا، إذ تعد هذه الأخيرة أحد الأطراف المحركة للسياسة المتوسطية الأوروبية وأحد رعاتها، إلا أنها اتسمت بنوع من دينامية رد الفعل في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وقد تبنت إسبانيا سياسة متوسطية تقوم على التعاون مع البلدان المتوسطية الأوروبية والاتحاد الأوروبي لتطوير التعاون الأورومتوسطي، واعتبرت قمة برشلونة بمثابة نجاح فائق الأهمية للدبلوماسية الإسبانية، وفي الوقت نفسه ضمان مصالح إسبانيا في البحر الأبيض المتوسط[1]، و"تقوية صورة وجاذبية إسبانيا إزاء شركائها الأوروبيين وجنوب وشرق المتوسط"[2]، يعود الاهتمام الكبير لإسبانيا بإقليم المتوسط لتقليد متميز في السياسة الخارجية الإسبانية ذات الاهتمام الكبير والتقليدي بالعالم الإسلامي، حيث ترتبط إسبانيا بعلاقات متنوعة وتاريخية مع البلدان المغاربية، ولديها أكبر مصالحها البحرية في المتوسط، دشنت إسبانيا علاقات جديدة مع تركيا بالخصوص منذ لقاء القمة الذي جمع بين رئيسي الحكومتين الإسبانية والتركية[3] في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 بإسطنبول والاتفاق في 2009 على عقد مؤتمر سنوي في ملتقى مدني ثنائي[4]، يضاف إليها البرامج البحثية التي تخصصها إسبانيا للعالم الإسلامي سواء في

---

1 Paula Cusi Echaniz, «La politique méditerranéenne de l'Espagne face à l'union pour la méditerrané», consulté' le 06-06-2011 sur le site de l'IRIS: http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article1611

2 Ibidem.

3 يتعلق الأمر بكل من رجب طيب أردوغان وخوسيه لويس ثباتيرو.

4 انظر لاحقا.

وللاطلاع على العلاقات الإسبانية التركية انظر:

Spain-Turkey Civic Forum, Reinforcing bilateral realtions for a common European vision, IEMed, Barcelona, decembre 2009.

الإطارات الجامعية أو مراكز الأبحاث[1]، كما تركز إسبانيا اهتمامها الدبلوماسي على المتوسط، بأنه واحد من ثلاثة فضاءات تقليدية أولها الاتحاد الأوروبي وثانيها أمريكا الجنوبية.

يقود هذا التوجه جناح أكاديمي ودبلوماسي نشيط في إسبانيا ومقتنع بأهمية التعاون الأورومتوسطي[2]، ويمكن ملاحظة ذلك بالخصوص من خلال اعتبار إسبانيا أحد البلدان ذات الإنتاج الأكاديمي المهتم بالمنطقة، ويرى جانب آخر في إسبانيا الاهتمام الإسباني بالمتوسط وبالشرق الأوسط وبمسلسل برشلونة مسألة ثانوية، وبدلا عن ذلك اقترح أكاديميون أمثال دي أريليزا ***De Areliza*** *وتوربلانكا* *Torreblanca* في مقالة منشورة لهما في مجلة السياسة الخارجية على ثباتيرو التركيز على أهداف واقعية، ويريان أن لبلوغ سياسة متوسطية حقيقية لا بد من تقوية الاتحاد الأوروبي وسياسته الخارجية أولا[3]، ويجعل الوضع الإستراتيجي إسبانيا ودول جنوب أوروبا ملزمة في الانخراط وتفعيل السياسة المتوسطية، كونها تعرف أهم تدفقاتها في المنطقة، وهذا ما يفسر تمسك إسبانيا بروح الشراكة الأورومتوسطية كسياسة أوروبية، وانخراطها في صيغة الاتحاد من أجل المتوسط باعتباره حلقة في هذا المسلسل، رغم انشغال إسبانيا بالأزمة الاقتصادية التي كانت من بين أهم عوامل تراجع ديناميتها في غرب المتوسط.

ب. فشل ونجاح الشراكة الأورومتوسطية

يختلف تقييم الباحثين والدبلوماسيين لمسلسل برشلونة، ولعل أكثرها تطرفا الأحكام الصادرة عليها بالفشل أو تلك القائلة بكونها خطوة إيجابية وفعالة دون

---

1 للاطلاع على دراسة تبين الاهتمام الأكاديمي والبحثي المعاصر لإسبانيا بالمتوسط والعالم العربي انظر:

Miguel Hernado de Larramandi and Barbara Azaola, Studies in Spain of the contemporary Arab World and The mediterranean, consulté le 03-09-2011 sur:
http://www.britishcouncil.org/spain_report_main_text_drf4_ingles_con_formato.pdf

2 يعد الكاتالانيون الأكثر دفاعا عن هذا التوجه.

3 Paula Cusi Echaniz, op. cit., p. 7.

إظهار اختلالاتها الكبرى، ولعل أهم الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها هو عدم حدوث أي تقييم رسمي لهذه الشراكة منذ 16 سنة عن انطلاقها من طرف الحكومات المعنية بها وبشكل جماعي، ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها أيضا بعض الأحكام السلبية عن الشراكة في بلدان الضفة الجنوبية، بالخصوص داخل الأوساط الأكاديمية، وتبسيط العلاقات بين أوروبا والمنطقة المتوسطية في النزعة الأوروبية نحو السيطرة ووضع اليد على مقدرات المسلمين وبلدانهم، وللأسف أصبح مثل هذا الخطاب يلاحظ بشدة في الأبحاث، وإن لم يكن مطلقا، وتنقصه المعايير الأكاديمية، ويدفع مثل هذا الخطاب إلى التقوقع والانغلاقية، وغياب القدرة على التواصل والانفتاح مع الأوروبيين.

تركز أهم الانتقادات الموجهة لمسار الشراكة – بما فيها سياسة الجوار – على ضآلة المساعدات المالية وهيمنة المحدد الأمني للاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة، وتفضيله للأمن على الديمقراطية، وعدم الضغط بما يلزم على إسرائيل، تتميز هذه الانتقادات بشدة تكرارها إذ تكاد لا تخلو منها دراسة تم الاطلاع عليها في هذا الموضوع، وقد تحتاج لإعادة مساءلة، وربطها بمستجدات جديدة، والبحث في استسلامها لنظرة محدودة الأفق، وكانت تبنت بعض الدول الجنوبية في المتوسط مثل ليبيا وأيضا سوريا مواقف مشككة في المسار، لقد جاءت بعض الأحكام "الأكاديمية" متطابقة معها، وأحكام تشكك في كل السياسات وتضعها في خانة أهداف "الغرب الخطيرة"، كما برزت أحكام أخرى شائعة ومهللة للشراكة، سواء في أوروبا أو في جنوب المتوسط، مفاد هذه الأحكام الإشادة بما تحقق، والتطلع للأكثر وعزل المسار الأورومتوسطي عن ضغوطه الحقيقية، وعن الروابط عبر الحدود، ولا تنفي هذه الأحكام وجود دراسات ذات أهمية كبيرة لمثقفين من جنوب وشرق المتوسط تعاطوا مع الموضوع بحنكة مشهودة[1].

سطر إعلان برشلونة عام 1995 عدة أهداف مركزية، كما سطر عدة نتائج منتظرة، وانصبت أهم الدراسات حول الجوانب التجارية بالخصوص إضافة

---

1 نذكر على سبيل المثال الباحث المغربي عبد الرحيم المصلوحي (أستاذ في العلوم السياسية بالرباط)، والتونسي محجوب عزام (أستاذ في الاقتصاد)، والفلسطيني بشارة خضر (أستاذ بجامعة لوفان ببلجيكا).

للجوانب المالية، وتمحور الهدف الأول في إقامة منطقة أمن واستقرار مشترك، ولتحقيق هذا الهدف تم تسطير أهداف فرعية تتمثل في الرفع من معدلات النمو وتقليص فوارق التنمية في الإقليم، وتطوير التعاون والاندماج الإقليمي من خلال التبادل الحر، وانطلاقا من هذه الأهداف تم تسطير الآثار المنتظرة المتمثلة في فائض النمو، التقارب وتكثيف المبادلات بين الشركاء، سواء بين الاتحاد الأوربي وبين الشركاء المتوسطيين وبين هؤلاء[1]، وقد أبرمت اتفاقيات الشراكة مع الدول الجنوبية بالتدرج، وكانت تونس والمغرب ثم مصر والأردن من أولى هذه الدول، ثم الجزائر وسوريا، بينما يرجح إبرام هذا الاتفاق مع ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي عام 2011، ويميز الباحثون بين مجموعة الشركاء السبعة ومجموعة الشركاء التسعة التي تضاف إليها إسرائيل وتركيا، وهما بلدان منخرطان في الشراكة الأورومتوسطية، مع الحفاظ على علاقات متميزة في شكل شريك مرشح للانضمام لتركيا، وحليف إستراتيجي لإسرائيل.

ويلاحظ أن مشكلات الشراكة ظلت مستمرة، وإذا كان التوجه الاقتصادي الذي ارتكز نظريا على أهمية الإقليم الجيواقتصادي في بناء التجمعات الكبرى للدفاع عن منظور للتعاون المتوسطي يقوم على الدمج بين دول من الشمال وأخرى من الجنوب، تتوفر لها حظوظ خلق فضاء للاندماج يبدأ من الاقتصاد، غير أنه من جهة أخرى، يسجل كون منطقة التبادل الحر المتفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بشكل منفصل أنها منطقة تبادل تميزت بأربع خصائص، أولاها: كونها اتفاقيات منطقة تبادل حر بين تجمع دول وبلدان منفردة، ثانيتها: بين اقتصاديات في مستوى غير متكافئ من التنمية، ثالثتها: في مستوى غير متكافئ من الاندماج، والرابعة: في مستوى غير متكافئ من الحماية المتبادلة[2]،

---

1 Voir Azzam Mahjoub, L'impact potentiel de la zone de libre échange euroméditerranéen dans les économies du sud et l'est de la méditerranée: un essai d'évaluation, in Erwan Lannon and Azzam Mahjoub, Assessement of the Barcelona process in the light of the New international and regional situation, 10papers published by the European Institute of the Mediterranean and the EU Institut for Security Studies, April 2010, pp. 36-37.

2 Ibidem.

وحسب محجوب عزام لا تنتمي منطقة تبادل حر للإطار التقليـــدي لإحـــداث مناطق التبادل الحر حيث تكون البلدان على مستوى متشابه من التنمية، وهـــذا جعله يصف هذه المنطقة بالتنافر الظاهر، وهذا يفسر فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الصناعية المتوسطية، واستثناء المنتجات النسيجية الفلاحية وتطبيق نظام الحصص والفترات الزمنية[1]، يجعل واقع الفارق هذا دول الضفة الجنوبيـــة أمـــام تحدي القدرة على المنافسة واستمرار العجز في الميزان التجاري، وتهيمن على أهم مبادلاتها التجارية القطاعات النفطية التي تخضع لسياسات ثنائيـــة بالخصـــوص، إضافة لبعض الثروات الطبيعية الأخرى، كالصيد البحري للمغرب، التي تخضـــع بدورها للسياسة الأوروبية للصيد، فيما تبقى الصادرات الفلاحية لبلد كـــالمغرب أو كمصر في مكانة غير مستقرة أمام حجم الشروط لولوج الأسواق والمعـــايير البيئية والصحية التي يجب مراعاتها، زيادة للحدود التي يعرفها مجال الاســـتثمار في المنطقة في مجالات القطاعات المنتجة القابلة للتصـــدير مقابـــل تركزهـــا علـــى القطاعات الخدمية والعقارية، فيما يعاني القطاع النسيجي من منافسة آتية مـــن الصين وبعض القوى الآسيوية الأخرى، ويفترض أن تلقى الصناعات النســـيجية مكانة مميزة في الاتفاقيات التجارية، وتكون ضمن الصناعات المدعمـــة لأجـــل المنافسة، ليس على المستوى الأورومتوسطي ولكن على المســـتوى العـــالمي، ولم تشهد الاستثمارات الأوروبية انتشارا كبيرا في المتوسط، إذ رغم تسجيلها للزيادة في مصر – مثلا – والمغرب فإن القوى الأوروبية كألمانيا لا تســـتثمر كـــثيرا في المتوسط، وتختار دولا أخرى وجهات أكثر جاذبية، ويمكن القول إن هذه الفجوة

---

1 يذكر بشارة خضر أن "عيوب الشراكة لا تكمن في منهجها بل في طبيعتـــها نفســـها"، فتركيز الشراكة على التبادل الصناعي واستثناء الزراعة يظهر حجم الفوارق بين مجالات ارتكاز اقتصاديات الضفتين، فـــ"الزراعة تساهم بنسبة 15% إلى 20% من الناتج المحلـــي للبلدان المتوسطية، ويعمل فيها 10% من السكان في إسرائيل و25% في المغرب، بينما لا توفر سوى 3% من الوظائف في أوروبا، وتساهم بـــ 60% من الناتج المحلي الخام"، أمـــا قطاع النسيج فهو القطاع الأول من حيث توفير الشغل في مصر والمغرب وتونس، ويمثل 24% من صادرات المغرب و4% من صادرات تونس و50% لصادرات مصر وســـوريا ولبنان و37% لتركيا و10% لإسرائيل، مذكورة في بشارة خضر، أوروبـــا مـــن أجـــل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008، ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2010، ص ص 93-94.

تساهم فيها أيضا البلدان الجنوبية التي لم تحدث أي اندماج فعال فيما بينها، وهي التي يفترض فيها الاستعداد لمنطقة حرة مفتوحة في البحر الأبيض المتوسط في أفق الفترة بين 2015 و2020.

وينبه رأي آخر إلى أهمية المكتسبات، يذكر بنديكت دو سان لوورون *Benedict de Saint Laurent* أهم نتائج مسلسل برشلونة مركزا على:

- معالجة ماليات البلدان المتوسطية بفرض توجه شبه ماستريختي Quasi-maestrichtien للتوازنات الماكرواقتصادية (الحد من التضخم، والحد من الدين العمومي).
- توفير مسلسل برشلونة للشروط المؤسسية، القانونية والتجارية لتطوير الأعمال في الحوض المتوسطي، ومنها إحداث تدريجي لمنطقة تبادل حر رغم كونها جزئية.
- مساهمة المسلسل في جذب الرساميل، فما بين 1995 و2006، وذلك بتقديم 8.7 مليارات أورو من المساعدات في برنامج ميدا الأول وميدا الثاني، وحوالي 15 مليارا من قروض البنك الأوروبي للاستثمار وآلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP[1]، وتم توجيه حجم مالي للشركاء المتوسطيين باسم السياسة الأوروبية للجوار يقدر في 14.9 مليار أورو للفترة بين 2007 و2013، يضاف إليها 8,7 مليارات أورو لآلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة، وتقدر هذه المبالغ بـ 8,3 أورو في السنة للمواطن في الضفة الجنوبية للمتوسط في الفترة بين 1996 و2006، وبـ 12 أورو بين 2007 و2013، مقارنة بـ 100 أورو سنويا للمواطن في أوروبا الشرقية قبل الانضمام.
- وأخيرا، مساهمة مسلسل برشلونة في الرفع من الاستثمار الأجنبي المباشر ليس عن طريق الرأسمال الأوروبي، ولكن باكتساب المنطقة للجاذبية، ومن ثم جذب الأموال من دول مجلس التعاون الخليجي والقوى المستثمرة الصاعدة، وتشير الإحصائيات إلى الخط التصاعدي لتدفق رؤوس الأموال

1 Facilité euroméditerranéenne d’investissement et de partenariat (FEMIP).

الأجنبية في المنطقة، حيث بلغت – مثلا – بين 2000 و2005 حوالي 76.5 مليار دولار، بينما بلغت 39.5 مليار دولار في الفترة بين 1995 و2000[1].

يدافع الاقتصادي الفرنسي سان لورون عن أهمية مسار برشلونة، ويرفض اتهامه بالفشل، ويقترح في دراسته المعتمد عليها هنا تحرير طاقة المقاولة المتوسطية الخاصة، والاعتماد على مشاريع محركة ومشاريع إقليمية، مثل المشروع المقترح من جون لويس ريفير *Jean-Louis Reiffers*[2] بخلق قطار TGV بين الرباط والإسكندرية[3]، يلقى هذا التوجه تأييدا لدى عدد من الدارسين في الضفة الجنوبية، وهو ذو وقع لا يمكن نكرانه على بلدان كالمغرب وتونس وإسرائيل وتركيا، ويعد الموقف الدبلوماسي الأوروبي بمثابة بلورة لنظرة الاتحاد الأوروبي الأدائية حول إقليم المتوسط، تقوم على اعتبار البلدان المتوسطية كشركاء متميزين ومستفيدين من وضع خاص ومتميز مقارنة مع أقاليم أخرى[4].

وتقع هذه الآراء النقدية والأكاديمية ضمن مقاربات أشمل، لا تتحرر – أحيانا – من وجهة نظر جزئية أو انتقائية لمسلسل برشلونة، رغم أهمية الاعتبارات التي أشارت إليها دراسة دو سان لورون فإنها بحاجة للإقرار أيضا بأن الأهمية الاقتصادية أو بالأحرى التجارية لبلدان جنوب المتوسط أقل بكثير من أهمية بعض المجالات الأخرى، ويمكن الإشارة أيضا إلى الحدود التمويلية في برنامجي ميدا أو قروض البنك الأوروبي للاستثمار والآلية الأوروبية للجوار والشراكة، يستفاد من حجم التمويلات هذه محدوديتها في إحداث تغييرات ملموسة على الآثار السوسيواقتصادية والإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي أو البشري التي توختها الشراكة، مثل الهيكلة الاقتصادية، وتفادي الأضرار الناتجة عن فتح الأسواق للمنافسة الحرة، والبرامج الاجتماعية الحيوية كالتعليم والتكوين، وتظهر المقارنة

---

1 تلك هي أهم الحجج التي يذكرها بنيديكت دو سان لورون عن رفضه اتهام مسلسل برشلونة بالفشل، ويمكن الرجوع للاطلاع على تفاصيلها في:
Benedict de Saint Laurent, Barcelone, relancé par l'Union pour la Méditerranée, PapresIEmed, IEMed, Barcelone, Juin 2008, pp. 13-14.

2 جون لويس ريفير، هو رئيس معهد البحر الأبيض المتوسط بمرسيليا.

3 Bénédict de saint laurent, op. cit., p. 14.

4 Diego Lopez Garrido, in Europe Méditerranée، Enjeux, stratégie, reformes, IEMed, Barcelone, 2008, p. 10.

الشائعة بين المساعدات الموجهة سابقا لدول شرق أوروبا وتلك التي توجه لجنوب وشرق المتوسط الفارق على ذلك، إذ لم تزد بين برنامج ميدا الذي انتهى في العام 2006 والآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي بدأت في العام 2007، سوى بأقل من أربعة أورو للمواطن في السنة، أي بأقل حوالي عشر مرات عن مثيلها في أوروبا الشرقية قبل انضمامها، وتفسر هذه المعاملة التفضيلية لأوروبا الشرقية عناصر جيوسياسية وهوياتية أوروبية، إذ انخرطت دول الشرق في أوروبا من جديد بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي امتداد طبيعي وثقافي لأوروبا التاريخية، واعتمدت رؤية أوروبية سريعة، بينما تعد دول المتوسط جيرانا يؤثر وضعهم في وضع أوروبا، لا ينتمون للهوية الأوروبية، ولا يشكلون طرفا منسجما، وتفضل أوروبا العمل معهم ولكن دون تسخير طاقات كبيرة لهم، ما لم يفاوضوا على ذلك.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الحوض المتوسطي يعرف استقطابا متواضعا للاستثمارات الحيوية، مثل الاستثمارات المؤثرة في تقليص الطلب على الوظائف والشغل، وهي الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية بالغة الأهمية، ولم يتول الشركاء الأوروبيون الإعداد لمثل هذه الاستثمارات أو الاستثمار فيها، وجذبت بعض البلدان كتركيا نتيجة لإمكانياتها الكبيرة استثمارات مهمة من دول كألمانيا وأيضا فرنسا، تفسر هذه الوضعية علاقات تركية – ألمانية تاريخية تعود إلى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، إذ تم وضع النواة الأولى للعلاقات الاقتصادية التركية الألمانية، وتجذب إسرائيل استثمارات عالية التكنولوجية نتيجة لوجود الكفاءات فيها، بينما لا تجذب الدول الأخرى مثل هذه الاستثمارات، والعامل الرئيس وراء ذلك قلة الكفاءات والتكوين المناسب وفتح الأسواق البينية، أما العامل الآخر الذي يمكن ذكره فهو قلة البنيات التحتية عالية المستوى والانتشار الترابي للمقدرات المشجعة على الاستثمار، مثل التوزيع الديمغرافي بشكل مناسب بين مناطق البلد، مع ربطها بشبكة نقل سهلة ومرنة عبر الحدود البرية والجوية وعبر البحر، ويمكن ذكر بعض الاستثمارات ذات الأهمية التي عرفتها المنطقة في إحداث مركز لإنتاج السيارات من نوع رونو الفرنسية بطنجة والذي جاء مرتبطا أيضا بإحداث ميناء طنجة المتوسط، ويمكن الإشارة إلى ميزة في الجيواقتصادية المتوسطية، تتمثل في أن البلدان الجنوبية الأوروبية كإسبانيا والبرتغال

وإيطاليا واليونان تتميز باقتصاديات لا تقوم على صناعات متينة، إذا استثني شمـــال إيطاليا، والتي تعرف في جزئها الجنوبـــي وضعا اقتصاديا يعتمد على العناصر غـــير الصناعية، يبدو أن عامل القرب لا يؤدي هنا وظيفته، وكشفته الأزمة التي مســـت هذه البلدان منذ العام 2008 التي أظهرت محدودية اقتصادياتها على المقاومـــة، بـــل وأظهرت انقساما بين أوروبا الصناعية الشمالية وأوروبا المتوسطية الجنوبية محدودة الصناعة.

وتثير مسألة الحد من الديون الكثير من التساؤلات، وهي عملية ترتبط مباشرة بالناتج الداخلي الخام، ويلاحظ أن الحد من الدين العام في الجزائر أو ليبيـــا جـــاء نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، بينما يعرف المغرب دينا دائما، حدت منه التزاماته لشروط مؤسسات مالية دولية تقوم على الحد من الإنفاق العمومي، ويبدو أن ربط الحد من الدين العام بمسلسل برشلونة يحتاج لتقيـــيم شـــامل، إذ وإن ســـاعدت اتفاقيات التبادل الحر في هذا الإطار فإنها لا ترتبط بمساهمة محورية أو مركزية.

يلاحظ التركيز الشديد على تقييم المحور الاقتصادي للشراكة، تبدو هذه المقاربـــة شبه مركنتيلية، وتركز فقط عن استدامة مستوى عال من التبادل التجـــاري، وتقيـــيم مستوى ارتفاع أو انخفاض منحنى التبادل، ويبـــدو أن تقيـــيم الجانـــب الاجتمـــاعي والبشري يعرف ضغوطا كبيرة، نتيجة انعدام نتائج واضحة عن البرامج الاجتماعيـــة، ويبدو أن السياسة الأوروبية للجوار جاءت لجعل الشراكة أكثر اجتماعية، وتقيم بصفة دورية نتيجة الربط الكبير بين التقدم في النتائج وتقديم الدعم، لقد أظهرت التطـــورات في المنطقة للعامين 2011 و2012 أن السياسة الأوروبية للجوار هي بدورها بحاجـــة إلى تغيير لأجل تقييم أكثر دينامية لما يمكن للمنطقة أن تعرفه، ويبدو أن عدم رغبة دو سان لورون في الحكم بالفشل على مسلسل برشلونة تبقى وجهة نظر رزينة، غير أنه لم يـــتم التدليل عليها في إطار شمولي، لأن الشراكة جاءت بأهداف شاملة، ولا يمكـــن عـــزل ضغوط النمو في المتوسط عن ضغوط التنمية.

2. ثقل الجمود والانشغالات بمنطقة الأورومتوسط

عرفت الأهداف الذي كانت توجه الفـــاعلين في الأورومتوســـط جمـــودا متلاحقا، لم تتحلحل الأهداف التي رسمها منذ البداية كما لم يعرف المسار تجديـــدا

لافتا واكتفى بإدارة الوضعية القائمة أو تلك المستجدات الـــتي يربطهـــا الاتحـــاد الأوروبـــي بأولوياته في المنطقة، لم يتحرك العمل إزاء تنشيط العمل الإقليمي رغم بعض المؤتمرات التي تعقد من حين لآخر، رافق هذه الوضعية جمود سياسي عرفتـــه منطقة جنوب وشرق المتوسط لم يهتز سوى مع انتفاضات 2011، وفي مقابل هذا الجمود، تعاطى أهم الفاعلين في الأورومتوسط لانشغالات أكثر ضغطا، رغـــم أن الانشغالات المتوسطية كانت من بينها.

أ. جمود سياسي جنوب وشرق المتوسط

لم يكن سهلا إيجاد آلية جديدة لدعم العلاقات الأورومتوسطية، فرغم تغـــير معطيات سياسية وإستراتيجية في المنطقة منذ العام 1995، ورغم العناصر الإيجابيـــة لمسلسل برشلونة على بعض المستويات الاقتصادية، ورغم الضغوط الإقليمية الناتجة عن سوء العلاقات الأورومتوسطية فإن تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في بناء أسس حوار أورومتوسطي عميق، لم يحظ بأولوية واقعية في السياسات الخارجية، وظـــل غياب البعد المؤسسي الجماعي والمشترك عن هذا المسلسل من أبرز نقاط ضـــعفه، فلم يقم أي تجمع على أسس واقعية وبناءة دون نظام مؤسسي مشترك ومنـــتظم، ويبدو أن هذه الوضعية ظلت محددا محوريا في الأحكام الصادرة بالفشل عن منطقة الأورومتوسط عند مقارنتها مع التجمعات الأخرى في شـــرق آســـيا وأمريكـــا الشمالية، إذ لا يفترض السؤال عـــن لمـــاذا لم تتعمـــق علاقـــات التكامـــل في الأورومتوسط؟ وإنما عن لماذا تغيب الإرادة، أو تنتكس في بعـــض الأحيـــان، إزاء وضع قواعد مؤسسية للتنظيم الإقليمي والأدوار الوظيفية.

تتمثل معايير هذا البناء المؤسسي في وجود متابعة دبلوماسية وخبراتية منتظمة للشراكة، من قبيل لجان وزارية وقمم رئاسية إضافة لهياكل دائمة، ولقد اتضـــحت النتائج الواقعية لهذا المسلسل في انعقاد القمة في الذكرى العاشرة لإطلاق مسلســـل برشلونة عام 2005، تميزت القمة بغياب رؤساء دول الضفة الجنوبيـــة والشـــرقية باستثناء رئيس الحكومة التركية ورئيس السلطة الفلسطينية والرؤساء الأوروبـــيين، وكان لهذا الغياب لرؤساء الدول المتوسطية، وقع رمزي على قمة كان يفترض فيها إعادة إطلاق المسلسل.

يعد الجمود السياسي الذي عرفته المنطقة المتوسطية في هذه الفترة محددا كبيرا في جمود الدبلوماسية الأورومتوسطية الذي يظهر من خلال هـذه القمـة، إذ لم تعرف دول جنوب المتوسط أي تغيير سياسي في هذه الفترة، و لم تكن قد عرفـت أية إصلاحات مؤسساتية أو تقدم داخلي كبير، من المغـرب إلى سـوريا، ظلـت السياسات نفسها تهيمن داخليا، والسلوك الدبلوماسي نفسه ضيق الآفاق يهـيمن عليها، مع خلافات بينية تزداد تراكما، يضاف إلى هذه العناصر الخلافات الجنوبية الشمالية في بعض الأحيان، مثل الخلاف المغربـي الإسباني الحاد بشـأن جزيـرة تورا، أو العزلة المتزايدة لسوريا نتيجة سياسة أمريكية لما بعد 11 سبتمبر، وجمـود الوضع في الجزائر، وقد لا يعني هذا نفي بعض الأسباب النفسية، مثل عدم قـدرة رؤساء هذه الدول – آنذاك – على الحركة إما لأسباب تتعلق بالسن أم بالكسل أم عدم الاهتمام، وتقع مثل هذه الحالة الأخيرة ضـمن وضـع الجمـود السياسـي الداخلي، إذ يساهم عدم تجدد الطبقة السياسية، وتمركز القرار لعقـود في ضـعف السياسات الخارجية للدول، وكانت قد عرفت المنطقة مبادرة أوروبية انفراديـة، وهي السياسة الأوروبية للجوار، جعلت السؤال مشروعا حول أهمية التشاور مـا دام الاتحاد الأوروبـي يعتمد سياسات إقليمية عمودية، ويعد هذا العامل محـددا دبلوماسيا ذا أهمية كبيرة، غير أنه ضئيل الحضور في السلوك الفاعـل الجنوبـي للمتوسط.

يورد بشارة خضر ثلاثة مفاعيل كان يتوخاها الأوروبيون من الشـراكة الأورومتوسطية من الناحية النظرية، الأول هو مفعول المـزلاج effet cliquet ويقصد به ربط عدة عناصر منتظمة بالنتائج، حيث إن واضعي إعلان برشلونة اعتقدوا أن إقامة منطقة التجارة الحرة ستؤدي إلى نتـائج أخـرى تتمثـل في إصلاحات مؤسسية في الحكم والإدارة والخوصصة والحد من تدخل الدولـة، وهو ما سيؤدي أيضا للحد من الهجرة ودور "الإسلام السياسي"، الثاني هـو مفعول الدومينو، ويقوم على الاستقرار عن طريق الديمقراطيـة، ويفتـرض أن التنمية الاقتصادية ستؤدي لتأثيرات اقتصادية في الدول تفرز بدورها تأثيرات في النظم السياسية والقضاء على اقتصاد الريع، يتعلق الثالـث بمفعـول العـدوى Contagion، ويفيد ذلك أن تحريك الاقتصاديات المتوسطية سيسـاعد علـى

التحول الديمقراطي عن طريق التنمية الاقتصادية ودعم مسلسل السلام العربي الإسرائيلي[1].

لم تستطع منطقة التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ مع أغلب الشركاء إحداث تلك الآثار النظرية، التي هي في عمومها ليبرالية، تفاقم الجمود السياسي، واعتمدت غالبية الحكومات في المنطقة خطابا استهلاكيا، كشف عن ذلك اقتصاديا تزايد اقتصاد الريع، وسياسيا تزايد شرعية حركات "الإسلام السياسي"، واجتماعيا تدهور في مستويات التكوين لدى الفئات الغالبة من المواطنين أفرزت حاجة متزايدة إلى التشغيل في مقابل نمو اقتصادي بطيء وشبه جامد، ظل التعاون جنوب – جنوب محدودا باستثناء الخطة التي قام بها الشركاء الأربعة باعتماد اتفاق أكادير الذي أقام منطقة تبادل حر بين المغرب وتونس ومصر والأردن، وتعد هذه البلدان إضافة لإسرائيل بمثابة التلاميذ الجيدين «good» students بدلا عن التلاميذ السيئين «bad» students، مثل الجزائر وسوريا اللذين يهمشان العلاقات الأورومتوسطية بتعبير إروان لانون *Erwan Lannon*[2]، تسجل التجارة بين بلدان اتفاق أكادير أرقاما ضعيفة رغم إقامة منطقة تبادل حر، غير أنها بمثابة دينامية إيجابية لتفعيل أحد أهم عناصر الشراكة الأورومتوسطية التي تهدف لتقوية التعاون بين دول الضفة الجنوبية، أكدت كل هذه الضغوط الانتفاضات التي توالت عام 2011، التي اهتمت بالعناصر المذكورة أعلاه محاور لاندفاعها نحو إحداث تغيير.

لم تدعم هذه العناصر روح الشراكة الأورومتوسطية التي ظلت كلاسيكية من الناحية السياسية، ويسمي المتتبعون والباحثون هذا الوضع بأولوية الاستقرار والأمن عن الديمقراطية للأوروبيين، وهو يرتبط بـ "المستلزم المصلحي" على حساب "المستلزم الأخلاقي"[3]، ويبدو أن هذا المحدد يطغى على السلوك الأوروبي رغم

1 Bichara Khader, «introduction» in Europe Méditerranée, enjeux, stratégie reformes, op. cit., pp. 137-138.

2 Erwan Lannon, Bilateral Dynamics and Multilateral perspectives in euro meditarenean relations (1995-2010), in Erwan Lannon and Azzam Mahjoub, Assesment of the Barcelona process… op. cit., p. 32.

3 عبد النور بن عنتر، "الربيع العربي" والخيارات الإستراتيجية الأورو – أطلسية"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليه في 05-05-2012 على موقع مركز الجزيرة للدراسات: www.aljazeera.net/studies

أن الاتحاد الأوروبـــي يظل الفاعل العالمي الأكثر اهتماما بالمعـــايير الديمقراطيـــة، ويبدو أن التمييز ضروري بين ما تتوخاه الشراكة وما تتوخاه كل دولة أوروبيـــة منفردة في إطار سياسات تنافسية مألوفة في المنطقة، تتحكم في هذا المسار عناصـــر أخرى غير الاتحاد الأوروبـــي، وهذه العناصر هي دبلوماسية كل دولة أوروبيـــة على حدة إزاء المنطقة المغاربية والأوسطية، لقد افتقدت الشراكة الأورومتوســـطية لقوة معايير واضحة في المجالات السياسية، يستند الاتحاد الأوروبـــي على عنصـــر الاختيارات الناعمة، مقابل اختيارات أطرافه الأساسيين التي يستلزمها سلوك الدولة التقليدي، ويبدو أن المنافسين الأوروبيين يزداد الضغط على وضعهم نتيجة اندفاع القوى الأوراسية حول المتوسط، وأيضا الأمريكية، تنهج هذه القوى سياسة مميـــزة ولا تستند على المعايير الديمقراطية، ويبدو أن هذه المعايير هي ميزة أوروبية اقترنت بسياسة الجوار بالخصوص، رغم اعتمادها في مسلسل برشلونة، ويمكـــن التمييـــز بسهولة في هذا الصدد بين الشراكة التي سعى – ويسعى – الاتحـــاد الأوروبـــــي لإقامتها حول البحر الأبيض المتوسط رغم عدم استطاعتها خلخلة الجمود السياسي بشكل ملموس، والعلاقات التي يقترحها الشركاء عبر البحار والقارات كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى المستجدة كالصين، ولا تستند هذه الأخيرة، كما هو معلوم، لأية معايير من هذا النوع.

ب. انشغالات الفاعلين بالأورومتوسط

هل يمكن القول بوجود رهانات وانشغالات متوسطية مشـــتركة قـــادرة أن تؤدي إلى إفراز تعاون حقيقي ومؤسسي بين دول غير متجانســـة وذات بـــدائل متعددة، بل وبعضها يهمش العلاقات الأورومتوسطية كما سبقت الإشارة؟

يمكن القول إن البدائل المتنوعة متاحة للدول الإقليمية والأساسية في المتوسط، ولا يمنع من اعتبار المتوسط مجالا إستراتيجيا وحيويا لا يمكن الاستغناء عنه لها، ولا أدل على ذلك من الاندفاع الفرنسي في المتوسط، والرغبـــة التركيـــة في أداء دور متزايد في المتوسط، يعد المتوسط مجالا لترجمة القوة ولتحقيق المكاســـب ومواكبـــة المستقبل، والحفاظ على مواقع متقدمة في نظام ينتظر أن يكون متعدد الأقطـــاب أو لا قطبيا، ويحتمل أن يكون حوض المتوسط وآسيا الوسطى محور المنافسة الأساسية

للقوى القادمة من أوراسيا وهي الصين وروسيا، لأجل إضعاف القـــوى الغربيـــة وجعلها تنكمش في حدودها الداخلية، وعزل إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط عن المؤثرات الأوروأطلسية، بهذه العملية يمكن للنظام الدولي أن يتحول لصـــالح مـــن يندفع أكثر في هذه المساحة، ويمكن احتمال عدم حدوث ذلك في حالتين، وهـــي في حالة تماسك ثقافي إسلامي يربط إفريقيا بغرب آسيا، أو في حالة ارتباط شمـــال إفريقيا بإفريقيا الصحراوية وارتباط أوروبا بهما معا، في هاتين الحالتين يعني الأمـــر الإحاطة بالمتوسط من طرف القوى المحاطة به، ويقتضي حـــدوث ذلـــك تحالفـــا أوروبيا – إفريقيا – آسيويا عند محاور تقاطعهما في البحر الأبـــيض المتوســـط، أو إسلاميا – مسيحيا، ويمكن للأورومتوسط أن تشكل نواته الأساســـية، وفي كلتـــا الحالين يعني عزل القوتين السالفتين وجعلهما تتوقفان على حدود غرب آسيا.

لا تفسر التحليلات النظرية الانشغالات الأورومتوسطية المتزايدة لفرنســـا – مثلا – أو لبعض القوى الأوروبية بمثل هذه الاحتمالات، وإنما بالضغط الـــداخلي الأوروبـــي بالخصوص الناتج عن كيفية إدارة العلاقات الثنائية، والعلاقات عـــبر أطلسية، ويذكر بعض الباحثين عوامل عن اهتمام فرنسا بالمتوسط، العامل التقليدي المعروف بدفع البناء الأوروبـــي تحت تأثير ألماني نحو الشـــرق والاهتمـــام بآســـيا الوسطى، وتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بالخصوص عـــن طريـــق حلف الشمال الأطلسي، يتمثـــل العامـــل الثـــاني في أهميـــة تجديـــد الشـــراكة الأورومتوسطية، ويتجلى العامل الثالث في تدفق الأموال على منطقة شمال إفريقيـــا بالخصوص من مجلس التعاون الخليجي[1]، تتميز هذه العوامل، الـــتي كـــثيرا تـــتم مصادفتها، بكونها عوامل بنيوية أوروبية، مرتبطة بالتنافس البيني الأوروبـــي، الذي قد يفقد جدواه بالضغوط المحتملة لنظام دولي متجدد، ولا تفسر هـــذه العوامـــل وحدها السلوك الأوروبـــي الذي قد تختلط معه الضـــغوط الداخليـــة بالضـــغوط العالمية، وكذا سلوك قواه الأساسية، ويمكن ملاحظة ذلك – كما ستتم الإشـــارة

---

1 حول أهمية الحضور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي في المتوسط انظر:
Valeria Talbot, GCC economic presence in the meediterannean and the outlook for EU-GCC cooperation, The German Marshall Fund of The United States-Istituto Affari Internazionali, Mediterranean paper series, 2010.

لاحقا – في كون ألمانيا تزداد ارتباطا بالمتوسط رغم عدم مشاطأتها للبحر المتوسط، يمكن الإشارة لبعض الانشغالات من نوع آخر، وهي انشغالات ذات أبعاد إقليمية، وعليها فقط يمكن تقديم الأورومتوسط كبنية للتعاون وأيضا للتكامل، ويشير أحمد ونيس[1] إلى هذه الانشغالات أو "الخصوصيات" كما يدعوها، التي تتمثل في أربعة عناصر: التوجه الإستراتيجي (السلم والأمن لجميع الأطراف دون تقليصه في التعاون الأمني الضيق والمضاد للإرهاب)، إعادة التوازن الاقتصادي (تقليص الفوارق بين الضفتين)، الحكامة والتنمية السياسية (النظم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان)، وفي الأخير المسألة البيئية (مكافحة تلوث البحر ومواجهة التصحر وندرة المياه)[2]، ولا تخفى أهمية هذه الانشغالات، غير أن جميع خيارات التعاون في المتوسط لم تستطع بلورة إستراتيجية لإدماج هذه العناصر، حيث تظهر الدول والتجمعات في المنطقة توجهات انتقائية أو ثنائية وفي أحيان أخرى انتهازية بتركيزها إما على المساعدات لدول الضفة الجنوبية والشرقية، أو المكتسبات لدول الضفة الشمالية، وكيفما كان ثقل هذه الانشغالات دوافع أساسية للأورومتوسط، غير أنها لا تكشف عن السلوك الدبلوماسي والإستراتيجي للاتحاد الأوروبي وقواه الأكثر متوسطية التي تشعر بثقل الضغوط على حدودها، كما لا تفسر سلوك الدول المغاربية والأوسطية التي قد لا ترى في مثل الاحتمالات المشار إليها سابقا مشكلة كبيرة، أمام انتشار تقليدي للقوة الأطلسية الأمريكية.

تعتمد دول الضفة الجنوبية والشرقية سياسة انتظارية، انكشف وضعها هذا بوضوح عند تقديم كل السياسات الأورومتوسطية بما فيها السياسة الأوروبية للجوار أو تلك التي قدمتها الدبلوماسية الفرنسية في مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، حيث إن غياب التجاوب من هذه الدول وعدم دخولها على خط هذا الحراك، وعدم تقديمها لرؤيتها، جعل المبادرة الفرنسية معزولة ومحض أوروبية، تحول بذلك المشروع إلى إطار أوروبي أعاد المتوسط إلى كونه ضاحية أوروبية وعبر أطلسية، يرتكز التشكيك المتزايد في الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الأورومتوسط

1 أحمد ونيس أستاذ ودبلوماسي تونسي.

2 Ahmed Ounaiess, L'Union pour la Méditerranée avatar d’une communauté méditerranéenne, Note de l’IFRI, IFRI, Paris, juillet 2008, p. 4.

في هذا الموقف الضعيف لدول الضفة الجنوبية، إضافة لدول مثل مصر وتركيا واليونان التي لديها بدائل مختلفة ومتنوعة، تنم هذه النظرة – رغم صحتها النسبية فإنها جزئية وثانوية – عن عدم إدراك هذه الدول لدورها في البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها معنية به أمنيا وإستراتيجيا، ولا يمكن اعتماد نقدها هذا أمام انتهاج دول المنطقة دبلوماسية تعتمد على البدائل الفردية وغياب الوعي بالحيوية المتوسطية، وعدم توظيفها لجميع مقدراتها لأجل وضع سياسة متكاملة ومعبرة عن إرادتها وبيئتها.

كان لهذا الواقع الجيوسياسي أثره البالغ على الأورومتوسط إلى درجة يمكن الملاحظة معها غياب هدف واضح لدى دول الضفة الجنوبية والشرقية من وجودها ضمن هذا المجال، وتفسيرها له، هذا علما بأن بعض هذه الدول لا منفذ بحريا لها سوى على البحر الأبيض المتوسط مثل الجزائر وليبيا وسوريا، ويسعى تونس وهو بلد صغير للتعبير أكثر عن هويته المتوسطية هذه، كما يسعى المغرب لإظهار اهتمام متزايد بالتعاون الأورومتوسطي نتيجة استفادته النسبية منه، وتم التعبير عن ذلك مؤسسيا في المغرب بالمراجعة الدستورية لـ 1 يوليو/تموز 2011، إذ تم تضمين ديباجة الدستور الفضاء الأورومتوسطي كأحد الفضاءات الأساسية لانتماء المغرب، ومن ثم لتعاونه الدبلوماسي وغيره، لا يمتلك المغرب دبلوماسية متوسطية متكاملة رغم انفتاحه الكبير على الاتحاد الأوروبي، وهذا الانفتاح نتاج الحتميتين التاريخية والجغرافية[1]، بينما يقتضي واقع الحال على المغرب والدول المغاربية المجاورة له وضع

1 يمكن ملاحظة اهتمام المغرب بالفضاء المتوسطي في التكوين الفرنكفوني الشخصي للملك الراحل الحسن الثاني (إذ ارتبطت السياسة الخارجية للمغرب بالشخصنة ومعايير القرابة والصداقة وتوجهات الملوك، وبتدخل المحيط والعلاقات الشخصية، و– أحيانا – بالغموض وكثرة ردود الأفعال، كما اتسمت باحتكار القصر لها)، غير أن هذا الأخير ارتبط بأوروبا الغربية في إطار التقسيم الجيوسياسي لعالم ثنائي الاستقطاب، وبالشرق الأوسط في إطار تفعيل الدور الإسلامي والعربي للمغرب، ومن ثم كانت فكرة التعاون المتوسطي أو الأورومتوسطي غير واردة إلا في حدود جزئية وليس فكرة في حد ذاتها وهوية بعناصر مستقلة، ويمكن ملاحظة الاهتمام الأورومتوسطي في التكوين الأكاديمي للملك محمد السادس الذي أنجز أطروحة دكتوراه في موضوع التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية عام 1993 بفرنسا (تمت الإشارة إليها سابقا في الفصل الأول)، وهي أطروحة يبدو أنها أنجزت تحت تأثير الانفتاح المغاربي النسبي الذي عرفته فترة نهاية الثمانينيات

سياسة متكاملة وقادرة على التجاوب مع التغيرات والمستقبل، فقراءة سريعة لتاريخ شمال إفريقيا تكشف أن البحر الأبيض المتوسط منطقة حدودها التقليدية وأيضا منطقة توترها وتفاعلها الإستراتيجي، تمددها وتقلصها الجيوسياسي.

وبداية التسعينيات، وإطلاق السياسة المتوسطية المجددة مع عام 1990، من خلال التكوين الشخصي لمحمد السادس تبرز سمتان طبعتا سياسة المغرب مع محيطه الإقليمي، وهما تعميق التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومع أعضائه التقليديين من جهة، وإيلاء الاندماج المغاربي أولوية سياسية، إنما هاتان الخاصيتان ليستا ثابتتين، حيث أمام توتر العلاقات مع الجوار، ينهج المغرب سياسة منفردة وأحيانا تنافسية مع الجزائر وإسبانيا للبحث عن البدائل، وهي لا يمكن أن تكون إلا مناورات تكتيكية أمام حدود القدرات التي يتوفر عليها المغرب مقابل حجم المصالح التي سيجنيها من علاقات جوار متطورة، ومن ثم فالمغرب بحاجة لتوجه أورومتوسطي أكثر وضوحا وأقدر على إظهار البلد فاعلا إقليميا وإستراتيجيا، مع ضرورة تنسيقه مع بلدان الجوار أو البلدان المتوسطية الأخرى، ولدعم هذا التوجه يحتاج المغرب إلى تطوير موقعه في غرب إفريقيا أحد الفضاءات الأساسية للتنافس الإقليمي والدولي، وللمرور من إفريقيا وإلى إفريقيا نحو وعبر البحر الأبيض المتوسط.

خاتمة المبحث الأول

حافظ مسلسل برشلونة على مركزيته في مسار الشراكة الأورومتوسطية، تعده دول كإسبانيا وأيضا ألمانيا وإيطاليا مسارا أساسيا لعلاقاتها مع دول في المتوسط وسياساتها في المنطقة، جعلته السياسة الأوروبية للجوار مرجعية أساسية لها، بقي هذا المسلسل موضوعا لتقييم متواصل من مختلف الأطراف في جنوب وشمال المتوسط، اختلفت هذه التقييمات بين اتهامه بالفشل والضعف وبعضها بالنجاح وبعضها الآخر حاول مسك العصا من الوسط، انصبت التقييمات حول محاور مسلسل برشلونة التي ظلت ثابتة، وهي المحور السياسي والأمني، والمحور الاقتصادي والتجاري، والمحور البشري والاجتماعي، اهتمت هذه التقييمات بالمحور الاقتصادي والتجاري بالخصوص.

كان لبطء المضي في التبادل الحر، وعدم تحقق سياسات تكامل في جنوب المتوسط، وحدود الاستثمار الأوروبي في المنطقة وحدود المخصصات المالية لبعض الإصلاحات لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الدخول في مسار تحرير التجارة كلها من عناصر النقد الأساسية لهذا المسار، ويبدو أن هذه العناصر لا يمكن فصلها عن المحددات الجيوسياسية الأخرى التي تمت الإشارة إليها، ويبدو أيضا وأثناء تقييم مسلسل برشلونة أو الشراكة الأورومتوسطية – عموما – نكون أمام غموض فيما نريد في مقابل الانتقادات أو التهجمات أو الأحكام التي تصدر في هذا الإطار، يبقى غياب بعض الخطوط العريضة والمرسومة بوضوح لتبرير حيوية تشكيل بيئة تعاون عبر الأورومتوسط بمثابة الحلقة المفقودة في سلسلة الشراكة الأورومتوسطية، إذ لا يؤدي تفحص الوثائق المؤسسة للتعاون وحتى بعض البحوث إلى اكتشاف ذلك بسهولة، تعيش بذلك منطقة الأورومتوسط فوضى ذهنية ونظرية.

المبحث الثاني

توجه التعاون عبر إقليمي

تميز التعاون الأورومتوسطي بطابعه الثنائي، رغم أن مسلسل برشلونة سعى لإعطائه بعدا شاملا ومتعددا، حافظ في مجمله على طابع الثنائية، أي أحد أطرافه هو الاتحاد الأوروبي، بينما الطرف الثاني هو الدول المتوسطية منفردة، ومن ثمت، اتسم مجمل الشراكات والاتفاقيات والمشاريع المنجزة باستهداف كل دولة منفصلة، أو مجموعة دول، مع احتفاظ هذه المشاريع بوجهة عمودية، من مؤسسات الاتحاد الأوروبي نحو هؤلاء الشركاء، لعل هذه المنهجية تعد نقطة ضعف في العلاقات الأورومتوسطية وفي مسلسل برشلونة، رغم وجود بعض الأهداف الجماعية لبعض قطاعات التعاون هذه التي ظهر تأخر كبير في تطبيقها عمليا على رأسها إحداث منطقة تبادل حر جماعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دفع وجود تحديات مشتركة ناتجة عن تقاسم الجغرافيا والأخطار والتهديدات وكذا التفاعل والمصالح، للانتباه إلى أهمية التركيز على مجالات تعاون عبر إقليمية، وإحداث هياكل مؤسساتية للتشارك في هذا التوجه عبر الإقليمي، ورغم الأهمية السياسية لهذا العنصر عبر إقليمي، فإن عدم وجود توازن في الأعضاء المعنيين الذين هم الدول وتجمعات دول، وحدود الموازنات المالية مقابل التحديات الكبرى، جعل مسلسل برشلونة دون القدرة على إحداث طفرة كبيرة في مسار التعاون الأورومتوسطي بشكل عام.

1. البعد الجماعي والثنائي للتعاون

توخى مسلسل برشلونة إحداث نوع من القطيعة مع المنهجية التقليدية التي اتسمت بها علاقات المجموعة الأوروبية مع دول الضفة الجنوبية، التي ارتكزت على اتفاقيات الشراكة الثنائية، حيث اكتسبت القضايا المشتركة راهنية خاصة، تدخلت

فيها عوامل إستراتيجية مرتبطة بطبيعة النظام الدولي الذي لا يقوم على اصطفاف متصلب، والحاجة لإدارة مشكلات وأخطار مشتركة، واستغلال مصالح متبادلة، جعلت هذه العوامل الاتحاد الأوروبي يتبنى مشاريع في قطاعات ذات أهمية، ورغم ذلك، استمر البعد الثنائي محددا محوريا للعلاقات الأورومتوسطية.

1.1. تعدد الأطراف في التعاون الأورومتوسطي

تعترض الحقائق المادية والسوسيولوجية لإقليم المتوسط الطموحات المعبر عنها – على الأقل من الناحية العلنية – في إقامة منطقة تقدم مشترك، ومن ثم هيمن على أطراف التعاون في المنطقة واقع الثنائية رغم الإمكانات الكبيرة التي يمكن للاختيارات الجماعية تحقيقها، لم يكن هذا التوجه مشكلا لدول جنوب وشرق المتوسط وحدها، بل يقع في صلب نظرة الشركاء الأوروبيين للتعاون في المتوسط، ومن ثم كان العمل على خلق آليات عملية للتعاون الجماعي تحديا حقيقيا، وهو الدليل البارز – على الأقل لهذا الكتاب – على قوة عناصر النبذ في الأورومتوسط رغم تزايد عناصر الجذب، ودليل أيضا على أهمية العناصر السوسيولوجية والذهنية لتحليل الحوار والصراع في الثقافة الأوروبية المتوسطية.

أ. التعاون المتعدد الأطراف – عبر الهياكل

يقتضي التعاون متعدد الأطراف إقامة فلسفة جديدة تقطع مع المركزية الأوروبية وكذا الأمريكية في التعاطي مع ما وراء الحدود الجيوثقافية ومنها الساحة المتوسطية، ومن ثم يبدو أن الفعالية الدبلوماسية والإستراتيجية تقتضي أن تنظر كل الدول المحيطة بالمتوسط على أنها معنية بالوضع المتوسطي ولها في ذلك سياسات وبرامج، ويمكن القول إن التعاون متعدد الأطراف هو النتيجة العملية لتنظيم كل هذه السياسات التي قد تكون متباينة، لقد اهتمت الدول الأوروبية بعد الحرب الباردة بهذا النمط من التعاون، لكونه ينسجم مع مرحلة جديدة في تصور الحدود الدولية، والحدود الجيواقتصادية وتحليل الحدود الجيوثقافية بالخصوص، ومن ثم تبلور البحر الأبيض المتوسط، فضاء متعدد الأطراف، وتشكلت مقاربات تقوم على التداول في بعض القضايا المشتركة من خلال دبلوماسية المؤتمرات والقمم الجماعية، يمكن ملاحظة ذلك في حوار 5+5 وفي المنتدى الأورومتوسطى اللذين انطلقا بعد

نهاية الحرب الباردة مباشرة، وكرس مسلسل برشلونة هذا البعد متعدد الأطـــراف، أي تحقيق أهداف مشتركة من خلال بذل جهود جماعية، ومن بينها إقامة منطقـــة تبادل حر، ومعالجة الشؤون الأمنية المشتركة والحوار الثقافي والإنساني، يتضح إذن بسهولة أن هيمنة بعد التعاون متعدد الأطراف على الساحة الدولية بعـــد الحـــرب الباردة، الذي يهم أقاليم حيوية كثيرة، يرتبط بتعدد الأخطار وعولمة القلق والقلـــق المتبادل، وعرف المتوسط عدة أوضاع تعاون متنوعة تربط مكونات جيوسياســـية متوسطية أو دولا من المتوسط بالاتحاد الأوروبـــي، وأحيانا ببعض القوى الأخرى المتنوعة، ما يضفي اختلاطا في المبادرات والأوضاع[1].

سعت الشراكة الأورومتوسطية إلى تجسيد هذا التعاون متعدد الأطراف عـــن طريق عدة آليات، مثل آلية الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجيـــة، الـــذين يحددون التوجهات الكبرى، والاجتماعات الوزارية القطاعية والمكلفة بوضع برامج إقليمية، يضاف إليهـــا الجمعيـــة البرلمانيـــة الأورومتوســـطية ذات الاختصـــاص الاستشاري، والمؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات والحضارات[2]، تم تخويـــل هذه الآليات[3] أهمية لا بأس بها، غير أنه في الحقيقة لم ترتبط بأيـــة فعاليـــة عمليـــة وظلت في أحسن الأحوال استشارية لتلك التي تعقد بشـــكل منـــتظم كالبرلمـــان الأورومتوسطي، بينما يقتصر عمل المؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات علـــى الأنشطة المدنية بتقديم مساعدات وتواصل لا بأس به بـــين العناصـــر المدنيـــة في الأورومتوسط، كما لم توجد آلية مالية مشتركة مثل بنك متوسطي كمـــا تمـــت

---

1 تتسم مقاربات الاتحاد الأوروبـــي إزاء مناطق المتوسط وبلدانه بتعددها وتداخلها وهي: الشراكة الأورومتوسطية، والسياسة الأوروبية للجوار، والشراكة الإستراتيجية في المتوسط والشرق الأوسط، وإستراتيجية ما قبل الانضمام (كرواتيا وتركيا)، ومسلسل الشـــراكة والاستقرار في البلقان (ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود)، مبادرة البحر الأسود للتضامن (تركيا)، واتفاقية كوتونو (موريتانيا) والوضع المتقدم (المغرب).
See Erwan Lannon, Bilateral dynamics…, op. cit., p. 14.

2 Abdelkhaleq Berramdan, «Introduction» in Abdelkhaleq Berramdan (s.d), Le partenariat euroméditerranéen à l’heure du cinquième élargissement de l’union européenne, Edition Karthala, Paris, 2005, pp. 21-2.

3 للاطلاع على هذه المؤسسات المتعددة الأطراف انظر التقرير الآتي ذكره:
Erwan Lannon and Ivàn Martin, Report on the euro-mediterrannean partnerschip status and progress 2009, documentsIEMed, IEMed, Barcelona, November 2009, pp. 21-24.

الإشارة إليه في حالات عديدة، وفي مقابل ذلك اعتبر إحداث التسهيل الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة بمثابة آلية مالية أحادية يتحكم فيها الاتحاد الأوروبي عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار، لم يستطع نظام القمم الدورية الذي أحدثه الاتحاد من أجل المتوسط في ترجمة تطلعه هذا بعد مضي وقت لا بأس به على إطلاق عمله في العام 2008، كما سقط نظام الأمانة العامة في برشلونة في شبه فراغ نتيجة غياب دينامية في عمل آليات الأورومتوسط، أظهرت مثل هذه العناصر الجماعية نواقص في طريقة تشكيلها هذا من جهة، لكن من جهة ثانية أظهرت صعوبة قيامها دون توفر حد أدنى من الدينامية في الشراكة ووجود عمل منتظم في مختلف القطاعات الحيوية بين الشركاء، ومن جهة ثالثة أبانت عن صعوبة حدوث ذلك في ظل تنازعية حادة توظفها بعض الدول في سياساتها الأورومتوسطية في مقابل ربط العناصر الإستراتيجية بالأولويات الأوروأطلسية.

يلاحظ أن هذه الآليات تم إقامتها في إطار تعزيز الحوار الجماعي الذي تم تبنيه في إطار مسلسل برشلونة منذ العام 1995 إلى غاية العام 2009، عرف التعاون المتعدد الأطراف في هذه الفترة نوعا من "الجديد" مع الاتحاد من أجل المتوسط لكنه لم يترجم لأرض الواقع، تتميز هذه الهياكل أيضا ببعدها الاستشاري إضافة إلى محدودية بعدها الفعلي، يتحقق مستوى من التتبع العملي – مثلا – من خلال بعض الاجتماعات الوزارية والقطاعية المتخصصة، التي تنظر في بعض مجالات التعاون القطاعي مثل البيئة أو الطاقة أو النقل.

ب. التعاون متعدد الأطراف – عبر المشاريع

ارتكزت المشاريع التي تبلورت في إطار الشراكة الأورومتوسطية على المجالات الثلاثة المذكورة في إعلان برشلونة، يعد نهج المشاريع هذا محورا إستراتيجيا أطر علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في إطار هذه الشراكة، لم يستطع هذا المسلسل إخراج مشاريع إقليمية تستدعي انخراط عدد من الدول وتصب في أهداف جماعية، تفضل كل دولة تقديم نفسها شريكا للاتحاد الأوروبي، تعرف أيضا البيئة الجيوسياسية المتوسطية فراغا يدفع الدول لتفضيل الخيارات التنافسية عوض التكاملية.

لم تقر قمة باريس لـ 13 يوليو/تموز 2008 أي موارد مالية إضافية أو واضحة لإعطاء دفعة جديدة لمسار التعاون متعدد الأطراف، يعتبر إعلان باريس أن تمويل المشاريع الإقليمية وتحت إقليمية يتطلب "مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية ودولية ومن كيانات إقليمية، آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية وأداة التعاون عبر الحدود، فضلا عن أدوات أخرى قابلة للتطبيق"، ظلت تحيل الوثائق الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن دعم سياسات التكامل والتعاون إلى تنويع الشركاء الماليين من بينهم الشركاء الماليون العالميون، لم يحدث أي إشراك في سياسات اقتصادية إقليمية من هذا النوع لشركاء ماليين بهذه الصيغة إنما لا يزال الأمر موضوعا لنصائح وتوجيهات وإبداء خيارات، تم تقديم بعض المخصصات المالية لدول جنوب المتوسط في إطار تنسيق بين أطراف متعددين في إطار برامج أو مساعدات عامة ولا علاقة لها بالاستثمار في مشاريع أورومتوسطية، مثلما كان الأمر لدعم قمة مجموعة الثماني بدوفيل عام 2011 بحجم مالي قدره حوالي 40 مليار دولار لتونس ومصر، ساهم فيها البنك الأوروبي للاستثمار عبر الآلية الأورومتوسطية للشراكة والاستثمار بنسبة مالية مهمة.

يفيد هذا المعطى عدم وجود تغيير في الإدارة المالية للمشاريع، بمعنى الاستعانة بالآليات التمويلية التي أقرتها الشراكات الموجودة، كمسلسل برشلونة عن طريق الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة التي أقرها البنك الأوروبي للاستثمار، وآلية الاستثمار والشراكة التي حلت بديلا عن برنامج ميدا الأول وميدا الثاني، وتسهيل الاستثمار من أجل الجوار FIV وهي آلية تجديدية تعود للسياسة الأوروبية للجوار[1]... إلخ، تتسم هذه الآليات الأساسية، باعتبارها توجهات خاصة وبرامج في إطار سياسات التعاون المتوفرة.

يمكن التمييز في هذه المشاريع من الناحية المجالية بين نوعين، مشاريع وطنية، وهي تهم بلدا ما منفردا، ومشاريع عبر إقليمية، وهي تهم أكثر من بلد من الضفة الجنوبية أو الشرقية أو الشمالية، ويعد إعلان باريس بمثابة ارتكاز على نوع

1 تسهيل الاستثمار من أجل الجوار هي آلية أحدثت في مايو 2008 بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق منح أو قروض.

المشاريع الأخيرة، وتوجيهها خصوصا نحو مشاريع تعد رهانا إستراتيجيا مستقبلا، أي ترتبط بقلق إقليمي وأيضا دولي عام، مثل الطاقة، وتدهور البيئة والأمن المناخي ومستقبل المياه، يذكر إيبان مارتين *Ivan Martin*، ثلاثة تحديات تستدعي تعاونا في المتوسط، وهي الطاقة، والتغير المناخي بما فيه الوصول للمـــاء والأمـــن الغـــذائي، والتشغيل، في الوقت الذي لا تكفي فيه السياسات المعتمدة من الاتحاد الأوروبـــي وهي الشراكة الأورومتوسطية والسياسة الأوروبية للجوار[1] إزاء هذه التحـــديات، تبدو هذه التحديات التي ذكرها إيبان مارتين تحديات عبر إقليمية، تثير حاجيـــات متزايدة في كل الحوض المتوسطي، ولها انعكاسات مترابطة، تؤدي هذه الخلاصة إلى ربط الأمن الإنساني بالمشاريع الإقليمية التي تصب في الجواب عن مطالب متزايدة، ومن ثم تعد البطالة مشكلة جنوبية وأيضا شمالية نتيجة لبرامج التكوين ولارتفـــاع أعداد الناشطين في الجنوب، بينما هي نتيجة لنوع من الجمود والأزمـــة أخـــذت أوروبا تعرفها منذ العام 2008، عرفت أوروبا المتوسطية أقسى نتائجهـــا، تـــرتبط البطالة أيضا بسياسات التشغيل في إطار منظومات اقتصادية تقـــوم علـــى أقـــل التكاليف الإنتاجية والجودة التكنولوجية لأغراض التنافسية، ترتبط هذه الصيغة من الناحية النظرية بعموم العقيدة الرأسمالية والتجارية الحرة.

أثارت مثل هذه التحديات المتنوعة والمتشـــعبة ذات الآثـــار علـــى منطقـــة الأورومتوسط جدوى الإدارة الانفرادية للمشـــكلات الاجتماعيـــة والمشـــتركة، ارتبطت هذه الوضعية بتبادل تاريخي للحاجيات الاجتماعية، يسري الوضع نفســـه على الغذاء، إذ تستورد بلدان المنطقة كميات هائلة من غذائها من الخارج، ويعرف مجالها الزراعي مشكلات تتعلق بالتصحر والحاجة لمياه الري، وتقع الطاقة بـــدورها ضمن مشكلة جيوسياسية وأمنية ذات دلالات متعددة كما ستتم الإشارة لذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل، لا تشمل هذه المجالات الثلاثة – الغذاء والتصـــحر والطاقة إضافة لتحديات أخرى – أي برامج تعاون عبر إقليمية ملموسة وصـــلبة، رغم أن بعض المشاريع أخذت تظهر للتعبير عن مثل هذه التوجهات.

1 Ivan Martin, «Perspectives financières 2014-2020: Quels instruments financiers pour la méditerranée», in Europe méditerranée. Enjeux…, op. cit., p. 49.

يبقى التمويل المخصص لهذا الجانب محدودا جدا رغم تزايد أهمية التعاون عبر إقليمي، على سبيل المثال فإنه فقط 5% من التمويلات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة هي المخصصة لبرامج التعاون عبر حدودي وتحت إقليمي أو ثنائي[1]، لم يأت الاتحاد من أجل المتوسط الذي تبنى دعم الشراكة بمشاريع إقليمية بتمويلات جديدة، لقد أعطى أولوية بالغة لمشاريع تعد إستراتيجية، وهو أحد العناصر التي حدت من هذا المسار، وجعلته جزءا ضمن مسار أشمل انطلق منذ 1995، تدخلت اللجنة الأوروبية في 10 يوليو/تموز 2009 إثر هذه الأزمة المالية التي عرفتها العلاقات الأورومتوسطية بمساهمة من حجم 72 مليون أورو للفترة ما بين 2009 و2010، انظر الجدول رقم (6)، لفائدة مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط المسماة بذات الأولوية[2]، و لم تتجاوز المساهمة الأوروبية 90 مليون أورو للفترة بين يوليو/تموز 2008 إلى نهاية 2010، وهو حجم هزيل مقارنة بالأهمية الحيوية لهذه المشاريع وتكلفتها، كانت هذه التمويلات بداية لإطلاق العمل الرسمي في هذه المشاريع، مثل إعداد الدراسات المتعلقة بالمخطط الشمسي الذي قدرت كلفته الإجمالية لإخراجه إلى حيز الوجود في 570 مليار دولار تساهم بها هيئات مالية متعددة.

جدول (6) الأغلفة المالية الأولية لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط للفترة ما بين 2009 و2010 دون احتساب حصة أمانته العامة

المشاريع	الحصص المالية
التسهيل الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة FEMIP	32 مليون أورو لـ 2009–2010
البيئة: مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط	22 مليون أورو لـ 2009–2010
طرق سير برية وبحرية	7.5 ملايين أورو
المخطط الشمسي المتوسطي	5 ملايين أورو
التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة أورومتوسطية بسلوفينيا	1 مليون أورو

المصدر: إعداد الكاتب.

1 Ibid., pp. 50-51.
2 Pierre Verluise, op. cit.

ارتبطت الأزمة المالية للشراكة الأورومتوسطية – عموما – بغياب إستراتيجية مالية واضحة إلى جانب الدبلوماسية التي حركتها الدول الأوروبية المتوسطية، خصوصا لتطوير القدرات المالية للشراكة، وأضفى انعدام عناصر أخرى عن الشراكة ضغوطا وقلة في الفرص، يمكن الإشارة إلى طرفين أساسيين في مثل هذه السياسات، أولهما: الاستثمار الأجنبي والدولي مثل مجلس التعاون الخليجي والبنوك الإقليمية والدولية، وثانيهما: القطاع الخاص، وهذا الأخير لا يزال ضعيفا في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، والطرف الأول يلاحظ غيابه عن مشاريع الشراكة الأورومتوسطية، إذ لا تتدخل البنوك الدولية أو بعض الدول ذات القدرات الاستثمارية الكبيرة في أية أنشطة أورومتوسطية، إذا ما أشير هنا إلى أقرب طرف اقتصادي ومالي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فتدخلها في المنطقة يأتي في إطار سياساتها الخاصة ودون إستراتيجية واضحة، ومن ثم يبدو التفكير في إدماج الدعم المالي لهذه الأطراف في السياسات الأورومتوسطية ذا أهمية حيوية لتجاوز الأزمة المالية، وليتم ذلك، يحتاج المسار لانخراط هؤلاء الفاعلين في البرامج والمشاريع أطرافا مساهمة في صنع السياسات ومستثمرين.

يرى إيبان مارتين أن التحدي المالي هو أمام حلين، أولهما تعبئة القطاع الخاص، وهو ما لا يمكن حدوثه دون تعبئة الاستثمارات العمومية، لأنها الطريق الأساسية لجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ويعطي نموذجا بالحالة الإسبانية، وثانيهما مستوى الإصلاحات، حيث إن دعما ماليا أكبر يساعد الدول على تقبل مختلف أشكال الإصلاحات[1].

أعلنت الدبلوماسية الفرنسية، وبهدف تجاوز وضعية الأزمة المالية أمام مشاريع عبر إقليمية في مايو/أيار 2010 إحداث بنك استثمار بـ 385 مليون أورو عرف باسم أنفراميد Inframed موجه لتمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط المعلن عنها في قمة باريس، وكما يظهر الجدول (رقم 7) ذلك فإنه اعتمد مساهمين متعددين.

1 Ivan Martin, op. cit., p. 53.

الجدول (7) المساهمون في أنفراميد وحصص مساهمتهم 2010

المساهمون	حصة المساهمة
صندوق الإيداع الفرنسي	أكثر من 150 مليون أورو
دار الودائع والقروض الإيطالية	150 مليون أورو
صندوق الإيداع والتدبير المغربي	20 مليون أورو
المجموعة المالية هيرميس EFG-hermes مصر	15 مليون أورو
البنك الأوروبي للاستثمار	50 مليون أورو

المصدر: إعداد الكاتب.

يلاحظ على هذه التمويلات انخراط جهات مالية من المغرب ومصر، وهي الأولى من نوعها في هذا الصدد في تاريخ الشراكة الأورومتوسطية، يساهم هذا التمويل المشترك في إحداث مسؤوليات مشتركة، تعرف رغم ذلك مثل هذه التمويلات مشكلات أكبر نتيجة ضآلتها مقارنة بحجم بعض البرامج التي أعلن عنها، لقد اتسمت المؤسسات المالية الأوروبية بالبخل إزاء حاجيات متوسطية كان بالإمكان لها إحداث إقلاع فعال، كما اتسمت البلدان المتوسطية بالانتظارية وعدم معرفة حقيقية بما تريد وبقلة إرادة في تصفية الأجواء الداخلية في اتجاه الشفافية السياسية والإدارية والاقتصادية، كما تشكلت لجنة لتوجيه الاستثمار في المشاريع ذات الأولوية، و لم يبدأ العمل في هذه المشاريع حتى كتابة هذا البحث عام 2011، وهي في روحها امتداد لمسلسل برشلونة وبعضها كان أعلن سابقا.

تعكس أهمية التعاون متعدد الأطراف عبر الهياكل والمشاريع نوعا من مأسسة التعاون الدبلوماسي، المالي والبراغماتي، غير أن تفعيل المشاريع المشتركة لم يعرف أي خطوات ملموسة، فهو أمام نتائج متدنية، وعرف العمل الدبلوماسي والتقني المشترك بدوره بطئا شديدا وغيابا لمستوياته العليا، و لم تستطع الشراكة الحفاظ على مستوى من الواقعية والجاذبية المستمرة ودائمة الحيوية، إذ تخفت وتعود من جديد للواجهة، تحظى الشراكة عبر المحيط الهادي – مثلا – بمستوى كبير من الراهنية، ورغم المستوى الكبير للنمور الآسيوية والإستراتيجيات المتداخلة بهذا المجال الآسيوي – الأمريكي فإنها تطبق في بيئة تعرف إعادة ترتيب سياسية مستمرة أمام

الضغوط التي تمارسها دول كبيرة متنافسة بشراسة فيما بينها، لا يقل المتوسط عنها أهمية، ويتميز بنوع من المساواة أكثر تشجيعا على استثمار جهود متنوعة وأقل حسابات من تلك التي تنمو باستمرار في شرق وجنوب آسيا، تلتقي في الساحة المتوسطية تطلعات جيواقتصادية عالمية وإقليمية يمكن لها التحفيز على ربط الإستراتيجيات لدى بعضها الآخر، ولا يستبعد ذلك من منظور هذا الكتاب، إذ يمكن للأوروبيين النظر لهذه الساحة كمجال لدرء التخبط في الأزمة وليس طرفا جالبا للأزمات والمشكلات الجيواقتصادية والاجتماعية، يقتضي هذا الواقع حفاظ الاتحاد الأوروبي على مكانته الجيواقتصادية وتطويرها وتجنب انقسامه الجيوسياسي.

2.1. الاتحاد الأوروبي شريك منقسم على نفسه

اصطبغت الشراكة الأورومتوسطية بالبعد الثنائي في رسم علاقات الدول إقليميا في انتظار بلوغ منطقة تبادل حر أفقية تتحرر فيها المبادلات بين دول جنوب وشرق المتوسط من جهة وبين هذه والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، ويثير تأخر إطلاق علاقات مفتوحة ومتكاملة في جنوب المتوسط مشكلات كبيرة للأهداف الأوروبية، وهو في الحقيقة يؤجل أيضا الانتظارات الإقليمية، يجد الاتحاد الأوروبي صعوبة في الحفاظ على مكانته وتطويرها نتيجة هذه العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية غير المساعدة له، تساهم هذه الوضعية في إبراز وكشف تناقض مصالح أعضائه، ما يجعل السياسة الأوروبية إزاء المتوسط منقسمة على نفسها، يخلط الاتحاد الأوروبي بين العناصر بعيدة المدى للشراكة الأورومتوسطية وبعض الحسابات والسياسات الناتجة عن الضغوط الثنائية بعزلها عن محدداتها الإقليمية.

أ. الاتحاد الأوروبي شريك محوري

كان للتعاون التقليدي الذي طالما ناقشه الباحثون والدبلوماسيون آثار مباشرة في إضعاف التعاون المتعدد الأطراف في مقابل التعاون الثنائي، يكشف هذا الأخير بالخصوص الوقوف ضد تشكل نظام إقليمي متقارب في المنطقة، ولو على مستوى جهة غرب المتوسط – مثلا – حيث إن لهذا المعطى تأثيرا بالغا في إفراز نوعية التقارب، أي بين تقارب يتيح الاستقرار في العلاقات وآخر يدفع للتصادم.

كان لهذا النمط من التعاون أثر آخر يتمثل في إفراز بنية مصنفة، تقوم على وضع طرف متوسطي في مقابل الاتحاد الأوروبي، وهو تصنيف عمودي، عكس المرغوب فيه في إطار الشراكة التي يفترض فيها إحداث علاقة أفقية، متشابكة داخل نظام إقليمي، تزيد مكونات هذا النظام الذي يقوم على تصنيف ثنائي وصلب عن أربعين دولة تم تجميعها بشكل غير مخطط له، ومحاط بتجمعات إقليمية، يسهل تبديله وإسقاطه باستغلال العناصر التي تتيحها أوضاع إقليمية أخرى.

يمكن إظهار كل هذه العناصر من خلال حصة الاتحاد الأوروبي في المبادلات المتوسطية (انظر الجدول رقم 8)، فهو يشكل شريكا حيويا لكل مجالات المتوسط، غير أنه من المحتمل أن يعرف تنافسا شديدا برغبة دول المنطقة في إيجاد شركاء آخرين، أمام الصعوبة التي يعنيها الانتماء لبنية إقليمية محدودة الفرص.

الجدول (8) حصة الاتحاد الأوروبي (بـ %)

في مبادلات البلدان المتوسطية 1995-2009

	الصادرات			الواردات		
	1995	**2005**	**2009**	**1995**	**2005**	**2009**
غرب المتوسط	69	62	58	64	57	55
شرق المتوسط	47	34	29	46	26	29
إسرائيل	24	29	26	53	39	37
تركيا	57	57	47	51	45	40
PM10	53	51	44	53	43	41

Source: Calculs FEMISE à partir de contrade, in rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen, Ahmed Galal et Jean-louis Reiffers (coordination), Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, FEMISE, Novembre 2010, p. 40.

يظهر أن الاتحاد الأوروبــي يعد الشريك الأساسي لكل مكونات المتوسط، رغم بعض التراجع في حالة بلدان شرق المتوسط مقارنة بين تاريخ بداية الشــراكة الأورومتوطسية عام 1995، حيث كانت تسجل 47% من الصادرات و46% مــن الواردات مقابل 29% في كلتا العمليتين عام 2009، ويلاحظ بشكل عام التراجــع في مبادلات مجموع دول إقليم المتوسط PM10 من 53% عام 1995 إلى 44% عام 2009 على مستوى الصادرات ومن 53% إلى 41 على مستوى الواردات، وحسب تقرير للمنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، فإن التفســير الأســاس لذلك هو تنويع هذه البلدان لشركائها التجاريين، وتعد الصين والولايات المتحــدة الأمريكية الطرفين الأساسيين في هذه السياسة، وإن كانت نسب التبادل مع هذين البلدين لا تزال ضئيلة[1]، لقد انتبهت التقارير التي تقيم الشــراكة الأورومتوســطية سنويا لمثل هذه المعادلة الناتجة عن المتاح والممكن والعوائق.

كانت الروابط غير واضحة في الشراكة الأورومتوسطية بين التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبــي وبعض العناصر المحركة للتبادل، يبدو أن الرسملــة المطلقــة للتبادل لم تكن عملية ناجعة في السياسة الأورومتوسطية، لقد تم اختزال، وبشكل انتهازي، الشراكة إلى عملية تجارية، مع فصل هذه الأخيرة عن بيئتــها، يبــدو أن تقرير العام 2011 للمنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية كان يقصــد مقاربة أكثر انفتاحا للمبادلات التجارية، يشير – مثلا – في هذا الصدد "لا ترتبط المبادلات فقط بالمتغيرات التقليدية مثل الانفتاح والتكامل الإقليمي وتكاليف النقل، بل يجب أن ترافقها سياسات أخرى لتعميق مسلسل الانفتاح والتكامل الإقليمــي، منها مسألة السياسات الاجتماعية العادلة في البلد الواحد وبين البلدان"[2]، ولتقيــيم الأهمية التجارية للبلدان المتوسطية يمكن وضعها في الإطار العام العالمي لمعرفة أهــم خصوصياتها، حصة البلدان المتوسطية في الفترة ما بين 2000 و2009 من الصادرات العالمية ضعيفة، وهي أقل من حصة تكتلات إقليمية أخرى مثل الآسيان طبعا، غير

---

1 Ahmed Galal et Jean Louis Reiffers (Coordination), Le partenariat euro-méditerranéen à la croisée des chemins, FEMISE, Novembre 2010, p. 4.

2 Ahmed Galal et Jean Louis Reiffers (Coordination), Les pays méditerranéens au seuil d’une transition fondamentale, FEMISE, Novembre 2011, p. 71.

أنها في مستوى حصة الميركوسور نفسه حسب إحصائيات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعد تركيا في هذا الصدد أكبر مصدر من البلدان المتوسطية في هذه الفترة نفسها بـ 0,8% من الصادرات العالمية، تليها الدول المصدرة للنفط وهي الجزائر وليبيا مصر مع إسرائيل، يسجل كل بلد منها ما بين 0,2% و0,4% من التجارة العالمية، تسجل البلدان المتوسطية إزاء الاتحاد الأوروبي حصة محدودة جدا من الصادرات العالمية كما سبقت الإشارة بـ 3,5%، التجارة البينية داخل منطقة الأورومتوسط هي أقل من التجارة الداخلية في مناطق إقليمية أخرى، والشيء نفسه للبلدان المتوسطية فيما بينها، سجلت بعض الزيادة ما بين 2000 و2009 كما ازدادت صادرات بعض البلدان منها نحو الاتحاد الأوروبي، ازدادت – مثلا – لمصر بـ 20%، تتميز صادرات البلدان المتوسطية بقلة الصناعات العالية التكنولوجية منها، إذ لا تسجل سوى 04% من مجموع صادراتها وتهيمن عليها إسرائيل، بينما تبلغ – مثلا – الصادرات العالية التكنولوجية في الميركوسور 12% وفي الآسيان 25%، تتسم الصادرات المتوسطية بالتخصص المفرط وتتمركز في ثلاثة أنوع من المنتجات، وهي المواد النفطية والزراعية والمواد محدودة التصنيع (نسيج وملابس)[1]، لا يحتاج الباحث لمجهود كبير لاستنتاج محدودية المجالات الثلاثة في تحقيق مكانة تجارية كبيرة لهذه البلدان، يحتاج إيجاد الحلول لهذه المشكلات التي تقف عندها غالبية التقارير المتخصصة والصادرة عن معاهد أو تلك البحوث التي يجريها الكتاب أو تلك التصريحات التي يقر بها أصحاب القرار دمج عناصر متنوعة تربط بين المتغيرات التقليدية للتبادل وتلك المستجدة والمتغيرات السياسية التي تقع النجاعة الحكومية والإدارية ضمنها وربط العناصر السياسية للدولة بالتجارية، تقيم التقارير النتائج التي حققتها اتفاقيات مسلسل برشلونة بالمحدودة، تربط ذلك بعدة عناصر غالبها اقتصادي منها:

- عدم رفع بلدان المتوسط الحواجز التعريفية كلها على المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي.
- إبقاء الحواجز غير التعريفية بالخصوص لبعضها كالجزائر وليبيا قبل 2011.

1 Ibid., pp. 73-75.

- عدم ولوج المنتجات الزراعية للبلدان المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.
- غياب التكامل في مجال الخدمات والاستثمار المباشر الأجنبي[1].

يبدو أن هذه العناصر تضاف إليها عناصر الحكامة الجيدة المرتبطة بدورها بعناصر سياسية أوسع، إضافة إلى المعايير اللوجيستية، والبنيات التحتية، وهي معايير إستراتيجية لتقييم مسألة التبادل التجاري والأهمية التجارية لبلد ما.

تعرف بلدان جنوب المتوسط قدرات لوجيستية وهيكلية محدودة جدا نتيجة انعدم قدرات بنياتية بحرية وبرية لدعم مكانتها التجارية، وكان يمكن تجاوز مثل هذه الحواجز بربط شبكات للمواصلات البرية والبحرية عبر شمال إفريقيا بين المغرب ومصر عبر الجزائر وتونس وليبيا، وربما ربط هذا المجال بعموم الشرق الأوسط وبمنطقة الخليج، إذ يحول هذا الربط شمال إفريقيا إلى محور جيواقتصادي يربط المحور الإفريقي – الآسيوي بالمحور الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط، يمكن لهذا الربط إحداث انقلاب جيواقتصادي عالمي إذا ما حدث، وسيربط الاتحاد الأوروبي بشكل عميق إلى هذه المجالات، كما سيجذب إليها التكتلات الإقليمية الأخرى، تحتاج مثل هذه العملية إلى تجاوز المحددات الضيقة للعلاقات التجارية الأورومتوسطية، نحو ربطها بمجمل العملية الجيواقتصادية، إذ لا يمكن أن يظل التقييم منحصرا على بعض العناصر التقنية وربطها بتدفق العوامل الاجتماعية كاليد العاملة والهجرة والتكوين العلمي والسياحة، يحتاج الأورومتوسط إلى إحداث عملية انقلاب جديدة تربط هذه العملية بشكل متبادل، ولا بد من تصور انتقال لليد العاملة وللشباب في كل الاتجاهات في المنطقة، لن تبقى هذه الحقيقة بعيدة عن الفضاء المتوسطي مستقبلا، إذا ما ربط بهذه الرؤية الجيواقتصادية.

يتضح أن المبادلات ومجمل التدفقات لا تتم في إطار متشابك ويمس مختلف الاتجاهات، إنما يتركز على ثنائية مفرطة تساهم في زرع الشكوك حول مستقبل الشراكة بين هذه الأطراف المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، وتطرح واقعية استمرار ارتكازها في علاقتها التجارية على الاتحاد الأوروبي مقارنة بما يتيحه لها تنويع الشركاء والبحث عن البدائل من فرص لتجاوز علاقات غير متكافئة يزداد

---

1 Ibid., p. 81.

ربطها بسياسات أوروبية مشتركة وأخرى أحادية تكشف - أحيانا - عن انقسامات جيواقتصادية سياسية.

ب. الانقسام الأوروبي إزاء المتوسط

لا تحظى الأهمية التي يكتسبها الاتحاد الأوروبي شريكا للبلدان المتوسطية بدرجة أهمية هذه البلدان نفسها لدى الاتحاد، أهميتها التجارية - مثلا - هامشية مقارنة مع مجالات أخرى للاتحاد الأوروبي، يظهر أن أفضل تفسير لهذا التناقض يكمن في الانقسام الجيواقتصادي السياسي الأوروبي إزاء المتوسط، كانت وراء هذا الانقسام عوامل مختلفة وأفرز نتائج متباينة.

ارتبط الاتحاد الأوروبي في سياسته مع الجوار المباشر والشركاء التقليديين الذين هم بمثابة حلفائه، تنبع هذه السياسة الأوروبية من عناصر سوسيولوجية ينطوي عليها تشكل الاتحاد الأوروبي، وهي نالت الكثير من الاهتمام، تركزت بالخصوص في مناقشة مستقبل الاتحاد في علاقته مع النزعات القومية والسيادية لكل دولة عضو فيه، خصوصا منها الدول الأساسية فيه، تتميز هذه الدول بنزعة تقليدية في التوفيق بين العناصر الداخلية والرغبات الاتحادية، تدفع هذه العناصر البلدان الأوروبية نحو تناقض توجهاتها وأولوياتها من حيث تحديد المجالات الأكثر حيوية لها، ومن ثم دفع الاتحاد الأوروبي نحوها، لعل أوضح مثال على هذا العنصر، الثنائية المعروفة بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان جنوب وشرق المتوسط، ترتب عن هذه العلاقة جدلية تاريخية مرتبطة بعودة أهمية العمق الجيوتاريخي في صوغ السياسات الأوروبية بعد تراجع الاشتراكية واندفاع الطموح الألماني في صوغ إستراتيجية جديدة في وسط وشرق أوروبا وفي البلقان كمجالات للتأثير التاريخي لألمانيا، تشكلت دائرة حيوية عناصرها ألمانيا وبولونيا وأوكرانيا، يغري هذا المحور بجاذبية أهم قوة أوروبية وهي ألمانيا نحو قيادة سياسة إستراتيجية في هذا الشريط، تلتقي في هذا الشريط التوجهات القومية والأوروبية لألمانيا بالتوجهات الأوروأطلسية للولايات المتحدة الأمريكية، تتزود ألمانيا بأهم مواردها النفطية من روسيا عبر أوكرانيا، يشكل إرضاء فرنسا وألمانيا عاملا أساسيا لجعل القوتين الأوروبيتين على تنسيق مستمر بينهما، تفهم رغم ذلك ألمانيا وفرنسا أنهما

ليستا على درجة من القوة تجعلهما قادرتين على خوض إستراتيجيتين منعـــزلتين، كما تفهمان أن الوقت لا يساعدهما على الانجرار نحو شرخ في العلاقات الأوروبية التي كان لهما قيادة صياغتها تاريخيا، أظهرت الدولتان معا رباطة جأش في معالجـــة أزمة الديون اليونانية، أعملت الدولتان جهودهما لمساعدة اليونان لإبقائـــه ضـــمن مجموعة اليورو، قدمت ألمانيا اهتماما يفوق التقسيم الأوروبـــي إلى مجالين أحدهما جنوبـــي متوسطي والآخر شرقي، لكن لم يكن ليسري الموقف نفسه – على الأقل لحدود الانتهاء من هذا الكتاب – على ما وراء ضفة جنوب أوروبا وشـــرقها، إذ ساهمت النظرة التقليدية لكل بلد من هذين البلدين الأوروبيين إلى مجالـــه الحيـــوي رغم بعض المواقف الدبلوماسية التي تنفي ذلك، زيادة على ضـــآلة دور إيطاليـــا، بالخصوص كونها تقع في وسط المتوسط تقريبا ومؤهلة للمساهمة في سياسة شـــرق المتوسط كما في غربه، ساهمت من الناحيـــة الدبلوماســـية في إضـــعاف الأهميـــة الإستراتيجية للمجال الممتد من المغرب إلى تركيا عبر البحر والصحراء، لم تتبلـــور العلاقات الأورومتوسطية كشراكة إستراتيجية إنما كشراكة معزولة عن الرهانـــات الإستراتيجية، يجعل هذا الوضع من الموقف الإقليمي في شمـــال إفريقيـــا والشـــرق الأوسط بما فيه تركيا قادرا على اعتماد إستراتيجيات ليست منعزلة فقـــط علـــى الاتحاد الأوروبـــي وبعض قواه الأساسية بل قد تصل حد التصادم، ولا يفترض أن تطلب هذه الدول – المغاربية والأوسطية – شراكة إستراتيجية من منطلـــق ربـــط أمنها بسياسة أجنبية أوروبية – مثلا – وإنما يفترض أن تعالج هـــذه السياســـات بشكل متوازن بين جميع الأطراف، رغم أن ألمانيا بعيدة – نسبيا – عـــن الســـاحة الشرق أوسطية فإنها ليست كذلك لشمال إفريقيا، يزيد من حدة هـــذا الموقـــف إمكانية تقاسم بعض المشكلات الثقافية في ثلاثة أو أربعة قرون قادمة متجليـــة في الروابط الدينية الإسلامية التي ستغير الحدود الجوإستراتيجية الدينية، ستحتاج هـــذه المجتمعات والدول بعضها لبعض لإدارة مشكلات لا تتعلق بالبيئـــة أو الطاقـــة أو المبادلات التجارية فقط ولكن لإدارة علاقات إنسانية متشابكة ومرشحة للتعقيد.

أدى المتغير الدولي الناتج عن تراجع الاستقطاب الثنائي إلى بعض الـــتغيرات الجيوسياسية كان المجال المتوسطي مسرحها، تمثلت أهم آثارها – أي التغيرات – في توسيع الاتحاد الأوروبـــي والتحاق عشر دول به عام 2004، منها خمس دول من

شرق أوروبا وثلاث دول بلطيقية إضافة لقبرص ومالطا (بلدان/جزيرتان متوسطيان صغيران وأهم ميزاهما اعتبارهما نقطتين جيوإستراتيجيتين في البحر الأبيض المتوسط)، كان لهذا التحول تأثيره في إعادة طرح مستقبل العلاقات الأورومتوسطية بعد هذا التوسيع، إذ رأى فيه تيار من المتتبعين تهميشا للجوار الجنوبي، كانت مالطا وقبرص تضفيان على الشراكة الأورومتوسطية بعدا مركبا، ساهم ضمهما في عزلهما عن باقي الجوار المتوسطي من الناحية الجيوسياسية رغم كونهما يقعان في قلب المتغيرات والأحداث في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لقد كان ضم قبرص مشكلة جيوإستراتيجية حقيقية لتركيا، وهي من مسائل الجذب والنبذ في العلاقات التركية اليونانية.

يفترض التمييز هنا بين مكانة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المتوسطية، فرغم أن الاتحاد الأوروبي يعد أهم شريك لهما فإن المكانة التجارية التي يحتلها هذان المجالان لم تكن على القياس نفسه، كانت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في العام 2001 تحتل الصف الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث استيعاب 14,1% من الصادرات الأوروبية و11,4% من الواردات، بينما لم تكن تستوعب بلدان جنوب وشرق المتوسط إلا 7% من الصادرات و6% من الواردات، كانت مكانة بلدان جنوب وشرق المتوسط في المبادلات التجارية الأوروبية ضعيفة[1]، فهي التي تعد الاتحاد الأوروبي شريكها الأول، ليست في المقابل إلا شريكا هامشيا للموقف الأوروبي.

انعكس الوضع مباشرة على إعادة توجيه العلاقة مع الحدود نتيجة هذا الموقف الذي يمكن دعوته بالتغير الجيوتاريخي في المسار الأوروبي بتكون جوار جديد في الشرق يتمثل في القوقاز وأوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا وروسيا، كانت الإجابة على ذلك بتقديم سياسة أوروبية للجوار[2] لتفادي الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا التغير.

1 Voir Ramon Verrier, «L’impact de l’élargissement de l’union européenne sur les échanges commerciaux des pays partenaires méditerranéens», in Abdelkhalq Berramdan (s.d), Le partenariat euroméditerranéen…, op. cit., p. 206.

2 لا ترتبط روسيا مع الاتحاد الأوروبي بالسياسة الأوروبية للجوار إنما باتفاق الشراكة الإستراتيجية، وهذا استجابة لمكانة روسيا في السياسة الأوروبية ولإحساس روسيا بعظم دورها مقارنة مع الجيران الآخرين.

لم تتجاهل السياسة الأوروبية للجوار العمليات الموجــودة مثــل مسلســل برشلونة بل تعد اللجنة الأوروبية أن هذه السياسة تدعم تلك الموجودة وتساهم في تطويرها، ومن بينها الشراكة الأورومتوسطية[1]، تقوم هذه السياسة التي هي أفضل تعبير عن العمق الإستراتيجي ونظرة الاتحاد الأوروبــي لما وراء حدوده، على ميزة أساسية تكمن في العمل الثنائي بين الاتحاد الأوروبــي وكل شريك منفرد لوضــع برنامج إصلاحات اقتصادية وسياسية مع أولويات في المدى القصير والمتوســط[2]، تسمى هذه البرامج بخطط عمل[3]، تشمل هذه الخطط عدة قطاعــات ومجــالات للتعاون بما فيها المجال الأمني والمجالات التجارية والاجتماعية والحقوقية... إلخ، غير أنها تعتمد أسلوب أخذ كل بلد مختلف عن الآخر حسب "الخصوصيات"، وهــي بذلك تتيح لكل بلد التعاون وفقا لحاجياته ووضعيته، وتعتمد السياسة الأوروبيــة للجوار مجموعة من "الأولويات"[4] في إطار نظرتها العامة للتعاون مع الجيران وأيضا أولويات في التعاون من بلد لآخر، وتعمل عن طريق هذه الآلية بتقيــيم متواصــل لتقريب ومعيرة التشريعات والسياسات النموذجية الأوروبية، يمكن الإضافة أيضــا أن الدعم المالي في إطار هذه السياسة يكون مشروطا بالإصلاحات الــتي ينجزهــا البلد الشريك، كما أنها تخضع لالتزام متمايز، يأخذ في الاعتبار وضعية كل بلــد[5]، يمكن كذلك إظهار أن الأهداف التي تعمل لأجلها السياسة الأوروبية للجوار تقوم

---

1 Politique européenne de voisinage, document d'orientation, Voir Commission des communautés européennes, 12-5-2004, consulté sur: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

2 Jorge de Caballeria, «Les instruments communautaires de l'appui aux réformes: de l'appui budgétaire aux jumelages institutionnels», in Europe méditerranée. Enjeux, stratégies, réformes…, op. cit., p. 66.

3 انظر نموذج خطة عمل بين الاتحاد الأوروبــي والمغرب في إطار السياســة الأوروبيــة للجوار، للاطلاع على أسلوب صياغة وكذا مضامين مثل هذه الخطط.

4 حددت السياسة الأوروبية للجوار أولوياتها في التعاون مع الجوار في مجموعة مجالات وهي: الحوار السياسي والإصلاح، التجارة وإجراءات إعداد الشركاء لمشاركة تدريجية في السوق الداخلي الأوروبــي، العدالة والشؤون الداخلية، الطاقة، النقل، مجتمع المعرفــة، البيئــة، البحث والابتكار، السياسة الاجتماعية والاتصال بين المجتمعات.

Cité in Politique européenne de voisinage, document d'orientation, op. cit., p. 3.

5 Abdelkhaleq Berramdan, «introduction», in Abdelkhaleq Berramdan (s.d), le partenariat euroméditeranénen…, op. cit., p. 33.

على أساس ثنائي، يستند هذا الرأي إلى كون العائق أمام التعاون المتعدد الأطـــراف هو النـــزاعات خصوصا النـــزاع العربـــي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ويرى اتجاه في هذا الصدد أن حل النـــزاع العربـــي الإسرائيلي يجب أن يـــتم خـــارج الشراكة التي يجب إقامتها مع العالم العربي[1].

2. ماذا عن الاتحاد من أجل المتوسط؟

اعتمدت منهجية إخراج الاتحاد من أجل المتوسط توجها يقوم على مراعـــاة مختلف التناقضات داخل الاتحـــاد الأوروبـــــي، ومراعـــاة غيـــاب سياســـات أورومتوسطية واضحة لدى دول الضفة الجنوبية والشرقية وكذا لدى تركيا ودول البلقان المتوسطية، تم إقرار إعلان باريس لـــ 13 يوليو/تموز 2008 الـــذي اســـتمد روحه من مسار برشلونة، ومن الرغبة الدبلوماسية للشركاء التقليديين في دعم البعد المؤسساتي في المنطقة المتوسطية، وبعد عجز الموقف الفرنسي في إيجاد صيغة مناسبة خارج الاتحاد الأوروبـــي لهذا المسار.

كان الإعلان عن مبادرة فرنسية جديدة إزاء المتوسط إحدى النقاط المعبر عنها أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في العام 2007، اكتســـت هذه المبادرة طابعا مترددا، يعبر سياقها عن رغبة فرنسية في رسم سياسة متوسطية تناسب الضغوط التي تلقاها فرنسا في المنطقة المتوسطية، مرت بذلك هذه المبادرة نحو إيجاد صيغة أوروبية متوافق عليها لإعطاء دفعة جديدة لمسلسل برشلونة، يمكن القول إن هـــذه أول خطوة نحو إحداث منظمة متوسطية بطابع تكاملي، وتنص على قمم دورية لم يعقد منها أي قمة منذ قمة باريس الأولى، لحدود الانتهاء من هذا الكتاب.

1.2. المحددات في إحداث الاتحاد من أجل المتوسط

كان إحداث نظام مؤسسي متوسطي دائم حدثا ذا أهمية بالغـــة في تـــاريخ العلاقات الأورومتوسطية، أظهر جناح في الفكر الدبلوماسي الفرنسي – على الأقل

1 Damien Thierry, «La politique européenne de voisinage dans le contexte d’une politique euroméditarrennéene: aspects géopolitiques», in Abdelkhaleq Berramdan, (s.d), Le partenariat euroméditeranénen…, op. cit., p. 79.

من الناحية النظرية – خطوة متطورة في توجيه مسار هذه العلاقات رغم ما اكتساها من حدود، كشف بذلك سياقها الإقليمي وحجم القدرات المخصصة لرسم هذه السياسة على وجود تناقضات لا بد من مراعاتها لإخراج الحد الأدنى من المشروع، استجابة لمبدأ حجم القوة والقدرة الفرنسيتين ولتقاليد التوازن في الجيوسياسية الأوروبية.

أ. الخطوط الأساسية لطرح المبادرة

كان أول العناصر التي استند عليها لتبرير المقترح الفرنسي هو محدودية مسلسل برشلونة (الذي تم التعبير عنه – أحيانا – بـ "فشل" هذا المسلسل)، بالخصوص من حيث النتائج التي حققها مقارنة بالأهداف المرسومة له[1]، ثم ملاءمة السياسة الجديدة في المنطقة مع بعض المتغيرات المتعلقة بالبيئة الإقليمية لتجاوز سياق ما بعد الحرب الباردة بسياق آخر، اتسم بتصاعد عناصر جديدة، ارتكز هذا الاقتراح على مشروع سياسي ينطلق من المتفق عليه مع استبعاد النزاعات، هذه – عموما – أهم الخطوط العريضة التي تضمنتها مختلف مظاهره الدبلوماسية الأولية.

قدم المرشح للرئاسة آنذاك نيكولا ساركوزي في 7 فبراير/شباط 2007 وبمدينة تولون الفرنسية الخطوط العامة التي كان يهدف من ورائها إلى إحداث الاتحاد المتوسطي، انطلق الرئيس الفرنسي من مسؤولية فرنسا كدولة أوروبية ومتوسطية في الوقت نفسه: *"الحوار بين أوروبا والمتوسط يبقى مركزيا، لكن ليس في مقدوره النجاح إذا اقتصر على حوار الاتحاد الأوروبي مع شمال إفريقيا، اقترح تناول المشكلة بطريقة أخرى، على البلدان المتوسطية أن تمسك بيدها المصير الذي أعده لها الجغرافيا والتاريخ، على فرنسا المتوسطية والأوروبية أن تأخذ المبادرة إلى جانب البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان وقبرص لأجل اتحاد*

---

1 يمكن تحديد ثلاث نقاط عريضة لتبرير مثل هذا المشروع لدى منظري هذا الاتحاد:
هامشية الفضاء المتوسطي في الاقتصاد العالمي.
عدم انسجام السياسة الأوروبية للجوار وتركيزها على العمل الثنائي.
تراجع الدور الفرنسي في المنطقة. وهذه عناصر يمكن استنتاجها من خطب ساركوزي التي حررها له مستشاروه.

متوسطي، كما أخذت مرة مبادرة التشييد الأوروبـــي"[1]، كما انطلق من شعار مستقبل أوروبا في الجنوب، نجد مثل هذا الطرح لدى توجه يدافع عن مأسســة التعاون الأورومتوسطي في شكل تكاملي بوضوح، وهو ما يعبر عنه أحد الدعاة المتحمسين للتكامل المتوسطي جون *لويس غيغو* *Jean-Louis Guigou*[2]، يقول في هذا الصدد: الأقاليم التي تحقق النجاح في عصرنا هي المجموعات الكبرى الـــتي تضم بلدانا من الشمال وأخرى من الجنوب، يستفيد على سبيل المثـــال اتفـــاق التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية، وخصوصا الآسيان+3، من ثلاثة مكونـــات للقدرة التنافسية العالمية: التقارب الجغرافي، تكامل الاقتصاديات وتضامن الجوار[3]، رأى نيكولا ساركوزي أيضا أن أوروبا تجاهلت المتوسط منذ إعطائها الأولويـــة لشرقها، يرتبط هذا التقدير بالعامل الجيوسياسي الذي أشير إليه سابقا ضمن هذا الكتاب.

تميز هذا الاتحاد كذلك بكونه طريقة لإعادة التفكير فيما يعرف بـــ "السياسة العربية" لفرنسا، وطريقة أيضا لمطالبة تركيا بأن يكون لها دور أكـــبر في مشـــروع الاتحاد المتوسطي مقابل رفض انضمامها للاتحاد الأوروبـــي لكونها ليســـت بلـــدا أوروبيا من منظور خطاب ساركوزي في تولون، كما أظهر هذا الخطاب الرهـــان الذي يشكله هذا المشروع لتأثير فرنسا في العالم ورهانا للإسلام المتردد بين الحداثة والمحافظة[4]، أعلن هذا الخطاب عن ثلاثة خطوط عريضة للتعاون الأمني الجماعي بما فيه الهجرة الانتقائية والبيئة والتنمية المشتركة.

1 Voir: Nikola Sarkozy à Toulon 07-02-2007, disponible sur le lien suivant: http://sites.univ-provence.fr/veronis/Discours2007/transcript.php?n=Sarkozy&p=2007-02-07

2 جون لويس غيغو مدير معهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي بباريس.

3 Jean louis Guigon, «Union pour la Méditerranée est un combat», in Euromediterranée histoire d'un futur, (s.d) d'Ali Sedjari, op. cit., p. 95.

4 Voir les détailles in Bichara Khader, «De l'union pour la Méditerranée de Nicolas Sarkouzy au processus de Barcelone: Union pour la méditerranée», in l'Union pour la Méditerranée: Pourquoi? Comment? (Cordonnée par Fréderic Allemand), Fondation pour l'innovation politique, Juin 2008, pp. 27-30.

كان خطاب طنجة لـ 21 أكتوبر 2007 قد أظهر مجموعة من الميزات التي يفترض أن تطبع المشروع الجديد، بالخصوص بعد الانتقاد الموجه لخطاب تولون، من هذه الميزات التركيز على كون هذا الاتحاد اتحادا براغماتيا وسيكون اتحاد مشاريع وليس بديلا عن المبادرات والمشاريع الموجودة، داعيا كل الدول المتوسطية إلى القيام بما قام به الأوروبيون بعد الحرب العالمية الثانية، كما يفترض أن يكون معبرا عن الإرادة السياسية المترجمة إلى أفعال ملموسة وجماعية، كما أن الاتحاد المتوسطي لا يتعارض مع مسلسل برشلونة وغير موجه ضد إفريقيا ولا ضد أوروبا، وفي الأخير هذا الاتحاد مشروع للجميع وليس مشروعا لفرنسا[1]، مر هذا المسلسل بعد ذلك بمنعطف أساسي تمثل في محطة روما، حيث في النداء الذي صدر عن قمة جمعت نيكولا ساركوزي ورومانو برودي وخوسي لويس ثباتيرو تم الاتفاق على نقطتين محوريتين، أولهما: تغيير الاسم من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل

---

1 Ibid., pp. 31-32.

ومما ورد في هذا الخطاب أيضا تشديده على البعد المتوسطي لأوروبا، إذ ذكر الرئيس الفرنسي فيه – مثلا –:

"لا أتردد في القول إن مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا لم تقطع جذورها الثقافية، الأخلاقية والروحية فقط ولكن أيضا مستقبلها، ستربح أوروبا في المتوسط تقدمها، وأمنها وستجد الزخم الذي منحه إياها آباؤها المؤسسون.

عبر المتوسط ستستطيع أوروبا إسماع رسالتها من جديد إلى كل الناس".

وتميز الخطابان في تولون وطنجة بطابعهما المفعم بالحماسة وبشاعريتهما الفرنسية أيضا، بالتعهدات وبإغراقهما في التبشير بتطور العلاقات المتوسطية في المستقبل، يمكن دعوتهما بخطابين حماسيين، ورغم أهمية خطاب طنجة فإنه لم يأخذ الأهمية نفسها التي أخذها خطاب باراك أوباما في القاهرة بعد وصوله للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية – مثلا –، ورفع شعار تجديد النظرة أو السياسة الأمريكية إزاء العالم الإسلامي، يعود ذلك لأهمية الدور الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة مقارنة بالدور الأوروبي – عموما – والفرنسي خصوصا، وما طبع إدارة بوش الابن ومرحلة ما بعد 11 سبتمبر من تطورات متلاحقة، رغم ذلك أسفرت السياسة المتوسطية الأوروبية عن نتائج أكثر وضوحا مقارنة بالسياسة الأمريكية إزاء العالم الإسلامي، للاستئناس وللاطلاع على خطاب طنجة لنيكولا ساركوزي انظر:

Voir: Discour du Président Sarkozy sur le projet de l'Union de la Mediterranée sur le site da l'ambassade française au Royaume Unie, consulté le 20 Juillet 2011.

http://www.ambafrance-uk.org/Discours-du-President-Sarkozy-sur.html

المتوسط لتجنب أي تداخل لهذا الموضوع مع الاتحاد الأوروبـي مـع الاحتفـاظ بمكانة مسلسل برشلونة كأهم آلية للتعاون الإقليمي، وثانيهما: الفصل بين انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـي والاتحاد من أجل المتوسط، أصبح هذا المشروع التزامـا بين ثلاث دول متوسطية أعضاء في الاتحاد الأوروبـي، ودخل بذلك هذا المشروع إلى ضرورة التوافق بين مكونات النظام الإقليمي، ولم يعد مجرد تعـبير عـن إرادة الدبلوماسية الفرنسية التي لقيت انتقادات إزاء تراجع سياسـتها المتوسـطية، إذ إن إيطاليا وإسبانيا بقيتا متشبثتين بأن كل عملية جديدة في المتوسط لا يمكن لها التنكر لمسلسل برشلونة أو القفز عليه.

ب. إعادة الدور الفرنسي

كانت السياسة الفرنسية قد تعرضت لنقد متصاعد إزاء ضعف سياستها في المنطقة، فهي كانت تتسم بما يوصف بالتراجع مقابل تمكن القوى الأخرى من التدخل بقوة في المنطقة، على الأقل كان هذا هو التفسير الشائع لسياق الخطة، ظهر ذلك بوضوح في موقف الدبلوماسية الألمانية التي لم تستسغ نهائيا اتحادا إلى جانب الاتحاد الأوروبـي يستبعد ألمانيا، كـان اتجـاه الـرأي الدبلوماسـي والإستراتيجي في فرنسا يولي أهمية بالغة لضرورة رسم دور أكثر فعالية لفرنسا في المنطقة، وكان عدد من الباحثين المنضوين تحت اسم مجموعـة ابـن سـينا أصدروا تقريرا في 23 أبريل 2007 بعنوان *"المغرب الكبير، الشـرق الأوسـط مساهمة من أجل سياسة واعية لفرنسا"*، وصـف التقريـر المنطقـة بـذات الاضطرابات العالية والحيوية لمصالح فرنسا، اقترح هذا التقرير أربعة موضوعات للتدخل:

- تنظيم أفضل للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء المنطقة، بما في ذلـك هيكلـة تسمح باستيعاب المشكلات.
- تخليق التعاون مع الشركاء المؤثرين الأوروبـيين ومـع الولايـات المتحـدة الأمريكية وروسيا والصين، وحوار أفضل مع العالمين العربـي والإسلامي.
- إظهار الاهتمام بصعود أنظمة ديمقراطية وتوثيق العلاقات مع القوى الحية بمـا فيها الحركات الإسلامية المندمجة في الحياة السياسية المحلية.

- المساهمة بفعالية أكبر في حل الأزمات الإقليمية الأساسية (أطراف النزاع الإسرائيلي – العربي، وسيادة لبنان، والحوار مع سوريا، والتباحث مع إيران، ودعم المصالحة الداخلية في العراق، والضغط على إيران، وتقوية العلاقات مع المغرب الكبير، ومساندة مقترحات إصلاح مسلسل برشلونة بمنحه الأولوية[1].

دعم التقرير أيضا حدوث أربعة سيناريوهات، أولها نجاح المخطط الأمريكي في المنطقة المدعو بالسلام على الطريقة الأمريكية la pax Americana، ثانيها النظام الإسلامي، ثالثها هو الفوضى، ورابعها هو التدهور البطيء والمنتظم، وأشار التقرير كذلك إلى وجود بعض الوقائع والحقائق منها[2]:

- تداخل المشكلات الشرق أوسطية.
- مركزية المشكلة الفلسطينية في الحساسية الإقليمية.
- اهتزاز صورة البلدان الغربية وبالخصوص الأمريكية.
- تجاهل الأنظمة في المنطقة للتطوير والإصلاح والديمقراطية.
- الحركات الإسلامية هي الأكثر تنظيما في الغالب.
- تهديد القاعدة يتقوى في العراق وفي المنطقة المغاربية[3].

كما اقترح التقرير بعض الآليات لعمل الدبلوماسية الفرنسية إزاء المنطقة:

- تنظيم أفضل للسياسة الخارجية الفرنسية قائم على سياسة مغاربية واقعية.
- مقاربة عبر إقليمية للرهانات الجديدة.
- عرض إعلامي باللغة العربية[4].

---

1 Maghreb-Moyen -orient: contribution pour une politique volontariste de la France, (Rapport), op. cit., pp. 26-27.

2 Ibid., pp. 9-10.

3 Ibid., p. 11.

4 تخصص حاليا قناة فرانس 24 الدولية بثا بالعربية، مركزة اهتمامها على العالم الإسلامي، وهي موجهة للمشاهدين بالعربية، هذا إضافة للقناة TV5 المخصصة للشرق الأوسط والمغرب الكبير، كما تم إحداث القناة المتوسطية التي تبث من مرسيليا، وتخصص اهتماما كبيرا للمنطقة المتوسطية وشؤونها وتبث أيضا بالعربية، كما تبث برامج وحلقات تتعلق بالثقافات المتوسطية.

- تطوير التعاون انطلاقا من جنوب أوروبا والبلــدان الأكثــر اهتمامــا مــن شمالها، لأنه من الصعب تحقيق التوافق بين الــ 127 بلدا عضــوا في الاتحــاد الأوروبــي.
- تفعيل معهد العالم العربــي بباريس[1].

تضمن التقرير فكرة أساسية استند عليها الاتحاد من أجل المتوسط، وهــي أن هدف فرنسا في السياسة المتوسطية لا يجب عليه التوقــف عنــد اقتــراح تــدابير مؤسساتية جديدة، ولكن كذلك "تطوير وضع مشاريع ملموسة مــع الفــاعلين الإقليميين"، كما اقترح التقرير آلية مؤسساتية سيتم رئاستها بشكل مشترك بــين الضفتين، وأمانة عامة دائمة مختلطة في تكوينها لتنظيم اجتماعات دورية بين الوزراء والخبراء وإحداث بنك أورومتوسطي وتطوير مؤسسة أنا ليند لحــوار الثقافــات، لجعل المنطقة نموذجا ناجحا لتحالف الحضارات[2]، تظهر هذه الاقتراحات واضحة في منهجية إخراج الاتحاد من أجل المتوسط.

كان لهذا التقرير أثر واضح على أسلوب إخراج الاتحــاد، وهــو ينتمــي – عموما – إلى نظرة فرنسية لعموم المنطقة، ورغبة في رسم تحول إقليمــي ودولي لا يمس مصالح توازن القوى التقليدي، ويعكس من جهة أخــرى انشــغالا فرنســيا حقيقيا في المنطقة، وهو ما يفسر نشاطها المتزايد في الســنين الأخــيرة، ستصــدر مجموعة ابن سينا نفسها تقريرا ثانيا في يوليو/تموز 2011 متعلقا بالتحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تضع فيه توجيهاتها للدبلوماسية الفرنسية على ضوء هــذه الأحداث[3].

2.2. الحد الأدنى من المشروع

لم تكن حجم الرهانات التي تضعها دولة كفرنسا وكذلك إيطاليا وإســبانيا على بناء السياسة المتوسطية كافية أمام ثقل التناقضات وحدود التعاون بين جميــع الأطراف في رسم سياسة أكثر متانة للتعاون.

---

1 Ibid., pp. 11-13.

2 Ibid., p. 26.

3 سيتم الوقوف عنده لاحقا.

أ. منظمة إقليمية

تبين أن وجود الاتحاد من أجل المتوسط منظمة إقليمية وفاعلا دوليا لا يزال يتسم بالهشاشة، لقد أقر الاتحاد الأوروبي بأعضائه 27 وباقي الشركاء المتوسطيين هذا الفاعل الجديد، لكن دون وضوح الهدف، ورغم التركيز الكبير على الاقتصاد، وهو انعكاس لمدرسة أوروبية في هذا الشأن، فإن الفاعل الإقليمي الجديد ينطلق من عنصرين جديدين هما دور الأعمال والشركات في التعاون الأورومتوسطي، ومركزية المشاريع الإقليمية، فهي الوحيدة التي يمكن لها تحقيق نتائج إيجابية وملموسة انطلاقا من القضايا الأساسية المشتركة التي اعتمد بعضها منذ قمة باريس 2008:

- البيئة: مكافحة التلوث في المتوسط.
- الطرق السيارة البرية والبحرية.
- الوقاية المدنية.
- الطاقات البديلة: المخطط الشمسي المتوسطي.
- البحث والتعليم العالي: جامعة أورو متوسطية.
- دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة.

لم يقدم إعلان قمة باريس أية تفاصيل حول كيفية إخراج هذه المشاريع لحيز الوجود، إنما أحال ذلك على الاجتماعات الوزارية، غير أن الفراغ المؤسسي الذي مر به الاتحاد على مستوى اجتماعات القمم الرئاسية والاجتماعات الوزارية، وفي العناصر التنظيمية الجديدة التي أتى بها الاتحاد أبطأ من تفعيل هذه المشاريع، هذا إضافة للجوانب التمويلية، ولم تكن الأمانة العامة للاتحاد قادرة على مواكبة هذا العمل وحدها أو تحمل عبء فاعل إقليمي مركب ومعقد بإمكانات محدودة ووسط وضع متوسطي يعرف باستمرار تقلبات جوهرية، في مقابل غياب للفعالية الدبلوماسية على مستوى رؤساء الدول والحكومات الأوومتوسطيين.

ب. حدود الاتحاد من أجل المتوسط

لقد صاحب إحداث الاتحاد من أجل المتوسط عدة عوائق تراوحت بين التقني والدبلوماسي، وهي في الأصل عوائق ترتبط بالعمق السياسي لهذا الإطار مع وضعه

في سياقه العام، أشار أحد الباحثين في مقالة له إلى نقطتين غير مساعدتين وكابحتين لبدايات المشروع، أولهما التحضير غير الجيد، ويلاحظ ذلك في التردد الذي رافـــق التحضير لهذا الاتحاد، والدول المعنية التي سيشملها هذا الاتحاد، مثل الانطلاق مـــن الدول الساحلية في بداية الاقتراح الفرنسي التي هي 22 بلدا للتوافق فيما بعد على عضوية 27 بلدا في الاتحاد الأوروبـــي، وحسب بيير فيرلـــويز *Pierre Verluise*[1] فإن فرض الخيار الأوروبـــي هو بمثابة درس للإليزيه لإدراك التحرك أوروبيا[2]، كما تم إخراج هذا الاتحاد بخلافات بين أوروبية، وفرنسية فرنسية، وحســـب بشـــارة خضر فإن الاتحاد الأوروبـــي ستكون له الكلمة الأخيرة في هذا الاتحاد، ولدوروثي شميدت فإن جناحين في فرنسا يختلفان في تحديد رؤيته، أحدهما هو جناح الإليزيـــه الذي روج لمشروع مثالي وغير واقعي وجناح قصر وزارة الخارجية الذي يمثل الخط الأوروبي[3]، تمثل هذه الآراء التي تم تداولها إثر إحداث هذا الاتحاد عن انعدام الثقـــة فيه، كانت أكبر مشكلة لهذه العملية عدم مراعاة الحساسية الأوروبية إزاء المتوسط، ومحاولة القفز منذ البداية على مسلسل برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار، وعدم وجود صوت متوسطي في جنوب وشرق المتوسط له رؤية واضحة من هذا التعاون في صيغة الاتحاد من أجل المتوسط.

عرف إخراج هياكل الاتحاد عدة ردود ساهمت في إبطاء عمله، فبعـــد قمـــة باريس في يوليو 2008، تم إرجاء إخراج عمل هذه الهياكل، ومنها تعـــيين مقـــر الاتحاد وتشكيل الأمانة العامة، لاجتماع وزاري انعقد في نوفمبر 2008 بمرســـيليا، كانت تونس تتوخى احتضان مقر الأمانة العامة للاتحاد، بينما كانت إسبانيا تـــرى في هذه الخطة إعادة لإطلاق مسلسل برشلونة وطالبت بأن يكون مقرها برشلونة، واعترضت سوريا ولبنان على أن يكون مقر هذه الأمانة العامة في بلـــدان الضـــفة الجنوبية، لم تشكل الأمانة العامة إلا بعد 19 شهرا من قمة بـــاريس في 13 يوليـــو

1 حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا السياسية، ومقاله المشار إليه هنا منشور في إطار أنشطة معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية بباريس.

2 Pierre Verluise, «Union pour la Méditerranée: Quel bilan d'étape?», consulté le 12-08-2011 sur le site de l'IRIS http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/2010-05-ae35.pdf

3 Ibid., p. 3.

2008 [1] رغم اعتماد برشلونة مقرا للاتحاد[2]، يضاف إلى هذه العناصر الرئاسة المزدوجة للاتحاد، حيث لم تظهر – حتى الآن – فعاليتها، رغم أهميتها النظرية، فرض هذا الواقع فراغا عمليا في نشاط الاتحاد من أجل المتوسط على مستوى القمة، انعكس سلبا على التصور العام لدينامية التعاون المتوسطي.

ويذكر الباحثون عاملا ثانيا لم يكن في صالح هذا الاتحاد، وهو السياق غير الملائم المتمثل في بداية الأزمة الاقتصادية العالمية مع العام 2008 وحرب إسرائيل في غزة، وهو تفسير تقدمه مجمل الأبحاث في تحليل تعثر التعاون الأورومتوسطي باستمرار الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

عكس الاتحاد من أجل المتوسط التطوير البطيء في مسار الشراكة الأورومتوسطية، دفع النقاش الذي رافق هذا الاتحاد في جنوب المتوسط بأزمة هوية وتفسير اندفاعي وصفه البعض بإعادة ترتيب فرنسا لنفوذ إقليمي، واجهت فرنسا معارضة داخل الاتحاد الأوروبي، وفي الجنوب والشرق لم تقف دولة قوية مساندة لهذا الخيار، تنظر مصر بمحدودية لهذا العمل، وتنظر إليه تركيا كضغط عليها إزاء أهمية وضعها نحو الاتحاد الأوروبي، يحتمل أن يعرف هذا الاتحاد أهمية أكبر بتطوير مجالات تدخله وانخراط أكثر فعالية وبكيفية متوازنة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يمكن أن يفتح إعادة معالجة نظامه في العضوية طريقة أفضل في ديناميته، يساعد ذلك – ولا شك – بدعم انضمام عضوية عدد أقل من الدول الأوروبية وإعطاء الباقي منها صفة وضع ملاحظ مع تمثيلها عبر الاتحاد الأوروبي كي تكون قممه الدورية كل سنتين معقولة ومقبولة للانعقاد، يبدو أن هذه المعالجة تبقى مهمة لتحديد الخريطة الجيوسياسية للأورومتوسط بالشكل الذي لا يؤثر في فعالية سير أي منظمة إقليمية.

1 تولى أول مهمة الأمانة العامة دبلوماسي أردني هو أحمد مساعدة مع ستة نواب يمثلون كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإيطاليا واليونان ومالطا وتركيا.

2 قصر بيدرالبيس ببرشلونة Palais de Pedralbes.

خاتمة المبحث الثاني

حافظ مسلسل برشلونة على مكانته في انطلاق الأورومتوسط، يبقى تقييم هذا المسار خاضعا لعدة أولويات، على رأسها ما تحقق من منطقة التبادل الحر والصعوبات في طريقها، يحتاج التقييم المتواصل لهذا المسلسل اعتماد مقاربة متكاملة لا تستند إلى تحليل التقدم في المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية والمساعدات المالية، ولكن أيضا مدى ربط هذا التعاون بالتحديات والتهديدات الأخرى المشتركة، والضغوط السياسية العامة في المنطقة وأسلوب إدارة التعاون والحوار الدبلوماسي المنتظم على المستويات العليا.

أصبحت المؤسسات الأوروبية تقيم السياسة الأوروبية للجوار بشكل منتظم، وعبرها تقوم بتقييم السياسات ما تم الشروع فيه في ظل مسلسل برشلونة، في مقابل ذلك تبقى الشراكة الأورومتوسطية في حاجة إلى جوار دبلوماسي وسياسي من الحجم الكبير يستجيب مع الضغوط الموضوعية في المنطقة، ويستجيب أيضا لرهانات كبيرة تؤثر في تقييم بيئة الأورومتوسط بكيفية جديدة وعلى مسارح متنوعة سوى أنها تصب كلها في تقاطعات مجال الأورومتوسط.

المبحث الثالث

عناصر أساسية في جيوسياسية المتوسط

تتميز الشراكة الأورومتوسطية بتركيزها على بعض القضايا ذات الآثار الجيوساسية والجيواقتصادية على مستقبل الحوض المتوسطي، وذات علاقة مباشرة بالأمن الأوروبي ذي الأوجه المتعددة، تقع الطاقة بأشكالها المتنوعة في مكانة القطاع الجيواقتصادي الإستراتيجي لأوروبا في الحوض المتوسطي، تنتج عن هذه العلاقة المركبة محددات متنوعة يتدخل فيها الثنائي بالإقليمي وبالدولي، تقع بعض المحددات البشرية ومجالات التدفق التي يمكن دعوتها بعناصر التدفق الأورومتوسطي فوق السيطرة ضمن قضايا أخرى مميزة، إذ يحتمل – على الأقل من منظور هذا الكتاب – أن تتحول العناصر البشرية إلى محدد في انقلاب سكاني تاريخي ستعرفه أوروبا مستقبلا، من المتوقع أن تتحول أوروبا اللاتينية وأيضا بلجيكا وهولندا وألمانيا إلى دول في حاجة إلى تقاسم مشكلات الهوية مع شمال إفريقيا وشرق المتوسط بما فيها تركيا.

1. جغرافية الطاقة في المتوسط

تضفي الأهمية الجيوطاقية للمتوسط رهانا ذا أبعاد متنوعة ترتكز على ربط المصالح الاقتصادية وأيضا الإنسانية بالخريطة الجيوطاقية المحيطة بأوروبا، تقف العلاقات الإقليمية على أساس حاجيات متنوعة وتنافس شديد يشمل محاور طاقية متنوعة، يتدخل الاتحاد الأوروبي بسياسته الناعمة لإضفاء طابع ما يدعى بـ "الحكامة الإقليمية" عن طريق الطاقة بدمج عناصر كإزالة التلوث وتطوير الطاقات المتجددة ونقل الطاقة النووية لأغراض سلمية والبيئة والتنمية المستدامة وإدماج المعايير التشريعية ضمن منهجية لجعل السياسة الطاقية للأورومتوسط جزءا من إستراتيجية للتكامل وإزالة طابع التنافس الجيوسياسي عليها كسلاح يمكن استخدامه في حسابات مؤثرة، وهذا ما يمكن تسميته بالأمن الطاقي – عموما –،

ويتم ربطه بمحددات نظرية مفادها الحاجة المتبادلة بين الأطراف، ويلاحظ في هذا الصدد أن دول شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط ليس لديها رؤية نظرية لوضعها الجيوطاقي أو لسياستها الطاقية الإقليمية، لا ينفي هذا الرأي وجود بعض السياسات الداخلية لبعض الدول مثل سعيها لتطوير أكبر للطاقات المتجددة أو لعلاقاتها بالدول المنتجة للبترول في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP، وتعكس هذه الدول من خلال الاجتماعات الوزارية لوزراء الطاقة الأورومتوسطيين وثائق تعكس وجهات نظر مشتركة لكل هذه الأطراف.

1.1. الرهان الجيوطاقي في الأورومتوسط

تكتسي الطاقة أهميتها وحضورها المتميز في الحوض المتوسطي من كونها رهانا جغرافيا، أي أنها جزء من المكونات الجيوسياسية التي سبقت الإشارة إليها في هذا الكتاب، يضفي الوضع الجغرافي للطاقة في المجال المتوسطي توزيعا متنوعا للطلب والعرض، أثرت هذه العناصر على توجيه التنافس الإقليمي الطاقي، ومن ثم تثير مخاوف من تزايد التنافس الدولي حولها، ترتبت عن هذه الوضعية شبكة ربط ومصالح طاقية نتج عنها مفهوم الأمن الطاقي في المتوسط، جعلت منها الشراكة الأورومتوسطية أحد عناصر تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

أ. الأقاليم الطاقية حول البحر الأبيض المتوسط

تقع الطاقة في قلب مختلف السياسات المتوسطية لأوروبا، وفي علاقات دول الضفتين الجنوبية والشرقية مع أوروبا، ويمكن التمييز في هذا الصدد من حيث الجغرافيات الطاقية في الحوض المتوسطي بين مجالين، مجال غرب المتوسط، الذي يشمل دول شمال إفريقيا ودول جنوب غرب أوروبا الأربع، أي البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، بينما يمكن تسمية المجال الثاني بشرق المتوسط، الذي يشمل دول الشرق الأوسط وتركيا واليونان ودول البلقان المتوسطية، تتميز هاتان الجغرافيتان بنتاج وضعيتين جيوطاقيتين من حيث الفاعلون ومن حيث شبكات الربط ومن حيث التنافس أيضا، يرتبط شرق المتوسط بعلاقات بين الشرق الأوسط وتركيا واليونان والبلقان – عموما –، تمتد هذه العلاقات لحسابات جيوطاقية دولية تمتد

إلى القوقاز ووضعية المنافسين الروسي والإيراني كمصـــدرين للغـــاز إلى الاتحـــاد الأوروبـــي يجدان في ربط شرق المتوسط بالخصوص منه بالقوقاز وآسيا الوســـطى عملية خطيرة على أمنهما وعلاقتهما الإستراتيجية إزاء الاتحاد الأوروبـــي، سيعمل الغربيون، بالنظر للأهمية الطاقية (غاز وبترول) في هذه الدول، "على تغيير مســـار نقل الغار والبترول من هذه الدول، دون وصاية القوة القديمة التي هي روســـيا ولا عبر إيران"[1]، يقتضي تغيير هذا المسار ربط ثلاث دول قوقازية وهـــي جورجيـــا وأرمينيا وأذربيجان بدول أخرى عوض تركها ساحة فارغة لروسيا أو حتى لإيران، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول في تثبيت سياستها الأورآسيوية ودحر روسيا عن هذه المنطقة، جعلت منها حسب الباحثين: محددا أساسيا لخطـــة إستراتيجية طريق الحرير Silk Road Strategy Act إطارا لمساعدة أمريكية لهـــذه الدول من جميع النواحي مع إدماج المحور العسكري، كما قام الاتحاد الأوروبـــــي بإدماج جورجيا في مجلس أوروبا منذ العام 1999 ثم أرمينيا وأذربيجـــان في العـــام 2001، واقترح السياسة الأوروبية للجوار في العام 2004 ثم الشراكة الشـــرقية في العام 2008[2]، تحتفظ روسيا بوجودها العسكري في أبخازيا وأوسيتا الجنوبية علـــى حدودها مع جورجيا، وهما منطقتان تدعمهما روسيا للاستقلال وتعترف بهما منذ أغسطس 2008، كما أن لروسيا وجودا عسكريا بأرمينيا وأذربيجـــان، تـــرتبط روسيا بعلاقات مصالح مهمة مع هاتين الدولتين، تثير كل هذه العناصـــر ضـــغطا جيوطاقيا إستراتيجيا في شرق المتوسط الذي يرتبط مـــن الناحيـــة الجيوسياســـية بأوراسيا وبالخليج، وهما معا مجالان محض تنافسيين، وإن كانا يحومـــان في فلـــك السياسة الأوروأطلسية فإنهما غير مؤمنين بالشكل المطلوب للاتحاد الأوروبـــــي، نتج عن اجتياح روسيا لجورجيا عام 2008 الدليل الواضح على ذلك.

تتميز الوضعية الغربية في مقابل هذه الوضعية الشرقية بوجود روابط حيوية بـــين شمال إفريقيا وجنوب غرب أوروبا، تبلغ هذه العلاقات مستواها الجيوطاقي في الطموح للربط مع مقدرات طاقية لجنوب الصحراء عبر الأسواق الأورومتوســـطية الجنوبيـــة،

---

1 Jean Radvany, "Caucase: la marche turbulente de la fédération de Russie", Hérodote, n°138, la découverte, Paris, 2010, p. 10.

2 Ibidem.

وأيضا بربط بعض ميزات استخراج الطاقات الشمسية بالصحراء عبر البحر الأبيض المتوسط، يشكل هذا الرهان المحدد الأكثر بروزا في مستوى قدرة الاتحاد الأوروبي، لا تعرف شمال إفريقيا والمحور الصحراوي الضغوط نفسها التي يعرفها شرق المتوسط، غير أن التنافس على الموارد الطاقية أصبح غير مستبعد على هذا المجال الذي يحوي مقدرات إفريقية هائلة إذا ما تم ضم نيجيريا إليها، والتي ينتظر ربطها بالبحر الأبيض المتوسط عبر مشروع نقل الغاز عبر الصحراء، تضاف إليه بعض الاكتشافات التي توالت في الصحراء مثل حوض تاودني بين مالي وموريتانيا، تجتذب المنطقة الإفريقية ما فوق خط الاستواء منافسين متنوعين ويزداد طلبهما على الغاز والبترول الإفريقيين.

يمكن تصنيف الدول المتوسطية من حيث فاعليتها في هذا المجال الطاقي إلى ثلاثة أصناف من البلدان، وهي البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور، تضفي هذه الخاصية الجيوطاقية على المتوسط بعدا حيويا مستمرا، حيث إنه بمثابة بحر تحيطه الموارد الطاقية في شبه دائرة تمتد من الجزائر وعبر الأطراف من شبه الجزيرة العربية وإيران وآسيا الوسطى والقوقاز، يسمى هذا الفضاء كله بالمتوسط الموسع، لا يقتصر الأمر على هذه الميزة، بل إن جنوب المتوسط – مثلا – يعد عمقا غنيا وحيويا للطاقة المتجددة، ومن بينها استثمار الطاقة الشمسية، التي تتيحها أكبر صحراء في العالم.

ومن ثم كان التعاون الطاقي من العناصر التي تبناها إعلان برشلونة وأولته السياسة الأوروبية للجوار مكانة إستراتيجية، وعملت الشراكة على الاستثمار فيه، بالخصوص بالشروع في تشييد أنابيب نقل الغاز لربط شمال إفريقيا بالبلدان الأوروبية المتوسطية، والربط بين الشبكات الكهربائية ومعيرة التشريعات بين الأسواق الطاقية في المنطقة.

قرر وزراء الشراكة الأورومتوسطية عام 2003 "السير في اتجاه سوق مندمجة للغاز بين بلدان جنوب وشرق المتوسط وأوروبا، أيضا نحو سوق مندمجة للكهرباء، وكان قرار الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 بإطلاق المخطط الشمسي المتوسطي بـ 20 GW في أفق 2020 .بمثابة تكثيف لهذا البرنامج الذي هو بحاجة إلى بنيات تحتية لنقل الكهرباء والأدوات التنظيمية المناسبة"[1]، عرفت أرضية روما للطاقة الأورومتوسطية مكانة مرجعية في هذا المجال، وتم الشروع في أنشطة عمل إقليمية

---

1 Régulations régionale de la mondialisation…, op. cit., p. 42.

في الطاقة بهدف التناسق التدريجي لأسواق الطاقة والتشريعات في هذه الحالة بين الشركاء المتوسطيين والاتحاد الأوروبي مع مبادرات تحت إقليمية مثل تكامل سوق الكهرباء المغاربية ومشروع الغاز الأوروعربي في الشرق الأوسط، وميدريغ MEDREG وهو يتعلق بإطار تنظيمي متناسق ومشجع للاستثمارات[1]، ينال المشروعان الأخيران أهمية خاصة لدى الاتحاد الأوروبي، إذ سيربط هذه الأسواق بأوروبا، وتحظى المشاريع نفسها بأهميتها للبلدان المغاربية والأوسطية، إذ الأولى يفيد ربط سوق الكهرباء بتوفير قدرات أفضل للتكامل وتبادل الاستفادة في مجالات اقتصادية طاقية أخرى، ويفيد الدول الشرق الأوسطية في ربط بعضها لسوق عربية للغاز مثل ربط تلك ذات الإنتاجية الفائقة كالعراق مع المستهلكة مثل الأردن ولبنان، تجد إسرائيل في مثل هذه السوق فرصة للتخفيف من الضغوط المحيطة بها التي تسعى إلى التخلص منها بنسج علاقات مع بلدان غير عربية و- أحيانا - مجاورة مثل أذربيجان التي تزود إسرائيل بكميات كبيرة من الحاجيات الإسرائيلية من النفط والغاز تصل إلى 48%، ورغم وجود ربط لها مع مصر عبر صحراء سيناء فإنه غير مؤمن ومحتمل الانقطاع ولا يوفر الأمن الطاقي الكافي لإسرائيل، توظف إسرائيل أيضا علاقاتها النفطية مع أذربيجان لأهداف جيوإستراتيجية بالتأثير والضغط على إيران من على حدودها الشمالية المباشرة مع أذربيجان، وحسب المهتمين يمكن أن تتوق إسرائيل إلى ربط أنبوب باكو عبر جيهان التركية إلى إيلات أشكلون، وبذلك ستقلص المسافة من 2000 كلم إلى 600 كلم، بهذه الطريقة يمكن ضمان تصدير النفط الأذري بتكلفة أقل[2].

تعد السياسة الأورومتوسطية إزاء هذا الموضوع معقدة جدا في هذه المنطقة بالنظر لوجود مشكلات نبذ في تفسير الأمن الطاقي، تخلط فيها العناصر التكتيكية بالبعيدة المدى والعناصر الاقتصادية بالأهداف السياسية والعسكرية، يؤثر انعدام

---

1 Déclaration ministérielle sur le potentiel euro-méditerranéen de l’énergie adoptée par les ministres à la conférence tenue à Limassol, Chypre, le 17 décembre 2007.

2 عدنان أبو عامر، إسرائيل وأذربيجان بين المصالح المتبادلة والتحالف الإستراتيجي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 16 مايو 2012، تم الاطلاع عليه في 18 مايو 2012 على موقع الجزيرة للدراسات:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/2012516112658441281.htm

السلام في انتقال التوتر على المصادر الطاقية إلى نـزاع حول الحدود البحرية بـين لبنان وإسرائيل وأيضا مع قبرص وتركيا، كما يفيد اعتماد تركيا على أهم حاجياتها من الغاز على روسيا، التي بلغت حوالي 65% عام 2004، ربط تركيـا في أمنـها الطاقي بروسيا، لذا تسعى إلى تعويضه عن طريق بدائل مؤمنة بتنشيط سياستها في الشرق الأوسط وفي جمهوريات آسيا الوسطى، تدعو هذه العناصر إلى الوضـعية المعقدة للوضعية الطاقية التقليدية (ذات الاعتماد على الغاز والنفط) ويصعب علـى الشراكة الأورومتوسطية تأمينها في ظل حسابات تنافسـية وتنازعيـة في شـرق المتوسط تشدها عناصر جذب نحو أقاليم مجاورة ليست على التصور نفسه للأمـن الطاقي ولا للأغراض المتعددة لاستخدام سلاح الطاقة.

أقامت الشراكة الأورومتوسطية كما يظهر الجدول (رقم 9) عدة مشـاريع استثمارية في مجالات الطاقة، وارتكزت بالخصوص كما سبقت الإشـارة علـى البنيات التحتية وتقريب التشريعات مع الاتحاد الأوروبـي والبيئة، لم تكن هـذه المشاريع في حجم حيوية الطاقة في تفاعلات إقليم المتوسط.

الجدول (9) استثمار الشراكة الأورومتوسطية في مجال الطاقة بين 2007 و2013

المشاريع	التكلفة	الأجل	الدول الأطراف
تطوير سوق كهرباء مندمجة	4.9 ملايين أورو	2007–2010	الجزائر والمغرب وتونس
مشروع السوق الأوروعربية للغاز	5 ملايين أورو	2010–2013	مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا
التعاون في ميدان الطاقة MED-CMIP	4.1 ملايين أورو	2007–2010	مصر والمغرب والأردن والجزائر وتونس والأراضي الفلسطينية ولبنان وسوريا وتركيا وإسرائيل
الفعالية الطاقية في قطاع البناء MED-ENEC II	5 ملايين أورو	2009–2013	الدول نفسها باستثناء تركيا
تنظيم الطاقة MED-REG II	500.000 أورو	2010–2013	الدول نفسها + تركيا

المصدر: إعداد الكاتب بتصرف عن: Nos voisins: panorama des projets régionaux dans les pays méditerranéens, Commission européenne, Office de coopération EuropeAide 2010.

كلفت هذه المشاريع مجتمعة مبلغا ماليا قدره 19.5% مليون أورو، يبدو هذا المبلغ زهيدا مقارنة بالضغوط أو بالمكانة الإستراتيجية للطاقة في الشراكة الأورومتوسطية، يلاحظ أيضا أن هذه المشاريع ذات طابع تحت إقليمي بالخصوص بدعم سوق مندمجة للكهرباء في المنطقة المغاربية وسوق أوروعربية للغاز في شرق المتوسط، يبدو أن الشراكة الأورومتوسطية وهي تراهن على مشاريع طاقية إقليمية وتحت إقليمية كبيرة فهي تسعى إلى جعلها موضوع تمويل مشترك وتدخل لأطراف مالية واقتصادية متعددة، كان اجتماع وزراء الطاقة في الأورومتوسط قد وضع أهدافا كبيرة ضمن مخطط عمل أولي للفترة ما بين 2008 و2013 للتعاون في مجال الطاقة[1]، ويبدو أن جميع المشاريع بقيت مرتكزة على هذه العناصر – انظر الهامش حيث تمت الإشارة إلى هذه الركائز – رغم أنه لم تعرف الجغرافية الطاقية الإقليمية تغييرات كبيرة مثل تلك التي يتوقع للمخطط الشمسي المتوسطي أن يحدثها بربط شمال إفريقيا والشرق الأوسط والصحراء الإفريقية في كتلة طاقية شمسية وريحية مع البحر الأبيض المتوسط، يمكن لهذا الربط أن يحدث أثرا جيوسياسيا إقليميا نوعيا، (انظر الخريطة رقم 1)، إذ سيربط لأول مرة المصالح الحيوية عن طريق عناصر اندماجية بين كتل جيولوجية متنوعة منها الصحراء والبحر والجبال، كما سيربط من حيث المناخ المناطق الحارة بالمعتدلة بالباردة ومن حيث الجغرافيا الاقتصادية سيربط الحاجة للتطوير بمدى التكنولوجيا الفائقة التي يجب توفرها في إنتاج مستدام للحاجيات الطاقية المتجددة، ستؤثر هذه العملية في إعادة تقييم الصحراء الإفريقية وفق محددات جيوسياسية حيوية و لم يسبق لها مثيل على الأقل منذ انطلاق العهد الصناعي في أوروبا مع القرن الثامن عشر.

---

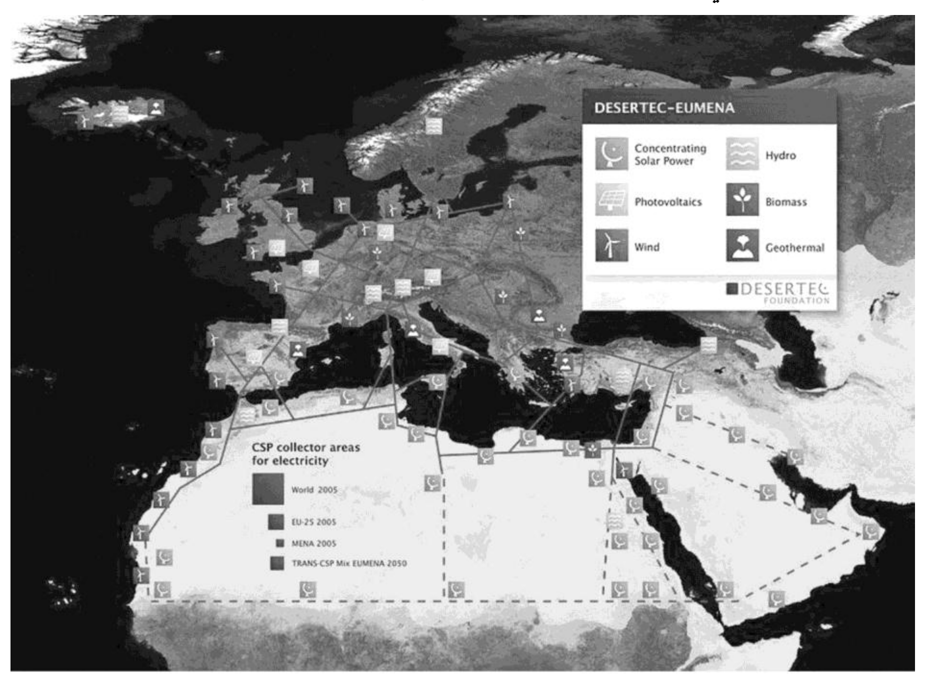
1 تتمثل هذه العناصر المركزية في:

- ضمان تنسيق أفضل لأسواق الطاقة والتشريعات في المجال ومتابعة التكامل بين تلك الأسواق في المنطقة الأورومتوسطية.
- التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.
- تطوير مبادرات ذات اهتمام مشترك في المجالات الرئيسة مثل البنيات التحتية وتمويل الاستثمارات والبحث والتنمية.

انظر: Plan d’action prioritaire, Coopération euro-méditerranéen dans le domaine de l’énergie 2008-2013.

الخريطة (1) تصور المخطط الشمسي المتوسطي

الاتحاد الأوروبي – شمال إفريقيا – الشرق الأوسط حسب مؤسسة ديزيزرتيك



المصدر: موقع مؤسسة ديزيرتيك

http://www.desertec.org/global-mission/focus-region-eu-mena

يبقى مآل الطاقة من المجالات الأساسية لفهم الطبيعة التنافسية للعلاقات الأورومتوسطية، فهي أولا ذات استقطاب دولي تثير حسابات بين عدة أطراف لديهم مخاوف من حدوث تغييرات جوهرية على الخريطة الجيوطاقية وأيضا على محاورها الأساسية بالشكل الذي قد يحد من تأثير بعضها في الحسابات الإستراتيجية العامة، تثير قلقا أيضا من تغيير أوضاع بعض الدول التي تستفيد من استمرار الطاقات التقليدية باعتبارها عناصر أساسية لنموها الاقتصادي، كما تتخوف من تراجع فرص البدائل المتنوعة للدول المنتجة، من ثمت تنطلق وجهة نظر هذه الدول على ضمان وضعية حيوية عن طريق الطاقة المتجددة، وأن يكون الاستثمار في الطاقة الشمسية عاملا محافظا أو مطورا لوضعيتها في الجيوسياسية الطاقية، تنهج الدول المستهلكة، وبالخصوص منها الأوروبية، دبلوماسية طاقية متنوعة الشركاء، يمكن ملاحظة ذلك من خلال العلاقات الغازية، إذ إن الفضاء الغازي الأوروبي

ينقسم إلى ثلاثة فضاءات جيوطاقية تحت إقليمية "فضاء جيوطاقي أورومتوسطي يشمل بلدان أوروبا الأربعة والجزائر وليبيا ومصر، وفضاء جيوطاقي أوروآسيوي، يشمل أوروبا الوسطى والشرقية وتركيا والأراضي السوفياتية سابقا بما فيها روسيا، وفضاء جيوطاقي أوروشمالي، يشمل المملكة المتحدة وأوروبا الشمالية[1]، وتنتمي دولة كفرنسا إلى الفضاءات الثلاثة، كما تنتمي إيطاليا إلى الفضاء الأورآسيوي أيضا[2]، ودفع التعاون الإقليمي في مجال الطاقة في البحر الأبيض المتوسط إلى ظهور منتديات مؤسسية، مثل جمعية الشركات الطاقية الأورومتوسطية تحت اسم المرصد المتوسطي للطاقة تنسق ضمنها أهم الشركات النفطية وشركات النقل وغيرها، كما انبثق المنتدى الأورومتوسطي للطاقة عن مسلسل برشلونة في إطار التواصل المنتظم الذي بدأ حول هذا القطاع الحيوي[3].

تنهج دول العبور بدورها دبلوماسية جديدة، تقوم على استغلال موقعها في التفاوض الإقليمي والدولي وتعزيز مكانتها والاستجابة لحاجياتها من الطاقة، تدعى هذه السياسة بـ "دبلوماسية الأنابيب" حيث تتفاوض الدول على جعل عبور أنابيب الغاز وشبكات الربط الكهربائي لأراضيها ورقة رابحة في إستراتيجية علاقاتها الإقليمية، تعتمد هذه السياسة في البحر الأبيض المتوسط دول كتركيا واليونان خصوصا، حيث تعدان الدولتين الحيويتين لعبور الطاقة للدول المنتجة في شرق أوروبا كروسيا ودول القوقاز وآسيا الوسطى نحو الدول المستهلكة في الاتحاد الأوروبي، كما أن البلدين الجارين تركيا واليونان يعدان دبلوماسية عبور الأنابيب أحد مجالات تنافسهما في المنطقة، بالخصوص بالتعاقد أو التفاهم مع روسيا في هذا الشأن، ترى تركيا نفسها في موقع الدولة المحورية بين موارد بحر قزوين وشرق المتوسط والبحر الأسود وأوروبا، بينما ترى اليونان نفسها في موقع دولة الربط بين تركيا وأوروبا، أو بالاستغناء عن تركيا أحيانا.

---

1 Aurèlia Manié-Estrada, Sécurité énergétique en Méditerranée occidentale: nouveaux facteurs, nouvelles politiques, Un regard espagnol, Note de l'IFRI, IFRI, Paris, Octobre 2008, p. 11.

2 Ibid., p. 12.

3 للاطلاع على الشركات الطاقية الأعضاء في المرصد المتوسطي للطاقة يمكن زيارة موقع هذا المرصد على الإنترنت: www.ome.org

تكشف الطاقة مجالا للتنافس بين المصالح المتبادلة بين دول الإنتاج والاستهلاك، التي تستدعي تصنيف الطاقة، ضمن مجالات التعاون الجماعي عبر إقليمي، وبين طغيان المقاربة الثنائية في تعزيز العلاقات الطاقية، لا يستجيب هذا الموضوع فقط لنزاعات الدول، ولكن أيضا لمصالح الشركات الطاقية، وهذا يدعو لتجاوز المقاربة التقليدية المعروفة في تحليل العلاقات الجيوطاقية بين دول إنتاج ودول استهلاك إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار الشركات التي هي بمثابة فاعل حيوي إلى جانب الدول، كما لا بد من فهم الأبعاد السياسية المتحكمة في التبادل.

ب. الاعتماد المتبادل الجيوطاقي

تنتج الأهمية الطاقية لإقليم المتوسط من حيث هو فضاء منتج لها، بما فيها الطاقات المتجددة من جهة، ومن جهة ثانية من حيث كونه مجالا بحريا عالميا لعبور التجارة الطاقية أيضا، يمكن إظهار ذلك من خلال بعض الأرقام التي تلخص الاتجاهات الطاقية في الإقليم، فالجزائر وليبيا ومصر تملكان 4,6% من احتياطيات البترول والغاز الطبيعي في العالم، كما أن دول جنوب غرب المتوسط تحتل الصف الثالث من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي، علما بأن الجزائر تعد أهم فاعل في مجال الغاز، كما أن لليبيا مكانة في البترول إضافة لوجود مساحات واسعة غير مستكشفة[1]، وسيظل المستقبل الطاقي في المتوسط مرتبطا بالمحروقات رغم الدور الذي ستلعبه الطاقة النووية في الضفة الشمالية[2]، يمكن أيضا ربط المحور الشرق الأوسطي الخليجي بهذا الإطار للمتوسط الموسع المنتج للطاقة بالخصوص وأن أهم المشاريع المستقبلية في الطاقات المتجددة تسعى لربط المحور الخليجي بالمجال المتوسطي.

تعبر ثلث التجارة الطاقية عبر العالم البحر الأبيض المتوسط، تشكل قناتا السويس والبوسفور القناتين الأساسيتين للنقل نحو الأسواق الأوروبية والأمريكية، إضافة إلى شبكة واسعة من الاتفاقيات في المنطقة والاستثمارات في مجالات الربط

---

1 Francis Ghilès, Le défi énergétique en méditerrané, traduit par Akram Belkaid, les notes IPEMED n°9, Avril 2010, p. 1.

2 Ibidem.

الطاقي والكهربائي[1]، تميل الاحتمالات إلى تحول المتوسط لمنطقة محاطة بشبكة من العلاقات المتبادلة، يمكن أن تضع حدا للتصنيف التقليدي للبلـــدان مـــن حيـــث الاستهلاك والإنتاج، فليبيا والجزائر العضوان في منظمة الدول المصـــدرة للبتـــرول OPEP تصدران حوالي 4,5% من الصادرات العالمية من البترول لكل بلد منـــهما، أما فيما يتعلق بالغاز فالجزائر تحتل الصف الرابع عالميا بحصة 10% من الصـــادرات العالمية[2]، نجد من جهة أخرى بلدانا من أكبرها استيرادا على المستوى العالمي وهي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، حيث تستورد مجموعة 10% من البترول العالمي و14% من الغاز الطبيعي و10% من الغاز الطبيعي المسال GNL[3]، يتعلق الأمر بإقليم يوجد فيه منتجون كبار ومستهلكون كبار، وسيعرف الطلب زيادة مطردة ســـواء بازديـــاد حاجة دول الضفتين الجنوبية والشرقية ولارتفاع المستوى الديمغرافي فيها، ولكـــن أكثر من ذلك لصعود دول ذات توجهات صناعية كتركيا.

ترتبط العلاقات الجيوطاقية في غرب المتوسط مثلا، بعقيدة مركبة، حيث تعد أوروبا الغربية أهم وجهة للصادرات الطاقية لأكبر مصدر في المنطقة هو الجزائـــر، ويظهر من خلال هذه المعادلة أن البلدان الأوروبية الأربعة تابعة إلى حـــد مـــا في مواردها الطاقية لشمال إفريقيا، حيث إنها تبتلع حوالي 42% من مجموع الصادرات الجزائرية، تكشف الملاحظة العكسية أيضا أن بلدا يعيش على الريع النفطي يصعب عليه فقدان هؤلاء الزبناء والمستثمرين، فالتبعية في هذه الحالة متبادلة[4]، يشير المرصد المتوسطي للطاقة في هذا الصدد إلى وجود اعتماد متبادل، ويظهر هـــذا الاعتمـــاد أوضح إذا أخذ في الحسبان النقل والتخزين وأهمية الأنابيب[5]، دفع هـــذا الوضـــع أوريليا مانيا استرادا *Aurèlia Manié-Estrada*[6] للقول بعدم كفايـــة الـــبراديغم الطاقي الازدواجي dichotomique، أي القائم على التصنيف التقليدي للفـــاعلين إلى بلدان مستهلكة وأخرى منتجة، ومن ثم ضرورة الأخـــذ في الاعتبـــار مـــتغير

---

1 Ibidem.

2 Aurèlia Manié-Estrada, op. cit., p. 7.

3 Ibid., p. 7.

4 Ibid., pp. 13-14.

5 Ibid., p. 16.

6 خبير إسباني.

الاعتماد المتبادل ووجود فاعلين آخرين منهم بلدان العبور والشركات الطاقية، تعكس وجهة النظر هذا الأثر والضغط الذي تشكله الطاقة في الوعي الأوروبي، ترتبط الطاقة بديناميتين يرتبط بهما مستقبل حفاظ أوروبا على عناصر قوتها، أولهما النمو الاقتصادي الذي يحتاج لموارد طاقية هائلة ومتعددة منها التقليدية والمتجددة والنووية، ويتعلق ثانيهما بتغييرات البيئة، إذ تشير باستمرار السياسات الأوروبية والتنبؤات العلمية إلى أن مستقبلا غير آمن ينتظر الإنسانية نتيجة نفاد الموارد وازدياد التلوث، أشار إلى هذا التنبؤ تقرير نادي روما[1] منذ 1972، أخذ الاتحاد الأوروبي يطور مفهوما للأمن الطاقي يربط بين ضمان الموارد التقليدية وتطوير تلك المتجددة وإثارة السجال حول مستقبل الطاقة النووية ومنها العسكرية طبعا، يضاف إلى هذه الوضعية تلك الجيوسياسية المتعلقة بالشركاء والارتباط بروسيا مثلا في مجال الغاز، بالخصوص لألمانيا ودول شرق أوروبا ووسطها و- نسبيا - لفرنسا (تأتيها حوالي 35% من حاجياتها من الغاز الطبيعي من روسيا)، أثارت في هذا الصدد أزمة الغاز الناتجة عن الأزمة بين أوكرانيا وروسيا في العامين 2005-2006 "وضعية الأمن الطاقي الذي يمكن استخدامه سلاحا سياسيا"[2]، أثرت الوضعية نفسها على أوروبا بعد التدخل الروسي في جورجيا عام 2008، بدأت أوروبا تفكر بشكل أكثر قلقا بعدم الارتكان لدى شريك مركزي، أخذت أوروبا تعيد مناقشة الأمن الطاقي من زاوية مستجدة بعض الشيء، تتعلق وجهة النظر هذه بربط عناصر مفهوم الأمن الطاقي وإعطائها أبعادا شاملة، عوض التحديد التقليدي للأمن الطاقي على أنه ضمان الموارد بأسعار معقولة، حاول بعض الملاحظين ربط

---

1 نادي روما هو ناد يضم اقتصاديين وعلماء، يدرس قضايا معاصرة متنوعة ذات آثار في السياسات العامة، أصدر تقريره الأول عام 1972، وأثار المشكلات المرتبطة بعمليات النمو المتزايدة، يجد الاتجاه النظري الذي أخذ يلقى أهميته في الحقل السياسي الأوروبي بعض طروحاته الإيكولوجية والمتعلقة بعدم النمو في مثل أفكار نادي روما، ساهم نادي روما في إعداد اللبنة الأولى لمؤسسة ديزيرتيك إلى جانب المركز الفضائي الألماني والمركز الأردني للبحوث والتطوير، نشير أيضا إلى أن المخطط الشمسي المتوسطي يدعى أيضا مشروع الاتحاد الأوروبي - شمال إفريقيا والشرق الأوسط في أدبيات مؤسسة ديزيرتيك.

2 Mikko Polonkorpi, «Energie Security and the regional complex theory», Accessed on 01-06-2012, Available at: http://busieco.samnet.sdu.dk/politics/nisa/papers/palonkorpi.pdf

الأمن الطاقي بالمركب الأمني الإقليمي لبوزان وويفر، دافعت وجهة النظر هذه عن وجود اعتماد متبادل يزداد أهمية بالتقارب الجغرافي في حالة الأمن الطاقي، رغم أن بوزان وويفر لم يعطيا للأمن الطاقي مكانة منفصلة بل جعلاه ضمن المحدد الاقتصادي بشكل عام، تعتمد هذه الملاحظة ربط الاعتماد المتبادل بين دولتين فما أكثر لها علاقات تصدير واستيراد وعبور أيضا، ويلاحظ أيضا أن المجال الطاقي يعرف بدوره اعتمادا متبادلا بين دول متباعدة، غير أنه يلاحظ في الوقت نفسه أن أثره مرتبط بتوزيع القوى العسكري[1]، يبدو أن الاعتماد المتبادل الطاقي الذي يشار إليه في حالة المتوسط مثلا يدفع نحو مساءلة مستقبل السياسات الطاقية في جنوب المتوسط، والسؤال أيضا في حالة ما كان عنصر الطاقة قابلا لاستخدامه سلاحا سياسيا وإستراتيجيا في علاقات بين الدول في المنطقة، تسعى الشراكة الأورومتوسطية إلى إحداث وضعية طاقية مستقرة في المنطقة وخاضعة لشروط التكامل التحتية، وتملك الدول المنتجة أوراقا للضغط والتفاوض أكثر من تلك التي لا تملك الموارد الطاقية، يمكن تصور أن بعض البلدان كالجزائر أو ليبيا - مثلا - ستستطيع حيازة فرص أقوى في السياسات المتوسطية في حالة ما استطاعت توفير قدرات إنتاج اقتصادية متنوعة وإذا ما استطاعت الحد من هيمنة واردات الطاقة على الناتج الداخلي الخام وعلى قطاع الصادرات، يمكن توضيح وجود تبعية بين تلك الدول المنتجة للطاقة التي تعيش عليها منتجا ريعيا والدول المستوردة، والدول المستوردة متعددة وليست من الدول المتوسطية دائما، إذ يمكن تنويعها أو أيضا تغييرها، من ثم يعرف هذا المجال تنافسا بدوره بين دول مستهلكة يزداد طلبها على عناصر الطاقة من الغاز والبترول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تلعب الجغرافيا الطاقية محددا أساسيا ودورا في إحداث نوع من الاعتماد المتميز في هذا المجال، إذ يساهم في الحد من الاعتماد على الشركاء البعيدين، ويساهم في تعزيز العلاقات بين الجيران التي غالبا تكون متبادلة وفقا لحاجيات عديدة، تصبح العلاقات الطاقية في هذه الحالة مميزة ومرتبطة بالجوار والشراكة والحسابات المتنوعة المتبادلة، يبدو أن هذه هي الحال التي يمكن تطبيقها على الحالة الجيوطاقية في المتوسط وبالخصوص في غربه.

---

1 Ibidem.

تتضح الأهمية البالغة للجغرافيا الطاقية في رسم العلاقات الأورومتوسطية في الربط بالأنابيب، وأيضا بربط الطاقة الكهربائية، إذ تساهم هذه الأخيرة في إحداث نوع من التغيير على الانتشار الجغرافي للحاجيات، يصبح بذلك الوضع وتصبح المصالح مترابطة وينتج عن قطعها آثار سلبية على كل الأطراف الذين يتشكل لديهم إحساس بالأمن الطاقي مثلا، يرى هؤلاء في تغيير هذه الوضعية خطرا على الوضعية الأمنية أو على الفوائد التي يتم جنيها بشكل منتظم من هذه الوضعية، ينشأ عن هذه الحالة النفسية علاقة أمن طاقي تتطور مع الوقت إلى حالة مركبة إذا تم تطويرها لتشكل روابط طاقية أخرى مثل الشمسية في حالة المتوسط، وتثمر فوائد على قطاعات أخرى كالنمو الاقتصادي والوظائف والاتصالات وغيرها كثير، تمت إقامة أنبوبين يربطان الجزائر بإسبانيا وإيطاليا عبر المغرب وتونس، ثم إقامة أنبوبين آخرين وهما ميد غاز Medgaz الذي يربط الجزائر بألميريا وأنبوب غالسي Galsi الذي يربط الجزائر بسردينيا، هذا إضافة للأنبوب الذي يربط ليبيا بإيطاليا، تتولد عن شبكة الأنابيب هذه التي تربط الضفتين حسابات جيوسياسية حيوية في العلاقات الإقليمية، إذ لا يسعى أي طرف إلى المس بهذه الوضعية سلبا، يمكن وضع المشروع الذي يتوخى "ربط حقول شمال نيجيريا بأوروبا عبر النيجر وصحراء الجزائر[1] والمسمى أنبوب الغاز عبر الصحراء بــ 15 مليار مكعب من الغاز الطبيعي من حقول نيجيريا ابتداء من

1 تجدر الإشارة أنه لم يبدأ العمل في إنجاز هذا المشروع (لحدود تاريخ كتابة هذا البحث)، والذي أعلن عنه رسميا في سبتمبر عام 2001، وذلك لأسباب متعددة تتعلق بتأمين التمويل والممولين، والهواجس من حجم احتياطات الغاز الحقيقية في نيجيريا، إضافة لعوامل أمنية ترتبط بانتشار جماعات مسلحة من دلتا النيجر في نيجيريا ودولة النيجر والجزائر، إضافة لعدم ظهور عزيمة أوروبية واضحة للبدء في العمل.
تبنت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هذا المشروع، وتعد هذه الشراكة عملية تنموية موجهة لإفريقيا، قامت على دمج خطتين وهما خطة أوميغا Plan Omèga وخطة الألفية، الأولى اقترحتها السنغال في القمة الفرنسية الإفريقية بياوندي عام 2001، بينما الثانية اقترحها رؤساء الجزائر وجنوب إفريقيا ونيجيريا، تتوخى كلتا الخطتين تقليص الفوارق بين الدول النامية والأقل نموا أو تقليص الفجوة بين إفريقيا والعالم، ودمجت في مؤتمر قمة للاتحاد الإفريقي في يوليو عام 2001 بلوساكا، وهي بمثابة برنامج تابع للاتحاد الإفريقي، كما أنه لقي "دعما دبلوماسيا" دوليا كإطار للمساهمة في التنمية والحد من الفوارق بين إفريقيا وباقي العالم.

2015"[1]، ضمن هذا الإطار، سيؤثر هذا المشروع في حالة إنجازه على تصور العلاقات عبر الصحراء أيضا، إذ سيدعم أهميتها مصدرا للأمن المتبادل، ولا يتماشى مع تقسيم المركب الأمني الإقليمي الأوروبي عن الشرق أوسطي والإفريقي جنوب الصحراء.

يظهر هذا المعطى البعد الأمني للتزود بالطاقة للطرف الأوروبي، وهو بذلك طالما راهن على الطاقة عنصرا للتقارب وتفعيل العلاقات المتوسطية والأورومتوسطية، كان هذا العنصر مركزيا في تقرير الجمعية الوطنية الفرنسية بشأن كيفية بناء الاتحاد المتوسطي الذي تم إعداده في 2 ديسمبر 2007[2]، حيث اعتبرت الطاقة أحد المشاريع المحركة للتقارب، لا تملك الدول الأوروبية سياسة طاقية موحدة لأوريليا مانيا إسترادا، تكشف تحالفات الشركات الطاقية ذلك، لا يحمل الاتحاد من أجل المتوسط أي إضافة كبيرة، ولا يحمل أي جديد إلى النقاش حول الأمن الطاقي في الأورومتوسط، ويعد – الخبير نفسه – أن الاتحاد من أجل المتوسط لا يعالج المقصود من تسمية المشاريع بذات المصلحة المشتركة، والإرادية، وذات التقرير المشترك codécision، والمفتوحة على المجتمع المدني، يعد أيضا طغيان المقاربة الثنائية في العلاقات الطاقية هي المهيمن، ويتوقع الكاتب أن يولد ذلك تنافسا بين الشركاء الأوروبيين المتوسطيين، كما قد يجعل الدور الفرنسي في نسج علاقات طاقية ثنائية مع الجزائر من خلال العقود المبرمة مع سوناطراك أهم فاعل – أي من فرنسا – على المستوى الطاقي في المنطقة[3]، تسعى فرنسا إلى فرض مكانة متميزة لها في شمال إفريقيا تزداد قيمتها مع علاقاتها مع ليبيا بعد القذافي، حيث ينكشف تنافس إقليمي تلعب فيه الجغرافيا الطاقية دورا بالغ الأهمية، سوى أن الجزائر لا تسعى إلى إعطاء الفرنسيين مكانة تجعلهم يسيطرون على مكانة الأولوية في سياستهم الطاقية، لذا توظف الجزائر قربها بإسبانيا وإيطاليا في توثيق الروابط معهما، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الجزائر تربطها علاقات طاقية مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن فصل التنافس الفرنسي عن الدور الأمريكي في

---

1 Ihsane El Kadi, Le gaz Algérien en passe de changer de religion, Note de l'IFRI, IFRI, Paris, Avril 2009, p. 11.

2 Aurèlia Manié-Estrada, op. cit., p. 34.

3 Ibid., pp. 33-36.

الجزائر، احتلت الجزائر عام 2009 الصف الثامن في مصدري النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أنغولا وقبل العراق، بلغ حجم هذه الصادرات 470 ألف برميل في اليوم.

تنال المكانة الجيوطاقية مكانة المحدد الجيوسياسي في الربط عبر العناصر الطاقية بما فيها البنيات التحتية وتقريب تشريع الأسواق الطاقية والمشكلات الأخرى المرتبطة بتنويع مصادر الطاقة للحد من التبعية للعناصر التقليدية، تقع هذه الإستراتيجية في قلب السياسات الأوروبية للأمن الطاقي، تعاني في مقابل ذلك الدول المتوسطية الأخرى من قلة قدراتها التكنولوجية والمالية للاستثمار في الطاقات المتجددة ما يجعل ارتهانها إلى سياسات إقليمية أو ثنائية لدعم موقعها الطاقي في مجموع المتوسط خيارها الأساسي، تلقي الجيوطاقية بضغط جيوسياسي أيضا يقع في عمق الحسابات السياسية والإستراتيجية، إذ يقع هذا الحساب نفسه ضمن اهتمامات الأسطول السادس في المتوسط وفي أدوار حلف الشمال الأطلسي أيضا، إذ يشكل أي انقطاع خطير وكبير في موارد الطاقة مشكلة إستراتيجية قد يقتضي الأمر معالجتها عسكريا، تقع الطاقة في المتوسط وفي أقاليمه الجيوطاقية ضمن عناصر التنافس الإقليمي والدولي، يعي أطراف الشراكة الأورومتوسطية الأوروبيون هذه الميزة ويسعون لجعل الطاقة موضوعا للإدارة الجماعية والأمن المشترك عوض بقائها عنصرا للحسابات السياسية، تكشف أيضا دول جنوب المتوسط قلة في فرص علاقاتها وتجعل من النفط ورقة رابحة في الاستفادة من مكانة إقليمية مميزة مقارنة بالجيران غير المصدرين للنفط مثلا.

2.1. "الحكامة الإقليمية" عن طريق الطاقة

جاءت المشاريع الطاقية التي أعلن عنها في إطار الشراكة الأورومتوسطية محاولة لتحقيق فكرة جديدة تقوم على إنجاز ما هو ملموس وأيضا اقتراح خطط للعمل متعدد الأطراف، تستفيد فيها بالربط بين مجالات متعددة تصب كلها في قطاع الطاقة، أعطى هذا البعد صبغة متماشية مع المقتربات السائدة في السياسات الإقليمية والدولية، وهي إدارة المشكلات بشكل جماعي، تضغط التطلعات الطاقية في منطقة الأورومتوسط على استثمار التكنولوجيا والأموال بتوظيف قدرات

الأطراف بشكل تكاملي، بدأت تظهر بوادر استثمار مثل هذه الجوانب في البحث عن إيجاد ممولين متعددين ومعنيين، بالخصوص بعد تبني مشاريع كبيرة تحتاج لأموال طائلة كالمخطط الشمسي المتوسطي، توخى بذلك هذا الأسلوب إظهار مستوى من العمل لاستثمار الفرص المتاحة وبلوغ نتائج جيدة لا يمكن بلوغها سوى عبر التعاون الإقليمي، يمكن التساؤل أيضا حول رفع شعار الحكامة في بيئة تتسم بعدم التماثل، وفي مشكلات كبرى أظهرت عدد من الدول قلة فهم لها، وأبان بعضها الآخر فشلا داخليا في الاستثمار في الحكامة وبناء دول تقوم في اقتصادها وسياستها على الريع الطبيعي، تبقى مؤهلات هذه الدول في الانخراط في أنشطة إقليمية كهذه موضوع نقد، لذا يظل توظيف صيغة "الحكامة" الإقليمية التي أخذت تطفو إلى السطح في عدة قطاعات مثل البيئة والطاقة، محط تقييم وتساؤل ونقد أيضا.

أ. الاستثمار الإقليمي في الطاقة

أثرت سهولة الاتصال من جهة والإحساس بالحاجة والخوف المشترك العابران للحدود من جهة ثانية، في ظهور اتجاهات نظرية ترى إدارة المشكلات بشكل جماعي وبالإمكانات المتاحة واستثمار الطاقات الكامنة لتفادي المخاطر التي لا تعترف بالحدود، والمتولدة عن حاجيات إقليمية متبادلة، ترى هذه الاتجاهات توظيف الإمكانيات لتحقيق النمو وتبني سياسات اجتماعية واقتصادية مترابطة، يصطلح عموما على هذه العملية بالحكامة، تقتضي هذه العملية الدمج بين الفعالية والإنتاجية والمردودية، بين الديمقراطية والقانون والفعالية السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن وضع مختلف السياسات الإقليمية وتحت الإقليمية المتوسطية التي تنصب على إدارة بعض القضايا المشتركة مثل الطاقة في هذا الإطار، تطرح العلاقات الإقليمية في هذا الصدد بشكل غير متوازن، إذ يفترض أن البلدان المتوسطية التي يطغى عليها الريع الاقتصادي والسياسي ستجد مشكلات معقدة في الانخراط في عمليات إصلاح أو تبادل أو استفادة إقليمية.

ينصب اهتمام الشراكة الأورومتوسطية على هذا النوع من المشاريع، وفق رؤية لمعالجة المشكلات الجماعية والاستجابة للمصالح المتبادلة، مثل مكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط، يرتبط التلوث كظاهرة إقليمية بنظرة بعيدة للآثار الناتجة

عنها، ومن بينها المس بالأمن السكاني للضفتين، كما اعتمدت الشراكة التركيز على إعادة التنبيه إلى بعض التهديدات المعروفة كالأمن الغذائي ومستقبل المياه في المتوسط، أشار في هذا الصدد إعلان باريس 2008 إلى مثل هذه المخاوف التي هي معان شاملة للأمن الواسع، ويعود الانشغال بهذه المخاوف إلى فترات سابقة، مثل مسألة الأمن الغذائي المرتبطة بالزراعة في المنطقة، حيث تأسس أحد المراكز المتوسطية المتخصصة سنة 1962 وهو المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية[1]، بتعاون بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومجلس أوروبا عن طريق اتفاق بين مجموعة من دول الضفة الشمالية[2]، كما أن لمستقبل المياه وندرتها علاقة بإستراتيجية الاهتمام بالمتوسط والبيئة البحرية والبيولوجية في المتوسط[3]، والبحث في تفادي النزاعات حول المياه، في الشرق الأوسط – مثلا –[4].

---

1 للمركز مجلس إداري في باريس، وأمانة عامة وأربعة مراكز في كل من مونبولييه وسرقسطة وكانيا وباري، وتساهم في ميزانية أمانته العامة الدول الأعضاء، بينما تمول المراكز الأربعة الدول حيث مقرها، ويصدر المركز تقارير دورية ودراسات حول قضايا الأمن الزراعي والغذائي في منطقة المتوسط وكل القضايا ذات العلاقة كتغير المناخ ومستقبل المياه والإنتاج الزراعي، كما يساهم في التكوين الأكاديمي في مجال الزراعة في الفضاء الأورومتوسطي في أسلاك الماستر والدبلوم المتخصص.

2 هذه الدول هي إسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال ويوغسلافيا سابقا وتركيا، ومنذ الثمانينيات التحقت به دول الضفة الجنوبية، وهي المغرب والجزائر وتونس ومصر ومالطا ولبنان.

3 انظر حول هذا المسار أعمال ومنشورات برنامج العمل من أجل المتوسط PAMوبرنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE والمخطط الأزرق Plan bleu على الموقع: www.planbleu.org
وينسق الاتحاد من أجل المتوسط مع هذه الجهات لطلب الاستشارة أو الدراسات منها، فبناء على طلب الآلية الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط والبنك الأوروبي للاستثمار إلى هيئة المخطط الأزرق، قدمت دراسة حول المشاريع الحضرية المستدامة في المدن المتوسطية، وهو المشروع الذي ينتظر إطلاقه تحت مسؤولية الاتحاد من أجل المتوسط عام 2011، وللاطلاع على موضوع الدراسة، انظر:
Sylvain Houpin et autres, Identification de critères de mise à l’examen des projets urbains durables dans le cadre de l’Union pour la Méditerranée, Plan bleu, Sophia Antipolis, Janvier 2011.

4 أنجز في هذا الإطار الاتحاد من أجل المتوسط أول مشروع لتوفير 100 مليون متر مكعب من المياه العذبة لقطاع غزة بتكلفة قدرها 310 ملايين أورو، لفائدة 1.6 ملايين نسمة من سكان القطاع الذين عرفوا حاجيات حادة نحو المياه والمياه الصالحة للشرب بالخصوص، كانت مشكلة البيئة أيضا إحدى القضايا القديمة في التعاون الأورومتوسطي، فبعد ثلاث سنوات من قمة استكهولم 1972 أبرمت اتفاقية برشلونة حول خطة العمل من أجل البيئة في المتوسط عام 1975، تضم دول ضفاف المتوسط.

تحظى الطاقة باعتبارها رهانا جيوسياسيا وجيواقتصاديا بأهمية قصوى في إدارة مسألة ما يعرف بالحكامة في نشاط الشراكة الأورومتوسطية، إذ هي المجال المباشر الذي يمكن بشأنه ملاحظة أهمية توظيف سياسة "حكامة جماعية"، اعتمد بـذلك إعلان باريس في العام 2008 المخطط الشمسي المتوسطي، وهو مشروع كبير، كما سبقت الإشارة، ويستجيب لرغبة عدة دول من الضفتين، ويقع هذا المشروع ضمن معيار خاص "للحكامة الخارجية"[1] بالنظر للتفاعل الواقع في هذا المجال بين الحكامة الطاقية الداخلية وأولوية الطاقة الخارجية في المتوسط، ينتج عـن اهتمـام الـدول المتوسطية – عموما – بأهمية الطاقات البديلة التي يمكن توفيرها عن طريق استغلال العناصر المتوفرة، أولها الموارد المتاحة في جنوب المتوسط، بوجود أكـبر صـحراء لإنتاج الطاقة الشمسية للاستهلاك المحلي وللتصدير نحو أوروبا.

انخرطت مؤسسة ديزيرتيك Desertec وتبنت هذا المشروع، إذ بعد صـدور دراسة في هذا المجال وقع اتفاق بين الاتحاد الأوروبـي والاتحاد من أجل المتوسـط ومؤسسة ديزيرتيك وشركة أريفا الفرنسية على البدء في إخراج هـذا المشـروع، وتدعم المشروع عدة أطراف أوروبية، وباهتمام ألماني كبير، حيث من المتوقـع أن يزود هذا أوروبا بـ 17% من طلبها على الكهرباء عن طريق الطاقة المسـتخرجة من صحاري شمال إفريقيا والشرق الأوسط في العام 2050، ويضـاف إلى هـذه المشاريع السياسات الكهربائية التي تعتمد على إحداث سـوق كهربائيـة تـدمج المكونات الطاقية في المتوسط مثل الحلقة الكهربائية[2] Boucle éléctrique.

يولي المغرب اهتماما لموضوع الطاقات المتجددة لاعتمـاده علـى 94,6% مـن استهلاكه الطاقي على الخارج، وسيضاعف طلبه لأربع مرات في حدود العام 2030[3]، علما بأنه وحتى العام 2030، سيعرف استهلاك الطاقات التقليدية من الغاز والبتـرول تصاعدا، بينما سيرتفع الطلب على الطاقة الكهربائية بـ 80% إلى حدود العام 2030،

---

1 Luigui Carafa, The Mediterranean solar plan through the prism of external gouvernance, 5papers IEMed, IEMed and EUROMESCO, Barcelona, July 2011, p. 11.

2 لحدود كتابة هذا الكتاب لا توجد سوى شبكتي ربط عبر بلدان المتوسط، أحدهما تربط تركيا باليونان والثانية تربط المغرب بإسبانيا عبر جبل طارق.

3 Ibid., p. 22.

وسيرتفع التزويد بالطاقات المتجددة بـــ 11% في حدود العام نفسه، كما تـــولي دول أخرى مثل الأردن هذه الأهمية نفسها، إذ حددت الأردن ضمن إستراتيجيتها الوطنيـــة للعام 2007 إنتاج 10% من مجمل الطاقة عام 2020[1]، كما تولي مصر أهميـــة كـــبيرة للطاقة الشمسية والريحية، وتعد الجزائر أيضا بلدا مناسبا لإنتاج الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، إذ لا تمثل حاليا الطاقة الشمسية في الجزائر سوى 0.5% من الطاقة الكهربائيـــة في مقابل 94.5% من التي مصدرها الغاز الطبيعي[2]، تـــراهن رغـــم ذلـــك مؤسســـة ديزيرتيك على أهمية الجزائر في الطاقات البديلة في منطقة شمـــال إفريقيـــا والشـــرق الأوسط، ويرى الفيزيائي كارلو روبيا أنه "يمطر في الصحراء الكبرى كـــل ســـنة مـــا يوازي طنا من البترول بالمتر المربع"[3]، يلاحظ أيضا أن مصادر الطاقة التقليدية ســـتظل هي المصدر الأساسي للاستهلاك الطاقي على الأقل في حدود قرن من الزمن، تعتـــرض عملية تطوير الطاقات البديلة تكاليف مالية وتكنولوجية كبيرة وتسير بـــبطء شـــديد، يبدو أن الاستثمار في الطاقات البديلة له أهمية بمساهمته في النمـــو، إذ توقـــع البنـــك الدولي – مثلا – في دراسة له نشرها عام 2010 عن إمكانية إحداث 80.000 وظيفـــة في هذا القطاع في خمس دول من المنطقة، وهي المغرب والجزائـــر وتـــونس والأردن ومصر[4]، ويشير الخبراء إلى أن الطاقة النووية وعكس الطاقات البديلة، "ستظل مصدرا أساسيا في فرنسا وبالخصوص في المملكة المتحدة، ولا شك في ألمانيا وربما في إيطاليـــا[5]

---

1 باتر محمد علي وردم، "الطاقة المتجددة في العالم العربـــي"، آفاق المستقبل، مركز الإمـــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11، يونيو/أغسطس، أبو ظبـــي، 2011، ص 37.

2 نفسه.

3 Le cercle des économistes et Hubert Védrine, 5+5=32 feuille de route pour une union méditerranéenne, Perrin 2007, cité in Francis Ghilès, le défi énergétique en Méditerranée…op, cit., p. 9.

4 باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 37.

5 منذ انفجار مفاعل تشرنوبل عام 1986، بدأت عدة دول أوروبية تتخلى عـــن الطاقـــة النووية، وإيطاليا بدأت ذلك منذ العام 1987، حيث أغلقت أربع محطات نوويـــة بعـــد استفتاء شعبـــي، وأثارت كارثة فوكوشيما في اليابان عام 2011 موجة جديـــدة مـــن المخاوف، ونظم استفتاء آخر في إيطاليا في 12 و13 يونيو 2011، إذ تم التصويت بعـــدم العودة لإنتاج الطاقة النووية، وصرح مسؤولون فرنسيون (فرنسا التي تنـــتج 80% مـــن استهلاكها الطاقي عبر الطاقة النووية) بالتخلي عن الطاقة النووية ابتداء من العام 2050، وتحظى الطاقة النووية باهتمام بالغ في السياسة الداخلية الفرنسية كونهـــا مـــن الملفـــات الانتخابية الحساسة.

وإسبانيا"[1]، بينما لن يعرف هذا المجال تطورا في شمال إفريقيا بالنظر لفقـــدان التبريـــر الاقتصادي للاختيار النووي إضافة للقدرات التكنولوجية اللازمة لمثل هـــذه الصـــناعة والتأثيرات البيئية المحتملة بالخصوص على السواحل، بالنظر لوجود كثافة سكانية علـــى السواحل في بلدان شمال إفريقيا[2]، ولكن أيضا لأحكام الرأي العام والمواقف السياسية.

لا يستبعد رغم ذلك فرانسيس جيليز *Francis Ghilès* الاهتمـــام النـــووي الأوروبـــي بشمال إفريقيا، بالنظر لما قد يعنيه ذلك من توفير للغاز الطبيعي الـــذي سيضمن نوعا من التوازن مع روسيا[3]، تعد الطاقة النووية مشكلة حساسة في شمال وشرق المتوسط بالنظر للأبعاد العسكرية التي يمكن أن يتخذها أي مشروع نـــووي مدني في هذه المنطقة، قامت مصر، رغم ذلك، بالتعبير عن إرادتها للعمل في تطوير مشروع للطاقة النووية المدنية وأبرمت اتفاقا في هذا الصدد مع روسيا، كما قامت الجزائر بالخطوة نفسها، تشير بعض الاتجاهات إلى الصعوبات التي تجدها مثل هـــذه المشاريع رغم تعبير بعض الدول عن إمكانية مساعدتها دول جنوب المتوسط في بناء مفاعلات للطاقة النووية المدنية كفرنسا، يعرف موضوع الطاقة النوويـــة مشـــكلة ذات بعد مزدوج بين شمال وجنوب المتوسط، من جهة تسعى دول إلى الاســـتغناء عن الطاقة النووية كمصدر أساسي لحاجياتها من الطاقة، بينما تطمح دول أخـــرى إلى الاستفادة من هذه الطاقة في دعم مواردها الطاقية المدنية، ومن جهـــة ثانيـــة، ترتبط الطاقة النووية المدنية بالعسكرية، إذ إن الحدود بينهما غـــير واضـــحة، ولا تتعلق سوى بقرار سياسي في بناء قدرة نووية عسكرية من عدمه، تتحول في هـــذه الحالة الأخيرة المشكلة النووية إلى مشكلة إستراتيجية تتعلق بعموم الأمن في البحـــر الأبيض المتوسط الذي تمتلك فيه فرنسا القدرة النووية اللازمة لتفوقها الإستراتيجي الإقليمي، وتمتلك إسرائيل الإمكانات نفسها لإحـــداث ردع إقليمـــي في شـــرق المتوسط يسري على الحوض المتوسطي بشكل عام، كما يعبر حيازة إيران المتوقعة للسلاح النووي، التي لديها نـــزعة متوسطية مألوفة ضغطا إستراتيجيا، يبـــدو أن العناصر المتحكمة في الطاقة النووية متعددة، وتبقى القدرات والمقدرات الأساســـية

---

1 Francis Ghilès, op. cit., p. 9.

2 Ibidem.

3 Ibid., p. 10.

واختياراتها الإستراتيجية مستقبلا محددا أيضا في أشكال المشاريع الطاقية والتعاون الطاقي.

يلاحظ أن المنهجية التي تتم بها مناقشة التصورات والدراسات اللازمة لتطبيق مثل هذه المشاريع لا يمكن تحقيقها دون بناء مؤسسي، ويلاحظ كثرة المتدخلين بإنجاز دراسات حول مشاريع أورومتوسطية بصفات مختلفة[1]، وبوجود ضغوط نحو صناعة إرادة مشتركة، ومن ثم فإن دور الدول الأساسية إقليميا عامل أساسي لخلق التوافق والتوازن بين جميع الأطراف، ويلاحظ في المخطط الشمسي المتوسطي انحسار مناقشته في الاتحاد الأوروبي، لم يحظ بوضوح لازم في بلدان جنوب وشرق المتوسط، تكتفي دول ترى فوائد في هذا المشروع على الانخراط في بداياته، ومن حيث التمويل فإنه يراهن من الناحية المؤسسية على الاتحاد الأوروبي وعلى تسهيل الاستثمار من أجل الجوار التي تولي الاستثمار في البنيات التحتية الطاقية أهميتها الأساسية، وتم اعتبار آلية التسهيل الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة أساسية بدورها للاستثمار في هذا المشروع، يبدو من الأفضل وضع آلية تنسيق واضحة نتيجة لتعدد المتدخلين وتشعب السياسات، آلية تنظيمية بين مختلف هذه الجهات المتدخلة، وتحديد علاقاتها، وكيفية الاستفادة منها، لتوضيح عمل

1 تقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، بالخصوص عن طريق لجانها، بعمل شبه منعزل، إذ توجد أنشطة مختلفة تقوم بها أطراف إقليمية أخرى، حيث أطلقت – مثلا – اللجنة الأوروبية مشروعا جديدا يدعى ميدبرو MEDPRO (آفاق المتوسط) بتمويل اللجنة الأوروبية وبتنسيق مركز دراسات السياسات الأوروبية، يضم مراكز أبحاث ومؤسسات أكاديمية من بلدان المتوسط، ويتولى إصدار دراسات تقنية وعلمية في مجالات مختلفة مثل الطاقة والحكامة والجغرافيا السياسية الإقليمية والشؤون المالية.. إلخ، لفائدة الاتحاد الأوروبي ولاتخاذ القرارات المناسبة في الاتحاد من أجل المتوسط والسياسة الأوروبية للجوار، وإذا ما أضفنا إليه المركز الدولي العالي للدراسات الغذائية المتوسطية وإحداث مركز التكامل المتوسطي بين البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار في مرسيليا، الذي يعنى بتقديم الدراسات والتدخل في مشاريع من الصنف نفسه – تقريبا – تلك التي اعتمدها الاتحاد من أجل المتوسط، لا يظهر العمل الجماعي والتنسيق بين هذه الأطراف جماعة بوضوح، إذ تعمل أحيانا على البرامج والمشاريع نفسها في الوقت نفسه وبشكل منعزل عن بعضها الآخر.
حول مركز التكامل المتوسطي، أهدافه وطريقة عمله، انظر ماتس كارلسون، "الاستعانة بالدليل لسد الفجوات"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص ص 120-124، انظر أيضا موقع المركز على الإنترنت: http://cmimarseille.org/web/base2/cmi/index.html

وإستراتيجية تطبيق المشاريع تمويل المشاريع ذات التكاليف الكبيرة، وتحديد الحدود المعقولة لمراهنة الأطراف المتعددة المهتمة بالطاقات المتجددة على الرأسمال الحر والصناديق السيادية والمؤسسات الدولية لدعم المشاريع الكبيرة في هذا المجال وأيضا في مجال الطاقات التقليدية، وتحتاج هذه العملية المتعلقة بالطاقات المتجددة إعادة تقييم علاقة شبه الجزيرة العربية بالمتوسط وتقييم علاقات مجلس التعاون الخليجي بهذه السياسات.

ب. الوضع الجيواقتصادي لشبه الجزيرة العربية إزاء المتوسط

يعتمد إخراج هذه المشاريع على أسلوبين، أولا: البحث عن المساعدات، وهي التي تقدمها بالخصوص المؤسسات الأوروبية، وثانيا: القروض، وهي التي تقدمها بالخصوص المؤسسات البنكية، ومن بينها البنك الأوروبي للاستثمار الذي أحدث الآلية الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة، وهي بمثابة البديل عن مؤسسة بنكية متوسطية كما سلف ذكره، التي يبقى وجودها مسألة ملحة، يظل المتوسط في حاجة إلى شركاء إقليميين مرتبطين جغرافيا به، ومن ثم فإن إحداث بنية إقليمية مالية للتفاوض باسم المتوسط كفضاء جيواقتصادي عالمي يبقى حاجة أساسية.

يقع الربط الناتج عن الخريطة الجيوطاقية بين جنوب المتوسط وشماله من جهة وبين أوروبا والموارد الطاقية الآتية من شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط من جهة ثانية إلى إعادة تقييم العلاقة الجيواقتصادية بين هذه المجالات، يفترض أن تبدأ إعادة التقييم هذه من تجاوز النظرة الأوروبية الأمنية الأوروأطلسية إلى منطقة الخليج مصدرا للثروات النفطية يجب تأمينه ومنع ظهور مؤشرات تنافس دولية تحد من علاقاته مع الغرب، يحتاج تعويض هذه النظرة بنظرة أخرى تقوم على دمج العناصر الجيوطاقية والعناصر الجيواقتصادية حول المتوسط، يمكن بهذه الطريقة إدماج مجلس التعاون الخليجي كفاعل إقليمي وسياسي إلى مجال التعاون المتوسطي، هذا من الناحية الدبلوماسية، كما يمكن تشجيع منطقة تبادل تجاري واستثمار في المجال الممتد من تركيا نحو المغرب بتعاون هذه الأطراف معا من الناحية الاقتصادية، يبدأ هذا العمل بدمج مجلس التعاون الخليجي في المؤسسات الأورومتوسطية حسب

اهتمامات هذا المجلس وأولوياته في المنطقة، تساعد التصـــورات الجديـــدة حـــول الطاقات المتجددة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط على هذا الترتيب، إذ إن الربط بين شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى عبر البحر بأوروبا تدعم إعـــادة تقييم وتحليل هذه المخططات وتعريف المجال الجيوسياسي التاريخي بـــين جنـــوب وشرق المتوسط وشماله، يعيد هذا التحليل الربط بين تقاطع ثلاثة مراكز جغرافيـــة برية وبحرية معا وليس لها التصور نفسه حول الأقاليم الجغرافيـــة المحيطـــة بـــالبحر الأبيض المتوسط.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من الشركاء الأساســـيين في المتوســـط، حيث بقدراتها المالية، واهتمامها ببعض المشاريع كالطاقات البديلة[1]، وتصـــاعد أهمية استثماراتها يمكن أن ترفع من تدخلها في مجال متنوع وذي كثافة ديمغرافية واستهلاكية، ولكنه أيضا الفضاء الحيوي والقريب من مجلس التعاون الخليجـــي الذي ينتمي لبيئة جيوسياسية ضيقة ومختنقة، يتميز جوارهـــا البحـــري علـــى الواجهة الآسيوية بانعدام علاقات متينة بمنطقة مع إيران وضـــعف الباكســـتان وعدم استقراره، كما أن الهند القريبة جغرافيا ليست علـــى القـــرب الثقـــافي والإستراتيجي نفسه رغم أهميتها للخليج، يبدو أن الفضاء المتوسطي الممتد من تركيا إلى المغرب ومن البرتغال إلى البحر الأسود يتيح لهذه الدول فرصا جديدة ومتنوعة وأقرب لهذه البلدان.

أصبح الحضور المهم لدول مجلس التعاون الخليجي في هذه المنطقة أمرا واقعا، ومن ثم يدفع هذا الواقع للقول بأهمية التعاون بين الاتحاد الأوروبـــي وهذا المجلـــس في إقليم المتوسط، ورغم أن العلاقات بين المنظمتين ليست على وضعية متطـــورة، التي لم تتطور لحدود كبيرة منذ إبرام أول اتفاقية للتعاون عام 1989، فإن الحاجـــة الأوروبية للنفط الخليجي مسألة حيوية، وهي منطقة تقع ضمن المتوسط الموســـع، التي يمكن تسميتها بـــ "جيرن الجيران".

1 من مشكلات مخطط كبير كالمخطط الشمسي المتوسطي إيجاد حـــل للأعبـــاء الماليـــة، فالصناديق الأورومتوسطية الحالية غير كافية لإطلاق مخطط كهذا، وتطغـــى في المقابـــل الخيارات والأولويات الطاقية القومية لكل دولة، مثل الأمر بشأن إقامة مشروع لاستخراج الطاقة الشمسية في ورزازات وسط شرق المغرب الذي تدعمه ألمانيا والبنك الدولي وأيضا الاتحاد الأوروبـــي.

تعد أوروبا الوجهة الثانية لاستثمارات مجلس التعاون الخليجي الخارجية بـ 200 مليار دولار للفترة بين 2003 و2008، مقابل 120 مليار دولار في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في الفترة نفسها[1]، غير أن هذه الاستثمارات لا تخضع لإستراتيجية، وهي أيضا "ليست مقاربة مؤسساتية"[2]، ومن ثم يظهر أن وجود تنسيق إقليمي متنوع الفاعلين لتوجيه الاستثمارات سيكون عاملا إستراتيجيا لكل الأطراف، بالخصوص في المجالات التي يمكن أن تكون موضوعا جذابا للتعاون الجماعي أورومتوسطي – خليجي، بالخصوص منها الطاقة والطاقة المتجددة التي هي موضوع انشغال بين كل هذه الفضاءات.

عرف اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالمتوسط قفزة مهمة في سنوات العقد الأول من 2000، ارتبط هذا الاهتمام بدوافع سياسية تسعى إلى ربط علاقات في المنطقة وتطويرها، وارتبط من الناحية الاقتصادية بتصاعد أسعار النفط وزيادتها من حجم القدرات الاستثمارية والتمويلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتشير الأبحاث إلى أن المساعدات العمومية والاستثمارات الخليجية لعبت دورا اقتصاديا كبيرا في المنطقة في الفترة نفسها التي سبقت الإشارة إليها (2003-2008)، كانت مصر والأردن ولبنان وسوريا أهم البلدان المستفيدة من هذه المساعدات، وتغذت الاستثمارات الخليجية عن طريق ارتفاع أسعار النفط هذا من جهة، وعن طريق بيئة استثمار أكثر ملائمة نظرا للنمو الاقتصادي السريع للبلدان المتوسطية في هذه السنوات من جهة أخرى[3]، وبلغ مجموع الاستثمارات الخليجية في البلدان المتوسطية 65.8 مليار أورو أي 28.6% من مجموع الاستثمارات التي بلغت 229.8% نحو مجموع المتوسط وثاني مستثمر في المنطقة بعد أوروبا بـ 85.9%، ويبقى المشرق الوجهة الرئيسة لهذه الاستثمارات، على رأسها مصر ثم تركيا والأردن، وتعد الإمارات العربية المتحدة ثاني مستثمر في مجموع المجموع

1 Valeria Talbot, GCC economic presence in the Mediterranean…, op. cit., p. 4.

2 Ibid., p. 14.

3 Valeria Talbot, «Le rôle soco-éconmique des Etats du Golf dans la Méditerranée», Annuaire de la Méditerranée, Institut européen de la Méditerranée, Barcelone, 2011, p. 110.

المتوسط بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـــ 37.3 مليار أورو، تؤكـــد المصـــادر نفسها أن دول مجلس التعاون الخليجي استثمرت 6.7 مليارات أورو في جنـــوب المتوسطية 23.8% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المتوسطية، ارتفعت المبادلات التجارية في العام 2010 من دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطية 17.3 مليار أورو أي 2.6% من حجـــم المبـــادلات مجلـــس التعـــاون الخليجي[1]، يلاحظ أن حجم الاستثمارات أهم من المبادلات التجارية بين منطقـــة الخليج وباقي المتوسط الجنوبـــي، ونشير أيضا إلى أن هذه الاستثمارات تتركـــز في بعض القطاعات دون سواها مثل قطاع التجهيز والبناء والاتصالات والعقار، يمكن أن تتجه أيضا هذه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى كما يمكـــن أن تتجـــه نحـــو قطاعات عالية التكنولوجية كالطاقات المتجددة إذا ما توفر تعاون عـــبر إقليمـــي يشمل المجال الأوروبـــي والمتوسطي والخليجي، ونشير أيضـــا إلى أن المنطقـــة في حاجة إلى استثمارات كبيرة لا يزال بعضها يعرف بطئا شديدا في استقطابها مثـــل المغرب والجزائر والأردن، ومن شأن التحولات السياسية التي عرفتـــها المنطقـــة في العام 2011 أن تزيد من اهتمام دول الخليج بالمنطقة وإمكانية توجيه استثمارات نحو تلك المنطقة، كانت هذه الدول قد عبرت عن ذلـــك بالمســـاعدات والقـــروض التفضيلية التي قدمتها لمصر، وأظهرت اهتماما سياسيا بدعوة المغـــرب والأردن إلى الانضمام لتجمع مجلس التعاون الخليجي.

يفترض ألا تحد الأزمة الاقتصادية العالمية من اهتمام رؤوس الأموال الخليجيـــة بهذه المنطقة، ويذكر عبد الله بعبود مدير مركز البحث حـــول الخلـــيج بجامعـــة كامبريدج أنه *"ما زال أمام التكامل بين الخليج والمتوسط وقت أطول(...) وساهم المستثمرون الخليجيون في سد الفجوة، ويشكلون في الوقت نفسه فرصـــة لتنويـــع الاستثمارات للخليج ومصدرا للتنمية الاقتصادية للمتوسط"*[2]، وتنظر دول جنوب

---

1 تم الاعتماد في هذه المعطيات على المقالة الآتية:

Valeria Talbot, «Le rôle socio-éconmique des Etats du Golf…», op. cit., pp. 110-111.

2 Abdullah Baadoob, «La baisse des investissements dans les pays du Golf de la région méditerranéenne», Annuaire de la Méditerranée, Institut européen de la Méditerranée, Barcelone, 2011, p. 255.

وشرق المتوسط باهتمام كبير إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره من الجهات التمويلية المهمة وفي الوقت نفسه هو طرف أساسي في العلاقات العربية، ويبدو أن هذه العلاقة يجب تطويرها في اتجاهات جيواقتصادية مع شمولها الجانب الجيوطاقي، ويمكن أن يساعد تطوير العلاقات الأورومتوسطية على جذب بعض الدول المتوسطية الأقل اهتماما بتطوير سياساتها في المجال المتوسطي على فعل ذلك مثل تركيا ومصر، ويحتاج الاتحاد الأوروبي وقواه ذات الاهتمام المتوسطي إلى تطوير نظرتها إلى المجال الجيوسياسي المتوسطي باعتباره ساحات فرعية يمكن أن تلتقي حول نقطة ارتكاز مشتركة أو ساحة جذب جيولوجية، يمكن أن تكون هذه النقطة أو الساحة البحر الأبيض المتوسط.

يحتاج أطراف الشراكة الأورومتوسطية إلى القدرة اللازمة على إقناع الطرف الخليجي في المشاركة في المشاريع الإقليمية التي هي في برنامج هذه الشراكة، وذلك بإشراك هؤلاء الفاعلين طرفا صانعا للقرار وليس وجهة لطلب المساعدات، فمجلس التعاون الخليجي هو الجهة المالية والسياسية والجغرافية الوحيدة الأكثر قربا من الفضاء الأورومتوسطي، وهذا التحدي ليس سهلا، إذ لا يمكن نفي وجود اختلافات ثقافية – مثلا – بين الخليج وشمال إفريقيا رغم الروابط الدينية واللغوية أحيانا، وبين هذين وتركيا، وبين هؤلاء وإسرائيل، لكن التنافس الإقليمي الكبير – وتشارك هذه الدول لعدة منتديات كمنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية واهتمامها بإفريقيا أيضا، يدفع نحو اختيار الحلول الوسطى، ومنها مشاركة هؤلاء في بناء ساحة جيوسياسية أكبر من كل التوقعات وتقع في تقاطع القارات العالمية.

2. التفاعلات الأورومتوسطية فوق السيطرة

يمكن تعريف التفاعلات الأورومتوسطية فوق السيطرة بكونها ظاهرة تدفق سوسيولوجية ولكن أيضا جغرافية وتاريخية، ومن ثم، لا يعني التعاون العميق سوى السماح لهذه التفاعلات بالاستمرار وعدم وضع الحواجز أمامها، ولا يتعلق الأمر فقط بمحدد الجاذبية الذي تمارسه أوروبا على الأفراد والأفكار والتجمعات والتنظيمات، إنما بطبيعة التدفقات التاريخية الناتجة أيضا عن الجغرافيا، فالشريط الجنوبي للمتوسط تفصله عن إفريقيا الصحراء الكبرى،

وهو بشكل أو بآخر عامل عزل طبيعي، في مقابل الترابط الناتج عن الانجذاب التدفقات البشرية نحو الشمال عبر البحر أو عبر تركيا، يعرف هذا الانجذاب اتجاهات متبادلة، وتتنازع منطقة المتوسط عبر التاريخ هذه العلاقة بين مد وجزر، غير أنها تأخذ بعدين، أحدهما ناتج عن الصراع والتفاعل السكاني معا الناتج عن الوضع الديمغرافي، وثانيهما يمس تدفقات الآثار الفكرية والثقافية والسياسية التي ترافق الأفراد بمختلف درجاتهم وأدوارهم، تلعب الدبلوماسية الموازية في هذه الحالة دورا كبيرا، يفترض أن تكون هذه الأدوار الدبلوماسية من اهتمام الأحزاب السياسية، سوى أن هذه الأخيرة أقل انخراطا في السياسات الخارجية، ويؤثر ذلك في أداء هذه الأحزاب في الحكومات أيضا، يفترض التحول الواقع في جنوب المتوسط فعالية أكبر للأحزاب السياسية في الحياة الدبلوماسية، لا يتميز المجتمع المدني الأهلي الذي يتمتع ببعض فرص الحركة وتنشيط التدفقات بالتوظيف الحسن لهذه العلاقات التي تقوم على الانتظارية والانغلاقية، تلعب في مقابل ذلك الحركات القوية والمنخرطة في الأنشطة السياسية أو الإستراتيجية أثرا كبيرا في تحديد الوعي بالآخر في المتوسط، تحتاج الدولة في المجال المتوسطي من جهتها إلى إعادة تنظيم الأقاليم على السواحل المتوسطية في إطار تصور أكثر ديمقراطية للسلوك الترابي - السياسي بين المجالات المتوسطية، يمكن أن تساعد هذه المنهجية في حل بعض النزاعات أيضا وتطوير العلاقات السياسات والأمنية مع الأقاليم والعلاقات الترابية والحدودية.

1.2. التفسير السياسي للوضعية الديمغرافية

يقع تفسير الوضعية الديمغرافية في الحوض المتوسطي ضمن العلاقات الناشئة بالخصوص عن الهجرة وعن التفاعلات السكانية الأخرى التي يمكن أن تتم عبر قنوات أخرى غير الهجرة، تضغط هذه العناصر لإيجاد تفسيرات أخرى غير العناصر الاجتماعية أو الأمنية المبسطة في مشكلات خاصة، تقع هذه الضغوط ضمن واقع إستراتيجي يسعى إلى تجنب حدوث اختلالات جغرافية - سكانية التي سيتبعها ولا شك أثر واضح عن الهوية الإستراتيجية - الديمغرافية الأوروبية.

أ. التفاعل السكاني

تقع التفاعلات السكانية في قلب الدينامية البشرية التي تساهم في نوعين من الضغط في منطقة المتوسط، أولهما ضغط جيوثقافي وثانيهما جيواقتصادي، وكلا هذين المحورين من التدافع يمسان بالاستقرار الإستراتيجي للخرائط السكانية، وما يرتبط بها من مقاييس جيوسكانية، تتميز أهم المقاييس الجيوسكانية في منطقة المتوسط بالثبات، وهي لم تمس بعمق الخريطة الإقليمية.

يتعلق المقياس الأول بالتطابق بين الجغرافيا والانتماء الحضاري للسكان (شمال مسيحي وجنوب وشرق مسلم)، وسيعرف هذا المقياس نوعين من التحول، أحدهما نتج عن مؤثرات الدولة العثمانية التي نقلت الإسلام إلى أوروبا عبر البلقان منذ القرن السادس عشر، أما التحول الثاني فهو قيد التشكيل، وسيستغرق قرونا أخرى، وهو ناتج عن كون أوروبا الغربية مركز جذب عالميا وإقليميا، وباعتبارها المنطقة المحاذية للعالم الإسلامي ومن شأن ذلك إحداث أثر ديمغرافي مسلم في أوروبا.

ويتعلق المقياس الثاني بالجانب الديمغرافي، يتمثل في الفوارق بين الفئات النشيطة بين بلدان جنوب وشرق المتوسط وأوروبا، ويعرف هذا المقياس بدوره نوعين من التحول، الأول تحول كمي مرتبط بعناصر كيفية، ويتعلق الأمر بتقلص الفوارق في معدل الخصوبة بين الضفتين، علما بأن المنطقة المغاربية تسجل أرقاما منخفضة مقارنة بالشرق الأوسط، أما التحول الثاني فهو تحول نوعي مرتبط بدوره بعناصر أخرى كيفية، ويتعلق بتصور الأسرة والمرأة، يؤثر في ذلك – مثلا – عمالة النساء، إذ تزداد نسب النساء المقبلات على طلب الشغل، يدفع هذا العامل إلى التقريب بين المرأة في الضفتين، كما يدفع نحو إحداث تغييرات ثقافية وقيمية رغم أنها بطيئة وجيلية (مرتبطة بأجيال) فإنها عميقة، يحدث هذا التحول على ما يبدو مستوى من عولمة السلوك بين المرأة المسلمة والمرأة الأوروبية، وسيحدث سلوكا مزيجا بين المرأة المسلمة روحيا والأوروبية في سلوكها.

يحدث هذان المقياسان بدورهما ضغوطا على مسار العلاقات الأورومتوسطية، من بين هذه الضغوط تهديد التوازنات الجيوثقافية، وتدبير مشكلات الحركة السكانية، يقع في قلب هذه الضغوط كيفية التوفيق بين الحفاظ على التوازنات

الجيوسكانية، وفي الوقت نفسه التعاطي الإيجابي مع التحولات الديمغرافية الواقعة على ضفتي المتوسط، وذلك بتسهيل الحركة والتنقل بين دول الشراكة الأورومتوسطية وتدبير الهجرة الإقليمية والدولية، ولا تقع هذه الضغوط على الاتحاد الأوروبي وحيدا بل أيضا على جنوب المتوسط والفرق بين هذه الضغوط هو أن تلك الواقعة في الجنوب والشرق تتعلق بالقيم والتنظيم والتأثير مثلا في الفرد والجماعة والنوع الجنسي، أما تلك الواقعة على الاتحاد الأوروبي فيبدو أنها تتعدى ذلك لإحداث أثر في الحدود الجغرافية – الإستراتيجية التقليدية، وأثر في الحدود الجغرافية – القومية، يعبر اليوم عن هذه الأحاسيس السياسية اليمين المتشدد واليمين المحافظ والمسيحي بشكل عام، رغم أنها ليست بالوضوح الكافي لدى اليمين الأوروبي عموما، ولا يجد اليسار السياسي بديلا عن الحفاظ على حد أدنى من مستوى الدعم لسياسات متوازنة في الهجرة دون إدخال تعديلات جوهرية على ذلك.

يمكن لهذا المجال المتعلق بالهجرة الضغط أكثر في اتجاه إعادة تفسير تقاسم المجال عبر البحر الأبيض المتوسط، تثير في هذا الصدد الجاليات المسلمة الحساسية الأقدر على الضغط في اتجاه تعديل هذه الحدود، تتميز الجالية المسلمة عن الجاليات الأخرى مثلا في أن الأولى يمكن أن تنشأ وتفكر في دعم قيمها وتمثلاتها خارج بلادها الأصلية، ورغم أن هذه الجاليات تبدو أقل اهتماما بالحياة السياسية في البلدان الأوروبية فإنها يمكن لها التطور مع الوقت بعد اتساع دائرة الطبقات الوسطى وكذا تزايد مكانتها العلمية والاقتصادية، كما تتميز الجاليات المسلمة بكثافتها، فهي بالإضافة إلى نموها الذي لا يزال يحافظ على مستويات ديناميــة في الحوض المتوسطي (رغم الانخفاض الذي أصبح تسجله كما سبقت الإشارة)، تعرف إقبالا مستمرا على الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي نتيجة الوضعية الاجتماعية الصعبة، يشكل النمو الاقتصادي في جنوب وشرق المتوسط وتحقيق مستويات تقدم ملموسة يمكن لها التخفيف من وطأة الضغوط الاجتماعية العملية الوسائل الأكثر نجاعة للتخفيف من موجة الهجرة، وفي مقابل ذلك، تحتاج أوروبا ما بعد أزمة منطقة الأورو للفترة ما بين 2010 و2012 لتدفق مستوى متجدد من اليد العاملة لمواصلة تحقيق مستويات نمو أكبر.

ب. ضغوط الهجرة

ارتبطت الهجرة المتوسطية نحو أوروبا في بدايتها باستقطاب اليد العاملة، ثم تحولت إلى التركيز نحو استقطاب الكفاءات وهجرتها[1] لما للموضوع من علاقة بهشاشة واقع البحث العلمي في المنطقة، أصبحت مسألة هجرة الكفاءات بمثابة عملية معقدة لتفسير الاهتمام النسبي بالفئات النوعية سواء باستقطابها أو بالبحث في إيجاد سياسة تنقل مرنة ومناسبة لها كفاءة مميزة إلى جانب رجال الأعمال، حدث تغيير جوهري في الهجرة التي كانت تحت مطالب اقتصادية، وذلك أنها تحولت إلى تهديد للتوازن أو للحدود الجيوسكانية من منظور إستراتيجي، لا ترتبط هذه الخصيصة بالهجرة المتوسطية وحدها، إنما هي خاصية أساسية في كل الهجرات الكبيرة التي عرفها العالم، حيث تنتج عنها آثار تساهم في إعادة تشكيل وجه الجغرافيات السكانية.

شرع الاتحاد الأوروبي في الاهتمام بهذه المسألة ضمن علاقاته الأورومتوسطية مبكرا، ووضعها في إطار علاقته مع الدول المتوسطية ودول الجوار بشكل عام بربطها بعناصر أمنية محضة، يهتم الاتحاد الأوروبي في مجال العدالة والشؤون الداخلية لا سيما على تطوير إدارة الحدود، والتعاون بين الهيئات والأجهزة القمعية، والتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وإدارة تدفقات الهجرة الشرعية وأيضا وضع مخططات للهجرة مع البلدان المغاربية ومصر، والتعاون في مجال مكافحة تجارة المخدرات، والتعاون بين الجيران لتأمين مراقبة فعالة للحدود عن طريق موظفين متخصصين ومكونين للتعاون القضائي والبوليسي[2]، تم إبرام اتفاقية حول مراقبة حرية التنقل والهجرة والإجرام المعروفة بشنغن في العام 1985، ومع توقيع معاهدة امستردام في 2 أكتوبر 1997 التي دخلت حيز التطبيق في 1 مايو

---

1 حول مسألة هجرة الكفاءات ومعانيها المتنوعة وهجرة الكفاءات من المغرب انظر بالفرنسية:

Mohammed Charef, «Migration des compétences», in Les Cahiers du plan, n°29, mai-juin 2010, Rabat, 2010, pp. 63-93.

2 Abdelkrim Belguendouz, UE-Maroc-Afrique migrante: politique européenne de voisinage barrage aux sudistes. De Schengen à Barcelone+10, Imprimerie Beni Snassen, Salé, 2005, p. 26.

1999، حدث تحول مهم جدا في هذا السياق بالمرور من مجال الهجـــرة "كقضـــايا ترجع إلى المصلحة المشتركة بين الدول" إلى مسائل خاضعة للقانون الأوروبـــــي Droit Communautaire، يعني ذلك أن جميع القرارات التي اتخذها الدول الأعضاء والمؤسسات والآليات وضعت في هذا الإطار[1].

تظل مسألة الهجرة مركزية في الأورومتوسط، يعود ذلك لدافعين، على الأقل حسب بيير بيكوش *Pierre Beckouch*[2]، الأول اقتصادي، فالمقاولات في المنطقة هي بحاجة لتنقل شركائها بسهولة، كما أن غياب نظام إنتاجي عبر متوسطي هـــو أكبر ضعف للإقليم الأورومتوسطي مقارنة مع منطقتي شمال جنوب الأخرى وهمـــا منطقة التبادل لأمريكا الشمالية والآسيان[3]، أما الدافع الثاني فهو سياسي، ويتعلـــق بصعوبة تطوير التعاون الأورومتوسطي من جهة والحد من حرية حركة الأشخاص من جهة ثانية، لا يمكن إحداث اتحاد في المنطقة مع استثناء حركة السكان، كما أن الحريات الأربع التي أعلنتها السياسة الأوروبية للجوار، وهي حرية تدفق البضـــائع، والخدمات، ورؤوس الأموال والأشخاص، لا تعرف تنـــزيلا بالمساواة نفســـها، إذ إن حرية تنقل الأشخاص ليست حرية حقيقية[4]، ظل موضوع الحد مـــن حركـــة الأشخاص في هذه المنطقة أحـــد أكـــبر موضـــوعات الســـجال في العلاقـــات الأورومتوسطية، وفي تحديد تصور الأطراف الأوروبية لحدودها المتوســـطية ومـــا لذلك من آثار في مستقبل هذه العلاقات.

---

1 Ibid., p. 31.

2 أستاذ جامعي فرنسي في الجغرافيا من أبرز المدافعين عن الأورومتوسط.

3 Pierre Beckouch, «Pas d'intégration économique régionale sans mobilité professionnelle», in Pierre Beckouch et Hervé Le Bras, Méditerranée: passer des migrations aux mobilités, IPEMED, Paris, 2011, p. 6.

نشير هنا إلى أننا لا نتفق مع فكرة بيير بيكوش التي يقول فيها بعدم وجود نظام إنتـــاجي متوسطي" خلاف الآسيان أو منطقة أمريكا الشمالية التي يوجد فيها مثل هذا النظام كما يرى الكاتب نفسه، إذ ليس واضحا ما الذي يقصده الأستاذ بيير بيكوش بنظام إنتـــاجي عبر متوسطي، كما ليس من الواضح القول بوجود مثل هذا النظام الإنتاجي في الآسيان أو أمريكا الشمالية، ولا يكفي وجود خصائص معينة للإنتاج مثل الرأسمالية وحرية الســـوق للقول بوجود نظام إنتاجي.

4 Ibidem.

يرى معهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي المتحمس للتكامل المتوسطي، وجوب أن يشمل فضاء شنغن بلدان جنوب وشرق المتوسط، إذ ترى المقاولات والشبكات المهنية عبر متوسطية التي تعمل في هذا المعهد أن حركة السكان ضرورة[1]، مع تجاوز براديغم الهجرة الذي هيمن على الرأي العام وصناع القرار الأوروبيين ببراديغم الحركة mobilité[2]، تنسجم هذه المقاربة مع بعض التوجهات الأممية مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر عام 2009 ويوصي بدمج الهجرة في عملية التنمية، تنطلق هذه الرؤية من دوافع اقتصادية بحتة، ومن عناصر التعاطي الإيجابي مع الضغوط السكانية والحاجيات الجيواقتصادية، بينما يحد من هذه العناصر الضغوط الجيوثقافية التي قد تتولد عن اتباع مثل هذه الرؤية التي تعد عنصر نبذ وجذب مركب وفعال في السياسة الأوروبية إزاء الحوض المتوسطي، أما فيما يتعلق بالهجرات فهي متواضعة الحجم مقارنة بموجات فترات سابقة (بداية القرن العشرين)، وتحولت دول جنوب وشرق المتوسط من بلدان هجرة إلى بلدان هجرة وعبور في الوقت نفسه، ولا تخضع الهجرة – حسب باحثين – لمحدد ديمغرافي إنما اقتصادي، ولا يمكن تصور موجات مهمة جدا دون طفرة اقتصادية مهمة، وهو ما لا يمكن توقعه قريبا[3].

تعرف ديمغرافية الاتحاد الأوروبي ارتفاعا مقارنة بدول جنوب وشرق المتوسط، غير أن التقديرات الديمغرافية لهيرفي لو بغا *Hervé Le Bras* في تقرير قدمه لمعهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي، يكشف عن انقلاب في هذا المعطى، إذ من المنتظر أن يعرف سكان جنوب وشرق المتوسط ارتفاعا مقارنة بسكان الاتحاد الأوروبي في أفق العام 2050، ولن يغير من هذا المعطى – حسب لو بغا – سوى التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي وربما البلدان المغاربية الثلاثة (المغرب والجزائر وتونس) في أفق عام 2040[4]، يستند لو بغا على فرضية عامة، وهي أن العلاقة بين سكان الاتحاد الأوروبي وسكان جنوب وشرق المتوسط

1 Ibid., p. 1.

2 Ibidem.

3 Hervé Le Bras, «Population et Migrations autour de la Méditerranée», in Pierre Beckhouch et Hervé Le Bras, op. cit., pp. 15, 16.

4 Voir les détailles in Hervé Le Bras, op. cit., pp. 18-24.

ستخضع في الأربعين سنة القادمة بالدرجة الأولى للتطور السياسي أكثر منها للتطور الديمغرافي لهاتين المجموعتين من الدول[1].

تدعو حقيقة التفاعلات الناتجة عن الجوار الجغرافي، والانجذاب الحضاري، والسلوك التاريخي، للقول إن الدول المتوسطية لا يمكن لها تحقيق مصالحها وهي في أوج قوتها دون سياسة متوسطية فعالة ومؤثرة، وعندما تتجاهل هذه الدول التدفقات الطبيعية للسكان، فهي تواجه الطبيعة الجيوسياسية والجيوثقافية للمتوسط الذي رغم عدم تماثل أجزائه الفرعية – أحيانا – فإنه يعود ليخضع لتدفقات يمكن دعوتها بالتفاعلات خارج السيطرة، التي هي وحدها يمكن أن تتيح للتعاون فرصا إيجابية في بيئة جيوسياسية متجددة.

2.2. تفكيك تمركز السياسات الإقليمية

ينطلق تفكيك تمركز السياسات الإقليمية من معالجة المشكلة البيروقراطية والنخبوية المفرطة للسياسات الخارجية حول المتوسط، إذ رغم أن هذه السياسات يصب الكثير منها حول مجالات التدفقات السريعة والمنفلتة من الرقابة فإن الدور الدبلوماسي للقرار غير الحكومي محدود جدا وليس في مستوى إحداث ضغط تكاملي مستدام، لا يميز هذا الرأي بين القرار الخارجي البيروقراطي أو المحصور في دوائر صنع القرار وقرار آخر ديمقراطي، حيث تعد السياسات الخارجية الأقل خضوعا للمعايير الديمقراطية وهي نخبوية جدا، إنما نشير بذلك إلى هيمنة القرارات البيروقراطية على مجال تعاون إقليمي يفترض أن يكون فيه للحركات الفكرية والمدنية والسياسية دور سياسي ملموس، يضاف إلى ذلك أن فهم دور المؤسسات المنتخبة ما زال هامشيا، يعاني بذلك المجال المتوسطي من عدم تماثل في أداء دور الفاعلين الإقليميين الداخليين كالحكومات المحلية.

أ. الفاعلون من غير الدول

لا يقتصر تطوير السياسة الإقليمية في المجال الأورومتوسطي على الدول، حيث عملت الشراكة الأورومتوسطية على إيلاء أهمية قصوى لانخراط فاعلين

---

1 Ibid., p. 24.

جدد، من الحكومات الإقليمية والمجتمع المدني والاستعانة بـبعض الآليات ذات الطابع التحتي مثل الرياضة والشباب، يقع جوهر المشكلة في هذه السياسة في أنها لا تنطلق من القاعدة نحو القمة، بل هي إفرازات لتوجيه سياسات تشجيعية للفاعل الأساسي الذي هو الدولة، ويمكن ملاحظة مثل هذه العوائق في ضعف النسيج المدني الذي ينكب على مشاريع ذات طابع أورومتوسطي مثل الأحزاب، ولا توجد أحزاب معروفة بمثل هذه التقاليد وتتبنى مثل هذه المعايير بالخصوص في جنوب المتوسط[1]، يصعب رصد تصورات الفاعلين من غير الدول بشأن المتوسط وبشأن تصويرهم للعلاقات حول هذه المنطقة البحرية، يعود هذا من جهة لضعف التقاليد التي تتيح للأحزاب والهيئات الأخرى المشاركة في السياسات الخارجية في المنطقة، وتنصب اهتمامات هذه الأحزاب على مشكلات داخلية دون اهتمام واضح بمدى الآثار الناتجة عن علاقاتها الإقليمية، لا تتوفر الأحزاب في المنطقة وبالخصوص في جنوب المتوسط على مقاربات يمكن من خلالها استكشاف نظرتها في هذا الإطار.

عمل مسلسل برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار على ضم المجتمع المدني، باعتباره فاعلا بالغ الأهمية للحوار بين المجتمعات في المنطقة والحد من الأحكام

---

1 قام الحزب الشعبي الأوروبي الذي لديه اهتمام ملحوظ بالعلاقات الأورومتوسطية بتنظيم ملتقى حول مستقبل التعاون المتوسطي في 7 و8 ديسمبر 2011 بمرسيليا أثر البيئة الجيوسياسية الجديدة الناتجة في الانتفاضات في جنوب وشرق المتوسط، وهو حزب أوروبي كبير وله 265 عضوا داخل البرلمان الأوروبي.
والحزب الشعبي الأوروبي هو تنظيم سياسي معترف به من طرف الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية ماستريخت للعام 1992، كما يتلقى تمويلا أيضا من الاتحاد الأوروبي، يخضع الاعتراف بالأحزاب الأوروبية لمكتب البرلمان الأوروبي، أما الحزب الشعبي الأوروبي فهو ظهر منذ العام 1976 ويضم عددا من أحزاب اليمين الوسط يبلغ عددها حاليا 74 حزبا من 39 بلدا أوروبيا.
انظر الموقع الإلكتروني للحزب الشعبي الأوروبي للاطلاع على برامجه ونشاطاته: www.epp.eu
كما يمكن زيارة الموقع الآتي ذكره للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط للاطلاع على مضمون كلمة يوسف العمراني في هذا الملتقى:
http://www.ufmsecretariat.org/en/%e2%80%9cthe-mediterranean-now-has-an-innovative-and-original-platform-embodied-by-the-union-for-the-mediterranean%e2%80%9c-secretary-general-amrani-speaking-during-the-epp-group-study-days-in-marsei/

المسبقة بين النخب في المنطقة، بقيت رغم ذلك جدوى هذه العلاقـــات محـــدودة، تمثلت هذه المحدودية في مستويين، المستوى الأول في انغلاق تلـــك العلاقـــات في هيئات محدودة لا تمثل الديناميات القوية للمجتمعات في جنوب وشرق المتوســـط، كان الأوروبيون قد اصطدموا بذلك من خلال اكتشاف حدود تواصـــلهم مـــع المجتمع المدني الإسلامي – مثلا –، أو المجتمع المدني الثقافي الذي يموج بالتصـــورات والأفكار، لم يقم الشركاء في مقابل ذلك بلعـــب دور الوســـيط بـــين الاتحـــاد الأوروبـــي والمجال المتوسطي على هذا المستوى، ظهر بذلك هذا النســـيج غـــير مؤهل لمثل هذا الدور، المستوى الثاني، ارتبطت هذه العلاقات بتوجه محـــدود، لا تتقن الأطراف في جنوب وشرق المتوسط فن التفاوض، يوجه الاتحاد الأوروبـــــي سياساته في هذا الإطار حسب أولوياته وما رسمه في اتفاقياته مع الدول المتوسطية، تميل الأطراف المختلفة إلى الانخراط في هذه الأنشطة دون امتلاك رؤية حول كيفية تطوير علاقات متوازنة في المنطقة، تميل الجمعيات غير الحكومية إلى نهـــج ســـلوك ريعي يقوم على الاستفادة من تمويل المشاريع دون ربطهـــا بالسياســـات العامـــة الأساسية للبيئة التي يشتغل فيه، ويعبر ذلك عن أن المجتمع المدني الأهلي محـــدود إن لم يكن منعدم التصور حول هذه الشراكة، لا يبدو أن هذا المجتمع المدني الأهلي قد أظهر أي مكاسب لحوار اجتماعي وثقافي منتظم ومتطور حول المتوســـط، تبـــدو آثاره بطيئة مقارنة بحجم التدفقات الفكرية لفاعلين آخرين هم أكثر تنظيما وقدرة على الحشد والتعبئة، لا يتميز هذا النسيج في جنوبه وشماله بميزات الاقتراح والفعل.

تعمل المؤسسة الأورومتوطسية لحوار الثقافات على ضم شبكات من المجتمـــع المدني في منطقة الأورومتوسط، وتقديم منح حـــول مشـــاريع تخـــدم تصـــوراتها وأنشطتها[1]، كما ينشط برنامج "ميدبرو" MEDPRO في هذا الإطار، وكـــذلك المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية، غير أن جهود هذه الهيئات تقع ضمن إستراتيجية التعاون الإقليمي الذي رسمته الدول أو الاتحـــاد الأوروبـــــي، تجـــدر الإشارة إلى أن الحكومات الإقليمية في الضفة الشمالية تلعب أدوارا حيوية، مثـــل الحكومات في سردينيا وكتالونيا وإيكس بروفانس، وكان لها إسهام في هذا المجال، لا تتمتع في مقابل ذلك المجالس الإقليمية في الضفة الجنوبية المتوسطية منها خصوصا

1 انظر ذلك على موقع المؤسسة على الإنترنت: www.euromedalex.org

على نظرة متكاملة للتعاون اللامركزي عبر سياسات تحت دولتية، كما لا تتـــوفر على التفويض القانوني اللازم للانخراط في تعاون من هذا المستوى.

لا يشمل مسلسل برشلونة صيغا واضحة للتعاون عبر الحدود، الذي يمكن أن تدعمه المجالس الإقليمية والحكومات الجهوية، بالنظر لغياب مثل هذه الآليـــات في الضفة الجنوبية، إلا أن الاتحاد الأوروبـــي أكد في معاهدة لشبونة الجديـــدة علـــى موضوع التجانس الترابـــي، وحدد بوضوح الجهات الحدودية كموضوع لاهتمام خاص[1]، يعود هذا الاهتمام الأوروبـــي بالأساس إلى الفوارق بين مناطق الاتحـــاد الأوروبـــي في التنمية وإلى فوارق التنمية داخل الدولة الواحدة، ولذلك فإنه بعـــد توسيع الاتحاد الأوروبـــي اتسعت هذه الفوارق ووضـــع لأجـــل ذلـــك بعـــض السياسات والبرامج المالية في إطار سياساته الإقليمية[2]، يمكـــن أن تطـــور هـــذه السياسات كذلك في اتجاه مختلف المناطق الأخرى لتعزيز التعاون عبر الحدود الذي من شأنه إحداث تقارب ملموس مواز للتناقضات الإستراتيجية المترتبة عن الضغط الحدودي الذي تمارسه تدفقات الهجرة وغيرها.

تخضع إستراتيجيات التعاون عبر فاعلين من غير الدول لعدم التماثل الذي تمثله بعض الجماعات "المتطرفة" مسيحية أو إسلامية، أو "إرهابية" أو ذات إيديولوجيات أخرى أيضا، مثل الحال في شمال إفريقيا والساحل[3]، إذ تدفع عمليات متواصلة ضد مواطنين أوروبيين بتعميق المناقشة حول هذه العلاقات بين غير الدول، التي يتدخل فيها فاعلون بولاءات لا حدود لها، انتقلت فيها الظاهرة من غرب آسيا إلى غرب المتوسط، تتميز هذه الأطراف بكونها أكثر قدرة على التـــأثير في الـــرأي العـــام، وبعضها تتميز بآثارها المعنوية والإستراتيجية مثل حزب الله في لبنان، وحمـــاس في فلسطين، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، والحركـــات المناهضـــة للإســـلام وللمهاجرين وللأعراق غير الأوروبية في دول أوروبا الغربية.

---

1 Frances Morata, «La coopération transfrontalière en Méditerranée, les enseignements de l’expérience européenne», in (s.d) Ali Sdejari, euromediterranée histoire d’un futur, op. cit., pp. 147-169.

2 Voir les détailles in Fabien Mesclier, La politique régionale européenne, L’Harmattan 2007.

3 Voir Jean-Pière Filiu, Al qaida au sud de la Méditerranée, PapersIEMed 3, IEMed, Barcelone, Janvier 2008.

تعرف منطقة المتوسط تعاونا محدودا عبر الفاعلين المدنيين المحليين، وإضافة إلى محدودية هؤلاء الفاعلين ينشط فاعلون آخرون ينهجون سياسات تقوية التباعد في التعاون الأورومتوسطي، يشكل بذلك تأثير الأطراف المعادية للهجرة - مثلا - والجماعات المسلحة ذات النزعة الجهادية نوعين من الحركات الفاعلة في تحديد تصور المجتمعات المتوسطية لبعضها الآخر، تغذي بذلك عناصر النبذ الثقافية وتجعل منها عملية مادية يجب التسليم بها، يشكل في مقابل ذلك عجز الأحزاب السياسية وأيضا المجتمع المدني الأهلي نوعين من الأطراف المحدودة التأثير في الرأي العام حول تمثل المتوسط في الجنوب والشرق، تبدو الدبلوماسية الموازية في هذا الصدد قليلة النتائج التي تبقى أساسية لمواكبة قوة التدفقات الاجتماعية والبشرية في المنطقة، يضاف إلى ذلك أن وزارات الخارجية في هذه الدول وأيضا الاتحاد الأوروبي لم تتواصل بالطريقة المطلوبة مع هذه الأطراف بشأن الشراكة الأورومتوسطية وبقيت هذه العلاقات معزولة في المؤسسات البيروقراطية أو لدى بعض الهيئات المدنية المعزولة.

ب. التنظيم البشري - السياسي على ضفاف المتوسط

يؤثر تنظيم المجالات الجيوسياسة في طبيعة أدوار الفاعلين شبه الحكوميين وقدرتهم على المساهمة في التدفقات فوق السيطرة وتوظيفها واستثمارها بالشكل الذي لا يخل بالمجالات الإقليمية، يلاحظ ذلك في تنظيم المجالات الإقليمية الساحلية للمتوسط، تعرف هذه المجالات تعددا إثنيا وثقافيا وفي الوقت نفسه إرثا ثقافيا متعددا، تتشكل على ضفاف المتوسط عدة جماعات تنتمي لمجالات جيوسياسية مترابطة على امتداد مجالات المتوسط المتعددة، لا تحظى هذه الأقاليم بفرصة لاستثمار موقعها الجيوسياسي على ضفاف المتوسط للتأثير في تدفق هذه العلاقات، كان، في مقابل ذلك، للأقاليم المقابلة في الضفة الشمالية أدوار ملحوظة في الشراكة الأورومتوسطية وتنشيط التقارب الأورومتوسطي شأن الأمر مع الحكومة الكاتالانية وحكومة سردينيا، تقع على المقابل سواحل إقليمية ضعيفة وغير قادرة على الاستثمار في مجالها المتوسطي سوى تحت سلطة الحكم المركزي، يؤثر هذا الوضع في انعدام التوازن الجيوسياسي بين الأقاليم في شمال وجنوب المتوسط.

تساعد إعادة تنظيم المجالات الجيوسياسية على مستوى ربط هـذه الأقـاليم بنظام الحكم الذاتي في جنوب المتوسط فرصة أكبر في ربـط المجـالات السـاحلية بالبحر الأبيض المتوسط وبالاختيارات البحرية، يمكن أن يساعد إحـداث مجلـس للحكومات الإقليمية في المتوسط على إحداث نقلة إضافية في الحوض المتوسـطي، تكون هذه الحكومات معنية مباشرة بالتعاون حول بعض المشـكلات المشـتركة وجذب الحكومات نحو الساحة البحرية المتوسطية، يساعد أيضا مثل هذا الخيار في الحد من البعد الدبلوماسي البيروقراطي للسياسات الأورومتوسطية وجعلها مجـالا للشراكة الأفقية الفعالة، كانت للهيئة التي تم إحداثها وتضم الجماعات المحليـة[1] في المتوسط أثر محدود بالنظر لحدود قدرات الجماعات المحلية في العمل في بيئة متشعبة وتضم عددا كبيرا من الدول، وفي وسط يعرف فيه نشاط الدبلوماسية الرسمية بطئا، في مقابل ذلك يساعد ربط ضفاف البحر الأبيض المتوسط بحكومات من الطينـة نفسها فرصة أكثر لجذبها للتعاون فيما بينها في مجالات الاستثمار والتجارة والتنقل والبيئة والثقافة.

أبانت أهمية هذه الفكرة الدور الذي تقوم به الحكومات الإقليمية في المتوسط في هذا التعاون إلى الحد الذي يمكن القول معه إن هذه الحكومـات لعبـت أدوارا كبيرة في انطلاق التعاون الأورومتوسطي وفي مساره، تتميز الأقـاليم السـاحلية المتوسطية بنـزعتها القوية نحو البحر الأبيض المتوسط، تشجع هذه الهوية المتوسطية المشتركة على جذب الأقاليم إلى بعضها الآخر، يمكن أن تلعب بعض المدن الكبيرة التي هي عواصم متوسطية في تشجيع هذه السياسة، لا يقتصر تأثير مثل هذا التوزيع الجيوسياسي فقط في السياسات المتوسطية ولكن على التوازنات الداخليـة لهـذه الدول، إذ تميل وتنجذب دول الضفة الشمالية نحو الساحة الأوروبية بينمـا تميـل الدول الجنوبية للمتوسط نحو عدة مجالات، نحو المحيط الأطلسي في حالة المغـرب،

1 هيئة الجماعات المحلية في المتوسط هيئة محدودة الفعالية، وتحتاج مثل هذه الهيئة إلى العمل بدعم من الحكومات من جهة، وتخصيص موازنة تساعدها على إنجاز برامج لا ممركزة عبر الأقاليم من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة، مساهمة هذه الجماعات في هذه الموازنة بحصـص مالية يمكن تحديدها على أساس معايير المداخيل والقدرات المالية لكل جماعة، يمكن لعملية كهذه أن تساعد على التعاون اللاممركز عبر القومي في المتوسط وتحدث مسؤولية عـبر الحدود لدى مثل هذه الهيئات.

ونحو الساحل المتوسطي للجزائر وتونس وليبيا ونحو نهر النيل لمصر، تميل الدول الجنوبية للمتوسط في إحداث توازن بين صحراويتها وبعدها البحري، وتميل دول شرق المتوسط إلى إحداث توازن أيضا بين بعدها البحري والساحات الأخرى، لا يعكس البعد الديمغرافي الكثيف على الساحل المتوسطي المستوى نفسه من الجذب نحو الساحات البحرية، لقد أعطى تنظيم مجالات دول إسبانيا وإيطاليا و- نسبيا - فرنسا إلى جذب حكوماتها الإقليمية نحو المتوسط، ويمكن لإعادة تنظيمها في الجنوب عبر الحكومات الإقليمية والمنسجمة مع حل أزمات ثقافية وترابية أن يكون عاملا مساعدا في ربط الجماعات الثقافية حول البحر الأبيض المتوسط.

تنظر دول جنوب وشرق المتوسط بما فيها تركيا بتصلب إلى تنظيم المجالات الجيوسياسية، يعود هذا التصلب إلى تقاليد الدولة وتمثل الدولة في المنطقة، ولم يقتصر الأمر عند الدول التي خضعت للاستعمار الفرنسي وورثت التصور الفرنسي للتنظيم السياسي للدولة الأمة إنما أيضا الدول الأخرى مثل ليبيا ومصر وتركيا، تعالج تركيا - مثلا - النزاع الكردي بتحفظ كبير ولم تفتح حوارا رسميا وواضحا مع أطرافه حول التعددية العرقية والثقافية وأيضا تعدد الدولة، بقيت تركيا مخلصة للتصور الصلب للدولة القومية التركية التي تقصي في الوقت نفسه المجموعة الكردية، يشكل هذا التصور "الدوغمائي" للدولة سببا في انتشار النزاعات واستمرارها، تفكر الدول عندئذ بنفي وجود تنازعية داخلية أو طائفية، يمكن لتركيا معالجة المشكلة الكردية بأقل الأضرار بالحوار حول الحكم الذاتي، ولا يتوفر حل آخر غير ذلك يؤمن للدولة التركية معالجة هذه الأزمة مع الحفاظ على وضعها الداخلي دولة مستقرة، تعرف سوريا بدورها تنوعا داخليا، بين مجموعات مذهبية خصوصا، وأيضا في إطار التوازن الترابي بين الجزء الشرقي من سوريا الذي يضم الهوامش (الشام)، وهي التي اندلعت فيها الاحتجاجات ضد حكم بشار الأسد عام 2011، والجزء الغربي البحري الذي ظل على هامش هذه الاحتجاجات، أبان هذا الوضع عن أهمية التوازنات المجالية - الديمغرافية في تشكيل النظم السياسية وأيضا في تحديد العلاقات مع الجيران، يقع بدوره الصراع العربي الإسرائيلي على أساس تزاحم وصراع على حيازة المجال حول البحر الأبيض المتوسط، تمارس إسرائيل سباقا مع الزمن لتأمين الضفة الغربية ببناء المستوطنات وتهويد القدس، ويقع

الضغط على قطاع غزة لعزله كمجال محدود الأهمية الرمزية لإسرائيل، تعرف مصر بدورها ضغطا سكانيا حول النيل، تعد مصر بلدا صحراويا في أكبر مساحاته، لم تقم مصر بتطوير كبير لمجالاتها الصحراوية بما فيها صحراء سيناء التي تزداد مطالبها في التنمية، تعتمد حياة مصر عبر الحقب التاريخية على تدفق نهر النيل وعلى أهمية البحر الأبيض المتوسط في انفتاحها الخارجي، تعرف ليبيا الميزات الصحراوية نفسها التي لمصر مع ساحل متوسطي عريض، يمكن أن تساهم الضغوط على ليبيا في مناقشة تصور الدولة التي يمكن بناؤها، تتميز تونس بكونها بلدا صغيرا ترابيا، ساعدت هذه الوضعية الترابية والتمركز السكاني في تونس على الإسراع في إسقاط حكم بن علي، يعرف الجزائر والمغرب نزاعا متوصلا على تحديد وتعريف الأقاليم البحرية والصحراوية معا.

تكشف هذه الصورة العامة أن إعادة تعريف الدولة وتفسير المجالات الإقليمية الترابية وتنظيمها يمكن عزلها عن شعار التفتيت والتقسيم التي تروج على أنها من شعارات الصهيونية في المنطقة العربية، يبدو أن هذه الدول بما فيها إسرائيل بحاجة جميعها إلى إعادة تعريف تصورها للدولة، قامت الدولة على أساس محددات استعمارية خارجية، وإذا كان بعضها قد ورث حدودا تاريخية – نسبيا – كالمغرب وتركيا فإنها كلها بحاجة لإعادة تحليل تكوينها الداخلي بشكل متوازن ومفتوح، بالشكل الذي يدعم المسألة الديمقراطية والتوازن في التطور الداخلي، يفترض أن يساعد التحول الجيوساسي للعام 2011 على ذلك – مثلا – في سوريا، ويمكن أن يساعد هذا التعريف المفتوح والحوار حول التنظيم السياسي في حل النزاعات الداخلية والمشكلات الديمقراطية الجهوية ويدعم في الوقت نفسه الحوار الدبلوماسي الموازي حول التعاون الإقليمي وتحت إقليمي في حوض المتوسط.

خاتمة المبحث الثالث

ظل تقييم مسلسل برشلونة عملا ليس سهلا، ومحاطا بالغموض أحيانـــا، يعود ذلك إلى عوامل دينامية تتعلق بمحدودية المجالات التي عرف فيها مسلسل برشلونة تقدما بالخصوص منها المجال التجاري، كما أن تداخل بعض السياسات الأوروبية نفسها يحدث نوعا من سوء الفهم وعدم ترابط التحليل بين ما تحقق في ظل التعاون الجماعي الأورومتوسطي وما يتحقق في ظل التعاون الثنائي بين الجيران، ورغم وجود شبكات حقيقية من الفاعلين المتوسطيين ذوي نـــــزوع إقليمي دبلوماسيا وأكاديميا ومدنيا وعلميا، فإن الطابع الحكومي أو بشكل آخر الطابع البيروقراطي ظل مهيمنا على الشراكة الأورومتوسطية، يعبر هذا الواقـــع عن أزمة التخطيط الذهني والإرادة في الأورومتوسط، استمرت في هذا الوضع التدفقات ما فوق السيطرة في الاتجاه شمالا وجنوبا، واتخذت أحيانا أبعادا خطيرة مثل الإرهاب والقيام بعمليات عنف في أوروبا، كما دفعـــت الأوروبـــيين إلى التساؤل عن الأطراف المدنية التي يجب الحوار معها بما فيها الأطراف الإسلامية غير المعتدلة.

تدفع عناصر الجذب الإقليمي المرتبطة بالحتمية الجغرافية والجوار نحو تنســيق العمل بشأن مجالات ذات حساسية فائقة، شأن التعاون الطاقي الــذي لـــه آثـــار جغرافية كبيرة، ومن شأنه أن يشهد تطورات كبيرة بزيـــادة الحاجـــة للطاقـــات المتجددة وارتهان المنطقة إلى موارد الطاقة التقليدية لعقود قادمة، يؤثر هذا الواقع في إعادة تعريف وتحليل المجال الجيوسياسي الصحراوي الإفريقي والعربـــي والبحري والأوروبـــي، تجعل مثل هذه العناصر من وجود منظمة إقليميـــة أورومتوســـطية بأبعاد دبلوماسية وإستراتيجية عملية بحاجة لتطور تاريخي وليس لقرار سياسي، فإذا تم إمعان النظر في الآثار المحتملة لإعادة تشكيل الأنظمة الدولية والتدحرج الســـريع للأحداث في منطقة المتوسط التي تقع على محاور العلاقات بين إفريقيـــا وأوروبـــا،

وبين أوراسيا وغرب آسيا وجنوبها، يتضح بالملموس أن أي تحول في النظام الدولي لا بد من مروره عبر الحوض المتوسطي.

أثر التحول في الوضع الدولي والإقليمي في التنافس في المتوسط

أضحت الدراسات الأورومتوسطية في حاجة للخروج من المنهجية الأكاديمية التقليدية التي تحكمت فيها لفترات طويلة، والمرتكزة على نقد وملاحظة وتوضيح السياسات الأوروبية إزاء المنطقة، أو إظهار حجم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، أو الدعوة إلى تفعيل هذه السياسات وتطويرها وتقديم الحلول للمشكلات دون تقييم السياسات المتنوعة المرافقة لذلك، ويمكن بلوغ فهم أفضل لهذا التعاون الأورومتوسطي عن طريق وضع هذه العلاقات في ثلاثة مستويات أساسية، المستوى الأول تحت إقليمي يرتبط بالتدافع الذي تعرفه أهم المكونات الفرعية الجيوسياسية لإقليم المتوسط، مثل شمال إفريقيا والشرق الأوسط والبلقان وأوروبا الغربية، والمستوى الثاني هو إقليمي عام يرتبط بحجم العلاقات والتفاعلات، وحجم التناقضات والاستقلال في الهويات الإستراتيجية بين هذه المكونات، أما المستوى الثالث فهو عالمي، ويرتبط جغرافيا بالأقاليم المحيطة بالمتوسط أيضا، التي تعد حدودا وبدائل للدول المتوسطية، وفي الوقت نفسه مجالات تقليدية أو مستجدة لتنافس وتعاون القوى الدولية، لا يمكن قراءة التفاعلات والحسابات في المتوسط دون هذه الساحات والمحاور، مثل شبه الجزيرة العربية والساحل والصحراء الإفريقية وإيران والقوقاز.

ترتبط العلاقات الدولية في المتوسط بمسار النظام الدولي كليا، اتجاهاته وأهم متغيراته، سيساعد تحليل يأخذ في الاعتبار مثل هذه المقاييس في منح الحياة لدراسات علاقات التعاون في الأورومتوسط والمتوسط عموما وإخراجها من جمودها الأكاديمي، كما سيساعد في تفسير السلوك الدبلوماسي والإستراتيجي في

المنطقة، ومنه سلوك القوى الأوروبية والمتوسطية الأخرى، لا يجب إغفال الحدود الواقعية أيضا التي تضغط على تفسير النظام الدولي وأهمية الأقاليم الجغرافية فيه، فما الأقاليم التي ستكون مهمة في النظام الدولي القادم؟ هل الأقاليم البحرية – البرية كالمتوسط أم الساحات البرية الشاسعة كالقطعة الأوراسية التي أشار إليها بريجنسكي في كتابه عام 1997؟ أم الأمر عكس ذلك مطلقا، إذ ستكون الساحات البحرية هي الساحات الأساسية للتنافس وأيضا للصراع[1]؟ إذ تشكل الساحات البحرية 71% من مساحة الكرة الأرضية، كما تشير المؤشرات إلى أن البحار ستكون المصدر الأساسي للثروات وللتجارة الدولية وللوصول إلى الساحات البرية البعيدة، تشير هذه المعطيات إلى أن الدولة المؤهلة بحريا والمالكة لقدرات بحرية ضاربة يمكن لها فقط منافسة الحضور الأمريكي العالمي ومنه في المتوسط وحيازة مكانة محترمة في السياسات الدولية، ويحق الاستغراب من أن الكثير من الدراسات التي يتم الاطلاع عليها بشأن عالم ما بعد أمريكا أو عالم الأقطاب المتعددة لا تهتم كثيرا بتحليل مكانة القدرات البحرية الإستراتيجية في تحديد المنافس الفائز، ويبدو أن الصين هي الدولة الوحيدة التي تظهر إمكانات كبيرة في سبيل تطوير قدراتها البحرية التي أخذت تهتم بالنقل البحري والمواني في هذا المجال وأيضا ممارسة بعض الأنشطة الأمنية في البحر.

تعرف مقابل ذلك سلوكيات التنافس الثنائية والإقليمية والدولية أوضاعا متشابكة ومركبة، تتبدل فيها الأهداف والوسائل حسب مكانة الدولة ومنطلقها وأدوارها ووضعها الجغرافي، وما إذا كانت دولة متوسطية أم أوروبية أم قوة أوروأطلسية أم قوة أورآسيوية أو آسيوية أو دولا وافدة على المتوسط وتتعاطى معه

---

1 نشير هنا إلى أن التنافس حالة نفسية تنتج عنها سلوكيات وأفعال وردود أفعال، يتحول التنافس إلى صراع عندما ينفك من الضوابط السياسية والدبلوماسية أو الاجتماعية ويتحول التنافس للأفراد إلى حالات خروج عن النظام عندما لا ينضبط لقواعد السلوك الاجتماعي منها القواعد الأسرية والعرفية والدينية وأيضا القانونية، ويتحول إلى صراع تنشب عنه نزاعات في مجالات متعددة، يحدث أن تعرف الأسواق الظاهرة نفسها، إذ يكون التنافس مضبوطا إلى حين عدم المس بالقواعد المرسومة بين التجار فيما بينهم، لا ينطبق الأمر نفسه على السياسة الدولية والسياسات الإقليمية، غير أنه يحدث أن تتشابه، يحول استعمال السلاح والآثار الناتجة عن التوازن في القوة أثرا في ضبط السلوكيات.

وفقا لحسابات خاصة قد تكون واضحة نسبيا مثل الحالة الروسية أو غير واضحة ودون رؤية إقليمية للبحر الأبيض المتوسط، يثير اهتمام المتنافسين أيضا تمييزهم في المتوسط بين الفضاءات الجيوسياسية الإفريقية والأوسطية والتركية والأوروبية، إذ لا ينظرون للمتوسط كرقعة جغرافية مميزة وهذه حال النظرة الصينية وأيضا الأمريكية، رغم أن هذه الأخيرة أقدم وأدرى بالمتوسط، تنظر تركيا بدورها إلى المتوسط كفضاء متعدد جيوسياسي، وليس من مصالح تركيا ظهور أي وضع إقليمي متماسك في المتوسط يضعف من تطلعاتها الجيوسياسية مقابل تقوية مكانة الاتحاد الأوروبي وقواه في المنطقة، يضغط التعاون المتوسطي على وضعية تركيا كطرف مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تثير مثل هذه الوضعيات الجيوسياسية تمزقا في الهوية المتوسطية وسؤالا حول طبيعة هذه الهوية وما إذا كانت بحرية أم برية أم هما معا كما يقتضي ذلك تكوينها الجيولوجي.

المبحث الأول

فهم واستثمار التفاعل الإقليمي

تتصرف الدول فرادى أو جماعات لفهم التفاعلات التي تحدث بالجوار منها أو في الساحات البالغة الأهمية لتوازنها واستثمار المؤهلات الإقليمية، يتحـــول هـــذا الاستثمار إلى خطة إستراتيجية متشابكة لتوظيف قواها لأجل الحفاظ على مصـــالح مشتركة، وإحداث توازن أو وقاية إزاء انقلاب الوضع الدولي، ولاتخـــاذ الـــدول المتوسطية مثل هذه الإستراتيجية جماعة، يكاد يكون الأمر مســـتحيلا في الوضـــع المتوسطي المعاصر، حيث لا تتوفر أية بنية إقليميـــة تســـمح بـــذلك، والشـــراكة الأورومتوسطية لم تحدد هذا الموضوع و لم يكن من بين أهدافها و لم تهتم به مطلقا، لسبب يتمثل في نظرة متبادلة بين الأطراف حول التناقضات وعناصر النبذ الفعالـــة والقوية على رأسها عدم تجانس الدول وتصـــور السياســـة والحكـــم والجغرافيـــا والأدوار، ويجعل واقع وجود دول ضعيفة إستراتيجيا وأخـــرى قويـــة أولوياتهـــا الإقليمية متباينة، تزداد هذه الوضعية استشكالا تحـــت الضـــغوط الجيواقتصـــادية والجيوسياسية للمتنافسين، إذ يتخذ البعد التنافسي في المتوســـط أبعـــادا إقليميـــة أورومتوسطية رغم حدودها وانحسار هـــذه الأبعـــاد في التنـــافس الأوروبـــي الفرنسي – الألماني، يعرف المتوسط أشكالا من التنافس يتقـــاطع فيهـــا الـــدولي بالإقليمي، ينطلق هذا التنافس أحيانا من البحث عن بدائل التعـــاون، إذ يتحـــول توثيق التعاون مع الفاعلين الآسيويين مثلا كالصين إلى ضـــغط علـــى الشـــركاء الأوروبيين، كما يعد إحداث محاور مع روسيا مشكلة جيوسياســـية للأوروبـــيين والأمريكيين، يعرف المتوسط جاذبيتين أساسيتين إحداهما أورومتوســـطية، تتميـــز بانحسار الفاعلين ضمنها في الأوروبيين والمتوسطيين، يطغى عليها تعاون بطـــيء، وتعرف هذه الجاذبية بعض التنافس في الحالة الأوروبية الألمانية – الفرنســـية، أو في الحالة المغاربية بين الجزائر والمغرب أو في الحالة الأوسطية بين سوريا وإسرائيل، أما

الجاذبية الثانية فهي ذات تناقضات معقدة ومتباعدة، تنخـــرط في إطـــار التفاعـــل الإقليمي والدولي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتؤثر في كيفية وأسلوب عمل واستمرار السياسة الأورومتوسطية، يتميز الاتحاد الأوروبـــي بكونـــه الفاعـــل الأساسي من حيث سياساته إزاء المتوسط سوى أن هذه الوضعية لا تجعل الاتحـــاد الأوروبـــي في الموقع نفسه من حيث إدارة المشكلات الإستراتيجية، إذ إن ما يعد دعما اقتصاديا وماليا للاتحاد الأوروبـــي إلى الدول المتوســـطية ومنـــها ســـوريا وإسرائيل لا يقابله استفادة سياسية للاتحاد الأوروبـــي نتيجة تضارب دول الاتحاد داخليا[1]، تثير هذه الحالات من التنافس شبكة من الآثار على الطبيعة التي سيتخذها الوضع الإقليمي الأوروبـــي المتوسطي من جهة، ومن جهة ثانية تفاعـــل عناصـــر النبذ والجذب وأثرها في المحاور الدولية في الساحة المتوسطية والساحات الملاصـــقة للمتوسط.

1. الإقليمية في مواجهة تحولات النظام الدولي

تقوم مثل هذه الإستراتيجية على استيعاب تحولات النظام الـــدولي، ومـــن ثم الإسراع إلى رسم تعاون إقليمي لتجنب تضرر دول هذا الإقليم باتخاذ الاحتياطات إزاء ذلك، والخروج من أزمة التحول هذه كطرف أساسي وبالمتجـــدد نفســـه في النظام الدولي، ليس من السهل حدوث هذا كونه لا يتعلق فقط بالحفـــاظ علـــى مصالح إقليمية، حيث إن لكل دولة مصالحها الخاصة في نظام دولي ما، بل يتعلـــق بإضفاء مكانة مميزة على خصوصية جغرافية معينة، مثل استمرار البحـــر الأبـــيض المتوسط في استقطاب دور مركزي في اتجاهات النظام الدولي.

1.1. العناصر الجيوسياسية للتفاعل الإقليمي

تسعى أهم القوى في المتوسط لتوظيف بعض الأبعاد الأساسية لتغذية تفاعـــل دولي يحقق نتائج إستراتيجية لأهم القوى المتوسطية، يتجاوز هذا العامل بالتحديـــد

1 براء ميكائيل، موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التقدير، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليه على مركز الجزيرة للدراسات في 10 مـــايو 2010، انظر الرابط الآتي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124514222414151.htm

عناصر النبذ وعناصر الجذب في جيوسياسية المتوسط، يجعل هـذا المحـدد الفكـر الدبلوماسي والإستراتيجي الأوروبـي ينبه إلى تفـاعلات المسـتقبل في الوضـع الدولي، ومن ثم جعل الأورومتوسط المجال الأقرب للرد على هذه التفاعلات.

أ. الانقلابات الجيوسياسة الثلاثة

عرف المتوسط انقلابين مركزيين مع بداية تشكل السياسة الدولية الحديثـة، التي يمكن ربطها ببداية النهضة الأوروبية في القرن السابع عشر وتشـكيل الـدول الحديثة في أوروبا، في مقابل تراجع الإمبراطوريات العائلية وضعف مكونات النظام الإسلامي[1] المؤثر في البحر الأبيض المتوسط، يتمثل أول هذين الانقلابين في تغـيير الطرق التجارية البرية والبحرية بالاستغناء عن الطرق الصحراوية الرابطة بين إفريقيا وأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، كان ذلك في البداية في السيطرة على مـوانئ على المحيط الأطلسي الإفريقي، ثم بالنقل عبر الرجاء الصالح لنقل البضائع والمواد من جنوب آسيا، طورت القوتان الإيبيريتان إسبانيا والبرتغال زيادة لهولندة أسـاطيلها البحرية، وساهم هذا العامل في تهميش المتوسط الغربـي والمتوسط عموما، يتمثل الانقلاب الثاني في انتقال القوة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة بعـد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقلت إدارة النظام الدولي مـن دول علـى رأسـها بريطانيا ودول أخرى متوسطية بالخصوص منها فرنسا وإيطاليا إلى دولة شبه قـارة جزيرية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت بريطانيا تنظر للمتوسط كممـر للربط بين الشرق الأوسط والمرور لمستعمراتها في جنوب وجنوب شرق وغـرب آسيا، وأصبح البحر الأبيض المتوسط مع الحضور الأمريكي جزءا ضمن إستراتيجية بحرية أمريكية أوسع ترتبط بعموم العقيدة الإستراتيجية الأمريكية التي تقوم علـى أهمية الأسطول البحري إضافة إلى الأسطول الجوي القائم على تفـوق الطـيران والصواريخ الباليستية، وهذا يفسر أيضا مكانة المتوسط في السياسة الأمريكية الـتي

---

1 حيث انهزم السعديون وتفككت سلطتهم في المغرب، وخلفتهم الأسرة العلوية في إعـادة تشكيل الدولة منذ العام 1666، غير أن حقبة الأسرة العلوية ارتبطت بتصاعد القـوة في أوروبا، كما أن الدولة العثمانية التي عرفت فترات مزدهرة في المتوسط دخلت مرحلـة جديدة من الجمود ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، إلى أن تراجعت لصالح القـوتين البحريتين الجديدتين بريطانيا وفرنسا.

هي مكانة مرتبطة بعموم الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة، مقارنة بانفصال البحر الأبيض المتوسط عن المحيط الهادي حاليا، ظل المتوسط مرتبطا في أهميته البحرية بسهولة الولوج عبره إلى المحيط الهندي، ومن هذا الأخير عبر المتوسط إلى الأطلسي، وأيضا بالمكانة الطاقية لهذا البحر، فهو شبه محاط بثروات نفطية هائلة، وهو ما أعاد له أهميته منذ الانقلاب الإستراتيجي الأول الذي أحدثه تغيير الطرق التجارية.

يحتمل أن يعرف العالم على الأقل، من منظور المحللين، انقلابا ثالثا، يتمثل في الانتقال التدريجي لعناصر التفاعل في النظام الدولي إلى شرق آسيا، وفي هذه الحالة سيخف دور المتوسط والجوار المتوسطي بما فيه القوى الأوروبية الداخلية، ومن ثم تراجعت أهمية البحر الأبيض المتوسط ليس كساحة للنقل وللربط الجيوسياسي والجيواقتصادي إنما كساحة لإنتاج القوة وحيازة القدرات اللازمة للتعبير عنها، وهذا يفترض أن يتحول المتوسط من فضاء للقوى منذ قرون طويلة تمتد إلى عصور ما قبل الميلاد: اليهودية، الرومانية، الإسلامية، الأوروبية، إلى فضاء تابع لمركز آخر، يتشكل في شرق آسيا[1]، ويجدر إعادة مناقشة هذه الفرضية، انطلاقا من إعادة تقييم المحاور والساحات الجيوسياسية الأساسية للقوى الحالية وتلك الصاعدة، إذ تزداد القيمة السياسية للمتوسط رغم هذه الضغوط المستجدة، تقع العناصر التجارية والبنيوية ضمن أهم هذه العناصر، تلقي هذه العناصر بضغوط كبيرة على السياسات الصينية والأوروبية والمتوسطية، لممارسة أنشطة متزايدة ومتنافسة لتطوير

1 كانت آسيا والصين تحديدا مركزا وقوة إقليمية لقرون طويلة إلى غاية صعود القوى الأوروبية، لكن يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من القوة في آسيا، تميزت الإمبراطورية الفارسية – مثلا – بنزوعها نحو السيطرة على المجالات المجاورة وامتدت إلى البحر الأبيض المتوسط غير أنها انهزمت في اليونان، تميز المغول بنزعتهم في إقامة إمبراطورية برية في أوراسيا، سعت اليابان إلى الانتشار في كوريا والصين ومنغوليا، تميزت الإمبراطورية الصينية العريقة بالانغلاق على نفسها والاكتفاء بفرض السيطرة على محيطها القريب من جوارها في الجنوب وفي الشمال والشرق، يدعو بريجنسكي عودة الصين لنشاطها إلى هذه المناطق بالنفوذ الإقليمي للصين ويفترض أن يشمل بعض أجزاء من آسيا الوسطى بالخصوص منه كازاخستان وجنوب شرق آسيا وكوريا إلى شمال شرق حيث إحدى المقاطعات الروسية على شمال مصب نهر آمور، للاطلاع انظر:

زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص ص 196-214.

البنيات التجارية والتفاعل مع العناصر الجيواقتصادية، يقع اليوم البحث في إعـــادة المكانة الأساسية للتعاون عبر المتوسط في عمق الضغط على أوروبا وقواه التقليديـــة المنشغلة بمكانتها المستقبلية الإقليمية والعالمية كفرنسا وألمانيا وأيضا بريطانيـــا الـــتي انعزلت وانكمشت منذ الحرب العالمية الثانية.

يعني هذا الانقلاب التدريجي المحتمل بالأساس إضعاف القوة الغربية التقليديـــة التي تمتعت بدور في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، لا يتم إضعاف هذه القوى فقط عن طريق الصعود المحتمل في آسيا، أي بالحد من دورها، بل بوضـــع حد لتحركها في مناطقها التقليدية كشمال إفريقيا أو الشرق الأوسط، وفي البحـــر الأبيض المتوسط كمجال بحري ذي أهمية جيوإستراتيجية في أي وضع دولي جديد.

تقع اليوم مكانة البحر الأبيض المتوسط ضمن الاقتصاد العالمي وقدرته علـــى ربط هذه الساحة بساحات جديدة القيمة ضمن إحدى الأسئلة الجوهرية لتفســـير أهمية الفاعلين في المتوسط وتحديد أدوارهم وتقدير سلوكهم، تمثل الموانئ التي هـــي أهم مؤشرات الحركة التجارية أهمية خاصة إضافة للطرق البحرية السريعة، تعرف الموانئ المتوسطية تنافسا كبيرا بين دول أوروبية ومتوسطية ودول أخرى كالصين، يفترض بعض الملاحظين تعاون موانئ شمال إفريقيا وجنوب أوروبا للقـــدرة علـــى منافسة الصين[1]، وتعد الطرق البحرية السريعة التي تبنتها الشراكة الأورومتوســـطية إحدى وسائل تقوية الربط الإقليمي بين المناطق المتاخمة والجزر[2]، تساعد الطـــرق البحرية السريعة على الربط بتكاليف أقل وبشكل أكثر عملية في المتوسط، ويعاني المتوسط ضغطين مرتبطين بالنقل البحري، أولهما القرصنة عبر خليج عدن والمحـــيط الهندي وثانيهما تطور المصادر على الواجهة الأطلسية الإفريقيـــة، كـــلا هـــذين العنصرين ينشطان المخاوف للقرصنة والاستغناء عن الساحة المتوسطية لنقل موارد خليج غينيا، وفي المقابل يمكن لربط خليج غينيا بالبحر الأبيض المتوسط أن يساعد على تنشيط أهمية هذا البحر للصين والقوى الآسيوية، يرى بعض الملاحظين هنـــا تزايد الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بسبب الاتجاهات الجيوسياسية والجيواقتصادية،

---

1 Emiliano Alessandri and Silvia Colombo, Maritime commerce and security in the Mediterranean and adjacents waters, Istitito Afari Internazionali IAI, Rome, 2010, p. 8.

2 Ibid., p. 9.

ويرتبط المستقبل الإستراتيجي حاليا بتطور المحيطين الأطلسي والهندي مع الاتجاهات العالمية[1].

جعل هذا المعطى تقرير المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية يخفف من حدة القول بانتقال ساحة التفاعلات إلى المحيط الهادي في تقديم صفحاته الأولى حول الزراعة في المتوسط للعام 2009 "يعد المتوسط مركز زلزال العلاقات الدولية رغم أنه ليس المركز الجيواقتصادي للعالم، يتداخل فيه كل ما يعرفه العالم من تناقضات ديمغرافية، انكسارات اجتماعية، تناقضات اقتصادية وخلافات إستراتيجية"[2]، ساهمت هذه الفكرة الأخيرة وتساهم بشكل بالغ في أغلب السياسات الإقليمية الأوروبية، المركزة على البحر الأبيض المتوسط، يساعد هذا الوضع المنافسين الخارجيين على تشجيع تنافس جيوإستراتيجي يتقلص فيه الدور الأوروبي، مقابل تعدد القوى الصاعدة ونفاذها لمناطق النفوذ السابق والمعاصر، لكن هذا التنافس العام على مستوى دولي لم يتم تقويته بتدخل قوى دولية عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، أو قوى قريبة جغرافيا من المتوسط كروسيا، أو تلك الصاعدة ببطء كالصين، بل تم تنشيط أي التنافس نتيجة لتنافس إقليمي متوسطي وأقاليمي بين البيئات الجيوسياسية المتوسطية التي تتشكل أحيانا في شبه عزلة ذاتية، يعني ذلك أن الوضع المتوسطي[3] يحمل في ذاته مكونات الصراع التي تحد من بناء نظام تعاون على حد أدنى من الإقليمية الممأسسة، ويظهر الجدول (رقم 10) أصناف القوى الأساسية في البحر الأبيض المتوسط التي تساهم في تشكيل وضع إقليمي هش، نتيجة عدم امتلاكها إستراتيجية متوسطية، أو لكونها قوى تمتلك إستراتيجية متوسطية دون القدرة على حشد التأييد لها، أو قوى تتدخل لإعاقة تشكيل نظام متوسطي يحول دون إستراتيجيتها الدولية ودون إستراتيجية إقليمية.

---

1 Ibid., pp. 10-12.

2 Repenser le développement rurale en méditerranée, Méditerra (rapport du Ciheam), Centre international des hautes études agronomiques méditerranéens (Ciheam), 2009, p. 21.

3 نشير إلى أننا عادة ما نستخدم عبارة وضع متوسطي بدلا عن نظام متوسطي، ورغم أن النظام يشمل الفوضى أيضا كما يشمل الخلافات والنزاعات والصراعات مثل استعمال عبارة النظام الدولي، سوى أننا نفضل كلمة وضع كونها تدل عن حالة حركية وتطورية وغير مكتملة ومشكلة أيضا، وشهد المتوسط حالة تطور تاريخية لم ينتج عنها تجانس في كل الاتجاهات الجيوسياسية.

الجدول (10)

الوضع الإقليمي المتوسطي الهش

القوى	صنفها	سلوكها في الوضع المتوسطي
الولايات المتحدة الأمريكية	قوة عالمية عظمى	إعاقة تشكيل نظام متوسطي خارج السياسة عبر الأطلسية – الحفاظ على دور قوة الموازنة
الاتحاد الأوروبي	قوة متوسطية كبرى	سياسة متوسطية جزئية
فرنسا قوة متوسطية كبرى	قوة متوسطية كبرى	عدم القدرة على حشد تأييد لسياسة متوسطية متكاملة
ألمانيا	قوة إقليمية كبرى	لا تمتلك إستراتيجية متوسطية
تركيا	قوة شرق متوسطية	لا تمتلك إستراتيجية متوسطية
روسيا	قوة إقليمية أوراسية	لا تمتلك إستراتيجية متوسطية وليست مؤهلة لذلك – تهتم بالحفاظ على المرور من البحر الأسود للبحر المتوسط وعلى الفراغ في جنوب وشرق المتوسط الذي يسمح لها بالنفاذ عبره
الصين	قوة إقليمية آسيوية بطموحات عالمية	بعيدة عن المتوسط – لا تمتلك إستراتيجية متوسطية – تهتم بالحفاظ على أمن النقل البحري وتطوير العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية حول المتوسط

المصدر: إعداد الكاتب.

يعتمد هذا التصنيف معايير نسبية، مثل اعتبار الاتحاد الأوروبي قوة متوسطية كبرى لكن دون أن يملك قدرة وضع سياسة متوسطية متكاملة لارتباطاته الأطلسية من جهة ولتفتت سياسته الخارجية من جهة ثانية، تعد فرنسا قوة متوسطية كبرى لحيازتها بعض العناصر السياسية والبشرية

والاقتصادية والعسكرية، لكن لا تحوز ما يكفي من العناصر الدبلوماسية والإستراتيجية لقيادة سياسة إقليمية أوروموسطية لارتباطها الأوروبي وللشكوك فيها في جنوب وشرق المتوسط، تساهم كل هذه العناصر الناتجة عن تعدد أصناف القوى وشبه غياب دول جنوب وشرق المتوسط في التأثير عميقا في الشراكة الأورومتوسطية التي هي السياسة الجزئية الوحيدة في الساحة المتوسطية، يشكل تصنيف هذه القوى عملية نسبية، وتشترك غالبية هذه القوى أدوارا متنوعة في السياسات العالمية، وهي تهتم من هذا المنظور بالمتوسط، وباستثناء تركيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا تنظر القوى الأخرى نظرة ثابتة للمتوسط، تتميز ألمانيا وتركيا بفقدانهما لأية إستراتيجية في المتوسط، وإذا كانت ألمانيا تستعين بالاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروأطلسية، فإن تركيا تستعين بدورها بالرابطة الأخيرة وبمرونة نشاطها في المتوسط الناشئ عن إرثها الجيوثقافي، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في مقابل ذلك بنظرة تنافسية إلى كل السياسات الإقليمية المتوسطية، وتعد روسيا غير مؤهلة لصياغة سياسة إقليمية بالنظر لعدم حيازتها الشروط اللازمة لذلك، مثل القدرة الاقتصادية اللازمة لذلك، باعتبار الاقتصاد محددا مهما في الأنماط الإقليمية المعاصرة والقدرات الإستراتيجية أيضا.

ب. ثلاثة منعطفات حركية

يمكن قراءة الدوافع وراء تعاون بين حكومي في المجال المتوسطي ضمن إستراتيجية أوسع تقوم على تنافس عالمي بين الأقاليم أو التكتلات، ويمكن ملاحظة أن القوى الأوروبية كفرنسا تنتمي لأبرز تجمع إقليمي على المستوى العالمي هو الاتحاد الأوروبي، مع أن طبيعة الوضع الدولي لا يقتصر على تفاعل القوى التقليدية، بل كذلك تفاعل مكونات القوى الأساسية مع الساحات والأقاليم الأقرب إليها التي أضحت تنافسها فيها قوى جديدة، ويظهر الرسم (رقم 1) أسفله أهم الساحات الجيوسياسية والجيوثقافية والأمنية للقوى المتوسطية الأساسية.

الرسم (1) ساحات التفاعل القريبة الأساسية للمكونات الأساسية للقوى المتوسطية

ألمانيا: شرق أوروبا وعبرها آسيا الوسطى والبلطيق	الاتحاد الأوروبي: المتوسط، البلطيق، القوقاز وآسيا الوسطى	فرنسا: شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط	تركيا: شرق المتوسط بما فيه البلقان والبحر الأسود وآسيا الوسطى والقوفاز
الجزائر والمغرب: المتوسط، وشمال إفريقيا وغربها والساحل والصحراء	إسرائيل ومصر: الشرق الأوسط وشرق المتوسّط		إسبانيا وإيطاليا: الاتحاد الأوروبي والمتوسط

المصدر: إعداد الكاتب.

يلاحظ أن التمييز جوهري بين الساحات القريبة والبعيدة، إذ تشكل الساحات القريبة الجيوسياسة والجيوثقافية موضوعا لتوجيه الانشغالات المركزية للسياسات الخارجية، إذ غالبا تكون مرتبطة بعلاقات أمنية معقدة، ينتج عن تهميشها وضعيات تهديد، أما الساحات البعيدة فهي رغم أهميتها الكبيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء للاتحاد الأوروبي أو أمريكا الجنوبية للاتحاد الأوروبي وبعض دوله كإسبانيا أو فرنسا فإنها لا تشكل بديلا للسياسات الإقليمية والتفاعلات المركزية وتحليل السلوكيات وتوقعها، ويكشف توزيع هذه الساحات

حضور المتوسط في غالبها إن لم يكن في كلها كساحة ضمن ساحات أخـــرى أو حضور بعض الأجزاء من المتوسط كشرقه في مكانة الأولوية دون باقي الأجـــزاء، ولا يتميز المتوسط بأي قيمة إضافية مقارنة بالساحات الأخرى، يعد المتوســـط في مقابل ذلك للمغرب والجزائر الساحة الوحيدة حيث تربطه الشراكة مـــع الاتحـــاد الأوروبـــي ولا تتوفر له الميزات نفسها في الساحات الأخرى الإفريقية أو العربيـــة أو الإسلامية.

يبدو أن كل قوة عظمى توظف مقدراتها الاقتصادية والثقافيـــة بالخصـــوص للتأثير في المجالات البحرية والبرية المحيطة بها والقريبة منها، تعرف هذه المجالات مثل المتوسط تنافسا بين القوى التي تتدخل فيهـــا مـــن منطلـــق الجـــوار والاهتمـــام الإستراتيجي والقوى التي تسعى للتدخل فيها لفتح أدوار جديدة لها في السياســـة الدولية، ومن ثم، فالتنافس شديد بين الفاعلين التقليديين من جهة، الذين يعـــدون الجوار الجنوبـــي والشرقي للمتوسط مجالا لمصالحهم ولكن أيضا لأمنهم، حيـــث يتبنى الموقف الأوروبـــي مثلا ويلح على أن الديمقراطية والسلام أمور تعنيه في هذه المنطقة بقدر ما تعنيه المصالح الأخرى ذات الطابع الاقتصادي، ومن جهة ثانية، بين قوى أخرى، تريد المساهمة في تشكيل وضع دولي جديد، أو على الأقل تسعى لأن تكون جزءا ضمن منظومة دولية قيد التشكل.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة منعطفات حقيقية في التفاعل الدولي أثرت بشـــكل بالغ في نوعية السياسات والإستراتيجيات الإقليمية في الفضاء المتوســـطي، أولهـــا منعطف ما بعد الحرب الباردة، ومنذ هذه اللحظة حدث تحـــول في الإســـتراتيجية الأمريكية عموما بتراجع النظام الثنائي الاستقطاب، إذ لم يعد المتوسط عموما، بما فيه الشرق الأوسط والبلقان في الأولوية الإستراتيجية العامة للغـــرب والولايـــات المتحدة الأمريكية بالخصوص[1]، تراجعت في هذا المنعطف قيمة المتوسط في التنافس الجيوإستراتيجي العالمي، ولكن دون أن يحد من كونه مجالا أساسيا للتفاعل الـــدولي ولإفراز الإستراتيجيات الإقليمية، ويمكن الاستدلال على ذلك بتضـــاؤل التنـــافس

1 Dominique Bendo-Soupo, «La question stratégique de la centralité de méditerranée après la crise du système bipolaire», in Dominique Bendo-Soupo, Géopolitique méditerranéenne, l'Harmattan, Paris, 2005.

التركي – الروسي في البحر الأسود، إذ لم تعد تركيا تخشى اعتداء روسيا وخناقا تحالفيا حول البحر الأسود للولوج إلى المتوسط، بل أصبح الخوف من تغير توازنات دولية قد تفقد تركيا دورها الكبير في حوض البحر الأسود، وفي مضيقي البوسفور والدردنيل، وفي نفاذها إلى جوارها الشمالي والشرقي.

المنعطف الثاني، ورغم كونه ليس في درجة المنعطف الأول نفسه فإنه للمتوسط يعد متغيرا بالغ الأثر، ويتعلق بأحداث 11 سبتمبر 2011، إذ ازدادت أهمية المتوسط، لكونه مركز التماس الجيو – ثقافي بين الإسلام والمسيحية، نتج عن هذا المنعطف إعادة رسم في الأولويات وتشكل نظرة جديدة تقوم على الخطر الإسلامي المادي، و"تقسيم المنطقة إلى معتدلين وراديكاليين"[1]، إذ حول هذا التقسيم أعدت عدة سياسات أوروبية وأمريكية، كما أفرز هذا المنعطف سوء تفاهم إستراتيجي حول حرب العراق، الحرب التي تم شنها في ظل تبعات ما بعد 11 سبتمبر، وساهمت في إظهار نقد جديد للنظام الدولي الذي دعاه تزفتان تودوروف *Tzvetan Todorov* بـ "اللانظام العالمي الجديد"، إذ ينتقد من خلال هذا التصوير، تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد السياسية والقانونية الدولية، انقسم الأوروبيون المتوسطيون بشأن هذه الحرب، إذ انضمت إليها إيطاليا وإسبانيا بينما عارضتها فرنسا، ووقفت تركيا في حياد منها.

وجاء المنعطف الثالث لقلب كل العناصر الأساسية التي استندت عليها تقييمات السياسات الأوروبية والأمريكية إزاء المتوسط، ولكن أيضا لقلب السياسات المتوسطية، إزاء ذاتها وإزاء الآخر، يتمثل هذا المنعطف في الانتفاضات ضد النظم السياسية في جنوب وشرق المتوسط التي عرفتها المنطقة عامي 2011 و2012، حيث أظهرت هذه الانتفاضات تشكل نماذج تفاعل جديد تقوم على عنصر جغرافية الاحتجاج وترتيب علاقات شمال جنوب، والحد من أسطورة الخطر الإسلامي، تمس هذه العناصر كلها في الجوهر رؤية التعاون الأورومتوسطي.

---

1 Galal Abdel Gawad Soltan, «Power politics, influence and progress in the Midlle East and the mediterrannean aneuw configuration» in Euromed+15. New paths of cooperation across the Mediterranean, Mediterranean Monographs, IEMed, Barcelona, 2011, pp. 88-92.

لم تكن هذه المنعطفات الثلاثة على درجة واحدة من الأهمية في السياسة الدولية، ولكنها للفضاء الأورومتوسطي هي ثلاثة تحولات جوهرية ومترابطة، تقع في جوهر التفاعلات الإقليمية الدينامية، وإن كان المنعطف الأول جيوسياسيا عالميا بالأساس، فإن المنعطف الثاني حضاري يتعلق بتفسير العلاقات بين ديناميات وحضارات مختلفة، بينما يتعلق المنعطف الثالث بتغيير قيمي، عنصره الأساسي التطور السياسي وتقريب القيم السياسية الليبرالية، وكما يظهر الرسم (رقم 2) ذلك، ظهرت هذه المنعطفات في عقدين وعلى رأس كل عقد، قام المنعطف الأول بمحو التصنيف الصارم لبعض الساحات المتوسطية المناورة جيوسياسيا وأيديولوجيا، وكنقيض لها تصاعد عامل التصنيف الجيوثقافي، ورغم أن هذا الأخير كان موجودا في أبعاده النظرية فإنه اتخذ بعدا عمليا وإستراتيجيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تأثر هذا الأخير بتصاعد الاحتجاجات في شمال إفريقيا وبروز مطالب قيمية مشتركة كما التحق "الإسلام السياسي" بالساحة السياسية الداخلية ليس كطرف يثير مخاوف الغرب إنما كحليف!

الرسم (2) مسلسل المنعطفات الثلاثة في المتوسط بين 1991 و2011



المصدر: إعداد الكاتب.

أظهرت هذه التفاعلات استمرار المتوسط مجال تفاعل أساسيا بين القوى المؤثرة فيه تقليديا، إذ اندفعت نحوه القوى والمكونات الأساسية إثر كل منعطف من هذه الثلاثة، كان اندفاعها حسب أولوياتها، فقد كان بالشراكة أحيانا كما كان بالتدخل وفرض بعض السياسات في أحيان أخرى أو في شكل تعاون وتبادل اهتمام، ظهرت الحالة الأخيرة في انتفاضات عام 2011، إذ اتخذ المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا من الأطراف المتوسطية الأوروبية سندا له، كما نهجت المعارضة السورية وبالتحديد المجلس الوطني السوري الخطوة نفسها.

2.1. التنافس عبر العناصر الاقتصادية في المتوسط

تثير التفاعلات الاقتصادية تنافسا حقيقيا بين القوى التقليدية وتلك المنافسة لها، التي تبحث عن مكانة خاصة لها، غير أن هذا التفاعل يخضع لمعايير تقييم إستراتيجية ودبلوماسية أيضا، إذ تساهم هذه في تشكل الفضاءات الجيواقتصادية، ويشكل المتوسط فضاء اقتصاديا أورومتوسطيا بالخصوص، غير أنه يعرف تقاطع الاقتصاديات الآسيوية والأمريكية، ورغم ذلك يحتاج هذا الموضوع لإعادة تقييم، وذلك بإعادة تحديد أهم ميزات المتنافسين الدوليين في هذا المجال كما يبين الجدول (رقم 11)، إذ يتمحور التنافس الدولي في أبعاد قارية أطلسية آسيوية للصين والهند ويتركز حول مجالات اقتصادية أو اقتصادية بأبعاد سياسية، وأيضا مع البرازيل الذي أخذ ينال مكانة تجارية في اعتماده النقل عبر البحر الأبيض المتوسط وتطوير أنشطته الاقتصادية التي ما زالت بعد محدودة، في مقابل ذلك تبدو مجالات التنافس الإقليمي في المتوسط والإقليمي – الدولي متعددة وبعضها ذو طابع إستراتيجي بحت، انظر الجدول (رقم 14) و(رقم 15)، ورغم أن ساحات التنافس هي شمال إفريقيا والشرق الأوسط فإنها تشمل كل المجال البحري المتوسطي والدول الأوروبية أيضا.

الجدول (11) أهم محاور ومجالات التنافس الدولي في المتوسط

المحاور		أهم مجالات التنافس
الأطلسي – الآسيوي	الأمريكي – الصيني	اقتصادية بأبعاد سياسية وتجارية وجيوإستراتيجية
	الأمريكي – الهندي	اقتصادية محدودة
الأطلسي – الروسي	الأمريكي – الروسي	اقتصادية بأبعاد جيوسياسية وجيوإستراتيجية (بيع السلاح، الاستثمار في الطاقة، تكوين الحلفاء)
البرازيلي[1]	البرازيلي – الأمريكي البرازيلي – الروسي البرازيلي – الصيني	اقتصادية ما زالت محدودة، تجارية بالنقل عبر البحر الأبيض المتوسط

المصدر: إعداد الكاتب.

أ. أهمية الشركاء الآسيويين في المتوسط، الصين والهند

لا ترتبط العلاقات التي أخذت تنسجها الاقتصاديات الصينية والهندية[2] مع دول المتوسط، بإستراتيجية واضحة أو بهندسة متكاملة، وبالخصوص مع دول جنوب المتوسط، ورغم ذلك يمكن القول إن هذه الأهمية التي أخذت هاتان القوتان تكتسباها تعود إلى عنصرين أساسيين في تفسير التنافس العالمي على سياسات مؤثرة دوليا، أولا، إن الصين والهند (خصوصا الصين)، تنتميان إلى الدول الكبرى التي تستطيع رسم سياسات تعاون في مختلف القارات والأقاليم ولو في حدود نسبية، ثانيا إن القوتين ترتبطان بتفسير ما يعرف

1 تتميز البرازيل بدور محدود – نسبيا – مقارنة بالمحور الروسي أو الصيني وبشكل أقل المحور الهندي، تتميز البرازيل باهتمامها بتأمين النقل التجاري عبر البحر الأبيض المتوسط وتنشيط مجموعة بريكس التي تلتقي فيها مع روسيا والصين حيث يتم تبادل وجهات النظر نفسها حول بعض القضايا، يبقى أثر البرازيل بطيئا سوى أنه من المحتمل أن يؤشر عن اهتمام متزايد بالمجال المتوسطي باعتباره إقليم جذب جيوسياسيا أيضا، تتميز العلاقات البرازيلية الأوروبية أيضا في إطارها العام باتفاق التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الجنوبية.

2 لا يتعلق الأمر بدور كبير للهند في المنطقة، إنما يتعلق في جوهره بالصين.

بـــ "الصعود الإستراتيجي"، ويعني الصعود الإستراتيجي "التزايد الشـــامل في كل المقدرات"[1].

يرتبط الصعود الإستراتيجي المحتمل للصين والهند بتأثير وتزايد تـــأثير هـــذه القوى في الوقت نفسه في قارات وفي أقاليم التنافس مع القوى المتواجدة تقليـــديا، ورغم أن للصين والهند اهتماما متزايدا بإفريقيا، فإنهما لم تكشـــفا عـــن اهتمـــام إستراتيجي بالبحر الأبيض المتوسط، الذي يظل فضاء للقوى التقليديـــة وســـاحة إستراتيجية أمريكية، ولكن أيضا لقوى أخرى ذات سياســـات إقليميـــة متزايـــدة كمصر وتركيا[2]، تنشط هاتان القوتـــان سياســـاتهما في الســـاحات المتوســـطية بالخصوص للصين التي نشطت كسياسة دبلوماسية مع انتفاضات 2011 في الأزمتين السورية والليبية، يزداد من تعقيد هذا التزايد في أهمية هاتين القـــوتين كونهمـــا لا تشترطان ولا تطالبان بأية إصلاحات مدنية مقابل إجراء التعاون، عكس الاتحـــاد الأوروبـــي الذي اعتمد في الغالب سياسات إقليمية بالمتوسط تقوم على الشـــرطية الحقوقية والديمقراطية، ورغم الامتياز الذي يحظى به الاتحاد الأوروبـــي كشـــريك ذي أولوية لكل دول المتوسط فإن تصاعد أهمية الصين رغم بطئه يبقـــى حقيقـــة كامنة، وتفرض على الجوار الأوروبـــــي إعـــادة نظـــر مســـتمرة في سياســـاته المتوسطية[3].

أصبحت الصين ثاني شريك تجاري للمغرب وراء الاتحاد الأوروبـــي، وثالـــث شريك لمصر وليبيا ورابع شريك للجزائر وخامس شريك لتونس رغم الفـــارق في حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبـــي والصين، يتميز الحضور الصيني (والهندي – نسبيا –) في شمال إفريقيا عن نظيره في إفريقيا جنوب الصحراء، فالمصادر النفطيـــة والمعدنية أقل أهمية، بينما يعد عامل القرب من السوق الأوروبيـــة، وأيضـــا مـــن الأسواق الإفريقية والشرق أوسطية عاملا أساسيا للجذب، وأيضا لتـــوفر القـــدرة

1 حول الصعود الصيني والهندي، انظر محمد السيد سليم، "الصعود الصـــيني والهنـــدي في العالم"، تقرير سبأ الإستراتيجي، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، صـــنعاء الـــيمن، 2010، ص ص 45–77.

2 Gamal Abdel Gawad Sultan, op. cit., p. 91.

3 Françoise Nicolas, La présence économique chinoise et indienne au Maghreb, Note d'IFRI, IFRI, Paris, 2010, p. 23.

الشرائية المرتفعة مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء[1]، لا يمنع ذلك من القول إن شمال إفريقيا تتوفر على احتياطات مهمة جدا من الغاز، إذ تتوفر الجزائر ومصر وليبيا حسب تقديرات 2010 على أهم احتياطات الغاز في إفريقيا وإذا أضيفت نيجيريا إليها بـ 185,3 تريليون متر مكعب تكون هذه الدول الأربع هي المتربعة على احتياطات الغاز الكبيرة في كل إفريقيا، سيشكل الاهتمام المتزايد للصين بغرب إفريقيا وشمالها إلى الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط كونه ساحة للنقل ومرور الناقلات التجارية أيضا، يشير بعض الملاحظين إلى أهمية الصين في المتوسط بارتباطها بالساحات المحيطة بالمتوسط، ويدعو هؤلاء الصين إلى لعب دور أكبر في المتوسط بالنظر لوزنها في التنمية في إفريقيا وتطور دورها السريع في الموانئ المتوسطية وولوجها إلى الشرق الأوسط والموارد الطاقية في غرب إفريقيا[2]، تستورد الصين نصف حاجياتها أو يزيد من النفط من الشرق الأوسط وثلث حاجياتها من إفريقيا، وتنظر الصين لإفريقيا كساحة متكاملة وتنسج معها علاقات دون تمييز بين ساحاتها السياسية، وليس للصين نظرة متكاملة إلى الساحات البحرية – البرية المعقدة كالمتوسط، وتنظر الصين للشرق الأوسط كساحة غرب آسيوية، وتعد الطاقة والأنشطة الاقتصادية محددا كبيرا في السياسة الصينية غير أنها لا تستبعد الجوانب الجيوسياسة اللصيقة بها، وكان نشاطها إزاء سوريا دليلا على نشاطها الدبلوماسي والسياسي، ويذكر الباحث غاو زوغ وي *Gao Zugui* عن معهد الصين للدراسات الدولية أنه: يجب الأخذ في الحسبان أن ليبيا غنية بالبترول والغاز في إفريقيا، وتهتم الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بتغير النظام في ليبيا إذ سيقلب هذه الأخيرة إلى محور للإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا مستقبلا[3]، تجد مثل هذه المقاربات تفسر عناصر جيواقتصادية ودبلوماسية معا، إذ كشفت المواقف الرسمية الصينية عن امتعاضها من السياسة الأوروأطلسية إزاء الساحتين الإفريقية المتوسطية

1 Ibdi., p. 21.

2 Emiliano Alessandri and Silvia Colombo, op. cit., p. 12.

3 Gao Zugui, «Impact of the Changing Situation in the Middle East to the U.S Strategy», Chinas Institute for International Studies CIIS, Pijing 12-04-2012, available at: http://210.72.21.12:8008/servlet/PagePreviewServlet?type=1&articleid=4310022&nodeid=521149&siteid=453

والآسيوية المتوسطية إثر الانتفاضات في جنوب وشرق المتوسط، وانتقدت بعـض المقالات التدخل الغربـي في الأزمة الليبية واتهمتها بالتسبب في الفوضى مثل غيو شيان غانغ *Guo Xiangang* في مقالة له[1] بعنوان "الدرس الليبـي".

يتضح من خلال هذه الخصائص أن العامل الجيواقتصادي ذو أهمية بالغـة في الحضور الصيني والهندي بجنوب المتوسط، حيث ينتج عـن المنطقـة ربـط اقتصادي مع أوروبا ومع إفريقيا ومع أمريكا عبر الأطلسي، يمكن لهاتين القوتين الاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية ومن اتفاقيات التبادل الحر التي تربط هذه الدول بالاتحاد الأوروبـي رغم القيود المفروضة في هذا الشأن[2]، تعد القيمـة الجيوسياسية والجيواقتصادية للمتوسط إحدى العناصر التي قد تـثير تزاحمـا في المستقبل حول المحاور الأسهل للعبور البحري، "وحيث إن الطريق بين الصـين وأوروبا عبر قناة السويس أقصر بدرجة كبيرة من الطريق عـبر رأس الرجـاء الصالح، تتنافس الموانئ المتوسطية لتصبح قاعدة للخدمات اللوجستية لتوزيـع المنتجات الصينية في أوروبا"[3].

تتركز الاستثمارات الصينية في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي: النسـيج والبترول والسيارات والاتصال وتجهيزات كهربائية وإلكترونية والأشغال العمومية، وهي قطاعات تتنافس فيها مع الشركاء التقليديين الأوروبيين، كما تجدر الإشـارة أيضا إلى بعض الروابط التاريخية في العلاقات بين مصر والهند، إذ ارتـبط البلـدان بعلاقات تقليدية منذ الحرب الباردة وفي إطار منظمة عدم الانحياز، ويفسـر هـذا العامل – مثلا – أهمية التعاون المصري الهندي، كما ارتبطت الصـين بعلاقـات

1 Guo Xiangang, «The Libyan Lesson», Apr 5, 2012, available at: the China Institute of International Sudies: http://www.ciis.org.cn/english/2012-04/05/content_4919811.htm

2 تفرض – مثلا – الشراكة الأورومتوسطية لولوج منتوج نسيجي لبلد شريك في الشراكة الأورومتوسطية دون رسوم أن تكون صناعته محلية أو من بلدان أعضاء في الشراكة، وفي حالة وجود مكونات نسيجية من بلدان أخرى يخضع لرسوم حسب الاتفاقيات، إذ يخضع – مثلا – في الحالة المصرية للملابس لرسم بـ 12%، وتعد هذه الشروط مرتبطة باحترام قواعد المنشأ تعده دول أعضاء في الشراكة متعسفا، أما تركيا فهي لا تخضع لهذه القاعدة نظرا لارتباطها باتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبـي منذ العام 1996.

3 إيو خينيو بريغولات أوبيولس، "تأثير الصين على منطقة البحر المتوسـط"، المتوسـطي 2010، مرجع سابق، ص 25.

تقليدية مع الجزائر تعود لفترة الحرب الباردة[1]، والاعتراف الجزائري المبكر بالصين، تجدر الإشارة إلى أن الحضور التجاري للصين في المتوسط يمس دول الاتحاد الأوروبي أيضا، غير أن الضفة الجنوبية والضفة الشمالية تخضعان لنموذجين مختلفين من العلاقات، إذ "يغلب على العلاقات التجارية مع دول شمال المتوسط تصدير كل منتجات الصناعات التحويلية الصينية (...) واستيراد المنتجات التقنية المتقدمة والسلع الغذائية ومنتجات الرفاهية"[2]، في الوقت الذي تخضع فيه تجارها مع دول جنوب المتوسط والدول النامية عموما للبحث عن الموارد الأولية وإيجاد الأسواق لمنتجاتها، ولكن أيضا لتوسيع وجودها العالمي في المحاور ذات الأهمية، وتهتم الصين أيضا بالأشغال العمومية في شمال المتوسط مثل الحال باهتمامها باليونان الذي ازداد بعد الأزمة، وأيضا بأنشطتها اللوجيستية وفي البنيات التحتية منها ميناء بيراوس Piraeus وهجرة عمال صينيين إلى اليونان[3]، تهتم الصين كذلك بالتعاون التكنولوجي والعسكري مع إسرائيل، كما للهند علاقات مع البلد نفسها، وتهتم إسرائيل كجزء من إستراتيجيتها لتوسيع شبكة تحالفاتها عن طريق العلاقات التكنولوجية العسكرية والتكنولوجية – عموما – لتأمين مستقبلها الإستراتيجي في احتمال تقلبات الوضع الدولي.

توضح هذه المؤشرات مكانة الصين خصوصا في التعاون مع بلدان من شمال إفريقيا (أنظر الجدول رقم 12)، كما للصين علاقات أقوى مع الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري، حيث تتجاوز صادراته ووارداته من وإلى الاتحاد الأوروبي 20%، وتربطهما علاقات منتظمة من خلال الحوار المنتظم الصيني – الأوروبي، مما يكشف أن التأثير الصيني مرتبط أساسا بالقدرة على المنافسة، تعد شمال إفريقيا أضعف وجهة في حصة الاستثمارات الخارجية المباشرة للصين، إذ لم تبلغ سوى أقل من 4% في العام 2007، ولكنها أكبر نسبيا من أوروبا، ولم يبلغ حجم الاستثمارات الصينية في شمال إفريقيا من أصل مجموع استثمارات الصين في إفريقيا سوى 14% نالت فيها الجزائر أكثر من النصف تليها مصر بحوالي 3% في مقابل

1 Voir: les détailles in Françoise Nicolas, op. cit.

2 إيو خينيو بريغولات أوبيولس، مرجع سابق، ص 24.

3 Emiliano Alessandri and Silvia Colombo, op. cit., p. 7.

ذلك تستثمر الصين في نيجيريا وجنوب إفريقيا معا أكثر من ضعفي ما تستثمره في شمال إفريقيا حسب إحصائيات نفس عام 2007[1].

الجدول (12) ترتيب الصين ونسبتها في التجارة

مع بلدان شمال إفريقيا عام 2007

	ترتيب الصين	حجم المبادلات %
المغرب	2	5,7
الجزائر	4	4,2
تونس	5	1,6
ليبيا	3	4,1
مصر	1	6,6

Source: L'auteur à partir du FMI direction of Trade statistics, Cité in Françoise Nicolas, op. cit., pp. 59-60.

ب. اهتمام البرازيل ببلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط

يستدعي مقاربة اهتمام البرازيل بالمجال المتوسطي وضع البرازيل في الإطار العام، وذلك باعتبارها تندرج ضمن الدول التي من المحتمل أن تأخذ مكانة أهم في النظام الدولي، لكن من جهة أخرى، تقع من الناحية الجغرافية بعيدا عن المنطقة، ومن الناحية الثقافية هي لا تمتلك روابط حقيقية ومتينة تساعدها على بلورة سياسة خارجية متكاملة في المنطقة، يضاف إلى هذه العناصر أن البرازيل لا تملك سياسة واضحة إزاء المنطقة، أكثر من ذلك أنها لا تتوفر على إستراتيجيات تحت إقليمية واضحة، وتستمد البرازيل مكانتها في المتوسط من أهمية البحر الأبيض المتوسط للنقل لها، وعلاقتها التجارية بالاتحاد الأوروبي، وعلاقاتها مع بعض الدول التي تولي أهمية كبيرة للمتوسط، مثل الصين وروسيا وتركيا، يعتمد دور الصين في هذا الإطار على أهمية متكاملة، غير أنه ينال مكانة متزايدة في التجارة البحرية، ويشكل المتوسط إقليم جذب لدولة كبيرة كالبرازيل.

---

1 Françoise Nicolas, p. 26.

لا يخفى، رغم ذلك، تزايد اهتمام البرازيل بالمنطقة وتعبيرها عن مواقف دبلوماسية إزاء قضايا شرق أوسطية، من بينها الوقوف إلى جانب الدول الرافضة لاستصدار قرار من مجلس الأمن يخص إدانة سوريا إثر الانتفاضات التي نتجت عن معارضة النظام السياسي عام 2011، أو التحفظ على التدخل في ليبيا إثر الموجة نفسها، بل وتساهم البرازيل في شؤون إستراتيجية، مثل اقتراح خطة لتخصيب اليورانيوم على إيران، وإبرام اتفاق في هذا الشأن أحيل على مجلس الأمن عام 2010، لقد بلورت البرازيل في عهد الرئيس لولا دو سيلفا *Lula Da Silva*[1] موقفا من البرنامج النووي الإيراني، وهو رفض الضربة العسكرية أو استمرار العقوبات، وهو موقف أعضاء مجموعة بريكس BRICS الآخرين[2]، تعمل البرازيل على تطوير مواقفها وسياساتها مع هذه الدول الصاعدة، ويوحي عمل مجموعة بريكس – حسب ثيري مونتبريال *Thierry de Montbrial* – "بأنه في الأجل المتوسط أو البعيد يمكن تبديل علاقات القوى في الشرق الأوسط لصالح ناد من الدول لا تقتسم التاريخ نفسه، ولا الشحنة العاطفية نفسها إزاء الشرق الأوسط"[3].

لم تلق المبادرة التركية البرازيلية النجاح بشأن تخصيب اليورانيوم الإيراني، وكانت محدودة "لأنها لم تحظ بالتأييد الكافي، وجعلت البرازيل في موقف حرج على الصعيد الدولي، فضلا عن أن الصين، وهي دولة كبرى لها علاقات وثيقة مع البرازيل، رفضت التحرك رفيع المستوى للرئيس لولا"[4]، زيادة على الانتقادات الداخلية للبرازيل التي لم تستكمل إجراءات إيقافها لبرنامجها النووي، ورغم ذلك، كان لهذه المبادرة أثر في إظهار فاعلين مبادرين جدد في قضايا كانت تهيمن عليها

---

1 وصل لولا إلى الحكم عام 2003 وذلك لولايتين، حيث انتهت ولايته الثانية الأخيرة في 29 ديسمبر 2010، وقد عرفت الدبلوماسية البرازيلية نشاطا كبيرا في عهده.

2 أصبحت تدعى بريكس بعدما التحقت بها جنوب إفريقيا إلى جانب البرازيل وروسيا والهند والصين.

3 Voir Thierry de Montbrial, «Les nouvelles puissances bousculent la politique internationale», le Figaro, 15-16 Mai 2010.

4 جون شيبمان (مدير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية)، مقابلة "نعيش عصر الدولة المتوسطة الكبرى في عالم لا قطبي"، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 9، أبو ظبي، 2011، ص 102.

النظرة الأمريكية الأوروبية، وبالضبط في منطقة الشرق الأوسط التي تعد ضمن الساحات الأمريكية بالخصوص.

ظهر اهتمام البرازيل بالشرق الأوسط أيضا في زيارة الرئيس لولا إلى الضفة الغربية عام 2003، وزيارة دمشق عام 2004 وبزيارة أخرى لإسرائيل وفلسطين، عبر رئيس البرازيل عن ضرورة إشراك فاعلين جدد قادرين على الدفع بأفكار جديدة، وهؤلاء الفاعلون يجب أن يصلوا إلى كل مستويات النزاع في إسرائيل، وفي فلسطين، وفي إيران، وفي سوريا، وفي الأردن وفي بلدان أخرى عديدة"[1]، لا تمتلك البرازيل من الناحية النظرية العامة سياسة إزاء الشرق الأوسط، بل تتحرك في إطار دول بريكس خصوصا، كما أنها تقع ضمن ما يدعوه جون شيبمان بـ "نظام دولي يتسم بأكبر قدر من المساواة وتتوافر فيه الفرص أمام العديد من القوى الدولية لاتخاذ مبادرات دبلوماسية، وتعد تركيا والبرازيل مثالا في هذا الشأن"[2]، تجعل هذه المكانة البرازيل في تنافس مباشر مع بلدان مجاورة للشرق الأوسط منها الأوروبية بالخصوص، لكون الصعود الذي تعرفه دول كالبرازيل وتركيا واهتمامها بالشرق الأوسط أو بشمال إفريقيا يجعل قوى أخرى تقليدية في موقف حرج وفي ضائقة وازدحام جيوسياسيين، ومن ثم ينتقل التنافس الحقيقي إلى العناصر الاقتصادية، حيث إن الدول لا بد لها من امتلاك نفوذ اقتصادي على الأقل.

لا يزال الاقتصاد هامشيا في السياسة البرازيلية إزاء المنطقة، ويمكن أن يتصاعد اهتمام البرازيل بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، لازدياد حاجياتها من الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار فإن للبرازيل اهتمامات أخرى بإفريقيا وآسيا، ويمكن القول إن اهتمامها بشمال إفريقيا وبالمنطقة المغاربية خصوصا يندرج ضمن اهتمام البرازيل بإفريقيا عموما من جهة وبالعالم العربي من جهة أخرى، قام الرئيس لولا في العام 1983 بجولة إفريقية شملت عدة بلدان، منها نيجيريا والجزائر كبلد مغاربي، وقام بزيارة المغرب بعد سنة عن جولته الإفريقية، إثر إبرام البلدين اتفاقا

- Cité in Jean-Jacques kourliandsky, «Lula au Proche-Orient: un déplacement inattendu, accepté par les parties», Consulté sur le site de l'IRIS le 11-11-2011: http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article3026

2 جون شيبمان، مرجع سابق، ص 102.

تجاريا في بداية الثمانينيات[1]، عرفت العلاقات التجارية بين البلدين نمــوا مطــردا، وستعرف السياسة البرازيلية نشاطا ملحوظا بالخصوص في المجال الاقتصادي، ورغم أن المنطقة المغاربية لا تدخل – حسب الباحثة إيلودي بــرون *Elodie Brun*[2] – ضمن أولويات الإستراتيجية البرازيلية الشاملة، فإن المنطقة كانت جزءا ضمن هذا النشاط الذي تكشفه أهمية الزيارات وعددها بين رؤساء الدول ووزراء الخارجيــة من الطرفين، البرازيلي والمغاربي[3]، حيث بلغت ما بين 2004 و2010، 15 زيــارة متبادلة على هذا المستوى العالي[4].

تصف الباحثة إيلودي برون الدبلوماسية البرازيلية إزاء المنطقــة المغاربيــة "لا يجب الاعتقاد بأن الدبلوماسية البرازيلية تتجاهل المنطقة المغاربية، لكنها علاقــات أقل كثافة مقارنة مع مناطق أخرى هي في طريق النمو، وذلك لعوامــل متنوعــة، يمكن لهذه العوامل أن تكون ثقافية، إذ إن البرازيل أكثر قربا من البلــدان الناطقــة باللغة البرتغالية، أو إستراتيجية، إذ إن التوترات في المنطقة لا يمكــن أن تجتــذب البرازيل التي لها طموحات عالمية، يمكن لهذه النقط تبرير عدم أولوية المنطقة المغاربية في الدبلوماسية البرازيلية[5]، لا يبدو كفاية هذه العوامل لتبرير هامشية هذه المنطقــة في العلاقات الدولية للبرازيل، إذ إن عدم وجود تكتل اقتصادي يشمل حزام شمال إفريقيا من المغرب إلى مصر، يحد من اهتمام هذه القوى التي تفضل تجمعات أوسع كما أنها تنتمي لتجمعات كبيرة وأحيانا تصنف نموذجية كالميركوسور، كمــا أن ضعف القدرات التجارية والاقتصادية واللوجيستية عبر البحار لدول شمال إفريقيــا يجعلها أقل أثرا في جذب اقتصاديات كالبرازيل التي تجمع بين مواصــفات القــوة الصاعدة والقوة في حاجة للمساعدة من الاستثمارات الدولية.

تختار البرازيل بديلا عن ذلك تكثيف علاقاتها مع دول إفريقية أخرى ناطقــة باللغة البرتغالية، وتتوفر على ثروات كبيرة، يمكن ملاحظة ذلــك في مســاعدات

---

1 Elodie Brun, Brésil Maghreb globalité nécessaire et enjeux économiques stratégiques, Note de l’IFRI, IFRI, Octobre 2011, p. 5.

2 باحثة فرنسية متخصصة في السياسة البرازيلية والعلاقات الدولية للبرازيل.

3 تشمل فقط دول المغرب والجزائر وتونس دون ليبيا وموريتانيا.

4 Elodie Brun, op. cit., pp. 8-9.

5 Ibid.

الوكالة البرازيلية للتعاون، حيث قدمت عام 2007 للرأس الأخضر 19.52% ولغينيا بيساو 18.06% ولموزمبيق 17.15% مقابل 1.51% للمغــرب، و0.83% لتــونس و0.22% للجزائر[1].

تعد الجزائر من جانب آخر أهم شريك للبرازيل في المنطقة المغاربية، حيث إن 48% من الصادرات البرازيلية لهذه المنطقة في العام 2010 كانت تتم نحو الجزائــر و75% من واردات المنطقة من البلد نفسه[2]، ومن ثم فالبرازيل أهــم في المبــادلات المغاربية مقارنة بأهمية هذه المنطقة للبرازيل، تتكون أهم صادرات البرازيل نحو هذه البلدان من منتجات زراعية وغذائية خصوصا، من بينها السكر، أمــا الــواردات فتتركز في البترول ومشتقاته، والفوسفات ومشتقاته، ويظهر الجدول (رقــم 13) ترتيب البرازيل في التجارة الخارجية للبلدان المغاربية الثلاثة، تتميــز هــذه الرتبــة بتقارب بين المغرب والجزائر، وأصبح البرازيل بذلك من بين الدول العشر الأولى في تجارة هذين البلدين.

الجدول (13) ترتيب البرازيل في التجارة الخارجية للبلدان المغاربية عام 2009

شركاء البرازيل	الترتيب في الصادرات	الترتيب في الواردات
الجزائر	8	10
المغرب	9	10
تونس	17	19

Source: l'auteur à partir d'elodie Brun, Brésil Maghreb, op. cit., p. 16.

يظهر إذن أن حضور البرازيل في المنطقة المغاربيــة وفي الشــرق الأوســط باعتبارهما منطقتي التفاعل الدولي الأساسي في الجوار الأوروبــــي الجنوبــــي لا يزال حضورا ثانويا، ولكنه يعرف تزايدا مطردا رغم بطئه الشديد، يحتمل ازديــاد انخراط البرازيل في قضايا الشرق الأوسط السياسية والإستراتيجية، فهي منطقة جد مهمة لظهور دول من حجم البرازيل، والتعبير عن مكانتها العالميــة في "عــالم لا

1 Ibid.

2 Ibid., p. 14.

قطبـــي"، كما دعاه جون شيبمان وأيضا برتراند بادي *Bertrand Badie*[1]، كما أنها منطقة مهمة لكل دولة تعرف نموا اقتصاديا من حيث أهمية الموارد الموجـــودة فيها، ومن المحتمل أن يعرف اهتمام البرازيل بمنطقة شمال إفريقيـــا تزايـــدا آخـــر، لكونها جزءا ضمن الأهمية الحيوية لإفريقيا، إضافة للعامل الجيواقتصادي، بقربها من الاتحاد الأوروبـــي، والعامل الجيوإستراتيجي باعتبار المنطقة منفتحة علـــى المحـــيط الأطلسي الذي قد يدفع قوة أطلسية كالبرازيل إلى أداء دور أكبر في هـــذا المحـــيط بالربط مع البحر الأبيض المتوسط وبالتعاون مع الدول المطلة عليـــه مـــن القـــارة الإفريقية وأمريكا الجنوبية، من قبيل تطوير التجارة والاستثمار المتبـــادل، وتـــؤثر وضعية البرازيل كبلد شاسع منفتح على المحيط الأطلسي من جهة الشرق إلى تنويع المبادلات مع بلدان خليج غينيا وغرب إفريقيا، نشطت هذه الوضعية مـــن نقـــل التجارة غير الشرعية كالكوكايين عبر الأطلسي بالخصوص بحرا نحو دول غـــرب إفريقيا وتنقل عبر الصحراء وشمال إفريقيا لأوروبا، تلقي هذه الوضعية الجيوسياسة المترابطة بين أمريكا الجنوبية – غرب إفريقيا – شمال إفريقيا – أوروبا إلى إعـــادة تقييم الروابط الجيوسياسة العامة للبحر الأبيض المتوسط كمجال للـــربط المتجـــدد بين القارات.

تظل البرازيل رغم كل هذه العناصر قوة أقل حضورا مقارنة مـــع الصـــين والهند أيضا، ما يجعل أهميتها التفاعلية في جنوب وشرق المتوسط محدودة، ويرى التحليل الإستراتيجي الأوروبـــي أن السياسات البرازيلية سواء ضمن بريكس أو في إفريقيا أو في الشرق الأوسط تقع ضمن السياسات المتناقضـــة مـــع المصـــالح الغربية، وهذا يفسر جزئيا الأبحاث التي تصدر حول البرازيل وعلاقاتها الإفريقيـــة والعربية والشرق أوسطية وحول مواقفها وسط المؤسسات الدولية، توظف دول جنوب وشرق المتوسط بدورها سياساتها الثنائية أو تحت الإقليميـــة مـــع قـــوى

1 يرى بيرتراند بادي أن اللا قطبية هو واقع لانعدام امتياز الجاذبية الذي كان يشكله القطب مقارنة – مثلا – بالفترة بين 1945 و1989، ويرى أن الأنظمة الإقليمية والأنظمة تحت الإقليمية لم تعد مهددة كما كان الشأن في عهد القطبية، وينتفي بذلك دافع بحث الدولة عن حماية نفسها بالانضمام إلى قطب، يرى برتراند بادي في مقابل ذلك أن العالم تسيره نوع من الأوليغارشية عن طريق مجلس الأمن أو مجموعة الثماني G8 وأيضـــا مجموعـــة العشرين 20.

كالبرازيل والهند والصين ضمن البدائل العملية وضمن إستراتيجيات الرد على المواقف الأحادية والنظرة الأوروبية "النمطية" في بعض الأحيان، وفي الوقت نفسه لدعم التنافس الإقليمي، إذ ينشط المغرب والجزائر في دعم موقفيهما من نزاع الصحراء الغربية، ساهمت العلاقات الثقافية المحدودة أيضا في محدودية التواصل بين الدبلوماسية البرازيلية والمغاربية، يمكن للدول المغاربية الانفتاح على البرازيل عن طريق الانفتاح على أحد جيرانها القريبين وهي البرتغال، إذ رغم جوار المنطقة المغاربية مع البرتغال وعلاقاتها التاريخية مع هذا البلد لم تطور علاقات ثقافية قوية مع هذا البلد فيما يتعلق باللغة والثقافة البرتغاليتين واللتين ستساعدان في الانفتاح على البرازيل بشكل كبير وأيضا الانفتاح على الدول الإفريقية التي لغتها الرسمية البرتغالية.

2. إستراتيجيات التنافس الإقليمي

يعكس المجال المتوسطي فضاء جيوسياسيا ذا طابع عبر قاري، وهو يكشف عن إحدى خصائص التنافس عن طريق إفراز وإظهار القوة والتعبير عنها من خلال مختلف السياسات، تخترق هذا المجال إستراتيجيات إقليمية وتحت إقليمية تتنافس بعضها مع بعضها الآخر، ويكمن المتغير المحوري في هذه الإستراتيجية تحت الإقليمية توجهها بالأساس للتنافس حول امتلاك مواقع متقدمة في العناصر والتفاعلات الإقليمية التي تتيح لهذه الدولة أو تلك دورا أكبر في التفاعلات الدولية المتزايدة أو تأمين سياستها إزاء المنطقة، وتميل الدول المتوسطية أو القريبة من المتوسط إلى توظيف العناصر الإستراتيجية بمعزل عن سياسات التعاون المحدودة التي يعرضها أطراف أوروبية أو أمريكية أو غيرها، إذ تقوم هذه الأخيرة بالفصل بين المحددات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية وبعض الاختيارات الدبلوماسية والتجارية.

1.2. روسيا وتركيا في المتوسط

تتميز روسيا في المتوسط بكونها قوة تاريخية تراجعت أهميتها بعد الحرب الباردة، وأخذت تطور هذه الأهمية لها في المنطقة في العقد الأول من هذا

القرن، تنطلق روسيا من محددات جيوسياسية وتسعى للحضور في الأسواق الطاقية وأسواق بيع السلاح وتقديم تحالفات سياسية لهذه الدول من منظور كون روسيا قوة دولية وحاضرة في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن للأمم المتحدة، لكن مشكلة روسيا في أنها لا تشكل نموذجا ولا تتقاسم عناصر ثقافية أو مجالات جغرافية في الساحة المتوسطية، ويسهل على الملاحظ وهو ينظر للخريطة الروسية في علاقتها بجوارها جنوبا نحو المتوسط ملاحظة وضعيتها المزاحمة للجارة تركيا، التي ترى نفسها دولة متوسطية معنية بالمنطقة بل ولديها مشكلات جيوإستراتيجية ترى وجوب حلها، في مقابل ذلك تقدم تركيا نفسها أو على الأقل تتميز في الحوض المتوسطي بكونها أصبحت دولة مؤثرة في بعض الاختيارات الناعمة مثل شكل "الإسلام السياسي" الذي يمكن التشجيع على اعتماده، والدمج بين عناصر المحافظة والتقاليد والعلاقات المميزة مع الغرب التي يمكن أن يعنيها علاقتها بالاتحاد الأوروبي، وتنظر الكنائس الأرثوذكسية الروسية إلى إسطنبول بكونها عاصمة الكنيسة الأرثوذكسية، تلقي هذه المفارقة على تزاحم مستمر بين البلدين عند ظهور الأزمات.

أ. الازدحام الجيوسياسي الروسي في المتوسط

تتحكم في السلوك الروسي إزاء المتوسط نزعة برية – بحرية موروثة عن القرن الثامن عشر تاريخ وصول روسيا إلى البحر الأبيض المتوسط بعد هزم العثمانيين في حرب استمرت من 1768 إلى 1774، ووضع حد لها بمعاهدة كوتشوك كاينارادجي بعد تدخل قوى أوروبية خائفة من أثر هذا الانتصار على تقسيم المجال العثماني، كانت الجغرافيا الروسية منحسرة في الانفتاح على المجالات البرية والمجالات البحرية الجامدة والباردة، وهي الدولة القارة التي تفوق مساحتها الصين والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعتين ولمرتين، يشكل البحر الأبيض المتوسط بوابة الانفتاح الأساسية لروسيا خارج المجال الأوراسي الذي يشمل أوروبا وروسيا معا، يتيح المتوسط لروسيا القرب من إفريقيا وأيضا من غرب آسيا والولوج للمحيطات والبحار الأخرى منها المحيطان الأطلسي والهندي.

يشكل المتوسط في حد ذاته قيمة جيوإستراتيجية خاصة، كونه يعطي للبحر الأسود قيمة زائدة وبالغة الأهمية إلى حد لا يمكن فصله فيها عن البحر الأبيض المتوسط لروسيا، وتسعى هذه الأخيرة للحفاظ على عناصر توازن تقليدية موروثة عن نتائج الحروب العثمانية الروسية والحرب العالمية الأولى، وذلك بتأمين المرور عبر قناتي الدردنيل والبوسفور، ترتبط روسيا وتركيا بعلاقات تعاون ناتجة عن تداخل علاقات الجوار ولأجل الحد من عناصر الحذر المتبادل بين الدولتين، كما تتنافس الدولتان على عدة جبهات، في القوقاز وآسيا الوسطى وفي شرق المتوسط بما فيه البلقان، بقيت هذه الساحات مجالات تنافس وصراع تاريخيين بين الإمبراطوريتين والدولتين، برز هذا التنافس بعد الحرب الباردة بتراجع السيطرة الروسية في ساحتي القوقاز وآسيا الوسطى وتضاؤل نفوذها[1] في البلقان وشرق المتوسط، ويتميز التنافس التركي الروسي في شرق المتوسط، بأنه مجال تنافس بري وبحري، وفي آسيا الوسطى كونه اندفاعا روسيا نحو ما تراه تركيا مجالها الجيوثقافي واللغوي التركي.

كانت الوضعية الجيوإستراتيجية لتركيا في الحرب الباردة بمثابة رأس رمح في التوازن الجيوسياسي للاستقطاب الثنائي في المنطقة الأوروبية – الآسيوية وكابح للنزعة السوفياتية نحو المتوسط، تفككت الأهمية الروسية بانفجار البلقان ودخول دول جنوب المتوسط في علاقات متطورة مع الاتحاد الأوروبي وأيضا مع واشنطن، استمرت الوضعية الروسية في الانكماش السياسي في المتوسط إلى حدود العام 2012 حيث حاولت إعادة الاعتبار للدور الروسي بالحفاظ على علاقة مميزة مع الأزمة السورية وممارسة ضغط سياسي في الأمم المتحدة وعلى المستوى الإقليمي لمنع سير الأمور في اتجاه يتجاهل مكانة روسيا تماما.

تستند روسيا منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم بعد بوريس يلتسين إلى تنشيط سياساتها الدولية وفي المجالات الإقليمية القريبة من روسيا ومنها الأوروبية[2]،

---

1 لا بأس للتمييز هنا بين السيطرة التي نعني بها ممارسة سلطة على مجال إقليمي والنفوذ الذي يفيد ممارسة تأثير في مجال إقليمي معين.

2 للاطلاع أكثر على السياسة الروسية إزاء أوروبا في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين انظر بالفرنسية:

Henri de Grossouvre, «La Russie: Nouvel arbitre européen», Outre-Terre, n°19, Paris, 2007.

ورغم أن أحداث 11 سبتمبر دفعت بالقوة الأمريكية إلى الواجهة فإن روسيا عملت بنشاط لإعادة مكانتها قوة عالمية، وبدأت من المناطق البرية والبحرية المجاورة لها التي شكلت عقدة جيوسياسية لها وحيث مصالح كبيرة ومتنوعة، عرفت روسيا انكماشا جيوسياسيا ناتجا عن تفكك الاتحاد السوفياتي، إذ لأول مرة تتخلص الجمهوريات الآسيوية الوليدة والجديدة من روسيا منذ سيطرة الإمبراطورية الروسية عليها، كما كانت العقدة الأوكرانية آخر المستقلين عن التمدد الروسي، لم تستطع روسيا تقديم نموذج مميز عبر تاريخها في كل هذه الأقاليم، وعندما انفلتت تلك الدول من قبضتها بقيت دون أواصر وثيقة تذكر بينهما إذا ما استثني وجود أقليات روسية في هذه البلدان واستثناء المذهب الأرثوذكسي الذي يجمعها مع بعض الدول في شرق أوروبا والبلقان، ورغم أن البحر الأبيض المتوسط ساحة مميزة و لم يسبق أن مارست فيها روسيا أي نوع من السيطرة، فإنها تقع ضمن الساحات التي ترى فيها روسيا أمنها ومؤشرات مكانتها الدولية بل وواحدا من أهم ساحات تعبير روسيا عن مكانتها الدولية سواء بانخراطها في الصراع التاريخي الإسرائيلي العربي أو بتدخلها لإحداث توازن إقليمي ببيع السلاح لبعض الأطراف المهمشة جيوسياسيا، وتتجلى أحد الأسباب وراء الاهتمام الروسي بالمتوسط في أن الوضعية في هذا المجال وفي الشرق الأوسط لها أثر كبير من كل الأبعاد على أمن روسيا وأدوارها الخارجية في العالم المعاصر، ومن الواضح أن أمن روسيا الشامل يرتبط بأمن المناطق المتاخمة من أوروبا وآسيا، وللمتوسط والبحر الأسود دور خاص في ذلك، يتعلق الأمر بمنطقة قوس من الضعف arch of vulnerability تمتد من جبل طارق والبحر الأسود والشرق الأوسط إلى الهند والصين[1]، تشكل بذلك المجالات المحيطة بروسيا أهمية كبيرة وضغوطا جيوسياسية على روسيا، ومنها المتوسط، إذ في هذا المجال تزدحم روسيا بدول تعترضها جغرافيا مثل تركيا، ويشكل بذلك أمن مرورها نحو هذا البحر

1 Nicolai A. Koralsky, «Security considerations in the Mediterranean and the Middle East: A Russian Perspective», 08-10-1998, Hellenic Foundation for European and Foreign Policy, p. 1. Available at: http://www.eliamep.gr/en/security-regional-developments/security-considerations-in-the-mediterranean-and-the-middle-east-a-russian-perspective/

أحد العناصر الإستراتيجية الحيوية لروسيا، إذ يعني منع مرورها خنقا لها وردة فعل غير محسوبة العواقب، ويوظف الناتو عنق الزجاجة هذا لمراقبة السلوك العسكري لروسيا، وترى روسيا أن الدول الأوروبية تعمل لعزل روسيا عن البحر الأبيض المتوسط، ولعزل إمكانية استخدام روسيا هذا المجال للتأثير أكثر في الاتحاد الأوروبي، ويمكن ملاحظة ذلك في خط أنبوب الغاز باكو - تبيليسي - جيهان على البحر الأبيض المتوسط للحد من الأهمية البرية لروسيا كمجال عبور للموارد النفطية والغازية من آسيا الوسطى نحو أوروبا.

كان المجال المتوسطي أيضا مجال تقاطع جيوإستراتيجي لروسيا، شأن نشر صواريخ باليستية في تركيا وسحبها إثر الأزمة الكوبية في ستينيات القرن العشرين، ولا يمكن اليوم إغفال أثر مسألة الدرع الصاروخية للناتو المزمع نشرها في شرق أوروبا وفي تركيا على السلوك الروسي إزاء الأزمة السورية، تريد روسيا الحفاظ بذلك على حلقة لها في المواجهة في حالة درع صاروخية في تركيا وفي ظل عدم أمان العلاقة مع إيران التي هي المنافس والمعاون معا لروسيا، وتريد إظهار ضغط وجدية أكبر من خلال الأزمة السورية في سياق ملف الدرع الصاروخية الأطلسية في أوروبا.

يرى محللون روس ومنهم نيكولاي أ. كورالسكي *Koralsky،Nicolai A*[1] أن روسيا تعمل على التخفيف من حدة التوتر بين اليونان وتركيا بشأن نزاع بحر إيجه بالنظر لما يعنيه ذلك لأمن روسيا في تلك المنطقة، كما أن بيع روسيا لأسلحة وصواريخ لقبرص منها صواريخ C-300 تعده روسيا عملا عاديا لا يمس بالتوازن ولا بالقانون الدولي[2]، تميل روسيا في تطوير علاقات أفضل مع اليونان بعوامل دينية مثل المشترك الأرثوذكسي وأيضا بالنظر للتوترات النفسية الموروثة في العلاقات الروسية التركية، ويؤثر التنافس التركي الروسي واليوناني في وجود حالة من الثقة المحدودة في شرق المتوسط يتم التخفيف منها بآليتي الناتو والاتحاد الأوروبي.

---

1 أستاذ في الأكاديمية الروسية للعلوم، وكان رئيسا لمجلس الدراسات المتوسطية والبحر الأسود.

2 Ibid., p. 4.

تلتصق الأهمية الإستراتيجية البحرية لروسيا مع المتوسط، ولا يكفي أسطولها الدائم في البحر الأسود للتعبير عن الأهمية البحرية لروسيا في المنطقة المتوسطية المترابطة، وسعت روسيا لتدارك هذه الفجوة في حركتها البحرية في المتوسط بدخول أسطول إسكادرا للمتوسط في مستوى أفضل جاهزية، إذ أعلن وزير الدفاع الروسي السابق أناتولي سيرديوكوف *Anatolie Serdiokov* عن أول خروج من هذا الحجم للبحرية الروسية إلى المتوسط في ديسمبر 2007 منذ عهد الاتحاد السوفياتي "والهدف هو تأمين حضور بحري في المناطق للمهمة إستراتيجيا لبحار العالم"[1]، وكانت عودة إسكادرا إلى المتوسط في سياق تجريب روسيا لصاروخ باليستي جديد بولافا SLBM 56 RSM، وجربت لثاني مرة صاروخ RS-24 برؤوس نووية متعددة، وأيضا صاروخ سينيفا Sineva انطلاقا من بحر البارينت[2]، تقابل هذه الأهمية اعتماد روسيا على قاعدة دائمة لها في طرطوس بسوريا تساعدها على حرية ومرونة في الحضور العسكري الروسي وفي تطويق الجغرافيا البرية من جهتي البحر الأسود وشرق المتوسط زيادة على تطوير العلاقات مع قبرص، وهو حضور لا يخدم أهداف الدولة المزاحمة لروسيا في الولوج للمتوسط وخلال الولوج إليه وهي تركيا، ولا يمكن فصل هذه الأنشطة الروسية عن الحرب الباردة لنشر الدرع الصاروخية.

استطاعت روسيا تثبيت أسطولها في المتوسط منذ العام 1770 تاريخ انتصار الأسطول الروسي القادم من البلطيق عبر أوروبا لمساندة الثورات الأرثوذكسية في منطقة المتوسط وإثر الحرب العثمانية الروسية، ترى روسيا – حسب المحللين – أن سياساتها في المنطقة المتوسطية هي سياسة توسيع لعلاقتها على الأقل مع أربعة أنواع من الفاعلين: أولها، شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي هي جزء مندمج في السياسات الروسية مع مجموع العالم الإسلامي، ثانيها دول جنوب أوروبا التي تتبع

---

1 Cité in le Figaro, «L’Eskadra russe cingle vers la Méditerranée», consulté le 10-06-2012 sur le site du Figaro: http://www.lefigaro.fr/international/2007/12/07/0100320071207ARTFIG00005-leskadra-russe-cinglevers-la-mediterranee.php

2 Michel Korinman, «Cinquième empire?», Outre-Terre, n°19, Paris, 2007, p. 12.

روسيا إزاءها أجندة مميزة (...)، ثالثها، التطورات في المنطقة المتوسطية يتم اعتبارها تمديدا للتحديات التي يواجهها الكرملين في البحر الأسود، ورابعها وجود بطل الرواية المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى روسيا من ذلك إلى محو الآثار السلبية لنظام عالمي تمت إقامته حول الولايات المتحدة الأمريكية"[1]، يشكل المتوسط حسب هذه الملاحظة مجالا لتفاعل ثلاثة مجالات مهمة لروسيا زيادة على حضور الفاعل الخارجي الأمريكي وهو المؤثر في السياسات الروسية والسلوك إزاء روسيا في المنطقة، وتعمل روسيا انطلاقا من المتوسط على التخفيف من وطأة عناصر القوة الأمريكية على الواجهات الأوروآسيوية كما في حالة توثيق الروابط مع دول القوقاز ودول جنوب المتوسط أو ربط سوريا بإيران في عملية ربط شرق المتوسط بإيران للتحرك بتنسيق مع إيران بشأن موارد حوض قزوين عوض بقاء أذربيجان على رأس المخاطبين في تصدير موارد هذا الحوض، توثق روسيا علاقاتها مع الجارات الأرثوذكسيات المجاورة للمتوسط كبلغاريا أو المتوسطية كالأخوات البلقانيات من الدول حديثة العهد بالاستقلال عن يوغسلافيا في قمتها صربيا التي قد تفتقدها روسيا كثيرا في حالة انضمامها النهائي للاتحاد الأوروبي، ويرى باحثون أنه على عكس "التطورات الإقليمية الأخرى (بحر البلطيق والبحر الأسود وبحر البارينت... إلخ) ليس لروسيا هندسة للمنطقة المتوسطية وإنما هي قوة خارجية"[2].

يسجل المراقبون عدم دعوة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى مسلسل برشلونة عام 1995 وعدم ضم روسيا إلى مسار التعاون الأورومتوسطي، ويرى هؤلاء المحللون أن ذلك سيكون محدود الأثر على الولايات المتحدة بينما سيكون شديد الأثر على روسيا، وذلك لكون دول شمال المتوسط تسعى إلى عزل روسيا عن هذا المجال، كما ينتقد أي هؤلاء المحللون طابعها المغلق على الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والدول الأعضاء في

1 Andrey S. Makarychev, «La Russie dans la région méditerranéenne: (res) sources influentes», Annuaire de la Méditerranée, Institut européen de la Méditerranée, Bardcelone, 2009, p. 179.

2 Ibid., p. 180.

الاتحاد الأوروبي[1]، تعد روسيا أنه تم عزلها عن الشـــراكة الأوورمتوســـطية في الوقت الذي ترى فيه نفسها معنية بذلك وأن الدول الأوروبية تنهج سياســـة للحد من أهمية روسيا، تقاس هذه الأخيرة أيضا في المنطقة انطلاقا من مشكلات معيارية، إذ إن روسيا ليست نموذجا مميزا أو جذابا شأن الاتحاد الأوروبـــي أو شأن النموذج الأمريكي، ومن ثمت انحسرت علاقات هذا البلـــد في الجوانـــب الاقتصادية أو بالاهتمام بالقضايا السياسية الإستراتيجية، ينحســـر التعـــاون في المستوى الثقافي مع روسيا بشأن الكنيسة الأرثوذكسية في شرق المتوسط بما فيه الشرق الأوسط، ولم تستطع العلاقات الروسية توطيد مكانـــة مميـــزة للثقافـــة واللغتين الروسيتين، واعتمد القراء في المنطقة تاريخيا على قراءة الآداب الروسية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر أثناء كتاب كدوستويفســـكي وتولســـتوي ومكسيم غوركي ونيكولاس غوغول وألكساندر بوشـــكين وآخـــرين بنقـــل أعمالهم الجميلة والشائقة إلى العربية أو بالاطلاع عليها في اللغات الأوروبيـــة كالفرنسية، ثم جاءت مرحلة تأثر بدعاة الشيوعية وقادة الثورة البلشفية مثـــل لينين وتروتسكي، كان أثر هذه الموجة الثورية عالميا ولم يقتصر علـــى المجـــال المتوسطي.

عملت روسيا على الاستعانة بالجغرافيا في تفادي بعض الأزمات الاقتصادية، واقترحت شركة غازبروم بديلين للأنابيب الغازية، أولهما جنوب بحر البلطيق يربط روسيا بألمانيا، والثاني عبر الجنوب نحو أوروبا الجنوبية، بلغاريا وصـــربيا واليونـــان وإيطاليا[2]، ونشطت روسيا دبلوماسية أنابيب تقوم على التخلص مـــن الازدحـــام الجيوسياسي الممارس على الأسواق الطاقية الأساسية لها، وتعد أوروبا محور هـــذه السياسة شمالا عبر البلطيق ولكن جنوبا عبر المتوسط، فأي اضطراب إستراتيجي في الجنوب المتوسطي يزيح عن روسيا مكانتها الآمنة في تصدير الغاز، ونوعت روسيا مشاريع أنابيب نقل غاز عديدة، منها مشروع روسي مع اليونان عام 2008 وهـــو

1 Nicolai A. Koralsky, op. cit., p. 9.

2 Gabriel Grosu, «Reconsidérer les intérêts économiques russes en Méditerranée», consulté le 20-05-2012: www.fmes-france.org/_medias/document/articlerussie.pdf

أنبوب غاز بورغاس ألكسندرابوليس، عده فلاديمير بـــوتين أساســـيا في تنافســـية الأسواق الطاقية في جنوب أوروبا، كما أعلنت روسيا عام 2008 عن رغبتـــها في إخراج منظمة أوبيب للغاز، وعدها ملاحظون ردا روسيا على الفرنسيين الـــذين اقترحوا المشروع الاقتصادي "الاتحاد من أجل المتوسط"[1]، ترتبط مصر بالمبـــادلات التجارية الكبرى مع روسيا في المنطقة، وتم توقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية إثـــر زيارة ديمتري مدفيديف إلى مصر عام 2009، وتهتم مصر بتشييد أنبوب للغاز يربط بينها وبين الأردن ولبنان وسوريا، وألغى الرئيس الروسي عام 2006 أثناء زيارة إلى الجزائر 70% من الدين الروسي على الجزائر مقابل عقود ضخمة لشراء الســـلاح، منها طائرات وصواريخ من روسيا في أول صفقة من هذا الحجم للجزائـــر منـــذ عقود، ساعد على هذه الصفقة ارتفاع عائدات بيع النفط التي لا يمكن فصلها عن التسلح في الدول النفطية جنوب حوض المتوسط الجنوبـــي والشرقي.

تقوم السياسة الروسية على عناصر اقتصادية بالأساس، لكن تبقى الأنشـــطة السياسية الإستراتيجية محور تفاعلاتها في المتوسط ومحددا لسلوك روســـيا، أخـــذ يتجلى ذلك بوضوح أكثر مع الأزمة السورية عام 2011، حيث اســـتعملت كـــل الضغوط لفرض توجهاتها الإستراتيجية على تدبير الأزمة السورية وتحديد ســـلوك الفاعلين الدوليين منها، والضغط على الإقليميين إلى درجة يمكن القـــول معهـــا إن هذه الأزمة أخذت تشهد على ميلاد توازن قوة جديدة في الوضع المتوسطي أو في رسم بعض التحالفات الأساسية في المتوسط والمناطق المحيطة به، ولا تخلو رغم ذلك العلاقات الروسية من اختيارات تكتيكية إزاء واشنطن، مثل الحال في التحالف مع الصين لإظهار ضغط كبير على بعض الأطراف الغربية، ولا يمكـــن وضـــع هـــذا النشاط الروسي إزاء الأزمة السورية ضمن دور تكتيكي، إذ لم ينحل ذلك بسرعة وفاجأ المتتبعين ولم يقم على عناصر غامضة، بل قام على عناصر ربط الســـاحات الجيوسياسية في المتوسط بالتغييرات التي وقعت في عدد من الدول للحد من الآثـــار الإقليمية الناتجة عن هذه التغيرات في التحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوســـط عن المكانة السياسية لروسيا في هذه المنطقة.

---

1 Andrey S. Makarychev, op. cit., p. 180.

ب. تركيا بنزعة سياسية شرق متوسطية

يرتبط عدم تجانس الوضع المتوسطي بتوجه كل دولة مهمة أو كل مجموعـــة دول منسجمة جيوسياسيا إلى البحث أكثر عن فرص استقلال في هويتها الإستراتيجية ونهج سياسات تحقق لها تأمين أو تطوير مكانتها الإقليمية والدولية، تنتج مثل هذه السياسات عن تشعب الحسابات الأمنية من جهة، وعن وجود تنافس حول البدائل مـــن جهـــة أخرى، ينعكس هذا الواقع على التعاون الأورومتوسطي، بإظهاره بديلا وربما صـــغيرا من مجموعة بدائل أخرى أو بديلا غير إستراتيجي مقارنة ببدائل إستراتيجية أكثر متانة، وعلى إعاقة ظهور ما يمكن دعوته بالإرادة المشتركة.

يمكن إظهار هذا المؤشر من خلال بعض الإستراتيجيات تحت الإقليميـــة ذات الأهمية البالغة، مثل إستراتيجية تركيا في تصفير المشكلات (أي جعلها صفرا) مـــع الجوار والتحول إلى دولة مركز بدل دولة مرور أو جسر، وإستراتيجية مصر حول إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، والإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على عنصر تأمين الوجود، والإستراتيجية الفرنسية المبنيـــة علـــى الحفـــاظ وتجديد المواقع، والإستراتيجية الجزائرية المبنية على إضعاف المحيط القريب ورفـــض سياسات التدخل.

تعمل تركيا التي تزداد أهميتها في شرق البحر الأبيض المتوسط، على المزج بين موقعها الجيوسياسي وسياساتها الإقليمية، فهي: تقع في مركز إقليمي متعدد، وهذا يعطيها مصدرا غني الأبعاد، كما تملك تركيا عدة مصادر لإقامة روابط لغوية دينية وإثنية وثقافية وأيضا عائلية[1]، وتوظف تركيا كل هذه العناصر، إضـــافة لأخـــرى لأجل تقوية مكانتها، وهي تنطلق – عموما – في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين من عقيدة "العمق الإستراتيجي" بالعودة إلى الهوية التاريخية والجغرافيـــة لتركيا، وأداة الروابط التركية مع عدة ساحات تاريخية منـــها الشـــرق الأوســـط وجنوب المتوسط[2]، تقوم هذه السياسة أيضا على منهج "تصفير المشكلات" مـــع

---

1 Ilter Turan, Turkey and the European Union, The other side of the coin, 1papers IEMed, October 2007, p. 7.

2 Ana Almedo, New Turkish foreign policy Towards the Middle East: Neither so view, nor so Turkish, papers IEMed, IEMed Euromesco, september 2011, p. 7.

الجوار، بالخصوص أن تركيا اتسمت علاقاتها بالشكوك والحسابات الأمنية مع المحيط القريب منها في فترة الحرب الباردة وأيضا بعد هذه الفترة مثل الحال عليه مع سوريا وإيران وبلغاريا وغيرها.

لم تتفاد تركيا توتر علاقاتها مع إسرائيل رغم أنها وسعت من اهتماماتها وكثفت من علاقاتها في شرق المتوسط، ومع بلدان الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، ولقد أثار مثل هذا التوتر الفكر الإستراتيجي الغربي، الذي أصبح ينظر إلى السياسة التركية على أنها مزدوجة المعايير، مثل التقرب من إيران والسودان وليبيا المتهمة أنظمتها في مقابل المواجهة مع إسرائيل[1]، ويرى بعض الملاحظين العرب من جهتهم، مثل الأمير الحسن بن طلال – عم ملك الأردن عبد الله – أن تركيا تعد إلى جانب إيران وإسرائيل والولايات المتحدة دولا تتدخل في الشؤون العربية[2]، تنطلق وجهة النظر هذه من نقد السياسات العربية إزاء بعضها الآخر، ويعد تدخل مثل هذه الدول من علامات ضعف العالم العربي، ويبدو أن تفسير الدور الإقليمي لتركيا أو إيران لا يمكن تشبيهه بالدور الأمريكي القوة العالمية، كما لا يمكن المقارنة بين السياسة الإسرائيلية في المنطقة والسياسة التركية أو الإيرانية، تتعامل تركيا أيضا بمنطق "براغماتية رجال الأعمال" "Business pragmatism"، ويمكن ملاحظة ذلك في أن الأزمة التي نشبت حول قطاع غزة وبالخصوص بعد مهاجمة سفينة مرمرة التركية، لم تمنع المبادلات التجارية بين البلدين من التقدم، إنما عكس ذلك فقد عرفت ارتفاعا، إذ بلغ ميزان المعاملات التجارية عام 3.4/2010 مليارات دولار مقابل 2.6 مليار دولار عام 2009 أو 1.2 عام 2000[3]، ولا تعرف العلاقات مع المجتمع المدني ميزة كبيرة، إذ باستثناء الجانبين الأكاديمي والسياسي، فهي لا تعرف ارتفاعا كبيرا[4].

---

1 Sea Lucia Najislova and Gershon Baskin, What next in Tuirkish Relations, papers IEMed, IEMed-EUROMESCO, Barcelona, July 2011, p. 11.

2 الحسن بن طلال، محاضرة في موضوع "الفكر العربي من التكيف إلى الاستشراف" من تنظيم جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، يوم 02 يوليو 2012.

3 Lucia NajisLova and Gershon Baskin, op. cit., p. 13.

4 Ibid., pp. 14-15.

لا تقوم هذه السياسة على أرضية واضحة ومتكاملة إزاء كل المتوسط شأن المساعي التي قامت بها فرنسا، رغم حدودها ونواقصها، فتركيا توجه سياساتها حسب كل جغرافية سياسية، مثل الشرق الأوسط، والبلقان، وشرق المتوسط، وأوروبا... إلخ، مع إضافة اهتمام نسبي بالمنطقة المغاربية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية، الذي يمكن أن يعرف تطورا مع تولي أحزاب إسلامية للحكم في المنطقة، ويلاحظ أن تركيا أبرمت اتفاقيات تجارية للتبادل الحر مع دول البحر المتوسط باستثناء الجزائر، وهي شملت دول سوريا ولبنان والأردن ومصر وتونس والمغرب، ويبدو أن ليبيا ستكون في الطريق، ويشجع هذا التبادل الحر مكانة تركيا في الجوار الأوروبي والاستفادة من عناصر التبادل الحر الأورومتوسطية، رغم أن تركيا في وضعية متقدمة منها بارتباطها باتفاق جمركي مع الاتحاد الأوروبي وارتكازها على ترشيح للانضمام إلى هذا الاتحاد.

وقعت تركيا في العام 2006 اتفاق الأخوة والتعاون مع الجزائر، ويرتكز اهتمام تركيا على الجزائر وليبيا إلى دواع طاقية خصوصا وهما البلدان اللذان يتميزان بالإرث العثماني، كما وقعت تركيا اتفاقا للتبادل الحر مع المغرب وتونس، وتقوم العلاقات التركية مع المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا ضمن إحدى خرائط الانفتاح على إفريقيا جنوب الصحراء[1]، وتقع السياسة التركية مع هذه المنطقة ضمن السياسة الخارجية التي يجب القيام بها مع الأحواض القارية القريبة التي تعد شمال إفريقيا أحدها[2]، وعن طريق شمال إفريقيا يمكن أيضا لتركيا امتلاك نفوذ في البحر الأبيض المتوسط[3].

ارتفعت التجارة الثنائية نتيجة لتكثيف العلاقات التركية المغاربية، من ستة ملايين دولار عام 2005 إلى 11 مليار دولار عام 2009، وسيعرف الاهتمام

---

1 Meliha benli Altunscki, «Turkey as a Mediterranean power», in Meliha benli Altunscki and others, Turkey reclutant Mediterranean power, Mediterranean paper series, the German marshal fund Mediterranean paper series, the German Marshal Fund of the United States and Istituto Affari Internazionali, 2011, p. 17.

2 انظر التفاصيل في أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 244.

3 المرجع نفسه، ص 240-242.

التركي بشمال إفريقيا قفزة جديدة مع الانتفاضات التي عرفتها المنطقة عام 2011، حيث ترتب عنها بحث تركي لإبراز مكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسط بالخصوص مع الأزمة الليبية وتجديد رجب طيب أردوغان زيارته للقاهرة، وزيارته أيضا طرابلس وتونس ثم زيارات وزير الخارجية أوغلو للتنسيق بين مواقف الجامعة العربية وتركيا وبين تركيا وبعض القوى العربية المهمة بشأن الأزمة السورية.

"لم تطور تركيا نظرة إستراتيجية متوسطية شاملة"[1] عموما، حسب ميليحا بينلي ألتون شكي *Meliha benli Altunscki*[2]، وهذا تفسره عدة عوامل أولها التاريخ والجغرافيا، إذ إن لتركيا مصالح أوسع في شرق المتوسط، وتبقى علاقاتها مع شمال إفريقيا وعموم غرب المتوسط ذات طابع ثنائي ومحدود، وثانيا لا تستطيع تركيا بناء سياسة إقليمية متوسطية بالطريقة التي لا يقبل بها الاتحاد الأوروبي[3]، فعوض أن تقوم تركيا بجهودها بعد الحرب الباردة لتطوير نظرة متوسطية متكاملة، فإنها ركزت جهودها حول أربع مناطق: قبرص والاتحاد الأوروبي والبلقان والشرق الأوسط[4]، ويظهر أن هذه المكونات الجيوسياسية أجزاء متوسطية، ترتبط معها تركيا بعلاقات جيوإستراتيجية وجيواقتصادية وجيوثقافية، ولا يمكن لأية دولة تطمح في امتلاك صفة قوة متوسطية ألا يكون لها دور فاعل في هذه المناطق جميعها إضافة لشمال إفريقيا، يبدو أن تركيا لم تضع قدمها بشكل مؤثر في شمال إفريقيا وفي الجنوب الغربي لأوروبا، أي عموم غرب المتوسط، ما يجعل منها قوة شرق متوسطية أكثر من متوسطية، يرتكز جزء من الإستراتيجية التركية على الحضور المركزي للدور التركي، بينما تنظر لهذه المجالات المحيطة بها كساحات أو ضواح للتفاعل، وهي على ما يبدو نظرة لا تسمح لتركيا بامتلاك دور قوة فاعلة وقائدة في السياسات المتوسطية، ويستدعي حدوث ذلك أن تنظر تركيا إلى المجال المتوسطي كمركز لها للانطلاق من الإقليمية إلى القوة الدولية، ولا يبدو أن تركيا تنظر بهذه الكيفية إلى المتوسط ولكن تنظر إليه كمجال من ضمن مجالات بعضها الآخر أكثر أهمية.

1 Meliha Benli Altunscki, op. cit., p. 17.

2 مليحة بينلي التون شيكي من جامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة – تركيا.

3 Ibid., p. 19.

4 Ibidem.

يمكن ملاحظة النظرة الهامشية لتركيا إزاء السياسات الأورومتوسطية، في ردود أفعالها إزاء بعض المواقف التي لا تتناغم فيها مع الاتحاد الأوروبي أو مع بعض الدول من داخل هذا الاتحاد، كاليونان وفرنسا، وتنهج بذلك تركيا في الشراكة الأورومتوسطية دور البلد الحاضر وليس دور البلد الفاعل، ولا يمكن فصل هذا التنافس المتوسطي عن إستراتيجيات أخرى تحت إقليمية، تساهم كلها في إحداث الهوة وخلق عناصر التنافس في بيئة ذات مكونات متقاربة تتنافس على إستراتيجيات مختلفة.

تركز تركيا سياستها المتوسطية بشكل منقسم جيوسياسيا، فجنوب أوروبا المتوسطي يؤطره الاتحاد الأوروبي، بينما تقع شمال إفريقيا والشرق الأوسط ضمن الساحات التي أخذت تطور بشأنها تركيا سياسات ثنائية أو جماعية مستندة على الميزات الثقافية والتاريخية والجغرافية وعن النموذج التركي أو ما يدعوه بعض الباحثين "التأثير الواضح"[1] لتركيا في هذه المنطقة انطلاقا من عناصر الديمقراطية وشكل الحكم بما يحيل إلى كرة الثلج[2] التي أشار إليها صموئيل هينتنغتون في تشبيه تدحرج الموجات الديمقراطية، وعلى هذا المحور يتصاعد التنافس بين عدة قوى أخرى متوسطية كفرنسا أو متوسطية بشكل غير مباشر كألمانيا، وقوى أخرى دولية تسعى لأداء دور فعال في تحديد السياسات والأدوار في البحر الأبيض المتوسط.

تتم قراءة تركيا بأثر أكثر دينامية من طرف النخب في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعلى نقيض روسيا التي لا تشكل نموذجا فإن تركيا استطاعت أن تقدم

1 كمال كيرشجي، "تأثير تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط"، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مطابع دار نهضة مصر للنشر، مدينة السادس من أكتوير، ربيع 2012، ص ص 71-96.

2 استعمل صموئيل هينتنغتون عبارة كرة الثلج في كتابه الموجة الديمقراطية الثالثة للحديث عن انتقال الحدث من حجم صغير إلى ما هو كبير، واستخدام عبارة كرة الثلج هو مجازي يقصد به تحول حدث بسيط وصغير إلى حدث كبير، تنطلق هذه الفكرة في أن تدحرج كرة الثلج من قمة جبل ثلجي تبدأ صغيرة غير أنها وهي تتدحرج فإنها تجمع معها مزيدا من الثلوج ويكبر حجمها إلى أن تصل أسفل القمة في حجم كبير وهائل، وتشير هذه العملية إلى شيئين في استخدامها في الدراسات الاجتماعية، أولهما التطور الكبير الذي تعرفه ظاهرة أو حدث ما، وثانيهما سرعة حدوث ذلك التطور.

نفسها للنخب وللرأي العام في الحوض المتوسطي وفي العالم الإسلامي على أنها نموذج من الداخل، يمكن أن يمزج بين الديمقراطية والعلمانية والدولة القومية والإسلام، ورغم أن هذا النموذج لم يستقر على حال فإن الزعماء الإسلاميين الأتراك تركوا أثرا بالغا في الرأي العام تم تمتينه بالسينما وبالمسلسلات التلفزيونية التركية التي دخلت إلى بيوت السكان في طريقة تمزج بين تقاليد محافظة وأسلوب الحياة الغربية، كان نجم الدين أربكان الرئيس التركي لفترة قصيرة عام 1996 زعيما جذابا بمواقفه القريبة من العالم الإسلامي، كان قد تم "إسقاط الديمقراطية الجزائرية الوليدة على يد الجيش، وما أعقب ذلك من اندلاع الحرب الأهلية الجزائرية، فقد كان وصول الإسلامي الشهير أربكان في هذا الوقت لأعلى سلطة في تركيا قد دعم مفهوم أن هزيمة القوى الديمقراطية الإسلامية الجزائرية لم تكن هزيمة عالمية، رغم أن التفاؤل الذي أسفرت عنه التطورات التركية لم يستمر كثيراً"[1]، وفي الوقت الذي تم فيه وصف "الإسلام السياسي" في شمال إفريقيا بأنه عدو إستراتيجي للمؤسسات السياسية الليبرالية من طرف نظم الحكم آنذاك مع السماح لبعض الأحزاب بالوجود الشرعي، مع وضعها تحت رقابة إدارية وانتخابية مشددة مثل الحال في المغرب، أو السماح لبعضها الموالي للنظام في الجزائر أو منعها التام في تونس وليبيا وسوريا، ومراقبتها للحد منها في مصر، كانت تركيا قد شرعت في حكومة إسلامية منتخبة لمرتين في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تروج لخطر "الإسلام السياسي" الذي يجب تنسيق الجهود لمحاربته، كان هذا الوضع قد زاد من مكانة تركيا نموذجا، وقوت شخصية رجب طيب أردوغان التي تبدو عليها ملامح الجدية والصرامة في كسب التعاطف في الدول المتوسطية، كما ساهمت سلوكياته إزاء إسرائيل مثل مشاداته وانسحابه من مؤتمر دافوس أثناء حوار مع شيمون بيريز بشأن حرب غزة، وبعد ذلك سقوط ضحايا أتراك في سفينة مرمرة المتجهة إلى غزة في إظهار تركيا في مكانة كرة الثلج التي يتعاظم وزنها وهي تتدحرج من القمة نحو القعر، ساعدت هذه الصورة في دفع الرأي العام والنخب في الحوض المتوسطي في مناقشة الفرق الكبير بين القيادات التركية والقيادات العربية المهلهلة المهددة من

1 بشير نافع، "العرب وتركيا الحديثة: قرن المفاهيم المتغيرة"، مجلة رؤى تركية، مرجع سابق، ص 60.

خطر إسلامي قادم ومن انفجار الدول إن خرجت هي من السلطة، بل استمر بعضها في التهليل لتوارث السلطة ولشعارات السيطرة على الحكم تحت مسميات الشرعية القديمة مثل محاربة الاستعمار، ساعدت على ما يبدو هذه الوضعية في تركيا في إحداث هزة في الرأي العام في الدول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وشجعتها – ولا شك – في تغيير نظرتها إلى المجال الجيوثقافي لتحركها، ونظرت دول أوروبا المتوسطية في الجنوب بمزيد من الاهتمام إلى تركيا كونها نموذجا يحتذى لدول جنوب وشرق المتوسط التي لم تفلح مخططات السياسة الأوروبية للجوار ولا حتى الدعاوى الديمقراطية الأوروبية في حلحلة الموقف فيها، مع أن الاتحاد الأوروبي وقواه كانت تخشى بروز قوى لا تؤمن لها بعض المصالح مثل ما يدعى بالقوى الإسلامية "المتشددة"، ونشير رغم ذلك في هذا الكتاب إلى رفض تلك المقولة التي ترى أن الاتحاد الأوروبي لم يكن من مصلحته دمقرطة المنطقة المتوسطية أو حتى وحدتها، بل على العكس كان يعمل لأجل ذلك وكان يسعى لتحقيق ذلك غير أن الضغوط كانت في اتجاهين، أولا: كان الاتحاد الأوروبي وقواه تهدف من وراء هذه الدمقرطة تجنب حدوث تغييرات مفاجئة مستقبلا تنقلب عليه، ومن ثمت ديمقراطية معلومة أفضل من وضعية مجهولة، كما كان يهدف وراء ذلك لإحداث مزيد من التقارب في ساحات النفوذ الأوروبية وتأمينها، وثانيا: كانت الدول في المنطقة ترفض الدمقرطة بالشكل الذي سيأتي بمنافسين داخليين جدد لها كثر ومتنوعين بالشكل الذي قد يقلبون عليها الطاولة.

أصبح إقبال جيران تركيا على زيارتها في تزايد رغم أنه بطيء، ويتميز الولوج إلى تركيا بسهولته مقارنة بالحصول على تأشيرة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وتم رفع تأشيرات الدخول إلى تركيا إزاء عدد من الدول في المنطقة منهم المغاربة والتونسيون والسوريون والأردنيون واللبنانيون، وتشير الأبحاث إلى زيادة عدد الزائرين إلى تركيا من دول المنطقة إلى 66% بين العامين 2008 و2010[1]، تساعد هذه الوضعية على تشجيع عناصر الجذب البشرية والثقافية التركية مع الساحات العربية المجاورة ومع منطقة شمال إفريقيا، يعطي هذا الموقع لتركيا ميزة خاصة تجعلها محور تنافس من الدول الليبرالية المسيحية التي بقيت تقدم نفسها نموذجا لعقود

1 كمال كيرشجي، مرجع سابق، ص 85.

طويلة ومنها الاتحاد الأوروبـــي عن طريق المعايير النموذجية التي تضمنتها السياسة الأوروبية للجوار.

تنال تركيا بذلك مكانة مهمة مزدوجة للساحات المتوسطية الجنوبية والشرقية وللاتحاد الأوروبـــي كعضو محتمل من المـــرجح أن يـــؤثر في بعـــض العناصـــر الجيوسياسية للاتحاد الأوروبـــي وكحليف في الناتو ولكن أيضا تزيد من الضـــغط لعزل روسيا عن الانفراد بالربط الأوروآسيوي، كان من ضمن الخطـــوات الـــتي اتخذت في هذا الصدد توقيع تركيا وأذربيجان في يونيو 2012 على اتفـــاق لنقـــل النفط الأذري إلى أوروبا عبر تركيا، تزداد قيمة تركيا بذلك في نيل مكانة المتعاون محط الثقة، وتنهج سياسة للتقليل من الازدحام مع روسيا الذي اتضح بالملموس في الأزمة السورية التي أضر فيها الدور الروسي بالدور التركي في شـــرق المتوســـط، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن روسيا تشكل أكبر قوة تعتـــرض تركيـــا في الساحة الممتدة من شمال البحر الأسود والقوقاز ونحو البلقان والشرق الأوسط إلى حدود الجنوب في مصر وليبيا أيضا، تعد روسيا المنافس الإستراتيجي لتركيا في هذه الساحة وكلما عرفت تركيا أزمة كبيرة في الجوار وجدت روســـيا في طريقهـــا، وتعرف المشكلة السورية حدة بين روسيا وتركيا من جهة وبين السعودية وإيـــران من جهة ثانية، وبين تركيا والسعودية معا من جهة وروسيا وإيران معا من جهـــة أخرى، وجعلت الأزمة السورية تركيا والسعودية تقفان معا إزاء روســـيا وإيـــران رغم أن هذه المحاور تكتيكية فإنها لتركيا قد توثق علاقاتها مع السعودية وكل منطقة الخليج، يبدو أن تركيا لن تتوانى في استخدام عناصر ميزاتها في الناتو لـــردح هـــذا الازدحام الذي تفرضه روسيا عليها وجعلها تبتعد عن طريقها، إذ يشكل انتصـــار روسيا في الأزمة السورية إضعافا كبيرا لصورة تركيا التي تصاعدت في المنطقـــة في العقد الأول من هذا القرن وفي إضعاف أهمية السعودية مقابل إيران أيضا ولكـــن أيضا من التقليل من أهمية الحليف الأمريكي الذي لم يكن قد فعل اللازم لانتصـــار حلفائه، ومن ثم يبدو أن انتصار هؤلاء مسألة ملحة للسياســـة الأمريكيـــة بعيـــدة المدى.

لا تعبر السياسات التركية والروسية عن سياسات تنافس مكشوفة رسميـــا، إذ يشكل ذلك مسألة مقلقة لكل شركاء البلدين في المنطقة، ولحلفائهمـــا الـــدوليين،

وتميل الدولتان إلى جعل ازدحامهما في المنطقة أمرا مفهوما ويـــتم ترجمـــة ذلـــك بتوظيف كل دولة لعناصرها وميزاēا في الحد من تحكم الأخـــرى في المشـــكلات الإقليمية الطارئة، وتعد تركيا نفسها المعنية جيوسياسيا بالمتوســـط الشـــرقي وأن روسيا قوة طارئة لها مصالح القوة الخارجية، وللتأثير في تركيا في الساحات الأخرى مثل الحال في البحر الأسود، وتميل روسيا إلى جعل نظام الملاحة عبر البحر الأسود إلى البحر المتوسط خاضعا للقوانين الجاري العمل đا التي تحد من أي سيطرة لتركيا عليها.

الجدول (14) أهم محاور ومجالات التنافس الإقليمي في المتوسط

المحاور		أهم مجالات التنافس الحيوية
التنافس الأوروبي	الألماني – الفرنسي	متنوعة (جيواقتصادية، جيوسياسة، دبلوماسية)
	الإيطالي الإسباني – الفرنسي	متنوعة (جيواقتصادية، جيوسياسية، جيوطاقية)
التنافس المغاربي والأوسطي	المغربي – الجزائري	أمنية وجيوسياسية
	السوري – الإسرائيلي	أمنية وجيوإستراتيجية
التنافس المغاربي – الأوروبي	المغربي – الإسباني	جيواقتصادية (صيد، تصدير مواد متشابهة)، أمنية (الإرهاب، الاستخبار، التجارة الممنوعة)، جيوسياسية (الإنفاق العسكري، الانتشار الإسباني شمال المغرب وغربه في جزر الخالدات في المحيط الأطلسي)
	الجزائري – الفرنسي	نفسية تاريخية، جيوسياسية في علاقة فرنسا بشمال افريقيا.
التنافس شرق غرب المتوسط	التركي – اليوناني	جيوسياسية
	التركي – الفرنسي	سياسية دبلوماسية وجيوثقافية

المصدر: إعداد الكاتب.

الجدول (15)

أهم محاور ومجالات التنافس الإقليمي - الدولي في المتوسط

المحاور		أهم مجالات التنافس
الأوروبي – الأمريكي	الاتحاد الأوروبي – الأمريكي	تجارية، اقتصادية، أمنية
	الفرنسي – الأمريكي	اقتصادية، ثقافية، جيوإستراتيجية ودبلوماسية
الإقليمي – الروسي	التركي – الروسي	جيوسياسية وجيوإستراتيجية في شرق المتوسط
	الفرنسي – الروسي	اقتصادية بأبعاد جيوسياسية وجيوإستراتيجية
	الاتحاد الأوروبي – الروسي	اقتصادية ودبلوماسية
الإقليمي – الصيني	الاتحاد الأوروبي – الصيني	اقتصادية بأبعاد سياسية
	الفرنسي – الصيني	اقتصادية وجيوسياسة وإستراتيجية
	اللاتيني – الصيني	جيواقتصادية وجيوسياسية
	التركي – الصيني	جيوإستراتيجية ودبلوماسية
الأوروبي – البرازيلي	أوروبا المتوسطية والبرازيل	تجارية واقتصادية في تزايد

المصدر: إعداد الكاتب.

2.2. أثر النزاعات في التنافس في المتوسط

تتدافع القوى الأساسية في أي وضع إقليمي متوسطي كمصر وتركيا والجزائر وفرنسا حول قضايا جيوإستراتيجية تعيق إقامة تعاون في الحد الأدنى المطلوب، وهكذا يلاحظ مثلا أن مسلسل النزاعات المعروفة مثل النزاعات الثنائية الحدودية والمجالية، تلقي بثقلها داخل بيئة تنافس تحت إقليمي حقيقي، تضغط هذه النزاعات على الحد من الأهمية الإستراتيجية للسياسات الإقليمية، وعوض أن يكون التعاون الإقليمي على أرضية سليمة وضعت حدا للنزاعات تسعى السياسات الإقليمية والثنائية في المنطقة إلى الانطلاق من التسليم بوجود

النـــزاعات والإقرار بأن حلها لن يكون موضعا للسياسات الإقليمية إنما عملية مؤجلة وفي يد قوى أخرى، يكشف مثل هذا الاختيار عن مأزق النـــــزاعات وتعقيدها ومدى دوغمائيتها، ويكشف أيضا عن سباق خاسر وغـــير مقنـــع، وتأخذ بعض هذه النـــزاعات شكل صراع شامل شأن الحال مـــع إســـرائيل وبعض الدول المجاورة بها، وتنهج الجزائر في غرب المتوسط أسلوبا دبلوماســـيا يقوم على مستوى من التوتر وأحيانا إضعاف الجوار[1] لمساعي الجزائـــر في أداء دور جيوإستراتيجي في كل شمال إفريقيا، تتميز هذه السياسة الأخيرة في اختيار الجزائر لسياسات إقليمية غير واضحة، إذ لم تقد الجزائر أي عمليـــة لتشـــجيع تكامل الوضعية الإقليمية وهي القوة المناسبة لذلك في المنطقة المغاربيـــة مـــثلا، تستعين الجزائر بدورها وبقيمتها الخاصة ولا تنظر إليها ليبيا أو المغرب برضا أو ثقة، وتتبادل الجزائر النظرة نفسها إزاء ليبيا وإزاء المغرب، وهي نظرة تولـــدت منذ فك الارتباط عن الاستعمار وأخذت صورا مكثفة في العقود اللاحقة، وهي نتيجة حسابات بين القيادات التي لا تزال تعيش على ريع سياسي من فتـــرات المواجهة مع الاستعمار، وبعض هذا الريع مصنوع لتأدية هذا الدور، مثل تقديم بعض الرموز التاريخية على أنها رأس للتغيير في المنطقة داخليا وإقليميـــا مقابـــل طمس بعض الحقائق التاريخية الأخرى، يعود هذا الواقع إلى تـــاريخ الحركـــة الوطنية في هذه البلدان الذي تم اعتماده على أنه تاريخ الدولة نفسه في الجزائر وفي المغرب أيضا، انقلب مثل هذا التوظيف على البلدين معـــا، وعـــوض أن يكشف ذلك عجز هذه النخب استمرت في تقديم نفسها على أنهـــا صـــاحبة فضل.

أ. أثر النزاعات في حيازة السلاح النووي

ارتبط التعاون الأورومتوسطي بمرحلة انفراج مع مسلسل السلام العربـــي – الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق أوسلو عام 1993، وساعد هذا التحول في إعطاء نوع من الغطاء الدبلوماسي للدول العربية في الدخول في الشراكة

1 حول موقف الجزائر من السياسات المتوسطية انظر لويس مارتينيث، "موقف الجزائر مـــن التكامل المتوسطي"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص ص 189-192.

الأورومتوسطية إلى جانب إسرائيل، تميزت العلاقات المصرية الإسـرائيلية بـإبرام اتفاق سلام عام 1979 إثر مفاوضات كامب ديفيد في العام 1978، التي قامت على الاعتراف المتبادل بعد انسحاب إسرائيل من سيناء وفق شروط بعـدم عسـكرة الحدود مع إسرائيل، قامت إسرائيل باجتياح لبنان في بداية الثمانينيات للقضاء على جماعات وعناصر منظمة التحرير الفلسطينية، دخلت هذه الأخيرة في مفاوضـات علنية مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد وفي اعتراف متبادل مقابل الحكم الذاتي، ظلت المفاوضات حول وضعية غزة والضفة الغربية والقدس مسـائل مؤجلـة و لم تبـد إسرائيل أية مرونة بشأنها، كما دخلت إسرائيل في اتفاق سلام مـع الأردن عـام 1993 لتحييد هذا الأخير وإقامة علاقات سلمية بين البلدين، ظلـت العلاقـات الإسرائيلية مع سوريا في مقابل ذلك معلقة ومتوترة رغم جمودها وجمود وضـعية الجولان، كما تعرف وضعيتها الجيوسياسية ضغطا مستمرا من حزب الله اللبناني.

تلقي التوترات والنـزاعات في الشرق الأوسط بثقل كبير على نظام التعاون الأورومتوسطي، وذلك لسبب بسيط يتعلق بالنظر إلى الاتحـاد الأوروبـي وإلى أعضائه كونهم حلفاء لإسرائيل، وينكشف هذا الموقف إثر كل تطور للأوضاع في الشرق الأوسط، إذ يعيد الرأي العام في جنوب وشرق المتوسـط إعـادة تقيـيم العلاقات الإستراتيجية مع أوروبا ويتساءل عن عدم قدرة الأوروبيين علـى فعـل شيء لحلحلة المواقف الإسرائيلية والخروج بالنـزاع من عنـق الزجاجـة، يزيـد التنسيق الأوروبـي الأمريكي من تعقيد الأمر، ويجعل الرأي العام يعيـد تقيـيم أوروبا وأمريكا ضمن تصنيف حضاري يقوم على ثنائيـة الغـرب والشـرق، أو المسلمين واليهود والمسيحيين، تؤثر هذه الوضعية في ردود الأفعال الدوليـة الـتي يطغى عليها الجمود والتفتت، ويتطلب هذا الموقف العربـي والإسـلامي إزاء المتوسط إعادة تحليل حقيقية، بالخصوص بعد الإعـلان الأوروبـي المتتـالي في التشبث بحل يضمن دولة فلسطينية إلى جانب أمن إسرائيل، يمكن ملاحظة علامات مثل هذه السياسة في سعي بعض الدول إلى امتلاك سياسات شرق أوسطية متميزة عن الأمريكية بل حتى عن حلفائها الأوروبيين مثل ألمانيا المقيدة بالدين اليهـودي الناتج عما يعرف بالمحرقة اليهودية في الحرب العالمية الثانية، وكان تصويت فرنسـا لصالح اكتساب فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلـوم

والثقافة (يونيسكو) عام 2011، وكذا تعبيرها بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن في الموضوع نفسه المتعلق بطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة كمؤشر على ذلك.

يزيد من تعقيدات العلاقات في شرق المتوسط، وبين مصر وإسرائيل بالخصوص، الحسابات الإستراتيجية والعقائد الأمنية، ومن ثم فجمود مسلسل السلام بعد سنة 1995، ساهم في إضعاف الشراكة الأورومتوسطية والحد من التطلعات المرسومة لها، وساهمت الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2009 في إضعاف انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في بدايته، إذ بطلب من الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي كان يرأس الاتحاد من أجل المتوسط، علق نشاط هذا الأخير أثناء أزمة قطاع غزة، ومن ثم تكون العلاقات الأورومتوسطية متعددة الأطراف أول ضحايا النزاعات في الشرق الأوسط، رغم أن مصر تعاطت أثناء هذه الأزمة الأخيرة بشكل بارد مع قطاع غزة، وكان تعليق نشاط هذا الاتحاد سلوكا ثانويا يراد به التضحية بعملية جنينية، إذ تتجنب الدول في المنطقة عقد قمم ومؤتمرات إلى جانب إسرائيل أثناء تطور النزاعات واندلاعها كما كان عام 2009 بشأن غزة، وترتبط بهذا النزاع مشكلات أخرى إستراتيجية مؤثرة في السلوك الدبلوماسي لهذه الدول، ويتحول بذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى عملية مرشحة لدفع الأوضاع نحو التوتر في المنطقة وتفاجئ الدول بردود بعضها الآخر، وتفسح المجال لثقل دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وتعيد إلى الواجهة مشكلات إستراتيجية أخرى مترابطة.

تقع الحسابات الإستراتيجية في قلب العلاقات بين مصر وإسرائيل، شأن الخلاف حول الانتشار النووي وحول إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وارتباطها بالمخاوف المتعلقة بالانتشار النووي في الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط، كان إعلان برشلونة قد جعل إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل أحد مضامينه الأساسية، كانت مصر من البلدان التي بادرت باقتراح إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، حيث اشتركت مصر وإيران في مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، ظلت الجمعية العامة منذ ذلك التاريخ تعد هذا الموضوع بندا في جدول أعمالها في دوراتها العادية

والاستثنائية، وتتخذ بشأنه سنويا قرارا يتعلق بإنشاء منطقة خالية مـــن الأســـلحة النووية في الشرق الأوسط[1].

ظلت الحسابات الإستراتيجية والعسكرية بين باقي الدول المتوسطية المجـــاورة لها جزءا حيويا في ظل صراع إستراتيجي مستمر، وأضحى يفسر أساسا بوضع أطر أساسية لمنع الانتشار النووي بالمنطقة، ولجعل المنطقة خالية من السلاح النـــووي، صدر في هذا الإطار عام 1995 قرار حول الشرق الأوسط عن مؤتمر الاســـتعراض الدوري لمعاهدة حظر الانتشار النووي، قدم المؤتمر من خلال هذا القرار مبـــادرة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أســـلحة الـــدمار الشـــامل النوويـــة والكيميائية والبيولوجية في 18 أبريل 1990، إضافة إلى قرارات الجامعـــة العربيـــة، منها القرار 5232 الصادر في سبتمبر 1992.

لا تزال هذه الجهود الإقليمية والدولية المستمرة لم تحقق فعلا منطقـــة شـــرق أوسط خالية من السلاح النووي، ويرتبط الموضوع بتنافس جيوإستراتيجي عقائدي بين إسرائيل من جهة والدول العربية من جهة ثانية، إضافة إلى التنافس بين إيـــران وإسرائيل من جهة وبين إيران والدول العربية في المنطقة من جهة أخـــرى، أعـــاد التاريخ نفسه منذ العام 500 قبل المسيح، إذ امتدت الإمبراطورية الفارســـية نحـــو الغرب وشملت الشرق الأوسط بما فيه إسرائيل اليوم، وارتبط بعض الفقه اليهـــودي الانتقامي للهوية الإسرائيلية بالثأر لما عاناه اليهود مع الفـــرس، أضـــفى العنصـــر الإسلامي على الفرس مشكلة مزدوجة في إيران اليوم، تعد المشكلة الإيرانية أبعـــد من التأثير على إسرائيل وحدها، تميل المشكلة الإيرانية لاتخاذ أربعة أبعاد جغرافية – سياسية إقليمية، أولها: نحو شرق المتوسط إزاء إسرائيل وتركيـــا ومعهـــا الحلـــف الأطلسي، ثانيها: إزاء الشمال في آسيا الوسطى، بالنفاذ إلى هذه الدائرة وتوثيـــق العلاقات فيها والحد من النـــزعة الروسية والتركية فيهـــا، ثالثهـــا: إزاء الخلـــيج العربـــي والعراق بالمنافسة على قيادة العالم الإسلامي ودعم السياسات الإيرانيـــة الإقليمية، ورابعها: إزاء الغرب نحو أفغانستان وباكستان، وهي المحاور السنية البرية القريبة من المحور الخليجي – العراقي وهي محيطة بإيران التي تحول دون نفاذها الحر

1 سامح أبو العينين، "جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، السياسة الدوليـــة، العدد 180، أبريل، القاهرة، 2010، ص 20.

نحو جنوب غرب آسيا، رغم ما قد يطرأ على هذه الأبعاد من تغييرات فإنها لا تؤثر في الإطار العام للمشكلة الإيرانية، مثل التقارب العراقي – الإيراني الواقع بعد اجتياح العراق من الولايات المتحدة الأمريكية، ما يميز كذلك نشاط إيران أن كل ساحاته الجيوسياسية إسلامية، لهذه الميزة أهمية في تفسير أهداف السلاح النووي الإيراني الذي يبدو أنه لغايات حيازة النفوذ الإقليمي في الواجهات الأربع الأساسية المذكورة سابقا، يبدو شرق المتوسط لهذه الأسباب أكبر نقط الضغط على إيران، حيث تقع إسرائيل وحيث سيكون الدعم الأمريكي لها حاسما، يشكل السلاح النووي لإسرائيل عقيدة إستراتيجية مرتبطة بتأمين وجودها في بيئة تميل فيها عناصر القوة التقليدية إلى الدول العربية أو غير العربية كتركيا، سيشكل السلاح النووي لإيران وسيلة نفوذ إقليمي حقيقية في منطقة جوهرية وتقليدية لها، تقتسم إيران والحضارات الغربية بعض الميزات الثقافية، إذ ترجع لأصول هندوأوروبية، يمكن لهذه العناصر أن تساعد على فهم بعض العناصر النفسية في السياسات الدولية، إذ يصبح الميل إلى إيران أقرب من الميل إلى الشعوب العربية، لا تمنع هذه العناصر من تفسير دور إيران في الصراع في محور آسيا الوسطى وشرق المتوسط.

يزيد من حقيقة هذا التنافس الإستراتيجي النزاعات طويلة الأمد في المنطقة المتوسطية، حيث وصف ثانوس دوكوس *Thanos Dokos* الوضعية الأمنية في المتوسط وأقاليمه بأنها أضحت "هوبزوية"[1]، ويرى الكاتب أن "العنف المقدس والمواجهات الدينية لغز في الأمن الإقليمي، وأن التسابق الجديد نحو التسلح المتعدد الأبعاد (الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل) في المنطقة يشكل سببا متناميا للخوف، علما بأن المتفجرات اليدوية تبقى على الأرجح المسؤول الرئيس عن الضحايا في الشرق الأوسط"[2]، هذا إضافة لارتفاع نفقات التسلح في المنطقة لدى بلدان مثل العربية السعودية والجزائر ومصر وسوريا والمغرب نتيجة هذه النزاعات، ونتيجة لارتفاع المصادر المالية للبترول لبعضها الآخر كالجزائر والعربية السعودية

1 Thanos Dokos, «La course aux armements dans la Méditerranéen», consulté le 10 Décembre 2010 sur: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/documents/arxius-externs/documents-antics/la-course-aux-armements-dans-la-mediterranee--thanos-dokos

2 Ibidem.

وليبيا، ويشير إلى أن مستوى النفقات العسكرية المرتفع في الشرق الأوسط يـــوازي غياب الشفافية وإلزامية المحاسبة في مجال الميزانيات العسكرية[1]، علما بأن القـــدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية متواضعة نتيجة لضعف تحديث الجيوش وقلة الوسائل التكنولوجية المستحدثة، يضاف إليها غياب الصناعات الدفاعية، وتتنافس عـــدة دول على بيع الأسلحة في المنطقة، ومن ثم فإن تجارة الأسلحة هي جـــزء مـــن تنـــافس إستراتيجي في المنطقة بالنظر لأهمية الصفقات المبرمة في مجالات التسلح، وسعي بعض الدول إلى الحفاظ على مكانة معتبرة لحلفائها أو لتحقيق التوازن إزاء طرف آخـــر في المنطقة، ونتج عن هذه الوضعية ظرفية أمنية مستمرة التوتر يعد الخوف مـــن حيـــازة السلاح النووي وانتقال عدوى حيازته إلى دول جنوب المتوسط القريبة من أوروبـــا أهم مظاهرها، ومن ثم فإن الإرادة الإيرانية في حيازة السلاح النووي الذي تفســـره دوافع امتلاك النفوذ في المنطقة والقدرة على ممارسة الردع تقابلها من جهة أخـــرى "مخاوف من أثر الدومينو النووي، حيث من شأن حيازة إيران هذا السلاح أن يدفع دولا كمصر وتركيا والعربية السعودية إلى حيازته"[2]، وحســـب موظـــف ســـام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أظهرت ست دول عربيـــة اهتمامهـــا إزاء التطـــوير النووي، ويتعلق الأمر بمصر والمغرب والجزائر والعربية السعودية وتونس وســـوريا[3]، ورغم أن القدرات الداخلية لبعض هذه الدول لا تبدو ملائمة مع حيازة التكنولوجيا اللازمة لإنتاج الطاقة النووية فإن المساعي وراء الطاقة النووية المدنية تعـــد الخطـــوة المؤمنة لبلوغ القدرة النووية العسكرية، كما أن التنافسية التي يحتمل اتخاذهـــا أبعـــادا إستراتيجية بظهور عناصر فراغ مهولة في المتوسط من قبيل انهيار حلف الناتو، وفشل أشكال التكامل الإقليمي في الشمال وبروز انقسامات جنوبية حادة في المتوسط يمكن أن تميل بدول المنطقة نحو تفضيل خيار حيازة مزيد من عناصر القوة وفتح المنطقة نحو فوضى غير محسوبة النتائج.

تقع العقدة الإيرانية في قلب الانشغال الأوروبـــي، لأن التأثير الإيراني يـــزداد في شرق المتوسط، كما أن إيران تظهر رغبة متزايدة في لعب أدوار إقليمية متقدمة،

---

1 Ibidem.

2 Ibidem.

3 Ibidem.

وتقايض إيران شركاءها بالغاز، فهي تلعب على حبلين، أحدهما في شمالها الذي هو الاتحاد الروسي وثانيهما غربا مع الاتحاد الأوروبـــي، وحســـب بعـــض المحللـــين امتدت السياسات النووية "أكثر في سياسات الطاقة، وبقدر قلق أوروبا، أصبحت أكثر اعتمادا على روسيا (التي تصادف أيضا أن تكون منافسة لإيـــران في الطاقـــة وشريكها النووي) من أجل حساباتها النووية"[1]، وتبقى رغم ذلك إيران ســـادس مورد للاتحاد الأوروبـــي بالغاز[2]، وتكشف إيران من حين لآخر عن جاذبية مميزة لها نحو شرق المتوسط بدعم سوريا وحماس وحزب الله اللبناني، تسعى إيران وهـــي تستعرض توازنها مع إسرائيل إلى البحث عن موطأ قدم لهـــا في البحـــر الأبـــيض المتوسط، إذ عبرت قناة السويس في 22 فبراير 2011 مثلا ســـفينتان عســـكريتان إيرانيتان متوجهتان نحو سوريا، وقد أثار هذا الولوج للمتوسط حفيظة إســـرائيل، وأشار تصريح الأميرال *رستم عبادي* في أغسطس 2010 إلى أن أهمية مثلث الخليج وقناة بنما والمتوسط عبر قناة السويس يتيح لإيران إمكانيات هائلة في رفع تجـــارة الطاقة وحماية المصالح الخاصة بإيران[3]، ولا يشكل هذا الولوج الفريد مـــن نوعـــه لإيران إلى المتوسط مظهرا لقوة عسكرية إيرانية ضاربة بقدر ما هـــو اســـتعراض لنـــزعة إيرانية متزايدة وفي حيازة بعض ميزات القوة في المنطقة، ومنـــها رفعهـــا لشعار غلق مضيق هرمز من حين لآخر، ولا يعبر ذلك عن قوة حقيقية قادرة على قلب معادلات القوة في تلك المنطقة.

يجعل الخوف النووي والتنافس في العقائد الإستراتيجية والعسكرية، منطقـــة المتوسط في قلب سياسات التنافس الإقليمية، حيث إن جوهر الإشـــكالية يتعلـــق بصراع حول توازنات عسكرية إقليمية و– أحيانا – ثنائية، تدفع دول المنطقـــة إلى الانخراط في مواجهات ونـــزاعات متكررة وأحيانا مستمرة، تضـــفي القـــدرات

---

1 أنوشيروان احتشامي، "التأثير السياسي الإيراني في المنطقة الأورومتوسطية"، المتوســـطي 2010، مرجع سابق، ص 32.

2 المرجع نفسه.

3 «The Iranian Navy's Historic Mediterranean Deployment: Timing is everything», Center for Strategic and International Studies, Washington, Mars 21, 2011, Available at: http://csis.org/publication/iranian-navys-historic-mediterranean-deployment-timing-everything

العسكرية والهوية الإستراتيجية الإسرائيلية على هذا الوضع تناقضا متزايدا في شرق المتوسط، وتلتزم تركيا مع الناتو في إطار توازن إستراتيجي، بينما تبقى المنطقة المغاربية عنصرا ضمن الاهتمام الأمني الأوروبي المباشر مع تنافس أمريكي بالخصوص، يثير هذا التنافس نزاعات متتالية تؤثر في استقرار وتمتين التعاون الأورومتوسطي، كما أنها ذات تكاليف مختلفة وباهظة.

ب. أثر التنافس الإستراتيجي في التعاون في الأورومتوسط

انصبت غالبية النقاشات حول عوائق التعاون الأورومتوسطي وإحداث منظمة منسجمة إقليمية في التذكير بمشكلة ذات بعد إستراتيجي: وهي النزاعات في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها وطبيعة الموقف الأوروبي من هذه المشكلة، لا يبدو فصل هذا التفسير ممكنا عن آثار التنافس الجيوإستراتيجي بين الدول، والحسابات المعقدة المرتبطة بتحقيق الأمن العسكري والتوازن الإستراتيجي، وفي الوقت الذي تنخرط فيه دول الضفة الشمالية في آلية صلبة ضمن حلف شمال الأطلسي، فإن دول شرق وجنوب المتوسط تعد أمنها الإستراتيجي هشا، ومن بينها دولة إسرائيل، ويبدو أن الشراكة الأورومتوسطية تعاني من هذا التناقض الصارخ بين سياسات التعاون السوسيواقتصادي والتقني وكذا الأمني أحيانا وبين حسابات الاستقلال الإستراتيجي، الذي يقوم على ترتيبات أمنية وعسكرية دولية، يسعى فيها كل طرف من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى إيجاد أكثر من بديل لأمنه القومي، الذي لا يطمئن إلى الشريك الأوروبي المنقسم في سياساته الخارجية.

تتجلى تداعيات هذه الحسابات في عدة مستويات، مثل مواقف الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من نزاع تركيا بشأن قبرص وبحر إيجه مع اليونان، حيث يدفع هذا الوضع بتركيا نحو تطوير سياسة وإستراتيجية عسكرية مستقلة في المنطقة رغم كونها عضوا في الناتو[1]، ويسري الموقف نفسه مع إسرائيل ومصر والجزائر وكذا المغرب، إذ أظهرت أزمة جزيرة تورا في الحالة الأخيرة التقلب السريع

1 Meliha benli Altunscki, «Turkey as a Mediterranean power»…, op. cit., p. 9.

للسياسة الإسبانية إزاء المغرب، واعتمادها على امتلاك مواقع جيوإستراتيجية رغم صغرها على الساحل المتوسطي للمغرب، تستنفر لها سياسات أمنية وأحيانا عسكرية لا يتحكم فيها الاتحاد الأوروبي الذي يسعى ليكون الطرف الأساسي في السياسات الأورومتوسطية.

يعد تنافر البيئة الجيوإستراتيجية تبريرا دبلوماسيا يقدم غالبا في تفسير الاختلاف الكبير في حيازة أسلحة الدمار الشامل من عدمه، وهو عامل جوهري، ورغم أنه لا يمنع العلاقات الثنائية في المنطقة مع باقي الأطراف، وبالخصوص في المجال التجاري والتقني والاقتصادي، فإنه يدفع نحو الاحتياط الإستراتيجي، ونحو إعاقة فعالية التعاون متعدد الأطراف القائم على آليات من المنظمات الإقليمية المشتركة والسياسات المنسجمة.

يمكن الإشارة أيضا إلى أن التفاعل الناتج عن النزاعات والحروب التي يعرفها شرق المتوسط بالخصوص، له تكلفة باهظة وفي مختلف المجالات، وحسب تقرير نشر تحت إدارة كل من إيلماس فوثالي وسينديب فاسليكير *Illmas futhally* و *Sundeep Wasleker* 2010 بعنوان "تكلفة النزاع في الشرق الأوسط"[1]، ذكر عدة مجالات ذات تكلفة كبيرة للنزاع في الشرق الأوسط، مثل التكلفة الاقتصادية والعسكرية والتكلفة البيئية والاجتماعية والسياسية والتكلفة على الشعب الفلسطيني والتكلفة على المجتمع الدولي[2]، إذ يستعرض التقرير بالأرقام والبيانات مختلف هذه التكاليف على دول المنطقة، مثل الضحايا والميزانيات العسكرية، ويذكر التقرير ما سماه بـ "عسكرة المجتمع" و"عسكرة الشعب"[3]، حيث إن دول المنطقة[4] تعرف تجييشا عسكريا وشبه عسكري يفوق الاتحاد

---

1 نشر هذا التقرير بالانجليزية في العام 2009، ثم أعيد نشره بعد ترجمته إلى الإسبانية، انظر ضمنه التفاصيل.

2 Illmas futhally, Sundeep Wasleker, El coste Del conflicto de Oriente medio, Departement Governacio i Relacions Institucionals, Barcelona, 2010.

3 Ibid., p. 48.

4 الدول الشرق أوسطية التي خصها التقرير بالدراسة هي: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت والأردن وإسرائيل وإيران وقطر وسوريا ومصر.

الأوروبـــي ويفوق بلدا من حجم الهند سكانا، فبالمقارنة بين نسبة سكان الـــدول التي شملها التقرير بالدراسة ونسبة التجييش فيها، يتضـــح الفـــارق الكـــبير مـــع النموذجين المذكورين[1]، وتؤثر هذه الوضعية المستمرة في إضعاف الإرادة المشتركة، وإحداث نوع من التسابق أمام سياسات الأحلاف والمحـــاور الثنائيـــة والثلاثيـــة والرباعية، ولا تتركز سياسة المحاور هذه على المستوى الإقليمي، بل تتعدى ذلـــك إلى مستوى قاري وعالمي، احتد التصنيف على أســـاس أبعـــاد جيوإســـتراتيجية، وجيواقتصادية وجيوثقافية، وعلى أساس الأبعاد الأمنية أيضا، رغم زوال التصنيف الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة، تلقي مثل هذه الوضعية بثقلها علـــى منتديات التعاون الأورومتوسطي، وعلى ضوء هذه الإشكالية المتسمة ليس فقـــط بتناقض الإستراتيجيات الدولية والإقليمية ولكن أيضا بضـــعف التعـــاون المتعـــدد الاتجاهات[2]، يرى المحللون أن العامل الاقتصادي هو "النقطة الأساسية التي تعتمـــد عليها المنظمات من أجل تجاوز مسألة التناقض بين المصـــالح الإســـتراتيجية بـــين أعضائها وتشكيل ساحة إستراتيجية مشتركة وضمان المصالح الإستراتيجية لكـــل دولة عضو، ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا إذا تمت عمليـــة توفيـــق بـــين المصـــالح الإستراتيجية الضرورية لكل دولة على حدة والمصـــلحة العامـــة لجميـــع الـــدول الأعضاء"[3]، ويظهر أن العامل الاقتصادي لم يكـــن المحـــرك الوحيـــد للعلاقـــات الأورومتوطسية رغم أنه ظل العامل المركزي، ولذلك فإن أهمية التفاعلات تتعدى المجال الاقتصادي، الذي لم يستطع الصمود أمام تجاذبات أخرى، جيوإســـتراتيجية وجيوسياسية وجيوثقافية، وأمام حدود حضور المجـــال المتوســـطي في سياســـات الفاعلين المركزيين من دول وغير دول في منطقة المتوسط.

يشكل مسعى لم دول المتوسط مع الاتحاد الأوروبـــي في آلية تكامل ترتكـــز على التجارة، ودون تقديم سياسات اقتصادية شاملة ومشتركة في المتوســـط، مـــع فصل عميق للشؤون الإستراتيجية عن هذه العملية، بمثابة تقديم مساعدة شـــخص على الأكل والشرب وتركه في البرد وتحت المطر، سيفكر هذا الشخص لا محالة في

---

1 Ibid., p. 50.

2 أي التعاون الذي يشمل مختلف الدول ومختلف المجالات في المنطقة الأورومتوسطية.

3 أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 302.

حيازة ما يقيه البرد والمطر بالاعتماد على آخرين وليس على الشخص الذي ساعده في الأكل، شأنها شأن الشؤون الأمنية الإستراتيجية في المتوسط، إذ يعد عرض شراكة تجارية واقتصادية وتقنية -رغم الانتقادات التي سجلت عليها سابقا - دون تقديم أمان أمني وإستراتيجي بمثابة مساعدة شخص دون مساعدته على الوقاية من الأخطار التي يمكن أن تأتي على حياته أو تسبب له أمراضا، والوقاية هنا هي تحقيق نظام يقيم الاعتبار للتقارب الإستراتيجي ومناقشة المشكلات العسكرية وتحديد العلاقات المتوسطية بشأنها، إذ رغم أن الإقليمية المعاصرة تعتمد على الاقتصاد للحد من التناقضات الإستراتيجية التي قد تعرفها ساحات ما، فإنه في حالة المتوسط يعرف المجال مكونات جيوسياسية متعددة وممزقة الهوية الجيوإستراتيجية، وتتفاعل فيها أقوى الآليات السياسة والأمنية مثل الناتو وتتدافع نحوه قوى عالمية، وتؤثر فيه نزاعات تاريخية وطويلة تجتذب أدوارا عالمية، تلتقي فيه شعوب متنوعة سامية وحامية، وتتعاطى فيه المؤسسات الدولية بآليات مختلفة.

نشأت في المتوسط ونتيجة للسياسة الأوروبية القائمة على الشراكة في المتوسط خريطة جيوسياسية مستجدة تحت اسم الأورومتوسط، كان الهدف من تشكيل هذه الخريطة الجيوسياسية إحداث طفرة في التطور الجيوسياسي للاتحاد الأوروبي، يشمل لأول مرة المجال الأوروبي والمجال البحري المتوسطي والمحيط البري لشمال إفريقيا وشرق المتوسط وتركيا، يقوم هذا المجال الجديد المعروف بالأورومتوسط على دمج عناصر مركبة من الشمال وأخرى من الجنوب، كان سيكون المجال الوحيد في العالم الذي يشمل دولا متطورة وأخرى في طريق النمو، دولا ديمقراطية وأخرى ديكتاتورية، دولا مسيحية وأخرى مسلمة، كان هذا الفضاء سيشمل المجالين المسيحي والإسلامي، زيادة على مجال يهودي صغير، كما يشمل فئتين من المهارات والقدرات وثقافات عديدة، لم يكن هذا المجال سهل التحقيق، ولم يثبت نفسه مجالا جيوسياسيا مميزا، كان هذا المجال أكبر مجال للتدخلات الدبلوماسية والعسكرية الخارجية وأضعفت من عناصر التنظير بشأنه، ألقت الضغوط الأمنية والإستراتيجية بثقلها على مسار تشكل هذا المجال، ورغم أننا لا نشجع القول بفشل تشكيل هذا المجال فإن تقييما موضوعيا يتطلب الاعتراف بأهمية وحجم أثر المخاطر الأمنية والعسكرية مقابل حدود السياسات الاقتصادية،

لا تساعد على تشكيل هذا المجال دائرة الحسابات المعقدة، و لم تحرك منــه بعــض الدوافع الدبلوماسية التي سعت إلى تنشيط هذا المجال في عــدة مــرات، كانــت الحسابات الإستراتيجية الناتجة عن وجود نــزاعات طويلة وأثرها في حيازة أسلحة الدمار الشامل، وعناصر التنافس الإستراتيجي مقابل حدود السياسات الاقتصــادية كعناصر أقوى في تحديد الخريطة السياسية في المتوسط.

خاتمة المبحث الأول

تلتقي في المتوسط سياسات عدة فاعلين، غير أن بعضهم لا يتميز بسياسة خاصة في المتوسط، ويبدو أن الفاعلين الذين تمت الإشارة إليهم ضمن هذا المبحث يتقاسمون هذه الخاصية، سواء للبعيدة منها جدا وهي الصين والبرازيل أو القريبة منها – نسبيا – وهي روسيا، أو لتركيا الدولة المتوسطية التي تزداد أهميتها على الأقل لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تنطلق أهم سياسات هؤلاء الفاعلين في المتوسط من تأمين التجارة والنقل عبر البحر الأبيض المتوسط والمتاجرة في السلع (بالنسبة للصين) أو في السلاح (لروسيا) مع الدول المحيطة بالمتوسط.

لا تحوز هذه الدول سياسات إقليمية، غير أن بعضها أكثر فاعلية من الناحية الإستراتيجية والسياسية في المتوسط مثل الحال مع روسيا، بينما يبدو أن الدور الصيني أخذ يتقدم ببطء نحو المنطقة ساعيا وراء التدخل بالشكل الذي يقلق الأوروبيين والأمريكيين، تمت ملاحظة ذلك في الأزمة السورية وكذا في القلق والمعارضة الصينية المعلن عنها بشأن الأزمة الليبية، لم يمنع النزوع التجاري والمواد الخام هذه الدول من التعبير عن مواقف سياسية ساهمت في حلحلة النظرة العالمية إزاء أهمية القوة الأمريكية والأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، ويوحي الوضع المتوسطي بإمكانية بروز خطوط انشقاق بين القوى الناشطة في المنطقة، يبدو أن الاتحاد الأوروبي يشعر بضغوط متزايدة على حدوده وضمن خريطة الأورومتوسط التي لم يفلح في تشكيلها بالشكل المطلوب، عاش في الوقت نفسه الناتو أزمة هوية في المتوسط زادت منها الأزمة السورية، إذ أعادت التساؤل حول جدوى قوته الضاربة إن لم يكن قادرا على حسم الموقف أمام المعارضة الروسية، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت محدودة الاكتراث بالأزمة السورية فإن أثر المعارضة الروسية والصينية كبير في صورهما في عموم منطقة المتوسط.

لم تقم تركيا بأدوار فعالة لتطوير سياستها المتوسطية بشكل متكامل، ومن ثم دعمت نظرات منفصلة إلى مجموعة من الساحات، ورغم أهمية تركيا لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فإن تلك الأهمية مرهونة بمدى بقاء تركيا على اتصال بالمشكلات الثنائية والإقليمية في المتوسط وفي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومدى قدرتها على إظهار مكانتها طرفا قادرا على التعاون في المنطقة.

لا يبدو على هؤلاء الفاعلين أنهم يتنافسون بشدة في المتوسط، فباستثناء تركيا التي تعيش ضغطا جيوسياسيا في المتوسط نتيجة الأدوار الروسية وتقدم مكانة الصين، فإن روسيا والصين والبرازيل لا تتنافس فيما بينها في المتوسط، وهي أقل ما تكون مؤهلة لذلك كونها تستعين بالمتوسط لتوظيف بعض الميزات الإستراتيجية والدبلوماسية العامة، وفي مقابل ذلك، تلقي هذه القوى بضغط متزايد على الفاعل الأوروبي وأعضائه الأساسيين وأيضا على الأدوار الأمريكية في المتوسط، كونها تعمل على التصرف بشكل مختلف عن أمريكا في المنطقة، وتعيش الأطراف الأخيرة على وقع تنافس أكثر انكشافا في المجال المتوسطي لكونه يرتبط بميزاتها الإستراتيجية.

يبدو أن تحليل الأبعاد المرتبطة بالتنافس الجيوإستراتيجي والجيوسياسي والجيواقتصادي في البحر الأبيض المتوسط هي مسألة تخضع لقانون تتابع التفاعلات على رقعة جغرافية، ومن ثم يقتضي مثل هذا الوضع إحداث نوع من التوازن في التحليل بين المقتربات الإقليمية المتوسطية والدولية، يحافظ البحر الأبيض المتوسط على أهمية كونه محورا وممرا في الوقت نفسه نحو محاور أخرى متعددة، محورا لتقاطع حسابات دولية تقليدية وأخرى ناشئة، وممرا نحو القارة الجيوسياسية الأفروأوروآسيوية ونحو غرب آسيا وجنوبها، كما أنه الممر من الشرق نحو أوروبا وإفريقيا والأطلسي أيضا، وممر من الجنوب عبر الصحراء نحو أوروبا.

تساهم هذه الوضعية في إحداث تغييرات متتالية على بعض الأوضاع السياسية، مثل أ – تفعيل السياسات الإقليمية، ب – بتثبيت بعض الإستراتيجيات الشاملة كالسياسة الأوروأطلسية التي "أثمرت" في إدارة الأزمة الليبية، وأحاطت بالتحول السياسي السريع في البحر الأبيض المتوسط المرتبط بانتفاضات عام 2012/2011 في الشريط الجنوبي، ج – تجميد بعض النزاعات للمحافظة على

استمرارها وسائل للمحاسبة إن اقتضى الحال ذلك، د - الحفاظ على المحاور الثنائية والثلاثية والرباعية.

يقع المتوسط ضمن هذا الخليط والمناخ الجيوسياسي، لا يمكن على ما يبدو قراءتها خارجه، كما لا يمكن عزلها عن الاتجاهات العامة للسياسة عبرأطلسية، وانكماش التفاعل الدبلوماسي والإستراتيجي لدول جنوب وشرق المتوسط، إذا ما استثني المحوران التركي والإسرائيلي اللذان هما من صلب هذا الخليط الجيوسياسي والجيوإستراتيجي.

المبحث الثاني

التنافس الإقليمي والثنائي في المتوسط

تترابط السياسات الإقليمية والثنائية المتنافسة في المتوسط مع أهمية الفاعلين المركزيين وغير المركزيين، حيث يساهم هؤلاء في التفاعلات المتوسطية الأساسية إما إيجابا أو سلبا، حسب مصالحهم وتناقض أو تقاطع سياساتهم مع الفاعلين الدوليين ذوي التأثير البارز أو المتزايد أو الناشئ في المنطقة وحسب مجالات التفاعل، حيث تتميز بعض هذه المجالات بأهمية قصوى، يكشف هذا التفاعل على مستويات أساسية الأهمية الإستراتيجية للمتوسط لبعض القوى الإقليمية التي تلعب دورا مركزيا في صياغة السياسات الأورومتوسطية، وردود أفعال بعض الدول الأخرى مثل المغاربية سواء من حيث نهج سياسات تنافسية مكشوفة أو من خلال توظيف علاقاتها لتحقيق مكاسب ذات صلة بمشكلاتها ونزاعاتها، وتميل القوى المتوسطة الحجم في جنوب أوروبا لتنافس محدود أو يتميز بالتردد، ورغم أهمية المتوسط لها فإنه يقع ضمن السياسات الأوروأطلسية أو الأوروبية، ولا تتنافس القوى الأوروبية – الأوروبية بشكل محتدم حول المتوسط إذا ما استثني التنافس الفرنسي الألماني، ويفسر هذا الوضع أيضا أن ضغوط التنافس الدولي حول المتوسط هي أقوى أثرا في الساحة المتوسطية.

1. التنافس حول السياسات الأورومتوسطية

تتجلى حدود التعاون الإقليمي الأورومتوسطي في التنافس بين فاعلين إقليميين، وهم في الغالب من الدول، حول امتلاك أو تحقيق مصالح أكبر من الأخرى، ويقع التنافس الألماني الفرنسي ضمن السياسات المؤثرة في مسار الأورومتوسط، إذ لا تنجذب ألمانيا انجذاب فرنسا نفسه إلى المجال المتوسطي، سوى أن ألمانيا لا تسمح بتطور أي سياسات في المتوسط بمعزل عنها، تتفاعل الدول في

جنوب المتوسط باعتبارها معنية بهذا التنافس في شكل ردود أفعال استباقية، وبعضها متغافلة، وكان المغرب والجزائر من بين الدول التي تنهج نزعة تنافسية إزاء التنافس المتوسطي وأحيانا توظف ذلك في علاقاتها مع جيرانها من أوروبا الجنوبية، ويفترض انخراط ليبيا في الشراكة الأورومتوسطية كدولة جديدة بحاجة إلى الدعم والمساندة بعد الأزمة، كما يفترض ألا تبقى دول جنوب وشرق المتوسط في موقع الدول الصغيرة، إذ لم يسبق أن عبرت عن سياسة متكاملة لتصورها الجيوسياسي للأورومتوسط.

أ. التنافس المركزي بين ألمانيا وفرنسا

يدفع التنافس بين فاعلين مركزيين بالدول الثانوية للنظر إلى التعاون الأورومتوسطي على أنه آلية لتحقيق النفوذ، وكان التنافس الفرنسي الألماني أبرز أشكال التنافس في الأورومتوسط، وربما التنافس الوحيد الذي ينصب حول مشكلات أورومتوسطية، مثل الرفض الألماني إزاء إحداث منظمة إقليمية متوسطية تجمع بلدانا من الضفتين وتستثني ألمانيا، ورغم التوافق بين البلدين في إحداث صيغة الاتحاد من أجل المتوسط كحلقة ضمن مسلسل برشلونة بعد الاقتراح الفرنسي في إحداث آلية تجمع دول مشاطئة للبحر، فإن ألمانيا "ظلت تعد السياسة الأوروبية للجوار هي الإطار اللازم لتنظيم العلاقات مع بلدان الجوار، وتتجاهل الاتحاد من أجل المتوسط، في مقابل ذلك ترى فرنسا السياسة الأوروبية للجوار سياسة ثانوية في التمويل للمبادرات الوطنية الفرنسية"[1]، وعادة "يفسر موقف ألمانيا القوي ضد الاتحاد من أجل المتوسط بقيادة فرنسا ولصالح الحفاظ على عملية برشلونة وتدعيمها على نطاق واسع، باعتبار الموقف الألماني مشاركة أكبر لألمانيا في السياسات الأورومتوسطية"[2].

---

1 Almut Moller, L'Allemand Face au printemps arabe, Note du comité d'études des relations franco-allemandes, IFRI, IFRI, Paris, Juillet 2011, p. 16.

2 توبياس شوميشار، "ألمانيا: قوة فاعلة في البحر الأبيض المتوسط"، المتوسطي 2009، (المعهد الأوروبي للمتوسط)، ترجمة مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ص 183، جاهز على الرابط الإلكتروني للمعهد الأوروبي للمتوسط، وتم الاطلاع عليه في 20-12-2011:

http://www.iemed.org/actualitat-fr/noticies/lanuari-iemed-de-la-mediterrania-tambe-en-arab

تتمتع ألمانيا بانفتاح جيوسياسي حيوي على الشمال ودول البلطيق والـدول الإسكندنافية، وتستفيد من حيويتها التقليدية[1] في وسط وشرق أوروبا وازدياد أهمية ألمانيا لدى دول أوروبا المتوسطية مع الأزمات المالية والاقتصادية التي مست منطقة اليورو عام 2010، حيث تدخلت ألمانيا بقوة في اليونان وكذا في إيطاليا وإسبانيا، وعبرت ألمانيا على نهج سياسة قوية قوامها الحفاظ على منطقة اليورو ومناقشة مستقبل تعميق التكامل الأوروبي، ويجعلها هذا الوضع بلدا قادرا على التأثير ليس فقط في دول الاتحاد الأوروبي ولكن في مختلف الاتجاهات الجغرافية لأوروبا شمالا وشرقا وجنوبا، وأمام اتفاق النخبة الألمانية بأن المتوسط لا يشكل إقليما متجانسا، تختار ألمانيا تعميق التعاون الثنائي مع هذه البلدان، وهي عموما ضمن الشركاء الأربعة الأساسيين لكل دول جنوب المتوسط[2]، ظلت ألمانيا رغم انكماشها الإستراتيجي تهتم بنقط التوتر في المنطقة المتوسطية: النزاع العربي – الإسرائيلي، والتطورات السياسية في تركيا والنزاع الكردي، والأزمة الجزائرية وقبلها حرب الخليج، و"التطرف الإسلامي"، وضغوط الهجرة. ودعمت ألمانيا منذ أواخر العام 1994 سياسة متوسطية أوروبية[3]، ورغم أهمية الحضور الألماني في منطقة المتوسط فإن حضورها هذا يعتقد أحيانا أنه مرتبط بحمولة علاقتها المتميزة مع إسرائيل التي تتجاوز الإطار الثنائي: "وأما ألمانيا فإن أصل المعضلة التقليدية لسياستها في الشرق الأوسط هو التوتر الثابت بين المصالح الاقتصادية التي تدفعها إلى تطوير وتكثيف مبادلاتها مع العالم العربي والإسلامي، ومن جهة أخرى، ثقل الماضي الذي لم يتم تجاوزه ويضمن أولوية العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل مقارنة بالعلاقات مع العالم العربي والإسلامي"[4].

---

1 نشير إلى أن ألمانيا كانت لها أطماع تاريخية في المتوسط – مثلا – في المغرب مع مطلع القرن العشرين، إذ كانت القوة المنافسة لفرنسا في بسط السيطرة على المغرب، وحازت ألمانيا مكانة تقليدية في البلقان، كما حاز حكم فرانكو في إسبانيا بدعم ألمانيا إثر الحرب الأهلية في إسبانيا بين 1933 و1939، تحالفت إيطاليا في عهد موسوليني مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

2 المرجع نفسه، ص ص 183–184.

3 Joashim Schild, «L’Allemand entre l’est et le sud», in politiques méditerranéennes…, op. cit., p. 178.

4 Ibid., p. 179.

كانت هذه المعادلة واضحة في التصويت حول العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو)، حيث صوتت ألمانيا ضد المشروع، بينما صوتت فرنسا لصالح عضوية فلسطين، تساعد هذه الوضعية الانقسامية داخل الاتحاد الأوروبي على إعاقة سياسة الاتحاد إزاء الأزمات الأكثر أهمية، وحدث التباعد نفسه بين ألمانيا وفرنسا في التعاطي مع الأزمة الليبية، وقد انتقد جناح من الدبلوماسيين والمتتبعين الألمان امتناع ألمانيا عن التصويت لصالح القرار 1973 المتعلق بحماية المدنيين وإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا في الوقت الذي تحملت فيه فرنسا مسؤولية كبيرة في إدارة هذه الأزمة، وهي كانت تهدف إلى امتلاك التأثير مستقبلا في المتوسط[1]، تحد هذه الوضعية حول مقاربة الأزمات والمشكلات في جنوب وشرق المتوسط من مقاربة منسجمة ومتكاملة للشركاء الأوروبيين، بسبب تناقضات جيوإستراتيجية في النظر إلى المنطقة.

تولي ألمانيا اهتماما بتطوير التعاون مع المنطقة من خلال انخراطها في الشراكة الأورومتوسطية، حيث تعد مثلا من بين أهم ممولي المؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات، ولعدة مشاريع أورومتوسطية، ومن جهة أخرى تتدخل ألمانيا من خلال سياستها الخاصة في التعاون، وعن طريق آليات ألمانية مثل المنظمة الأورومتوسطية للتعاون والتنمية التي تتدخل في جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية، وعن طريق عدة آليات مدنية أخرى تعنى بالبحوث والدراسات وتتبع وتشجيع الإصلاحات في المنطقة، مثل مؤسسة هانس سايدل التي تنشط في شمال إفريقيا ومؤسسة فريدريك إيبرت التي تعمل بالشرق الأوسط وغيرهما.

يجعل هذا التنافس بين بلدين محركين للاتحاد الأوروبي من تطوير السياسة الأورومتوسطية موضوعا لحسابات جيوسياسية معقدة، حيث ترى فيها ألمانيا رغبة فرنسية في توسيع نفوذها بالاستعانة بالاتحاد الأوروبي، وترى فيها فرنسا قلة اهتمام ألمانيا التي تركز اهتمامها في البلطيق حيث تقود تجمعا لدول البلطيق، وفي أوروبا الوسطى والشرقية، يعني ذلك ضمنيا توسيع المجال الحيوي لألمانيا، الذي ظهر جليا في دعمها انضمام تلك الدول إلى الناتو وإلى الاتحاد الأوروبي إثر انفكاكها من السيطرة السوفياتية، مقابل ما شاب الموقف الفرنسي من تحفظ

1 Alumet Moller, op. cit., p. 13.

بشأنها، وتميل ألمانيا التي ترتبط بروسيا بعلاقات وثيقة ناتجة عن أهمية الاستهلاك الألماني من الغاز الروسي إلى الاعتناء أكثر بالمجال الأوروبي الروسي، لقد عكست أزمة منطقة اليورو عام 2010 نزعة جديدة لألمانيا التي أظهرت نشاطا كبيرا على مساعدة الدول الأوروبية المتوسطية، تؤكد هذه الوضعية المستجدة أهمية ألمانيا وفرنسا معا في تأطير التكامل الأوروبي وكسب هذه الدول التي ترتبط مباشرة بالساحة المتوسطية البحرية ولها علاقات مميزة اقتصادية وثقافية وأمنية مع دول جنوب وشرق المتوسط.

ترتبط ألمانيا بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، التي تبيع لها مرارا سلعا عسكرية متطورة مثل الغواصات الألمانية، وتستعين ألمانيا في الوقت نفسه بدبلوماسية عامة ناعمة مع المنطقة المتوسطية والمنطقة العربية، إذ تميل إلى اعتماد علاقات مستجدة ومتطورة في مجالات الطاقات المتجددة والتكنولوجيا العالية، ورغم وجود هجرة متوسطية لا بأس بها في ألمانيا ومرشحة للتطور وتحولها إلى أقلية مسلمة فإن اللغة والثقافة الألمانيتين لا تحظيان بانتشار كبير في الأوساط الثقافية والأكاديمية والعلمية، يلقي هذا الوضع بصعوبات حقيقية في التواصل الذي من شأنه فتح حوار حول الأدوار الألمانية في البحر الأبيض المتوسط، وتكتفي ألمانيا بسياسات الاتحاد الأوروبي في دعم مكانتها المتوسطية، ولم يسبق لألمانيا أن قادت أو دعمت هندسة متوسطية أو أورومتوسطية خارج الاتحاد الأوروبي، إذ تميل ألمانيا إلى عمل متعدد الأطراف يقوده الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة، وتنظر إلى الشراكة الأورومتوسطية على أنها مركز علاقات الاتحاد الأوروبي مع المجال المتوسطي.

ب. التنافس المغاربي – المغاربي

يؤثر التنافس المغاربي بدوره في سير السياسات الإقليمية الأوروبية أو الأطلسية في المتوسط الغربي خصوصا، ورغم أن تنافس هذه الدول ليس في حجم التأثير الشامل في هذه السياسات فإنه على الأقل يحدث أثرا في مسار الشراكة الأورومتوسطية، إذ لا تجد البيئة الملائمة لتمتينها وتطويرها وجعل هذه الدول الأخيرة معنية بتطورها، تتخذ بعض الدول المغاربية من بعض هذه السياسات مجالا دبلوماسيا لكسب بعض الفوائد ليس إزاء الاتحاد الأوروبي فقط، ولكن

إزاء بعضها الآخر مثل الحال في السياسة الأوروبية للجوار التي يجد فيها المغرب آلية لإظهار ارتباطه التقليدي مع الاتحاد الأوروبـــي، ويتصرف كل بلـــد مغاربــــــي منفردا في هذه السياسات، يبدو المغرب وأيضا تونس، البلـــدين الأكثـــر حماســـا للتكامل مع الاتحاد الأوروبـــي ومع الشراكة الأورومتوسطية، تنتقد أطراف إقليمية باستمرار الجمود المغاربـــي وغياب التنسيق المغاربـــي في السياسات مع الاتحــاد الأوروبـــي، إذ يؤثر ذلك الوضـــع في عمـــوم التشـــكل الجيوسياســـي لمنطقـــة الأورومتوسط، تم تضمين اتفاقيات التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبــــــي وهـــذه الدول بندا يتعلق بتشجيع الاندماج المغاربـــي.

تستخدم الدول المغاربية هذه الحسابات التنافسية مع أطراف أخرى من غـــير الأوروأطلسية، مثل الحال مع روسيا التي تحافظ معهـــا الجزائـــر علـــى علاقـــات دبلوماسية اقتصادية وعسكرية جيدة، يسعى المغرب إلى مستوى محترم من العلاقات مع روسيا للحفاظ على توازن مغاربـــي فيما يتعلق بنـــزاع الصـــحراء الغربيـــة، قامت ليبيا في عهد القذافي بالسياسة نفسها إزاء روسيا، إذ كانـــت بائعـــا هامـــا للسلاح للجزائر وليبيا معا، بينما يميل المغرب في صفقاته إلى الولايـــات المتحـــدة وفرنسا، ويحافظ على مستوى من المقتنيات من روسيا، اشترى في الفترة بين 2002 و2005 حوالي 200 مليون دولار من السلاح من روسيا، لكن هـــذه الأخـــيرة لم تكن ضمن الصفقات الكبيرة التي أبرمها المغرب في الفترة ما بـــين 2006 و2009، اشترى من الولايات المتحدة الأمريكية 2.5 مليار دولار من الأسلحة ومليار دولار من أوروبا الغربية، اشترت الجزائر 5.7 مليارات دولار من روسيا و600 مليـــون دولار من أوروبا الغربية في هذه الفترة نفسها، اشترت ليبيا أهم السلع العســـكرية من أوروبا الغربية[1] بعد أن عرفت علاقاتها مع أوروبا تطبيعا، كما كانت الصـــين ضمن قائمة المزودين للبلدين بالسلاح، يظهر أن إبرام صفقات التسلح هذه تـــأتي ضمن كسب علاقات جدية مع كبار بائعي السلاح في العالم الذين هم أيضا دول مؤثرة في المؤسسات الدولية التي يحتكم إليها الأطراف بشأن نـــــزاع الصـــحراء الغربية، لا يتعلق شراء السلاح بإحداث توازن أو بتحديث الجيـــوش أو تطـــوير

---

1 ذكرت هذه الأرقام من البيان الوارد في التقرير الآتي:
Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, op. cit., p. 32.

الآليات العسكرية للبلد فقط، ولكن أيضا بتطوير تجارة مع هذه البلـدان تساعد على نسج العلاقات واستثمارها في شؤون أخرى، يقابل هـذه الصفقات مثلا المساعدات التي يحصل عليها المغرب من واشنطن في المجال الأمني والعسكري، أو تلك التي تقدمها للجزائر – رغم قلتها – مقابل الانخراط في عمليات تنشيط محاربة الإرهاب عبر الصحراء والساحل، وكما سبقت الإشارة في الفقرات الأخيرة من المبحث الأول من هذا الفصل، تحدث الإستراتيجيات الأمنية والعسكرية أثرا حاسما في مسار منطقة الأورومتوسط وتشكلها، تساهم في إنتاج نوعية ردود الأفعال إزاء السياسات الأوروبية التي يرى بعض الأطراف أن تطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبي دون الطرف الآخر سيجعله يكسب وضعا أفضل إزاء مشكلات أخرى جيوإستراتيجية.

تشترك الجزائر مع روسيا في ميزة أخرى إزاء الاتحاد الأوروبي كونهما البائعين الكبيرين للغاز الطبيعي لهذا الاتحاد، تعد الدول المغاربية لروسيا أرضية للولوج لإفريقيا إذا ما سعت إلى ذلك، كما ترى الصين في هذه الدول الجزء البحري من إفريقيا الذي يتيح لها الولوج لإفريقيا من البحر الأبيض المتوسط أو بالدوران حولها عبر الأطلسي، يعني الوصول للساحة المغاربية وصولا لساحة برية – صحراوية ترتبط أيضا بالتفرعات الأمنية الناتجة عن تقاطع إفريقيا جنوب الصحراء وإفريقيا الغربية والشمالية، تتقاطع في هذه المنطقة مصالح المتنافسين الدوليين مع تنافس القوى الأوروأطلسية، يشكل المجال المغاربي الصحراوي للاتحاد الأوروبي مجالا متصلا وغير منفصل مع التعاون الأورومتوسطي بالخصوص في الشؤون الأمنية منه والطاقية التي يمكن أن تزداد أهمية.

توظف الدول المغاربية الشراكة الأورومتوسطية ميزة لكسب وضعيات أفضل لدى الاتحاد الأوروبي، كان المغرب وتونس أسبق إلى القبول بهذه السياسات مع إبرام اتفاقيات التبادل الحر وخطط العمل مقابل حصول المغرب على وضع متقدم بنهجه شعار الإصلاحات، ورغم تباطؤ الجزائر في تعاطيها مع السياسات الأورومتوسطية فإنها ترى في الاتحاد الأوروبي شريكا أساسيا لها، ترتبط بعض التحفظات التي تبديها الجزائر أحيانا بثقافتها السياسية الموروثة عن مرحلة الاستقلال، ظلت الجزائر مواكبة لكل الأنشطة الأورومتوسطية رغم إظهار بعض

الميزات المتمنعة أحيانا شأن انتقادها وعدم تحمسها للاتحاد من أجـــل المتوســـط، تفضل الجزائر التي لم تكشف عن نـــزعة أورومتوسطية شاملة وواضحة بمســـايرة المسار إلى حين بلوغ نتائجه الأخيرة، وعندما تنتقد الجزائر بعض الحوارات مثـــل الحوار المتوسطي للناتو فهي لا تقاطعه بل تنخرط فيه وتعمل للاستفادة منه.

يشكل المجال الجيوإستراتيجي لكل من المغرب والجزائر وإسبانيا عقدة التنافس في أقصى غرب المتوسط، إذ ينظر كل بلد من هذه الثلاثة إلى الآخر بغـــيرة غـــير مفهومة لدى الآخر، يغار المغرب من الجزائر الكبيرة مساحة التي تدعم في الوقـــت نفسه جبهة البوليساريو التي إذا ما نجحت ستحد من حجم المغرب، ستجعل هـــذا الأخير بلدا مجهريا على الخريطة، وتغار الجزائر من الميزات البحرية للمغرب ومـــن تقاليد الدولة فيه، إذ لم يخضع للخلافة العثمانية شأن الجزائر و لم يخضع لاســـتعمار مبكر، تولد هذه الخاصية التاريخية النفسية عنفوانا ونـــزوعا شـــبابيا في السياســـة الجزائرية، فيما أحدثت في المغرب نـــزعات باردة وبعضها انتـــهازي ووصـــولي[1] ظهرت بدايتها الأولى في التعاطي مع الاستعمار الفرنسي من طرف نخبة الحركـــة الوطنية التي تفاوضت عن المغرب الفرنسي دون باقي الأجزاء، تتوجس إسبانيا من منازعاتها في مجالها البحري مقابل هواجسها من معارضة استمرارها في الســـواحل المتوسطية الجنوبية، وتشكل إدارة المشـــكلات الجيوإســـتراتيجية العامـــة وإدارة الجيوسياسية الداخلية لكل بلد من هذه العناصر الثلاثة الأساسية في الحفاظ علـــى توازنها الإقليمي، تتميز إسبانيا بشكل إدارة مجالها الجيوسياسي الداخلي المتنـــوع، وهو له أثر واضح في الساحات الداخلية لهذه البلدان التي لا يمكن أن تتنكر لتنوعها اللغوي الداخلي.

لا تنطلق الدول المغاربية من أرضية مصممة للتنافس في المتوسط، كمـــا أنهـــا لا تحوز عن أي أرضية للتعاون الإقليمي رغم الدعاوى الكثيرة والمتنوعـــة لهـــا لتنشـــيط

1 يمكن ملاحظة ردود الأفعال في سلوك البلدين في إغلاق الحدود عام 1994 بعـــد اتهـــام المغرب للجزائر بتورطها في أحداث فندق إيسني في مراكش، بوجود مجموعة أشـــخاص اتهموا بالإرهاب، وقد كان قرار المغرب الانفرادي غير معقـــول، ولا يســـتند إلى أيـــة أدلة، وهو قرار مزاجي ناتج عن تركز القرار وارتباطه بوزارة الداخلية والقصر آنذاك، ولا يفوت الجزائر من جهتها التعبير عن مواقف اندفاعية وبعضها ذو طابع مؤثر إزاء المغرب مثل تأييد إسبانيا في أزمة جزيرة تورا.

التكامل المغاربـــي، لا تحوز هذه الدول القدرات اللازمـــة لتقـــديم فوائـــد كـــبيرة للمتحالفين معها، مع استثناء بعض الموارد الطبيعية مثل الموارد الغازيـــة أو البحريـــة، وتقدم بديلا لذلك بعض ميزات التعاون الأمنية والنشاطات الدولية والإقليمية، تلعـــب هذه الدول مع الاتحاد الأوروبـــي على بعض الخيارات الأخرى مثل دورها في الحـــد من الهجرة نحو أوروبا أو في مكافحة التهريب الدولي عبر غرب إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بما فيه تجارة الكوكايين، أو الاتجار في مواد أخرى، تقع هذه العناصر ضـــمن مجالات التنافس الإقليمي والثنائي في كسب بعض ميزات التعاون، ويحدث قلقا متبادلا بين البلدان المغاربية المجاورة، إذ إن تجارة الكوكايين لم تعد مشكلة أوروبية بـــل أيضـــا مشكلة مغاربية نتيجة ظهور شبكات التجارة في هذه المواد وتزايد نسب استهلاكها في هذه البلدان، كما أصبحت الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء بدورها علـــى علاقـــة بتجارة الكوكايين ونقلها، كما أصبحت آثارها شاملة في هذه البلدان، ولم يعد القول بأن هذه المشكلات أوروبية مجديا بل أصبحت مشكلات هذه الأطراف مجتمعة.

يبدو أن التنافس المغاربـــي لا يقوم على توجهات جيوسياسية عامة إزاء المتوسط وإزاء الاتحاد الأوروبـــي، كما لا يستند إلى تفسير للمجالات الجيوسياسية المتوسطية، ومن ثم هو يستند إلى حسابات محدودة وصغيرة، وليس إلى خطط لسير العلاقـــات في المتوسط، أو في السياسة الأورومتوسطية، لا تقوم الجامعة العربية بدورها عن أية ميزات من هذا النوع، يبدو أن هذه الدول ستكون في حاجة لوقت أطول لتحديـــد بعـــض سياساتها إزاء الاتحاد الأوروبـــي، وفي تحديد أشكال التعاون ومجـــالات التكامـــل في المتوسط، وسيساعد ولا شك التكامل المغاربـــي على ذلك.

2. السياسات الثنائية لدول جنوب أوروبا إزاء المتوسط

تنهج بعض الدول في المنطقة سياسات متوسطية غير واضحة المعالم وليســـت شاملة، وهذا يعود من جهة لحجم تلك الدول التي لـــيس في مقـــدورها بلـــورة سياسات إقليمية، ومن جهة ثانية لنظرتها إلى المتوسط كموضوع لسياسات قطاعية معينة، ويمكن أن نذكر من بين هذه الدول إيطاليا واليونان وإسبانيا، كما يمكـــن بالإضافة إليها ذكر بعض الدول التي تعتمد علاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبـــــي كأحد خياراتها الإستراتيجية، مثل مصر والمغرب والجزائر.

أ. دول جنوب أوروبا الثلاث

تمارس دول كاليونان وإيطاليا وإسبانيا سياسات متوسطية مستقلة بعضها عن بعض، ورغم الأهمية الحيوية لهذه الدول في التعاون الأورومتوسطي وبالنظر لانتمائها الجغرافي ولأدوارها التاريخية في البحر الأبيض المتوسط ولأهميتها كأعضاء مؤثرين في سياسات الاتحاد الأوروبي فإن سياساتها تجاه إقليم المتوسط ذات أثر حقيقي وإستراتيجي، ومن ثم فإن موقع المتوسط في سياسات هذه الدول يمكن أن يؤثر في تدعيم السياسات الإقليمية الأورومتوسطية أو في اتجاه معاكس لذلك.

ينطلق كل بلد من هذه البلدان الثلاثة من عناصر مشتركة وأخرى انفرادية للعناصر المشتركة يمكن ذكر:

- حتمية الجوار الجغرافي.
- حاجاتها من الطاقة.
- صادراتها نحو المنطقة.
- تدفقات المهاجرين.

أما العناصر الانفرادية فيمكن ذكر ما يميز كل بلد من هذه البلدان الثلاثة عن الآخر في علاقاته الدبلوماسية والإستراتيجية مع جيرانه:

- إسبانيا مع المغرب والجزائر.
- إيطاليا مع تونس وليبيا والجزائر.
- اليونان مع تركيا وجمهورية قبرص.

يمكن ملاحظة مستوى التفاعلات التاريخية في هذه العلاقات الثنائية أو الثلاثية، التي تتخذ أحيانا شكل محاور وتحالفات، مثل: أ - اليونان+ جمهورية قبرص[1] (القبارصة اليونانيون) في مقابل تركيا والقبارصة الأتراك، ثم استعمال

---

1 لا تعترف الأمم المتحدة سوى بجمهورية قبرص واحدة التي يمثلها حاليا القسم الجنوبي من قبرص، بينما تعترض تركيا على هذا الاعتراف، وتدافع عن وضع خاص بالقبارصة الأتراك شمال قبرص، باعترافها بجمهورية شمال قبرص، ويعد ضم جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي خطوة جيوإستراتيجية أتاحت للاتحاد ضمان موقع متقدم على مشارف الشرق الأوسط ومراقبة أهم محاور القارة الأفروأوروآسيوية.

إسرائيل ورقة إضافية للمناورة من أحد الطرفين. ب – إسبانيا+الجزائر في مقابل المغرب، كما حدث في أزمة جزيرة تورا[1] بين إسبانيا والمغرب. ج – إيطاليا+ ليبيا+ تونس+مالطا للتعاون في مجال مكافحة الهجرة.

يتضح أن هذه الدول ليست مؤهلة منفردة للعب دور أكبر من حجمها في التعاون الأورومتوسطي بقدر ما تهيمن عليها اللعبة الثنائية أو الثلاثية مع الدول المجاورة، أي أن التقارب بين عضوين أو ثلاثة يفرض استبعادا لطرف ثالث أو رابع، ومن ثم يتضح دورها أكثر من خلال الاصطفاف داخل الاتحاد الأوروبي إلى جانب دعم هذه السياسة أو تلك، ورغم ارتباطها بمصالح كبرى مع الدول المجاورة، فإنها ليس لها مصالح مع كل المنطقة، يضاف إلى هذه العناصر كون هذه الدول تعرضت لأزمة مالية واقتصادية منذ العام 2008 وبلغت أوجها في العام 2011 بتهديد استقرار منطقة اليورو، صادفت هذه الأزمة التحول الجيوسياسي في جنوب المتوسط، ومن ثم وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام أزمتين، أزمة داخلية مالية واقتصادية وأزمة إقليمية جيوسياسية.

ب. الدائرة المتوسطية خارج الدوائر الأخرى

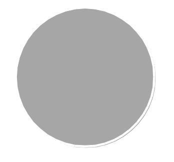
تتميز الدول المتوسطية الثلاث على الضفة الشمالية للمتوسط، وهي إسبانيا وإيطاليا واليونان، بتقاسم خاصية مشتركة إزاء المجال المتوسطي، وهي أن دائرة المتوسط هي الدائرة الأقل أهمية ضمن دوائر أخرى أكثر إستراتيجية، (أنظر

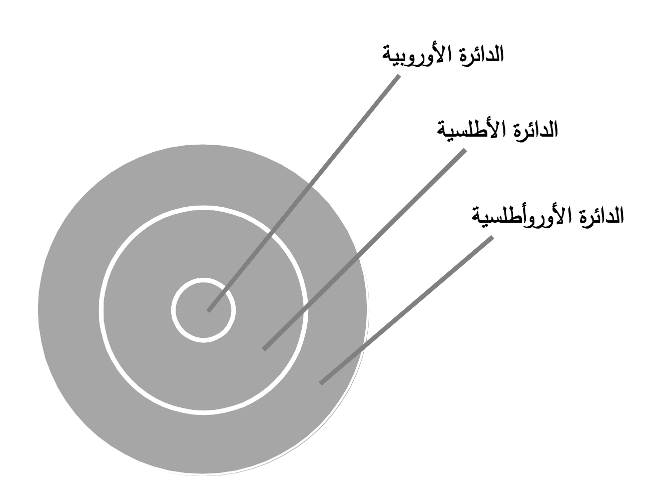
---

1 جزيرة صغيرة، مساحتها حوالي 14 هكتارا على الساحل المتوسطي للمغرب بين مدينتي طنجة وسبتة، تقع على بعد 200 متر من الشواطئ المغربية، واستعمرتها إسبانيا منذ العام 1808 في إطار سياسة تنافس أوروبي على المنطقة،كما استعمرت عدة جزر أخرى في تواريخ متقاربة،اندلعت بشأن هذه الجزيرة أزمة حقيقية بين المغرب وإسبانيا، وذلك إثر إنزال المغرب لعدد من أفراد القوات المسلحة الملكية عليها عام 2002، واعتبرت الجزائر أن هذه الجزيرة التي تقع على بعد 200 متر عن الإقليم البري المغربي ملكا إسبانيا، كما دعم موقف الاتحاد الأوروبي إسبانيا، بينما كان الموقف الفرنسي في صالح المغرب – نسبيا –، وأظهرت هذه الأزمة حساسية علاقات المغرب مع جيرانه، ومن جهة أخرى أظهرت أن الساحل المتوسطي الذي يضم عددا من الجزر والثغور تحت السيطرة الإسبانية يقع ضمن مناطق الضغط الجيوسياسي.

الرسم 1)، فهذه الدول انضمت مبكرا للشراكة عبرأطلسية التي جسدها حلف الشمال الأطلسي، ثم انخرطت إيطاليا في الاتحاد الأوروبي عضوا مؤسسا، ثم اليونان وإسبانيا عضوين منضمين، وتعد كل من اليونان وإيطاليا بمثابة الهوية التاريخية للاتحاد الأوروبي التي تجد جذورها في البحر الأبيض المتوسط، يتضح إذن أن الدائرتين الأطلسية والأوروبية مرتبطتان وصلبتان مقابل الدائرة المتوسطية التي تقع خارج هذا الارتباط، ومن ثمت هي دائرة تأثير لهاتين الدائرتين وتتقاطع فيها هاتان السياستان، وتوظيف في الحالات القصوى السياسة الأوروأطلسية أداة للأولى والثانية، كما كان الشأن مع الأزمة الليبية للعام 2011.

الرسم (3) الدائرة المتوسطية خارج الدائرتين الأوروبية والأطلسية والدائرة الأوروأطلسية





المصدر: إعداد الكاتب.

تحيل الأطلسية إلى المجال السياسي الممتد من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، بينما تحيل الأوروأطلسية إلى الرابطة الناشئة في إطار الناتو بين أطراف المجال الأطلسي، إذا كان البحر الأبيض المتوسط هو مجال الجوار الجغرافيا الحتمية، فإن الدوائر الأخرى هي بمثابة انتماءات للهويات الثقافية (الاتحاد الأوروبي)، والإستراتيجية (الأطلسية) والجيوإستراتيجية (الأوروأطلسية)، وإذا كانت الدوائر الأخرى ذات التزامات متبادلة فإن الدائرة المتوسطية هي مجال للسياسات الأحادية، تعرف هذه الدول سياسات خارجية متقلبة إزاء المتوسط، حسب أهمية حضور هذا الفضاء في سياسات الحكومة التي تتعاقب على الحكم، بينما تتميز أهمية المجالات الأخرى بالثبات بالنظر لكونها مجالات للانتماء الهوياتي والجيوإستراتيجي، فـ "إيطاليا القوة الإقليمية المتوسطية"[1]، يعد المتوسط الفضاء الطبيعي والتقليدي لسياستها، غير أن عددا من الملاحظين بينوا أن السياسة الخارجية الإيطالية في عهد برلسكوني تحركت للتوفيق في التوازن التقليدي بين أسسها التاريخية وبعدها الأطلسي والحماية الأوروبية، وتقوية علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ويذكر فالتير كورالوزو *Valter Coralluzo* عدة "خطايا مميتة" في السياسة المتوسطية لإيطاليا منها:

- ضعف أوروبي على نحو متزايد.
- الانتهازية الأطلسية، تتمثل في أن إيطاليا لا تنسجم مع السياسات نفسها الأمريكية في المتوسط والشرق الأوسط، ما يؤدي بها أحيانا للاحتكاك والخلاف مع واشنطن، وأحيانا تقوم بمبادرات مستقلة ولا تخضع للمعايير التقليدية المشتركة، وهذا يجعل إيطاليا أحيانا في موقع الريبة.
- التوافق الثنائي المفرط، إذ تعتمد إيطاليا بشكل أكبر على علاقاتها الثنائية في المنطقة.
- عدم وجود إستراتيجية متماسكة.
- أولوية السياسة الداخلية.

---

1 Valter Coralluzo, «Italy's Mediterranean policy from a transatlantic perspective», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean…, op. cit., p. 59.

2 Ibid., p. 42.

- الإكثار من الخطابات Rhetoric، من قبيل الحديث في عهد برلسكوني عن برنامج مارشال خاص بفلسطين[1].

يمكن ملاحظة ملامح هذه السياسة في تفاعل الدبلوماسية الإيطالية مع تداعيات الانتفاضات في شمال إفريقيا، حيث رغم تحفظها إزاء الحملة العسكرية إزاء ليبيا وإزاء إجراءات الاتحاد الأوروبي بتجميد أصول ليبية واتخاذ عقوبات إزاءها، فإن إيطاليا انضمت أخيرا إلى التحالف الذي قادته فرنسا والمملكة المتحدة إزاء هذه الأزمة وإلى سياسات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ولم تستطع إيطاليا لعب دور ريادي أو كطرف في مقدمة السياسة الأوروأطلسية في الأزمة الليبية للعام 2011 رغم العلاقات التقليدية الإيطالية الليبية.

تأثر اليونان بدوره بنوعين من التأثيرات في علاقته بالتحول الجيوسياسي الناتج عن الانتفاضات في جنوب وشرق المتوسط:

- تأثيرات مباشرة: استقبال اللاجئين من بلدان شمال إفريقيا وانقطاع الطاقة.
- وتأثيرات بعيدة المدى: إمكانية تغيير في البيئة الأمنية الإقليمية، طبيعة النظم السياسية الجديدة واستقرارها، نتائج العلاقات بين الغرب والعالم العربي، تأثر أسعار النفط، السياسات عبر أطلسية إزاء المنطقة[2].

ويركز اليونان سياساته المتوسطية في شرق المتوسط، وينهج لهذا الغرض سياسة إزاء إسرائيل ترتكز على عنصرين، أولهما: حاجة اليونان العاجلة لاكتساب دور في الجوار الجنوبي، وثانيهما: مشكلات اليونان العديدة مع أنقرة وهذه الأخيرة مع إسرائيل، مما أدى إلى تقارب اليونان مع إسرائيل[3]، وهو بذلك أسلوب اللعبة الثلاثية التي تستعملها غالبية الدول المتوسطية المتوسطة القوية إقليميا.

تقود إسبانيا كما سبقت الإشارة في المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا الكتاب سياسة متوسطية تقوم على كونها بلدا مدافعا عن إستراتيجية متوسطية داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا تنافسية مع بلدان جنوب المتوسط،

---

1 See the detail in Valter Coralluzo, op. cit., pp. 54-58.

2 Thanos Dokos, «The evolving Mediterranean perspective of Greece in the transatlantic context», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean…, op. cit., p. 32.

3 Ibid., p. 24.

بالخصوص في تصدير بعض المواد المتشابهة، أو للمحافظة على القـــوة التفاوضـــية لإسبانيا إزاء جيرانها كالمغرب في مجال إبرام اتفاقيات الصيد البحري ومع الجزائـــر لضمان الواردات من النفط، تنتهج إسبانيا أيضا سياسة تقوم على ثلاثة مرتكزات قديمة وجديدة وهي: المبادرة في المجال المتوسطي، والاهتمـــام بمنطقـــة الســـاحل والصحراء، وتقاطع المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يبدو أن الدول الأوروبية المتوسطية الثلاث التي تمتلك قـــوة متقاربـــة لا توظف سياسة متوسطية متكاملة وواضحة، تعتمد في مقابل ذلك على الاتحـــاد الأوروبـــي لدعم قوتها التفاوضية ودعم مواقعها الإستراتيجية بتوظيف الدائرتين الأطلسية والأوروبية، في مقابل ذلك تنهج سياسة أورومتوسطية تقوم على دعم ما لا يخل بمصالحها ضمن الاتحاد الأوروبـــي في أي سياســـة أورومتوســـطية، وبذلك، فهي تظهر أحيانا في موقع تنافسي مع دول الضفة الجنوبية، في الوقت نفسه الذي تعرف تفاعلاتها المتوسطية تدفقات فوق السيطرة، يجعلها تميل إمـــا لسياسات ثنائية أو الاستعانة بالاتحاد الأوروبـــي لتحقيـــق بعـــض الأهـــداف وتطبيق بعض السياسات.

تعد هذه الدول المجال الأوروبـــي والمجال الأوروأطلسي عبارة عن فـــرص لا تعوض، تميزت هذه الدول التي لها علاقات تاريخية مع البلدان الجنوبية للمتوســـط كما لها علاقات جيواقتصادية متطورة، بنظرتها التجزيئية للمتوسط، ورغـــم أنهـــا المعنية جيوسياسيا مباشرة بشمال إفريقيا والشرق الأوسط فإن محدوديـــة قـــدراتها وطموحاتها الجيوسياسية تجعلانها أبعد ما تكون عن بلورة سياسات إقليمية أو على الأقل الدفاع عنها من داخل الاتحاد الأوروبـــي، ورغم الميزات التي لإيطاليا كقوة اقتصادية محترمة، ولها علاقات تاريخية مميزة بالاتحاد الأوروبـــي ولهـــا علاقـــات تاريخية في المنطقة وتقع من الناحية الجغرافية وسط البحر الأبيض المتوسط، وتربطها علاقات جيدة مع دول مختلفة، فإنها لم تبلور سياسات إقليمية، تلقـــي الســـاحتين

1 See the detail in Jordi Vaquer i Fanés and Eduard Soler i Lecha, «Spain and the Mediterranean from transatlantic perspective», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean…, op. cit., pp. 65-79.

الأوروبية والأطلسية بثقلهما الأمني والإستراتيجي على هوية هذه الدول وتنظر إلى البحر المتوسط من خلال هذين المنظارين.

خاتمة المبحث الثاني

تميل ألمانيا إلى تثبيت نشاطها في المتوسط عبر الاتحاد الأوروبـي، ويضاف إلى أهميتها للدول المتوسطية أهميتها للدول الأوروبية الجنوبية في دعم بقائها في منطقة الأورو، ولا تميل ألمانيا كدولة قومية إلى توظيف قدرات مميزة لها في المنطقة الجنوبية، إذ باستثناء توجهها المستجد حول الطاقات الجديدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا تعكس السياسات الألمانية نظرة منجذبة نحو تشكيل مجال الأورومتوسط، كما لا تقود أية إستراتيجية مميزة إزاء المجال المتوسطي، ويمكن ملاحظة عكس ذلك في المجال البلطيقي الدانوبـي، حيث تفضل ألمانيا نهج سياسات تعاون منتظمة، والتدخل في الاستثمار والأنشطة الاقتصادية والأمنية، تنطلق ألمانيا من أهمية الهوية في المجال الأوروبـي، تنجذب الدبلوماسية الألمانية إلى نفي تنافس جيوسياسي ألماني فرنسي، وعبرت المستشارة أنجيلا ميركل عن ذلك الموقف عندما اقترحت فرنسا الاتحاد المتوسطي عام 2007، إذ عدته سيساهم في زعزعة الوضع الأوروبـي، تميل فرنسا في مقابل ذلك إلى تقوية نشاطها في المتوسط بالحضور القوي في السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبـي من جهة، وبدعم سياساتها الانفرادية والسعي نحو حيازة مقاربة خاصة للشؤون العربية من جهة أخرى، وتنطلق هذه النظرة من عناصر تاريخية وجغرافية وفكرية في السياسة الفرنسية إزاء المتوسط.

تقع الدول المغاربية التي انخرطت مبكرا في التعاون الأوروبـي المتوسطي، ضمن أهمية خاصة للاتحاد الأوروبـي، إذ يرتبط الأمن الأوروبـي بها، ويمكن أن تسبب قلقا إستراتيجيا في حالة ما استقلت هذه الدول من الناحية الإستراتيجية عن النزعة الأوروبية المتوسطية، لا تنظر الدول المغاربية لأهميتها بشكل متسق، إذ تتنافس الجزائر والمغرب بشأن العلاقات مع الجوار الأوروبـي، مثل الحال مع إسبانيا الشريك المهم لكلا البلدين، تستفيد هذه الدول الأوروبية من بعض الميزات

التكتيكية نتيجة هذا التنافس، ولكنها لا تكتسب ميزات سياسية كبيرة عامة، لذا تنادي إلى تكامل هذه الدول المغاربية، تلقي المشكلات الترابية في المحور الثلاثي الجزائري - المغربي - الإسباني بثقلها على العلاقات المتبادلة وعلى الاستقرار النفسي للتعاون، تتميز العلاقات المغربية الإسبانية والجزائرية الإسبانية بديناميتها، إذ تعد إسبانيا ثاني شريك للمغرب بعد فرنسا، كما تعد إسبانيا شريكا كبيرا للجزائر ومنه في مجال الغاز الطبيعي.

تدفع وضعية التنافس بين البلدين المغاربيين إلى توظيف علاقاتهما الأوروبية والدولية في تحقيق تفوق أحدهما على الآخر، يشير واقع الحال إلى أن الميزات التي اكتسبها البلدان من هذا التنافس محدودة جدا، تميل تونس بعد إسقاط حكم بن علي إلى تنشيط التكامل المغاربي، والبحث في إمكانية الحد من أثر المشكلات الترابية (مشكلات جغرافية إستراتيجية)، كما يبدو أن ليبيا سيكون لها انجذاب أكبر نحو التكامل المغاربي رغم التوترات التي شابت علاقاتها مع الجزائر أثناء الحرب لإسقاط القذافي، لكن سيكون دور ليبيا ثانويا بالنظر للانشغالات الداخلية التي ستحتاج منها وقتا أطول، لا ينخرط الاتحاد الأوروبي في نشاط فعال إزاء المشكلة بين المغرب والجزائر، في الضغط لإيجاد حل لمشكلة النزاع في الصحراء الغربية مثلا، إذ ترفض الجزائر من الناحية الدبلوماسية كونها طرفا في النزاع، رغم أنها تحضر في حصص المفاوضة في إطار الأمم المتحدة بين المغرب وجبهة تحرير وادي الذهب والساقية الحمراء (البوليساريو)، يدفع هذا الموقف الأوروبي بالدول المغاربية إلى استصغار الأهمية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي، يعتمد المغرب على تعاطف موقف فرنسا العضو في مجلس الأمن وتحييد إسبانيا، بينما تميل الجزائر إلى دعم نشاط البوليساريو في أوروبا وفي المؤسسات الأوروبية، تعقد هذه المشكلات من تحقيق أهداف منطقة الأورومتوسط، وتجعل البلدين يفضلان كسب امتيازات من الانخراط السريع والانفرادي في السياسات الأورومتوسطية وأيضا الأوروأطلسية.

لا تميل الدول المتوسطية الأوروبية كإسبانيا وإيطاليا واليونان إلى الاهتمام كثيرا بالمشكلات الإقليمية في جنوب المتوسط، تميل هذه الدول إلى اهتمام منعزل بالمجالات المباشرة المجاورة لها، مثل اهتمام إسبانيا بالمغرب، وإيطاليا بليبيا، دفعت

هذه الوضعية إلى إظهار شرخ كبير في الأولويات الإستراتيجية لكل بلد، تفضـــل هذه البلدان سياسات ثنائية تنسجم مع حجمها وإمكانياتها، ولا يبدو أن لها مـــن الميزات ما يتيح لها الانخراط في مشكلات متوسطية تشمل عـــددا مـــن البلـــدان، وتعتمد في ذلك على دائرتي الاتحاد الأوروبـــي والناتو، باعتبارهما مكسبين لهمـــا إزاء التقلبات الإستراتيجية.

المبحث الثالث

التموقع عبر الفاعل الرئيس
حلف الشمال الأطلسي

كشفت المواقف الأوروبية عن انقسام داخلي إزاء الانتفاضات في الضفة الجنوبية، بل وأحيانا عن تنافس وتناقض عميقين بين بعض القوى الأوروبية في سعي منها لاستباق مرحلة ما بعد الانتفاضات، غير أن تعقد الأزمة السورية جعل القوى الأوروبية تبدو بطيئة، وبقي الاتحاد الأوروبي في الحدود الدنيا من أدواره في الأزمة السورية، تعاملت الدول الأوروبية في عمومها إما بطريقة منفردة أو في شكل تحالفات للتعاطي مع هذه الأزمات، ولم يكن الاتحاد الأوروبي هو الآلية الإستراتيجية لسياساتها هذه، إنما كان حلف الشمال الأطلسي، اكتفى الاتحاد الأوروبي بالمساندة الخلفية لأعضائه الأساسيين للتقليص من التناقض بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، دفعت التناقضات المتوسطية من جهة بشأن الأزمة الليبية دول تركيا وفرنسا وإيطاليا إلى التعاون في الأزمة بتموقعها داخل الناتو، وأعاد الناتو أهميته فاعلا لاصطفاف هذه الأطراف وتجنب انقسامها حول المشكلات الإستراتيجية، كما دفعت الضغوط الخارجية من جهة أخرى بشأن الأزمة نفسها بهذه الأطراف إلى تنسيق عملها لسد الطريق أمام تسرب أطراف أخرى إليها.

انضمت الدول المتوسطية والعربية إلى عملية الناتو وشاركت فيها وإن كان بعضها في شكل إنساني، أعادت هذه الأطراف التعبير عن مكانة الناتو نفسه إثر الأزمة السورية، إذ إن الضغوط القوية التي مارستها أطراف عديدة إقليمية ودولية جعلت تركيا وأيضا العربية السعودية وقطر ترى في عمليات يقوم بها الناتو الطريق للتخلص من حكم بشار الأسد، لم تكن الولايات المتحدة وأيضا الأطراف الأوروبية على أتم الاستعداد للقيام بعمليات سريعة في سوريا لعوامل نفسية نتيجة الحروب المتعددة التي خاضتها الولايات المتحدة في المنطقة، وأيضا لكون الأزمة

السورية ثانوية لواشنطن في تلك المنطقة، ولعناصر أخرى مرتبطة بتهيئة القوة وتكلفة العمليات والتوازن مع روسيا، تتعاطى قوتان أوروبيتان هما فرنسا وبريطانيا باهتمام كبير مع الأزمة السورية بالنظر لمصالحهما التقليدية في الشرق الأوسط، وتضرر أمنهما في حالة عدم تأمينهما لدور كبير في حل هذه الأزمة والانتهاء منها، فتحت الأزمة السورية مشكلة جديدة تتمثل في توازيها مع المعارضة الروسية وأيضا الصينية، كشف أسلوب إدارة هذه الأزمة، رغم حجمها المتواضع، انقساما في مجلس الأمن يحيل على وضع دولي قيد التشكيل، تبقى لهذه الأزمة أيضا أبعاد تكتيكية في مثل هذه المواقف، ولا شك أنها تعيد للسؤال أهمية سياسة الأمن والدفاع الأوروبية إذا ما اتجه الوضع العالمي في هذا المسار.

1. تعميق البعد عبر أطلسي للأمن المتوسطي

ظلت الدول الأوروبية الأساسية تتعاطى مع الانتفاضات بأسلوب دبلوماسي، غير أنها في الحالة الليبية وكذا في الحالة السورية، أظهرت أن البعد عبر أطلسي هو بوابتها الوحيدة للتعاطي مع الأزمات في باقي المتوسط، كشف الوضع بذلك أن الطموحات السياسية الأوروبية أكبر من قدراتها الإستراتيجية والعسكرية.

1.1. التعاون عبر الأطلسي – التموقع في جنوب وشرق المتوسط

يتمثل التعاون عبر أطلسي في ربط تدخل بعض القوى الأوروبية في المتوسط بالولايات المتحدة الأمريكية، لإدارة أزمات ذات بعد إقليمي باعتماد النهج العسكري، وفي الوقت نفسه تأكيد القيمة الإستراتيجية للناتو في حوض البحر الأبيض المتوسط.

أ. النهج العسكري لإدارة الأزمة الليبية

كانت العمليات العسكرية لقوى أوروبية متوسطية كفرنسا في ليبيا، وطريقة تعاطيها مع الأزمة السورية كافية لإظهار أو إعادة تأكيد الأهمية الأمنية عبر أطلسية لتدخلها في ليبيا، ومن ثم تعميق البعد الأوروأطلسي للأمن المتوسطي بشكل عام، وأمام دينامية إقليمية غير مسبوقة في جنوب وشرق المتوسط كان على القوى الأوروبية التصرف وفق سرعتين، بين دول مندفعة ولها مصالح وتوقعات لما بعد

الانتفاضات، ودول محافظة رأت في العمليات العسكرية إعادة لخطـأ التـدخل في العالم الإسلامي مثل ألمانيا، غير أن هذه الأخيرة انخرطت في النقاش حول مسـتقبل ليبيا، وتبنت دبلوماسية إلى جانب شركائها الأوروبيين للضـغط علـى سـوريا وتشجيع سياسات "فعالة" إزاء الأزمة السورية التي امتدت لوقت أطـول، أثبتـت العمليات العسكرية في ليبيا عدم إمكانية التعاطي الانفرادي للقوى الأوروبية مـع أزمة على حدود أوروبية وفي جنوب المتوسط، كمـا لا يمكـن لهـا في الاتحـاد الأوروبـي المنقسم على نفسه، وبحدود سياسته الأمنية المشتركة إدارة أزمة مـن هذا الحجم، ومن ثم إعادة التركيز والتموقع من جديد عبر الفاعل الرئيس الذي هو حلف الشمال الأطلسي.

كان التدخل في ليبيا عبر القرار 1973 الصادر عن مجلـس الأمـن في إطـار الفصل السابع المتعلق بإقامة منطقة حظر جوي وحماية المـدنيين ومنـع دخـول السلاح، بمثابة أهم رد فعل أوروبـي إزاء التحولات السريعة في الضفة الجنوبيـة للمتوسط، استطاعت هذه الدول وضع موطأ قـدم لهـا حقيقـي في الخريطـة الإستراتيجية للمتوسط بعد الانتفاضات إثر القيام بعملية فجر الأوديسا من فرنسـا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

تم تحويل القيادة بعد ذلك إلى حلف الشمال الأطلسي، أظهـرت العمليـات العسكرية الهشاشة الأوروبية داخل الحلف، حيث لم تشارك كل الدول الأوروبيـة الأعضاء في الحلف في هذه العمليات، كما أن أهميتها كانت محدودة باستثناء فرنسا وبريطانيا وأهمية القواعد الإيطالية، ورغم أن فرنسا وبريطانيا قامتا بقيادة الأغلبيـة الساحقة من الطلعات الجوية، مع مساهمة بسيطة من طرف حـوالي سـت دول أخرى، غير أن المنشآت العسكرية الأمريكية كانت ضرورية للعمليـات، لعبـت القدرات الصاروخية الأمريكية في بداية الحملة دورا مركزيا في إقامة منطقة حظـر جوي، إضافة لقدراتها فيما يتعلق بأنشطة التخابر والاستطلاع والتزويد بالوقود[1]، أثار التدخل في ليبيا وتعاطي الناتو مع الأزمة الليبية بعض الغموض، وذلك لتداخل

---

1 Alessandro Marrone, «La nato dopo la libia», 10, 10, 2011, consulté sur le site de l'Institut des affaires Internationales, Rome: , it/articolo.asp?ID=1878http://www.affarinternazionali

هذه العملية مع سياق إقليمي اتسم بالانتفاضات ضد أنظمة قديمة من جهة، ومن جهة ثانية في البحث الأوروبي والأمريكي في إيجاد موطأ قدم في بنية جيوسياسية مرشحة للتغيير إن لم يكن قادرا على التأثير فيها من البداية، ومن جهة ثالثة للفراغ الأمني في جنوب المتوسط مقارنة مثلا بشرق المتوسط، الذي ساهم في تأخير عملية دولية ما ضد سوريا، وربما في استبعادها، تعامل الغرب حسب بعض الملاحظين مع الأزمة الليبية بشكل منفصل عن الواقع الجيوسياسي المتحرك في مناطق تشمل الخليج والمشرق وشمال إفريقيا[1].

ساعدت بعض العوامل في تسريع التعاطي مع الأزمة الليبية، مثل الطابع الديكتاتوري والشمولي لحكم القذافي، والعزلة الإقليمية لحكمه، إضافة إلى الهشاشة الإقليمية لليبيا، ساعدت هذه العوامل على قرار الأمم المتحدة، وعبرت بعض المقالات عن تساؤلات حول أهداف هذه الحرب، وعما إذا كانت لمصالح الغرب أم لمصالح دعم موجة الديمقراطية[2]، بل "أحدثت تداخلا بين الآراء الأكاديمية والمواقف الدبلوماسية، بين عمليات الغرب المرفوضة مثلا في أفغانستان وبين العملية الليبية التي واكبت تحركا إقليميا"[3]، ويفترض الربط في هذه الحالة بين دعم النفوذ الإقليمي وتأمين المستقبل من جهة ومسايرة الموجة والتحولات التي هي في الطريق من جهة أخرى، إذ يبدو أن أي فصل بينهما يجعل سلوك الناتو في ليبيا أو حتى في المناطق المجاورة الأخرى عصيا عن التفسير أو في أحسن الأحوال حبيس ربطه بشعار المصالح.

كشفت الأزمة الليبية من الناحية الإستراتيجية عن صعوبة تفسيرها، فهل هي مجرد حرب حمائية للمدنيين، أم هي حرب وقائية ضد احتمال نشوب نقطة اضطراب حساسة مجاورة للغرب، أو مناسبة إستراتيجية حقيقية لتجريب وتمرين

---

1 كريم مصلوح، "الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 58، عمان، 2012، ص ص 43-67.

2 انظر على سبيل المثال مقال سيرج حاليمي، حيث انتقد هذه الحرب وقام بالتشكيك فيها، ولكن دون أن يبدو مقنعا:
Serge Halimi, «les pièges d’une guerre», le monde diplomatique, N 686, Avril 2011.

3 كريم مصلوح، مرجع سابق.

الدور الأوروأطلسي في جنوب المتوسط، و لم لا فرض واقع عملـــي لأداء حلــف الشمال الأطلسي في شمال إفريقيا وفي المتوسط بشكل عام؟

✓ **اختلاف أوروبي بشأن الأزمة الليبية**

اختلف الأوروبيون حول إدارة الأزمة الليبية، وذلك حسب درجـــة اهتمـــامهم بالمتوسط، تراوح الموقف بين اندفاع فرنسي بتعاون بريطاني من جهة مع تحفظ ألمـــاني من جهة ثانية، وكشف الواقع صعوبة رسم سياسة خارجية أوروبية موحدة، وكذلك عدم قدرة الأوروبيين للعمل سريعا لحل أزمة تقع في جوارهم، ويظهر أن درس البلقان مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين لم يحقق النتائج المرجوة، و لم تستطع السياســـة الأوروبية للأمن والدفاع[1] أن تكون كافية لإدارة أزمة ذات تـــداخل دولي حقيقـــي، كشف هذا الواقع – حسب المتتبعين – عدم قدرة الاتحاد الأوروبــــــي علـــى إدارة الأزمات الإقليمية[2]، وأنه إستراتيجيا سيظل في أمس الحاجة للغطاء الأمريكي.

لم يشارك سوى عشر دول فقط من أصل 21 دولة أوروبيـــة في النــــاتو في عمليات الناتو في ليبيا، تحملت فرنسا والمملكة المتحدة 50% من التكلفة[3]، وكــــان بذلك الدور الأوروبـــي مميزا بالتحالف بين باريس ولندن المستندتين إلى اتفاقهمـــا العسكري الذي أبرامه في نوفمبر عام 2010، ومن ثمت، يعني انتظار أداء الاتحـــاد الأوروبـــي تأخرا في أداء دور مركزي لهاتين الدولتين في هذه القضية، تم في مقابل ذلك التعاون مع واشنطن ذات القدرات العسكرية الكبيرة لإدارة أزمة عسكرية[4]،

1 تم وضع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ضمن الفصل الخامس لاتفاقية نيس للاتحــاد الأوروبــي في 26 فبراير 2001، تهدف إلى دور أكثر أهمية للاتحاد الأوروبــي في إدارة النـــزاعات الدولية والوقاية من الحروب، وهي جزء من السياسة الأوروبية للخارجيـــة والأمن المشترك PESC.

2 «War in Libya: Europe’s confused response», IISS: http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/volume-17-2011/april/war-in-libya-europes-confused-response

3 Ibidem.

4 Abderrahim El maslouhi, «l’Europe communautaire à l’épreuve du «printemps arabe». Crise ou renouveau du multilatéralisme européen», 15 septembre 2011, p. 3.
Consulté sur le site de la commission des études euro-méditerranéenne EUROMESCO:
http://www.euromesco.net/images/briefs/euromescobrief11.pdf

يصف الباحثون هذه الحالة بالسيادية الوطنية والأطلسية الملحة[1].

يحتمل أن تؤثر مرحلة التدخل الأوروأطلسي في الأزمة الليبية، وما تبع تلك الأزمة من تطورات إقليمية أخرى ساهمت في طرح سؤال هوية الناتو في المنطقة على عناصر جديدة نسبيا، إذ يمكن أن يعيد التفكير في مقاربة أمنية شاملة، قد ترتبط بإطار مشترك، تحتاج القوى الأوروبية إلى إعادة مناقشة أرضياتها الإستراتيجية إذا ما كانت تسعى إلى تجديد قدراتها في المنطقة وتمديد حضورها، يعني تجاهل ذلك ضغوطا أكبر على مرونة حركتها في المتوسط، ولا يتوقف الأمر فقط على القوى الأوروبية بل على الإطار التنافسي داخل الأطلسي الذي يمكن أن يشجع على تطوير سياسة أمنية مشتركة متوسطية.

يصعب إيجاد أرضية لهذا التعاون الأمني في إطار توافق متوسطي، مما يعني البحث في صيغة أكثر مقبولية، تنصب على السياسي والاقتصادي كما هو الشأن للشراكة الأورومتوسطية، وتسعى لدمج عناصر أمنية أكثر قوة من تلك التي تضمها الشراكة الأورومتوسطية وأخرى عسكرية أقوى من تلك التي يعنى بها الناتو في الحوار المتوسطي، تبدو هذه الصيغة صعبة ومعقدة وتتطلب قدرات كبيرة وعملا كبيرا من هذه الأطراف، وتبقى رغم ذلك غير مستحيلة، يفترض أن تكون هذه السياسات بدعم أمريكي أو بمشاركة منها، إذ لا يبدو أنها ستقبل بحدوث ذلك وهي التي تحافظ على أهم التوازنات في المجال المتوسطي، تنظر دولة كروسيا بحذر شديد إزاء مثل هذا العمل، وستؤثر عنها بشدة سياسات جديدة من هذه النوعية يكون فيها للناتو أدوار جديدة، كما سيكون "للإسلام السياسي" الصاعد للحكم في هذه المنطقة أثر في تفسير المشكلات الأمنية في الأورومتوسط، وأثر آخر على هوية الناتو.

أظهرت القوى الأطلسية اختلافا في وجهات النظر حول المسألة، المملكة المتحدة وفرنسا المؤيدتان للتحرك، والولايات المتحدة الأمريكية الأقل حماسا[2]، قلة الحماس هذه التي أبدتها الإدارة الأمريكية هي تعبير عن ترك دور أساسي لحلفائها

---

1. Ibidem.
2. «Libya: direct military hits, unclear political targets», IISS, Concessed on 30-03-2011: http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-/issues/volume-17-2011/march/options-in-libya-after-un-vote

الأوروبيين على ما يبدو، هذا بالإضافة إلى عدم رغبة الإدارة الأمريكية في الانخراط في أزمة أخرى، بالنظر لوجودها في مناطق أخرى، إضافة إلى التكلفة الجديدة التي يفرضها مثل هذا التدخل، وأظهر الأمريكيون مرونة كبيرة في التعامل مع الأزمة الليبية، من حيث إنهم عرفوا منذ البداية أن الدور الأمريكي يظل مطلوبا، ومن الناحية العسكرية فهي الأقدر، فقيادة الأسطول السادس تتم من نابولي (إيطاليا)، وتتحكم في القيادة الجنوبية لحلف الشمال الأطلسي في أوروبا، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها الطرف الوحيد الذي يملك مصالح في مجموع البحر الأبيض المتوسط، بينما يمكن التسجيل بشأن فرنسا – رغم أهميتها العسكرية – ضعف تجربتها في إدارة أزمة من هذا الحجم، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية قطب التحالف الأساسي.

أصبحت ليبيا مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، منذ تخلت عن برنامج أسلحة الدمار الشامل وانخرطت في حل أزمة لوكربي، وتقع في تقاطع سياساتها في إفريقيا والشرق الأوسط، كما يتيح ذلك التدخل في ليبيا الحد من الحضور الصيني المتزايد واعتراض إمكانات تمددها في المجال المتوسطي الإفريقي، ويمكن أن يسري هذا التحليل على مجموع منطقة شمال إفريقيا.

انخرط الأمريكيون في إدارة الأزمة، وتحملوا جانبا من المسؤولية، بل جعلوها من المهام المرحلية الأساسية، كما عبر باراك أوباما إثر تعيين الجنرال مارتن ديمبسي *Martin Dempsey* على رأس أركان الجيش في 30 مايو 2011، ظهرت المصالح الإستراتيجية للأمريكيين في ليبيا بالغة الأهمية، فمن الناحية الجغرافية هي جارة لمصر وللجزائر، وليست بعيدة عن إسرائيل، ومن الناحية الاقتصادية تستثمر شركات أمريكية في البترول الليبي، ومن الناحية الجيوسياسية سيتنامى دور الصين في ليبيا مستقبلا باعتبارها بوابة نحو أوروبا وإفريقيا، بساحل متوسطي بالغ الأهمية يمكن أن يستقطب موانئ تجارية مهمة.

أضفى التوافق الأمريكي – الفرنسي – البريطاني في إدارة الأزمة الليبية، على العلاقات عبر أطلسية مزيدا من التوافق والاستمرار، لقد أخذ شركاء أمريكا زمام المبادرة في هذه الأزمة بما يستجيب لطموحاتهم بالخصوص منها الفرنسية، مع تقديم أمريكا لدعمها الدبلوماسي اللازم، سواء من حيث دعم

موقف تنحية القذافي وإبعاده أو التعاطي مع المجلس الانتقالي، وهذا الدور كله لم يكن خارج حلف الشمال الأطلسي، أعيد هذا السيناريو في الأزمة السورية حيث زاد التأكيد الأمريكي والأوروبي على تنحية بشار الأسد في التسوية السياسية في سوريا، إذ رغم تأييد مبادرة كوفي عنان التي لم تتضمن تنحي بشار الأسد فإن الأمور كانت تسير في اتجاه تقوية المعارضة الداخلية بالشكل الذي سيجعل بقاء الرئيس بشار الأسد أمرا لا يستقيم والبحث عن التسوية، بل ما سيجعل خروجه من الحكم جوهر الحل، كما تعاطت الولايات المتحدة مع المعارضة السورية التي دعمتها في البداية الأطراف الأوروبية وتركيا وأيضا الأطراف العربية.

✓ الناتو في جنوب البحر الأبيض المتوسط

أثار تدخل الحلفاء منذ البداية قلقا داخل الناتو، غير أن بعض الدول التي امتنعت عن التدخل منذ البداية كتركيا وألمانيا غيرت من أسلوبها بعد تفويض القيادة للناتو، يمكن القول إن تركيا كانت أبطأ قليلا في استيعاب سرعة الحركة بشأن الأزمة الليبية التي كانت تسير بسرعة فائقة، و لم تكن القضية تتعلق بحماية المدنيين فقط، بل لتفسير ضغط التدخل الناتج عن سرعة المشكلات الأمنية واحتمال تزايدها واستعراض حد أدنى من الدور الأوروبي الكلاسيكي في المنطقة، يعيد الدور الأوروأطلسي إلى الذهن عناصر وميزات أنشطة الناتو في المتوسط التي وسعها في الحوار المتوسطي وفي أنشطة المسعى النشط، وعكس الحلف أيضا بعضا من أهميته كطرف يعمل إلى جانب الأمم المتحدة.

أصبح السؤال واقعيا حول الجهة التي تتحمل المسؤولية في ليبيا بعد قرار مجلس الأمن 1973، سواء من حيث المسؤولية العسكرية في قيادة العمليات أو من حيث المسؤولية الدبلوماسية، في الدفاع عن واقع جديد في ليبيا، ولا شك أن عدم تحمس الأمريكيين الكبير للأزمة الليبية، وتكرر ذلك أيضا في الأزمة السورية إذ لم يتحمس لها الأمريكيون، دفعت قلة الحماس الأمريكية هذه بمسؤولية أكبر على الفرنسيين والبريطانيين وعلى إيطاليا أيضا لقربها الجغرافي وتأثرها المباشر بما حدث في ليبيا، كما ألقت قلة الحماس تلك بضغط زائد على

حلف الناتو، إذ رأت بعض الدول الأعضاء في الحلف قليلة الاهتمام بشمال إفريقيا في تلك العمليات شأنا لأعضاء في الناتو لهم اهتمامات بالبحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وتم إحداث مجموعة الاتصال حول ليبيا كطرف مسؤول سياسيا عن مواكبة الأزمة في ليبيا ودعم نهايتها في اتجاه الانتصار، ضمت مجموعة الاتصال دولا أوروبية وعربية وإقليمية كقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتركيا، تميزت هذه الدول باهتمامها المباشر بما يستجد في ليبيا لدوافع جيوسياسية ودبلوماسية.

قام الأوروبيون بإدارة الأزمة الليبية والمشاركة في العملية العسكرية، كما تخلت ألمانيا وتركيا عن تحفظاتهما في تسليم القيادة لحلف الشمال الأطلسي، قام الناتو بقيادة العمليات ويبدو أن تركيا رأت فيه أفضل طريقة لمنع دور فرنسي وبريطاني كبير في ليبيا بجعل الأمر في يد الناتو التي هي عضو فيه، وشاركت تركيا في عمليات إنسانية، وبإرسال عدد محدود من سفنها للمشاركة في العمليات، لعبت الأطراف الأوروبية أدوارا مهمة سواء في قيادة العمليات أو في توفير الأسلحة أو في القواعد المستعملة (قبرص حيث قاعدتان بريطانيتان، صقلية حيث قواعد أمريكية، كورسيكا حيث قواعد فرنسية).

تتمثل عناصر هذه المسؤولية في إعادة تعبير عن ميزان قوى تقليدي في المتوسط لم يتغير لقرون طويلة، كانت آخر انعكاسات هذا الميزان في الحرب الفرنسية البريطانية الإسرائيلية على مصر بعد تأميم قناة السويس عام 1956، ودعم مصر لجيش التحرير في الجزائر، يمكن إضافة حرب الخليج عام 1990 التي كانت حربا ذات آثار في المجال المتوسطي وساهمت في إعادة ترتيب عدد من السياسات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تتميز هذه العمليات عن تلك في ليبيا، كما تتميز دوافع هذه العمليات رغم أن التدخلات العسكرية غالبا تعبر عن سياسات تدخلية إستراتيجية، ومنها التدخلات لدواع إنسانية التي يرى فيها هؤلاء تبريرا للاستمرار في سياسات التدخل، تقع الأزمة الليبية ضمن حالة خاصة وفريدة، وقد جعلت حلف الناتو أليفا وأحيانا مقبولا لدى الرأي العام، ساهمت الدول المعنية بالتدخل بحصص مالية تولت تقديرها وزارات الدفاع في هذه البلدان، لم يتحمل الناتو كهيئة مستقلة سوى الأشياء الخاصة به كمنظمة، مثل استخدام الوسائل التي في

حوزته، كالقيادة والمراقبة وطائرات الأواكس[1]، لا يمنع الواقع من القول إن الدول المعنية بالتدخل ستكون هي الأقرب في الحصول عن بعض الميـــزات الدبلوماســـية والاقتصادية في علاقاتها مع ليبيا، يحدث الشيء نفسه في حالة مـــا إذا انتصـــرت المعارضة في سوريا، وهو من بين الأسباب التي تحدث تنافسا وأحيانا أزمات بـــين أطراف دولية وإقليمية في إدارة هذه الأزمات.

أتاحت الأزمة الليبية للدول الأوروبية المتوسطية، بالخصوص منـــها فرنســـا وإيطاليا مختبرا حقيقيا لتقييم دورها المتوسطي، الذي رغم أهميته ظهر مرتبطا بدعم قوى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية أو حلف الشمال الأطلســـي، ولكـــن كذلك بتأييد عربـــي، يمكن توقع بعد هـــدوء الوضـــع في المنطقـــة، مبـــادرات دبلوماسية متوسطية جديدة، من قبيل البحث في تطوير التعاون الأورومتوسطي.

أخذت المسؤولية الأطلسية بعدا سياسيا من حيث التفاعل مع الأزمات القريبة وذات الأثر في الأمن الأوروأطلسي في ظل تحولات عرفها الحلف بعد سقوط نظام الاستقطاب الثنائي، ولكن كذلك، وهذا هو المثير للأهمية، أنها تكتســـي طابعـــا إستراتيجيا، وهو التدخل لسد الباب أمام أي دور عسكري لجهة ما أو قوة مـــا في منطقة هي بمثابة ضاحية أو جوار للفضاء الأوروأطلسي، ويبدو أن هذا هو العامـــل المحوري للسلوك إزاء الأزمة الليبية وأيضا إزاء الأزمة السورية، إذ كانـــت ســـوريا نسبيا ذات علاقات غير واضحة مع الاتحاد الأوروبـــي ومع الولايات المتحدة.

ظهر منذ البداية أن حماسة التصرف إزاء الأزمة الليبية تحكـــم فيهـــا القـــادة السياسيون، إذ كان الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي، والمتميـــز بحـــب إظهار عناصر شخصيته، سريع التنسيق مع رئيس الوزراء البريطاني دي كـــاميرون ومع باراك أوباما، يشير أنطوني كوردسمان إلى أن العسكر قد أظهروا شكوكا إزاء هذه العملية، ويذكر أن اختيار الدول الثلاث للتصرف إزاء الأزمة في ليبيا "جـــاء بعد رؤية المتمردين (هكذا وردت) يتقدمون بسهولة واضحة نحو القذافي، وأبـــدى

1 Jean-Rioue Mannly, «Opérations en Libye: On peut parler d’enlisement dans la mesure où l’arme aérienne n’est pas suffisante pour détruire un appareil militaire (…)?», Institut des relations internationales et stratégiques IRIS, Paris, consulté le 28 Avril 2011. http://www.affaires-strategiques،info/spip.php?article5016

المحللون والخبراء العسكريون الحذر والمشكلات والريبة التي يتضمنها هذا التصرف، لكن القادة السياسيين ألغوا هذا الحذر"[1]، ويبدو أنه من الممكـــن أن يضـــاف إلى فكرة أنطوني كوردسمان هذه أن القوة الأوروأطلسية كان لها ما يكفي من الميزات لمعرفة قدرات القذافي، وتهلهل حكمه، وضعف جيشه، وأيضا لها ما يكفـــي مـــن المعلومات حول الآليات العسكرية المتواضعة التي بحوزة القـــذافي مقارنـــة بحجـــم المعارضة التي كانت قد اتخذت بعدا شاملا وعسكريا، تجدر الإشارة إلى أن حلـــف الناتو يقوم بعمليات استعلام واستخبار مستمرة في البحر الأبيض المتوسط وبعضها كان علنيا في إطار عملية المسعى النشط التي انصبت على شؤون الإرهاب.

تتميز ليبيا، أولا بديمغرافية محدودة لا تتجاوز ستة ملايين نسمة، ورغـــم أن ليبيا بلد شاسع من حيث المساحة وبيئته صحراوية غالبا فإن التمركز السكاني يقع على الساحل المتوسطي، ما يعني التحكم في العمليـــات في مـــدن محـــدودة وذات ديمغرافية متواضعة لا تتجاوز في أكبر مدنها مليون نسمة وهي طـــرابلس، ويبـــدو القيام بعمليات في هذا الوضع أسهل من القيام بها في بلد يعـــرف فيـــه الجانـــب الديمغرافي انتشارا أفقيا وعموديا بين المناطق الساحلية والداخلية، وتكون كثافتـــه السكانية كبيرة ولو بعشرات الملايين، وثانيا: يزيد من سهولة الوضع في ليبيا عـــدم وجود انقسامات مذهبية وعقائدية كبيرة، أما تلك التي ظهرت بعـــد القـــذافي في مدينة الكفرة جنوبا أو في غرب ليبيا فهي مشكلات تتعلق بقلة الثقافة السياســـية الموروثة عن فترة حكم القذافي من جهة وعدم تـــوفير حـــد أدنى مـــن البنيـــات الديمقراطية وبنيات التعددية الثقافيـــة الديمقراطيـــة، وثالثـــا: تتركـــز القـــدرات الإستراتيجية والعسكرية لليبيا بدورها على الساحل المتوسطي، ولقد كـــان الأثـــر الوحيد الذي يمكن أن تحدثه هذه الأزمة هو تسرب السلاح إلى الصحراء الكبرى، وهو نسبيا يبدو قد حدث، إذ عرفت الأزمات في منطقة الساحل نشاطا كـــبيرا، سوى أنه لا يرتبط بصفة مطلقة بليبيا، ولكن أيضا بالجزائر التي لها دور في تلـــك المنطقة، وبالسعودية التي عاد منها أحد الطوارق الذي كان قنصلا في جدة وقـــاد

1 Anthony H. Cordesman, «Libya: will the Farce Stay with US (And France and Britain)», Apr 20, 2011, Center For Strategic and International Studies: http://csis.org/publication/libya-will-farce-stay-us-and-france-and-britain

حركة سلفية في شمال مالي تحت اسم جماعة أنصار الدين، ويبدو أن الوضع في سوريا يختلف من هذه النواحي عن الوضع الليبي، إذ تعرف سوريا وضعا ديمغرافيا منتشرا بين الشام واللاذقية على الساحل المتوسطي (يقترب سكان سوريا من 30 مليون نسمة) زيادة على مساحة كبيرة نسبيا، وتعرف طوائف ومذاهب متنوعة، وقلة الثقافة الديمقراطية، وتداخلا إستراتيجيا ناتجا بدوره عن إمكانية انخراط قوى إقليمية في التأثير في الوضع السوري ما بعد حكم بشار الأسد كإسرائيل، إيران، العراق، السعودية، قطر وتركيا، إذ يفترض أن تتدخل كل هذه الدول للدفاع عن طرف دون آخر.

لا تفيد العمليات الجوية في إنهاء نزاع داخلي دون تضافر بعض الجهود، منها عزل أحد أطراف النزاع داخليا وعدم قدرته على الاستمرار، حدث ذلك للقذافي، وكانت بعض الأطراف الدولية تتخوف من اضطرار التدخل البري، وهو ما عكسه القرار 1973 من خلال حظره صراحة أي تدخل بري في ليبيا، ويمكن إبرام اتفاقيات بين الناتو ودول شاركت في العملية مع الحكومة الانتقالية في ليبيا للمساعدة على إدارة الجيش وإعادة تنظيمه لأجل علاج بعض المشكلات الأمنية، كما أن انخراط ليبيا في الحوار المتوسطي سيتيح لها هذا التعاون مع الناتو، يكشف الحجم النهائي للعمليات التي تم القيام بها أهمية الدور الذي تحمله الناتو الذي عده على الأقل من الناحية الرسمية أنه أحد العمليات الناجحة في تاريخ الحلف كما صرح بذلك أمينه العام راسموسن، كلفت عمليات الحماية الموحدة في ليبيا حوالي 8000 جندي وأكثر من 260 طائرة، منها طائرات حربية، ومراقبة، واستطلاع، والتزود بالوقود، ومروحيات هجومية، و21 سفينة منها سفن الإمداد، وفرقاطات، ومدمرات، وغواصات، وسفن هجومية برمائية وحاملات طائرات، وأكثر من 26500 طلعة جوية بما في ذلك 9700 طلعة ستريك لتحديد الأهداف Strike sorties، وتم تدمير أكثر من 5900 هدف عسكري منها أكثر من 400 مدفعية أو قاذفات صواريخ وأكثر من 600 دبابة أو عربة مدفعية[1].

---

1 "Operation unified final mission stats", North Atlantic Treaty Organization, 02 November 2011. available at: http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-factsheet_up_factsfigures_en.pdf

عبر الناتو عن إنهاء مهمته في ليبيا في 31 أكتوبر 2011، كما عبر أيضا عن التزامه بتقديم المساعدة للحكومة الليبية، يسعى من ذلك الناتو أولا إلى البقاء متصلا بالأزمة الليبية إلى حين إنهاء تبعاتها الدبلوماسية بما في ذلك تنظيم الدول الأوروبية لعلاقات مستقرة مع ليبيا، وثانيا إلى تدعيم وتحسين صورة الناتو الذي أتاحت له الأزمة الليبية فرصة لذلك، وستقوده هذه الوضعية لصياغة صورة جيدة للحلف في الضفة الجنوبية للمتوسط.

ب. قيمة الناتو الإستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط

أثرت الأزمة الليبية، مع ربطها بسياقها في تونس ومصر وسوريا وعموم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، في مقاربة السياسة الأمنية الأوروبية في المتوسط، يمكن رصد أهم الانشغالات الأمنية الأوروبية من الأزمة الليبية في مشكلات ذات علاقة بالأمن الإنساني، عبرت إيطاليا عن مخاوفها من تزايد تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط، وعبرت عن رغبتها في رسم سياسة في المنطقة المتوسطية تقوم على التعاون لمنع الهجرة السرية، ولم يقتصر الأمر عن هذا البعد، إذ تلقي الأزمة الليبية وأيضا السورية بثقلهما على سؤال مستقبل الدور العسكري الأوروبي في البحر المتوسط، فيما يتعلق بالنزاعات والأزمات ذات الأثر الإستراتيجي.

كان للأزمة الليبية آثار متعددة حسب اتساع استخدام الأمن في العلاقات الخارجية للدول المتوسطية الأوروبية ولدى الاتحاد الأوروبي، وكان من بين القضايا الأمنية التي تم التركيز عليها عبر تاريخ تطور العلاقات الأورومتوسطية، مشكلة الهجرة المتوسطية والدولية والإفريقية، بالخصوص عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، تعد إيطاليا نفسها البلد الأكثر تضررا من تدفق المهاجرين من السواحل الليبية والتونسية بعد اندلاع الأزمة الليبية، سبق لإيطاليا الدخول في علاقات ثنائية مع حكم القذافي، من بين العناصر التي قامت عليها منع تدفق المهاجرين نحو إيطاليا، يؤكد المسؤولون الإيطاليون مرارا على هذا الموضوع في تصريحاتهم الرسمية بشأن الأزمات في المنطقة، كما أكد الواقع أن وجود هذه الأزمات زاد من النتائج الأمنية للهجرة على الأقل لدول ضفة جنوب أوروبا، وأكد حلف الناتو في هذا

الإطار قيامه بإنقاذ أكثر من 600 مهاجر منذ انطلاق عملية الحماية الموحـــدة إلى نهايتها[1].

يقلق الأوروبيون في علاقاتهم المتوسطية من انتشار عناصـــر أخـــرى فـــوق سيطرتهم، يمكن انتقالها بسهولة إلى الجاليات المتوسطية المغاربيـــة والإســـلامية في أوروبا، بالخصوص منها وجود جماعات مسلحة تسمى بـــ "الإسلامية"، لـــوحظ ذلك في الحالة الليبية من الشكوك في احتمال وجود أنشطة لجماعات قد تصـــطف ضد أوروبا بعد إسقاط القذافي، وعلاقة ذلك بإعلان رئـــيس المجلـــس الانتقـــالي مصطفى عبد الجليل عن تطبيق الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع في ليبيـــا وما أثاره من بعض الشكوك، ظهرت هذه المخاوف بشكل أوضح في ســـوريا، إذ إن تطور المعارضة جعل حجم التفجيرات تثير الشكوك حول الأطراف المســـؤولة عنها، وما إذا كانت ستساعد بسهولة على الانتقال السياسي في سوريا، ظهـــرت التفجيرات في سوريا شبيهة بتلك التي تحدث في العراق وإن كانت الأطراف يتهم بعضها بعضا، وتفسرها المعارضة المسلحة على أنها دفاع عن النفس مـــن الجـــيش الحكومي.

كان الناتو والأطراف المنضوية تحته قد دعمت المعارضة في ليبيا والمجلـــس الانتقالي لتجنب حدوث الفوضى، كان لها ما يكفي من الحضور الاستخباري لمراقبة التوجهات الإيديولوجية للأطراف، وما إذا كان حضـــور القاعـــدة أو الجماعات الجهادية مؤثرا بما يكفي في الأزمة الليبية، قامت بالعمـــل نفســـه في الأزمة السورية، إذ دعمت المعارضة السياسية بمختلف أطرافها، كما دعمـــت نشاط الجيش السوري المعارض وشجعت الانشقاقات، تساعد هذه الأســـاليب على ضبط الخريطة السياسية الداخلية بعد سقوط هذه الأنظمة، وتساعد علـــى الحد من آثار هذه الجماعات إن كانت موجودة، تميل بعض الدول إلى استخدام نهجها الخاص لحسابات السياسة الإقليمية، إذ من شأن العربية السعودية دعـــم أي طرف معارض سني في سوريا وقد يكون سلفيا، ولا تنظر الولايات المتحدة وأيضا الاتحاد الأوروبـــي بالارتياح لمثل ذلك في بيئة مضطربة مـــن الناحيـــة المذهبية.

---

1 Ibidem.

أبانت هذه المؤشرات عن وجود تفتت حقيقي في الأمن في المتوسط، كما طغت المخاوف الأمنية البشرية مثل الهجرة عبر البحر المتوسط وتسرب العمليات الجهادية وتصاعد الحركات المسلحة، ويبدو أن الأوروبيين سيفكرون من جديد في تطوير مقاربتهم الأمنية أو اقتراح أساليب جديدة للتنسيق الأمني مثل منظمة إقليمية مشتركة، تستحضر أهمية العوامل الأخرى على رأسها التطور البشري، والتركيز على عناصر الأمن الناعم، أو بزيادة أهمية الناتو في المنطقة، يتطلب مثل هذا النهج الاستجابة للتحديات الأمنية الشاملة في المنطقة التي تستوجب تنويعا في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية عموما، تعني تقوية الناتو ارتباطا إستراتيجيا أوروبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية، دون أن يستجيب للطموحات السياسية للقوى المركزية الأوروبية وللاتحاد الأوروبي في المنطقة، تضاف إليه عناصر تشتت القوى الدولية واندفاعها نحو المتوسط.

أظهرت الأزمة الليبية من جديد حدود دور الأوروبيين في التصرف عسكريا في المناطق المتاخمة لهم دون سند أمريكي، يصعب القول إن السياسات العسكرية للأوروبيين قد تتغير، إذ تؤكد الإحصاءات والتقارير سنويا تخفيض الأوروبيين المستمر للإنفاق العسكري[1]، تضغط الأزمات الناشئة والتنبؤات الإستراتيجية بشأن مستقبل القوى العالمية وتراجع القوة الأمريكية وظهور ضغوط أكبر عليها في آسيا، على اختيارات الأطراف الأوروبية سواء بمستقبل التكامل الأوروبي أو بشأن أدواره الدولية.

يميل الفرنسيون إلى الدفع بتوجه جديد لإدارة الأزمات في المنطقة يعكس انخراطهم الجديد في الناتو بعد مقاطعتهم لقيادته لعقود طويلة، تتجه مثل هذه الخصائص السياسية إلى تنوع الأطراف المعنية، منها فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، ومنها أيضا تركيا المهتمة بتطوير سياسة شرق متوسطية مميزة، وفي الوقت نفسه متصلة مع عضويتها في الناتو، يبدو أن الأطراف الأوروبية كي يكون لها أدوار كبيرة في هذه المنطقة هي في حاجة جديدة إلى تعاون كل هذه الأطراف، وجذب الأطراف الأخرى للتعاون، بعضها عبر الولايات المتحدة كإسرائيل، يبدو أن دول جنوب المتوسط ستكون في وضعية مقلقة عسكريا وإستراتيجيا، إذا ما استمر غلق

1 انظر التقرير الذي أصدره معهد أستوكهولم لأبحاث السلام في العام 2011.

النافذة الأوروأطلسية في وجهها، وعزل الساحة الأورومتوسطية عن المشـــكلات ذات الآثار الأمنية والعسكرية، إذ سيدعم ذلك عناصر النبذ الجيوإستراتيجية بـــين الساحات المتوسطية.

تساعد الأزمة الليبية وأيضا السورية على تقييم قدرات نجاح أوروبا منعزلـــة وقدرات نجاحها في إطار دور حلف الشمال الأطلسي، ترددت إيطاليا في البدايـــة بشأن العقوبات على ليبيا بالنظر لمعاهدة الصداقة التي تربط بين البلدين منذ العـــام 2008، وأيضا لأهمية الصفقات المتبادلة بين البلدين، يضاف إليها بعض المخـــاوف الأمنية لإيطاليا بالخصوص منها تدفق المهاجرين[1]، تجاوزت إيطاليـــا ترددهـــا ذاك لأجل مواكبة التنسيق السريع بين فرنسا والمملكة المتحدة.

انتبه المحللون الغربيون إلى أهمية التحولات السريعة التي وقعـــت في جنـــوب وشرق المتوسط، واعتبروا أن هذه الانتفاضات ستفتح في شمال إفريقيـــا والشـــرق الأوسط فصلا جديدا لأوروبا في علاقاتها مع شمال إفريقيا بعد الفصل الذي عرفته هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الاستعمار[2]، يتعين على أوروبا – حســـب هـــذا الرأي – اعتماد سياسة إقليمية مشتركة جديدة وإشراك المجتمع المدني بطريقة أفضل ومعالجة المسائل الاقتصادية والتعليمية، والتعاون مع الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة بهدف وضع إستراتيجية عبر أطلسية شاملة إزاء المنطقة بأسرها، والتنســـيق بـــين الاتحاد الأوروبـــي والولايات المتحدة الأمريكية مـــن أجـــل سياســـة منســـجمة ومتكاملة، حيث يبدو أن التنسيق الأوروبـــي الأمريكي كان ارتجاليا ومؤقتا[3].

تساعد إدارة الأزمة الليبية على دمج ليبيا في النظام الأورومتوسطي، ودمجهـــا أيضا في المنتديات التي يجريها الناتو في المتوسط، وساعدت هذه الأزمة على إحداث مستجدات سريعة في المنطقة، أبان حجم تأثيرها في المعارضة الروســـية والصـــينية الشديدة لترك المجال مفتوحا للأطراف الأوروأطلسية للتصرف منفـــردة في هـــذه الأزمة، إذ كان رد الفعل ذلك نتيجة سرعة الأحداث التي لا تمارس فيها روســـيا

---

1 Heather A. Conley, «Turmoil in Libya the new view from Europe», Center for Strategic and International Studies, 07, 03, 2011 available at: org/publication/turmoil-libya-view-europe.http://csis

2 Ibidem.

3 Ibidem.

أدوارا تذكر، ويبدو أن السياسة الأوروبية الأمريكية التي أبدت مستوى من التعاون إثر الأزمة الليبية وأيضا السورية، رغم اعتباره "ارتجاليا وعابرا" من طرف بعض الباحثين (الباحثة هاتير أ. كونلي *Heather A Conley*)[1]، سيساعد هذا التعاون على ضمان علاقات مستقبلية أفضل لهذه الأطراف مع ليبيا والساحة المتوسطية، وعبرها تأمين منظورها لسياستها في شمال إفريقيا وعموم الفضاء المتوسطي بما فيه الساحات المرتبطة إليه.

اكتسب بذلك البعد عبر أطلسي للأمن الأوروبي في المتوسط قيمة إضافية وجديدة في سياق موجة الانتفاضات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يدعو هذا الوضع الجديد الأوروبيين للاعتراف للناتو بقيمته وأهميته الحيويتين في المدى المتوسط والبعيد، وفي تجنب وقوع مفاجآت إستراتيجية، تساعد أيضا مثل هذه المستجدات، ومن خلال تنشيط الأدوار الأوروبية في إمكانية تطوير السياسة الأورومتوسطية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع التحولات في المنطقة رغم ما يظهر عنها من بطء، يبدو أن ذلك البطء يعود لعناصر المفاجأة فيما حدث من جهة، وإلى الضغوط على القوة الأمريكية، وتقع المفاجأة ليس في سرعة الأحداث واندلاعها المفاجئ إنما في الطريقة التي وقعت بها، وقد ساعدت على قلب بعض التفسيرات بل أيضا في جعل عدد هائل من الدراسات والتقارير والأبحاث حول المنطقة متجاوزة جدا نظرا لاستنادها إلى فرضيات تم تجاوزها بأسلوب الأحداث هذه، وتهتم الولايات المتحدة بشكل بالغ إلى الاستقرار في مصر الذي يفيد في رجحان الكفة الأمريكية في مقاربة السلام في الشرق الأوسط، والطرف الوحيد الذي يحقق لها الحد الأدنى من هذه السياسة هو القوات المسلحة، ورغم ذلك تشجع القوة الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية أي طرف جاء إلى الحكم بمن فيهم الإخوان المسلمون ويدعمون السلفيين أيضا، بالنظر لمجرى الأحداث الذي دفع "بالإسلام السياسي" إلى التكيف السريع مع التحول الجيوسياسي.

1 الباحثة هي مديرة برنامج أوروبا بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بواشنطن، سبق أن شغلت عدة مهام إدارية وحكومية أمريكية في مجال الدعم الإنساني بكتابة الدفاع الأمريكية، وفي برامج المساعدات الأمريكية للدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي، كما عملت نائبة وكاتبة دولة في مكتب بالشؤون الأوروبية والأوروآسيوية.

أظهرت العمليات الأطلسية في ليبيا دورا متزايدا لحلف الناتو في المنطقة المتوسطية، مع ربط هذا الدور بفرصة تحول تاريخي، ارتبطت بالديمقراطية، أضحى الناتو الأداة الوحيدة والصلبة أمام بعض القوى الأوروبية الطموحة للتدخل في منطقة مرشحة لتحول جيوسياسي، رغم ذلك، عد بعض الباحثين مثل روبرتو آليبوني *Roberto Aliboni*[1]، أن الغرب لم يمتلك إستراتيجية أمام عموم الأزمة في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولم يقدم جوابا إستراتيجيا، وأنه تصرف لتجنب بعض الخسائر أو الحد منها،[2] دافعت دول جنوب أوروبا كإيطاليا وفرنسا ذات الاهتمام البالغ بشمال إفريقيا عن دور لها على المستوى العسكري والدبلوماسي، لتجمع بذلك بين أهمية تفعيل دورها داخل الدائرة عبر أطلسية من جهة، وفي الفضاء المتوسطي من جهة ثانية، وللتحكم في بعض الاحتمالات من قبيل أداء دور في ديمقراطية ما بشمال إفريقيا.

تعمل دول جنوب أوروبا في البحر الأبيض المتوسط كي تتجاوب مع التفاعلات الإستراتيجية والأمنية في جنوب المتوسط كلما حدث تحول إقليمي أو دولي يستدعي ذلك، ولعبت هذا الدور بعد الحرب الباردة عن طريق حلف الشمال الأطلسي، وإثر التحول الواقع بدءا من العام 2011 عن طريق الأداة نفسها، ولكن هذه المرة في فرصة تاريخية لتجريب عمل الحلف وأدائه وتطبيع وجوده في المنطقة[3]، أعادت الأزمات والانتفاضات في جنوب وشرق المتوسط الأهمية الإستراتيجية للناتو في المتوسط، باعتباره الآلية الوحيدة القادرة على

1 كان أستاذا للاقتصادي الدولي في نابولي، ساهم في لجنة الدراسات المتوسطية Mesco التي تحولت فيما بعد إلى اللجنة الأورومتوسطية للدراسات، يعمل حاليا مستشارا في معهد الشؤون الدولية في روما وفي المعهد الأوروبي للمتوسط ببرشلونة، يبحث في المتوسط والشرق الأوسط.

2 Roberto Aliboni, «La libia nel futuro del Nord Africa», 22-07-2011, consulté sur: http://www.affarinternazionali.it/articolo.asp?ID=1819

3 See the detail in Roberto Aliboni, «Southern Europe and the Mediterranean: from cold war to the Arab Spring», in Roberto Aliboni, Southern Europe and the Mediterranean: National approaches and transatlantic perspectives, Paper Serie Mediterranean, The German Marshal Fund of the United Sates-Istituto Affari Internazionali, Rome, 2011, pp. 81-103.

التدخل – ولوقت طويل – في عمليات عسكرية في المنطقــة، ومــن ثم لم تكــن الدينامية التي عرفتها بعض القوى الأوروبية في المنطقة ممكنة دون هذا الحلف، و"لم تكن نجاحات الدبلوماسية الأوروبية ممكنة، بالخصوص إزاء الأزمة الليبية، إلا مقابل إعادة تأكيد تبعيتها إزاء حلف الشمال الأطلسي فيما يتعلق بسياســتها المشــتركة للأمن"[1].

تصرف الأوروبيون بالخصوص منهم الفرنسيون بالشكل الذي دعم إظهــار هوية دفاعية أوروبية من داخل الناتو، كما وضع هذا الواقــع السياســة الأمنيــة الأوروبية للتدخل في الأزمات أمام واقع محدوديتها، بالخصوص منــها الــتي تهــم الأوروبيين مباشرة، وذلك نظرا للقدرات العسكرية المحدودة جدا، لا تملك القوى الأوروبية سوى حاملة طائرات واحدة فرنسية وهي شارل ديغول، قادرة على حمل 42 طائرة، مقارنة بالأمريكيين الذين يتوفرون على أسطول دائم في المنطقة، قــادر على إعادة الانتشار في الحالات المناسبة.

كان حلف الشمال الأطلسي الأداة الوحيدة أيضا لمساهمة عدد لابأس به من الدول الأوروبية في العمليات رغم محدودية تلك المساهمات، وأيضا الآلية الوحيدة لضم تركيا إلى رؤية أوروأطلسية للأزمة الليبية مثلا، رغم معارضتها في البداية لهذا التدخل[2]، كما يساهم الحلف باعتباره الآلية التي سبق أن أقامت حوارا متوســطيا وحوارا مع دول الخليج في إطار مبادرة إسطنبول عام 2004، أن يضمن تعاونا مع قطر والإمارات والأردن[3] لإدارة هذه الأزمة.

تأتي هذه القيمة الإستراتيجية للحلف في البحر الأبيض المتوسط، بعد سلسلة من العمليات التي قام بها في إطار رؤية جديدة لتوسيع مهامه بعد الحرب البــاردة للتدخل في حل الأزمات، أي منذ عملياته في يوغسلافيا وفي كوسوفو، يترتب عن هذه الحالة عمل أوروبــي مزدوج إزاء المنطقة، أوروبــي – متوسطي في مجالات

1 Abderrahim El Maslouhi, «L’Europe communautaire à l’épreuve du printemps arabe», op. cit., p. 1.

2 «Arabe awakening boosts Turkey’s confidence», Institute International of Strategic Studies, October 2011, available at: https://www.iiss.org/publications/buy-now/?entryid9=61075&char=ShowAll

3 Allessandro Marrone, op. cit.

التعاون الاقتصادي والتقني والأمني الضيق، وعبر أطلسي في المجالات العسكرية والإستراتيجية بعيدة المدى، وتدفع الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في أوروبا منذ العام 2008 من جهة، وحدود استقلال أوروبا الإستراتيجي الذي يتعمق بالأزمة من جهة ثانية، إلى الاستمرار في استعمال الناتو آلية لهويتها الدفاعية في إطار أوروأطلسي عام.

يجدر التنبيه إلى أن السياسة الدفاعية الأوروبية التي لم تستطع اتخاذ مكانة مستقلة وفاعلة لا يمكن فصلها كذلك عن تنافس أوروبي – أوروبي، حيث أظهرت الأزمة الليبية مثلا اندفاعا فرنسيا بريطانيا، وهما البلدان اللذان كانا قد أبرما اتفاقا للتعاون في نوفمبر 2010، يضاف إلى ذلك عودة فرنسا لحلف الشمال الأطلسي عام 2009، التي سعت من خلال تلك العودة إلى العمل من داخل الحلف لتحقيق بعض سياساتها ومنها سياساتها في الفضاء المتوسطي، أظهر مجيء ساركوزي للحكم في فرنسا إستراتيجية فرنسية مزدوجة سعت إلى تقوية الدور الفرنسي المتوسطي من خلال تقرير خطة الاتحاد من أجل المتوسط من جهة، ومن جهة أخرى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والانخراط في عمل الناتو باعتباره آلية عبر أطلسية ذات أهمية مشتركة[1]، التزم أهم الفاعلين المتوسطيين بالمقاربة عبرأطلسية مقابل هامشية الآليات الأورومتوسطية وانعدامها في أحيان أخرى، يزكي هذا العمل الطابع الثانوي للقدرات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي وأعضائه، ويكشف أيضا عن الهوة بين الطموحات التي يتم التعبير عنها دبلوماسيا والقدرات المادية الحقيقية.

2.1. طموحات الاتحاد الأوروبي

يقابل طموحات الاتحاد الأوروبي في التدخل العملي في الأزمات عوائق ترتبط بحدود تنسيق سياساته الدفاعية، وبالمشكلات الناتجة عن عدم اتساق سياسته الخارجية، يضاف إلى هذه العوائق ذات الطابع المؤسساتي عوائق إستراتيجية تتمثل

1 See Jean-François Daguzan, «France, the United States, and the Mediterranean: From competetion to cooperation from a transatlantic perspective», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean…, op. cit., p. 17.

في حدود القدرات العسكرية الأوروبية، أدت هذه الضغوط إلى تعديل بعض المواقف الأوروبية من الناتو مرارا، ولا يمكن فصل الدوافع نحو الهوية الأوروبية الدفاعية عن انجذاب أعضائها الذين يصطدمون بواقع الحلقة المفرغة لأدوارهم الإستراتيجية العالمية.

أ. المشكلات المؤسساتية

أعادت الإدارة الدبلوماسية والعسكرية للأزمة الليبية إثارة مشكلة العناصر الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي بالخصوص في جواره المتوسطي، كما أعادت طرح مستقبل السياسة الخارجية والدفاع الأوروبي، والعلاقة مع حلف الشمال الأطلسي، ورغم التنسيق الدبلوماسي الذي عرفته مواقف وردود أفعال الاتحاد الأوروبي إزاء الأزمات في جنوب وشرق المتوسط، غير أنه عندما تعلق الأمر بالإدارة العسكرية للأزمة الليبية، ظهر الأوروبيون منقسمين مجددا، وأعادت الأزمة الليبية التأكيد على حدود القدرات الأوروبية، إضافة إلى الاختلاف في مقاربة هذه المشكلات من الناحية السياسية بين أعضاء الاتحاد، ومن ثم، أعادت الأزمة إلى الذهن ما طرحته إدارة مشكلات البلقان في العقد الأخير من القرن العشرين، والخلافات في تفسير أهمية المجالات الحيوية، لا يحد من هذا التنافس وأحيانا الخلافات سوى المؤسسات الأوروبية المشتركة بتنسيق ألماني - فرنسي.

اتسم الموقف الأوروبي عموما بالانقسام، بين امتناع ألماني أثناء التصويت في مجلس الأمن للأمم المتحدة حول منطقة الحظر الجوي في ليبيا والحماس الفرنسي البريطاني، اعتبر الشركاء الأوروبيون والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدوائر الدبلوماسية للعاصمة الفدرالية هذا الموقف خطرا، وأعطى - في نظر الباحثين - وقعا بالتردد والعزلة الألمانية[1]، يعود هذا الانقسام إلى مشكلة الاتساق في بنيات الاتحاد الأوروبي، وفي الطابع غير المحسوم لسياساته الخارجية، وبقي هذا الموضوع موضع سجال في أوروبا وأيضا في المراكز المختصة بتحليل مستقبل أوروبا والسياسات الدولية، تصف الباحثة نيكول كوينغ *Nicole Koenig*[2] رد فعل

1 Almut Moller, L’Allemagne face au printemps arabe, op. cit., p. 6.

2 تعمل في معهد الشؤون الدولية بروما.

الاتحاد الأوروبـــي إزاء الأزمة الليبية بالبطء وعدم التماسك وعدم الاتساق، كما تعتبر أن إقرار اتفاقية لشبونة لم يأت بجديد إزاء استمرار هذه الأزمـــات، وتحـــدد الاتساق بأنه: أ – غياب التناقض بين مختلف سياسات ووسائل إدارة الأزمـــات. ب – وجود آثار لهذا الاتساق، ونظرا لطبيعة الاتحاد الأوربـــي كهيئـــة متعـــددة المستويات ومتعددة الأطراف، ركزت نيكول كوينغ على التمييـــز بـــين أربعـــة مستويات من الاتساق:

1. **الاتساق الأفقي**: وهو إدارة سياسات متعددة تقوم على التنـــاقض وتقويـــة التشاركية.
2. **الاتساق المؤسساتي**: ويشمل غياب التناقضات، والتآزر بين مختلف الفاعلين المسؤولين في الاتحاد الأوروبـــي في الاستجابة للأزمـــات علـــى المســـتوى الأوروبـــي.
3. **الاتساق العمودي**: يصف هذا النوع من الاتساق درجـــة وجـــود الـــدول الأعضاء ونشاطاتها على الخط نفسه، وتقوية استجابة الاتحـــاد الأوروبـــــي للأزمة.
4. **الاتساق متعدد الأطراف**: يحدد درجة استجابة الاتحاد الأوروبـــي للأزمات والمساهمة إيجابيا لاستجابة المنظمات والفاعلين الدوليين الآخرين.

وأخذت الباحثة نموذجا في الحالة الأخيرة من استجابة الاتحاد الأوربـــي مـــع الأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي[1]، تتساءل نيكول كوينغ أمام واقع هذه الانقسامات عما يجب القيام به، حيث ترى وجوب مراعاة ثـــلاث نقط: أ – القيادة المتسقة. ب – أوربة الاستجابات المتوسطة المـــدى، أي جعلـــها أوروبية. ج – منع الانقسامات على المدى الطويل[2].

ويبدو أن وجاهة هذا الرأي لا تمنع من تسجيل ملاحظة بشأنه، وهي أن عدم الاتساق هو ظاهرة وليس نتيجة، نتجت هذه الظـــاهرة عـــن عوامـــل تعرفهـــا

---

1 See the detail in Nicole Koenig, The EU and the Libyan crisis: In quest of coherence? Istituto Affari Internazionali IAI, Working papers 11/19- Roma, July 2011, pp. 6-13, available at: www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1119.pdf

2 Ibid., p. 13.

السوسيولوجية السياسية للتكامل الأوروبـــي، بعدم تماثل أعضـــائه في الشـــؤون العسكرية والدبلوماسية الحاسمة والنـــزعة القومية القوية، ويحتاج بلـــوغ مراحـــل الاتساق هذه لتفادي الانقسامات ربط هذه الظاهرة مباشرة بسؤال ضمني ونفسي يتمثل في أي حد من التكامل يريده الأوروبيون؟ ومتى سيتم البدء في التنازل عـــن السياسات الخارجية ومنها المصالح الاقتصادية التنافسية لصالح الاتحادية؟

تحكم الأطراف في الاتحاد الأوروبـــي مشكلات مرتبطة بخيارات الـــدول الأساسية في سياساتها إزاء البحر الأبيض المتوسط وإزاء منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة تفاعل وجذب أساسية، ومن ثم ينسق الاتحاد الأوروبـــي عادة بعض المواقف الدبلوماسية، غير أنه عندما يتعلق الأمر بخيـــارات إســـتراتيجية حساسة وحاسمة تلوح عدة انقسامات داخل الاتحاد الأوروبـــي مثل الانقسام الألماني الفرنسي، أو الألماني الفرنسي مقابل البريطاني، أو البريطـــاني الفرنســـي مقابل الألماني، أحدثت عودة فرنسا إلى القيادة العســـكرية لحلـــف الشـــمال الأطلسي تغييرا مهما في تأكيد البعد عبر أطلسي للأمن الأوروبـــي، إذ أكـــد الكتاب الأبيض للدفاع الصادر في فرنسا في العام 2008 عن *"التكامـــل بـــين الاتحاد الأوروبـــي والحلف الأطلسي (...) لا يوجد تنـــافس بـــين الاتحـــاد الأوروبـــي والناتو، نحن بحاجة إليهما معا لمواجهة التهديـــدات والأزمـــات"*. وأكد هذا الانجذاب الفرنسي على الحد من التحليلات التي كانـــت تـــرى في تبرعم الهوية الأوروبية للدفاع اتجاها جديدا في انقسام إســـتراتيجي أمريكـــي أوروبـــي، بقيت ألمانيا بدورها وفية للناتو رغم انخراطها إلى جانب فرنســـا في مشروع الهوية الفرنسية للدفاع، كانت ألمانيا وبقيت قليلة الحمـــاس للتســـلح وتطوير قدراتها العسكرية، وأكد الخيار نفسه حل منظمة اتحاد أوروبا الغربية في يونيو 2011، وهي المنظمة التي كان يفترض فيهـــا أداء دور ذراع عســـكرية للاتحاد الأوروبـــي، يبدو أن العامل الوحيد الذي سيقلب الطاولة الإستراتيجية الأوروأطلسية في أوروبا سيبقى هو تهلهل القوة الأمريكية وتراجع أهميتها على تأمين المستقبل الإستراتيجي الأوروبـــي، ومدى استمرار الولايات المتحـــدة في حفظ المصالح الأمريكية في المجالات المتفاعلة مباشرة مع الأمن الأوروبـــي ومنها المجال المتوسطي والمجال الآسيوي الشرقي.

عملت هذه الدول الثلاث على تنسيق عملها الدبلوماسي إزاء الأزمة السورية، رغم الانقسام الذي عرفته في معالجة الأزمة الليبية، سواء من خلال أداء الاتحاد الأوروبي أو من خلال تقديم مشاريع لإدانة سوريا في الجمعية العامة أو مجلس الأمن للأمم المتحدة، ومهما كانت التناقضات في العمل المؤسساتي للاتحاد الأوروبي إزاء جنوب وشرق المتوسط، فإن الأمر يتعلق بمنطقة حساسة وتقع في الجوار، ويؤثر بطء أداء الاتحاد الأوروبي وعدم حسمه، أو قدرته في تقديم البدائل تأثيرا بالغا على مصداقية الاتحاد الأوروبي شريكا إستراتيجيا في الحوض المتوسطي.

ب. العوائق الإستراتيجية

تعود، من جهة أخرى، المشكلات المؤسساتية ذات الطابع السياسي فيما يتعلق بأداء واتساق عمل الاتحاد الأوروبي إزاء الأزمات إلى واقع إستراتيجي يتمثل في القدرات العسكرية الأوروبية اللازمة للقيام بأي تدخل، ومن ثم فإن القوة التجارية والصناعية للاتحاد الأوروبي لا توازيها القوة العسكرية نفسها، يسعى الاتحاد الأوروبي أمام هذه الهوة الإستراتيجية العميقة إلى العمل على بناء أوروبا الدفاع، وتمكين الاتحاد الأوروبي من القدرات العسكرية اللازمة للتدخل في أزمة ما بشكل مستقل، ابتدأ مثل هذا النقاش الأوروبي وبالخصوص من خلال تضمين اتفاقية ماستريخت بندا يتعلق بسياسة أمن مشتركة PESC، وشكلت القمة الفرنسية – البريطانية في سان مالو في ديسمبر 1998 إطلاقا أوليا للدفاع الأوروبي، وذلك بتوفير القدرات العسكرية التي تسمح له بالتدخل باستقلالية، وكذا الآليات المؤسساتية اللازمة لذلك[1].

انعقد المجلس الأوروبي بكولونيا عام 1999 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، وأقروا بضرورة امتلاك الاتحاد لقدرات عسكرية تسمح له بالتدخل في الأزمات دون المس بعمليات حلف الناتو، كان يهدف مثل هذا التوجه إلى توفر الاتحاد الأوروبي على ما بين 50000 و60000 رجل يمكن أن يتدخلوا في

---

1 Bastien Irondell, «l'Europe de la défense à la croisé des chemins», Critique Internationale, n°26, Paris, Janvier 2005, pp. 45-55.

الأزمات، ونشرهم في أجل 60 يوما، ويمكن إسنادهم على الأقل في أجل سـنة[1]، كما أقرت الإستراتيجية الأوروبية للأمن في العام 2003، والتي أكدت على ضرورة امتلاك الاتحاد قدرة نشر قوات في أجل قصير.

لعبت فرنسا دورا سياسيا دولة أوروبية خارج القيـادة العسـكرية لحلـف الشمال الأطلسي آنذاك، ساعية لتحقيق استقلال إستراتيجي، كان دورها مهما في إخراج سياسات الدفاع الأوروبـي إلى الوجود مع تعاون ألماني، وفي مقابل ذلك، جعلتها الخيارات الأطلسية لبريطانيا تقف دون تطوير كبير لهذه السياسات، كمـا شجعت القدرات العسكرية والموازنات الدفاعية المحدودة للدول الأوروبيـة علـى تفضيل الواجهة عبر أطلسية، خصوصا التي التحقت بالاتحاد الأوروبـي بعـد توسيعه من دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كان انضمامها للناتو مقدمة لضمها إلى الاتحاد الأوروبـي.

ظل الاتحاد الأوروبـي عمليا محدود القدرة على التدخل في أزمات تستدعي استثمار وتوظيف قدرات عسكرية كبيرة أو متوسطة، وتعرف تناقضـات دوليـة حادة رغم بعض التدخلات التي قام بها في بعض الأزمات مثل البوسنة والهرسـك والكونغو وإفريقيا الوسطى، رفضت بريطانيا مقترحا لكاترين آشتون ممثلة الاتحـاد الأوروبـي في شؤون الأمن والدفاع في يوليو 2011، يتعلق بإحداث مركز قيـادة دائم لدى الاتحاد الأوروبـي، كان الاقتراح يهدف إلى إعطاء دفعة جديدة للاتحاد الأوروبـي في هذا المجال، وترى بريطانيا أن الناتو يبقى أفضـل آليـة للـدفاع الأوروبـي وأن إحداث مثل هذه الآلية هو وقوع في الازدواجية كمـا أنـه ذو تكلفة لا داعي منها، بينما دافع عن هذا المقترح مجموعة مكونة من فرنسا وألمانيـا وبولونيا[2]، تحافظ بريطانيا على حساسيتها إزاء كل نشاط أمني وعسكري للاتحـاد

1 «Développement des capacités militaire européenne», Union Européenne: Politique européenne de sécurité et de défense, juillet 2009. Consulté le 02, 12, 2011 sur: www.europarl.europa.eu/..._/sede171109 factsheemilcap_fr.pdf

2 Edouard Pflimlin, «Londres à t-il tué l'Europe de la défens», IRIS, Paris, 19, Juillet 2011. Consulté sur: http://www.iris-france.org/informez-vous/tribune.php?numero=204

الأوروبـــي إلى جانب الناتو، رغم أن بعض الاقتراحات تقنية ودورها محدود مثل هذا الذي اقترحته كاترين آشتون.

يظهر أن الهوية الدفاعية الأوروبية تقوم على أربعة انقســـامات إســـتراتيجية قومية أساسية للدول الأوروبية:

1. الدول الأطلسية مثل بريطانيا.
2. الدول القومية الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا.
3. الدول التي تعمل على إحداث التوازن بين أوروبيتها وبعدها الأطلسي مثـــل إيطاليا.
4. الدول الأطلسية بحكم الاحتماء بالناتو، مثل دول أوروبا الشرقية التي التحقت بالاتحاد الأوروبـــي.

غير أن أهم انقسام هو ذلك الذي تمثله المساعي الفرنسية مع تعاون ألمـــاني في دعم الهوية الدفاعية الأوروبية مقابل تفضيل بريطانيا للبعد عـــبر أطلســـي للأمـــن الأوروبـــي، ورغم عودة فرنسا لتفضيل الخيار عبر أطلسي، والالتحاق بالناتو، فإن الأوروبيين يجدون صعوبات في التعاطي مع الأزمات في جنوب وشرق المتوســـط دون توافق أمريكي، وهو التوافق الذي لا يصب دائما في مصلحة القوى الأوروبية الأساسية.

تضاف إلى هذه المشكلات الإنفاق العسكري لأوروبا، حيث لا تنفق الدول الأوروبية إلا أرقاما متدنية[1]، كما لا تمتلك القوة الأوروبيـــة توازنـــا في قـــدراتها الأساسية، مثل القدرات البحرية، ويعني مثل هذا الفارق في القـــدرات البحريـــة الأوروبية عدم القدرة على الاستغناء عن القدرات الكبيرة التي يمكن أن يتمتع بهـــا

---

1 انظر تقرير معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي للعام 2011، حيث قيم الإنفاق العسكري لكل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية معا للعام 2010 في 316 مليـــار دولار أمريكـــي في الوقت الذي تنفق فيه أمريكا الشمالية 721 مليار دولار أمريكي ويقدر إنفاق الولايات المتحدة الامريكية وحدها بـــ 698 مليار دولار بنسبة 43% من الإنفاق العالمي، وتـــأتي في الصـــفين الثالث والرابع كل من المملكة المتحدة وفرنسا بـــ 59.6 و59.3 مليـــار دولار وفي الصـــف الثامن ألمانيا بـــ 45.2 مليار دولار وفي الصف العاشر إيطاليا بـــ37 مليار دولار.
Armements, Disarmements and Interantional Security, Résumé en Français, SIPRI, Yearbook 2011, Consulté le 20 décembre 2011 sur: http://www.sipri.org/

الناتو عن طريق القدرات الأمريكية، كما يكشف فارقا هائلا في الانتشار السريع في البحر الأبيض المتوسط.

2. التعاون والتنافس عبر الأطلسي

لا يمكن تحليل التوافق الإستراتيجي عبر الأطلسي بشأن الأمن في المتوسط دون تحليل مكاسب الطرف الأوروبي والأمريكي من الرابطة عبر الأطلسية، وقدرات الطرفين الإستراتيجية، ومدى حفاظهما على الفاعلية الإقليمية في منطقة سياسية متحركة، تعتمد واشنطن سياسة المقاييس الاقتصادية، والدبلوماسية والعسكرية، بينما تجد القوى الأوروبية الأساسية مثل فرنسا نفسها محكومة بالعرضة للعزلة أو بتنسيق محدود مع دعم خلفي من الاتحاد الأوروبي، يدعو هذا الوضع للقول إن أوروبا تعتمد نهجا ثنائيا إزاء المتوسط، أوروبي من جهة، وعبر أطلسي من جهة ثانية، ويخلط بين التعاون والتنافس بالشكل الذي يصعب معه رصد ميزات الرابطة الأوروأطلسية.

1.2. السياسات الأمريكية المؤثرة في المتوسط

تعتمد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية نظرة خصوصية إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط[1]، وهي تفصلها بذلك عن مركز تفاعلها الحيوي مع دول أوروبا ودولة كتركيا، وتنظر في المقابل لهذا الإقليم الأخير ككتلة جيوإستراتيجية منفصلة يطلق عليه الشرق الأوسط الكبير، أو أحيانا شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يترتب

1 لم تتبلور تقاليد ومدارس للدراسات الإستراتيجية والتحليلية ذات طابع متوسطي محض شأن الدراسات الشرق الأوسطية (إذا ما استثنيت تلك الجهود التي يقوم بها المعهد الأوروبي للمتوسط أو معهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي، التي يطغى عليها البعد الاقتصادي والسياسي والقطاعي)، وهذا يعود لنهج كل فريق علمي وللتقاليد الدبلوماسية القائمة على تحديد مجموعات جيوسياسية منفصلة، مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التقليد الأمريكي، والمغرب الكبير والشرق الأوسط في فرنسا، والدراسات العربية مقابل الدراسات الأوروبية أو الإسلامية مقابل الغربية في بعض التقاليد العربية، ويعود هذا المعطى من الناحية العلمية لاتباع التقسيمات الموضوعة نفسها والمعروفة في العلاقات الدبلوماسية والمألوفة الاستعمال في إدارات ومؤسسات الدولة، وهي عموما قد تكون ذات نتائج سلبية، مثل تلك التي تفصل كليا بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط من جهة، وبين جنوب أوروبا وتركيا من جهة ثانية.

عن ذلك تنافس هذه النظرة مع الدول التي ترى منها جزءا من جنـــوب وشـــرق المتوسط، ويزيد من هذا التناقض تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية دورها في المحاور التي تتقاطع كذلك مع المتوسط، في إفريقيا من خلال قاعدة الأفريكوم، وفي الشرق الأوسط من خلال سياسات أمريكية منفردة، تتميز النظرة الأمريكية بكونها نظـــرة خارجية، وتنظر للمنطقة من زاوية نظر الدراســـات الجيوسياســـة والجيوثقافيـــة التقليدية، تفصل بين الساحات المختلفة، ولا تنظر إلى البحر الأبـــيض المتوســـط بشكل مترابط مع الساحات الملتصقة به، بل تعزله أحيانا عن ذلـــك، ولم يســـبق لواشنطن أن أبدت أي نظرة متكاملة تدمج المجالين البحري والبري من المتوسط أو تربط بين ساحاته المختلفة.

أ. النظرة الأمريكية لجنوب وشرق المتوسط

يتميز الدور الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط بالحيوية الكبيرة، ويبدو بذلك أن أي تغيير في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة يعد تغييرا في الوضع الإقليمي عموما، تتمثل أهم هذه السياسات الأمريكية، من خلال الحوار الأطلسي، الذي هو صـــمام الأمان للأمن الأوروبـــي، وهي حليفة تركيا، ولها سياسة عبر أطلســـية في البلقـــان تطورت بعد الحرب الباردة ونشوب الحروب في يوغسلافيا السابقة، كما أنها حليفة لإسرائيل ومصر معا، وذات دور كبير في الشرق الأوســـط، وتنشـــط في المنطقـــة المغاربية إلى جانب المغرب والجزائر، استمرت هذه الأدوار منذ الحرب العالمية الثانية، رغم بعض التطور الذي طرأ عليها، مثل الحال مع اتفاق كامب ديفيد الـــذي عـــزز أهمية واشنطن في مسلسل السلام العربـــي الإسرائيلي، وفي البلقـــان، حيـــث أدت الحروب في هذا الإقليم بعد الحرب الباردة إلى تعزيز المكانة الأمريكية.

يذكر بعض الباحثين أن الإستراتيجية الأمريكية إزاء المتوسط هي "خليط من السياسات الإقليمية"[1]، بمعنى أنها سياسات تعتمد على أجزاء جيوسياسية فرعيـــة، مثل شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأوروبا وتركيا وهكـــذا، ويمكـــن تقســـيم الرهانات الأمريكية في المنطقة إلى ثلاثة:

---

1 Ian O. Lesser, «Les Etats Unis et la Méditerranée», consulté le 10, 11, 2011 sur: www.iemed.org/anuari/2004/frarticles/flesser.pdf

1. اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط باعتباره جزءا مندمجا في الأمـــن الأوروبـــي.
2. كون المتوسط قنطرة نحو الخليج العربـــي، حيث عبرت مثلا في حرب الخليج عام 1990–1991 حوالي 90% من القوات عبر المتوســـط بحـــرا أو جـــوا، والشيء نفسه حدث مع الحرب على العراق عام 2003.
3. انخراط الولايات المتحدة في عدة قضايا إقليمية واضحة كالنـــزاع في الصحراء الغربية وبحر إيجه ومسلسل السلام العربـــي الإسرائيلي والأزمة مع ليبيا[1].

تظهر هذه الرهانات الأهمية الجيوسياسية للمتوسط في السياسات الأمريكيـــة نحو الجزء الغربـــي من أوراسيا، ودون أن ينسي ذلك أهمية البحر المتوسط كمجال للنقل البحري الأمريكي ولنقل الموارد النفطية ومراقبة تزايد قـــدرات الأطـــراف العالمية المتصاعدة التي تنجذب نحو المتوسط ونحو ساحاتها الملتصقة للحصول علـــى الموارد أو لتصدير الموارد وأيضا لتجريب دبلوماسيتها، يفيد البحر المتوسط في هذه الحالة في مراقبة القوى العالمية، إذ تراقب واشنطن وعن طريق الأداة الأطلسية محاور المرور الأساسية في العالم إلى جانب تلك التي في جنوب آسيا، أدخلت الـــتغيرات التي شهدها التوزيع العالمي للقوى تعديلات على التعاطي الإستراتيجي الأمريكـــي مع المتوسط، وذلك بتصاعد الاهتمام الأمريكي بالتوازن في شرق آسيا، وإعمـــال قدراتها لتجنب تحول عالمي لا يمس استمرار المكانة الأمريكية في النظـــام الـــدولي، تزداد بعض عناصر القوة في التراكم في هذه المنطقة، مثل تطور الإنفاق والتصـــنيع العسكريين، زيادة على أن الحضور الاقتصادي الأمريكي ليس في المستوى ذلـــك نفسه الذي لها في اليابان وكوريا الجنوبية في مقابل ازدياد نمو دول شرق وجنـــوب آسيا باطراد، مثل ذلك الذي تسجله الصين وجاراتها الجنوبية المتعاونة فيما بينـــها، دفع النمو السريع للاقتصاديات الآسيوية بالولايات المتحدة الأمريكيـــة للاهتمـــام أكثر بتعميق وتوسيع علاقاتها عبر المحيط الهادي، من قبيل إبرام اتفاق للتبادل الحـــر مع القوى الاقتصادية الآسيوية في نوفمبر 2011[2]، يميل هذا التوجه – وكما يشـــير

1 Ibidem.

2 استثنى هذا الاتفاق بعض القوى الأخرى كالصين، وهذا يعود لحسابات أمريكية يبدو أنها تقوم على العزل والاحتواء في الوقت نفسه.

إلى ذلك باري بوزان – إلى احتمالات ثلاثة: إذا ما بقيت الصين خارج هذه الشراكة عبر المحيط الهادي فمن شأن هذه الشراكة موازنة قوة الصين التي تقوم بها مجموعة من الدول الآسيوية تحت الرعاية الأمريكية، وفي حالة ما انضمت إليها الصين يعني ذلك أن محاولاتها لعزل الصين عن السيطرة على جنوبها سيتم محاصرته، أما الاحتمال الثالث فهو بقاء هذه الشراكة غير نافعة ودون نتيجة مثل باقي المنتديات المتعددة الأطراف[1]، تعبر وجهة النظر هذه، التي بدأت تكثر مثيلاتها في التحليلات النظرية للنظام الدولي عن عمق الضغوط على القوة الأمريكية في آسيا، ويمكن أن يدفع التسليم بهذا التحليل إلى التسليم أيضا بتضاؤل أهمية المجال المتوسطي للقوة الأمريكية، ويكشف أيضا هذا التحول الذي أخذ يظهر بقوة في السياسة الأمريكية عما أضحى يواجه الشراكة عبر الأطلسية التي يظل البحر الأبيض المتوسط من ضمنها، كما يستفز القوى الأوروبية للتطلع نحو ممارسة دور شبيه بالدور الأمريكي عبر المحيط الهادي في منطقة المتوسط، أو بدرجة أكثر وضوحا هو نوع من تقسيم الأدوار عالميا.

تعني هذه الضغوط التي هي نفسية قبل أن تمس عناصر القوة المادية أن الأمريكيين سيزيدون من فقدان اهتمامهم بالمتوسط، يمكن أن يعكس هذا التحليل أيضا احتمال نشوء تنافس في المجالات البعيدة على كل الأطراف، إذ إن القوى التي تتنافس على السياسات العالمية يمكن أن تتنافس في المجالات الجيوسياسية البعيدة عنها جغرافيا، وتميزت القوى البرية الآسيوية عبر تاريخها القديم بالانجذاب من الشرق نحو الغرب، إذا ما تأكد هذا المعطى من جديد يعني أن المجال المتوسطي والساحات الملتصقة به ستكون مجال جذب بالنظر للعناصر الجيوثقافية والجيواقتصادية والنفسية المهمة لهذا المجال، تقع في هذا المجال المشكلات الأمنية المعقدة الناتجة عن العلاقة مع إسرائيل، ويحج حوله مسلمو العالم لأداء فريضة دينية سنوية في مكة والمدينة بالمملكة العربية السعودية، وخاضت حوله الدول الأوروبية حملاتها الاستعمارية، وفرضت نموذجها الثقافي عبر آسيا والعالم، تساعد هذه العناصر على تفسير ثقل الأدوار الأطلسية في المتوسط، ويمكن لها المساعدة استنتاج

---

1 Barry Buzan, «Asie: une reconfiguration géopolitique», op. cit., p. 237.

أن فراغ المتوسط وانحلال الرابطة الأوروأطلسية فيه له ميزات انحلالها نفسها في شرق آسيا، ويساعد حدوثها على تفسير انحلال القوة الأمريكية، لا يبدو أن السؤال عن أي منهما سيكون السبب ومن سيكون النتيجة هو المهم إنما يبدو أن علاقتهما الإستراتيجية مترابطة، يشكل الحضور الأطلسي في المتوسط عند تفحص الخريطة إحدى نقط تطويق المجال الآسيوي عبر البحر، وتحظى إسرائيل في شرق المتوسط بأهمية اليابان نفسها أو يزيد في شرق آسيا، غير أنه في المتوسط لا توجد قوة تنمو بحجم نمو الصين يمكن لها معارضة إسرائيل والولايات المتحدة معا، تلعب إيران هذا الدور ولكن بأهمية أقل، ويمكن أن تلعبه بعض الدول العربية في حالة استقرارها وتحقيقها لتغييرات إستراتيجية مهمة.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية البحر الأبيض المتوسط مجالا جيوإستراتيجيا للاستخدام العسكري والعبور التجاري عبر البحر، لأهمية المضايق التي يتوفر عليها وتربط بسرعة بين عدة محاور، مثل: مضيق جبل طارق الذي يربط بين الأطلسي والمتوسط، الدردنيل والبوسفور اللذين يربطان بين المتوسط والبحر الأسود، وعبر هذا الأخير منطقة أورآسيا، وقناة السويس التي تربط بين عدة محاور من بينها المحيط الهندي عبر باب المندب، تضفي هذه الميزات على البحر المتوسط أهمية جيوإستراتيجية، إضافة لأهميته الثقافية والاقتصادية، وتتوقف الدينامية العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط في اعتبار هذا الأخير قاعدة متقدمة وممرا إستراتيجيا نحو أورآسيا حيث لأمريكا مصالح كبيرة، وتحتاج للحفاظ على هذه المصلحة لجهود وتعاون كل من تركيا ومصر وإسرائيل كدول محورية في المنطقة[1]، إذ إن ممر المتوسط وعبر قناة السويس هو أسرع طريق للانتشار العسكري الأمريكي للقيام بعمليات في جنوب غرب آسيا، وأظهرت العمليات في أفغانستان إثر أحداث 11 سبتمبر ذلك، إذ عبرت أهم القوات الأمريكية عبر البحر الأبيض المتوسط، وتضمن مرونة هذا المرور دول كتركيا ومصر.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نقل بعض قواها نحو المحيط الهندي والخليج العربي، بالنظر لبروز تهديدات أكبر مقابل إمكانية لعب الطرف

1 Sami Makki, «La stratégie américaine en Méditerranée», Confluences méditerranée n°40, L'Harmattan 2001-2002, p. 128.

الأوروبـــي والناتو دورا لسد الفراغات الأمريكية ومنها في المتوسط، لم تلق الآراء التي اعتبرت أن الحضور العسكري الأمريكي عبر الأسطول الســادس في البحــر الأبيض المتوسط لم يعد ضروريا نتيجة تحول تمركز القــوة الأمريكيــة إلى آســيا والاكتفاء بدلا من ذلك بالانتشار السريع من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبــيض المتوسط، لم تلق استجابة رسمية، يمكن ملاحظة ذلك بتنويع المجــالات الأمريكيــة الأخرى التي لها صلة مباشرة مع البحر الأبيض المتوسط، مثــل إحــداث القيــادة الأمريكية لإفريقيا عام 2007، وبالنظر أيضا للآثار الأخرى التي يزيد منها إعــادة التفكير في التحول الجيوسياسي الناتج عن "التحول الديمقراطي"[1]، وعن الضــغوط الأمنية الأساسية لأمريكا في تقاطع غرب آسيا بأورآسيا التي يعد البحــر الأبــيض المتوسط الباب البحري المباشر نحوها.

ب. التنافس المتوسطي عبر الاهتمام بإفريقيا

بدأت السياسة الأمريكية تعرف اهتماما متزايدا بإفريقيا، ويلقي هذا التطــور بآثاره على السياسة الأورومتوطسية في البحر الأبيض المتوسط وعلى التنافس بــين القوة الأوروبية التقليدية الحاضرة في إفريقيا ومستجد الحضور الأمريكي، يشــكل المجال الأمني أحد المجالات الإستراتيجية للاهتمام الأمريكي بإفريقيا والــذي ازداد أهمية بعد 11 سبتمبر وبالحضور البارز للحركات "الأصولية" المسلحة في إفريقيــا: بوكو حرام في نيجيريا، وجماعة أنصار الــدين في مــالي، والقاعــدة في المغــرب الإسلامي، وجماعة الشباب المجاهدين في الصومال، يضاف إلى هذا المعطى عامــل ثان حيوي، يتمثل في الطاقة واستكشاف النفط، والاعتماد على بلدان المحــاور في إفريقيا لإيجاد البدائل كنيجيريا والجزائر، إذ أخذت الولايات المتحدة في الاعتمــاد

1 لا نتفق واستخدام عبارة الربيع العربــي عما وقع في المنطقة، ولا نميل إلى استخدام هذا التعبير بالنظر لما يفيده من حسم، وهو مصطلح من استخدام وسائل الإعلام الذي يبــدو مناسبا لها، ويرتبط أيضا مصطلح عربــي بتوظيف قومي لما حدث، ويبــدو أن البعــد القومي كان محدودا في الأحداث، إذ عكس ذلك كليا ساهمت الانتفاضــات في أزمــة سياسية وفكرية للحركات القومية ليس فقط العربية ولكن أيضا غير العربية مثل الكردية والأمازيغية وغيرها، يدل على حدوث هذه الأزمة مجيء الإسلاميين إلى الحكم وصــعود شعبيتهم وهم يمزجون بين الإسلامية والعالمية الإسلامية والوطنية، ولا يعكس ارتكازهم وتشبثهم بالدولة الوطنية مشتركا قوميا إثنيا بقدر ما يعكس واقعية سياسية.

المتزايد على النفط الإفريقي، وأخذ اهتمامها يتزايد بمنطقة غرب إفريقيا القريبة من أمريكا مقارنة بالشرق الأوسط، ويزيد من حجم الاهتمـــام الأمريكـــي بإفريقيـــا ضغوط الصين وسعيها وراء نفس الأهداف.

انقسم المحللون بشأن قيادة أفريكوم[1] إلى صنفين، بالنسبة للصنف الأول، تعني القيادة تعبير أمريكا عن إرادتها في إقامة قواعد عسكرية على هذه القـــارة، وتعـــني للصنف الثاني دعما أمريكيا لتقوية القدرات الإفريقية لحفظ السلام التي بدأت عام 1996، ساهمت التحفظات حول إحداث هذه القيادة في تأخير نقل مركز قيادتهـــا إلى إفريقيا، إذ كانت لحدود العام 2011 بشتوتغارت بعد أربع سنوات من إحداث القيادة[2]، ويرى الباحث آلان فوغ تيـــدوم *Alain Fogue Tedom*[3]، أن قيـــادة أفريكوم هي باكورة المواجهة الأمريكية مع الإرهـــاب وأن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية تخفي الإعلان عن هذا الهدف[4]، ولا يبدو أن واشـــنطن تخفـــي هـــذه الأهداف – كما يرى هؤلاء – بل عبرت الأبحاث والدراسات والتقارير الصـــادرة عن أمريكيين عن كون الإرهاب معطى جوهريا في تفسير إحداث هذه القيـــادة، كما قامت واشنطن بعمليات مكشوفة تحت شعار مكافحة الإرهاب كتلك الـــتي في ساحل الصحراء، لقد قلبت هذه القيادة الفكرة الإستراتيجية التي اعتادت الربط بين أوروبا وإفريقيا، ودفعت بالقوة الأمريكية إلى السعي نحو تنشيط مكانتـــها في إفريقيا نتيجة تضاؤل الدور الأوروبـــي وازدياد حاجياتها في إفريقيـــا، ودخلـــت بذلك الولايات المتحدة إلى تنافس إستراتيجي واضح ليس مع الصين ولكن أيضـــا مع القوى الأوروبية بالخصوص الاتحاد الأوروبـــي وفرنسا.

يظهر الباحث – المشار إليه أعلاه – تزايد المصـــالح الأمريكيـــة في إفريقيـــا وضرورة تأمينها مع ظهور قاعدة أفريكوم وواقع السياسة الأمريكية بعد 11 سبتمبر الذي أظهر تبعية جزء من الأمن القومي الأمريكي لإفريقيا، مستنتجا بذلك الطابع

---

1 شرعت في العمل عام 2007.

2 Alain Fogue Tedom, «Le commandement militaire américain pour l’Afrique», 21-11-2011, consulté sur le site de revue géopolitique: http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html

3 باحث من الكاميرون.

4 Ibidem.

المضاد للإرهاب لأفريكوم[1]، ونشير إلى أن إفريقيا أصبحت ذات أهمية أخرى على واجهات أخرى ومنها الواجهة الجيوطاقية والثقافية أيضا، إذ لا يجب إغفال أهمية البعد الإفريقي في الهوية الأمريكية، وتقع المهمة الأساسية لأفريكوم في تنسيق العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الإفريقية باستثناء مصر، بالنظر لوضعيتها الجيوإستراتيجية الخاصة، حيث تتبع مصر للقيادة المركزية الأمريكية، ويرى بعض المسؤولين الأمريكيين أن القيادة الأمريكية[2] في إفريقيا تختلف عن القيادتين في المحيط الهادي والقيادة المركزية إذ إن قيادة أفريكوم ليس من صبغتها القيام بحرب، غير أن التنسيق بين هذه القيادة والقيادة الأمريكية في أوروبا أكد أهمية مشاركة هذه القيادة في إنجاز عمليات عسكرية[3]، تستند قيادة أفريكوم في إظهار الجوانب الإنسانية في نشاطها الإفريقي، وينسجم هذا النهج مع صورة إفريقيا قارة بحاجة للمساعدات والتطوير، ويخفي في الوقت نفسه هذا النهج الأبعاد السياسية العديدة التي تلقى معارضة الرأي العام بالخصوص داخل القارة، يؤكد عمل هذه القيادة على تعاطي الولايات المتحدة مع شمال إفريقيا بنظرة منفصلة عن مصر من جهة أولى، وبنظرة جزئية من جهة ثانية، ويفسر من جهة ثالثة استبعاد واشنطن لدور كبير للناتو في المتوسط إزاء دول شمال إفريقيا خارج الضغط الأوروبي.

يوضح وجود أفريكوم اهتمامها بالجريمة المنظمة وبالإرهاب في منطقة الساحل والصحراء من خلال عملية الحرية الدائمة عبر الصحراء وعملية محاربة الإرهاب عبر الصحراء، تشمل هذه العملية دول المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال، ويلاحظ من خلال هذه البرامج التداخل الكبير بين الإستراتيجيات الأمريكية والأوروبية بالخصوص الفرنسية منها، التي تسعى لنهج أسلوب وتنسيق أمني خاص بها في الساحل والصحراء، تشرك السياسة الأمريكية في أنشطتها في شمال إفريقيا وغربها بعض حلفائها من جنوب أوروبا

---

1 Ibidem.

2 Ibidem.

3 يعمل في أفريكوم 2000 موظف منهم 1500 في المقر بشتوتغارت، وبلغت ميزانيتها لحدود العام 2010 حوالي 302 مليار دولار.

كإسبانيا وأيضا فرنسا للقيام بأنشطة مشتركة في المنطقة ومنها مناورات دورية، على أساس أن بعض المشكلات الأمنية تستهدف الأمن الأوروبي عبر البحر الأبيض المتوسط أو تستهدف مصالحها في تلك المنطقة.

2.2. التنسيق الأوروبي الأمريكي في المتوسط

جعلت الإكراهات الإستراتيجية وإكراهات البيئتين الإقليمية والدولية التنسيق عبر الأطلسي مطلبا متزايدا لدى الأوروبيين والأمريكيين بالدرجة نفسها، إذ إن الانجذاب نحو التنافس، وحرص القوى الأوروبية على أولوياتها، وأيضا المسعى الأوروبي في أداء دور محوري في المجال المتوسطي، كلها عناصر لم تكن كافية لجعل التنافس الأوروبي الأمريكي من جهة، والفرنسي الأمريكي من جهة ثانية في المنطقة تنافسا دون حدود، تساعد الرابطة الأوروأطلسية، بكونها سقف هذا التنافس، على فهم محددات التعاون والتنافس الأمريكي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط وفي الساحات الملتصقة به حيث يخصص الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا وإمكانات كبيرة، يعد حلف الشمال الأطلسي أفضل أداة إستراتيجية لهذا التنسيق.

أ. اندفاع السياسات الأوروبية نحو المتوسط

شاب الاندفاع الأوروبي نحو المتوسط ضغوط داخلية تمت الإشارة إلى بعضها في هذا الكتاب، بقي الاتحاد الأوروبي محافظا على خياراته الأساسية، إذ شرع في مناقشة وإبداء الآراء حول مستقبل السياسات الأوروبية مع المنطقة إثر هذه التحولات – وسيشير إلى ذلك الفصل الأخير –، ولم يكن الاندفاع الأوروبي وليد اليوم بل له صلة مبكرة بالمنطقة، سواء في علاقاته التجارية والاقتصادية المبكرة أو في ظل العلاقات المميزة التي ربطها مع تركيا، أو بالحوار الأوروبي العربي الذي خاض فيه طويلا، ونهجه سياسة تقارب مع إسرائيل في الوقت نفسه، عمل الاتحاد الأوروبي على ربط علاقات متوازنة مع كل الأطراف المتنازعة وفي الوقت نفسه للحد من الدور الأمريكي، إذ لا يخفى استبعاد الولايات المتحدة وروسيا من مسلسل برشلونة.

لم تهمش نهاية الحرب الباردة البحر الأبيض المتوسط، في مقابل ذلك انجذبت إليه أوروبا بشكل أكبر، وبلورت لهذا الغرض الشراكة الأورومتوسطية، انخرطت إثر هذه العملية السياسة الأمريكية في المنطقة وقدمت عدة سياسات منها إقامة شراكة مغاربية أمريكية تشمل المغرب والجزائر وتونس في إطار مبادرة إيزنشتات[1]، وتوثيق التبادل الحر مع مصر والأردن، واعتمدت أيضا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي توخى توثيق المكانة السياسية والاقتصادية الأمريكية في هذه المنطقة، عكس هذا التوجه الأمريكي في تقديم مبادرات في المنطقة ضغوطا على الاتحاد الأوروبي، مثل ذلك الذي أثاره اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة، والمساعي الأمريكية في تقوية استثماراتها وتجارتها مع كل هذه المنطقة، وتميل الولايات إلى توثيق علاقاتها مع الشركاء الأوروبيين أنفسهم في المنطقة مع تقديم بدائل للتعاون مثل الحال مع الجزائر ومصر، إذ تفضل هذه الدول تطوير ونسج علاقات مع واشنطن ولو بالضغط عليها بروسيا في حالة الجزائر على الاكتفاء بشريك أوروبي لا يحوز على القدرات الكافية لإرضاء هذه الدول.

أظهرت الانتفاضات سلوكا أوروبيا متنوعا، كما أثارت اهتماما أكاديميا ودبلوماسيا، سعت بعض الدول الأكثر اهتماما بالمنطقة كفرنسا ونسبيا ألمانيا نحو تحقيق فاعلية جديدة، وذلك بالنظر لدور هذه الدول في إقامة السياسات الأورومتوطسية إزاء المنطقة ولعدم تعمق الأزمة المالية والاقتصادية التي أصابت منطقة اليورو في هاتين الدولتين.

اعتبر تقرير مجموعة ابن سينا الذي صدر في 11 يوليو 2011 أن دينامية الانتفاضات هي في طريق خلق معطى جيوإستراتيجي لم تتضح مؤشراته بعد[2]،

1 إسم المسؤول الأمريكي الذي قام بتقديم اقتراح التعاون مع الدول المغاربية الثلاث، وأخذت هذه المبادرة اسمه.
للاطلاع على هذه المبادرة والاستئناس عن أوجه التنافس الأوروبي – الأمريكي انظر: عبد الحق الجناتي الإدريسي "دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبية والأمريكية بشأن إقامة شراكة شاملة مع البلدان المغاربية"، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد الثالث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، يونيو 1999، ص ص 6–21.

2 Le printemps arabe. Premier bilan et proposition pour une politique française, Avicenne 11 juillet 2011, p. 17.

وأشار ذلك التقرير إلى خمسة معطيات أساسية تعرفها المنطقة وكشفت عنها هـــذه الانتفاضات:

1. التهديدات الأمنية على إسرائيل.
2. تأكيد دور تركيا قوة صاعدة.
3. التهديد الإيراني[1].
4. عودة روسيا.
5. حضور أكثر تأكيدا للصين[2].

قدم التقرير خطوطا عريضة يجب على السياسة الفرنسية اتباعها، تقوم أولا علـــى مجموعة مبادئ منها ما هو سياسي وأمني، كتجنب وصـــول الحركـــات الإســـلامية الأصولية إلى السلطة[3]، وتتركز هذه المبادئ – عموما – في عدم التدخل، خصوصـــا منها التدخلات العسكرية، ومواكبة التطورات نحو الديمقراطية بنهج سياســـة مبـــادرة أكثر منها سياسة رد فعل، والدفاع عن موقع فرنســـا، إضـــافة لتوظيـــف المســـتوى الأوروبـــي، تهدف فرنسا من ذلك إلى الاحتفاظ بمكانتها وتطويرها في العالم العربـــي كدولة لها مقاربتها الخاصة للأزمات في المنطقة، والحفاظ على مسافة مناسبة من النظرة الأمريكية، مع التحالف مع الشركاء الأوروبيين[4]، ترى مجموعة ابن سينا من الناحيـــة المنهجية أن وضعية الانتفاضات في المنطقة مناسبة لفرنسا لتطوير الحوار السياسي مـــع الأطراف الرئيسيين منها تركيا والعربية السعودية ومصر وإسرائيل[5].

ثانيا: يجب على هذه السياسة الفرنسية إعادة تأسيس السياسة المتوسطية على عدة مستويات[6]، يعكس التقرير أهمية بالغة من حيث ترجمته إلى حد كبير وجـــه الدبلوماسية الفرنسية إزاء المنطقة، ويمكن التسجيل بشأن التقريـــر عـــدم ذكـــره

---

1 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حسب التقرير خدمتين جيوإستراتيجيتين لإيران، أولهما إسقاط طالبان في أفغانستان، وثانيهما إسقاط الحكم البعثي في العراق، وكـــان هـــذان الفعلان كفيلين بإبراز إيران فاعلا إقليميا نشيطا، وبالموازاة مع هذا التحول الذي رافـــق ترتيبات ما بعد 11 سبتمبر برزت تركيا طرفا نشيطا آخر بوصول الإسلاميين إلى الحكم.

2 Voir Avicenne, Le printemps arabe, op. cit., pp. 19-22.

3 Ibid., p. 22.

4 Ibid., p. 24.

5 Ibidem.

6 انظر لاحقا.

لأشكال التنسيق مع السياسات الأمريكية، والسياسة عبر أطلسية بالخصوص عن طريق حلف الشمال الأطلسي، الذي لعبت فيه فرنسا دورا نشيطا في الأزمة الليبية، يمكن تفسير ذلك أيضا بالنزعة نحو حيازة فرنسا سياسة مستقلة ورمزية لها في المنطقة.

تسعى ألمانيا على مستوى آخر إلى لعب دور حيوي في مواكبة الانتفاضات في جنوب وشرق المتوسط، من خلال تنسيق سياساتها مع سياسات الاتحاد الأوروبي، ومن خلال المساهمة في اقتراح تعديل وتطوير السياسة الأوروبية إزاء المنطقة تتحول ألمانيا إلى فاعل إستراتيجي مركزي في أية سياسة للاتحاد الأوروبي إزاء المتوسط، كما كان الشأن من خلال دعم قمة دوفيل لمجموعة الثمانية G8 المنعقدة في 26 و27 مايو 2011، لدعم الانتقال في الدول التي عرفت تحولات وبحضورها في مختلف مبادرات التنسيق الأوروبية بين باريس ولندن وبرلين في الأمم المتحدة.

لقد تضاءل اندفاع الاتحاد الأوروبي وقواه الأخرى بالنظر لعوامل مرتبطة بانشغاله بالأزمة الاقتصادية والمالية، وفي الوقت الذي تعيق هذه الأزمة الأوروبية مطالب متعددة لتفعيل الدور الأوروبي تدفع شدة التحولات إلى توثيق التعاون مع الرابطة عبر أطلسية.

ب. التنسيق عبر الأطلسي

حسب عدة مقاربات للآثار الجيوسياسية للانتفاضات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تساءلت بعض الأبحاث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط إذا كان انخفاضا في القوة أو مجرد فقدان للاهتمام، إذ اعتبرت المواكبة الأمريكية لهذه التحولات أحيانا دون مستوى هذه الدينامية الإقليمية، و لم يكن في استطاعتها التأثير الفعال في التدحرج السريع للتحولات، إضافة للإكراهات الإستراتيجية المترتبة عن البيئة الجديدة والوضعية الداخلية للقوى الأوروبية مقابل حجم المطالب من الاتحاد الأوروبي، جعلت هذه العوامل التنسيق عبر الأطلسي في المتوسط أفضل خيار لهذه الأطراف.

أظهر التنسيق الأوروأطلسي في المنطقة المتوسطية سواء تحت ضغط المشكلات الإستراتيجة الأوروبية أو تحت ضغط التنافس الدولي في المتوسط والتحولات

السريعة فيه إلى تحول الرابطة الأوروأطلسية إلى سقف للتنافس الأوروبي الأمريكي في المتوسط، يشترك الطرفان في وجهات نظر عديدة، فالقوة الأمريكية في الخليج تسعى إلى ضمان موارد النفط إلى أوروبا أيضا الحليفة لها، كما أن العقوبات الأوروبية المتزايدة على طهران التي شملت مجال النفط أيضا تصب في خانة الربط بين المهمات الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية، وينافس الدور الأمريكي في المنطقة المتوسطية السياسة الفرنسية بالخصوص، إضافة إلى بعض القوى المتوسطة في جنوب المتوسط مثل إيطاليا، وتحد وضعية الاتحاد الأوروبي كفاعل سياسي خارجي محدود الفاعلية السياسية من أهمية التنافس الأمريكي الأوروبي، يمكن أن يتحول هذا التنافس إلى تنافس أكثر شدة بتماسك السياسة الخارجية الأوروبية.

كان التنسيق عبر الأطلسي في الأزمة الليبية وأيضا مع التحول في المنطقة بمثابة إعادة تأكيد على مصالح متداخلة ومتبادلة، ينبثق هذا التنسيق أيضا من العوائق الإستراتيجية التي تعترض المقاربة الأوروبية إزاء المتوسط، كما أن هذا التنسيق هو أيضا من متطلبات ظرفية عالمية تتسم بأزمة اقتصادية ومالية مست منطقة اليورو، ويفترض أن التنسيق عبر الأطلسي سيكون عملا محوريا في سياق كل أزمة رغم آثارها على سياسات الدفاع[1]، ولا يتم هذا التنسيق فقط عبر الأداة الإستراتيجية التي هي الناتو، ولكن أيضا عبر الأداة الاقتصادية الدولية، التي تمثلها مجموعة الثماني وعبر الأداة السياسية الدولية داخل مجلس الأمن باعتباره مركز القرار السياسي داخل الأمم المتحدة.

يبقى الحوار الأمريكي الأوروبي من أهم الإشكاليات التي تشغل الفكر الإستراتيجي في أمريكا الشمالية وفي أوروبا، بالنظر لأهمية هذا الحوار في الحفاظ على مستقبل الغرب في السياسات العالمية وفي الوضع الدولي الذي يعرف تشابكا في القوى الفاعلة، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية التي يتصاعد اهتمامها بالسياسات عبر المحيط الهادي بأن تحافظ على استمرار الحوار عبر أطلسي، مع

---

1 حول تأثير الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية في الشراكة عبر الأطلسية انظر:
Stephen J. Flanagan and others, A Diminishing transatlantic partnerschip? The impact of the financial crisis on European defense and foreign assistance capabilities, CSIS Washington, May 2011, available at: http://csis.org/publication/diminishing-transatlantic-partnership

تخويل الأوروبيين أدوارا أكثر دينامية في الجوار مثلا، كجنوب وشرق المتوسط، وازداد طرح هذه المسائل بقوة بعد الحرب الباردة وبعد الحرب على العراق عام 2003، حيث ذكر بحث ضم أفكار ندوة نظمها مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بواشنطن عام 2005 ثلاثة محاور تدعو لاستمرار الحوار الأطلسي:

1. ارتكاز الحوار الأطلسي حول كيفية مساهمة وتوظيف تداخل القوة الأمريكية والأوروبية بشكل أفضل في النظام العالمي، رغم نقاط الضعف الموجودة على طرفي الأطلسي.
2. أهمية الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا وأهمية أوروبا للولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر لالتقاء الانشغالات، وتطابق القيم، وتداخل المصالح، تجعل هذه المقاييس من كل طرف شريكا للآخر.
3. يمكن لتداخل المصالح وتوافق القيم تشكيل المجتمع عبر أطلسي إذا توفرت المصداقية[1].

تمثل هذه المبادئ الدعامة الأساسية لاستمرار الحوار عبر أطلسي، وتجعل القوى الأوروبية تميل بدورها لاستمراره، إذ يتطلب تحقيق الاستقلال الإستراتيجي قدرات لم تحسم فيها أوروبا، ويعني هذا التنسيق ضرورة وضع التحولات الجيوسياسية في المتوسط ضمن هذا المبدأ العام، ومن ثمت كان حلف الشمال الأطلسي أفضل وسيلة للتنسيق المباشر أمام سرعة التحولات وطابعها "المفاجئ"، ولاتخاذها شكل أزمات عسكرية، يمكن أن يفيد هذا المعطى في المراجعة التي قد تشمل السياسات الأوروبية إزاء البحر الأبيض المتوسط، إذ سوف تقتصر على إعادة النظر في الإشكاليات السوسيواقتصادية والدبلوماسية دون الإستراتيجية التي يفرض دور الناتو الانفراد بها.

1 Simon Serfaty, "The United States the European Union and NATO After the cold war and beyond Iraq", CSIS, Washington, June 2005, p. III, available at: http://csis.org/publication/united-states-european-union-and-nato-after-cold-war-and-beyond-iraq

خاتمة المبحث الثالث

تساعد الرابطة الأوروأطلسية في تفسير سقف التنافس الأوروبي الأمريكي في المتوسط وفي الساحات القريبة منه، ويعد المتوسط من ناحية مجالا أوروبيا تتمركز فيه إحدى قيادات الناتو في أوروبا، لم يتغير هذا الواقع الجيوإستراتيجي منذ الحرب الباردة، إذ إن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يتبعه أثر كبير في الخطوط الإستراتيجية الأساسية في البحر الأبيض المتوسط، لا تمنع هذه الرابطة واقع التنافس في المنطقة الذي يمكن ملاحظته في الخلافات حول الأولويات الجيواقتصادية لأوروبا في البحر الأبيض المتوسط، وتميل بعض القوى - بحكم بعدها المتوسطي الطبيعي مثل إيطاليا أو بعدها المتوسطي الطبيعي والجيوإستراتيجي مثل فرنسا - في بعث بعض العناصر القومية لأداء أدوار الأولوية لها دون مراقبة الأمريكيين، تميل واشنطن إلى أولوية المشكلات الأمنية والعسكرية، إذ رغم اهتمامها بالموارد النفطية والتجارية فإنها تنظر إلى المنطقة كعمق لاحتكاك إستراتيجي ليس مع قوى إقليمية محلية فقط قد تصطدم مع الولايات المتحدة أو مع هذه الأخيرة عبر إسرائيل، ولكن أيضا عمق احتكاك مع النزعة الروسية التقليدية في المتوسط عبر البحر الأسود أو عبر الساحات الآسيوية، ولا يبدو أن الصين قد نالت الأهمية نفسها التنافسية في المتوسط لكن من شأن تملهل القوة الأمريكية الدفع بالصين لملء بعض الفراغات، باستثناء النمو السريع والانضباط في العمل لا تحوز الصين نموذجا يمكن جذب المنطقة إليه، ولا يبدو أن الصين لها من الإرادة أو أيضا القدرة ما يلزم لبلورة سياسات إقليمية في المجال المتوسطي، تفضل الصين التنافس في إفريقيا، ويبدو أن نمو حركتها التجارية وأهمية تدفق بضائعها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتصدير هجرتها إلى الاتحاد الأوروبي يعوق من مجالات مناورة السياسات الأوروبية، وتتطور مبيعات الصين من الأسلحة إلى المنطقة ببطء شديد، تجعل هذه المؤشرات الرابطة الأوروأطلسية عبر حلف الناتو في المتوسط الأسد الحارس على مدخل الغار.

أثارت الأزمة الليبية ومسلسل الأزمة السورية أهمية هذه الرابطة، إذ اقتنع الجميع أن عملا عسكريا يفترض أن يقوم به الناتو أو لن يقوم به أحد، ويبدو أن روسيا – رغم تزايد أهميتها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين – غير أنه ليس إلا دورا من مستوى تنفيذ قرار أممي بالقيام بعمل عسكري في المنطقة المتوسطية، تستفيد إسرائيل من هذه البيئة الجيوإستراتيجية، وتميل الدول العربية إلى الاستفادة من هذه الوضعية نفسها، تميل بذلك إلى التسليم بأمر واقع إستراتيجي.

تميل إيران إلى إحداث نوع من الخلخلة في هذا الواقع، وإذا ما حدث سيليه أثر دومينو نووي في الشرق الأوسط أو على الأقل نشر سلاح نووي بشكل أكثر صرامة بهدف ردع إقليمي، يعني هذا الواقع أن الرابطة الأوروأطلسية ستستمر لعقود أخرى، ولكن هذا لا يجيب عن سؤال عمر القوة الأوروأطلسية التي هي اليوم في كفة الموازين أمام تزايد ما يعرف بالقوى الصاعدة وتبرعم النزعات الأوروبية، يمكن افتراض بروز قوة موازنة جديدة أو بروز توازن إقليمي بين كل هؤلاء الفاعلين يحقق لها حدا من الاستقلال الإستراتيجي، ويميل دعاة الاستقلال الإستراتيجي الأخير إلى الافتراض الثاني بينما يميل منظرو النظام الدولي إلى الوضع الأكثر تحقيقا للسلام الذي قد يكون عبر نظام أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، ولا تجيب هذه النظريات عن مشكلة الإقليمية ودورها الجيوسياسي، كما أن التحول الواقع في المنطقة يفترض إعادة طرح الأفكار بحماس جديد.

إعادة رسم المتوسط

وضعت الانتفاضات وديناميتها المتسارعة السياسات الدولية والإقليمية في جنوب وشرق المتوسط على محك النقد، حيث تم إسقاط عدة مقاييس اتسمت بالثبات في مقاربة الشأن المتوطسي، واتسم الوضع من الناحية الجيوسياسية بنوعين من الفاعلين، النوع الأول، شمل الدول التي مستها دينامية الانتفاضات، والنوع الثاني الدول التي تفاعلت مع الدينامية وعملت على الاستجابة لها، أو تطوير علاقتها معها، مثل الدور الأوروبي والدور التركي، وقد كانت أكثر السياسات التي طرحت للنقاش تلك المتعلقة بالعلاقات الأوروبية المتوسطية، يدفع مثل هذا النقاش إلى البحث في التنبؤات حول طبيعة الأورومتوسط في بيئة جديدة، ومدى حضور أداة التعاون الأورومتوطسي في إعادة صياغة السياسات الإقليمية التنافسية وأيضا الاستجابة للضغوط الدولية ذات الأثر في المتوسط.

يعد المتوسط أحد الأقاليم الأكثر حيوية وتفاعلا من حيث الحراك المدني، وإدماج المجتمع في التأثير في خيارات الحكومات، إذ بعد موجة 1975 التي مست دولا كالبرتغال وإسبانيا واليونان، عرف عاما 2011 و2012 موجة جديدة مست بلدان جنوب وشرق المتوسط، لم تستثن هذه التغيرات المعايير الأساسية التي طغت، حتى الآن، على مقاربة التعاون الأوروبي المتوسطي وأيضا الأمريكي مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تستدعي هذه التغييرات الأخذ بمعايير جديدة وتدعو لتحليل أهم التطورات التي دفعت بتداخل الفاعلين المتوسطيين مع فاعلين دوليين في إدارة أزمات إقليمية، أو المواقف المتبادلة بين الأطراف، لا يمكن تجاهل الحدود المضطربة للعلاقات الأورومتوسطية إثر هذه الانتفاضات والجمود الذي هيمن عليها، بل وأكثر من ذلك، الفراغ المهول

الذي انفتح في الضفة الجنوبية و لم يستطع الفاعلون الإقليميون سده، والـــذي يطرح إعادة توجيه وتأسيس هذه العلاقات.

تحتاج المنهجية التي يمكن اتباعها لإعادة قراءة مسلسل التعاون الأورومتوسطي إلى الخروج من تصوير هذه العلاقات على أنها الطريق الوحيد والأنسب لاستمرار التعاون، لأن العناصر الثابتة والمتغيرة[1] تعرف استثمارا متناقضا، نحن أمام دول لهـــا تخطيط إستراتيجي وتستثمر إمكاناتها بشكل جيد، ودول أخرى، هامشية وعلـــى ضعف كبير، وتفتقد لرؤية إستراتيجية متوسطية أو دولية أو تحت إقليمية، ويمكـــن لها إثارة فراغ وهشاشة جيوسياسية مستمرة في المنطقة، يتقـــوى هـــذا الوضـــع بتفاعلات النظام الدولي عموما، ليس سهلا تفسير وسائل رسم الإستراتيجية عـــن طريق وضع إقليمي كهذا، تجد الشراكة الأورومتوسطية نفسها أمام عدم انســـجام في هويات الأطراف، كما تستدعي إقامة إطار مؤسسي متعدد الأطراف، تتحـــاور وتتعاون فيه الدول، تشعر هذه الدول في أغلبها بانفلات الوضع الدولي منها، وضع يستدعي تقسيما جيوسياسيا لأدوار الفاعلين المتطلعين الطامحين وأولئك الخـــائفين المترددين، سيأخذ التناقض بعدا بنيويا متزايدا إذا لم تكن هذه الأطراف على قـــدر كبير من المرونة الإستراتيجية لجعل مصالحها في العالم تتخذ بعدا إقليميا واضـــحا، يفتقد التعاون الأورومتوسطي في هذه الحالة إلى توجيه مشترك للنظام الإقليمي كي تكون له نتائج أقوى أثرا في هذه الدول.

ساهمت الانتفاضات التي مست الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط وكـــذا أجزاء من المنطقة العربية في إعادة ترتيب إقليمي، وأثرت في الفاعـــل الأساســـي للسلطة في دول المنطقة، ولكن أيضا في الفاعلين المحليين لأدوارهم وأفكارهم مثلا، وهكذا لم يعد الخطر الإسلامي – مثلا – خطرا بالشكل الذي تميزت به مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 خصوصا، كما لم تعد الديمقراطية خصوصـــية غـــير محليـــة أيضا، تميزت هذه الانتفاضات بطابعها المفاجئ حيث سماها الباحث عبد الـــرحيم

1 يمكن تسمية الموارد أو العناصر الثابتة بالطاقات الحيوية التي لا يمكن أن تعرف تغـــييرا في الأجل المتوسط أو حتى البعيد في حياة الدول والجغرافيات السياســـية، مثـــل الجغرافيـــا والتاريخ والموارد الطبيعية والسكان، بينما عادة يطلق تعبير الموارد المتغيرة على الطاقـــات التي يمكن أن تعرف تغييرا إما في اتجاه الأفضل أو الأسوأ في آجال مختلفة، مثل الصناعات والاقتصاد والصناعة العسكرية، والتكنولوجيا... إلخ.

المصلوحي – مثلا – بـــ "المفاجأة الإستراتيجية" للاتحاد الأوروبي[1]، كشفت هذه الانتفاضات عن تنافس دولي حقيقي ولكن أيضا إقليمي حول امتلاك مواقع متقدمة في مسايرة هذه التحولات، وأيضا المساهمة فيها، تؤثر هذه الانتفاضات عميقـــا في السياسة الأوروبية في المتوسط وفي السياسة الأورومتوسطية التي يفترض أن تكـــون عملية مشتركة بين دول المتوسط التي تهدف إلى تجنب الأزمات التي تهدد مســـتقبل العلاقات بين مكونات هذا الوضع الإقليمي، وذلك عن طريق تحديد الأولويـــات الإقليمية وتعريف المجال الجيوسياسي.

1 Abderrahim El Maslouhi, «L'Europe communautaire à l'épreuve du printemps arabe…», op. cit.

رغم ذلك لا يجب الاعتقاد بأن الفكر الغربـــي كان جاهلا بعمق الخنـــاق الاجتمـــاعي والسياسي الذي تمر به المنطقة، بل إن الاطلاع على الأبحاث والدراسات التي نشرت حول المنطقة في العقد الأخير تكشف بوضوح ليس فقط الوعي بعمق الأوضاع السلبية ولكن أيضا تنبؤات بانفجارها إذا لم يتم القيام ببعض السياسات التي تحقق نتـــائج اجتماعيـــة وسياسية ملموسة، وفيما يتعلق بأوضاع فئات الشباب وحجم التغيرات الديمغرافية الكمية والنوعية فقد كتب حولها الكثير، إضافة لتحولات في مستويات التعليم والولوج لوسائل المعرفة الجديدة كالمجالات الرقمية، وبروز فضاء لا بأس به للمجتمع المدني، واســـتيعاب أفكار جديدة في الإصلاح السياسي وأيضا الاجتماعي.

المبحث الأول

الضغوط الجيوسياسية في المتوسط

تتعلق التحولات التي اشتهرت باسم "الربيع العربـي" بتحول جيوسياسي بالدرجة الأولى، أي أن مفعولها مس مجالا معينا من منطقة مترابطة، وساعد التحول الذي حدث على التأكيد على أهمية وجود روابط جيوسياسية حول جنوب المتوسط تمتد من المغرب نحو تركيا، يظهر هذا المجال قليل التفاعلات المادية، مثل الحال في العلاقات التجارية والتدفقات التجارية البشرية ومستوى المبادلات، ساعدت موجة التحول الواقعة على إعادة أهمية الربط بين مجال شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأعطى هذا التحول لتونس الواقعة وسط شمال إفريقيا أهمية ديناميكية ضمن هذه الجغرافيا، ويفترض أن يكون لهذا التحول أثر مباشر في الساحة المتوسطية الأوروبية كونها الساحة الأكثر تفاعلا مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التجارة والتدفقات البشرية والثقافية.

تمثلت أهم الديناميات الإقليمية في استشكال الديمقراطية ضمن المجال المتوسطي الإسلامي وربط "الإسلام السياسي"[1] بالتحول الجغرافي، أحدث بذلك

1 لا نميل إلى استخدام عبارة الإسلام السياسي، إذ لا يعكس المفهوم في جوهره تمييزا عن أنواع أخرى من الإسلام، مثل الإسلام الدعوي والإسلام الشعبي، إذ تفيد هذه الأنواع من الإسلام شكلا من التوجيه الديني والدنيوي معا، ولا يمكن الفصل في الإسلام بين الدين والدنيا، إذ يؤثر بعضهما في الآخر، ويبقى من ثمت الفصل بين السياسة التي هي من شؤون الدنيا والدين أمرا نسبيا، إذ يوصي الدين – مثلا – بإقامة شكل من نظام الحكم يقوم على بعض المبادئ مثل الحكم بما أنزل الله، ورغم أن هذا المبدأ لا يعني تطبيقا سلطويا أو حرفيا للنصوص سوى أنه مرتبط بالكليات المعروفة في النص الجوهري في الإسلام وهو القرآن، منها إقامة العدل، والمساواة، وحيازة العلم والقوة.. إلخ، يعني تطبيق هذه الكليات ربطا مباشرا وواضحا بين الإسلام والسياسة أو الإسلام والدولة أو الإسلام والدنيا، ولا يعني ذلك أن الإسلام السياسي ليس ديمقراطيا، لأن الإسلام لا يدعو لنموذج جاهز من الحكم، ولكن يدعو لنموذج افتراضي عناصره العدل، والمساواة، والكرامة، والعلم، والقوة...، وهي مبادئ كثيرة الحضور في القرآن، ويستقيم الإسلام مع كل نظام

"الإسلام السياسي" دينامية جيوسياسية فاقت الحسابات، لا تدفع هذه المؤشرات للتسليم بأن نظاما إقليميا في جنوب المتوسط قيد التشكيل كما لا يدفع للقول إن المجال المتوسطي مقبل على خريطة جديدة، يقود هذا التحفظ إلى مناقشة حدود الآثار الناتجة عن تغيير السياسات الداخلية في المنطقة على سياساتها الخارجية، وتدفع مناقشة هذا الموضوع لوضعه في مستويين، مستوى التنافس في المنطقة، ومستوى أثر سوسيولوجية السياسة الخارجية في البلدان المتوسطية.

1. الأورومتوسط "بيئة جديدة"

تتفاعل عدة مؤشرات للكشف أن المنطقة الأورومتوسطية تشهد دينامية جديدة تساهم في صياغة وضع إقليمي جديد، وإن كان ليس واضحا مدى التغيير الذي قد يحدث في هذا الوضع الإقليمي، فإنه يمس بعض الديناميات التي ظلت موضوعا لسياسات أوروبية وأمريكية إزاء المنطقة، مثل نشر الديمقراطية وتحديد العدو السياسي، وسيكون لهذين المؤشرين دور حيوي في قلب بعض التمثلات الإستراتيجية والقيم التحليلية في علاقات ضفتي المتوسط.

1.1. تحول في العناصر الدينامية

شكلت بعض العناصر الدينامية كالديمقراطية والحد من الخطر الإسلامي محاور إستراتيجية في صياغة التعاون في منطقة الأورومتوسط، وأطرت النظرة الأوروبية

يقوم على العدل وتحقيق الكرامة والمساواة... إلخ، وتخضع هذه القيم الأخيرة لمستوى من الخصوصية يحددها المواطنون عن طريق الحكام (أولو الأمر)، وتقع أهم مشكلة في هذا الصدد بين الديمقراطية وطريقة اختيار الحكام بشكل عام في ظهور ما يمكن الاصطلاح عليه بالانتخابوقراطية، وتعني تقديم شكل جاهز و"كاذب" عن تمثيل المواطنين من طرف أوليغارشية قادرة على الوصول إلى الحكم، لا تعكس أنظمة الانتخاب المعاصرة مستوى حقيقيا من الديمقراطية كما يظن ذلك، بل تعكس ديمقراطية أقلية، نشير أيضا إلى ان نظام البيعة لم يعد يستجيب لمثل هذه الضغوط الديمقراطية، فنظام البيعة بدوره أوليغارشي ونخبوي، ويعكس واقع حيازة القوة من طرف الأعيان، ولا يستجيب لاتساع الديمغرافية وتطور الوعي الفردي، يبدو أن التشبث بهذا النظام هو جهل بروح الإسلام الذي يدعو للعدل والمساواة والرقابة على الحكام، ونستخدم "الإسلام السياسي" في هذا الكتاب من باب سهولة المعنى وشيوعه، ونقصد به الجماعات السياسية التي جعلت من الإسلام مرجعية حزبية أو جماعية لها ولمشروعها السياسي.

إلى جنوب وشرق المتوسط، كما استعانت النظم السياسية بهذه العلاقات لاشتراط علاقات قائمة على الخصوصية الأمنية والتحالفات التكتيكية دون البحث في إقامة تعاون متوازن متعدد الأطراف وبعيد المدى، ويبدو أن التحولات التي وقعت أحدثت أثرا كبيرا في هذين العنصرين، إذ لم تعد الديمقراطية مشكلة غربية وخصوصية أجنبية ومسألة مؤجلة من منظور الدول والرأي العام في جنوب المتوسط، وانتبهت على مستوى الحركات الإسلامية لهذا الموضوع وانخرطت في عملية التحول جزءا ضمن عملية عامة وليس كليا فيها، أسهمت بذلك في تبخر معيار الخطر الإسلامي أو الأصولي في تحليل الشؤون الإقليمية ولن يتمسك به على ما يبدو سوى الأصوليين على الجوانب الأخرى.

أ. الدينامية الديمقراطية في الأورومتوسط

اتخذت الديمقراطية كقيمة ليبرالية مكانة متميزة في العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية بعد انهيار النظام الثنائي الاستقطاب، ومن ثم اعتبر انتشار الديمقراطية الليبرالية ونظام الإنتاج الرأسمالي عنصرين جوهريين في ترجمة التحول الذي حدث في العقد الأخير من القرن العشرين، لقد تم التعبير عن هذه الفكرة نظريا من خلال "النظام العالمي الجديد"، وأيضا من خلال الأفكار التي عبر عنها فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الجديد".

تحولت الديمقراطية إلى مجال سياسي بالغ الأهمية في السياسة الدولية، وأخذت مكانة متميزة في تحديد العلاقات متعددة الأطراف خصوصا، والعلاقات ذات الطابع الثنائي والإقليمي المتجهة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية نحو "دول الجنوب"، منها الدول الإسلامية وتلك المحيطة بالمجال المتوسطي، غير أن مدى التعبير الواقعي عن هذه السياسة ظل مجالا كبيرا للنقد، تراوح هذا النقد بين محورين:

- اعتماد الغرب سياسة مزدوجة إزاء البلدان الإسلامية، ليس هدفها نشر الديمقراطية بقدر ما هو صيانة الاستقرار ولو بالتحالف مع نظم ديكتاتورية.
- اعتماد الخطر الإسلامي أداة للتدخل في بعض الدول ولإضفاء نوع من طابع الحرب الباردة تجاه العالم الإسلامي، ودعم السياسات التي تنظر إليها المجتمعات الإسلامية كتحالف يهودي مسيحي ضدا للعالم الإسلامي.

ظل هذان المحوران من أهم العناصر التي تلقى رواجا كبيرا في تفسير علاقات الغرب بالعالم الإسلامي، وتقع ضمن هذه العلاقات السياسة الأورومتوسطية، لقد اتجهت الشراكة الأورومتوسطية تدريجيا من معيار يقوم حول الشرطية الديمقراطية إلى معيار إدارة الأخطار التي اتخذت اتجاها توسعيا بعد أحداث 11 سبتمبر[1]، لم يحقق الشرط الذي وضعته السياسة الأوروبية للجوار نتائج ملموسة إلا في مجالات الأمن والتعاون الاقتصادي والتجاري، ونبه مجموعة حكماء الحوار بين شعوب وثقافات الفضاء المتوسطي لأخطار مقاربة تخلط المشكلات السياسية (إرهاب وهجرة "غير شرعية"، وفقر...) مع التزامات التعاون التقني المالي والأمني[2].

كانت الشرطية الديمقراطية الوسيلة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لإعطاء قوة نافذة للديمقراطية والحريات الليبرالية في علاقته مع دول جنوب وشرق المتوسط، وتشجيعها على الإصلاح السياسي في المنطقة، يمكن تحديد الشرطية الديمقراطية بكونها: ربط استفادة دولة أو منظمة دولية باتفاق يتضمن مساعدات مالية وامتيازات وإبرام اتفاقيات... إلخ شريطة احترام بعض الشروط والمعايير المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والقيم المشتركة[3]، وكانت أول وثيقة اعتمدها الاتحاد الأوروبي في مجال الشرطية الديمقراطية عام 1991، حيث اعتمد قرارا حول حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وذلك بإقامة الربط صراحة لأول مرة[4] بين المساعدة الأوروبية والجهود المبذولة من طرف الدول الأخرى لصالح الديمقراطية وتقليص النفقات العسكرية، تم بعد ذلك إدماج التنمية وتقوية الديمقراطية ودولة القانون وأيضا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن معاهدة ماستريخت، غير أنها كانت تهم الدول الأعضاء أو المرشحة للعضوية في

---

1 Abderrahim El Maslouhi, Une conditionnalité dépourvue d’effectivité clause démocratique et gestion des risques dans les relations Euromed, 1papersIEMed, Euromesco-IEMed, IEMed, Barcelone Juin, 2011, p. 7.

2 Ibid., p. 8.

3 Ibid., p. 10.

4 سبق أن استخدم الاتحاد الأوروبي وبعض الدول كفرنسا الشرطية مع الدول الإفريقية في الثمانينيات، وذلك بتقديم مساعدات مقابل القيام بإصلاحات اقتصادية وبعدها سياسية، تطورت هذه العملية إلى أن صار الاتحاد الأوروبي يستخدم الشرطية في مجال الديمقراطية والقيم الليبرالية السياسية.

الاتحاد الأوروبـــي، وفي العام 2002 قامت معاهدة نيس بتقوية القاعدة الشـــرعية للتصرفات الخارجية للاتحاد الأوروبـــي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

يمكن حصر أهم مسارات الشرطية الديمقراطية إزاء جنوب وشرق المتوســـط في:

- تضمين هذا الشرط ضمن إعلان برشلونة عام 1995، دون توضيح صـــورة إعماله بشكل ملموس، حيث اختلط مع الأمن والاستقرار.
- تضمين هذا المبدأ بوضوح في السياسة الأوروبية للجوار كجزء مـــن خطـــة تشجيع تخويل الدول أوضاعا متقدمة (تم تخويل الوضع المتقدم حتى الانتـــهاء من هذا الكتاب إلى المغرب عام 2008 ثم الأردن عام 2010)، ظلت في مقابل ذلك الأهمية السياسية والاقتصادية المحدد الأساسي لتحريك أو عدم تحريـــك هذه الشرطية الديمقراطية[2].
- ارتكاز الاتحاد من أجل المتوسط على إدارة مشتركة للأخطار والأزمات غير التقليدية[3]، يعبر عن تضامن في الحقـــوق، ويفتـــرض الاعتـــراف المتبـــادل بـــ "التهديدات والمسؤوليات المشتركة"، لم يضع هـــذه الأداة الديمقراطيـــة ضمن محاوره الإقليمية الإستراتيجية[4].

يظهر أن الديمقراطية كانت موضوعا لتجاذب حاد بين الاتحاد الأوروبـــــي ودول جنوب وشرق المتوسط، بقيت الحكومات والنظم السياســـية في جنـــوب المتوسط تنتقد السياسة الأوروبية القائمة على الربط بـــين المســـاعدات وإجـــراء الإصلاحات، كانت القوى الأوروبية ترى أن العناصر الاقتصادية والاســـتقرار في علاقاتها الدبلوماسية هو أولوية طبيعية خاصة في علاقتها مع بعض الدول كالجزائر ومصر، ومن ثم كانت الانتقادات التي توجهها الدبلوماسيات في جنوب المتوســـط لهذه السياسة الأوروبية تنطلق من سياسة الضغط لإقامة علاقات تســـتثني المســـألة الديمقراطية، كانت الازدواجية واضحة في السياسة الأوروبية بين تلك التي يشجعها

---

1 Ibid., p. 13.
2 Ibid., p. 17.
3 Ibid., p. 22.
4 Ibidem.

الاتحاد الأوروبي التي تساند عمليات الدمقرطة وإشاعة الحريات الليبرالية وتلك التي تجتذب قواها في تنافسها الثنائي والإقليمي للحفاظ على علاقاتها وتنميتها في كل الأحوال والظروف، لا يميل هذا الكتاب إلى الاتهام الشائع في المنطقة للاتحاد الأوروبي بكونه لا يرغب في ظهور الديمقراطية في المنطقة، كما لا يميل إلى اتهام بعض الدول الأخرى مثل فرنسا وإسبانيا بذلك، لا تنطلق وجهة النظر هذه من نظرة بريئة إلى السياسات الإقليمية ولكن من نظرة تلقي المسؤولية أولا عن جميع الأطراف، وتحديد مسؤولية الدول المعنية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ظل عدم تفكيك هذه العلاقة سببا في قلق مستمر وفي ضعف متواصل للوعي الإسلامي، وهو بذلك لا يولي اهتماما لتفسير وفهم السلوك السياسي للدول، لم يسبق للدول المتوسطية وأن تفاهمت عن أية أجندة إزاء الاتحاد الأوروبي، كما لم يسبق للجامعة العربية أن عبرت عن أي طموحات لها في البحر الأبيض المتوسط ولا عن سياسة متكاملة العناصر في تلك المنطقة، تتعامل بذلك النخب في هذه الدول مع نفسها كما لو أنها أطفال صغار يتدخل الكبار الآخرون لمنعهم من ممارسة ألعابهم وأنشطتهم الحرة.

انزلقت العلاقات الأورومتوسطية إلى اتجاه أمني مكشوف، خصوصا بتزايد القدرات التعبوية والتنظيمية للحركات الإسلامية ونشاط الحركات السلفية التي رافقها ذيوع منظور أمني "جديد" للعلاقات الإقليمية في المنطقة بعد 11 سبتمبر 2001، كان "الربيع العربي" من جهة، بمثابة قلب لكل هذه المعطيات، حيث دفع الاتحاد الأوروبي وقواه إلى دعم هذا التغيير، وكان سيكشف عن إحراج وتأثير سلبي عن صورة الاتحاد وقواه في حالة عدم مواكبة هذا "الربيع" بنظرة دينامية جديدة، وبتغيير سريع لمسلماته حول المنطقة، ومن جهة ثانية، سبب في انهيار بعض الأطر الأمنية في تحليل السياسات الثنائية والإقليمية في الأورومتوسط والمتمثلة في الخطر الإسلامي.

ب. "الإسلام السياسي" في قلب الدينامية الجيوسياسية

ظل الإسلام السياسي محددا جوهريا في العلاقات الأورومتوسطية، كان أول منعطفات هذه العلاقات الانقلاب في الجزائر على الانتخابات التشريعية في العام

1990 التي كانت ستأتي بجبهة الإنقاذ الإسلامية، ظهر "الإسلام السياسي" موضوعا لوفاق سياسي بين أوروبا والنظم السياسية في جنوب وشـرق المتوسـط، كـان النموذج الذي شكلته الثورة الإيرانية الذي ساهم في "التأثير" في العلاقـات بـين الغرب وإيران، معيارا للخوف من صعود "الإسلام السياسي" إلى السلطة، يضاف إلى هذا الخطاب الصريح لهذه الحركات فيما يتعلق بأمن إسرائيل الذي يقع ضـمن العناصر الأساسية لسياسات عدد من القوى الأوروبيـة، ودخلـت الحركـات الإسلامية في معظمها في خطاب هجومي إزاء سياسات بلدانها الموالية للغرب وإزاء السياسات الغربية، حدث خلط كبير في هذه القوى الإسلامية التي هـي شـديدة التنوع ولها وجهات نظر عديدة إزاء المشكلات الإسـتراتيجية في المنطقـة وإزاء نموذج الحكم.

يجدر التمييز عموما بين نوعين من الحركات الإسلامية في المنطقة:

1. حركات "متطرفة" ترفض التعامل من داخل بيئة سياسية "ليبرالية".
2. حركات "معتدلة" تقبل بالعمل السياسي من داخل قواعد سياسية "ليبرالية"، وكان يطلق عليها أحيانا "الإسلاميون الليبراليون".

كان مفهوم الحركات المتطرفة مفهوما غير واضح، ويعتمد خلطا بين السلفية والإرهاب وعدم الاعتراف بالآخر، بينما يفيد مفهوم الحركـات المعتدلـة أنها حركات تنبذ الإرهاب وتقبل بالآخر، بما فيه الساحة السياسية الداخليـة والعـالم الخارجي ونماذج المؤسسات الليبرالية، تم تضييق الخناق علـى بعـض الحركـات واختلطت مع الإرهابية، حدث ذلك مع حركة حماس التي جـاءت عـن طريـق الانتخابات لممارسة السلطة في فلسطين، ومع حزب الله اللبناني القـوة السياسـية اللبنانية البارزة الذي صنفته الولايات المتحدة ضمن المنظمات الإرهابية، وجبهـة الإنقاذ الجزائرية وما تبقى منها من فصائل، تعد حماس من طينة الإخوان المسـلمين نفسها، ويكشف الموقف الأوروبـي من الحكومة الإسلامية التي شـكلتها هـذه الحركة بعد انتخابات ديمقراطية الحرص الأوروبـي على أمن إسرائيل وتأثر هـذا الموقف بمواقف السياسة الأمريكية في قضايا أمن إسرائيل، لم تصل من جهتـها أي حركة إسلامية معتدلة إلى الحكم في المنطقة رغم الاعتراف ببعضها باستثناء تركيا، وذلك لثلاثة عوامل على الأقل:

أولها، أن الاعتراف بالحركات الإسلامية في بعض هذه البلدان قام على عناصر إحداث التوازن مع صعود إسلام دعوي وسلفي قوي، وليس لإحداث التوازن بين الاختيارات السياسية لبلد ما.

ثانيها، بالتحكم في العمليات الانتخابية التي كانت تجري في بعض البلدان الأخرى كالمغرب والجزائر.

وثالثها، بعدم الاعتراف بالحركات القوية منها كالعدل والإحسان في المغرب وجبهة الإنقاذ في الجزائر والإخوان المسلمين في مصر، وهي حركات يصعب تصنيفها في خانة "المتطرفة"، كما يصعب اعتبارها "معتدلة" أيضا، وتتمتع بمستوى من التنظيم والإعداد السياسي، ونشير في هذا الصدد إلى أن حركة حماس أو حزب الله اللبناني هما طرفان سياسيان في الصراع ولا يبدو من الحكمة اعتبارهما حركتين إرهابيتين.

ساهمت التحولات في المنطقة في قلب هذا المعطى، إذ ظهر أن الفارق بين الحركات المعتدلة والمتطرفة هو فارق نسبي جدا وأنها قابلة كلها للاندماج في العمليات السياسية، كان للتحولات وسقوط نظم الحكم أن أتت بالإخوان المسلمين في مصر، فاعلا سياسيا طبيعيا لم يكن صانعا أساسيا لإسقاط "حسني مبارك" ولكنهم ساهموا في ذلك، كما وجدت حركة النهضة في تونس نفسها أمام فضاء حر يسمح لها بالعمل السياسي دون أن تكون الصانع الأساسي لإسقاط حكم بن علي، وتأسست في ليبيا عدد من الأحزاب ذات المرجعية بعضها يقوده شخصيات كانت تتهم بالولاء للقاعدة مثل الحزب الذي يقوده عبد الحكيم بلحاج الذي كان قائدا عسكريا على طرابلس أثناء الحرب ضد القذافي، كما تأسس حزب العدالة والبناء الإسلامي في ليبيا، وعبر المجلس الانتقالي في ليبيا من جهته بعد إسقاط القذافي عن الرغبة في جعل الشريعة المصدر الأساسي للتشريع في ليبيا دون أن يكون الأمر صادما أو مخيفا، دخلت النزعة القومية في سوريا في عنق زجاجة وبدت مجرد أفكار سياسية من الماضي أمام مطالب التغيير ضد حكم بشار الأسد، واختلطت المعارضة ومن ضمنها الإخوان في سوريا.

كان التحول الواقع في هذه العملية ذا أبعاد متنوعة، أولها، التكيف السريع والذكي لهذه الحركات مع هذه التغيرات، إذ لم تنخرط فيها فقط إنما كيفت أيضا

أهدافها معها وحازت مرونة كبيرة في تعاطيها مع المؤسسات الإستراتيجية الداخلية مثل الجيوش، ومع السياسات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية، أثرت هذه المرونة في الأحزاب الليبرالية واليسارية وأيضا فيما يعرف بالنخب "الحداثية" السياسية والفكرية التي بنت بعض أفكارها حول الولاء لبعض القيم الفردية والحريات المتنوعة ونقد "الإسلام السياسي" و- أحيانا - مهاجمته والتخويف منه، ظهرت هذه الأطراف - المدعوة بـ "الحداثية" و"العلمانية" - معزولة ومحدودة الأدوار في اللحظات الحاسمة من تاريخ المنطقة، وثاني هذه الأبعاد تغيير هذه الحركات وتعديل وتكييف خطابها وتوحيده حول بعض القيم كالديمقراطية الليبرالية وأولوية تطور الدول والقيم العالمية والانخراط في السياسة الدولية مع الحفاظ على توازناتها، ثالثها، تغير موقف الفاعلين الداخليين من مؤسسات كالجيش وهيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية إزاء هذه الحركات باعتبارها مكونات طبيعية في الساحة السياسية، ويجب النظر إليها بشكل جديد، رابعها، تعديل الموقف الأوروبي والأمريكي أيضا إزاء "الإسلام السياسي"، وأضحى الحديث ليس فقط عن الانفتاح على الإسلاميين المعتدلين الليبراليين، ولكن على غير الليبراليين منهم أيضا، أظهرت دراسة لمعهد الشؤون الدولية بروما أن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأنظمة السلطوية في شمال إفريقيا مقابل ضمان احتواء الخطر الإسلامي كانت له نتيجتان إستراتيجيتان[1]:

- أن الدول الأوروبية لم تقم فقط بدعم الأنظمة السلطوية، كما أن السياسة الأورومتوسطية لم تقتصر على الفاعل الحكومي، إذ قامت بتفعيل التعاون مع المجتمع المدني ومع الفاعلين الخواص، ثقافيا واقتصاديا.
- أن الأوروبيين أنفسهم، حكومات ومجتمعا مدنيا، قد ربطوا علاقات تعاون مع تيار جد محدود من المجتمع المدني في جنوب وشرق المتوسط، دون الأطراف الأخرى ذات المرجعية الإسلامية، وتقتضي شراكة جديدة مع دول المتوسط - حسب هذه الدراسة - الاعتراف بشركاء جدد وعدم الاقتصار على الحكومات والإسلاميين الليبراليين[2].

---

1 Osservatorio di potlitica internazionale, Irivolgimenti politici in Nord africa e la riforma della politica euromediterranea, n°33 Istituto Affari Internazionali IAI, Roma, maggio 2011, pp. 14-15.

2 Ibid., p. 17.

ستكون الحركات الإسلامية من جهة أخرى أمام تحول عميق بعد مرحلة الانتفاضات، ففي سياق التعددية السياسية ستأخذ جماعة الإخوان المسلمين في مصر مكانها قوة سياسية معارضة، في وسط يشمل أحزابا إسلامية أخرى، مثل حزب الوسط المعروف بالاعتدال[1] وأيضا أحزاب سلفية كحزب النور، و"ستواجه هذه الحركات تحديات واستحقاقات لم تعمل لها حسابا طيلة العقود الثلاثة الماضية، فالثورات كما تمنح فرصا فإنها تفرض قيودا وقواعد جديدة ملزمة لكل الأطراف"[2].

تتسم البيئة التي تعمل فيها هذه الحركات بتحديد علاقتها بالمؤسسات العسكرية داخليا، باعتبارها الطرف الذي ظل قويا، وخارجيا بالنموذج الذي يجب الاقتياد به، إذ يحقق حزب العدالة والتنمية التركي مكاسب أفضل، ويعمل على تطوير الدور التركي في هذه البيئة المتحركة، ويعطي فكرة لما يجب على الحركات الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط القيام به داخليا إزاء المؤسسات الوطنية وخارجيا إزاء السياسات الإقليمية والدولية، يثير حزب العدالة والتنمية – رغم ذلك – الذي تبدو عنه البراغماتية بعض التردد للأحزاب التي ترى نفسها وثيقة الصلة بالاستقلال عن أي نموذج آخر، ولا تشكل التجربة الإيرانية أثرا جذابا لهذه الحركات على الأقل من ناحية التدبير السياسي، أولا، للنفور المذهبي الواقع نتيجة السنة والشيعة، وثانيا، لانخراط إيران في تحديات جيوإستراتيجية ضغطت على علاقاتها الإقليمية مثل الحال في العراق، وثالثا حدود التواصل والحوار والتبادل الفكري والثقافي بين إيران ودول المنطقة المتوسطية عموما مقارنة بتركيا التي تظهر أكثر جاذبية لعناصرها الاقتصادية ومكاسبها المتنوعة.

2.1. حدود التحول في الوضع الإقليمي

انصب الاهتمام الإستراتيجي إزاء التحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول حدود آثارها الجيوسياسية في العلاقات الإقليمية والدولية أيضا، كان

---

1 Maria Cristina Paciello, Egypt: Change and Chalenges of Politica transition, MEDPRO Technical Report, n°4, May 2011, pp. 21-23.

2 خليل العناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية"، في ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 184، أبريل 2011، ص 13.

الاهتمام الأوروبي كبيرا بالموضوع مقارنة بالاهتمام الذي أظهرته الدراسات العربية مثلا[1]، إذ انخرطت الأبحاث والدراسات والتقارير في تقييم المرحلة واحتمالاتها، في مقابل ذلك لم تظهر الانشغالات الكافية بمثل هذا الموضوع في المنطقة، يتعلق الأمر للأوروبيين بتحولات سريعة تمس المواقع الثابتة لمختلف الفاعلين الإقليميين، إذ لم تتسم بالقدرة على المواكبة والتفاعل الإيجابي، ظلت بعض الأسئلة المحتدمة هي المتحكمة في مناقشة طبيعة الوضع الإقليمي، مثل الأمن القومي، والدور الأوروبي في المنطقة، غير أن هذه الأسئلة شديدة الارتباط بمستوى التغيير الذي يسم السياسة الخارجية لهذه الدول، ومدى التبديل في الأولويات.

أ. أهم العناصر الجديدة

أصدرت لجنة الدراسات الأورمتوسطية تقريرا عن ندوة نظمت حول "الربيع العربي والعلاقات الأورومتوسطية"، ضمنته مجموعة عناصر أساسية للآثار الجيوسياسية للربيع العربي، وتتمثل في:

- التساؤل حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، إذا ما كان يعرف انخفاضا في القوة أو فقدانا للاهتمام.
- تأكيد تركيا دورها قوة إقليمية.
- إعادة النظر في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجيران الجنوبيين[2].

كان الدور الأمريكي حاضرا بقوة في الأزمة المصرية، بالنظر لأهمية مصر الجيوإستراتيجية لواشنطن، بينما ظل الحضور الأمريكي في الأزمات الأخرى محدودا، وهذا يعود للمحدودية الإستراتيجية لتلك البلدان للولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه حين تناول البيئة الجيوسياسية في عمومها يظهر أن حجم الأزمات وسرعتها جعلت الدور الخارجي فيها محدودا، برزت تركيا من جهة أخرى فاعلا أساسيا في هذه الأزمات، تساهم بشكل فعال فيها، وأظهر التنسيق

---

1 يظهر هذا الفارق من خلال حجم الإصدارات العديدة للمثقفين ومراكز الدراسات في أوروبا مقارنة بضعف وجود مثل هذه الدراسات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي تقتصر غالبا على الجهود الفردية، وليس على برامج أكاديمية أو للأبحاث.

2 Euromesco Annual Conference 2011, op. cit., pp. 13-16.

الذي اعتمدته تركيا مع الجامعة العربية بشأن الأزمة السورية قدرة تركيا على توظيف عدة بدائل بشكل متناسق، وساعد وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم على تسهيل مثل هذه العلاقات، وحسب مقالة للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن بعنوان "صحوة عربية تقوي الثقة في تركيا"، أصبح الدين محددا في السياسة الخارجية لتركيا، إذ يتعلق الأمر بنشاط إسلامي وليس بتضامن مع المسلمين، ويمكن ملاحظة ذلك حسب المقالة بدعم تركيا لحماس بدلا أو ضدا عن فتح الجناح العلماني لمنظمة التحرير الفلسطينية[1]، يمكن التشكيك على جانب آخر في الأهمية التركية فيما وقع، إذ إن دورها في سوريا يفرضه موقعها دولة جوار مباشر معنية بالوضع في سوريا، و لم يكن لها دور بارز من الناحية الإستراتيجية في ليبيا، كما يمكن أن تشكل الحالة المصرية منافسا لتركيا في شرق المتوسط في حالة تحقيقها لنتائج إيجابية على مستوى تنظيم العلاقات السياسية والمؤسساتية الداخلية في مصر وإقامة نظام سياسي جذاب لباقي المنطقة، كما أن التحول الذي وقع سيجعل تركيا تعيد تنظيم علاقاتها من جديد مع دول بعد أن كانت قد بدأت في توطيدها منذ أكثر من عقد من الزمن، ويفترض أن يدفع التحول الواقع إلى جذب تركيا أكثر نحو المجال المتوسطي الجنوبي.

يمكن أن يؤكد تحقيق الأحزاب الإسلامية للفوز في تونس والمغرب ومصر ونسبيا في ليبيا وتغيير الوضع في سوريا على مستوى آخر، مرحلة دينامية للعلاقات بين تركيا وشمال إفريقيا، ومن ثم فتح فرص جديدة للطرفين في العلاقات الإقليمية في شمال إفريقيا، تتركز في مقابل ذلك مخاوف إسرائيل من تغيير في النظم السياسية تهتز فيه علاقات السلام مع مصر خصوصا، ومن ثم كان الموقف المصري واضحا منذ البداية من خلال تأكيده على المسؤولية الدولية لمصر والمرتبطة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تنظر إسرائيل بهواجس إلى العلاقات مع حكومات مصرية بعد الانتفاضات وبالخصوص مع الإخوان المسلمين والسلفيين، عموما يمكن إيجاز المخاوف الأساسية لإسرائيل من الانتفاضات في: مراجعة معاهدة السلام وعدم الاستقرار في سيناء والأردن وصعود حكومات متشددة إزاء

1 «Arab a wakening boosts Turkey’s Confidence», … Institute International of Strategic Studies, op. cit.

إسرائيل، ولتبرير هذه المخاوف لا بد من تحديد حدود التغيير في الوضع الإقليمي[1]، بمعنى هل ستكون الانتفاضات في المنطقة قادرة على فرض سياسة خارجيـــة ذات أبعاد جديدة، وتعيد النظر في بعض القواعد السابقة، أم ستظل ذات قدرة محـــدودة على تحقيق مثل هذا التغيير وتفضـــيلها في مقابـــل ذلـــك للاســـتمرار في البيئـــة الإستراتيجية نفسها التي يفضل الأمريكيون ويسعى الأوروبيون إلى التجاوب معها وفق إستراتيجية جديدة تسعى لتناول بعض المقتربات التقليدية التي طبعت السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبـــي.

ب. سياسة إقليمية بمقتربات "جديدة"

ساهمت الانتفاضات في شمال إفريقيا والشـــرق الأوســـط في قلـــب بعـــض المقتربات التقليدية التي سادت في تحليل العلاقـــات الأورومتوســـطية، وتميـــزت التحليلات والمواقف باتجاهين:

- تكتيكي، يدرس الأسلوب الأنجع للتعاطي الأوروبـــي مـــع هـــذا التحـــول الجيوسياسي السريع.
- إستراتيجي، يقترح السياسات المتكاملة لمستقبل التعاطي مع هذا التحول دون مس جوهري بقواعد الوضع الإقليمي.

ويمكن ملاحظة مؤشرات هذا القلب الذي حدث في تحديد الفكـــر الأمـــني الأوروبـــي للخطر بطريقة جديدة نسبيا، حيث يذكر مثلا المعهـــد الأوروبـــي للدراسات الأمنية: "الخطر الأكبر لمصالح الاتحاد الأوروبـــي في هذا الوقت لـــيس هم الإخوان المسلمين، ولكن في عودة النظام القديم من البوابة الخلفية"[2]، يبـــدو أن اعتبار عودة النظام القديم خطرا يعني تغييرا في الموقف الذي يرى الجيش أهـــم أداة للاستقرار في مصر وضامن استقرار السياسة الخارجية المصـــرية، أبـــان الموقـــف الأوروبـــي عن مرونة كبيرة في دعم انتقال السلطة من المجلس الأعلـــى للقـــوات

---

1 سنتوقف إلى ذلك ضمن هذا المبحث.

2 Kristina Kausch, «The Muslim brotherhood, Post-election senarios and policy options in Egypt: A European perspective», in Esra Bulut Aymal, Egyptyan democracy and the Muslim brotherhood, European Union Institute For Security Studies, Report n°10, Paris, November 2011, p. 6.

المسلحة في مصر، لم يكن ممكنا ولا مستساغا دعـــم أي توجـــه ينقلـــب علـــى التوجهات الجديدة نحو مدنية الحكم في مصر وفي المنطقة، عملت مثل هذه المواقف على إظهار جرأة كبيرة في دعم التحول وتفادي بعض المخاوف السابقة بصـــعود الإخوان والسلفيين في الانتخابات التشريعية والرئاسية في مصر، كان المجلس الأعلى يلعب ضمنيا دور الموازن، لكن دون دفعه نحو التمسك بالسلطات الذي أبان هذا الأخير نـــزعته نحو التمسك به.

عملت عدة دراسات على وضع سيناريوهات لتجنب أســـوأ الاحتمـــالات والتفاعل السريع مع تغييرات لا تضمن الامتياز الأوروبـــي في المنطقة، ومن بـــين السيناريوهات الموضوعة في هذا الصدد بشأن مصر، التخوف من تمسك المجلـــس الأعلى للقوات المسلحة بمصالحه الاقتصادية خاصة وعلاقاته الإستراتيجية والدولية، إذ يرى بعض الباحثين أن الجيش في تونس هو مؤسسة صغيرة وليس لها طموحات سياسية، بينما للجيش في مصر مكانة أكبر ازدادت مع إسقاط "حسني مبـــارك"، تجعل الجيش لن يتنازل إلا عن طريق صفقة مع نظام سياسي وليد[1]، يتمثل سيناريو آخر في الخلط بين قوى إسلامية معتدلة وليـــبراليين علمـــانيين وعناصـــر مواليـــة للجيش[2]، يمكن حدوث هذا الخلط في كل الحالات تحت اسم التوافـــق الـــوطني والمرحلة الانتقالية، ساعدت هذه الوضعية في الحد من حقيقة تـــأثير الإســـلاميين السياسية الذين قبلوا بهذه الصيغة كونهم ليسوا الطرف الوحيد في التحولات الـــتي

---

1 انظر بهذا الشأن فيليب دروز – فينسانت، "عودة الجيوش إلى واجهة السياسة العربيـــة"، مدارات إستراتيجية، العددان 10–11، مركز سبأ للدراسات الإســـتراتيجية، صـــنعاء، 2011، ص 124–132.

وللتأكيد على هذه الفكرة يمكن إضافة أن الجيش التونسي هو جيش دفـــاعي بالأســـاس وليس جيشا لخوض حرب، وقدرت تقارير التـــوازن الإســـتراتيجي للمركـــز الـــدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن عدد أفراد الجيش التونسي للعام 2010 في 35800 فرد من بينهم الاحتياطيون، إضافة إلى 12000 من شبه العسكريين، وهو رقم صـــغير مقارنـــة بالجيش المغربـــي – مثلا – الذي قدر عدد أفراده في العام نفسه في 345800 فرد بمـــن فيهم 150000 من الاحتياطيين الذين يشكلون نسبة مهمة، يضاف لهذا العدد 50000 من شبه العسكريين.

نقلت هذه المعلومات عن أنطوني كوردسمان وآرام نيرغويزيان في كتابهما الآتي:

Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, The North African Military Balance…, op. cit., p. 49.

2 Ibid., p. 11.

وقعت، وتعد الباحثة كريستينا كراوش *Kristina Kausch*، أن "الإسلام السياسي" ليس مشكلة وليس حلا، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى التوقف عن النظر إلى الديمقراطية من خلال المعايير الأبدية القائمة على الإسلام السياسي، والتركيز على القضايا عوض الإيديولوجيات[1]، يفيد هذا الرأي نظرة بالغة الأهمية في تشكل عناصر وعي سياسي مستجد نسبيا تحت تأثير التحولات التي جاءت بـ "الإسلام السياسي"، ويدعو هذا الرأي إلى تجاوز الحساسية مع "الإسلام السياسي" الذي يظهر الاتحاد الأوروبي مهتما بالخيارات الإيديولوجية والتركيز عوضا عن ذلك على المشكلات والقضايا بمعزل عن هويتها الإيديولوجية، ساعد هذا النوع من التعامل الذي ظهر أن الاتحاد الأوروبي طبقه في المنطقة إثر التحولات إلى تعزيز مكانة الاتحاد وإظهاره طرفا مهما للجميع، وجعله يدعم التحولات في المنطقة سياسيا وماليا.

تدعو التحليلات الأوروبية إلى ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لتحسين العلاقات الأورومتوسطية والاستجابة للتحول الجيوسياسي الإقليمي[2]، الذي ينتقد اليوم بشدة، ينسجم هذا التأخر في الإعلان عن سياسة جديدة مع هذه التحولات التي أحدثت خلخلة حقيقية في نماذج التحليل السالفة، ويساهم في إعادة التفكير في التعاون الإقليمي عموما، وإذا كانت بعض القوى السياسية في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا، وخارج الاتحاد الأوروبي كتركيا، تميل إلى هذا المسار، فإن الطرف الآخر المتمثل في دول جنوب وشرق المتوسط لم تستطع إظهار أي جديد في التعبير عن أهدافها الدبلوماسية في الإقليم المتوسطي، يعود هذا السلوك أيضا لعدم وضوح الرؤية لما تريده دول المنطقة من علاقاتها الأوروبية، وما إذا كانت قادرة على اقتراح أفق جديد للوضع الإقليمي، وما إذا كان لها من الميزات ما يؤثر في سياستها الخارجية.

2. أثر التغييرات الداخلية في السياسات الخارجية

يشكل أثر التحولات الجيوسياسية في جنوب المتوسط في إطاره النظري العام عاملا حيويا لإعادة تحليل انعكاساته على المتوسط وتفاعل الأطراف الأوروبية

---

1 .Ibidem

2 .Ibid., p. 12

بالخصوص مع هذا التحول، اندفعت سياسات أهم الفاعلين الإقليميين في الحضور إيجابيا ضمن هذه الدينامية، على أساس أن السياسات الخارجية بعد استقرار الدول المتحولة ستفرز سياسات منتظمة وذات أثر انتشاري على الجميع، لم يتوقف الحد عند تحليل الانتشار الديمقراطي وانتشار القيم، ولكن في إعادة ربط تحليل الحاضر بالمستقبل والتمثلات الجيوسياسية للفاعلين الجدد، تدافعت القوى في المنطقة إلى احتضان الأحداث التي سترتبط بين دول المنطقة العربية وتركيا وأوروبا الغربية بالخصوص منها فرنسا والمملكة المتحدة، يمكن ملاحظة إحاطة هذه الأحداث من طرف هذه الدول وسعيها لتجنب حدوث ما يؤثر في سياساتها في توزيع مؤتمرات مجموعة أصدقاء الشعب السوري التي احتضنتها عواصم متوسطية (تونس وإسطنبول وباريس والرباط)، أعطى هذا البعد الجيوسياسي للتحول أبعادا لتحليل السياسات الإقليمية لدول جنوب وشرق المتوسط.

ترتبط دول المنطقة بحسابات إقليمية ودولية تؤثر بوضوح في أجندتها، ويصعب معها قياس الآثار المستجدة في سلوكها الدبلوماسي الإقليمي، ويعد حل الصراع العربي - الإسرائيلي في جوانبه المتعددة معيارا أساسيا لقياس هذه الآثار المنتظرة على سلوك هذه الدول، فمنذ عرفت تونس الانتفاضة، عبر القادة الإسرائيليون أن الأمر يؤكد وجود إسرائيل ضمن بيئة إقليمية غير مستقرة، لقد تكررت هذه التصريحات عقب ذلك، كان من بين هذه التصريحات لبنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي في 24 مايو 2011، حينما عبر عن الامتياز الديمقراطي لإسرائيل في الشرق الأوسط، وأمله بأن تساهم الديمقراطية في بناء السلام، فإسرائيل طالما عدت نفسها بلدا متميزا في الشرق الأوسط، ولكنها تتخوف دائما من "الإسلام السياسي" الذي لا تعني الديمقراطية في الشرق الأوسط وضع حد له من منظور القادة الإسرائيليين.

1.2. الديمقراطية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

كانت أولى بوادر تأثير هده التغييرات الإقليمية تتعلق بتوقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في بداية مايو 2011، لا يمكن استبعاد هذا الاتفاق من تداعيات هذه التحولات، لا يملك الطرفان الفلسطينيان المنقسمان أي

دافع يبرران به انقسامهما إقليميا ودوليا وداخليا في ظل توجه إقليمي يقوم على الاهتمامات الداخلية، وتتميز فيه إسرائيل بتفوقها السياسي الداخلي وتماسكها الدبلوماسي الخارجي.

أعلن المجلس العسكري الذي تولى زمام الفترة الانتقالية في مصر منذ البداية التزام مصر بتعهداتها الدولية، كما أن المجلس العسكري في مصر سيسعى للحفاظ على التوازن وانتهاج سياسة وسطية في تعامله مع ملفات كغزة و"الموقف الأمني في سيناء"، لا يمكن فصل هذا الموقف الإستراتيجي الذي قد يرسخه الجيش عن نتائج السياسة الداخلية المصرية، ودور الجيش فيها.

تجاهلت الانتفاضات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بشكل واسع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكن النظم التي ستتولد عنها تخيف المسؤولين الإسرائيليين في أن تكون أكثر عداوة تجاه إسرائيل، إنها "قومية عربية جديدة واستعادة للفخر الجماعي" كما ذكرت لوموند le monde، ولا يعني أن هذه الانتفاضات ستكون أكثر عدائية، لقد تنبه الرأي العام إلى تخريب أنبوب الغاز المصري الرابط مع إسرائيل لمرات عديدة منذ سقوط مبارك، كما لا يخفي المتتبعون للتقارب الذي قد يربط الإخوان المسلمين مع حركة حماس حسب لوموند أيضا[1].

لا يكتسي هذا التدافع في التأويل مؤشرات حقيقية إذا ما انتبهنا إلى دور الغرب في إدارة مختلف هذه التحولات والأزمات، يظهر في هذه الموجة من التحولات السياسية مساران متكاملان يمكن مقاربة تأثيرهما على السلوك الدبلوماسي في المنطقة، أحدهما يتعلق بأثر الديمقراطية في التعاون الإقليمي، وثانيهما يتعلق بمدى استيعاب تقوية التعاون تحت إقليمي كعامل لا غنى عنه للاستقرار الإقليمي والمتوسطي كذلك.

أ. أثر الديمقراطية في السلوك الدبلوماسي الإقليمي

يمكن أن تؤثر الديمقراطية في مراجعة أنماط التعاون الإقليمي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولكن يبقى سؤال ما حجم الديمقراطية التي ستفرزها التغيرات

---

1 "Israël, les palestiniens et le "printemps arabe", Le monde, consulté le 07-05-2011 sur: http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/04/28/israel-les-palestiniens-et-le-printemps-arabe_1514048_3232.html

السياسية في المنطقة؟ سؤالا محوريا لفهم حجم المراجعة التي قد تمس التعاون الإقليمي، يمكن للديمقراطية المؤسساتية أن تؤسس لتعاون إقليمي كبير، يتطلب هذا التغيير انتقالا حقيقيا يقطع مع مظاهر الفساد السابق، ولكن في هذه التجارب قد يصعب الحسم في مستقبل أدوار بعض المؤسسات مثل الأمن والجيش في مصر، وعلاقة الجيش بالحكم في سوريا والدور الجديد للجيش المعارض أو الموالي بعد الإطاحة ببشار الأسد، والحياة السياسية ما بعد إقامة الاستقرار في ليبيا.

يمكن في هذا الصدد أن يؤثر أي تغيير عميق في مسار الجامعة العربية ومسلسل السلام العربي الإسرائيلي، كونه مسلسلا لم يحقق نتائج ميدانية ملموسة مقارنة مع حجم الصراع والزمن الذي استغرقته المفاوضات منذ مؤتمر مدريد، لا يمكن قيام الأمن الإقليمي على حسابات معزولة، ويقع الأمن الإسرائيلي في قلب الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي والأوروبي، وكيفما كان الأمر، فالتغيير في مصر وسوريا معا يحفز على ترقب سلوك سياسي ودبلوماسي مميز في المنطقة.

تتميز هذه الانتفاضات بكونها لم تتحرك لدواع إقليمية أو دولية، أي أنها لم تحركها قضايا إستراتيجية مشتركة، مثل التظاهرات التي كانت تعرفها عدة عواصم بشأن غزو العراق أو الحرب في غزة، بل حركتها قضايا داخلية تتعلق بالحكم والفساد وغيرهما، هذا في غنى عن العوامل الخارجية المساهمة فيها (مثل نشر وثائق ويكيليكس)، تدفع هذه الميزة للقول إن قيام هذه الموجة من التحولات على محددات داخلية لا يمنع أثرها في السلوك الإقليمي.

ويمكن أن يكون هذا الأثر أكثر أهمية في حالة إحداث قطيعة (Rupture) في بعض مظاهر وعناصر الحكم بين مرحلة ما "بعد الاستقلال" ومرحلة "ما بعد الانتفاضات"، تميزت المرحلة الأولى بإقامة أنظمة حكم أمنية وعسكرية هشة تقوم على حسابات الأمن وحفظ الاستمرار، بينما قد تخلق التجربة في هذه الحالة الثانية توجها لدى حكومات المنطقة للحفاظ على الأنظمة الشكلية للديمقراطية على الأقل، ضمن مقاربة إقليمية تقوم على التعاون الإقليمي الفعال[1]، يمكن أن يدعو الاستقرار

---

1 تم اقتباس بعض الأفكار من مقال لنا سبق نشره، انظر كريم مصلوح، "وقع التحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط على مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد التاسع، صنعاء، مايو/يونيو 2011، ص ص 96-101.

في شمال إفريقيا هذه الدول إلى مرونة أكثر في اتجـــاه تحريـــك مسلســـل التعـــاون المغاربـــي، ويفرض البحث عن الاستقرار التعاون الإقليمي، ولا يمكن ترقب تغـــيير كبير في السياسات الخارجية في المنطقة دون حدوث تغيير كبير في التعـــاون تحـــت الإقليمي، يفسر هذا الأثر سلوك تونس نحو تفعيل التعاون المغاربـــي، سيكون للحالة السورية أثر آخر في العلاقات الشرق أوسطية وفي شرق المتوسط مثل علاقات سوريا بإيران، وسوريا بالدول الخليجية على رأسها المملكة العربية السعودية وقطر اللتـــان دعمتا المعارضة في سوريا وتغيير حكم الرئيس بشار الأسد، سيلقي هـــذا التحـــول بظلاله حتما على العلاقات السورية الإسرائيلية، فوجود سوريا بمؤسســـات قويـــة شبيهة بتركيا يهدد حتما إسرائيل وينازعها عناصر الشرعية والمشروعية ويقوي مـــن السياسات الإقليمية لسوريا، بينما سيكون الأمر ذا أثر سلبـــي على جميع الأطراف في حالة حدوث مشكلات أمنية، مثل استمرار النـــزاع الداخلي لوقت طويل، يمكن ملاحظة هذه الآثار المحتملة في تفاعل جيران سوريا مع أزمتها الداخلية، وتركز أهـــم الفاعلين الإقليميين المتدخلين في إيران وتركيا ودول الخليج، يملك كل طـــرف مـــن هؤلاء حسابات أولية، تتعلق حسابات إيران بسقوط حليف في شـــرق المتوســـط، كانت إيران وسوريا في عهد بشار الأسد تتعاونان في التأثير في المنطقة والحـــد مـــن قدرة إسرائيل على الضغط باستمرار على إيران، تسعى تركيا لمكانة أكبر تقوم علـــى تطوير التعاون الإقليمي في المنطقة، بينما تدعم دول الخليج بالخصوص التوجه السني بالشكل الذي سيقلب الميزان لصالحها في المنطقة، تتميز إيران بتجربتها في التدخل في مناطق أزمات مجاورة (العراق وأفغانستان ولبنان)، لا تتصف دول الخليج في مقابـــل ذلك بهذه الميزة[1]، وتحظى تركيا بوزن إقليمي مهم يحد من نـــزعة إيران الإقليميـــة، ولا تعبر تركيا عن أية نـــزعة تنافس مع إيران لكن بشكل قلب حكم بشار الأســـد فرصة أكبر لتنشيط علاقاتها في الشرق الأوسط ومع دول الخليج.

لا يمكن أن تطفو هذه التمظهرات على السطح بسهولة، ولكنها ستســـتغرق وقتا لا بأس به، لقد رأينا بكل سهولة كيف طفت إلى السطح سلوكيات مفاجئة،

---

1 See the Emile Hokayem, «Syria and its Neighbors», Institute International of Strategic Studies, 16-03-2012, Available: 269967.1220.80/0039633810.http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10

من قبيل اقتراح التفاوض على المغرب والأردن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، تجعل المبادرة الخليجية بدعوة المغرب للانضمام إليها الدول المجاورة لمجلس التعاون تشعر بنظرة أقل اهتماما بها، لا يمكن فصل هذه المبادرة عن سياقات المنطقة، فهي بمثابة مسعى لتجميع بلدان لم تعرف حراكا شبيها بالدول الأخرى وتتقاسم شكل الحكم السياسي، وتعمل للجواب عن ضغوط مستجدة محتملة وأخرى قائمة.

يحتاج الأمر إلى بلورة تعاون إقليمي قوي، ومنافسة إسرائيل في القيم المؤسساتية والديمقراطية التي يبرر بها الغرب تعاونه مع إسرائيل، إضافة إلى كل هذا، فإن أي تغيير في حضور القضية الفلسطينية في أجندة هذه الدول لا يمكن تفسيره دون معرفة الأهمية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إستراتيجية دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط المستقبلية، ولا توجد معايير ثابتة تجعل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أمرا حتميا وأبديا، يمكن أن تساعد عناصر دينامية في المنطقة مثل انخراط قوي لتركيا في التعاون مع مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر مستقبلا إلى فرض حل الدولتين في المنطقة، ويمكن أن يبقى الصراع مفتوحا إذا زاد تمسك اليمين في إسرائيل بالخريطة الموروثة عن حرب 1967، وبقيت الأطراف الدولية الأساسية أقل ضغطا نحو التسوية.

ب. حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

أخذت القضية الفلسطينية مكانة مهمة وفي بعض الأحيان إستراتيجية في سياسات الدول العربية والمغاربية بعد استقلالها، كانت الأهمية الحيوية لهذه القضية لجيران إسرائيل مثل مصر وسوريا والأردن والعراق بالغة وحساسة، كما كانت مهمة أيضا للسعودية الدولة المركزية في المنطقة التي لسياساتها أثر بالغ في تلك المنطقة، أضيفت إلى هذه الدول إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979، إذ إن التوجهات الإسلامية لهذا البلد دفعت به إلى نهج سياسة نفوذ إقليمي في الساحات المجاورة وجعلته ينخرط في الصراع الدبلوماسي والسياسي مع إسرائيل حليفة الولايات المتحدة في تلك المنطقة، عادت تركيا بدورها منذ العقد الأول من القرن الجاري إلى هذه الساحة، كان اهتمام تركيا بإسرائيل مستجدا إقليميا حقيقيا في شرق المتوسط، وسيدفع بتضييق المجال على إسرائيل والضغط عليها أكثر من دولة

كبيرة وقوية وتزداد أهميتها في تلك المنطقة، تبقى الدول المجاورة مباشرة لإسرائيل، وهي مصر وسوريا والأردن، بالغة الأهمية من ناحية تطويق إسرائيل جيوسياسيا (وقد كانت تسمى دول الطوق!) مقارنة بالدول البعيدة جغرافيا عن إسرائيل، مثل المغرب والجزائر وبنسبة ما الدول الخليجية.

تغيرت اليوم المعطيات، تحكم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مسلسلات مدريد وأوسلو، عرفت القضية الفلسطينية بعد هذا المنعطف نوعا من التراجع في الأهمية الحيوية لبلدان الشرق الأوسط، أصبحت بعض الأطراف الدولية الكبرى هي المشرفة على إدارة هذا الصراع بالخصوص الدور المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تفسير تضاؤل الأهمية الإستراتيجية للقضية الفلسطينية بعدة معطيات لا بأس من إجمالها في ثلاثة: أولها معطى إستراتيجي ينطلق من اختلال ميزان القوة العسكري بين إسرائيل ودول الجوار، دفع هذا المعطى إلى اختيار مصر التخلص من تركة هذا النزاع، ثانيها تفتت علاقات الدول المجاورة التي لا تنطلق من سياسة متكاملة قادرة على إحداث نوع من التوازن الإقليمي ونوع من الردع المتبادل، ويتعلق ثالثها بصناع القرار في هذه الدول أو بطبيعة النظم السياسية، ارتكزت هذه الأخيرة على مقومات ليست ديمقراطية وضعيفة المؤسسات، ما كان يجعل من اتخاذ بعض القرارات الخارجية مسألة مجهولة العواقب على هذه النظم، كما أنها تخضع لعوامل الضغط الخارجي بسهولة، بالنظر لرغبة هذه النظم في الاستمرار، أظهر طموح بعض الدول في المنطقة إلى حيازة عناصر تأثير جيوسياسية في المنطقة، وحيازة عناصر متنوعة في الجغرافية السياسية إلى ظهور توجه خارجي إلى استبدالها كما كان الشأن مع العراق، كانت مشكلة دولة كالعراق وأيضا سوريا هي الانطلاق من نزعات نفسية ومغلقة لقياداتها أكثر منها خطوات موضوعية ومدروسة وموجهة نحو بيئة معقدة.

تحتاج مناقشة أثر التغيرات في السلوك السياسي إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى تحليل مدى استيعاب أهمية الديمقراطية، وتوظيفها في اتجاه سياسات خارجية حرة وقوية ومؤثرة وقادرة على تحديد ما تريد، ومنافسة الأطراف الأوروبية المتدخلة في المنطقة، وأيضا التعبير عن خياراتها العالمية، يمكن أن تتجاهل دول المنطقة أهمية حل هذا الصراع في إحداث استقرار مستدام ومتواصل وبعيد

المدى في المنطقة، يشكل ذلك في هذه الحالة مشكلة ضعف إزاء تحديد بعض الخيارات الإقليمية في الحوض المتوسطي، مثل مستقبل التعاون في مجال الأورومتوسط ووضع حلف الناتو الذي يسعى لترسيخ قيمة إضافية في البحر الأبيض المتوسط، وأيضا السلوك الدولي لقوى أخرى مثل روسيا والصين، تلقي هذه الوضعية، إذا ما استمرت لعقود إضافية، بأخطار محدقة لا تتوقف في شرق المتوسط يمكن أن تجر إليها كل الحوض المتوسطي، إذ إن خريطة هذا النزاع هي الجيوسياسية المتوسطية.

لم يسبق حضور المسألة الديمقراطية في السلوك الحكومي في المنطقة على أنها أداة لكسب نقاط في حرب إستراتيجية كبيرة، وتتطلب نفسا طويلا على الصراع والمواجهة، كان لهذا التغييب نتائج سلبية على التعاطي مع شؤون العالم المعاصر في منطقة تعد منطقة جذب عالمية مفتوحة، أسس الأوروبيون والأمريكيون والقوى الإقليمية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط لخطاب أمني صلب، يقوم أساسا على الاستقرار، والاستقرار هنا يعني عدم حدوث ما يخل بالقواعد الموجودة داخليا وإقليميا ودوليا، "كان يتم تفسير السلوكيات تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي استنادا على هذه القاعدة، فكل ما يخل بأمن إسرائيل أو بأمن أطراف أخرى في المنطقة يعد مؤشرا لخوف قادم، يتم توظيف الخوف هنا أداة للسلم، كما لو أن عدم الالتزام بهذه القواعد ستدخل المنطقة في فوضى أبدية، كما يتم تفسير الأمن .بمعنى الخوف من الحرب والاقتتال والدموية، وهذا مفهوم أسطوري للأمن، الهدف منه الحفاظ على الخوف، ومن خلال الخوف عدم تغيير القواعد، فالتحرر من الخوف قد يعني تحررا إستراتيجيا كذلك"، ويبدو أن هذا ما يمكن أن يقلق الآخرين وربما إسرائيل من الانتفاضات في المنطقة[1].

يعرف الأوروبيون أن هذه الانتفاضات لم تهتم بإسرائيل، ولكنهم يعرفون أيضا أن المؤسسات القوية في المنطقة، والملتزمة بحدود من الديمقراطية ستحد من الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط، يفهم الإسرائيليون ذلك، كشف الحماس الكبير الذي أظهره بنيامين نتنياهو في خطابه

---

1 كريم مصلوح، "وقع التحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط على مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص 100.

أمام الكونغرس الأمريكي – تمت الإشارة إليه أعلاه – وهو يخاطب الشيوخ والنواب الأمريكيين، تعلقا كبيرا بإعادة التركيز على كلمة ديمقراطية في شرق أوسط سلطوي، ففي مناخ إقليمي، يعرف تزايدا في الانتفاضات والاحتجاجات أظهر نتنياهو أن إسرائيل هي النموذج في المنطقة، لم يبد نتنياهو في مقابل ذلك، وهو الذي يعبر عن النزعة الإسرائيلية اليمينية أي تصور حقيقي لإقامة السلام، ويكشف ذلك أن الوعي بأهمية التسوية مسألة معلقة ومرهونة لتفاعلات إقليمية عديدة وأخرى مرتبطة بالنظام الدولي، وليست حبيسة تغيرات إقليمية داخلية.

يبدو مستبعدا تحديد الاستقرار الإقليمي خارج حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تلقي هذه المشكلة بقضاياها الأمنية الحساسة على المنطقة، كما تحد من عناصر تطوير التعاون الإقليمي، ولا يشكل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مسألة حيوية للقوى الدولية الصاعدة التي ينتظر تزايد أهميتها في هذه المنطقة، تقع هذه القوى الأخيرة متزايدة القوة بعيدا عن الشرق الأوسط، مثل الصين والبرازيل، ولا تبدو المراهنة على دور روسي أمرا مهما، إذ لم يسبق لروسيا أن لعبت أدوارا بارزة في حل هذه المشكلة، وتبقى المراهنة على اهتمام تركي بالصراع – مستقبلا – أمرا قائما، إذ سيساعد اهتمام تركيا بالصراع والسلام في المنطقة على تطوير تدخلها لأجل إيجاد حل في هذه المنطقة، ويضغط غياب حل لهذه المشكلة على الأهمية الإقليمية لتركيا في شرق المتوسط كما يحتمل أن يدفع بها نحو مزيد من الجمود الدبلوماسي إزاء إسرائيل.

تميل الدول التي مستها التحولات إلى عدم نهج تعديلات جوهرية على سلوكها إزاء الصراع، فلا يكفي إزالة رئيس حكم ما للحديث عن تغيير سلوكها إزاء مشكلة كهذه وتغيير سياستها الخارجية الإقليمية أو الدولية، ويدعم "الإسلام السياسي" حدوث بعض التعديلات النسبية دون جعلها جوهرية، تلقي الضغوط الداخلية بأكبر ثقلها على هذه الحكومات التي تتشكل، وتبقى للجيوش في هذا الصدد كلمتها، كما أن لضغوط الواقع الدولي تأثيرها في القرار الخارجي.

تحتاج هذه الدول التي ليس لها تقاليد ديمقراطية، كما أنها ألفت المقاربات الأمنية والاستفراد بالسلطة، لوقت طويل لاستيعاب السلوك السياسي الديمقراطي، وسيكون لجزء مهم من المعارضة ذات العلاقة الأليفة بأوروبا دور في الحكم بهذه

البلدان، بل ستحتم تفاعلاتها الأوروبية اليوم ربط علاقات جيدة مع الأطراف الإقليمية، تدفع هذه المؤثرات إلى استبعاد تغيير جوهري ذي أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية في أجندة هذه الدول، وقد تدفع بيئة جيوسياسية جديدة – مستقبلا – لدعم التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وإيجاد خيارات أقوى، يمكن في هذا الظرف فقط الحديث عن تغيير في أسلوب التعاطي مع الملف الفلسطيني، لا يبدو أن أشكال الحكومات التي ستفرزها مرحلة ما بعد الانتفاضات خطوة كبيرة في اتجاه تغيير مستقبلي للقواعد السياسية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط.

2.2. تمثل التحولات

يحدث الضغط الجيوسياسي الناتج عن الانتفاضات تفسيرا إقليميا مؤثرا في تمثل المتوسط مجالا يتقاسم بعض الخصائص، ومنها هذه التي انتشرت على الساحل المتوسطي في شكل نصف قوس من المغرب إلى سوريا، كان اندلاع الأحداث في تونس وانتشارها في اتجاه الساحل المتوسطي مفهوما من ناحية التطور التاريخي للجغرافيا الإقليمية، إذ كانت تونس محورا في الحركات التجارية الاقتصادية والسياسية القادمة من شرق المتوسط نحو شمال إفريقيا وعبرها نحو غرب الأطلسي شأن الدور الفينيقي التجاري، ومع الحملات الإسلامية إلى شمال إفريقيا القادمة من الشرق أيضا، إذ كانت تونس الساحة الأولى التي وطدت فيها الأقوام القادمة إلى شمال إفريقيا حضورها السياسي، شأن العرب إثر دخول الإسلام لشمال إفريقيا، ويفترض أن تحدث هذه الوضعية آثارا في السلوك السياسي لهذه الدول في علاقاتها الإقليمية وتصورها للمجالات السياسية.

أ. السلوك السياسي في المنطقة

تشير عدة ملاحظات إلى أن أشكال الاحتجاج التي عرفتها المنطقة أحدثت أثرا في السلوك السياسي للفاعلين الأساسيين في المجال المتوسطي حول هذه الأحداث، إذ أثناء الأزمة التي عرفتها الضفة الشمالية من المتوسط تزايد حجم الاحتجاجات في أثينا وروما ومدريد بإسبانيا، ظهرت حركات تحتج وتحتل الساحات العمومية، تصاعد اهتمام الفئات الاجتماعية من الشباب بهذه الأحداث، ونشطت بعض وسائل

الأنشطة السياسية في الضفتين، تمثلت في استخدام النشـــاط المعلومـــاتي (الســـيبيري cybernétique) مع نوع من "العولمة المحلية glocalisation"[1]، كفضاء بمعان جديدة ويفوق القدرات الأمنية على المراقبة، يفترض أن تلقي مثل هذه المؤثرات في التحليـــل بثقلها على تفسير التدفق الاجتماعي في مجال الأورومتوسط، وبكونها عناصر جذب تكنولوجية مساعدة على التعاون الأورومتوسطي.

لم تبرز اهتمامات نظرية وتحليلية بالسلوك السياسي للدول في جنوب وشرق المتوسط إقليميا، واقتصر بعضها على الاهتمام بالسلوك السياسي لمصر بعد إسقاط حسني مبارك والأثر المحتمل لمجيء الإخوان المسلمين والسلفيين إلى الحكـــم علـــى علاقاتها مع إسرائيل والحركات السياسية في فلسطين ومع المنطقة كليا، لم تظهـــر دراسات تعنى بمناقشة ما إذا كانت ستظهر مؤشرات تفسير السلوك الخارجي لهذه الدول وإذا ما كان اهتمامها بالأورومتوسط يتزايد أو سيتخذ أبعادا مفهومة، وإذا ما كانت ستتطور العلاقات الإقليمية بالشكل الذي يـــؤثر في الوضـــع الإقليمـــي ومشكلاته الأساسية كالصراع العربـــي الإسرائيلي.

يكشف التوزيع الجيوسياسي تفاعلات مميزة بـــين الفـــاعلين الـــذين يمكـــن إظهارهم كالآتي:

- الدول التي مسها التحول مباشرة، كان تعاطي هذه الدول مع السياسات غير واضح في المتوسط، أبانت الأطراف التي جاءت إلى الحكم في تونس نـــزعتها المغاربية، وقامت بجهود لأجل عقد قمة مغاربية، كما شجعت على الدخول في إجراءات إقليمية بين دول مغاربية، كان لتونس أثر واضـــح في ســـلوكها الإقليمي، بينما اعتنت مصر بصيانة عناصر علاقاتها الأوسطية بالخصوص مع إسرائيل، لم يكن الوضع في سوريا أو ليبيا مؤهلا لإظهار السلوك الإقليمـــي لهذه الدول بالنظر لاتخاذ الأحداث مجرى حروب ونـــزاعات داخلية هـــي في حاجة لاستقرار أطول، يعني ذلك أن ليبيا ستكون طرفـــا ضـــمن الشـــراكة الأورومتوسطية وستدعم علاقاتها المغاربية.

---

1 Jamal Eddine Naji, «Cyberactivisme arabe: de la sphère publique à la «Net Agora», de l'«Unité arabe» au «printemps arabe», Revue marocaine des sciences politiques et sociales, Volume IV, Hors série, Rabat, Mars 2012, pp. 43-53.

- دول لم يمسها التحول مثل الجزائر، انكمشت الجزائر على نفسها، و لم تظهر دعما كبيرا للتحولات كما لم تظهر معارضة لها، يؤكد ذلك أن الأدوار العربية للجزائر ضعيفة أمام دور دول كالمملكة العربية السعودية.
- دولة مهتمة بالتحولات وهي تركيا، ينطلق موقفها من وضعها الجيوسياسي، أبانت عن دعم توجهها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعد التحولات الواقعة هزة قوية وتحديا للسياسة التي كانت قد شرعت فيها تركيا إزاء المنطقة، وتضفي علاقتها مع إسرائيل في شرق المتوسط نزعة تنافسية نتيجة لعناصر بحرية وأخرى تتعلق باكتشاف كميات مهمة من الغاز في تلك المنطقة البحرية.
- الاتحاد الأوروبي، كان هذا الأخير الطرف الذي مسه أثر واضح من التغييرات، وعبر عن نهجه سياسة دعم سياسية ومالية مباشرة، أصدر وثائق، وعبر عن مواكبته للتحول والعناصر التي يجب عليه اعتمادها.
- القوى الأوروبية المتوسطية، لم تظهر هذه الأخيرة أن سياسة إقليمية جديدة لها قيد الظهور، إذ إنها منشغلة بمشكلاتها الاقتصادية والمالية التي عصفت بها، تعتمد هذه الدول على دور الاتحاد الأوروبي في هذه الحالات، عبر المفوض الأوروبي المكلف بالسياسة الأوروبية للجوار ستيفان فول Stefan Fule عن هذا الاهتمام: "يجب على الاتحاد الأوروبي التصرف سريعا وبشكل حاسم بهدف المشاركة في خلق متوسط جديد في الجنوب الذي هو في طور الولادة نتيجة الانتفاضات في المنطقة"[1].

تكشف التحولات عن الأهمية البالغة لآثارها في سياسات عدة أطراف، غير أنها لم تكشف عن تمثلات إقليمية جديدة وبعناصر دينامية جديدة، يبقى الاتحاد

1 «Soulèvement sur la rive sud de la Méditerranée: L’Europe doit être à l’hauteur du défi», 01-03-2011, consulté sur le site du Centre d’information pour le voisinage européen: http://www.enpiinfo.eu/search_result_main.php?q=Soul%C3%A8vement+sur+la+rive+sud+de+la+M%C3%A9diterran%C3%A9e+%3A+L%E2%80%99Europe+doit+%C3%AAtre+%C3%A0+l%E2%80%99hauteur+du+d%C3%A9fi+&Search=Recherche&lang_id=469&as_sitesearch=enpi-info.eu&engine=enpi

الأوروبـــي مخلصا لإطاره السابق، رغم التعديلات التي أدخلها، كما ستتم الإشارة في المبحث الثاني من هذا الفصل، و لم تعبر الدول الجنوبية عن أن تحولات إقليميـــة جديدة في الطريق، ينتظر أن يعالج هذا الموضوع في المدى المتوسط والبعيـــد بعـــد إحداث الاستقرار السياسي لتحديد النظرة الإقليمية ســـواء للمنطقـــة العربيـــة أو المتوسطية، تميل تركيا إلى الإمساك بالتحول لأنها كانت قد بدأت سياسة إقليميـــة نشيطة ويحتاج الاستمرار فيها ركوب موجة التحول هذه.

ب. تصور "الإسلام السياسي" للمجال الجيوسياسي

تدعو مناقشة السلوك الخارجي للدول في المنطقة لتحليل مدى حيازة "الإســـلام السياسي" على تصور للجغرافيا السياسية والعلاقات الإقليمية أيضا، يجدر التنبيه إلى أن "الإسلام السياسي" لم يظهر أي تمثل للتعاون الإقليمي يقوم علـــى ميـــزات إقليميـــة وجغرافية إلا ضمن المجال الجيوسياسي المتنوع الذي يشكله المتوسط أو ضمن مجـــالات أخرى قريبة ومتجانسة، لا يبدو التحليل القائل إن "الإسلام السياســـي" ســـيميل إلى توثيق علاقاته مع العالم الإسلامي تحليلا صلبا ومقنعا، يعود ذلك لعوامل تتعلق بتشابك العلاقات مع أطراف عديدة لدول المنطقة منها الأوروبية، وأيضـــا لاتســـاع المجـــال الإسلامي والأزمات في أغلب أطرافه، سيساعد المجال الإسلامي على تـــوفير بعـــض الساحات الإضافية لتحسين العلاقات معها، تحتاج في هذه الحالة أن تكون هذه الدول قادرة على استغلال مثل هذه الميزة شأن تركيا والمملكة العربية السعودية اللتين تسعيان إلى توظيف مثل هذه الميزات في علاقاتهما العالمية بالاستعانة بالعناصر الإسلامية.

يعاني "الإسلام السياسي" من أزمة تمثله للجيوسياسية الإقليميـــة، إذ لم يعـــبر بوضوح عن نـــزعاته في هذا الموضوع، ما جعله لا يعبر عن ميـــزات خاصـــة في سلوكه الخارجي أو على الأقل نـــزعة واضحة في خطابه السياسي، تميـــل هـــذه الأطراف في مقابل ذلك إلى التعبير عن خيارات أخرى تتمثل في رفض الخضـــوع للإملاءات الخارجية، تشكل هذه النقطة الأخيرة محور الانتقادات الـــتي وجههـــا "الإسلام السياسي" إلى أنظمة الحكم السابقة، يمكن أن يساعد الجو الديمقراطي بعد التحولات في المنطقة في إحداث نوع من الأثر الإيجابـــي في الســـلوك السياســـي الإقليمي لهذه الدول.

لا تتعلق مشكلة "الإسلام السياسي" في تصوره للجيوسياسية فقط بتمثل الإقليم الخارجي مجالا لتفاعل السياسات، ولكن أيضا بتمثل المجال الدولتي الداخلي، تميز التراث الإسلامي بخلو مفهوم الإقليم الخاضع للسيادة، عزر السلوك السياسي للأمة في الإسلام نوعا من المرونة في الإقليم تقوم على التوسع كلما سمح الوضع بذلك، لا تجد الحركات الإسلامية في التراث ما تستند إليه في تفسير سلوك الدولة الذي ارتبط إلى حد ما بالفكر السياسي الأوروبي، كان التراث قد وضع حدودا فاصلة بين دار الإسلام، وهي الأقاليم التي تخضع لحكم الخلافة وتطبيق الشريعة، ودار الحرب التي يفترض الدخول معها في حرب في حالة الإخلال ببعض القواعد، مثل أداء بعض الضرائب أو المساس بالخلافة الإسلامية وغيرها، لم يعد هذا المعيار مقبولا ولا ممكنا بعد تغير موازين القوة وظهور إمبراطوريات قوية، عرف الفكر السياسي الإسلامي قصورا في تفسير وفهم سريع لتغير المعاني الكبيرة للجيوسياسية العالمية، إذ ظهرت الدولة معيارا لقياس العلاقات بين الأمم، عاش الفكر السياسي الإسلامي أزمة كبيرة بين معايير الدعوة ونشر الإسلام التي تقتضي الانفكاك من كل الحدود وبين عناصر الانغلاق وعدم التدخل في شؤون الآخرين، كان يفترض أن تساعد تدفقات الهجرة الاجتماعية من العالم الإسلامي إلى أوروبا – مثلا – في مساعدة الفكر السياسي الإسلامي في تطوير مفهومه للدعوة من مهمة تقوم بها الحكومة – كما كان يتصور ذلك واجبا على الخلافة الإسلامية – إلى مهمة بشرية تستفيد من التدفقات المدنية والتواصل عبر الفضاءات التكنولوجية السريعة، عكس ذلك ما وقع، إذ زادت هذه الوضعية من تأزيم أهمية الأطراف التي تبني مرجعيتها على الخلافة، في مقابل ذلك استفادت الأطراف الإسلامية الأكثر مرونة في حيازة تمثل نسبي للمجال يستقيم والتحولات العالمية الحاصلة.

كانت هذه الأزمة النظرية من بين الأسباب في توتر الأوضاع في ليبيا بعد إسقاط القذافي بين الجبل الغربي وبعض القبائل الأخرى، ودعوة الشرق وسكان برقة إلى حكم فدرالي، لا يعد الحكم الفدرالي سوى نوع من التدبير السياسي للإقليم الداخلي، غير أن النزعة الوحدوية والخوف الكبير من مناقشة المشكلات الترابية حالت دون مناقشة الموضوع بما يتطلبه من أهمية، عندما يحدث تغيير في النظام السياسي لا تتم مراجعة المؤسسات والقوانين فقط ولكن أيضا المجال

الترابـــي الداخلي وإحداث نوع من التوازن في المجال الجيوسياسي الداخلي، ظهر هذا الموضوع في تونس أيضا، إذ لم تحظ مشكلة الاختلالات الداخلية بين الغـــرب والشرق والجنوب بما يلزم من الحوار السياسي لإحداث توازن مجالي داخلي يساعد البلد على توسيع واجهاته الدينامية الداخلية والخارجية.

تتميز الدول الأوروبية المقابلة والمتاخمة بحيازة تصور جيوسياسي لأمورها الداخلية من خلال اعتماد عناصر التوازن داخليا (وإن كانـــت نســـبية) بـــين أطراف الدولة، واعتماد هويات إقليمية على المستوى المجالي الخارجي، ويبدو أن "الإسلام السياسي" لا يتميز برؤية خاصة إزاء المتوسط أو إزاء الأورومتوسط، يعكس هذا الواقع حدود الاهتمام بالمشكلات الجيوسياسية والجيوإســـتراتيجية ليس لدى حركات "الإسلام السياسي" فقط ولكن لدى الأحزاب والهيئـــات الأخرى، يفيد ذلك ضعف هذه الأطراف على تحديد المجالات السياسية أو على الأقل المشاركة في تحديدها ومنها في المتوسط، إذ لا تشارك هذه الأطـــراف في ذلك بقدر ما تترك ذلك للأوروبيين، تتحكم في هذا الأمر الجيوش على المستوى الإستراتيجي والحكام علـــى مســـتوى الدبلوماســـية، و لم تثـــر الاختيـــارات الجيوسياسية، التي هي اختيارات بيروقراطية ونخبوية، في الدوائر الدبلوماســـية والإستراتيجية اهتماما لأجل تحديد سلوك هذه الدول ما بعـــد الانتفاضـــات، ورغم أن التطبيع المصري الإسرائيلي كان من بين عناصر معارضة حكم حسني مبارك فإن ذلك لم يبلغ المستوى المحدد في إسقاط هذا الرئيس، بـــل شـــكلت المشكلات الداخلية المحدد الجوهري في هذه الانتفاضات، ورغم ذلك يفترض أن يساهم كل تحول كبير في دولـــة أو مجموعـــة دول بإعـــادة تعريـــف المجـــال الجيوسياسي، وقد يساهم أحيانا بإحداث تغييرات في هذا التعريف، يفترض أن تساهم التحولات الواقعة في المنطقة عام 2011 في هذا التعريف ليكون لها وزن تاريخي كبير.

سيدفع وصول "الإسلام السياسي" إلى الحكم إلى اهتمام أكبر بالسياســـات الخارجية ومنها الاهتمام بالساحات الجيوسياسية، لكن يبدو أن غيـــاب تصـــور واضح للجيوسياسية والإقليمية لدى هذه الأطراف، زيادة على حدود سلطاتها التي تشتركها مع أطراف موازنة كالجيوش أو الملكيـــات، والمقـــدرات المتواضـــعة أو

الصغيرة لهذه الدول كلها تدفع للقول إن "الإسلام السياسي" لن يظهر طفـــرة في الجيوسياسية الإقليمية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط أو في حوض المتوسط.

خاتمة المبحث الأول

يشكل التحول في المنطقة مستجدا جيوسياسيا مباشـــرا دفـــع بالفـــاعلين في المتوسط إلى إظهار نـــزعة أكبر نحو التواصل الإقليمي، استعانت كل الانتفاضات في المنطقة بدعم خارجي كبير أو محدود، بقي الاتحاد الأوروبـــي طرفا مهمـــا في مواكبة التحولات بنـــزعة منفتحة، وسعى لتطوير سلوكه الدبلوماسي والتعـــاوني بالشكل الذي لا يتضرر من هذه التحولات، كانت العلاقة بين المطالب "الليبرالية" والإنسانية للانتفاضات وصعود "الإسلام السياسي" إلى الحكم فرصة إســتراتيجية حقيقية للأوروبيين وللأمريكيين أيضا لتحقيق اتصال وعلاقات مع هذه الأطـــراف دون حدوث الزلزال الذي كان يروج له أحيانا على أنه قادم مع صعود "الإســـلام السياسي".

ساعد هذا التطور مثلا على عزل "الإسلام السياسي" للجماعات المســـلحة والجهادية، وظهر تأثيرها محدودا جدا ولا تعبر عن رأي عام حقيقي وملمـــوس في المنطقة، عملت الأطراف الأوروبية في مقابل ذلك على مواكبة التحـــول بمناقشـــة السياسات الإقليمية والثنائية الأوروبيـــة في المنطقـــة، علـــى رأســـها الشـــراكة الأورومتوسطية، انصبت التوجهات على أن نظرة سياسية جديـــدة مـــع تطـــوير التعاون على أسس تستوعب هذه المستجدات تبقى أولوية أوروبية وإقليمية، ازداد دور الدول الخليجية في هذه المنطقة، عملت تركيا على استيعاب هـــذا التحـــول ومساندته وجعله بوابة نحو تعاون جديد، أحست تركيا بأن تحـــولا ديمقراطيـــا في الشرق الأوسط سيفقدها ميزة النموذج في الشرق الأوسط السلطوي، بقيت أدوار الدول المعنية الأخرى كروسيا معزولة.

تعرف هذه التحولات مشكلة خارجية تتعلق بهوية السياسة التي يفتـــرض أن تتبعها دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بعضها إزاء بعض وفي حوض المتوســـط، تشير بعض المشكلات الفكرية، والخيارات الإستراتيجية، والمقـــدرات المتواضـــعة،

والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى أن خياراتها لن تكون كثيرة، وينتظر ألا تعرف علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي تراجعا بل تطويرا.

المبحث الثاني

التفكير في الأورومتوسط

مس التحول الجيوسياسي في جنوب وشرق المتوسط بعدد من المسلمات حول المتوسط، دفعت المتغيرات إلى تقييم بعض عناصر السياسات الأورومتوسطية وبعض خطط التعاون التي وضعها الاتحاد الأوروبي، دفعت في اتجاه إعادة التفكير في العوامل التي قادت نحو هذا التحول، وإعادة التفكير في أسلوب ومنهجية المسار العام للتعاون الأورومتوسطي، اهتمت الحكومات والجهات غير الحكومية والأطراف المعنية بالعلاقات الأورومتوسطية بهذا التحول وعملت على مواكبته فكريا[1]، كما أظهر الاتحاد الأوروبي انشغالا بالتحول الذي يقع في جواره، ارتكز على تقديم بعض البدائل السريعة للتجاوب مع هذه المتغيرات، واستوعب أن التغيير كبير.

يعيش الاتحاد الأوروبي أزمة مالية واقتصادية داخلية، تؤثر سلبا في تفعيل سياساته مع الجيران، وتدعو في الوقت نفسه الضغوط في محيطه إلى الحفاظ على مكانته وتطويرها رغم الضغوط الناتجة عن أزمة منطقة اليورو، لا يتوقف المنافس الأمريكي عن توظيف قدراته بدوره في أداء أدوار متقدمة في هذه المنطقة، ويتوقع جيران أوروبا من جنوب وشرق المتوسط علاقات متجددة مع الاتحاد تستجيب لهذه المتغيرات، ورغم ذلك لا تبدو السياسة المتوسطية من أولويات الحكومات التي تتشكل في المنطقة بعد الانتفاضات التي مست المنطقة، ولا يبدو على دول المنطقة أنها جاهزة لتحديد أفق لتعاونها في المجال المتوسطي، يحتاج تحديد مثل هذا الأفق إلى

1 اتضح ذلك من خلال المنتديات التي نظمت أو التي أعلن عن تنظيمها مثل: المنتدى الإيطالي التركي الذي انعقد في 24 و25 نوفمبر 2011 بإسطنبول تحت شعار "إعادة التفكير في مستقبل البحر الأبيض المتوسط على ضوء الربيع العربي"، وندوة الحزب الشعبي الأوروبي التي انعقدت في مرسيليا في 7 و8 ديسمبر 2011، وندوة لجنة الدراسات الأورومتوسطية التي انعقدت في أكتوبر 2011 وغيرها.

كل الأطراف المتوسطية لتعريف وتحديد نوع العلاقة مع المجال المتوسطي بإعـــادة تعريفه وفقا لمحددات إقليمية منفتحة وصلبة.

1. ضغوط التفكير في المتوسط

لم تظهر الدول في المنطقة نـــزعة واضحة بشأن إحداث تغييرات إيجابيـــة في السياسات الإقليمية والثنائية نتيجة للضغوط التي دفعـــت بهـــا التحـــولات الجيوسياسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ويبدو أن الاتحاد الأوروبـــــي كان الطرف الأساسي والوحيد الذي قام بإدخال بعض التعديلات في سياساته في المنطقة والمرتكزة أساسا على السياسة الأوروبية للجوار التي تنصـــب علـــى مجالات تعاون متعددة ومتنوعة ومنها خصوصا المجالات الداخلية، تـــثير هـــذه المجالات الأخيرة ويفترض أن تثير نقاشا مستفيضا حول بعض المعايير الأساسية لهذه السياسة في مجالات الحريات وتنظيم الأسرة والعلاقة بين الرجال والنســاء وغيرها من المواضيع المتعلقة بجوانب الهوية وتنظيم الأسرة، وتثير بدورها بعض المشكلات المتعلقة بالتعاون في مجالات الأمن الداخلية ذات الآثار عبر الحـــدود الكثير من الضغوط على كل الأطـــراف، ويســـعى كـــل طـــرف لتوظيفهـــا دبلوماسيا.

كان من المنتظر للتحولات الواقعة أن تلقي بثقلها على بعض معـــايير تحليـــل ووضع وفهم السياسة الأورومتوسطية وعلى النظرة إلى الأورومتوسط، تعيش رغم ذلك الدول المعنية في المنطقة ضعفا دبلوماسيا إزاء بعضها الآخـــر، ولم يكشـــف الاتحاد الأوروبـــي عن تحول كبير في نظرته، لا يبدو أيضا أن التحولات الواقعة قد كشفت عن مطالب جديدة إزاء الأورومتوسط وإزاء الفضاء المســـتجد، كمـــا لم يظهر تحول دبلوماسي ملموس في جنوب وشرق المتوسط في اتجاه دعـــم عناصـــر التعاون مثلا.

1.1. سياسة أورومتوسطية "جديدة"

انصبت أهم اهتمامات الاتحاد الأوروبـــي على مســـتوى إظهـــار إدراكـــه للتحول الواقع جنوب المتوسط في عكس ذلك من خلال برمجة بعض السياســـات

وأيضا التعبير عن مستوى من الإدراك الإستراتيجي لحجم التحول[1] الواقع، وتنطلق أهمية الفاعل الأوروبـــي من مكانته المحورية في المنطقة شريكا أساسيا لدول شمـــال إفريقيا والشرق الأوسط وحجم العناصر التي تربطه مع هذه المنطقة، تجعـــل هـــذه الوضعية الفاعل الأوروبـــي وبعض أعضائه الأشد اهتماما بالمتوسط مبـــادرين في التعبير عن بعض المنطلقات الجديدة لإعادة توجيه السياسة الأورومتوسطية مرتكزا على مجموعة القيم والمعايير، غير أنها تستمد روحها من السياسات السابقة.

أ. الاتحاد الأوروبي إزاء التحول في المتوسط

فرضت وضعية الاتحاد الأوروبـــي ومكانته في المنطقة والمسؤولية التي ينطلق منها في تفسير أدواره في البحر الأبيض المتوسط وفي منطقة شمال إفريقيا والشـــرق الأوسط إظهار انشغال الاتحاد في مستوى من التفاعل الجيوسياسي يعكس علـــى الأقل حجم شراكته في المنطقة والتصورات التي يقترحها مرارا على شـــركائها في المنطقة، يمكن مناقشة إدراك الاتحاد الأوروبـــي انطلاقا من نظرتـــه التاريخيـــة إلى المنطقة التي تشكلت في ظل اتفاقيات التعاون والحوار المتبادل منذ فترة مـــا بعـــد الاستقلال التي عرفتها هذه الدول، ورغم أن الحضور الإستراتيجي والدبلوماســـي للاتحاد الأوروبـــي كان محدودا وأحيانا معاقا كما سلفت الإشارة ضـــمن هـــذا

1 نشير إلى أننا كثيرا ما استخدمنا كلمتي التحول والتغيير للدلالة عن معنى واحد، ونشـــير أيضا إلى أن التغيير في العلوم الاجتماعية يفيد معنى أكثر أثرا من التحول، ونوظف التحول هنا لغرض ذهني يمكن ترجمته بوقوع أثر كبير في البيئة الجيوسياسية، وستكون لهذا الأثـــر نتائج مستقبلية، وفي اللغة فإن فعل حال الشيء يفيد تحول من حال إلى حال، وتغير من وضع لآخر، بينما تفيد كلمة غير الشيء (وأصل الفعل غار) حوله وبدله بغيره، وتغـــير أي: تبدل وتحول، ويقتضي التغيير الإتيان ببديل عن الشيء المغير بينما قـــد لا يقتضـــي التحويل ذلك، وقد يتم تحويل الشيء نفسه إلى شيء آخر، مثل تحويل مادة فيزيائيـــة إلى مادة أخرى، كتحويل القمح إلى طحين، يجعل التحويل وظيفة القمح ليست هي وظيفة الطحين، فإذا كان يمكن إعادة زرع القمح فإنه لا يمكن زرع الطحين، كما أن الغـــرض المباشر من الطحين هو الاستهلاك، وهو ما لا يمكن القيام به دون إدخال عملية الطحـــن على القمح، يقابل التحول التغير، بينما يقابل التحويل التغيير، ويلاحـــظ أن اســـتخدام الكلمتين هنا جاء معكوسا، إذ نستخدم التغيير ونستخدم التحول، ويفيد التغيير في هـــذا الاستخدام تبديل وضع بوضع، بينما يفيد التحول عدم التيقن من ذلك والتجرد من الحكم عن حجم التغيير، ويبدو أن القارئ سيستخدم الكلمتين في معنى نسبـــي وبالشكل الذي يتيح مرونة أكبر للذهن والفهم للكاتب أيضا.

الكتاب، فإن مساهماته السياسية والإقليمية وتحديد نظرته ومدى تجدد إدراكه يبقى في أهمية كبرى، تنظر الدول المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي شريكا مميزا ويعول أن يدعمها في المرحلة المقبلة، تلقي هذه النظرة بضغط كبير على الاتحاد الأوروبي الذي يمر بأزمة مالية من جهة، ولكن تضعف أيضا من مكانة دول جنوب المتوسط السياسي بالنظر لعدم وجودها ضمن بيئة دبلوماسية متماسكة لمناقشة الإدراك المتبادل بعد هذه التطورات، زاد من صعوبة هذه الوضعية عدم وجود بنية أورومتوسطية قادرة للاجتماع على مستويات عليا لتدارس وتحديد أساليب العمل وفقا للمرحلة، لقد ظهرت الآلية الأورومتوسطية من الناحية الدبلوماسية شبه فراغ كبير، يبدو أن دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط يفترض أن تكون واضحة مع الاتحاد الأوروبي وقواه في هذا الصدد، ويبدو مهما في هذا الصدد إحداث بنية دبلوماسية منتظمة ولها سلطة القرار في بعض المشكلات التي بلغ التعاون الأورومتوسطي مستويات مهمة فيها، ومنها تحديد السياسات الواجب اتباعها في بعض القطاعات وتمويلها.

تصرف الاتحاد الأوروبي من جهته وعلى مستوى المؤسسات الأوروبية، وقام بإصدار مجموعة وثائق للتعبير عن إدراكه للتحول في هذه المنطقة، كما قام من جهة ثانية بسن بعض السياسات وتشجيع أخرى، اعتبر البرلمان الأوروبي – مثلا – في قرار أصدره تحت عنوان التجارة من أجل التغيير أن "الربيع العربي يشكل أكبر تحول في جوار أوروبا منذ سقوط جدار برلين، الذي يفرض على الاتحاد الأوروبي فرصة الحفاظ على مصالحه في مجال السياسة الخارجية والتجارية مع قيمنا الأساسية"[1]، دعا البرلمان الأوروبي أيضا إلى المصادقة السريعة لجعل البنك الأوروبي للإعمار والتنمية ينشط في منطقة المتوسط، وتعد توسيع مهمة هذا البنك إلى جنوب المتوسط إحدى وسائل إدراك الاتحاد الأوروبي لمشكلة

1 Proposition de résolution du parlement européen sur le commerce pour le changement: «stratégie de l'union européenne en matière de commerce et d'investissement pour le sud de la méditerranée après les révolutions du printemps arabe», consulté le 20-06-2012 sur le site de parlement européen:
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=//EP//TEXT+REPORT+A7-2012-0104+0+DOC+XML+V0//FR

غياب مؤسسات تمويل أورومتوسطية قوية ومستقرة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه الخطوة – مثلا – لا تعوض الحاجة إلى آلية مالية تنظيمية ومستدامة متوسطية ومنها إحداث بنك متوسطي للتنمية.

عكس قرار البرلمان الأوروبي، رغم أنه دون أي إلزامية قانونية على المؤسسات الأوروبية، الإدراك الواضح للتحول في مؤسسة أوروبية يتزايد دورها ومكانتها، عكست مؤسسات أوروبية أخرى وعلى رأسها اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي مستوى تفاعل فيما يتعلق بتطوير أداء الاتحاد الأوروبي تجاريا مع التحول الجيوسياسي الواقع، أصدرت اللجنة الأوروبية في 8 مارس 2011 "الشراكة لأجل الديمقراطية والتقدم المشترك مع جنوب المتوسط"، وأصدرت أيضا اللجنة الأوروبية في 25 مايو 2011 الوثيقة الأوروبية الثانية المعبرة عن إدراك الاتحاد الأوروبي للواقع المستجد، وهي وثيقة "إستراتيجية جديدة إزاء جوار متحول"[1]، تتمحور هذه الوثائق الجديدة في فكرة دعم أكبر للدول المتوسطية التي ستقوم بإصلاحات أكبر، أي أن البلدان التي تمضي بعيدا وسريعا في الإصلاحات ستستفيد من دعم أكبر أهمية من طرف الاتحاد الأوروبي، ويمكن حدوث العكس أيضا، تقع الوثيقتان المشار إليهما أعلاه في إطار السياسة الأوروبية للجوار نفسه، ولا تتميز بميزات جوهرية جديدة إذا استثني كونها جاءت للتعبير عن مدى إدراك المؤسسات الأوروبية لحجم التغيير الواقع، ومدى استيعاب وقوع تحول في المحددات الديمقراطية في الوقت الذي كانت ترتكز فيه السياسة الأوروبية للجوار على الديمقراطية، ونشير إلى أن الوثائق الجديدة أخذت تعكس اهتماما أكبر بالدعوة إلى القيام بإصلاحات سياسية نتيجة وجود آثار ديمقراطية ناتجة عن تحول.

تعكس الإستراتيجية الجديدة إزاء جوار في تحول النسق الذي تقع فيه السياسة الأوروبية للجوار نفسه، ويمكن القول إنها بمثابة مراجعة جزئية لهذه السياسة للاستجابة للتحول، تنص تلك الوثيقة على أن "الاتحاد الأوروبي لا يفكر في فرض نموذج أو حل جاهز في مجال الإصلاح لكل بلد شريك يعبر عن التزام واضح

---

1 انظر حول ملخص للاستجابات الأولى للاتحاد الأوروبي أمام الربيع العربي:
Erwan Lannon, L’union européenne et la nouvelle donne géopolitique en Méditerranée: bilans des premiers de l’UE et perspectives dans un contexte en mutation, 15PapersIEMed et Euromesco, Barcelone, 2012.

لصالح القيم الكونية التي تقوم عليها مقاربتنا الجديدة"[1]، أقر الاتحاد الأوروبـــي في هذا الصدد خمسة مجالات أساسية يفترض التقدم فيها لجعـــل الشـــراكة لأجـــل الديمقراطية مسألة ملموسة، وهي:

- الانتخابات الحرة والمنتظمة.
- حرية التنظيم، التعبير والاحتجاج وأيضا حرية الصحافة والإعلام.
- إدارة دولة القانون عن طريق سلطة قضائية مستقلة والحق في قضاء منصف.
- مكافحة الفساد.
- إصلاح قطاع الأمن وحفظ النظام (يشمل الشرطة) وإقامة مراقبة ديمقراطيـــة للقوات المسلحة والأمن[2].

ويرى أروان لانون أن الوضعية تتطلب أوربة للجزء الجنوبـــي من الشـــراكة الأوروبية للجوار، وذلك بإقامة المعايير الخمسة للسياسة الأوروبية للجـــوار علـــى غرار معايير كوبنهاغن للعام 1993 المرجعية المتعلقة بالانضمام للاتحـــاد الأوروبي[3] وتطوير تعاون دول جنوب المتوسط الشريكة مع مجلس أوروبا[4]، يجدر الإشارة إلى أن إدخال معايير كوبنهاغن إلى العلاقات مع الدول المتوسطية يمكن أن تنظر إليـــه دول المنطقة على أنه تدخل كبير في شؤونها بالخصوص وأن هذه الأوربة لا يوازيها عرض الانضمام كما هو الغرض من معايير كوبنهاغن بالخصوص ما يتعلق منـــها باحترام الأقليات الذي تنظر إليه دول هذه المنطقة بحساسية فائقة رغم التحـــولات

---

1 Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation, Commission européenne et la haute représentante de l'union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité, COM (2011) 303, 25-05-2012, Bruxelles, 2012.

2 Ibid., p. 4.

3 تتركز معايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي في العناصر الآتية: معايير سياسية تتعلق بتوفر مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية، دولة القانون وسمو القانون، حقـــوق الإنسان، احترام وحماية الأقليات، معايير اقتصادية تتعلق بسوق حرة مفتوحة وديناميـــة، القدرة على التنافسية ومواجهة ضغوط السوق، معايير أوروبية تتعلق بقدرة البلد المرشح على ضمان الالتزام بالتعهدات والانخراط في أهداف الاتحـــاد السياســـية والاقتصـــادية والنقدية.

4 Erwan Lannon, L'union européenne et la nouvelle donne géoplotique…, op. cit., p. 40.

الواقعة، ويبقى اهتمام الاتحاد الأوروبـــي بالموضوع في منطقة المتوسط هامشـــيا، ورغم أن هذه المعايير هي تقريبا نفسها الموجودة في وثـــائق السياســـة الأوروبيـــة للجوار فإن ربطها بالانضمام للدول الأوروبية يعطيها قيمة فعالة، بينما لا يحـــدث الشيء نفسه في حالة دولة جنوب وشرق المتوسط، يبقى الغرض من أوربة العلاقة مع جنوب المتوسط غير معروف الأهداف في ظل ثبـــات النظـــرة إلى المجـــالات الجغرافية السياسية، ويبدو في هذا الصدد أن أكبر عائق أمام التطور السياسي لأداء الاتحاد الأوروبـــي هو عدم وجود أفق إستراتيجي صـــلب وحيـــوي للشـــراكة الأوروبية المتوسطية كالذي يتوفر للدول الأوروبية للانضمام، ويتوفر أيضا لتركيـــا رغم انسداد الأفق الذي يعرفه ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي من حـــين لآخر.

يثير عدم وجود فرصة للانضمام نوعا من الغبن الإســـتراتيجي إزاء الاتحـــاد الأوروبـــي، إذ تنـــزع كل دولة إلى إيجاد بنية متينة دبلوماســـية – إســـتراتيجية وليس فقط بيئة تعاون دون هذه البنية التي تـــؤثر في الانتمـــاء الجغـــرافي للـــدول المتوسطية، يشير أحد الباحثين إلى هذه الحالة من التوتر المركبة ويعبر عنها: تريـــد أوروبا "أن يقترب منها العالم العربـــي من خلال القيم الإنسانية الكونية، لكنـــها تريد أن تبقي مسافة ملائمة بينها وبينه حفاظا على هويتها، فهـــي تعيـــب عليـــه "تدينه" لكنها تنظر إليه بمنظار ديني"[1]، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن البديل عن هذه الوضعية يمكن أن يكون بإعادة تعريف مجال المتوسط والمقصود منه كيف يفترض له الاشتغال وسط مؤثرات دولية وإقليمية متنوعة وعديدة منها التحولات السياســـية الواقعة عام 2011 و2012.

ب. تأسيس السياسة الأورومتوسطية

يعمل الاتحاد الأوروبـــي على تطوير سياساته مـــع جيرانـــه لـــيس حســـب التوازنات التقليدية الإقليمية بين قوتين أو أكثر، ولكن عن طريق مسايرة الضـــغوط

1 عبد النور بن عنتر، أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربـــي المتوسطي، مركز الجزيرة للدراسات، 17 يناير 2012، ص 5. تم الاطلاع عليه على موقـــع مركـــز الجزيرة للدراسات الآتي: www.aljazeera.net/studies

والتحولات المجاورة، ويقع التحول الجيوسياسي حاليا ضمن أهم هذه الضغوط منذ استقلال هذه الدول في النصف الأول من القرن العشرين، يعمل الاتحاد الأوروبي على الاستفادة من العناصر السابقة والمستمرة في هذه السياسة، وفي هذا الصدد اعتبرت مجموعة ابن سينا في تقريرها الصادر في يوليو 2011 أن: تأثير الانتفاضات العربية كان له دور آخر، حيث إن إنجاز مشاريع إقليمية – حتى وإن كانت ملموسة – ليست هي الأولوية لهذه الدول، إذ هي في حاجة لإجراءات عاجلة ولها مفعول سريع[1]، يرى تقرير هذه المجموعة أن الاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن يخدم أشكال التعاون على مستوى الجماعات اللامركزية والجهات والجمعيات الحضرية الكبرى[2]، ويبدو أن هذه الفكرة غير واضحة، إذ إن التقرير لم يعط هذا الاتحاد أولوية كبيرة في التعاون الأورومتوسطي، وعندما يضيف أنه يمكن أن يخدم التعاون بين الجماعات اللامركزية فكما لو أنه ينزع طابع كونه تجمعا لدول.

يذكر التقرير أيضا أن تطوير التعاون في المنطقة الأورومتوسطية أولوية أكثر من أي وقت لفرنسا، وهي الأولوية التي يجب اقتسامها مع الاتحاد الأوروبي[3]، يمكن لفرنسا حسب هذه المجموعة الدعوة لمشروع طموح يشمل المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية، وتدعيم الصناديق الأوروبية المخصصة لجنوب المتوسط[4]، بينما كان من الأفضل للتقرير الانتباه إلى ثلاث سنوات مضت منذ 2008 سنة تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط لعبت فيه فرنسا الدور المحوري، يقتضي استمرار دور بعض الدول الأساسية في المتوسط في دعم بعض السياسات للحديث عن وجود نزعة إقليمية متوسطية ملموسة يمكن أن تحدث آثارا ملموسة على الدبلوماسية الإقليمية، يعني الانتقال نحو سياسة وآلية جديدة مزيدا من الاضطراب وعدم اتضاح الهدف من تعدد السياسات الجزئية والمؤقتة، ومن ثم يبدو أن مجموعة ابن سينا نظرت لما يجب على فرنسا القيام به دون أن تنظر لردود أفعال دول جنوب المتوسط أو لما يجب على هذه الدول القيام به.

---

1 Le printemps arabe…, Avicenne, op. cit., p. 25.

2 Ibidem.

3 Ibidem.

4 Ibid., p. 26.

يقترح هذا التقرير على فرنسا تقوية العلاقات الثنائية وتأكيد الأولوية المتوسطية في عمل الوكالة الفرنسية للتنمية التي تخصص ربع التزاماتها لبلدان المتوسط، وترى المجموعة نفسها أن هذه السياسة المتوسطية يجب تنظيمها جيدا على المستوى الفرنسي، مع الأخذ في الاعتبار تعدد واتساع الآليات الإدارية والمالية تجاه بلدان جنوب المتوسط، يقترح أيضا قيادة بين وزارية متميزة كضرورة لضمان التعبئة الممكنة، في هذا الصدد يقترح التقرير نفس ما اقترحه تقرير أبريل 2007 من إحداث لأمانة عامة للمتوسط على نموذج الأمانة العامة للشؤون الأوروبية[1]، وتطوير العلاقات مع المجتمع المدني[2] وتعبئة المجتمع الدولي لإقامة دولة فلسطينية[3].

يشمل الاهتمام بالتحولات في شمال إفريقيا حسب ألموت مولير *Almut Moller*[4] تجاوز حاجزين: الأول استقاء دروس من فشل السياسة الأوروبية في المنطقة، وتصور السياسة الأوروبية للجوار مع الإلحاح على الشروط السياسية المتعلقة بالإصلاحات الديمقراطية، والثاني يتمثل في تجاوز التناقضات بين ألمانيا وفرنسا بالخصوص حول المسألة الليبية، وتجنب المواجهة بين السياسة الأوروبية للجوار المفضلة لدى برلين والاتحاد من أجل المتوسط المدعوم من باريس[5]، ولأجل تقوية أداء الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا يظهر من الضروري لألمانيا وفرنسا خوض حوار مواقف مشتركة لا سيما حول ليبيا، البلدان – حسب الباحثة – عليهما أكثر من ذلك دعم إجراءات ملموسة إزاء شمال إفريقيا لا سيما في:

- تطوير تحليل مشترك لوضعية الإقليم المتوسطي.
- توسيع بنيات الحوار الفرنسي الألماني نحو بلدان جنوب المتوسط ونحو بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.
- العمل لأجل تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا...[6].

---

1 Ibid., pp. 2, 8.

2 Ibid., pp. 28-29.

3 Ibid., pp. 29-30.

4 باحثة ألمانية.

5 Almut Moller, op. cit., p. 4.

6 Ibid., p. 6.

ويلاحظ أن أية إعادة تأسيس للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي تقوم على محور التوافق الألماني الفرنسي، يبدو أن الاقتناع بإعادة تأسيس هذه السياسة لم تحدد آلياته بوضوح لحدود سنة مضت على انطلاق الانتفاضات في شمال إفريقيا، كما أن إعادة إطلاق هذه السياسة تحتاج لفتح حوار واسع مع تركيا، الدولة التي كان لها دور فاعل في الساحة الإقليمية، وفتح حوار مع الدول التي مستها الانتفاضات، يفترض أن يكون لهذه الدول قدرات دبلوماسية أفضل على إبداء توجهاتها، ورغم ذلك فإن ثبات الوضع الجيوإستراتيجي لا يشير إلى أن تغيرا إقليميا كبيرا سيشهده جنوب وشرق المتوسط إزاء الاتحاد الأوروبي، لقد حافظت أهم القواعد الدبلوماسية على نفسها رغم حجم الوقائع، يبدو أن تغييرا كبيرا يحتاج إلى إظهار الفاعلين لمستوى كبير من المطالب والتعبير عنها بسياسات ثنائية وجماعية متينة وقوية.

2.1. العناصر الأساسية في مراجعة السياسة الأورومتوسطية

كانت إعادة تقييم النظرة إلى جوار في تحول وعبر السياسة الأوروبية للجوار الموضوع الأساسي الذي نال أكثر الاهتمامات في تعديل بعض المقتربات الأوروبية، تتميز هذه السياسة – كما سبقت الإشارة – بأنها سياسة أوروبية محضة رغم أخذها بعين الاعتبار مقررات مسلسل برشلونة واتفاقيات الشراكة مع جنوب وشرق المتوسط، يساعد طابعها الأوروبي المحض على سهولة التقرير فيها أوروبيا وبشكل منفرد، تم بذلك إدخال بعض المفاهيم الجديدة على هذه السياسة لدعم الموقف الأوروبي من هذه التحولات، تعكس هذه السياسة أيضا ردود الأفعال على المستويات الأوروبية الأخرى والانشغالات المختلفة في إظهار النزعة نحو رسم تعاون إقليمي متنوع، و لم يرافق التحولات في المتوسط نقاش حكومي وغير حكومي حول هذه المستويات لإعادة الأهمية للمشكلات الإقليمية التي تراها كل الأطراف مهمة لها في حوض البحر الأبيض المتوسط.

أ. تطوير النظرة إلى الجوار

حدد الاتحاد الأوروبي الهدف من السياسة الأوروبية للجوار في "اقتسام فوائد توسيع الاتحاد الأوروبي في العام 2004 إلى البلدان المجاورة من أجل تقوية

الاستقرار والأمن والرفاهية لمجموع الساكنات المعنية"[1]، لا يزال روح هذه الشراكة مهيمنا على كل ردود أفعال وسلوكيات الاتحاد الأوروبـــي إزاء المنطقة المتوسطية، يجدر التنبيه إلى أن السياسة الأوروبية للجوار هي انعكاس لتحول المجال الجغــرافي وتعديل الحدود الإقليمية، وشملت هذه السياسة جنوب المتوسط، رغم أنه لم تحدث تغيرات في تلك الحدود إذا ما استثني ضم قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبـــي عام 2004 فإن واقع الجوار كان سيعكس تناقضا أوروبيا مع رســـم سياســـة الجـــوار الشرقي بما فيه القوقاز دون الجوار الجنوبـــي والشرقي في البحر الأبيض المتوسط.

ترتبط الجيوسياسة والأمن ارتباطا وثيقا، بل إن الأمـــن في الواقـــع مســـألة جغرافية، إذ لا يبدو منطقيا الأمن بالخصوص في صوره الحربية والنـــــزاعية دون الجغرافية، تحدد الجغرافيا نوعية التهديدات الصلبة الموجودة، فعندما يتعلـــق الأمـــر بالبحر فإن أغلب التهديدات تكون ذات طابع بحري، فهي إما مـــوارد عســـكرية توظف في تهديد الطرف الآخر على الضفة الأخرى، مثل الاعتمـــاد علـــى قـــوة الأسطول البحري قديما والاعتماد على أسلحة الجو ومنها الباليستية الإســـتراتيجية بالإضافة إلى الموارد البحرية كالغواصات والبوارج حديثا، وعندما تكون الساحات برية محضة فإن التهديدات ومنها العسكرية أساسا يكون فيهـــا للأســـلحة البريـــة والنووية التكتيكية دور بالغ ومحدد، ولقوة عالمية عظمى، فهي بحاجة لكـــل هـــذه العناصر بالنظر لتعدد مجالات تدخلها وتكاملها.

يرتبط ذكر مشكل الأمن بتمثل ذهني للجغرافيا، فعنـــدما يقـــال التهديـــد الإرهابـــي في المؤسسات الأوروبية فغالبا ينصرف الـــذهن إلى منـــاطق بعينـــها كالشرق الأوسط وأفغانستان وساحل الصحراء والقرن الإفريقي، وعنـــدما يـــتم تباحث قضية الهجرة فغالبا ينصرف الذهن إلى تدفق المهاجرين عبر البحر الأبـــيض المتوسط بما فيها تلك القادمة من تركيا وعبرها أو من ألبانيا وعبرها نحو أوروبـــا، وعندما يتم تباحث انتشار الأسلحة النووية وخطرها ينصرف الـــذهن إلى الأزمـــة النووية الإيرانية ووضعها الإقليمي بين الشرق الأوسط وباقي آسيا، وعلاقة ذلـــك بالخوف من تزايد اهتمام دول الساحة الإقليمية في شرق المتوسط القريبة من أوروبا بحيازة القدرات النووية العسكرية، وأثر ذلك في إسرائيل، وما قد يكلف أوروبا من

1 Politique européenne de voisinage, op. cit., p. 3.

أعباء كبيرة تدفع بها في معركة إستراتيجية منهكة، تفسر هذه الانعكاسات الذهنية الجغرافية لتوزيع الأخطار والتهديدات مركزية الجغرافية في تحليل السياسات الإقليمية ومنها في المجال الأوروبي - المتوسطي، يظن هذا الكتاب أيضا بأهمية الربط بين المحددات الجغرافية وتحليل الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في الفكر السياسي المهتم بهذه القضايا، ولا يعقل أن يظل التحليل السياسي مفصولا عن الجغرافيا التي أضحت تعرف مشكلات متنامية ذات طابع جيولوجي كالتصحر والتلوث وندرة المياه والحاجيات الغذائية المتزايدة أمام تزايد الغذاء الاصطناعي ذي الأعراض الصحية الخطيرة، كل هذه العناصر تتقاطع في البيئة المتوسطية.

يمكن إعادة مناقشة السياسة الأوروبية للجوار والبحث في مدى قدرتها على الحفاظ على أهميتها رغم ضغط التحولات الواقعة، كانت هذه السياسة تقوم في أحد عناصرها على الربط بين التكامل والجوار، وتم التعبير عن هذه الحالة بعبارة كل شيء سوى المؤسسات، أي أن التعاون مع هذه الدول قابل لأن يشمل كل المجالات ويبلغ كل المستويات الممكنة سوى الانضمام إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهنا تقع مشكلة هذه السياسة بالتحديد، إذ تعد بكل شيء سوى تعديل المجال الجيوسياسي الموروث، وثاني هذه المشكلات ما يتعلق منها بتناقض بعض مضامين هذه السياسة، فرغم ما تسعى أوروبا لتقديمه فإن الدعوة إلى إدماج المعايير الأوروبية فيما يتعلق - مثلا - بالعدالة والشؤون الداخلية يخضع لتقييم متواصل، إذ لا تتضح حدود هذه المعايير التي يمكن تطبيقها بشكل معروف ويحدث بشأنها خلاف من حيث التأويل، وبشأن الحدود بين المعايير الكونية والأوروبية والمعايير الإقليمية، لم تعترض الدول في المنطقة المتوسطية على هذه المعايير لكن المضي في القيام بإصلاحات ليبيرالية غالبا يعد معيرة أوروبية، يستمد الاتحاد الأوروبي ميزته قوة معيارية من غياب نموذج إقليمي قوي ومميز وله خصائص تطور متعددة ومتكاملة، ويستمد هذه الميزة أيضا من شيوع بيئة سلطوية ومغلقة، وقعت على هذه البيئة اليوم تحولات.

تبقى مسألة الفصل بين السلطة ومسألة استقلال القضاء والحريات العامة وفقا للأنظمة المعروفة بشأنها معايير مطلوبة في كل المنطقة، ويشكل تفسير الموقف من التحفظ عن بعض العناصر المتعلقة بالأسرة والزواج يقع فيها خلاف كبير،

يبقى موضوع تعدد الزوجات في المنطقة وتوزيع الإرث أحد المواضيع التي يثار حولها نقاش لا يأخذ بالاعتبار المحددات الثقافية للأسرة، ويحدث خلط في تفسير عولمة خصائص الأسرة من حيث الاستقلال في السكن وتقليص الإنجاب من جهة، وعولمة قيم الأسرة من جهة أخرى، لا يبدو أن منع تعدد الزوجات منعا مطلقا ينسجم مع اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع ومع اعتبار مجال الأحوال الشخصية والأسرية يخضع في مجمله لتنظيم الشرع (القرآن الكريم والسنة المنسجمة مع نصوص ومعاني القرآن)، ويتم خوض نقاش بعضه غير محدد بوضوح في هذه القضية مثل اتهام الإسلام بالرجعية أو المتشبثين بهذه النصوص على أنهم رجعيون، يفترض فهم مسألة تعدد الزوجات في معناها العام، ويفترض في الفقه الإسلامي أن يتطور في هذا الإطار، ولا بد من فهم أن مسألة تعدد الزوجات ليست أمرا قرآنيا، وليست مسألة مفتوحة لمن شاء وأراد إنما هي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى، إن تعدد الزوجات هو استثناء عن القاعدة التي هي الزواج بامرأة واحدة، كما أن الأمر هو موضوع مرتبط بالعدل الذي ينتفي غالبا في حالة الزواج المتعدد الذي ينتج عنه ضمنيا منع غالبية الزواج المتعدد والترخيص به في حالات خاصة، ورغم أن الأمر يعد مؤثرا في الاستقرار النفسي للمرأة ويثير مشكلات صعبة لديها فإنه يمكن أن يشكل حالة استثناء لمعالجة مشكلات خاصة ومحددة ولدى نساء ورجال في حالات خاصة وعن اتفاق بين هؤلاء، وبهذه الطريقة يكون قد تم حل جزء أساسي من هذه المشكلة، ولا يمكن أن يكون القرآن قد أجاز تعدد الزوجات في حالات معينة على أنه تشجيع صرف للرجال للاستمتاع بالنساء!! إنما هو تنظيم للأسرة التي ينظر إليها الإسلام بأهمية خاصة للحفاظ على مقومات المجتمع الإسلامي، ومن ثم التطور الحضاري الإسلامي، وأيضا يجيزه القرآن بديلا في تلك الحالات الخاصة عن شيوع علاقات غير مرخص بها وذات آثار اجتماعية سلبية كالعلاقات غير الشرعية أثناء الزواج، التي ينتج عنها تفكك الأسر وتفكك المجتمع في الأمد البعيد، يجب الانتباه أيضا إلى أن أوروبا تعرف مشكلة عويصة في مجال الأسرة والأخلاق الأسرية ما يؤثر في التماسك الاجتماعي وتماسك المجتمع ويجعل المسؤولية كلها على عاتق الدولة للحفاظ على التماسك بين أجزاء المجتمع، يفيد بلوغ مثل هذه المرحلة ضعفا في

القدرة على الاستمرار الإستراتيجي للمؤسسات الأخرى، مثل الحفاظ على حد من القدرة في إعانة حكومية كبيرة تعاني منها رغم قوة اقتصادياتها، وتفيد أيضا هذه المرحلة ضعفا على إحياء القوة والميزات الإستراتيجية الضاربة في الصراعات الجيوثقافية والعسكرية، ولمواصلة أوروبا قدرتها على المنافسة الإستراتيجية الصلبة الدولية لا بد من تماسك الأسرة وبناء مجتمعات قيم متماسكة وذات كثافة سكانية متوازنة، إذ إن الثقافة السكانية - والإنجاب بالخصوص - يفترض أن يتحول لمسؤولية مجتمعية عوض أن يبقى موضوعا شخصيا صرفا وحرا، أصبحت الحكومات تعتمد مثل هذه السياسات - وإن كانت نتائجها غير واضحة بما يكفي - وذلك عن طريق مساعدات اجتماعية على الأبناء، ويتطلب وجود مثل هذه السياسة وتحقيقها لنتائج وجود أسرة يمكن مخاطبتها، لا تعبر ما يعرف بقيم ما بعد الحداثة سوى عن مناقشة هذه المشكلات والبحث لها عن بدائل في أشكال أخرى مشابهة، إذ إن تميز القيم لا يغير من الأهمية الثابتة لبعض القواعد الاجتماعية - الطبيعية - التاريخية مثل الدور الفعال للأسرة وأهميتها الثقافية والإستراتيجية، فالمواطن النوعي يتكون منذ البداية في الأسرة قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى.

تعود المسألة نفسها للظهور في قضية الإرث، التي تعكس بدورها مستوى من العلاقة القيمية بين الرجال والنساء، وتتهم الأطراف المدافعة عن النساء ومنها منتديات النساء على أن الأمر فيه مس بحقوقهن، ولا تفهم قضية الإرث هذه كما يجب أيضا، وتتعلق بالخصوص بتنظيم الإرث في مجتمعات أبوية تقع فيها مسؤولية إدارة الأملاك على الرجل، ويتغير الأمر إذا ما كانت المرأة هي التي تدير الأملاك ويلتزم الرجل أدوارا أخرى، يتغير الأمر لكون القرآن يأمر بالعدل والمساواة، ويتم بذلك تسبيق المبدأ الكلي الذي هو العدل عن المبدأ الجزئي الذي هو توزيع الإرث بين الرجل والمرأة، وفي حالات خاصة اجتهد فيها الفقه ومكن المرأة بحقوق أكبر من تلك التي للرجل خلافا للنصوص لكون منطق العدل يقتضي ذلك، ولا يمكن للقرآن أن يناقض العدل، يبقى الفقه والقانون في حاجة إلى تطوير قواعد صارمة في هذه المواضيع في الدول المتوسطية بتوضيح الحالات التي يمكن فيها إدخال استثناءات عن قاعدة "للذكر مثل حظ الأنثيين" وعن قواعد

أخرى في مجال الإرث، يفترض أن يقتضي تلك الاستثناءات منطق العدل والمساواة اللذين يقتضيهما القرآن ويجعلهما مبتغى له، من تلك الاستثناءات التي تبدو واضحة إمكانية توزيع الحقوق نفسها في الإرث بين الذكور والإناث في الحالات التي تبذل فيه الإناث ما يبذله الذكور من الجهد نفسه في الحفاظ على الأملاك وتنميتها وتطويرها، وكذا توريث النساء في أملاك أزواجهن في حالات عملهن في تطوير أملاكهم أكثر من النسبة التي يرثنها في الحالات العادية الأخرى (لهن أبناء أو ليس لهن أبناء)، تتم مناقشة هذه القضية بسوء فهم كبير وباندفاع علماني مبالغ فيه ولا يعبر عن نضج في قراءة روح القرآن مع ربطه بالتحولات التي تقع، لا يقتصر هذا الاندفاع على الأطراف العلمانية بل حتى على بعض الأطراف الإسلامية، وبعضها يبالغ في التعصب حتى ساهم في خلق مشكلة من هذا الموضوع، ويتعلق الأمر نفسه بإلغاء عقوبة الإعدام، إذ لا يشكل هذا الموضوع أهمية معيارية تذكر، إذ ما الفرق بين إلغاء هذه العقوبة وعدم إلغائها في الحالات التي تكون الإجابة عن مشكلة الإجرام مختلفة؟ يبدو أن عقوبة الإعدام يفترض الاحتفاظ بها وتطبيقها بفعالية في حالات ضيقة ومفصلة وعلى مجرمين محددين ومعروفين وفي حالات واضحة معروفة بممارسة القتل بطريقة إجرامية مقصودة، يساعد تطبيق هذه العقوبة على الانتهاء من المجرمين الخطيرين ومعاقبة أصحاب السلطة التي يمكن لهم استخدامها لقتل المواطنين وارتكاب جرائم إنسانية خطيرة، وعوض سجن هؤلاء يمكن الانتهاء منهم وعدم تكليف مؤسسات الدولة ببذل جهود لإيوائهم وإطعامهم في سجون تؤويهم لظروف خاصة، ويبدو أن المعيرة العالمية الأوروبية بالخصوص لإلغاء عقوبة الإعدام لا تعكس معيرة في القيم الأساسية للحرية وقيم القوانين، ويمكن مناقشه هذه الأمور بكل واقعية والفهم بذلك أن عقوبة الإعدام موجهة إزاء مجرمين من نوع خاص وتطبيقها بعد ثبوت ذلك للقضاء ثبوتا لا احتمال فيه مثل الوقوع تحت حالة التلبس، ويمكن تعليق تطبيقها في حالات خاصة لا تتوفر فيها الإثباتات الكافية، وتحتاج هذه القضايا لمسؤولية قضاء قوي وفعال وقادر على التطور ويواكب هذا القضاء اجتهاد فقهي وقانوني مستمر، تنطلق المشكلات التي تثيرها مثل هذه العناصر في تفسير بعض القيم الثقافية – الدينية ذات الحساسية الفائقة التي تتعلق بنواة التنشئة الاجتماعية

الأساسية والمركزية وهي الأسرة. تنصب خطط عمل على وضع جدولة زمنية لمعيرة التشريع في عدة مجالات وقطاعات كالبيئة والسوق الطاقية والمجالات القانونية المتعلقة بإصلاح العدالة، ويبدو أن المواصلة في هذا الطريق تحتاج إلى توزيع النموذج بين عدة أطراف عوض الاحتفاظ به على أنه نموذج أوروبي محض، ويلاحظ على الوثائق التي صدرت إثر التحول السياسي في المنطقة ارتكازها كلها على عناصر وروح فلسفة السياسة الأوروبية للجوار نفسها، إذا سلمنا بأن التحول الواقع في المنطقة هو تحول كبير لم يشهد له جوار أوروبا مثيلا منذ سقوط جدار برلين، يفترض بذلك أن استجابة الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون في مستوى هذا التحول الاستثنائي، يخضع الاتحاد الأوروبي في التفاعل مع جيرانه من الناحية القانونية لمرجعية معيارية واضحة، وتنص المادة الثامنة من الاتفاقية حول الاتحاد الأوروبي على "وجوب تطوير علاقات تفضيلية مع بلدان جوار الاتحاد الأوروبي لغرض إقامة فضاء تقدم وحسن جوار مبني على قيم الاتحاد الأوروبي(...)"، يفيد هذا المنطلق الربط بين إقامة علاقات متميزة والاستناد على قيم الاتحاد الأوروبي مرجعا لهذه العلاقات.

يشكل الوعي النفسي للاتحاد الأوروبي باعتباره قوة معيارية حجر الزاوية لفهم مضمون وشكل خطط العمل المبرمة في إطار سياسة الجوار بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، تنطلق هذه الخطط من مجموعة من الأولويات التي يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تطبيقها داخل هذه الدول أو في العلاقة بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي، ويقدم بذلك تفاصيل الحل العملي في كل مجال على حدة، وهو بذلك يضع المعايير الأساسية التي يجب على أساسها التعاون معه، تكون هذه المعايير مقبولة الآثار عندما تتعلق بمواضيع كونية واضحة، مثل استقلال القضاء، وسمو القانون، ومحاربة الفساد، سوى أنها تثير الحساسية عندما تتعلق بتجاهل بعض العناصر ذات العلاقة بالهوية الأسرية أو بوضع أطر لأشكال التعاون وما ينبغي على هذه الدول المتوسطية القيام به في حالات ذات طابع داخلي بآثار إقليمية كالهجرة والجريمة المنظمة عبر الحدود، يفسر ذلك أيضا من الناحية العملية أن الاتحاد الأوروبي يقدم حوافز للمضي في هذا التعاون الذي ينصب بعضه على مشكلات أمنية محضة، مثل الهجرة وإدارة الحدود عندما يفصل في مسائل العدالة والشؤون

الداخلية[1]، تتمثل هذه الحوافز في تقديم مؤشرات تقدم سياسية كالوضع المتقدم أو حوافز من خلال تخصيص مساعدات مالية وقروض بضمانات أكبر وبفوائد أقل مثلا.

يظل الاتحاد الأوروبي وفيا لهذه النظرة إلى جواره التي يراها أحسن ما يمكن بلوغه، وقد نبهت من جهتها اللجنة الأوروبية في وثيقة "الشراكة لأجل الديمقراطية والتقدم المشترك مع جنوب المتوسط" إلى أن "التحول الجذري للحقل السياسي في جنوب المتوسط يتطلب من الاتحاد الأوروبي تبديل إستراتيجيته إزاء المنطقة"[2]، لا يعني تبديل هذه الإستراتيجية تبديلا كبيرا في السياسة الأوروبية للجوار إنما مجرد "تكييف" لهذه الإستراتيجية كما تنص الوثيقة نفسها، يقوم هذا التكييف على العناصر الآتية:

- مراجعة وتكييف السياسة الأوروبية للجوار.
- التدرج نحو وضع متقدم في اتفاقيات الشراكة.
- تقوية الحوار السياسي[3].

تنحصر الاستجابة الأوروبية نحو التحول السياسي في المنطقة إلى عناصر السياسة الأوروبية للجوار مع تغذيتها ببعض المطالب السريعة التي توافق هذه المستندات، مثل تعميق اتفاقيات التبادل الحر ولا يبدو – لحدود الانتهاء من هذا الكتاب – أن الاتحاد الأوروبي قادر على تغيير نظرته المجالية ولا معايير تعاونه الأساسية في المنطقة، ومن بين العناصر الأساسية لتفسير هذا الجمود هو عدم وضوح الرؤية المتوسطية لدى دول التحول، وقد رأينا بعضها مهتمة بالمجال الأورومتوسطي كتونس تعيد التوكيد على هذا المجال الأورومتوسطي كمجال أساسي لتونس، وصرح بذلك رئيس تونس المنصف المرزوقي في خطاب له بالجمعية الوطنية الفرنسية في 18 يوليو 2012، تنصب فلسفة النظرة الأوروبية إلى أهمية تقاسم التقدم والديمقراطية، لكن دون الإشارة إلى تقاسم المجال.

---

1 Voir par exemple le plan d’action U-E Maroc adopté par le conseil européen le 17 décembre 2005 dans le cadre de la politique européenne de voisinage.

2 Un partenariat pour la démocratie et une prospérité partagée avec le sud de la Méediterranée, Commission européenne et la haute représentante de l’union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité, COM (2011) 200 final, 08-03-2011, Bruxelles, 2011.

3 Ibidem.

ب. تقييم الانعكاسات وردود الأفعال

أظهرت التحولات والآثار الجيوسياسة للانتفاضات حدود المؤسسات الأورومتوسطية، فلم تبرمج أي اجتماع وزاري على مستوى وزراء الخارجية مثلا لتدارس واقع المنطقة ودور الآليات الأورومتوسطية على ضوئها، و لم يكن الطابع التكنوقراطي للاتحاد من أجل المتوسط والفراغ الذي عرفه على المستوى الدبلوماسي سوى مبررات ثانوية، أمام حجم الأولويات الإستراتيجية التي يميل إليها الأطراف الأساسية في البحر الأبيض المتوسط في مسايرة تحول من حجم انتفاضات مست أنظمة الحكم وأوضاع توزيع السلطة، ظهر في مقابل ذلك أن آلية حوار 5+5 اجتمعت مرارا لتدارس قضايا أمنية مشتركة، وهذا يعود للتقليد المتواتر الذي واكبته هذه الآلية من جهة، ومن جهة ثانية بالحجم المقلص لأعضائها (10 أعضاء) وتقاربهم الجغرافي وتقاسمهم مشكلات أمنية مشتركة.

أظهر بعض المسؤولين الأوروبيين مثل نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار أن "الربيع العربي" فرصة تدعو لإعادة تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط لكن ليس فقط عن طريق المشاريع القطاعية والتقنية التي وضعت في العام 2008[1]، بينما يرى الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط – يوسف العمراني وقتها – أن الاتحاد سيكون الفاعل الأساسي في تعزيز التعاون الإقليمي متعدد الأطراف إثر هذه التحولات[2]، ويرى باحثون آخرون أن الانتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط يجب أن يولد معطى إيجابيا جديدا، فالشروط السياسية يمكن أن تنتج ميثاقا جديدا لضفتي المتوسط حول

---

1 Philipe de Fontaine Vive, "Le printemps arabe est l'occasion de refonder l'Union pour la Méditerranée", 31, 05, 2011 (Interview). Consulté le 01, 12, 2011 sur: http://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20110531trib000625838/le-printemps-arabe-est-l-occasion-de-refonder-l-union-pour-la-mediterranee.html

2 Youssef Amrani, "L'UPM doit pouvoir accompagner la transition démocratique", 21, 11, 2011 (Interview). Consulté le 04, 12, 2011 sur: http://www.ipemed.coop/fr/ipemedia-r19/point-de-vue-c58/youssef-amrani-l%E2%80%99upm-doit-pouvoir-accompagner-la-transition-democratique-a1002.html

القيم نفسها[1]، بينما اتجهت أبحاث أخرى لوضع سيناريوهات لحالة الاستقرار في جنوب المتوسط، وتأثيرها في العلاقات الأورومتوسطية[2]، ولم تكن كلها متفائلة.

وضعت اللجنة الأوروبية على المستوى الأوروبي مقترحات بهدف إعادة توجيه سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء جيرانه في الجنوب، وفي هذا العنصر الأخير يرمي الاتحاد الأوروبي إلى إدماج شركاء آخرين مثل قمة مجموعة الثماني G8 بدوفيل، التي قررت دعما بحوالي 40 مليار دولار لكل من تونس ومصر، كما أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة للفترة 2011–2013 مستها هذه التحولات السريعة، انظر الجدول رقم (16) بشأن المساعدات للدول الأعضاء في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة للفترة ما بين 2011 و2012، ودفعت باستعجال إيجاد موارد جديدة لاستيفاء بعض الحاجيات، واعتمدت مساعدات إنسانية وأخرى مالية ساهم بها البنك الأوروبي للاستثمار لدعم الانتقال في هذه الدول، انظر الجدول (رقم 17).

الجدول (16) مساعدات الدول الأعضاء في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة للفترة ما بين 2011 و2013

البلد	حجم المساعدة بالمليون أورو
الجزائر	172
مصر	449.29
الأردن	223
لبنان	150
ليبيا	/
المغرب	580.5
فلسطين	352.8
سوريا	129
تونس	240

1 Fathallah Oualalou, "Le printemps arabe" et la nécessaire rénovation du partenariat euro-méditerranéen", Libération, 28 juin 2011, Maroc.

2 See the detail in Nathalie Tocci, State (un) sustainability in the southern Mediterranean an senarios to 2030: The EU's response, MEDPRO POLICY PAPER NO 1 August 2011, pp. 6-10.

الجدول (17) بعض برامج التمويل والدعم للاتحاد الأوروبي

نتيجة للتحول في الأورومتوسط

برامج	حجم اعتمادها	أهدافه
برنامج ربيع Spring	350 مليون أورو	دعم الشراكة، الإصلاح والنمو، تم الإعلان عنه في القاهرة أثناء زيارة لرئيس اللجنة الأوروبية في يوليو 2011
تسهيل المجتمع المدني	26.4 مليون أورو لعام 2011	تقوية المجتمع المدني على تطوير الإصلاح والديمقراطية
الصندوق الأوروبي للديمقراطية	//	دعم الديمقراطية
تقوية أوراسموس موندوس (الدراسة والتكوين بدول الاتحاد الأوروبي)،	30 مليون أورو	تقديم 750 منحة إضافية
دعم إقامة شراكة تفضيلية مع تونس	110 ملايين أورو	دعم السكان الأقل استفادة ودعم التنافسية
قروض	7.5 مليارات أورو من القروض لغاية عام 2013	تقوية أداء البنك الأوروبي للاستثمار في المنطقة مع توسيع دور البنك الأوروبي للإعمار والتنمية إزاء هذه المنطقة لأول مرة منذ إنشائه
دعم العملية الانتخابية في تونس	حضور مراقبين وخبراء	دعم العملية الديمقراطية
آلية إضافية لتمويل المقاولات المتوسطة والصغرى	20 مليون أورو	تسهيل القروض الصغرى وإجراءات الاستثمار بالتعاون مع منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون
التمويل الأوروبي للجوار للفترة ما بين 2014 و2018	18,1 مليار أورو لـ 16 شريكا للاتحاد الأوروبي (بما فيهم دول شرق أوروبا والقوقاز)	في إطار السياسة الأوروبية للجوار

المصدر: إعداد الكاتب اعتمادا على مراجع مختلفة.

يبين هذا الجدول (رقم 17) مستوى من الاهتمام الأوروبي لمواكبة التحولات بتخصيص بعض الإجراءات والموارد المالية الإضافية عن تلك العادية بغرض الحضور الأوروبي في المنطقة ودعم التحول، وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الأوروبي للفترة بين 2014 و2018 الذي تم إيراده في الجدول (رقم 17) يتوقع تقديمها كمساعدات جديدة لدعم الشراكة الأورومتوسطية في الجوار المتوسطي للاتحاد الأوروبي وشراكته مع جواره الشرقي.

قدمت كاترين أشتون الممثلة للسياسة الخارجية الأوروبية في 15 فبراير 2011 طلبا لأعضاء الاتحاد الأوروبي لإعادة توجيه السياسة الأوروبية للجوار[1]، وأدلت ألمانيا بوثيقة مقترحات في هذا الصدد، تضمنت تطبيقا دقيقا لمبدأ الشرطية Conditionnalité مع إمكانية تطبيق العقوبات، واحترام مبدأ المبادرة الشخصية، وتقوية مؤسسة أنا ليند وبرامجها تجاه المجتمع المدني، والتتبع والضغط للإسراع من وتيرة انفتاح السوق المشتركة للمنتجات الفلاحية، وإحداث شراكات للتنقل وتطوير الإصلاحات المؤسسية[2]، مع شمولها في المستقبل توقعات محددة للإصلاحات السياسية الملموسة بهدف التقدم في التقييم السنوي للإنجازات والتراجعات[3]، وقد تجاهلت وثيقة المقترحات الألمانية الاتحاد من أجل المتوسط، فبينما ترى فرنسا هذه السياسة ثانوية ترى ألمانيا السياسة الأوروبية للجوار الإطار اللازم لتنظيم العلاقات مع بلدان الجوار[4].

تجد هاتان النظرتان المتناقضتان جذورهما في تصور مختلف حول السياسة الخارجية الأوروبية، إذ تميل ألمانيا إلى سياسة خارجية جماعية وفي إطار المؤسسات الأوروبية شأن السياسة الأوروبية للجوار، حيث تلعب اللجنة الأوروبية دورا مركزيا، بينما تميل المقاربة الفرنسية إلى الاتحاد من أجل المتوسط وهو ذو طابع حكومي[5]، ترى الباحثة ألموت مولير أن إصلاح السياسة المتوسطية لأوروبا يمكن أن تقود لتوتر في العلاقات بين القضايا التناقضية، ومن ثم فإن التنسيق بين فرنسا

---

1 Almut Moller, op. cit., p. 15.
2 Ibidem.
3 Ibidem.
4 Ibid., p. 16.
5 Ibidem.

وألمانيا في عدة ميادين مهم جدا، من قبيل قيادة تحليل إستراتيجي منتظم للوضعية، ومنح الأولوية للمضامين عوض الهياكل، ووضع حد للتناقضات بين ألمانيا وفرنسا حول النـــزاع الإسرائيلي – الفلسطيني[1].

يمكن تطوير السياسة المتوسطية الأوروبية بشكل عام عبر مسارين متكاملين:

- المسار الثنائي: وذلك عن طريق تطوير السياسة الأوروبية للجوار واســـتخدام أدوات جديدة عوضا عن المقاربات التقليدية.
- المسار متعدد الأطراف: وهو الذي يمكن أن يتم عبر تقوية الاتحاد من أجـــل المتوسط[2]، من الناحية المؤسسية (المهام والاشتغال) ومن الناحيـــة السياســـية بالتفاعل مع التحولات الجيوسياسية والجيو اقتصادية.

يلاحظ أن المؤسسات الأوروبية اعتمدت في جوهرها هذا الأســـلوب، وإن كان التركيز الأساسي قد انصب على سياسة الجوار، يلاحظ أيضا الانشـــغال في دول الاتحاد الأوروبـــي بإكراهات المرحلة المالية والاقتصادية، وفي الجنوب انشغال جيوسياسي بتدبير الأزمات الداخلية، غير أن سياسة أورومتوسطية بعناصر دينامية ومتفاعلة مع الآثار الجيوسياسية الجديدة لا بد أن يكون لدول الجنوب والشـــرق دور فيها، عوضا عن النظر إلى السياسة المتوسطية على أنها شأن أوروبـــي محض، وإلا سيعيد الوضع نفسه ويحافظ على الوضع الإقليمي نفسه.

2. تقاسم التقدم أم تقاسم المجال؟

اقتصرت السياسة الأوروبية إزاء المتوسط على دعم توجه تقاسم التقدم وميزاته كالاستفادة من الميزة التكنولوجية من طرف جيران المتوسط، تضـــمن دول أوروبـــا لنفسها، في مقابل ذلك، مستوى من الشراكة والأمن في البحر الأبيض المتوسط كي لا يؤثر سلبا في أوروبا، لا تقوم الإقليمية التي تستند إلى جغرافية واضحة على تقاسم التقدم والميزات التكنولوجية وغيرها معزولا عن تقاسم المجال بالدرجة الأولى الـــذي هو الخطوة الأولى نحو تجسيد نظام أمن إقليمي، تتميز بعض التكتلات أو تجمعـــات دول بطابعها القطاعي وعبر قاري، مثل إحداث اتحادات حرة أو اتحادات جمركيـــة

---

1 Ibid., pp. 19-21.

2 Euromesco Annual Conference 2011, op. cit., pp…, pp. 13-16.

بين دول تنتمي لقارات متعددة، مثل اتفاق التبادل الحر بين الاتحـــاد الأوروبــــي وكوريا الجنوبية أو بين الاتحاد الأوروبـــي وأمريكا الجنوبية، يبدو أن هذه التجمعات لا تنشئ نظما إقليمية بقدر ما تعتمد على المعايير التجارية والاقتصادية للعولمة.

أكدت الأزمة الناجمة على منطقة اليورو منذ العام 2008 أثرها الكـــبير في تحليل الأزمة وأثرها المباشر في الأورومتوسط وحدود الفصل بين أوروبا وجوارهـــا جيواقتصاديا، كما ساهمت في خلخلة عناصر قوة الاتحاد الأوروبــــي، ويعـــرف المجال المتوسطي تطورا ضاغطا ناتجا عن أزمة منطقة اليورو، يكشف أن التقـــارب الجيواقتصادي يثير مسؤوليات مشتركة، ورغم أن أوروبا تظهر منشغلة بشـــؤونها فإن شمال إفريقيا والشرق الأوسط تقع ضـــمن الفـــروض الجيواقتصـــادية لإدارة المشكلات الاقتصادية والاستجابة لها، يتقاسم المجال المتوسطي عددا من العناصـــر الاقتصادية، مثل المبادلات التجارية والاحتياجات من المواد الأولية لتطوير التعاون، ويتقاسم المجال المتوسطي أيضا مجال الجوار الجغرافي الذي يساعد على تشكل النظام الإقليمي، يضاف إلى جانب ذلك مجموعة من العناصر الأمنية ذات الأبعاد الجغرافية رغم انعدام شبكة من الأوضاع القانونية والتعاهدية الأمنية الإستراتيجية التي مـــن شأنها إظهار هوية لنظام إقليمي متوسطية.

1.2. أزمة اليورو في المتوسط

تحد الإكراهات المترتبة عن واقع دولي وإقليمي يتسم بأزمة مالية واقتصادية من قدرات الاتحاد الأوروبـــي وأعضائه في بلورة سياسة متكاملة وفعالة وسريعة تشمل مختلف القطاعات، ورغم الضغوط التي يمارسها التحول الجيوسياسي السريع الـــذي مرت به المنطقة المتوسطية في العامين 2011 و2012 فإن هذا التحول يتيح لبعض الدول فرصة تاريخية للبحث عن فرص جديدة للتعاون مثل تركيا التي هي في وضـــع أفضل مقارنة بجميع الأطراف، من شأن هدا التحول جذب استثمارات متزايدة مـــن الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أ. آثار الأزمة الأوروبية في الأورومتوسط

أثارت الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية وأزمة منطقة اليورو خصوصا، هزة في السياسات المالية الأوروبية المشتركة، وإكراهـــات حـــول ديناميـــة الاتحـــاد

الأوروبي في مجال تدخله الاقتصادي، وظهر من جديد الاتحاد الأوروبي يسير بثلاث سرعات: دول خارج الأزمة وخارج منطقة اليورو، وأخرى في قلب الأزمة وداخل منطقة اليورو، وأخرى في أزمة ناتجة عن مخلفات الاقتصاد السياسي، بالنظر لتحملها عبء الحفاظ على التماسك الإستراتيجي للاتحاد وإيجاد السياسات المناسبة لمعالجة الأزمة من جهة، ومن جهة ثانية تحمل جزء من تكلفة هذه الأزمة، وكل هذه الدول معنية بالتعاون الأورومتوسطي سواء من حيث الاهتمام الجيوسياسي أو من حيث الأدوار الأوروبية عموما.

تؤثر الأزمة الاقتصادية التي مست الاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورومتوسطية في ثلاثة مستويات، أولها الحد من فرص إعداد وإنجاز برامج بتكاليف مالية جديدة وباهظة، إذ تميل الدول الأقل تعرضا للأزمة إلى ضخ الأموال في الدول التي تعاني من العجز والمديونية كاليونان، وثانيها الحد من سياسات المساعدات سواء التي يقدمها الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله، ورغم أن هذه المساعدات لا تكلف الأطراف الأوروبية أحجاما مالية كبيرة، فإنها تبقى أموالا مهمة في وقت الأزمات، وثالثها يتعلق بتخوفات الشركاء الجنوبيين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، الذي يضمن لهذا الأخير صفة الشريك الإستراتيجي، اعتبر لهذه الأسباب *سينين فلورنسا* أن "مشروع الاتحاد من أجل المتوسط اصطدم طوال المرحلة التأسيسية بالسياسات التقشفية التي أقرها جميع البلدان والمؤسسات"[1]، ويمكن ملاحظة نتائج هذه الآثار بدورها من خلال بعض العناصر الأساسية، أولها أن تفاعلات الانتفاضات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحتاج إلى حوار جيوسياسي وجيوثقافي وجيواقتصادي يمس مختلف الجوانب ويتطلب إنجاز علاقات أورومتوسطية على أسس أكثر استقرارا، غير أن الأزمة في الشمال وعدم بلوغ مرحلة الاستقرار في الجنوب، وعدم وضوح الرؤية في الأورومتوسط، كلها تؤجل من خروج مثل هذه السياسة للوجود، وثانيها أن برامج ومشاريع الاتحاد من أجل المتوسط تتطلب أموالا كبيرة في الوقت الذي لا تتوفر جهات شريكة ومتعددة لتمويل هذه المشاريع والبرامج، لذا فإن الحاجة

1 سينين فلورنسا، "الاتحاد من أجل المتوسط.. تحديات وطموحات"، المتوسطي، المعهد الأوروبي للمتوسط، مرجع سابق، ص 61.

لشركاء تظل ملحة، ثالث هذه العناصر تتجلى في استمرار قطاعات حيوية مثـــل المنتجات الزراعية والصيد البحري خارج اهتمام الاتحاد ذي الطـــابع الإقليمـــي، ولكن أيضا خارج مجالات مناطق التبادل الحر الأورومتوسطية، وكان آخر هـــذه التناقضات بشأن هذا الملف مع المغرب في ديســـمبر 2011، إذ أوقـــف البرلمـــان الأوروبـــي العمل ببروتوكول الصيد البحري في المياه المغربية بشكل منفرد، ومـــن الحجج التي استند عليها البرلمان الأوروبـــي المقابل الذي يتلقاه المغرب الذي يقدر بحوالي 36 مليون أورو سنويا، إذ رأى فيه المعارضون لهذا الاتفاق مقابلا كـــبيرا في ظل أزمة اقتصادية أوروبية، واستند فيه البرلمان أيضا إلى ما دعاه بدوافع "اقتصادية وبيئية وقانونية"، كما ربطه بالأخذ "في الاعتبار لمصالح ساكنة الصحراء"[1]، هـــذا علما بأن القرار يدعو لإبرام اتفاق جديد يراعي هذه المستجدات.

أخل قرار كهذا أيضا بالتوازن بين مصالح الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي، إذ إن إسبانيا والبرتغال البلدين الجارين للمغرب يعدان نفسيهما من المتضررين ولـــيس مـــن المنتفعين من قرار البرلمان الأوروبـــي، فاستمرار العلاقات مع المغرب هو جـــزء مـــن مواجهة الأزمة الأوروبية وليس عكس ذلك كما تظن أطراف أوروبية أخرى كـــالتي استصدرت هذا القرار، الذي ليس إلا حلقة من سلسلة تفاوض طويلة، كما يكشـــف الموضوع عن الحساسية التي يثيرها استمرار قطاعات بالغة الأهمية خارج منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية، بالخصوص منها صيد الأسماك والمنتجات الزراعيـــة والأغذيـــة الزراعية التي لا تزال – لحدود كتابة هذا العمل – تخضع لمفاوضات حول كل منـــتج على حدة بناء على "خريطة طريق الرباط" التي تبناها الاتحـــاد الأوروبـــــي في عـــام 2005[2]، وهذه التناقضات هي مـــن التـــأثيرات الســـلبية لمنطقـــة التجـــارة الحـــرة الأورومتوسطية كما يرى ذلك إيبان مارتين، ورغم أن بعض الباحثين يرون أن الأزمة

1 انظر ما يتعلق بهذا القرار باللغة الفرنسية على موقع البرلمان الأوروبـــي على الإنترنـــت بعنوان "اتفاق الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبـــي: وقف التمديد ودعوة إلى اتفـــاق جديد": http://www.europarl.europa.eu

2 ايبان مارتين، "الاندماج الاقتصادي في البحر الأبيض المتوسط: ما وراء منطقة التجـــارة الحرة 2010"، كتاب المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص 78.
للإشارة فإنه تم إبرام اتفاقين لتحرير تجارة السلع الزراعية مع مصر وإسرائيل عـــام 2008 ومع الأردن عام 2006، وتم التوصل إلى اتفاق مع المغرب عام 2009 لم تتم المصادقة عليه حتى كتابة هذا الكتاب.

أقل وضوحا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ "إن القطاعات المالية لاقتصـــاديات البلدان العربية بالمنطقة الأورومتوسطية بدت غير متأثرة تـــأثرا ســـلبيا علـــى وجـــه الخصوص، حيث إنها معزولة – نسبيا – عن النظام المالي العالمي، فسوريا لم يكن لديها سوق للأوراق المالية حتى العام 2009، في حين أن تأثير الأزمة في سوق الأوراق المالية بالدار البيضاء لم يتجاوز 25%"[1]، هذا رغم التخفيض الذي عرفه الإنفاق على بعـــض مجالات الميزانية وفي تأخير بعض النفقات بالحفاظ على التوازن وبدعم وزيادة المرتبات أو رفع الحد الأدنى للأجور لدعم بعض الفئات الاجتماعية، ورغم تراجع أسعار النفط الذي عانت منه البلدان النفطية، كانت في مقابل ذلك اقتصـــاديات مجلـــس التعـــاون الخليجي الأكثر تضررا من الأزمة، وتجلت بوضوح في أزمة دبـــي، وذلك لانخـــراط الأسواق المالية الخليجية في السوق المالية العالمية.

يبدو التأثير المتبادل واضحا في الطرفين، فالأزمة الاجتماعية التي ترتبت عـــن الأزمة المالية التي تشغل الاقتصاديات الأوروبية كانت واضحة على عمل المهاجرين المغاربة في أهم بلدان إقامتهم في إسبانيا وإيطاليا مثلا، ولا تغير هده الوضعية عـــن الصورة العامة للبطالة، إذ "رغم أن عدد العاطلين عن العمل في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط قد يزيد بمعدل 5.1 ملايين في العام 2010، فإن هذا العدد مساو للزيادة في القوى العاملة، ومن ثم ستظل نسبة البطالة دون تغير فعلي"[2]، ولهذا المجال علاقة مباشرة مع ظاهرة متوسطية بامتياز وهي الهجرة، إذ عملت الدول الشـــمالية المتأثرة من الأزمة بإدخال تدابير جديدة على الولوج إليها، ومن ثم إظهـــار عمـــق التناقض بين مفهوم الأورومتوسط وإجراءات الحد من التنقل، التي تمليها العوامـــل التي أشير إليها على مدار هذا العمـــل والمتعلقـــة بالجيواقتصـــادية والجيوسياســـية والجيوثقافية، لقد "خفضت إيطاليا حصة دخول العمال من المهاجرين غير الموسميين من 500 ألف مهاجر إلى صفر، وجرمت الهجرة غير الشرعية، مما سيؤثر بدوره في ما يقدر بـــ 650 ألف مهاجر يقيمون ويعملون في البلاد دون تصـــريح"[3]، هـــذا

---

1 زافيريس تزاناتوس، "تأثير الأزمة الاقتصادية على التوظيف في منطقـــة البحـــر الأبـــيض المتوسط: قصة ساحلين"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص 35.

2 نفس المرجع، ص 37.

3 المرجع نفسه، ص 39.

زيادة على التحديات الملقاة على دول الضفة الجنوبية التي هي بحاجة لخلق عشرات الملايين من الوظائف لاستيعاب طلب الشباب على فرص الشغل.

لا يعد الاتحاد من أجل المتوسط – كما هو معلوم – اتفاقا تجاريا، ورغم دلك فهو ليس في عزلة عن الآثار العميقة للأزمة المالية وللتحول الجيوسياسي الإقليمي من جهة ثانية، فهو ربما يقع ضمن ما يدعى بـ "التعاون العميق" عوض "التعاون السطحي" الذي تتميز به اتفاقيات التبادل الحر الأورومتوسطية، وأشير إليهما في مستهل هذا العمل، وفي غياب جهة جماعية تشرف مباشرة على إدارة مثل منطقة التبادل الحر هذه، فإن الأمر قد يعني استمرار التخبط بين تعدد اتفاقيات التبادل الحر الثنائية والجماعية والدولية أيضا التي تربط هذه الدول بالأسواق الدولية.

يرى الأستاذ هنري رينول أن "العولمة التي عرفناها قبلا لم يعد يمكن الدفاع عنها الآن، السبب الرئيس لما يحدث يكمن في الاختلالات الجيوسياسية التي تتمظهر في إفلاس "نظام النقد الدولي"، ولهذا فإنه لا مفر من إحداث تعديلات تفتح فرصا هائلة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"[1]، وهذا لن يكون عبر "العولمة المضادة" التي تدافع عنها بعض النخبة في المنطقة الأورومتوسطية، ولكن عبر "إعادة العولمة"، إذا ما عملت الدول والأسواق على استغلالها بشكل أحسن[2]، إن الهزة التي سببتها الأزمة المالية والاقتصادية إزاء استقرار بعض مجالات التعاون الأورومتوسطي ليست عاملا إستراتيجيا يهدد استمرار التعاون الأورمتوسطي، إنما تأثيرها سيكون مؤقتا وفي الغالب سيمس دينامية الاتحاد الأوروبي الذي يرى نفسه القطب الأساسي الذي تدور في فلكه باقي دول المتوسط، ويرتبط ذلك بتجاوز الاتحاد للأزمة، يتيح المتوسط على الجانب الآخر فرصة للاتحاد الأوروبي للعمل بجدية مع باقي الشركاء، كما يفرض الضغط الجيوسياسي على باقي دول المتوسط أن تفكر في اتجاهين، أولهما امتلاك الإستراتيجية المتوسطية، وثانيهما، امتلاك رؤية لدورها العالمي وهي التي مرت من موجة تحول إقليمية وذات آثار دولية.

---

1 هنري رينول، "البحر الأبيض المتوسط بين العولمة والعولمة المضادة وإعادة العولمة"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص 103.

2 السابق.

ب. البعد الإقليمي لأزمة منطقة اليورو على المتوسط

تعود أزمة منطقة اليورو إلى واقع الكساد الاقتصادي والناتج بدوره عن تراجع معدلات النمو[1]، وأقلقت هذه الأزمة المستفيدين من استقرار منطقة اليورو ومنها الدول المتعاملة مع الاتحاد الأوروبي، وأثرت عن المنطقة المتوسطية والمنطقة العربية أيضا، يمكن النظر إلى تأثير وتأثر منطقة اليورو من حيث علاقتها الجيواقتصادية مع الحوض المتوسطي من زاويتين، أولاهما، إذا ما كانت منطقة اليورو تتأثر سلبا من الاستمرار في توثيق العلاقات الأورومتوسطية أثناء الأزمة ونتيجة لتزايد انتظارات دول الجنوب من الاتحاد الأوروبي، وثانيهما إذا ما كانت منطقة اليورو من شأنها الاستفادة من انفتاح العلاقات مع المجال المتوسطي لتنشيط العمليات الاقتصادية للنمو مثل رفع الاستهلاك لرفع الإنتاج.

يكشف الاتحاد الأوروبي عن اهتمام متزايد بمنطقة المتوسط بالخصوص بعد أزمة الأزمات الناتجة عن التحول في المنطقة، وظهر ذلك من خلال مؤشرين أساسيين، أولهما توسيع مجال تدخل البنك الأوروبي للإعمار والتنمية BERD نحو جنوب وشرق المتوسط، وثانيهما توجيه أهم المساعدات الخارجية نحو هذه المنطقة، إذ "رغم تواضع حصة المساعدات الخارجية إلى إجمالي تمويلات البنك الأوروبي التي لم تتعد نسبة 12% فإن ثلثي تلك التمويلات تصب في المنطقة المذكورة ما يعني أنها هدف إستراتيجي للاتحاد الأوروبي"[2]، تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه المساعدات تحافظ على مستوى من قدرة هذه الدول في الاستمرار في شراء سلع من أوروبا، تعد منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مهمة لمنطقة اليورو على الأقل من جانبين "الأول: بتزايد الطلب على الاستيراد بسبب ارتفاع العائدات من تسويق النفط، وتحول السياسات الاقتصادية فيها إلى جانب التدخل الحكومي المتزايد في إدارة الاقتصاد، والثاني أنها دول مرشحة لأن تلعب دورا

---

1 تتراجع معدلات النمو نتيجة لتراجع الإنتاج، ويتراجع هذا الأخير بدوره بسبب تراجع الاستهلاك.

2 بشير مصيطفى، أزمة "اليورو" والربيع العربي: فك الخناق عن اقتصاد يتراجع، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 19 سبتمبر 2011، تم الاطلاع عليه في 05-06-2012 على موقع مركز الجزيرة للدراسات:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191984230797423.htm

محوريا في مشروع ديزيرتيك"[1] الذي سبقت الإشارة إليه، تنطلق هذه الاهتمامات الأوروبية من اهتمامها بالحفاظ على مستوى من العلاقات الاقتصادية مع الدول المتوسطية التي تستورد كميات سلع مهمة من منطقة اليورو، ويعد أيضا لها المجال الإقليمي الأقرب الذي يسجل معدلات نمو أفضل من تلك المسجلة داخل الاتحاد الأوروبي، دعت بعض الأصوات الاتحاد الأوروبي لدمج دول جنوب المتوسط في حل الأزمة الأوروبية، وذلك بالنظر للشراكة التي تربط الاتحاد بهذه الدول ونسب النمو المرتفعة فيها ما يؤدي إلى إمكانية تطوير التنافسية[2]، لم تتضح جيدا هذه الدعوات رغم أهميتها، فهي لا توضح – مثلا – كيفية دمج هذه الدول في حل الأزمة بالخصوص في غياب مؤسسات مشتركة يمكن التداول فيها وبشكل متعدد الأطراف في هذه الضغوط، كانت الشراكة الأورومتوسطية – على الأقل – بحاجة إلى مثل هذه الخطوة أمام ضغط أزمة منطقة اليورو وضغط التحول الجيوسياسي في المنطقة الجنوبية والشرقية.

واجهت البلدان المتوسطية في سنتي 2010 و2011 بدورها صعوبات يمكن تحديدها في ثلاث وفقا لتقرير أعده المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية بطلب من البنك الأوروبي للاستثمار عام 2012، وتتمثل هذه الصعوبات في:

- نمو أقل، عجز أكبر في الميزانية ومعدلات بطالة في ارتفاع.
- قلة ولوج رؤوس الأموال.
- صادرات أكثر ضعفا، العجز في الحساب الجاري أكثر ارتفاعا وأشد صعوبات على أداء خدمة الدين بالعملة الصعبة[3].

ويقترح التقرير للتعاطي مع هذه الصعوبات مجموعة من التوصيات عامة وهيكلية، منها توسيع السوق الإقليمية (بتحرير المبادلات الزراعية مع البلدان الأوروبية، وإزالة الحواجز الجمركية بين دول المتوسط وأوروبا والدول المتوسطية

---

1 نفسه.

2 نزار بركة وزير الاقتصاد المغربي، حوار لقناة فرانس24، برنامج نشرة الاقتصاد، يوم 24-07-2012 على الساعة الثامنة والربع مساء.

3 Crise et voies de sortie de crise dans pays méditerranéens, Rapports de synthèse, études réalisé par FEMISE à la demande de la banque européenne d’investissement, p. VI.

فيما بينها، وكذا تخفيض الحواجز غير التعريفية فيما بينها، كما يقترح تحريرا إضافيا لقطاع الخدمات (بنوك وتأمينات ونقل)، تحديد وضع نظام تراكم قواعد المنشأ[1] القطري وطرح تطور نظام تراكم شامل، وسياسات أخرى تتعلق بتطوير التكامل الأفقي بين دول الجنوب وسياسات هيكلية أخرى لغرض الربط بين السوق الإقليمية والعالمية ومراعاة الجوانب الاجتماعية[2]، تصب مثل هذه التوصيات في اتجاه مزيد من التحرير الإقليمي للعلاقات الاقتصادية في المتوسط، ولا تكشف بوضوح عما يلزم الأطراف القيام به، وبالخصوص للاتحاد الأوروبي باعتباره المحرك الأساسي للسياسة المتوسطية، بقيت - مثلا - المناداة بتحرير المبادلات الزراعية وضمها لاتفاقيات التبادل الحر الأورومتوسطية مطلوبا لعقود طويلة ولا يزال موضوعا للمطالب نفسها رغم تحقيق بعض الخطوات في هذا الصدد، تصطدم مثل هذه المفارقات بالنزعة الأوروبية الداخلية في سن سياسات خاصة بأولوياته وأخرى خاصة بتلك الناتجة عن ميزات وضغوط الجوار الأضعف على تحديد أولوياته في التفاوض الاقتصادي، لا تكشف هذه الصعوبات عن حجم التأثر بأزمة منطقة اليورو، ويبدو أن تراجع صادرات بعض الدول العربية من النفط ساهم في تأزيم عائداتها ولو لفترة قصيرة، و لم تتضرر في مقابل ذلك تحويلات المهاجرين من منطقة اليورو أو عائدات السياحة أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط[3]، يكشف مثل هذا المعطى عن أن أزمة منطقة اليورو كشفت عن الروابط الوثيقة الاجتماعية - الاقتصادية مع بلدان منطقة اليورو كإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا وليس عن هشاشة الروابط كما كان يتوقع ذلك.

---

1 انظر صباح نعوش، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يوليو 2012: www.aljazeera.net/studies

2 Ibid., pp. XI-XIII.

3 تحدد قاعدة منشأ السلعة باعتبار السلعة كمنتج كلي للبلد أو عرفت تحولا جوهريا في البلد، وتنظمها المنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات التبادل الحر بين الدول، تكمن أهمية هذه القواعد في تحديد الاستفادة من الإعفاءات في حالة قواعد المنشأ التفضيلية وحدود منع الاستفادة من الرسوم والإعفاءات الجمركية، أو فرض الحماية أو وضع الحدود الكمية وغيرها في حالة قواعد المنشأ غير التفضيلية.

2.2. تعريف المجال المتوسطي

ضمن هذا الكتاب استعرضت مجموعة مؤشرات عن التعاون في الأورومتوسط والناتج عن مسلسل الشراكة الأورومتوسطية كما استعرضت مجموعة عناصر أساسية للتنافس سواء من حيث الفواعل أم من حيث مجالات التنافس، كان الغرض من استدماج هذه الميزات البحث في أبعاد الأمن الإقليمي المتوسطي، في هويته، وأهم ميزاته، وإذا ما كان المجال المتوسطي هو أحد المجالات التي يمكن تصنيفها على أنها ذات هوية جيوسياسية وأمنية خاصة، على الأقل من ناحية الضغوط والتهديدات والمشكلات، وإن كان تقييم الدول للساحات الجيوسياسية المتوسطية المتلاصقة مختلفا من بعضها الآخر، يلي ذلك تقييم الساحة المتوسطية في سياستها العامة.

تضغط العناصر المذكورة في عرض هذا الكتاب التي هي ذات بعدين أساسيين، جغرافية وإستراتيجية على تحديد الهوية الأمنية المتوسطية المضطربة والمفككة، لا تتوقف هذه المشكلات عند هذه الدول الضعيفة في الجنوب والشرق ولكن تشمل أوروبا أيضا، دفع ضغط كهذا بالقيمين على مجلة كونفليونس البحر الأبيض المتوسط الصادرة من فرنسا إلى إصدار عدد عام 2010 بعنوان المتوسط دون أوروبا La Méditerranée sans l’Europe، يشكل هذا التساؤل خوفا جغرافيا وإستراتيجيا مضمرا يعكس مدى القلق الحقيقي الذي يحدق باستمرار القوة الأوروبية في المتوسط، تشير إحدى المقالات الافتتاحية في المجلة إلى هذا القلق بتصاعد دور واهتمام قوي خارجي عن المتوسط في المتوسط من جهة، وبضعف أوروبا على ممارسة دور فعال لإقامة مجال الأورومتوسط من جهة ثانية، يرى صاحب هذه المقالة أنه دون أوروبا لا يمكن إقامة مجال الأورومتوسط[1]، ويعكس مثل هذا التفكير صعوبة إيجاد الحل للأورومتوسط، الذي لا يمكن أن تعكسه السياسات الأمنية المتشعبة في المتوسط التي تمس كل قطاعات التعاون من الهجرة إلى الغذاء مرورا بالطاقة وغيرها، وتكمن إحدى أهم المشكلات في تعريف المجال المتوسطي وتفسير آثار الضغوط المتعددة على التشكل الإقليمي.

---

1 Sébastien Abis, «Il était une fine…l’Euroméditerranée», Confluences Méditerranée, n°74, Paris, 2010.

أ. أثر الضغوط الجيوسياسة في التشكل الإقليمي

يستدعي التحول الجيوسياسي في جنوب وشرق المتوسط الانتباه إلى تفاعل من نوعين، أولهما الرقعة الجغرافية التي تقع عليها الأحداث، وثانيهما يتعلق بتفاعل الدائرة العربية مع المتوسط، لقد ظل ولا يزال التأكيد على ضرورة الأخذ في الاعتبار تميز كل بلد – على حدة – في الشراكة الأورومتوسطية، وإذا كان الأمر لا بأس به عندما يتعلق بإبرام أو تطوير اتفاقيات التبادل الحر الثنائية فإنه يظل حجر عثرة أمام التنظيم الإقليمي الذي يتوخى إحداث بنية سياسية للإقليم المتوسطي وأيضا أمام بداية منطقة تبادل حر متوسطية.

يظهر أن التحول الواقع لم يساعد على الدفع بمثل هذه الأفكار، بل لم تتضح بعد ملامح نزوع نحو إعادة التنظيم الجيوسياسي، وقد يكون الأمر صوابا إذا ما تم ربط مثل هذا المحور بإكراهات الحكومات الجديدة التي يشكل دعم السياسات الداخلية هاجسها الأول، وذلك للحفاظ على "مصداقيتها" التي انبثقت عن انتخاب حركات سياسية ذات مرجعية إسلامية، وثانيا لربح معركتها الداخلية مع مختلف القوى ومنها القوات المسلحة، وإذا ما أضفنا الإكراهات الاقتصادية الأوروبية والحسابات المعقدة للإستراتيجيات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، يتضح بالملموس أن هذه العناصر ستحد من الاهتمام بالتكامل الإقليمي في المتوسط إلا بالشكل الذي يخدم بعض السياسات الجزئية وفي حدود الاستجابة لبعض الضغوط الإقليمية والثنائية.

يرتبط هذا المؤشر بشرط تحول جيوسياسي، فما قد يكون عليه اهتمام دائرة جنوب وشرق المتوسط، وبالتحديد الدول العربية؟ ينظر أهل الضفة الجنوبية إلى مستقبل مسار برشلونة بتفاؤل أقل، إن لم نقل بتشاؤم، خصوصا مع ربطه بمسار الصراع العربي الإسرائيلي، حيث إن مستقبل التكامل المتوسطي مرتبط بهذا النزاع، ويرى الباحث جمال عبد الجواد سلطان أن هناك أمرين آخرين يعدان من الأسباب العميقة في التأثير السلبي في هذا المسار، "أولا: هناك ديناميكيات السياسة العربية، التي بدورها تتشكل بصورة كبيرة من جراء الصراع العربي الإسرائيلي"[1]، ويذكر الباحث نواقص أخرى ميزت هذا المسار: "التبعية" لسياسات

---

1 جمال عبد الجواد سلطان، "الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط"، المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص 71.

الاتحاد الأوروبـــي إزاء شرق أوروبا في الوقت الذي يعد فيه – الباحث – الاتحاد من أجل المتوسط السياسة الوحيدة التي تمت بمبادرة متوسطية محضة، "الشـــمول"، وذلك بعدم أخذ المناطق الفرعية للمتوسط في الحسبان، و"الاصـــطناعية"، لكـــون البحر الأبيض المتوسط واقعا جغرافيا وليس منطقة مميزة من وجهة نظر سياســـية[1]، وتشكل هذه النقطة الأخيرة مشكلة في التمثل والتعريف الذهني للمتوسط، إذ إنـــه أمام غياب هذا التمثل لدى أجزاء من جنوب المتوسط لا يمكن إسقاطه عن القوى الأوروبية المتوسطية التي أقامت إمبراطوريات تاريخية حول المتوسط، بل وأنشـــات نظاما متوسطيا مسيطرا في عهد روما، ونسب الرومان البحر الأبيض المتوســـط إلى ملكيتهم، وغياب هذا التمثل الذهني راجع إلى ضعف القوة لترجمتـــها سياســـيا في البحر الأبيض المتوسط.

ولا بأس من التمييز هنا في مصلحة الدول العربية في منطقة البحـــر الأبـــيض المتوسط، إذ إن هذه المصلحة هي "أداة لمصالح هذه الدول في الاتحاد الأوروبـــــي أكثر من كونها مصلحة في وضع البحر الأبيض المتوسط في حد ذاته، بغض النظـــر عن أية اعتبارات أخرى"[2]، ويرى باحثون أن "التكامل المتوسطي فرصـــة عظيمـــة لتعزيز التنمية في العالم العربـــي، ومع ذلك فإن الحكومات العربية بصـــفة عامـــة، ليست مستعدة بعد لإعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية بحيث تتمكن من جني ثمـــار التكامل الإقليمي"[3].

أثار تحريك عمل الاتحاد من أجل المتوسط على الجانب الآخر الكـــثير مـــن الضجيج، وهي على العموم قراءات تتمحور في مسار مـــن اتجـــاهين، أحـــدهما، قطاعي، أي التركيز على تطوير البرامج والمشاريع وسياسات تمويلـــها، وثانيهـــا سياسي، أي تلك الدعوة إلى تحول هذا الاتحاد بمنـــزلة آلية دبلوماسية للجـــيران في البحر الأبيض المتوسط، ولا بد من وضع هذه العملية في إطارهـــا الجيوسياســـي، ويمكن الملاحظة بشأنها كنوع من عدم التجانس بين دول متفاوتة المصالح في البحر الأبيض المتوسط، ويقترح الباحث بشارة خضر البدء بتجمع أقل عددا من حيـــث

1 المرجع نفسه، ص 72.

2 نفسه.

3 نفسه.

الدول المكونة له فيما يدعوه بـ "الشراكة الإقليمية التفضيلية"، كشراكة يفترض أن تضم بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية المشاطئة للمتوسط، والبحر الأدرياتيكي (وهي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص وسلوفينيا والبرتغال وكذلك تركيا كبلد مرشح وإمارة موناكو) والبلدان اتحاد المغاربية الخمسة+مصر[1]، و"يمكن للمفوضية الأوروبية ولجامعة الدول العربية أن يحضرا عضوين بصفة كاملة، ومن داخل الاتحاد من أجل المتوسط، يمكن للشراكة الإقليمية التفضيلية أن تشكل مشروعا له أثره"[2]، يبدأ نجاح الاتحاد من أجل المتوسط للباحث من دمج دول غرب المتوسط، كما أن هذه "الشراكة الإقليمية التفضيلية" التي يقترحها في إطار "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط تمتاز بكونها تعطي مسؤولية خاصة للبلدان الأوروبية المتوسطية، دون أن تصدم مباشرة الاتحاد الأوروبي"[3]، وهذا مستوحى من دور الاتحاد الأوروبي في بعض التجمعات الإقليمية الملاصقة له جيوسياسيا، مثل مجلس دول بحر البلطيق وتعاون البحر الأسود وكذا منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، رغم أهمية هذه النظرة فإنها تستدعي مناقشتها في جنوب المتوسط وتقديم إستراتيجية واضحة بصددها، كما يبدو أن هذا الاقتراح يستبعد النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بغرض استبعاد أثره المتجدد في الشراكة الأورومتوسطية.

يقع خيار التعاون الأورومتوسطي في ظل هذه الضغوط التي تمارسها الخصائص الجغرافية للإقليم – عموما – بين محورين لمناقشته وتوسيع فهم مشكلاته الجيوسياسية، يتعلق المحور الأول بالنظر إلى المتوسط فضاء تفاعل للاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، وهذه زاوية نظر ضيقة ومحدودة، أما المحور الثاني فيفترض أن ينظر لهذا المجال كمجال إقليمي وعالمي للتناقضات الإستراتيجية، ومن ثم وعي أهم عناصر التنافر والنبذ السوسيولوجية التي لا يمكن لأية آلية حلها دون إعمال قنوات جديدة للإبداع.

---

1 بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سابق، ص 282.

2 المرجع نفسه، ص 282.

3 المرجع نفسه، ص 284.

ب. تعريف غير متوازن للمجال المتوسطي

يسود تعريف أحادي الجانب للمتوسط، وهو التعريف الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي وبدفع من بعض قواه المتوسطية، في مقابل ذلك لا تتميز باقي الدول المرتبطة بالمتوسط جغرافيا بأي تعريف للمجال المتوسطي، ولنشأة هذا التعريف تحتاج مثل هذه الدول إلى دبلوماسية وإستراتيجية متوسطتين وإلى القوة والقدرة الإقليميتين ذات الأبعاد العالمية: قوة العناصر الأساسية للسلوك الخارجي الثابت للدولة، والقدرة على تفسير ذلك السلوك وتوجيهه في هذا الاتجاه أو ذاك، وتحتاج هذه الدول للقيام بذلك إلى نجاعة وفعالية لإظهار خيارات متكاملة مع واقع الأجزاء الجيوسياسية في المتوسط مثل شمال أفريقيا تحت اسم المغرب الكبير، إذ يمكن لهذا الفاعل أن يكون أقدر وأمتن على حيازة القوة الكامنة فيه، وهو العمق الجغرافي لهذه المجموعة وحيازة القدرات اللازمة على توظيف هذه الميزات في المتوسط، كان قد انتبه بعض الباحثين إلى أهمية التعاون المغاربي – الأوروبي كدعامة قوية للعلاقات المتوسطية، ولتبادل عناصر الاستفادة[1] بين أوروبا والمغرب الكبير التي كان يبدو أنها ستقوم على علاقات بين مجموعتين جيواقتصاديتين وجيوثقافيتين، تعيق الضغوط وعدم النضج في النظم السياسية في المغرب الكبير الانتقال نحو هذه المرحلة، لقد تم الانتقال بذلك من مرحلة عرفت بهيمنة المحددات الأمنية العسكرية الصلبة إلى مرحلة التعاون شمال جنوب، كإفراز لتهلهل الحدود الجيوسياسية.

كان تفسير وتعريف المتوسط إلى حدود العام 1990 يخضع لمعايير الحرب الباردة والتقسيم الأيديولوجي الشائع، وكان هذا التفسير يلقي بضغوطه على المشكلات ذات الطابع العسكري العام والناشئ بعضها عن الحروب مع إسرائيل، لقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت علاقاتها مع المتوسط

---

1 انظر – مثلا – محمد بن الحسن العلوي بالفرنسية حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب الكبير وما ثار حول هذه العلاقات من اهتمام رسمي في الفترة بين 1989 و1994:

Mohamed Ben El Hassan Alaoui, La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb, Nathan, Paris, 1994, pp. 160-181.

وساهمت في بعث الفوضى في أرجائه، إذ قسمت بين الحلفاء والأعداء من جهة، ومن جهة ثانية ساهمت في تحديد الهويات الجيوسياسية للمتوسط، وأضحى الفصل إستراتيجيا شائعا بين مناطق تحت المسؤولية الإستراتيجية الأمريكية وتلك التي هي ساحات تنافس دبلوماسي وإستراتيجي مفتوح، وأدى هذا الواقع إلى تحول إسرائيل إلى أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية في كل المتوسط، ويبدو من هذه الخلاصة أن المتوسط يعد الساحة الإستراتيجية الأكثر تعقيدا للعالم الإسلامي من الناحية الأمنية والإستراتيجية الصلبة، وقد كانت كذلك لفترات تاريخية طويلة.

تشكل الميزة التي تحظى بها إسرائيل محددا أساسيا لتفسير السلوك الدبلوماسي الإستراتيجي الأمريكي في شرق المتوسط وفي الدائرة التي تشمل مصر والخليج إيران وتركيا، لقد أناطت إسرائيل بأثرها البارز في تعريف المتوسط من لدن أهم قوة عالمية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، لقد تحول المتوسط من مجال تنافس إستراتيجي بريطاني فرنسي إلى مجال تنافس شبه سيطرة أمريكية في الحرب البادرة وبعدها، كان اهتمام فرنسا يقوم حول مد السيطرة وترجمة الإرث الروماني لفرنسا، وكان المتوسط لبريطانيا الحوض الذي يعكس قوتها البحرية الضاربة ومرونة العبور والولوج إلى آسيا حيث كانت أهم مستعمراتها، وللقوى التاريخية في جنوب المتوسط وشرقه، فكان البحر مجال احتكاك جغرافي – سياسي – ثقافي حول نقل المؤثرات إلى أوروبا، ولهذه الأسباب اندلعت أهم الحروب الإسلامية – المسيحية في الحوض المتوسطي، تميزت هذه الحروب بأنها الأعنف التي خاضها المسلمون، وهي كانت لأهداف جغرافية – مكانية مثل القدس أو القسطنطينية، وإستراتيجية لأنها تعكس ما تمت دعوته في هذا الكتاب بمحاور الإمساك بالمتوسط والتحكم في جيوإستراتيجيته العامة، لقد انطلقت كل هذه المقتربات من نزعة نحو تعريف المتوسط بالشكل الذي ينسجم والتمثلات الذهنية لهذه القوى عن المتوسط، وعن المجالات الجغرافية المتوسطية.

كان الإرث السياسي والثقافي الإسلامي ضعيفا من حيث ترجمة عناصر تعريف المجالات، ومنها المجال المتوسطي، ورغم أهمية الحضارة الإسلامية التي نشأت على ضفاف البحر الأبيض المتوسط واستفادت من الإرث النظري والعقلاني المتوسطي وأفادته فإنها لم تعكس تعريفا للمجال، وتحديدا لنوع العلاقة التي تسعى

إلى بنائها معه، ووقع السلوك السياسي في الأزمة نفسها، إذ طالما نظر إلى البحـــر الأبيض المتوسط والساحات الملاصقة له على أنها مكونات نبذ أكثر منها مكونات جذب، و لم تعكس أهمية التعديلات الجيوسياسية التي حدثت مثل مد الحدود نحـــو الأندلس (إسبانيا) ونحو الجزر الأوروبية المتوسطية التعديل نفسه في الفكر السياسي الجيوسياسي المتوسطي، وفي كيفية تحديد أنماط السلوك الدبلوماسي الإستراتيجي، كما لم تساعد الأنشطة التجارية عبر المتوسط على العمليـــة نفســـها، ولا يتعلـــق الموضوع فقط بتاريخ ظهور الجغرافية السياسية في القرن التاسع عشر التي أخـــذت تعطي مكانة أكبر لمثل هذا النوع من الدراسات، ولكن أيضـــا بـــتغير العناصـــر الإستراتيجية المكانية من الوسائل التقليدية منه الحيوانيـــة إلى الأســـلحة التقليديـــة الضاربة التي كانت الفارق الأساسي في تســـهيل العمليـــة الاســـتعمارية العالميـــة الأوروبية.

يتضح إذن أن أهم التعريفات للمتوسط كانت أوروبية – رومانية ثم فرنســـية بريطانية، وتطورت هذه التعريفات إلى تصور مختلف من قوة بحرية خارجية وهـــي الولايات المتحدة الأمريكية التي لها نظرة خاصة للمتوسط، وتعمل بجد كبير لعـــدم بروز قوة متوسطية بارزة مثل القوة النووية، وتقع كل المقدسات الدينية الســـماوية الثلاث في شرق المتوسط من الإسلام والمسيحية واليهودية، ويشكل المجال المحـــيط من صحراء سيناء إلى الأردن وفلسطين المجال الذي كـــان أرض بـــني إســـرائيل واستخلف المسلمون فيها وجعلوا القدس تحت مسؤولياتهم، نتيجة لهذه الوضـــعية الجيوثقافية تتكرر الكثير من الأزمات حول تعريف المجال المتوسطي وما إذا كـــان يمكن تقاسمه وبأية طريقة وبين من ومن، ويمكن بذلك اســـتخلاص أن السياســـة الأوروبية وأيضا الأمريكية التي قامت على تقاسم التقدم يجب الاستعاضـــة عنـــها بتقاسم المجال، لكون المجال صلب المشكلات الإستراتيجية في المتوســـط، وتحـــدد الجغرافيا بشكل متجدد المسألة الحيوية للنـــزاعات في المتوسط ومنها تلك التي تنشأ لأسباب إثنية أو لغوية....، وتستهدف صيانة المجال أو تمديده وتوسيعه، ومنها تلك التي تنشأ بين غير الدول أو بين جماعات ودول كتلك، بين الأكراد وتركيا أو بين إسبانيا والجماعات الثقافية الأخرى فيها، يقع تفسير المجال الجغرافي في العلاقـــات الأوروبية المتوسطية في جوهر تحديد الكثير من المشكلات التي تعيق تشكل هويـــة

خاصة للأمن الإقليمي، ولا تقع هذه المهمة فقط على الدبلوماسيات والإستراتيجيات، ولكن أيضا على الدراسات الأكاديمية والدراسات الأكاديمية في البلاد المسلمة بالخصوص، التي يبدو أنه يفترض فيها تطوير تحليلها للمتوسط بصيغ جديدة متحررة ومستقلة ومرتبطة بالمستقبل.

تقع المشكلة الأساسية لتقاسم المجال في إيجاد الحلول الأساسية لكل هذه المشكلات الجيوسياسية المعقدة التي تنطلق من التمثلات الذهنية المطبقة المجال، أي التصورات المجردة التي ترسبت في الوعي الجماعي للشعوب، وبعضها يعرف مشكلة خواء أو فراغ ذهني إزاء هذا التمثل وفي وعي أهمية إظهار القوة في البحر الأبيض المتوسط لفرض سياسات إقليمية في هذا الاتجاه أو ذاك، ويبدو أن بعض المشكلات الإستراتيجية التي تضغط في هذا الإطار مثل إيجاد حل لوضعية القدس وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة، والحساسية المنتظرة لنقل الحدود الدينية الإسلامية إلى أوروبا وما ستفرزه من تضعضع في السياسات الإقليمية والنزاعات المحتمل اندلاعها نتيجة للازدحام الجيوسياسي تجعل تقاسم المجال مفتاحا جديدا وديناميا أمام ما نتج عن تقاسم التقدم من بطء وأحيانا عجز ظاهر، ويجدر إعادة الإشكالية الأساسية المزدوجة حول ما إذا تم الانتقال حقا من صراعات حول حيازة المجالات وحيازة ما تتميز به تلك المجالات من مواد غذائية وطاقية تؤمن الحائزين عليها من الخوف، وتمكن لهم لمراقبة الطرق والمجالات الحيوية التي تميزهم بموقع إستراتيجي، ويقع جوهر الإشكالية في تفسير أهمية المجال بدوره في هذا الانعكاس لما يتميز به المجال من مدخرات تؤمن من الخوف، باختصار يتعلق الأمر بفلسفة الأمن الإنساني.

يتميز البحر الأبيض المتوسط بأنه مجال بحري أي ليس بريا بالدرجة الأولى، يفترض لاهتمام الدول بهذه المجالات حيازة مستوى معقول من القوة البحرية التجارية والعسكرية والقدرة على توظيفها لأغراض إقليمية، وتتميز دول جنوب المتوسط بمحدودية قدراتها البحرية المدنية والحربية، ويعيق هذا الوضع مدى اهتمام الدول ونزعتها في تفسير وتعريف البعد الدبلوماسي والإستراتيجي لسياستها الخارجية، تقتني هذه الدول بعض أجهزتها الأمنية البحرية من بائعي أنواع السلاح الأخرى، تقتصر هذه الدول في دعم الأبعاد التجارية وأشكال التعاون الاقتصادي

الأورومتوسطية والثنائية والإقليمية عموما، ولتقاسم المجال يحتاج الوضـــع القيـــام بقفزة إستراتيجية تقوم على إنشاء منظمات إقليمية متخصصة في الأمن الجمـــاعي وتحديد مرونة واسعة للتنقل والحركة البشرية، لا يبدو أن تحقيق هذه العملية مـــن الأمور السهلة ولكن من الأمور المعقدة للغاية بالنظر لما يشكله المجال من موضـــوع لتنافس وصراع تقليديين، ويفترض الانتقال نحو تنظيمه باتفاقيات عملية الانطلاق أولا من حل النـــزاعات المجالية، تقوم مجالات التكامل الإقليمي على تقاسم المجال وليس بالضرورة عن تقاسم الفوائد الاقتصادية، ولحدوث خطوة نحو تقاسم المجـــال يحتاج الواقع حدوث هزات جيوسياسية كبيرة من بينها إحـــداث مســـتوى مـــن التقارب الاقتصادي، يبدو أن تقاسم المجال الواقع في الاتحاد الأوروبـــي اليوم هـــو المحدد الواضح لقيام نماذج التكامل الإقليمي، ولا معنى لتقاسم التقدم دون تقاســـم المجال.

خاتمة المبحث الثاني

لم تكشف الضغوط التي عاشها المتوسط مع أواخر وبدايات هذا العقد من القرن الواحد والعشرين عن ميزات جديدة لتحليل الإقليمية والمجال وعلاقاتهما بالتقدم في البحر الأبيض المتوسط، لقد ضغطت التحولات الجيوسياسية في الجنوب وأزمة منطقة اليورو في الشمال في اتجاه إعادة تحديد الأولويات الداخلية أكثر من الأولويات الإقليمية، ويشكل العجز الدبلوماسي لدول جنوب المتوسط نتيجة صغر حجمها ومحدودية قوتها مشكلة في تحديد حاضرها ووضعها في المتوسط وانخراطها في تعريفه، لم تأت الأزمة الأوروبية بجديد في تحليل واقع الأورومتوسط، لقد أصبح الحفاظ على عملة الأورو أولوية سياسية لكل من ألمانيا وفرنسا، ويجر هذا الواقع إلى تطورات كبيرة قد يعرفها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على سياسات مالية فعالة، وذلك بولوج اتحاد فدرالي يسمح له بإدارة مشكلة مثل تلك التي حلت بمنطقة اليورو بفعالية وواقعية أكبر.

يشكل الطريق نحو الفدرالية التطور الجيوسياسي الأخير الذي ينتظر الاتحاد الأوروبي، ويشكل حدوث ذلك منعطفا مهما في المجال الإقليمي المتوسطي، إذ سيزيد من عزلة الدول المتوسطية الصغيرة والمتنافرة والضعيفة، وإذا ما قرر الاتحاد الأوروبي الانغلاق على جواره والحد من مستويات التكامل معه ستنقلب المنطقة نحو بدائل أخرى، ويبدو أن التحول نحو الفدرالية التي جعلتها الأزمة الأوروبية أمرا لا محيد عنه لاستمرار الاتحاد الأوروبي سيشكل أكبر تحول سلمي مؤثر في السياسات الدولية والإقليمية لهذا القرن، ويمكن أن تبدو أوروبا الموحدة أكثر استعدادا لتعريف المجال المتوسطي وفقا لتحولها المجالي - الجغرافي هذا.

تحتاج الدول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى نوعين من الخطوات لمواكبة تحولات من هذا الحجم، أولها إبداء اهتمام أكبر بتنظيم علاقاتها المجالية الجغرافية، بإقامة مفاهيم جديدة للساحات البرية والبحرية المحيطة بها، وطريقة توزيع علاقاتها

مع الجيران، لا يعقل استمرار المنطقة في جمود جغرافي طويل يكشف عن ضعف متواصل على مواجهة التحولات، ويمكن بهذه الطريقة تحديد نظرتها الإقليمية إلى المتوسط أو إلى أجزاء المتوسط، وثانيها حيازة القدرات اللازمة للدبلوماسية المعاصرة ومنها عناصر حل النزاعات والضغط على الأطراف المعنية أو المهتمة بحلها، مثل الحال في إسرائيل أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتاج هذه الحقيقة حيازة عناصر القوة الكافية ومنها العناصر الاقتصادية والإستراتيجية لجعل الأطراف الأخرى لا تهتم فقط بتطوير العلاقات الاقتصادية ولكن أيضا تطوير العلاقات السياسية - الإستراتيجية على أسس تقاسم عناصر التقدم والمجال معا، يمكن تحقيق هذه الخطوة بتحقيق الأولى.

خاتمة عامة

يحتاج الإطار الأورومتوسطي إلى تجديد في سياساته وآليات اشتغاله وتوضيح بعض أهدافه الأساسية، ولتحقيق ذلك لا بد من أن يكون جزء مهم من المسؤولية على دول جنوب وشرق المتوسط التي ظلت لعقود طويلة في موقع الانتظار والهدف، هذه الدول هي بحاجة لأن تتحول لموقع الفعل وتقديم المثل بالمثل، لا يتطلب تحقيق مثل هذا التحول في الموقع تغييرا جوهريا في ميزة القوة الإستراتيجية أو الاقتصادية، بقدر ما يحتاج لوضوح الرؤية وتنسيق الجهود وتحديد المراد من التعاون الأورومتوسطي والهدف منه، وما العناصر التي يجب تعبئتها لتحقيق الأهداف، وما الإستراتيجية التي يسعى الأطراف لتحقيقها من هذا التعاون.

تقع على هذه الدول التي عرفت موجة من التحول الجيوسياسي مع مطلع العام 2011 مسؤولية أكبر ليس إزاء محيطها الإقليمي وحسب، ولكن إزاء مواطنيها ومختلف تشكيلاتها السياسية والثقافية وغيرهما، وكانت المحاولة منصبة على الوقوف عند أهم عناصر النبذ في هذه العلاقات، لإظهار مدى طغيانها عن عناصر الجذب والتقارب، وتم إظهار، ما سمح حجم هذا الكتاب بذلك وما أسعف الجهد إليه، أن مسلسل برشلونة – مثلا – كسياسة أورومتوسطية اتسم بميزتين: ميزة الطموح الدبلوماسي، الذي كان يهدف إلى إحداث منعطف في التعاون الأورومتوسطي، وميزة الحد من هذا الطموح الذي ترتب عن طغيان عناصر النبذ والتناقض في السياسات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط.

لا يمكن تحليل عناصر النبذ هذه بالاقتصار على جوانب التعاون التقني، الدبلوماسي والتجاري والمالي والأمني، ولكن أيضا من زاوية العناصر السوسيولوجية المادية والبشرية والوسائل المرتبطة بها التي تمثلها العناصر التقنية المذكورة سلفا، فالأولى انعكاس للثانية، إذ إن عناصر النبذ الاجتماعي هذه تتصف بميزتين أيضا: فهي بنيوية من جهة، أي تنتمي للمجال المتوسطي نفسه، والميزة

الثانية أن عناصر النبذ هذه تقع ضمن أشكال التفاعل والإدراة السياسية الدولية، إذ تتقاطع السياسات العالمية بالإقليمية، لتفرض اصطفافات إقليمية شديدة التباعد تبدأ من عناصر الهويات الثقافية إلى السياسات الإستراتيجية المختلفة.

لم يكن ممكنا في ظل هذا الوضع إغفال آثار الموضوعات المختلفة للجغرافية على التعاون والصراع في المنطقة، ويمكن قلب هذه الموضوعات إلى ثلاث إشكاليات كبرى: كيف تؤثر الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية والجغرافية الإستراتيجية إضافة للجغرافية الثقافية في التعاون والصراع في المنطقة، ويمكن إظهار مفارقة أخرى من خلال تحليل مختلف هذه الأبعاد، تتمثل هذه المفارقة في أن هذه الجغرافيات التي يطغى تقارب مهم على بعضها مثل الجغرافية الاقتصادية، يطغى في المقابل تناقض كبير على بعضها الآخر مثل المجال الجيوإستراتيجي.

يظهر أن التعاون الأورومتوسطي لا يمكن تحليله على أنه آلية لتصدير القيم الليبرالية الأوروبية والمعولمة، ولا على أنه احتكار أوروبي أو بعض قواها، ويبقى التعاون الأورومتوسطي بحاجة ليس إلى ضخ دماء جديدة فقط ولكن أيضا لدول بدماء جديدة، وفي هذا الإطار يجب توضيح الإشكالية الكبرى: وهي ما إذا كانت أوروبا وباقي المتوسط يمكن أن يبنيا تعاونا منتظما ومنظما، وكيف يمكن إدارة التقارب في ظل استمرار النزاعات؟ وهل يمكن ذلك؟ وهل نحن بحاجة إلى تعاون أورومتوسطي من الأصل؟

ينطلق التركيز على التعاون الأورومتوسطي من ركائز نظرية وعملية ذات مصداقية في تفسير السياسات المعاصرة، وشديدة الصلة بحجم التقارب الناتج عن كمية ونوعية التدفقات وسرعتها، والترابط السياسي الناتج عن الحتمية الجغرافية الذي تزكيه التحولات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، ورغم أن الأمر لا يتعلق بهوية إقليمية واضحة، فإنها تجد سندها في تطوير السياسات الخارجية ومقاييسها في المنطقة المتوسطية، وبالقدر الذي يبدو أن طبيعة الوضع الدولي والوضع المتوسطي يتيحان فرصا أوسع للتنسيق وتفعيل سياسات التعاون بالقدر نفسه الذي يمكن أن ينتجا عناصر جديدة تعمق عناصر التنافس بشكل أكبر، مثل تحويل المتوسط إلى ساحة موازنة بين قوى كبرى في النظام الدولي بعيدة جغرافيا عن هذه المنطقة، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب هذا الدور اليوم كقوة عظمى موازنة من

خارج البحر الأبيض المتوسط، فإنها تتدخل - أحيانا - لتشجيع السياسات التي تعيق بروز قوة متوسطية مسيطرة، كما تتدخل لإحداث توازن إقليمي ضد أي تعاون يهمش الحجم الإستراتيجي والدبلوماسي الأمريكي في مركز للتقاطع بين الجغرافية والسياسة الدوليتين، تتضافر عناصر أخرى مع هذا العنصر المرتبط بحجم القوة الأمركية الذي يتمثل في حجم القوى المتوسطية الأساسية، إذ تميل هذه الأخيرة إلى الاستعانة بالدور الإستراتيجي الأمريكي سواء في الإطار الأوروأطلسي للأوروبيين، أو في إطار أداء دور الموازن في الصراع العربي الإسرائيلي وفي التناقضات الشرق أوسطية الأساسية الأخرى كالإيرانية - الخليجية - الإسرائيلية.

يمكن أن يزداد هذا الوضع تعقيدا في المتوسط بالتحاق قوى تنافس جديدة، إذ يبدو أنه لا يمكن أن توازن دولة دولة أخرى كبرى في النظام الدولي دون أن تقتسما الأدوار في البحر الأبيض المتوسط، فهو مركز جغرافي لتقاطع الجغرافيات والسياسة، وللعبور والتأثير في كل الاتجاهات، في ساحات التفاعل الأوروبية الأساسية للنظام الدولي في القرون الخمسة الماضية أو في الساحات ذات الأهمية المتصاعدة كالإفريقية أو في الساحات المحورية لكل القوى الناشئة كأورآسيا، تحول كهذا، الذي تمت الإشارة إليه، مع احتمال رفع قوى جديدة أو بعيدة جغرافيا من قدراتها الاقتصادية وأيضا الدبلوماسية في المتوسط سيبعثر السياسات الأوروبية بالدرجة الأولى والأمريكية ثانية.

سيبعثر الأوراق الأوروبية لأنها سوف تخضع لسياسات تنافس وتوازن مع قوى من خارج الإقليم على أبوابها، وسيبعثر الأوراق الأمريكية لأنها سوف تضطر لمواجهة منافسين كثر وحقيقيين لها في البحر الأبيض المتوسط، وهم من خارج الإقليم مثلها وسيغير من تحديد الفواعل الإستراتيجيين للأمن الإسرائيلي، ويمكن ملاحظة مثل هذه التفاعلات في التعاطي مع الأزمة السورية للعام 2011-2012، إذ تكشف عن شكوك حقيقية في ميزان القوى الموجود في المنطقة، إذ لا يمكن أن تحافظ دول من خارج الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الأوروبية التقليدية على صورتها القديمة دون أن تستطيع وضع بصمتها على الإدارة الإستراتيجية للأزمة السورية التي اندلعت مع مطلع العام 2011 رغم "نجاحها" في الأزمة الليبية، وكذا وضع بصمتها على كل الخريطة الجيوسياسية "الجديدة"، ولا

يمكن أيضا تحليل كل هذه العناصر دون تحليل أهمية القوى المجاورة للبحر الأبيض المتوسط التي يعد المتوسط ساحة جذب جيوثقافي لها كإيران أو ساحة جذب جيوإستراتيجي وجيوسياسي كروسيا.

يصنف بعض الباحثين الساحة الأورومتوسطية ساحة للتعاون الهش غير المتوازن وغير المثمر، وأنها ضمن الهوامش الأوروبية وموضوع للمزايدات والتغني بالشعارات، يصنفها بعضهم الآخر على أنها رهان جديد وضروري، وفرصة كبيرة لأوروبا والمنطقة العربية وشمال إفريقيا وتركيا لتطوير هذه الساحة، وعموما يجب الاعتراف بأن للاتحاد الأوروبي دور القطب الذي تدور في فلكه أهم هذه السياسات، وهو يستمد هذه الأهمية من قوته الجيواقتصادية والجيوسياسية.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بهذه القيمة في السياسات الأورومتوسطية، وهي لا تنسجم مع حقيقة كونه هو أيضا يلجأ للسياسات المحورية في دعم مكانته ومدى نجاحاته، وعلى رأسها السياسات عبر الأطلسية، ويفسر ذلك عادة بمحدودية القدرات العسكرية الأوروبية وببعض عوائقه المؤسساتية، وأيضا بتزايد قيمة حلف الشمال الأطلسي لدى أهم الدول المحركة للاتحاد الأوروبي، وتشكل مكانة الحلف ومدى حيازته للقوة مستقبلا أثرا مباشرا ليس في السياسات الأورومتوسطية الحديثة والمعاصرة فقط، ولكن في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتركيا أيضا، ومن جهة أخرى كلما استقوى الاتحاد الأوروبي ازدادت دول جنوب وشرق المتوسط في تمتين وتعميق العلاقات مع هذا الاتحاد، وإذا ما اهتزت صورته وخفضت حجم قوته، فستبدو الساحة المتوسطية أكثر انكشافا ليس لدول متوسطية، ولكن إلى قوى أخرى بعيدة جغرافيا عن المتوسط، ويمكن أن تكون الصين وروسيا وربما الهند والبرازيل إضافة للولايات المتحدة الأمريكية.

رغم الدور الإستراتيجي والدبلوماسي الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط ولعبه دور الموازن بين كل الأطراف وكسب صداقتهم جميعا (يلاحظ أن للولايات المتحدة الأمريكية علاقات وطيدة مع كل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط من المغرب إلى مصر ومن تركيا واليونان إلى إسبانيا)، غير أنها من الناحية الاقتصادية أقل حضورا، وهي ليست منشغلة بتقوية حضورها الاقتصادي في المنطقة قدر انشغالها بتقوية مكانتها الاقتصادية في المناطق الأقرب إليها، كأمريكا

الجنوبية وعبر المحيط الهادي، حيث المنافسة تتهددها على أبوابها، ورغم أن هذه التفاعلات تحدث في مستويات إقليمية فإنه يكاد يستحيل فهم وتفسير النظام الدولي وتحولاته بمعزل عنها، فالأقاليم السياسية والإستراتيجية شديدة الترابط بتحديد السياسات الدولية، وكلما حدث تحول في السياسات الإقليمية وفي الفاعلين الإقليميين يكون لها ولهم دور أساسي في إحداث تغيير في السياسات العالمية.

تزداد مكانة الصين – التي تظهر اليوم في مكانة قوة إقليمية – بازدياد قدراتها على فرض إرادتها حول بعض الملفات الإقليمية التقليدية، مثل مكانتها في بحر الصين الجنوبي، وتنويع علاقاتها مع الشركاء الآسيويين والإفريقيين، وتمتين علاقاتها عبر القارة الأوروآسيوية ومع أوروبا، يمكن القول إن الصين – وسط الشركاء الغربيين – هي القوة البعيدة الوحيدة التي تتواجد في مواقع متقدمة لجميع الدول المتوسطية عند تفحص ترتيب شركائها التجاريين، لا يمكن القول رغم ذلك إن الصين ستستطيع غزو البحر الأبيض التوسط قريبا، لأن القول بذلك يعني تراجعا وانخفاضا سريعا للأوروبيين والأمريكيين في السياسة العالمية وجمودا في باقي الدول المتوسطية والقريبة من المتوسط، في مقابل صعود سريع وشامل في القوة الصينية، يرتبط هذا الموضوع بحيازة القوة الشاملة وبتحليل مستقبل النظام الدولي كليا وطبيعته التوازنية في مختلف الأقاليم.

يبقى الاتحاد الأوروبي، وفي غياب قوة جديدة تتجه نحو الصعود، القطب الوحيد الذي يسعى إلى ضمان مكانة القوة الإقليمية المحورية، ويشبه الاتحاد الأوروبي الصين في أن كليهما غير قادر على فرض إرادته إقليميا، ومن ثم لا يمارسان الهيمنة، فالاتحاد الأوروبي لا يهيمن على الفضاء المتوسطي كما لا تهيمن الصين على شرق آسيا، وإذا ما استطاعت الصين أن تهيمن في منطقتها فمن المؤكد أن يحدث ذلك تغييرا في محور السياسات العالمية، كما أن الاتحاد الأوروبي لا يتوفر على القدرات اللازمة لممارسة الهيمنة مثل القوة العسكرية الخطيرة، وتوفر شروط استعمال هذه القوة، رغم التفوق العسكري لكل من فرنسا والمملكة المتحدة، والتفوق الاقتصادي الأوروبي، وبناء على هذا المعطى لا يبدو من اللائق اتهام السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي بأنها سياسة هيمنة أو سيطرة

أو فرض إرادة، بقدر ما هي سياسة للبحث المتزايد وبشكل توافقي مع الشركاء في إبقاء النفوذ أو في البحث عن مزيد من النفوذ، وتعميق مكانته الإقليمية، ويسري الأمر نفسه على القوى الأوروبية المحورية، وإذا ما ظن الأوروبيون أن في مقدورهم فرض السياسات، واعتقدت الدول المتوسطية الأخرى بأن أوروبا أو قواها تستطيع ذلك، فسيكون كلاهما على خطأ فيما يبدو، لأنه لا أحد في المنطقة يستطيع فرض إرادته ويحوز القوة التي تسمح له بذلك.

تضاف إلى هذه العناصر استحضار قيمة حلف الشمال الأطلسي الذي ازدادت أهميته مع موجة الانتفاضات التي مست المنطقة المتوسطية عام 2011-2012، إذ اتضح أن هذا التحول مهم لأوروبا ليس لفرض سياساتها ولكن لمراجعتها، وأيضا مهم للقوى الأوروبية للتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة موازنة بين جميع الأطراف، لذا قد يستغرب كيف قد تبدو أمريكا مقبولة في شمال إفريقيا وربما في المتوسط في أكمله أكثر من فرنسا الدولة المتوسطية ذات التاريخ الكولونيالي والنزوع في الحفاظ على بعض أمجادها؟ لقد أظهرت الدول المتوسطية الكبيرة والمتوسطة كتركيا والجزائر مثل هذا الموقف من التدخل في ليبيا، إذ شكل الطرف الأمريكي وآلية حلف الشمال الأطلسي التي ترعاها الولايات المتحدة الآلية الوحيدة التي يمكن أن تضع الحد لبعض الامتناعات، وأن تجمع الغاضبين والراغبين تحت رعاية أمريكا صديقة الجميع.

لا بد من تفسير حجم التغيير الذي حدث في السياسات العالمية في العقود القليلة الماضية، والتغيير الذي هز المكانة التقليدية لبعض الدول، وبدل من أوضاع دول أخرى وأثر ذلك المباشر في تشكيل السياسات الإقليمية في المجالات غير المتماثلة أو المتنافرة: هل فرنسا القرن العشرين هي فرنسا القرن الواحد والعشرين؟ وهل أمريكا القرن العشرين هي أمريكا نفسها؟ وهل تركيا الحرب الباردة هي تركيا القرن الواحد والعشرين؟ وهل ستواصل إسرائيل سياساتها الإقليمية دون أية ضغوط جديدة؟ وهل شمال إفريقيا التي ظلت تابعة في سياساتها يفترض أن تبقى كذلك اليوم؟... إلخ، يفيد الجواب عن هذه الأسئلة أن تغييرا قد حدث، وأن فرنسا الماضي ليست في قوة فرنسا اليوم، وأن مقاييس إدارة مكانتها في الماضي لا يمكن أن تكون هي نفسها اليوم، وأن تركيا تغيرت بدورها، ودول شمال إفريقيا

بحاجة لمراجعة سياساتها، وهي إن لم تفعل فسوف تبقى منغلقة على نفسها وساحة هامشية للآخرين، كما أن القوة الأمريكية تتأقلم مع صعود الآخـــرين، وليســـت بتلك القوة التي نتخيلها في فرض سياساتها، وأن إسرائيل لم تولـــد للاســـتمرار في النـــزاعات إلى الأبد، ينطبق الأمر نفسه على نوعية العلاقات التي يمكن تنظيمها مع دول الاتحاد الأوروبـــي، فعوض بحث دول جنوب وشرق المتوسط عـــن علاقـــة لمشكلاتها لدى الآخرين يفترض بها أن تكون طرفا في حل المشـــكلات وتطـــوير الحلول لنفسها ولعلاقاتها مع الآخرين.

يفرض الاعتراف بحدوث تغيير في الفاعلين أيضا حدوث تغيير في السياســـات وربما في أهدافها، وإذا كان الفاعلون يجهلون ذلك فإن الأمر يعود لعيـــب فـــيهم وليس لعيب في التاريخ، كما يفترض استلهام هـــذه التحـــولات، شـــأن موجـــة الانتفاضات التي مست جنوب وشرق المتوسط التي قلبت المعطيات ودفعت بفاعلين جدد إلى الواجهة، ورغم حفاظ الجيوش نسبيا علـــى أهميتـــها، فـــإن "الإســـلام السياسي" نال مكانته وأصبح بدوره يساهم في السياسات، كما أن الأنظمة التي لا تزال منغلقة على نفسها شأن الجزائر، ستكون مجبرة على التنازل للإصلاح وتقديم البدائل في محيط يحبل بالمستجدات.

لا يبدو أن تغييرا في الوضع الإقليمي قادم في الطريق، إلا أن التطبيع مع بعض القيم الجديدة وتغيير عدد من الرموز والقيادات بالاحتجاج الاجتماعي من شـــأنه ربط شعوب المنطقة بأول انتفاضات على الطريقـــة الحديثـــة وتبنتـــها الوســـائل التكنولوجية المعاصرة وقد تغذي الذاكرة باستمرار، يفرض هذا المنعطـــف تغـــييرا كبيرا أو صغيرا، ولو ببطء شديد، في السياسات الداخلية والخارجيـــة والإقليميـــة المتوسطية، ومن شأنه إعادة السؤال حول أشكال تعاطي الفاعلين الأساســـيين في البحر الأبيض المتوسط بعضهم مع بعض، وهم الذين اشتركوا معا جغرافية سياسية برموز جديدة.

لائحة بعناوين
الجداول والرسوم والخرائط

● جداول

- **رسوم**

- **خريطة**

ببيليوغرافيا

بالعربية

كتب، دراسات، تقارير ومقالات

- الحسن بن طلال، محاضرة في موضوع «الفكر العربي من التكيف إلى الاستشراف" من تنظيم جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، يوم 02 يوليوز 2012.
- المتوسطي 2010، (جماعي)، المعهد الأوروبي للمتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- المتوسطي 2009، (جماعي)، المعهد الأوروبي للمتوسط، ترجمة مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع. جاهز على الرابط الإلكتروني للمعهد الأوروبي للمتوسط،

(http://www.iemed.org/actualitat-fr/noticies/lanuari-iemed-de-la-mediterrania-tambe-en-arab).

- المفوضية الأوروبية، مساعدة الاتحاد الأوروبي للبلدان الشريكة المجاورة له والبعيدة عنه،(دليل)، لوكسمبورغ، 2010.
- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات– الدوحة، الطبعة الثانية، 2011.
- أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية"، السياسة الدولية، تم الاطلاع عليه على موقع مركز الأهرام على الإنترنت في 14–05–2012:

(http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643519)

- باتر محمد علي وردم، " الطاقة المتجددة في العالم العربي"، آفـاق المسـتقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 11، يونيو/أغسطس، أبو ظبي، 2011، ص.37.
- براء ميكائيل، موقف أوروبا من الأزمة السورية. غيـاب الفعاليـة وافتقـاد التقدير، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليـه علـى مركـز الجزيرة للدراسات في 10 ماي 2010. أنظر الرابط الآتي (http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124514222414151.htm)
- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة بـاريس 1995-2008، ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
- بشير مصيطفى، أزمة "اليورو" والربيع العربي: فك الخناق عن اقتصاد يتراجع، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 19، سبتمبر 2011. تمّض الاطّلاع عليه في فس 05-06-2012 على موقع مركز الجزيرة للدراسات: (http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191984230797423.htm)
- بشير نافع، " العرب وتركيا الحديثة: قرن المفاهيم المتغيرة"، مجلة رؤى تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مطابع دار نهضة مصـر للنشر، مدينة السادس من أكتوير، ربيع 2012.
- جيفري وايت، " الجيش المصـري في السـلطة: الـديناميات والتحـديات والتوقعات"، مدارات إستراتيجية، مركز سـبأ للدراسـات الإسـتراتيجية، صنعاء، العدد 7-8 يناير/ ابريل 2011.
- جون شيبمان، مقابلة "نعيش عصر الدولة المتوسطة الكبرى في عالم لا قطبي"، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 9، أبو ظبي، 2011.
- خليل العناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثـورات العربيـة"، في ملحـق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 184 أبريل، 2011.
- شارل زورغبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمـة خضـر خضر، سلسلة آفاق دولية، ع1، بدون دار نشر، بدون تاريخ.

- ديريك لوتربيك وجورجي انغلبريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط. نحو تنافس متجدد، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، 2011.
- محمد السيد سليم، "الصعود الصيني والهندي في العالم"، تقرير سبأ الاستراتيجي، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، 2010
- موسى أحمد القلاب، مذكور في محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية للناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26– العدد الثاني، دمشق، 2010.
- عبد الحق الجناتي الإدريسي، "دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبية والأمريكية بشأن إقامة شراكة شاملة مع البُلدان المغاربيّة"، المجلّة المغربيّة للدراسات الدوليّة، العدد الثالث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، يونيو 1999.
- عبد النور بن عنتر، "الربيع العربي" والخيارات الإستراتجية الأورو–أطلسية"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاطلاع عليه في 05-05-2012 على موقع مركز الجزيرة للدراسات:
(http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/2012221135431813 61.htm)
- عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي والدول المغاربية. توازنات جديدة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أكتوبر/تشرين الأول 2011. تم الاطلاع عليه على موقع مركز الجيرة للدراسات في 20 أبريل 2012:
(http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/20111030104333366884.htm)
- عبد النّور بن عنتر، أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسّطي، مركز الجزيرة للدراسات، 17 يناير 2012، ص.5. تم الاطّلاع عليه على موقع مركز الجزيرة للدراسات الآتي:
(http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/201211712324985301.htm)
- عدنان أبو عامر، إسرائيل وأذربيجان...بين المصالح المُتبادلة والتّحالف الإستراتيجي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ماي 2012. تم الاطّلاع عليه في 18 ماي 2012 على موقع الجزيرة للدراسات:
(http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251611265844 1281.htm)

- فيليب دروز-فينسانت، "عودة الجيوش إلى واجهة السياسة العربية"، مدارات إستراتجية، العددان 10-11، مركز سبأ للدراسات الإستراتجية، صنعاء، 2011.
- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
- سامح أبو العينين، "جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 180، أبريل، القاهرة، 2010.
- علي لزعر وبوعزيز ناصر، " تأهيل المُؤسّسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد الخامس، بسكرة/الجزائر، 2009.
- كريم مصلوح، "الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 58، عمان، 2012.
- كريم مصلوح، "وقع التحولات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط على مستقبل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي"، مدارات إستراتيجية، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد التاسع، صنعاء، مايو /يونيو 2011.
- كمال كيرشجي، " تأثير تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط"، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مطابع دار نهضة مصر للنشر، مدينة السادس من أكتوير، ربيع 2012.

بلغات أوروبية

كتب ودراسات وتقارير ومقالات

- Abdelkhaleq Berramdan (s.d), Le partenariat euroméditerranéen à l’heure du cinquième élargissement de l’union européenne, Edition Karthala, Paris, 2005.
- Abdelkrim Belguendouz, UE-Maroc-Afrique migrante: politique européenne de voisinage barrage aux sudistes, De Schengen à Barcelone + 10, Imprimerie Beni Snassen, Salé, 2005.

- Abdennour Benantar, «La démocratisation des états arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée», Notes internationales, Centre des affaires internationales, Barcelone, Avril 2011.
- Abderrahim El Maslouhi, Une conditionnalité dépourvue d’effectivité clause démocratique et gestion des risques dans les relations Euromed, 1papersIEMed, IEMed-EUROMESCO, Barcelone Juin 2011.
- Abderrahim El maslouhi, «l’Europe communautaire à l’épreuve du «printemps arabe», Crise ou renouveau du multilatéralisme européen», 15 septembre 2011 ،Consulté sur le site de commission des études euro-méditerranéenne: http://www.euromesco.net/images/briefs/euromescobrief11.pdf
- Abdullah Baadoob, «La baisse des investissements dans les pays du Golf de la région méditerranéenne», Annuaire de la Méditerranée, Institut européen de la Méditerranée, Barcelone, 2011.
- Adrià Albareda and Oriol Barba, Sub-regional in North Africa and the Middle East: lessons learned and new opportunities, 2papers IEMed, IEMed-EUROMESCO, Barcelona, july 2011.
- Ahmed Galal et Jean Louis Reiffers (Coordination), Le partenariat euroméditterannéens à la croisée des chemins, FEMISE, Novembre 2010.
- Ahmed Galal et Jean Louis Reiffers (Coordination), Les pays méditerranéens au seuil d’une transition fondamentale, FEMISE, Novembre 2011.
- Ahmed Ounaiess, L'Union pour la Méditerranée avatar d’une communauté méditerranéenne, Note de l’IFRI, IFRI, Paris, juillet 2008.
- Ahmad Masa’deh, «Mediterranean dialogue», VII Internatioanl Seminar on Security and Defensce in the Mediterranean, CIDOB, Barcelona, 2008.
- Alain Fogue Tedom, «Le commandement militaire américain pour l’Afrique», 21-11-2011, Consulté sur le site de revue géopolitique:

http://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html

- Alessandro Marrone, «La nato dopo la libia», 10, 10, 2011, Consulté sur le site de l'Institut des affaires Internationales IAI, Rome:
  http://www.affarinternazionali.it/articolo.asp?ID=1878
- Almut Moller, L'Allemand face au printemps arabe, Note du comité d'études des relations franco-allemandes, IFRI, Paris, Juillet 2011.
- Ana Almedo, New Turkish foreign policy Towards the Middle East: Neither so view, nor so Turkish, papers IEMed, IEMed EUROMESCO, September 2011.
- Andrea Caliguiri, "Statut de la mer Egée entre revendication nationale et droit international", in (s.d), Guisppe Cataldi, La méditerranée et le droit de la mer à l'aube du 21ème siècle, Bruylant, Bruxelles, 2002.
- Andreas Marchetti, La politique européenne de voisinage: l'imp act de la présidence allemande sur l'élaboration d'une politique stratégique, Comité d'études des relations franco-allemandes, IFRI, Paris, Juillet 2007.
- André Nouschi, «Iles et stratégie en Méditerranée», Cahiers de la Méditerranée, consulté le 27-5-2012 sur le site des cahiers de la Méditerranée: http://cdlm.revues.org/index661.html
- Andrey S, Makarychev, «La Russie dans la région méditerranéenne: (res) sources influentes», Annuaire de la Méditerranée, Institut européen de la Méditerranée, Bardcelone, 2009.
- Anthony H, Cordesman and Aram Nerguizian, the North African Military Balance, Force developments and Regional Challenges, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2010.
- Anthony H, Cordesman, «Libya: will the Farce Stay with US (And France and Britain)», Apr 20, 2011, Center for Sstrategic and International Studies: http://csis.org/publication/libya-will-farce-stay-us-and-france-and-britain
- «Arabe awakening boosts Turkey's confidence», Institute International of Stratégic Studies, October 2011, avillaible at:

https://www.iiss.org/publications/buynow/?entryid9=61075&char=ShowAll

- Armements, Disarmements and Interantional Security, Résumé en Français, SIPRI, Yearbook 2011, consulté le 20 décembre 2011 sur: http://www.sipri.org/
- Aron Mundaya Baheta, La coopération Nord Sud, l'Harmattan, 2005.
- Aurèlia Manié-Estrada, Sécurité énergétique en Méditerranée occidentale: nouveaux facteurs, nouvelles politiques ،Un regard espagnol, Note de l'IFRI, IFRI, Paris, Octobre 2008.
- Aziz Hasbi, «Le dialogue politique euro méditerranéen» in GERM, Annuaire de la Méditerranée, Rabat, 2005.
- Azzam Mahjoub, L'intégration régionale sud-sud une perspective comparative monde arabe Amérique du sud, 4papers IEMed, IEMed, Barcelone, Mars 2008.
- Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers, The structure of transnational Security, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
- Barry Buzan, «Asie: une reconfiguration géopolitique», Politique étrangère, 2/2012, Paris, 2012.
- Basil Germond and Eric Growe, Maritime security in the mediterrannen: European and transatlantic approaches, meditteranean Paper series 2010, the German Marschall Fund of the Limited States-Istituto Affari Internazionali, Rome, 2010.
- Bastien Irondell, «l'Europe de la défense à la croisé des chemins», Critique Internationale, n°26 Paris, Janvier 2005.
- Benedict de Saint Laurent, Barcelone, relancé par l'Union pour la Méditerranée, PapresIEmed, IEMed, Barcelone, Juin 2008.
- Bénédicte Suzan, «La présence de la VIème flotte américaine en méditerranée une remise en question?» Hérodote, La découverte, 2001.
- Bichara Khader, «De l'union pour la Méditerranée de Nicolas Sarkozy au processus de Barcelone: Union pour la méditerranée», in l'Union pour la Méditerranée: Pourquoi? Comment? (Cordonnée par Fréderic Allemand), Fondation pour l'innovation politique, Juin 2008.

- Bilan de la politique européenne de voisinage, COM(2010)207, Commission européenne, Communication de la commission au parlement européen et au conseil. Bruxelles, le 12 Mai 2010.
- Brahim Saidy, Quel rôle pour l'Otan dans la prévention et la gestion des crises en Méditerranées et au Moyen-Orient? Collège de défense de l'Otan, Rome, Décembre 2010.
- Charles-Philippe David et Afef Benssaieh, «La paix par l'intégration? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité», Etudes internationales, vol. 28, n°2, Montréal, 1997.
- Crise et voies de sortie de crise dans pays méditerranéens, Rapports de synthèse, études réalisé par FEMISE à la demande de la banque européenne d'investissement.
- Dario Batistella, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», Revue internationale de politique comparée, vol. 10, n°4, Paris, 2003.
- Déclaration ministérielle sur le potentiel euroméditerranéen de l'énergie adoptée par les ministres à la conférence tenue à Limassol, Chypre, le 17 décembre 2007.
- Démographie des religions: Estimation de la population musulmane 2030, cité dans le site de la géopopulation: http://www.geopopulation.com/20110511/1464/
- «développement des capacités militaire européenn», Union Européenne: Politique européenne de sécurité et de défense, juillet 2009, Consulté le 02, 12, 2011 sur: www.europarl.europa.eu/..._/sede171109factsheemilcap_fr.pdf
- Dominique Bendo-Soupo, «La question stratégique de la centralité de méditerranée après la crise du système bipolaire», in Dominique Bendo-Soupo, Géopolitique méditerranéenne, l'Harmattan, Paris, 2005.
- Dorothée Schmidt, «La Turquie et l'Union pour la Méditerrané», Politique étrangère, Printemps 2008.
- Dorothée Schmidt, «Le retour des français» in Confluences méditerranéens, n°63, l'Harmattan, 2007.
- Dorothée Schmid, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: Chargement de nom ou du fond», Question

internationales, Mars/Avril 2009, consulté le 10 Novembre 2010 sur le site de l'IFRI:
www.ifri.org/downloads/artdsquestionsinternationales.pdf
- Edouard Pfilmin, "Londres à t-il tué l'Europe de la defense", IRIS, Paris, 19Juillet 2011, Consulté sur le site de l'IRIS: http://www.iris-france.org/informez-vous/tribune.php?numero=204
- Elodie Brun, Brésil Maghreb globalité nécessaire et enjeux économiques stratégiques, Note de l'IFRI, IFRI, Paris, Octobre 2011.
- Emiliano Alessandri and Silvia Colombo, Maritime commerce and security in the Mediterranean and adjacents waters, Istituto Afari Internazionali IAI, Rome, 2010.
- Emile Hokayem, «Syria and its Neighbours», Institute International of Strategic Studies IISS, 16-03-2012, Available at: http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/00396338.2012.672699
- Erwan Lannon, L'union européenne et la nouvelle donne géopolitique en Méditerranée: bilans des premiers de l'UE et perspectives dans un contexte en mutation, 15PapersIEMed et EUROMESCO, Barcelone, 2012.
- Erwan Lannon and Azzam Mahjoub, Assessement of the Barcelona process in the light of the new international and regional situation, 10papers published by the European institute of the mediterranean and the EU institute for security studies, April 2010.
- Erwan Lannon and Ivàn Martin, Report on the euro-mediterrannean partnerschip status and progress 2009, documentsIEMed, IEMed, November 2009.
- Euromesco Annual Confernece 2011, A new Mediterranean politcal landscape? The araba spring and euromediterranean relations, report n°2, barcelena 6th-7th October 2011, p. 11. Consulté sur le site de la commission des études euroméditerranénes EUROMESCO: http://www.euromesco.net/index.php?option.com_content&view=article&id=1266:euromesc

o-iemed-report-no1-a-new-mediterranean-political-landscape-the-arab-spring-and-euro-mediterranean-relations&catid=63:euromesco-reports&Itemid=50&lang=fr

- Europe Méditerranée, Enjeux, stratégie, reformes, IEMed, Barcelone, 2008.
- Evgueni Primakov, «A un pas de chaos», consulté le 05-07-2012 sur le site de la Russie aujourd'hui: http://larussiedaujourdhui.fr/articles/2012/02/08/a_un_pas_du_chaos_14200.html
- Fabien Mesclier, La politique régionale européenne, L'Harmattan, 2007.
- Fathallah Oualalou, "Le printemps arabe" et la nécessaire rénovation du partenariat euro-méditerranéen", Libération, Maroc, 28 juin 2011.
- Fausto Pedrazzini, «Non-traditional Approach to security concepts in the Mediterranean Region: Examples to Deserfication, Seisme Events and Environmental Issues», available at: www.afes-press-books.de/pdf/Istanbul/Pedrazzini-_Paper.pdf
- Frances Morata, «La coopération transfrontalière en Méditerranée, les enseignements de l'expérience européenne», in (s.d) Ali Sdejari, euromediterranée histoire d'un futur, l'Harmattan, 2010.
- Francis Ghilès, Le défi énergétique en méditerrané, traduit par Akram Belkaid, les notes IPEMED n°9, Avril 2010.
- Franco Frattine, «International Security and the Libya crisis», International Institute for strategic studies (London 11 April 2011) Available at: http://www.iiss.org/recent-key-addresses/franco-frattini-on-international-security-and-the-libya-crisis/
- Françoise Nicolas, La présence économique chinoise et indienne au Maghreb, Note d'IFRI, IFRI, Paris, 2010.
- Gabriel Grosu, «Reconsidérer les intérêts économiques russes en Méditerranée», consulté le 20-05-2012: www.fmes-france.org/_medias/document/articlerussie.pdf

- Galal Abdel Gawad Soltan, «Power politics, influence and progress in the Midlle East and the mediterrannean aneuw configuration» in Euromed + 15, New paths of cooperation across the Mediterranean, Mediterranean Monographs, IEMed, Barcelona, 2011.
- Gao Zugui, «Impact of the Changing Situation in the Middle East to the U.S Strategy», Chinas Institute for International Studies CIIS, Pijing 12-04-2012, available at: http://210.72.21.12:8008/servlet/PagePreviewServlet?type=1&articleid=4310022&nodeid=521149&siteid=453
- Guillaume Alméras et Jolly Cécile, Méditerrané 2030, Ipemed, Paris, 2010.
- Guo Xiangang, «The Libyan Lesson», Apr 5, 2012, China Institute of International Sudies CIIS, Pijing, available at: http://www.ciis.org.cn/english/201204/05/content_4919811.htm
- Heather A, Conley, «Turmoil in libya the view from Europe», CSIS, Mars 7, 2011, Washington available at: http://csis.org/publication/turmoil-libya-view-europe
- Ian O, Lesser, «Les Etats Unis et la Méditerranée». Consulté le 10, 11,2011 sur: www.iemed.org/anuari/2004/frarticles/flesser.pdf
- Ihsane El Kadi, Le gaz Algérien en passe de changer de religion, Note de l'IFRI, IFRI, Paris, Avril 2009.
- Illmas futhally, Sundeep Wasleker, El coste Del conflicto de Oriente medio, Departement Governacio i Relacions Instituconls, Barecelona, 2010.
- Ilter Turan, Turkey and the European Union, The other side of the coin, 1papers IEMed, October 2007.
- Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat, Document de stratégie régionale (2007-2013) et programme indicatif régional (2007-2013) pour le partenariat euro-méditerranéen.
- "Israël, les palestiniens et le "printemps arabe", Le monde, consulté le 07-05-2011 sur: http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/04/28/israel-les-palestiniens-et-le-printemps-arabe_1514048_3232.html

- Jean-Pière Filiu, Al qaida au sud de la Méditerranée, PapersIEMed 3, IEMed, Barcelone, Janvier 2008.
- Jamal Eddine Naji, «Cyberactivisme arabe: de la sphère publique à la «Net Agora», de l'«Unité arabe» au «printemps arabe», Revue marocaine des sciences politiques et sociales, Volume IV, Hors série, Rabat, Mars 2012.
- Jean François Coutsillière, «Les Etats-Unis: une puissance méditerranéenne», Confluences Méditerranée, n°74, l'Harmatan, Paris, 2010.
- Jean-François Daguzan, «France, the United States, and the Mediterranean: From competetion to cooperation from a transatlantic perspective», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean: National approaches and transatlantic perspectives, Paper serie mediteranean, The German Marshal Fund of the United Sates-Istituto Affari Internazionali, Rome, 2011.
- ean-François Daguzan, «La Méditerranée au prisme du nouveau panorama stratégique, du partenariat de Barcelone au Grand Moyen orient», Défense nationale, Mai 2004, pp. 101-113. Consulté sur le site de la fondation de recherche stratégique le 20-07-2011: http://www.frstrategie.org/barreCompetences/approchesRegionales/Med_RDN_02_04.pdf
- Jean-Jacques kourliandsky, «Lula au Proche-Orient: un déplacement inattendu, accepté par les parties», Consulté sur le site de l'IRIS le 11-11-2011: http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article3026
- Jean louis-Guigon, «Union pour la Méditerranée est un combat», in Ali Sedjari (s.d), Euromediterranée histoire d'un futur, l'Harmattan 2010.
- Jordi Vaquer i Fanés and Eduard Soler i Lecha, "Spain and the Mediterranean from transatlantic perspective", in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean: National approaches and transatlantic perspectives, Paper serie mediteranean, The German Marshal Fund of the United Sates-Istituto Affari Internazionali, Rome, 2011.

- Jean Radvany, "Caucase: la marche turbulente de la fédération de Russie", Hérodote, Revue de géographie et de géopolitique, n°138, la découverte, Paris, 2010.
- Jean-Rioue Mannly, «Opérations en Libye: On peut parler d'enlisement dans la mesure où l'arme aérienne n'est pas suffisante pour détruire un appareil militaire (…)?», Institut des relations internationales et stratégiques IRIS, Paris, consulté le 28 Avril 2011. http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article5016
- Jean-Robert Henry et Gérard Groc (s.d), Politiques méditerranéennes entre logique et espace civil (une réflexion franco allemande), Karthala-Iremam, 2000.
- Karl W, Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton University, 1957.
- Kristina Kausch, «The muslim brotherhood, Post-election senarios and policy options in Egypt: A European perspoective», in Esra Bulut Aymal, Egyptyan democracy and the muslim brotherhood, Europen Union Institute For Security Studies, Report n°10, Paris, November 2011.
- La Méditerrané face aux enjeux géopolitiques du XXI siècle, Ipemed, Paris, Avril 2009.
- Larabi Jaidi, L'Union pour la Méditerranée: un regard du sud, Guillaume Alméras et Jolly Cécile, Méditerrané 2030, Ipemed, Paris, 2010.
- Laurence Jourdan, «Les nouveaux processus d'intégration régionale: vers la restauration d'un «ordre» dans les relations internationales», consulté le 15-06-2012 sur le lien suivant:
www.upicardie.fr/labo/curapp/.../laurence_jourdain.pdf
- «L'Eskadra russe cingle vers la Méditerranée», Le Figaro, consulté le 10-06-2012:
http://www.lefigaro.fr/international/2007/12/07/0100320071207 ARTFIG00005-leskadra-russe-cinglevers-la-mediterranee.php
- Le printemps arabe premier bilan et proposition pour une politique française, Avicenne, 11 juillet 2011.
- «Libya: direct military hits, unclear political targets», IISS, http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/volume-17-2011/march/options-in-libya-after-un-vote/

- Lucia Najislova and Gershon Baskin, What next in Tuirkish Realations, papers IEMed, IEMed-Euromeco, July 2011.
- Luigui Carafa, The Mediterranean solar plan through the prism of external gouvernance, 5papers IEMed, IEMed and Euromesco, July 2011.
- Malik Boumedienne, «La sécurité humaine comme fondement d'un espace euro méditerranéen», in Ali Sedjari (s.d), Euromediterranée histoire d'un futur, l'Harmattan, 2010.
- Maria Cristina Paciello, Egypt: Change and Chalenges of Politica transition, MEDPRO Technical Report n°4, May 2011.
- Mehdi Lahlou, «L'Union pour la méditerranée une grande idée en manque du socle politique clair», in Ali Sedjari (s.d), Euromediterranée histoire d'un futur, l'Harmattan, 2010.
- Meliha benli Altunscki, «Turkey as a mediterranean power», in Meliha Benli Altunscki and others, Turkey reclutant Mdeiterranean power, mediterranean paper series, the german marshal fund mediterranean paper series, the German Marshal Fund of the United States and Istituto Affari Internazionali, 2011.
- Michel Korinman, «Cinquième empire?», Outre-Terre, n°19, Paris, 2007.
- Miguel Hernado de Larramandi and Barbara Azaola, Studies in Spain of the contemporary Arab World and the Mediterranean, consulté le 03-09-2011 sur: http://www.britishcouncil.org/spain_report_main_text_drf4_ingles_con_formato.pdf
- Mikko Polonkorpi, «Energy Security and the regional complex theory», Available at: http://busieco.samnet.sdu.dk/politics/nisa/papers/palonkorpi.pdf
- Mohamed Ben El Hassan Alaoui, La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb, Nathan, Paris, 1994.
- Mohammed Arkoun, «Repenser l'espace méditerranéen: au-delà desdialogues interreligieux et interculturels dissertatifs», consulté sur le site de l'institut européen de la méditerranée, Barcelone: www.iemed.org/publicacions/quaderns/14/qm14_pdf/9.pdf
- Mohammed Charef, «Migration des compétences», in Les Cahiers du plan, n°29, Mai-Juin 2010, Rabat, 2010.

- Nathalie Tocci, State (UN) sustainability in the southern Mediterranean a senarios to 2030: The EU's response, MEDPRO POLICY PAPER NO.1/August 2011.
- Nicolai A, Koralsky, «Security considerations in the Mediterranean and the Middle East: A Russian Perspective», 08-10-1998, Hellenic Foundation for European and Foreign Policy, Available at: http://www.eliamep.gr/en/security-regional-developments/security-considerations-in-the-mediterranean-and-the-middle-east-a-russian-perspective/
- Nicole Koenig, The EU and the Libyan crisis: In quest of coherence? Istituto Affari Internazionali IAI, Working papers 11/19-Roma, July 2011, pp. 6-13, available at: www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1119.pdf
- Nikola Sarkozy, Discours à Toulon 07-02-2007, disponible sur le lien suivant: http://sites.univ-provence.fr/veronis/Discours2007/transcript.php?n=Sarkozy&p=2007-02-07
- Nicolas Sarkozy, Discours du Président à Tanger sur le projet de l'Union de la Mediterranée, consulté sur le site de l'ambassade française au Royaume Unie, le 20 Juillet 2011: http://www.ambafrance-uk.org/Discours-du-President-Sarkozy-sur.html
- North atlantic of treatyy Organisation, "Operation UNIFIED PROTECTOR Final mission stats", 02 November 2011, avalable at: http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-factsheet_up_factsfigures_en.pdf
- Nos voisins: panorama des projets régionaux dans les pays méditerranéens, Commission européenne, Office de coopération EuropeAide, 2010.
- Osservatorio di potlitica internazionale, Irivolgimenti politici in Nord africa e la riforma della politica euro-mediterranea, n°33 Istituto Affari Internazionali IAI, Roma, maggio 2011.
- Paula Cusi Echaniz, «La politique méditerranéenne de l'Espagne face à l'union pour la méditerrané», consulté' le 06-06-2011 sur le site de l'Iris:

http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article1611

- Pablo de Benavides Orgaz, «The NATO Mediterranean dialogue and the Istanbul co-opération initiative», 5th Internatioanl Seminar on Security and Defensce in the Mediterranean, CIDOB, Barcelona, 2007.
- Philipe de Fontaine Vive, "Le printemps arabe est l'occasion de refonder l'Union pour la Méditerranée", 31-05-2011 (Interview).Consulté le 01-12-2011 sur: http://www.latribune.fr/actualites/economie/international/20110531trib000625838/le-printemps-arabe-est-l-occasion-de-refonder-l-union-pour-la-mediterranee.html
- Philippe Gros, «de Odyssey Dawn à Unified Protecto: bilan transitoire, perspectives et premiers enseignement de l'engagement en Libye», Fondation sur la recherche stratégique FRS. Consulté le 21 Mai 2011: http://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/notes.php
- Pierre Beckouch et Hervé Le Bras, Mediterranée: passer des migrations aux mobilités, IPEMED, Paris, 2011.
- Pierre Razoux, Le dialogue méditerranéen de l'OTAN à la croisée des chemins, NATO Defense College, Rome, n°35, Avril 2008.
- Pierre Verluise, «Union pour la Méditerranée: Quel bilan d'étape?», consulté le 12-08-2011 sur le site de l'IRIS: http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/2010-05-ae35.pdf
- Politique européenne de voisinage, document d'orientation, Commission des communautés européennes, 12-5-2004, consulté sur: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf
- Proposition de résolution du parlement européen sur le commerce pour le changement: stratégie de l'union européenne en matière de commerce et d'investissement pour le sud de la méditerranée après les révolutions du printemps arabe», consulté le 20-06-2012 sur le site de parlement européen: http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=//EP//TEXT+REPORT+A7-2012-0104+0+DOC+XML+V0//FR

- Rachid El Houdaigui, L’opération ACTIVE ENDEAVOUR et son impact sur le dialogue méditerranéen de l’OTAN, Collège de Défense de l’OTAN, NDC OCCASIONAL PAPER, Rome, 2007.
- Rapport Maghreb-Moyen-orient contribution pour une politique volontariste de la France, Avicenne, 23 avril 2007, p. 8, Consulté sur le site de l’IFRI: http://www.ifri.org/files/Moyen_Orient/Avicenne_DBauchard0407.pdf
- Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Fayard, Paris, 1984.
- Repenser le développement rurale en méditerranée, Méditerra (rapport du Ciheam), Centre international des hautes études agronomiques méditerranéennes (Ciheam), 2009.
- Régulations régionales de la mondialisation, Groupe du travail IPEMD (Pierre Beckouche cordonnée), IPEMED, Paris, 2011.
- Roberto Aliboni, «Southern Europe and the Mediterranean: from cold war to the arab Spring», in Roberto Aliboni, Southern Europe and the Mediterranean: National approaches and transatlantic perspectives, Paper serie mediteranean, The German Marshal Fund of the United Sates- Istituto Affari Internazionali, Rome, 2011.
- Roberto Aliboni, «La libia nel futuro del Nord Africa», 22-07-2011. Consulté sur: http://www.affarinternazionali.it/articolo.asp?ID=1819
- Sami Makki, «La stratégie américaine en Méditerranée», Confluences méditerranée n°40, L’Harmattan 2001-2002.
- Sébastien Abis, «Il était une fine… l’Euroméditerranée», Confluences Méditerranée, n°74, Paris, 2010.
- Semih Idiz, La Turquie et son problème français, Note de l’Ifri, Ifri, Paris, Novembre 2010.
- Serge Halimi, «les pièges d’une guerre», le monde diplomatique, N 686, Avril 2011.
- Simon Serfaty, "The United States the European Union and Nato After the cold war and beyond Iraq", CSIS, Washington, june

2005, p. III available at: http://csis.org/publication/united-states-european-union-and-nato-after-cold-war-and-beyond-iraq

- «Soulèvement sur la rive sud de la Méditerranée: L’Europe doit être à l’hauteur du défi», 01-03-2011, Consulté sur le site du Centre d’information pour le voisinage européen: http://www.enpiinfo.eu/search_result_main.php?q=Soul%C3%A8vement+sur+la+rive+sud+de+la+M%C3%A9diterran%C3%A9e+%3A+L%E2%80%99Europe+doit+%C3%AAtre+%C3%A0+l%E2%80%99hauteur+du+d%C3%A9fi+&Search=Recherche&lang_id=469&as_sitesearch=enpi-info.eu&engine=enpi
- Spain-Turkey Civic Forum, Reinforcing bilateral realtions for a common European vision, IEMed, Barcelone, december 2009.
- Stephen J, Flanagan and others, A Diminishing translantic partnerschip? The impact of the financial crisis on European defense and foreign assistance capabilities, CSIS Washington, May 2011, available at: http://csis.org/publication/diminishing-transatlantic-partnership
- Stratégie européenne de sécurité, Bruxelles, le 12 décembre 2003.
- Sylvain Houpin et autres, Identification de critères de mise à l’examen des projets urbains durables dans le cadre de l’Union pour la Méditerranée, Plan bleu, Sophia Antipolis, 2011.
- Thanos Dokos, «La course aux armements dans la Méditerranéen», Consulté le 10 Décembre 2010 sur: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/documents/arxius-externs/documents-antics/la-course-aux-armements-dans-la-mediterranee--thanos-dokos
- Thanos Dokos, «NATO’s MEDITERRANEAN dialogue: prospects and policy recommendations», Conference 17-19 January 2003, available at: www.nato.int/docu/conf/2003/c030117c.pdf
- Thanos Dokos, «The evolving Mediterranean perspective of greece in the transatlantic context», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean: National approaches and transatlantic perspectives, Paper serie

mediteranean, The German Marshal Fund of the United Sates-Istituto Affari Internazionali, Rome, 2011.
- «The Iranian Navy's Historic Mediterranean Deployment: Timing is everything», Center for Strategic and International Studies, Washington, Mars 21, 2011, Available at: http://csis.org/publication/iranian-navys-historic-mediterranean-deployment-timing-everything
- Thierry Balzacq, «La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable», Conflits et cultures, n°66, Paris, 2007.
- Thierry de Montbreal, «Les nouvelles puissances bousculent la politique internationale», le Figaro, 15-16 Mai 2010.
- Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation, Commission européenne et la haute représentante de l'union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité, COM (2011) 303, 25-05-2012, Bruxelles, 2012.
- Un partenariat pour la démocratie et une prospérité partagée avec le sud de la Méediterranée, Commission européenne et la haute représentante de l'union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité, COM (2011) 200 final, 08-03-2011, Bruxelles, 2011.
- Valeria Talbot, GCC economic presence in the meediterannean and the outlook for EU-GCC cooperation, The German Marshall fund of The United States-Istituto Affari Internazionali, mediterrannéean paper series, 2010.
- Valeria Talbot, «Le rôle soco-éconmique des Etats du Golf dans la Méditerranée», Annuaire de la Méditerranée, Institut européen de la Méditerranée, Barcelone, 2011.
- Valter Coralluzo, «Italy's Mediterranean policy from a transatlantic perspective», in Roberto Aliboni and others, Southern Europe and the Mediterranean: National approaches and transatlantic perspectives, Paper serie mediteranean, The German Marshal Fund of the United Sates-Istituto Affari Internazionali, Rome, 2011.
- «War in Libya: Europe's confused response», IISS, http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/

volume-17-2011/april/war-in-libya-europes-confused-response/

- Youssef Amrani, "L'UPM doit pouvoir accompagner la transition démocratique", 21, 11, 2011 (Interview.(
- Consulté le 04, 12, 2011 sur: http://www.ipemed.coop/fr/ipemedia-r19/point-de-vue-c58/youssef-amrani-l%E2%80%99upm-doit-pouvoir-accompagner-la-transition-democratique-a1002.html

لائحة بالمواقع الرقمية ذات الصلة

- **مواقع إلكترونية لمعاهد أبحاث متخصصة**

- المعهد الأوروبـــي للمتوسط – برشلونة: www.iemed.org
- المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية – مرسيليا: www.femise.org
- المركز الدولي العالي للدراسات الزراعية المتوسطية – الكتابة العامة بـــاريس: www.ciheam.org
- برنامج آفاق المتوسط – بروكسيل: www.medpro-foresight.eu
- معهد البحر الأبيض المتوسط – مرسيليا: www.ins-med.org
- معهد التوقعات الاقتصادية للعالم المتوسطي – باريس: www.ipemed.coop
- لجنة الدراسات الأورومتوسطية – برشلونة: www.euromesco.net

- **مواقع إلكترونية لمعاهد أبحاث ذات اهتمام عام**

- المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية – باريس: www.ifri.org
- المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية – لندن: www.iiss.org
- مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – واشنطن: www.csis.org
- معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية – باريس: www.iris-france.org
- معهد الشؤون الدولية – روما: www.iai.it

- **مواقع إلكترونية لهيئات متوسطية وهيآت أخرى:**

- الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط – برشلونة: www.ufmsecretariat.org
- البرلمان الأوروبـــي – بروكسيل: www.europa.eurparl.eu
- حلف الشمال الأطلسي – بروكسيل: www.nato.int
- المرصد المتوسطي للطاقة – نانتير، فرنسا: www.ome.org
- الشـــبكة الأورومتوســـطية لحـــوار الثقافـــات – الإســـكندرية: www.euromedalex.org

تعريف بالكاتب

كريم مصلوح، حاصل على الإجازة في الحقوق عام 2006 في كليـــة العلـــوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، المغرب.

حاصل على الماجستر في الدراسات الدولية عام 2011 في نفس الكلية.

نَشَر دراسات وبحوثا ومقالات في قضايا دولية وإقليمية في مجلات عربية.